فصل خاص عن
حرب تموز - آب 2006

وضّاح شرارة

دَولة «حِزْب الله»
لبنان مجتمعًا إسلاميًا



دَولة "حِزْب الله"

لبنان مجتمعاً إسلامياً

وَضّاح شِرارة

دَولةُ «حِزْب الله»

لبْنان مجتَمَعًا إسْلاميًّا

الطبعة الرابعة

مع فصل خاص بحرب تموز – آب ٢٠٠٦



© دار النهار للنشر، بيروت ١٩٦٦
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الثالثة مع مقدمة جديدة، شباط ١٩٩٨
الطبعة الرابعة مع فصل جديد، كانون الأول ٢٠٠٦
ص. ب ٢٢٦-١١ بيروت، لبنان
فاكس ٥٦١٦٩٣-١-٩٦١
darannahar@darannahar.com

ISBN 9953-74-134-4

الى **هاشم م. الأمين**

و **ميشال سورا**

صديقَيْن رضِيَّيْن

مقدّمة الطبعة الثالثة

الحزب اللهيون اللبنانيون ... تراثاً وحادثة

عندما نشر البحث الذي بين يدي القارئ أصْليَ نقداً حاداً والأرجح على الظن أن ما ينكره المنكرون على البحث هو مجرد حمله الجماعة التي يتناولها على موضوع نظر اجتماعي تاريخي، وتوسله إلى هذا التناول بالمسألة عن المعاني التي تقوم عليها هوية الجماعة، وتقوم هي (المعاني) بهوية الجماعة وبعصبيتها. فمثل هذا النظر يباشر موضوعه متفرقاً، على خلاف المثال الذاتي والنفسي والأنَوي الذي تطلبه الجماعات السياسية لنفسها؛ فكيف اذا كانت الجماعة، موضوع النظر والبحث، سياسية ودينية وعسكرية وأمنية وثقافية واجتماعية، جميعاً. أي إن ما تنكره الجماعة هو حملها على مركَّب من المصادر والعوامل والأوقات والمعاني والأعمال. وإثبات التركيب والكثرة يُشْعر بضعف التجانس ويؤذن به. وهذا، أي ضعف التجانس، ينم بسلطان متنازَع، أكان سلطان الجماعة على نفسها أو سلطان من يتسلطون من الجماعة عليها. ونازع الجماعة، لاسيما إذا كانت على حرب وتعبئة، هو إلى إطفاء المنازعة، وإلى نسبة جميعِها إلى وجهي السلطان وتوحيدهما في واحد.

الحادثة الاجتماعية التاريخية

فينبغي، على هذا، ألا يدين الحزب (أي الجماعة المتعصبة) بنفسه إلى حادثة من الحوادث التاريخية، وألاّ يكون هو هذه الحادثة، مهما كانت هذه الحادثة «عظيمة». بل إن الحادثة هذه ما أن تُنسب إلى التاريخ، المتغير والطارئ والجائز («الظرفي»)، حتى تنفك من صفة «العظمة». فلا تصح هذه الصفة إلا في ما يصدر عن التراث نفسه، وعن داخل داخله وطويته، وعن حركته الطوعية والتلقائية، ومثالها جدل «ظهور العقل» أو تجلّي الواحد. ولا مثال

لُهُ غير هذا المثال. وبديهة ليس هذا المثال هو مثال التناول الاجتماعي التاريخي، ولا هو طريقته ومنهاجه. فالجماعة، أو الحزب، على حسب هذا التناول، هي مركّب من حوادث ومعان وسير (فردية وجمعية) تمتزج وتأتلف على هذا القدر أو ذاك. فـ«يصلح» مزاج المركّب أو «يفسد» بحسب الظرف والحال، أي بحسب المهمات التي يتنكبها الحزب أو الجماعة، وبحسب موارده في الوقت والموضع اللذين يتحمل فيهما المهمة والتبعة عنها.

والحادثة، على المعنى الذي يتناوله عليها البحث، هي ما يفعل في الجماعة ويبعثها على فعل يُسهم في صنعها نفسَها على صورة بعينها. ولا تنفي هذه الصورة التغير والتبدل بل تدرجهما في فعل الجماعة الكثير الوجوه، أي في تكثير هذه الوجوه، وفي تعقيد علاقاتها بعضها ببعض. والقول إن الحزب الخميني (اللبناني) نشأ عن حادثة اجتماعية تاريخية كثيرة المصادر، على ما يقول البحث ويسعى في تحقيقه، مؤدّاه أنه جماعة «صناعية» (ولو من غير «صانع» يعمل على هدي فكرة في ذهنه)؛ وأن ائتلاف العناصر التي يأتلف منها مضطرب ومترجح، ولا يستقر نازعه إلى ضبط عناصره وتنافرها من تلقاء نفسه إلا تلية قهر وقمع داخليين وخارجيين «عظيمين». ومؤدّى هذا القول، أخيراً، أن «الجسم» الذي يسعى الحزب الخميني في بلوغ مثاله، ويتوهم أنه بلغه، أو بلغ «روحه» وكنهه منذ الساعة الاولى لولادته، يقوم شطر كبير من وحدته وهويته على تأويله الحوادث التي تُلمّ به، وتعرض له، وتلك التي ألّمت به وعرضت له ماضياً، على نحو دون آخر. فليست كل «حادثة»، على هذا المعنى، مهما كانت بليغة مادياً وموضوعياً، هي حادثة فعلاً وحقيقة في مرآة «الجسم» الحزبي أو «جسم» الجماعة.

يزعم العمل الذي بين يدي القارئ، إذاً، أن «حزب الله» (- لبنان) هو نفسه حادثةٌ اجتماعية تاريخية. ولا تُفهم هذه الحادثة، على هذا الوجه أي على وجه الحادثة، إلا بتناول معانيها من داخل وعرض هذه المعاني الكثيرة على تفرقها وعلائقها (أوقاتها ومواضعها ...).

الانقطاع والابتداء

وتأتلف الحادثة الحزب اللهية اللبنانية (إذا جازت العبارة)، في ضوء التناول المزدوج هذا، من معنيين: أولهما نسبة الجماعة نفسها إلى انقطاع كثير الأوجه أخرج الجماعة من رتابة «خمولها» وذوائها؛ وثانيهما حملها هذا

الانقطاع على ابتداء أول لا ينفك يبتدئ الفعلَ الذي أنشأ الجماعة، ويجدد هذا الابتداء، وينسبه إلى الاستمرار على تراث وتقليد راسخين وحيين.

أما الانقطاع فموارده كثيرة. ومن هذه الموارد:

١ «ظهور» الحركة الخمينية واستيلاؤها على السلطة بإيران ومباشرتها نشر «حكم الإسلام» والدعوة إليه من طريق المنظمات الحزبية (الحركات) والدعاوة والدعاة والسياسة والحرب والسلاح والتدريب والمال والمخابرات؛ واتفاق انتصار الحركة الخمينية في إيران مع نشوب الحرب الإيرانية والعراقية، ثم مع الحملة الإسرائيلية على لبنان.

٢ دعوة روح الله خميني السابقة بعشر سنوات تقريباً إلى ولاية الفقيه السلطةَ السياسيةَ على الأمة، وإخراج هذه الولاية، السياسية والإدارية، مخرج أصل فقهي وشرعي؛ وترتب على هذه الدعوة إيلاء حزب (جماعة أو سلك) علماء الدين الشيعة «القيادة» السياسية والاجتماعية والثقافية، وتقديمهم على أهل السياسة حكماً، وعلى الخبراء والاختصاصيين والمتعلمين العلوم المحدثة و«الغربية»؛ وترتب على الدعوة، من وجه آخر، جواز مباشرة علماء الدين وحزبهم الولاية على الجماعات الموالية لهم، وجواز إخراج الجماعات هذه من سلطان الدولة الوطنية، وتعهد هذا الإخراج إلى «حكم الاسلام» في الحال، ومن غير انتظار حلول «حكم الاسلام» محل حكم الدولة الباغية والمغتصبة.

٣ دوام الحروب الملبننة ونذرها قبلها - حروب اللبنانيين والفلسطينيين والحروب السورية وحروب إسرائيل، ثم الحرب العراقية-الإيرانية وفروعها، وبعض الحرب الباردة، على أراضي لبنان - قبل نيّف وعقد من السنين، وجرها تقويضَ الدولة الوطنية، والهجرات المدينية القسرية، وتبديد النخب الاجتماعية وتفريقها، وتذرر الجماعات الأهلية واشتباك جوارها الحاد، وانتشار البطالة والاعتيال، والارتزاق «الأسود»، وضعف المثال الأسري والأبوي، وانهيار الجهاز المدرسي والجهاز العسكري، وتبلور روابط محلية ومذهبية من الجوار الأهلي المشرذم، إلخ.

٤ تصدع حركة موسى الصدر الأهلية والسياسية تحت وطأة انفجار الحرب؛ فخسر الصدر قيادة حركته واستقلاله بها، وخسرت الحركة استقلالها بشطر من الشيعة وقيادتهم، واستولت المنظمات الفلسطينية المسلحة على الحركات الأهلية والسياسية اللبنانية كلها واستتبعتها (جعلتها أتباعاً)، ونازعت بها وعليها السياسة السورية؛ وخسر موسى الصدر مخاطَبه اللبناني،

أي الدولة الوطنية، فتأخرت منزلة الوجه اللبناني والسياسي من حركة الصدر عن منزلة الوجه المذهبي والوجه الأهلي.

٥ انقطاع «فئة عمر» كاملة، هي فئة الفتيان الشيعة المولودين بعد عام ١٩٦٠، من مثالات أهلهم وسننهم وعاداتهم وقيمهم، وتأدبهم (مثاقفتهم) على أنفسهم، وعلى مرشدين دعاة، بأداب الأحوال الجديدة الناشئة عن دوام الحروب الملبننة وعن حوادثها البارزة، وأول هذه الحوادث، في مرآة فئة العمر هذه، ترحيلها واهلها قسراً من ضواحي بيروت الشمالية والشرقية.

٦ نضوب الأسر الشيعية التقليدية من طلبة العلم الديني الإمامي واستعلان هذا النضوب في الجيلين الثالث والرابع «اللبنانيين» (منذ عام ١٩٢٠)، واقتصار التعليم على حلقات النجف بالعراق قبل انتقال الطلبة إلى مدارس إيران، وابتداء صنف جديد من الطلبة الجدد، اجتماعاً وثقافة، دراسةَ «العلم» والتعمم ثم مزاولةَ دور عالم الدين في البيئات المستحدثة.

معاني الولاية

توالت صور الانقطاع ووجوهه: الانقطاع من المجتمع السياسي، والانقطاع عن الاهل ومثالاتهم، والانقطاع من الإقامة المعهودة، والانقطاع من المدرسة، والانقطاع من العمل، والانقطاع من الحياة المستقرة المألوفة. وتضافر تواليها على نَصْب الانقطاع علماً على سيرة جيل من الفتيان والشبان الشيعة اللبنانيين، وشارةً عليها. لكن جمع الصور والوجوه هذه، وحملها على الائتلاف في ابتداء ينسب إلى الإسلام (الشيعي) ويستظل الولاية الخمينية وسلطانها (حجتها)، كانا (الجمع والحمل) من صنع القيادة السياسية الشيعية والإيرانية. وتدل سير علماء الدين وطلبة علمه، وهي ما قدرت على بلوغه - وفي وسع المتشككين في عدالة رواية هذه السير ومجرِّحي جامعها (وهو أنا، كاتب البحث) الردُّ المفحم والمُسْكت من طريق إحصاء مختلف يتناول أبواب البحث أو غيرها، عوض نسبة المحَدِّث بالسِّير إلى الضعف في نفسه على مثال «علم الرجال»- تدَل السير على تضافر وجوه الانقطاع، وعلى أثر هذا التضافر في البعث على التعصّب الخميني والحزب اللهي. وهي تدل، من وجه آخر وقريب، على التوسل بهذا المعنى وبإيحاءاته ورموزه وفروعه، إلى سياسة مَنْ وقع عليهم بسياسته، أي بسياسة معنى الانقطاع. وقوام هذه السياسَة حمل من وقع عليهم معنى الانقطاع على نسبة أنفسهم، بقضها

وقضيضها، إلى صاحب الولاية، من غير وسيط أو من طريق وكلاء الولي.

ويتّصل الشيعة اللبنانيون الخمينيون، وهذه حالهم، من طريق الولاية، أو الإمامة، واعتقادها، يتّصلون بتراث وتقليد إماميين يضربان بجذورهما القوية في استوائهم جماعة أو أمة - على ما كان دعاة العصبية العاملية (نسبة إلى جبل عامل، الجنوبي اللبناني) يقولون قبل وقف لفظة «أمة» على نظير عربي لشعب الدولة المحدثة. فبُعث معنى الإمامة الشيعية على أقوى صوره وأعرقها وأشدها غلواً، ونُفي منه ما كان علق به من تجديد إيراني سعى في الموافقة بين أحكام الإمامة وبين الضرورة وأحكامها، فأنْزل التجديدُ السلطانَ الإمامي، في وقت الغيبة، على أحكام «مشروطية» دستورية، وقيده بهذه الأحكام، وحمله على أحكام اضطرار عملية وذرائعية تردٌ للسياسة وتدبيرها بعض الاعتبار. فرفعت الدعاوة الخمينية الفقيهَ المتوسطَ المرتبة العلمية والفقهية فوق كل أقرانه، وأفردته بالمرجعية فعلاً وحقيقةً على رغم ما في الإفراد هذا من خُلْف ومن انتهاك لتقليد السلف، ووصلت بينه وبين الوقت المؤذن بانتهاء وقت الغيبة وفَرَجَ إمام الزمان وصاحبه.

وغرفت الإمامة، على المعنى الخميني والإيراني المحدث، من خزين عظيم من الصور والعلامات والكلمات والإشارات والشعائر، وناظرت بين هذه وبين رسوم حياة كل يوم، واجتهدت في ترجمة الواحدة إلى الأخرى على مثال الأواني المستطرقة. فإذا بعالَم اليوم ،بكل دقائقه وتفاصيله، يسبح في حروف العرفان الشيعي ومعانيه. وجددت الدعاوة الخمينية والإيرانية إسناد العالم الإنسي، عالم البشر والخُبْر المشترك، إلى عالم الألوهة والغيب من طريق الولي الفقيه ونائب إمام الزمان ووساطته. وجوَّزت التنقل بين العاملين بيسر. وتوسلت بالرؤى والمنامات والعلاّمات والهواتف إلى تحقيق التنقل هذا وإلى نشره في عدد كثير من الأنصار والمؤمنين وأهل العصبية. وبَنت الخمينية على جواز الوصلة بين العالمين، و«الطبيعتين» (على ما يقال في لاهوت مختلف)، سلكاً من العلماء أرادته مرصوصاً ومتماسكاً، ورتبته على مراتب يتربع آية الله العظمى، أو آية آيات الله العظمى، على ما كتب على بعض الصور الشمسية ببيروت، في أعلى ذراه.

وتربع «الإمام»، على ما ذاع القول من غير تحفظ عن اشتراك معاني اللفظة، في قيادة «العلماء»، علماء الدين والشرع والفقه، وفي قيادة المقاتلين، جميعاً، إلى تربعه في قيادة أهل «الدواوين» وبيروقراطية الدولة وإدارييها وخبرائها. وعلى نحو جمع روح الله خميني، في ولاية الفقيه،

السياسة إلى الدين، وتنديده بقصر علْم العلماء على «أحكام الحيض والنفاس» على ما قال وكتب متقززاً، حلّ السياسة، في أثناء العقد الذي تولى فيه تصريف شؤون إيران والإيرانيين وملأته الحرب العراقية والإيرانية، في الحرب والقتال، وردها إليهما. وسعى في دمج «السلك العلمائي» في «حرس الثورة الإسلامية»، وفي حمل العبادة (وعلْم المتعبد وصَلاته) على القتال في صفوف «الحرس». ورفع الجهاز الدعاويَ الخميني «علْم» المقاتلين بإزاء الموت في ساحات «الاسلام»: على أبواب البصرة العراَقية، وعلى أراضي لبنان التي كانت القوات الاسرائيلية تحتلها، وبفلسطين وعلى رجاء «ساحتها»، وفي أفغانستان- رفع الجهازُ هذا «العلْم» فوق كل علم، وأجرى دم الشهداء مجرى حبر العلماء.

وناط الجهاز الخميني بمعنى الولاية والإمامة، وبفروع هذا المعنى المتكثِّرة، توحيدَ نواة الحركة الخمينية (أي توحيد «حزب الله»). والنواة كثيرة المصادر الحزبية، ويتباين إعدادها بتباين المصدر: الصدري الأملي، والدعوتي الصدري (نسبة إلى محمد باقر الصدر)، والمتلمذ على رفاق محمد باقر الصدر في لبنان، والخميني صلبيةً وصحبةً من غير أن يدري ربما. وكان على النواة بدورها، أن تنشئ «أمتها»، «أمة حزب الله»، وليس أن تصدر عنها، على حسب التوقع الاجتماعي (المجتمعي) والديموقراطي. و«الأمة» كثيرة المشارب ومتضاربة المنازع، ومتنافرة المقاصد، ولم تسلم لا من تفرق القوميات وتفرق دولها ولا سَلمت من عدوى العصبيات الأهلية والدموية. وهذا يتهدد «الإسلام» الخميني بخطر سياسي وعسكري مميت.

«المجتمع النقيض»... ودوائره

فدعت هذه الكثرة الخمينيةَ، على مثال الثورة بإيران وعلى هدي النظرية التي نصبت حوادث الثورة من غير روية ماهيةً مفارقة وكلية، إلى استفراغ الخزين الشيعي، واستفراغ تخييله وشطحه المتناسل والمرسل من غير قيد، في إنشاء نواة الأمة، ثم في إنشاء الأمة نفسها، على حسب ترتيب إمامي معروف. وتولى الجهاز الخميني، في ابتداء الأمر، هذا الإنشاء الإرادي، الهاذي الإرادية أو الإرادوية. وهذا وجهه اللينيني والستاليني؛ وهو، إلى الوجه الجهازي والسلكي، مسوِّغ المقارنات بين الخمينية المنظمة وبين الشيوعية الحزبية والبيروقراطية، ولا مسوِّغ آخر للمقارنة ولكثرتها (لمن استكثرها) في

البحث. فلم يقتصد الجهاز في إصلاء النواة الأولى، مادة الانشاء، نارَ تخييله المحموم وصوره المشبوبة. فوَصَل بين انقطاع هذه النواة وشرذمتها وطياحتها الاجتماعية والشخصية، وبين ابتدائها الأمة الجديدة والموعودة، الأمة المستخلفة والوارثة والهادية. وعرَّض الجهازُ النواةَ هذه، منذ أواخر عام ١٩٨٢، لاختبار القتال والموت تعريضاً غير مقتصد ولا متحفّظ. فجمع الإعدادَ للقتال، والشهادة غايته ومُنيته، وقبولَ الصور والمعاني الشيعية التي يتصدرها معنى الولاية «الإلهي»، إلى تلوين حياة كل يوم، بحركاتها وسكناتها، بألوان الصور والمعاني الشيعية المعروفة. وأوكل الجهاز إلى هذا الجمع الحار، وإلى حُمَّاه (حمياه) ونشوته، دمجَ مصادر النواة الأولى المتفرقة وتجنيسها (حملها على جنس واحد وعلى المجانسة) جنساً اعتقادياً وعملياً واحداً. فبعث الجماعات الأولى على استقبال لفح الحمى هذه، وعلى تذويب الفروق بينها وهي متعرضة له.

ومثل هذا الإنشاء، وهو صناعة مكتملة الطريقة، لم يكن له أن ينتهي إلى غايته التي انتهى إليها وبلغها إلا من طريق إنشاء «مجتمع نقيض» يتماسك بعزل أهله وعصبيته عن مجتمع الناس العاديين وعن عالَمهم المشترك. ولم يتستر الجهاز الخميني، يوم رعى الإنشاء المزدوج، على صنيعه هذا، فسمى أهل «المجتمع النقيض» الشهداءَ الأحياء. وتدرج إنشاؤه من دائرة الشهداء، إلى دائرة أصحابهم المقاتلين وأهاليهم وأقاربهم، إلى دائرة أوسع تشمل الأصحاب والقرابات الأبعد، فإلى الأنصار الذين لم يتركوا المجتمع المشترك إلى دائرة السنن والصور الشيعية الخمينية. وقرَّب الإنشاء الأصحابَ إلى الأهل، وقدَّم رابطة الاشتراك في الإعتقاد والقتال والموت على آصرة القرابة والرحم، وسلَّط الأولى على الثانية. فأباح قتال الأهل والشيعة، من حركة «أمل» ومن الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي ومن البعثيين «العراقيين»، وأفتى بجواز قتلهم وتهجيرهم واجتياح منازلهم ومواطنهم وقصفها. فأرسى الانقطاعَ من المجتمع المشترك والعادي على ركنه الأقوى وهو قتال الأهل، وأرسى لحمة الجماعة الوليدة والناشئة على تماسكها بإزاء عدو كثير الأقنعة والألوان يترجح بين قناع الأخ الشقيق، الأملي أو الشيوعي، وبين اليهودي الاميركي.

ولم يحل التحصن في «المجتمع النقيض» هذا بين النواة الخمينية وبين الجهر بمقالات سياسية مفهومة وسائرة كانت بمنزلة الجسر بين انكفاء النواة وبين العالم السياسي المشترك. فقتال القوات الاسرائيلية، و«اقتلاع اسرائيل من

الوجود»، وإلحاق الهزيمة بالاستكبار، وبناء الشخصية الاسلامية على ثقافة إسلامية وأصيلة، واستعادة الثروات الوطنية من مصادرها وناهبها الأجنبي، إلخ. أحكام يتقاسمها كل من جعلوا «مناهضة الامبريالية» اعتقادهم وإيمانهم ودليلهم. فـ«المجتمع النقيض» احزب اللهي هو الدائرة الأولى التي تكاد لا تتقاسم شيئاً مع الدوائر الأوسع والأبعد، الآهلية الشيعية والأهلية الاسلامية الأخرى والأهلية اللبنانية الأخرى، على رغم انكفاء الجماعات الأهلية المختلفة كلُ جماعة على «مجتمعهما الخاص»، على ما كان الكتّاب العاملون يقولون في مطلع القرن العشرين فهذه الدائرة، على ما تدل عليه سير «مواكب الشهداء»، تجمع النواة الأصلب والمؤلفة من «رهبان الليل وفرسان النهار»، أي من طلبة الحوزات المقاتلين الذين يختارون، على الأغلب، من فتيان وشبان تعود معرفة الجهاز الخميني بهم وبأسرهم إلى وقت طويل، ويتعهد الجهازُ احتياجاتهم واحتياجات اهلهم ويتوسل بهذا التعهد إلى مراقبة كل ما يمت إليهم وإلى أهلهم بصلة أو علاقة ولا مثيل أو نظير لمثل هذه الإحاطة، الاعتقادية والاجتماعية والأهلية والآمنية والسياسية والعسكرية، في الجماعات اللبنانية الأخرى.

لكن «المجتمع النقيض» الحزب اللهي ليس إلا النواة الداخلية الصلبة الحصينة والثابتة على شروط الانقطاع والابتداء، وعلى شرط الطاعة التامة للولي ولوكلائه. وتحوط النواة دوائر تصله بالجماعات الأخرى وبالمجتمع المشترك الذي تتقاسمه هذه الجماعات على هذا القدر أو ذاك. فلا عجب إذا باشرت منظمة الحزب اللهيين، منذ عام ١٩٩٢ - أي غداة قبول إيران هزيمتها السياسية في حرب الخليج الأولى، ووفاة المرشد الأول، ودخول سورية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية على حرب صدام حسين، وابتداء المفاوضة العربية والاسرائيلية على شروط السلام، وتصدع الشيوعية نظاماً داخلياً ومعسكراً دولياً - لا عجب إذا باشرت عملاً سياسيا أقرب إلى معايير السياسة العامة والمشتركة، اللبنانية. فهادنت المنظمات السياسية والعسكرية الأخرى، ورضيت باقتسام علانية الحياة السياسية اللبنانية معها، ورضخت (باللسان) للوطنية اللبنانية «النهائية» (برعاية سورية طاغية)، وشاركت في الانتخابات النيابية العامة مرة ومثنى، وعقدت الأحلاف النقابية الطالبية والعمالية، إلخ.

احكام الضرورة

وهذا كله، وغيره مثله، صحيح، لكنه لا ينهض قرينةً على تخلي الحزب اللهيين اللبنانيين عن قلب منظمتهم العسكرية والامنية والسياسية، الشيعي والخفي، ولا يقوم دليلاً على أن علانيتهم السياسية والدعاوية، النيابية والنقابية والمطلبية، هي كل سياستهم. بل هو قرينة على توسيع الدائرة الثالثة والدائرة الرابعة من الدوائر التي تصل نواة الحزب بالحياة العامة. فالنواة نفسها ما زالت على خفائها الاول وسريتها، وهي تقيم على انكفائها ومعايير انتخابها وفتوتها (سناً) و«تصوفها» و«رباطاتها» وعلى حبل السرة الذي يصلها بحرس الثورة الايرانية مالاً (ومصدره السيد علي خامنئي من غير تورية، بحسب الشيخ صبحي الطفيلي) وتدريباً واعداداً وولاء وتشيعاً و«علماً». ولا ينفي هذا إلمام التغير بالحزب الخميني. بل إن تغيراً عسكرياً وأمنياً ألمّ به منذ عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٢، عندما توجهت النواة العسكرية و«العلمية» وجهةَ تغليب العمليات الأمنية (العبوات، الكمائن، مهاجمة القوافل، الاغتيالات، القصف المتوسط المدى...) على الاشتباك الباهظ التكلفة. لكن ما بقي ثابتاً هو قسمة الحزب الخميني شطرين: واحداً وجهه إلى داخل لا يُقتسم مع المجتمع المشترك، وآخر ينزل على أحكام الضرورة. ومن أحكام الضرورة بلوغُ بعض النواة الأولى والقيادات سناً متقدمة (على وجه المقايسة) لا تتفق والإقامة في «الرباطات» والقواعد، وتَوسعُ الدائرة الثانية من أولاد المقاتلين المحترفين وأنسبائهم وعائلاتهم، وترتُّب أعباء اجتماعية واقتصادية وإدارية ثقيلة ومعقدة على أولياء شؤون الدائرة الثانية هذه وتدبيرها. وتتولى أعباء الدائرة الثانية دائرةٌ ثالثةٌ من الأنصار والعاملين في مرافق الإدارة المتفرقة. ويرتبط الأنصار والعاملون من طريق أواصر كثيرة تترجح بين الاعتيال التام (الاعتقادي والاجتماعي والمالي)، وبين الميل والقبول، يرتبطون بالدائرة الثانية، من وجه، وبالدائرة الرابعة، من وجه ثان. والدائرتان الثالثة والرابعة سواران، أو حزامان، يدخل الحزب الخميني، أو نواته وطليعته، من بابيهما العلانيةَ السياسية والاجتماعية والثقافية، الوطنية، أي اللبنانية. وهو يتلمس اليوم إنشاء دائرة عسكرية وأمنية ثانية تحوط الدائرة الأولى، وتصبغ عملها بصبغة وطنية وشرعية.

وفي هذه الأحوال كلها ليست السياسة شأن «أمة حزب الله»، وبالأحرى ألا تكون شأن «أمة» اللبنانيين أو «الأمة اللبنانية» فالقيادة الحزب اللهية تملي على اللبنانيين ما يصلح لهم ويليق بهم: قتالاً وأحلافاً وأحوالاً ومشاعر وعداوات. وهي تضيف صفة المسلّمة العامة إلى ما تراه هي وتحتسب منه مصلحة ومنفعة. فإذا أدت هذه إلى وصاية سياسية ثقيلة على الدولة اللبنانية، وإلى تصديع أبنية المجتمع اللبناني تحت وطأة تصريف وتحكيم خارجيين لا يراعيان أعرافه ولا معاييره، لم ينفك الحزب الخميني، ومعه رهط من «الموالي» وأصحاب الريوع، من تسمية فعله مقاومة وكرامة وانتصاراً

ومثل هذا التحكم، وهو يترتب على المذهب السياسي كله ولا يحده إلا تحكم أقوى منه يتوسل بالقوة العارية وبالتخويف، ينفي الحداثة السياسية والاجتماعية والثقافية عن الحزب اللهيين، ويخرجهم منها، على خلاف مزاعمهم، ومزاعم «التقدميين» الذين يشاطرونهم بعض مسلّماتهم الآساس، في الأمر فغاية سياساتهم وأفعالهم إنما هي تمييزهم من سائر مواطنيهم اللبنانيين وسوادهم، وإرساء تسلطهم هم على الجماعات اللبنانية الأخرى. وركن التميز والتسلط الحزب اللهيين هو القسمة الحزبية والخمينية إلى «حزب» و«أمة»، أو إلى نواة وجمهور، وإلى «رباط» ومجتمع، إلخ. ويحصن الحزب الخميني القسمة هذه بتعهد «مجتمع نقيض» يسور نواة الطلبة المقاتلين، ويقوم منها مقام الحاجز العازل ومقام الوصلة بالمجتمع المشترك، في آن. ولا يترتب على هذه القسمة استحالة مباشرة الحزب اللهيين تحديثاً ذرائعيا وتوسليا في إدارة المرافق المختلفة، وفي التخطيط والقتال العسكريين، وفي التخطيط السياسي والأمني، وغيرها وعلى مثال أعظم بما لا يقاس لم تحل القيادة الحزبية والسوفياتية بين الصناعة العسكرية الروسية وبين بلوغها مبلغاً عظيما من الفاعلية والجدوى.

لكن العقلانية التوسلية هذه، وهي ابتدائية ومتواضعة قياساً على كل المثالات والمراجع، ليست إلا الوجه «الاستبدادي» (ت. آدورنو) من الحداثة، ومن «جدل العقل» الذي ولدها فهي لا تقر بالأصل الذاتي والفردي للحداثة، من وجه اول؛ ولا تبالي بغاية العقل العملي وسائقه اللذين يوجبان السعي في جامعة انسانية واحدة، فلا يحلُّ اتخاذ فرد واحد منها وسيلةً إلى غاية تتعداه، من وجه آخر وهذا ما يسميه بعض المشاقين (المنشقين)

الصينيين، بعبارة سائرة، «التحديث الرابع»، اي الحداثة السياسية والديمقراطية. ومبنى الحداثة السياسية والديمقراطية على العلانية (وهي خلاف السرية)؛ وعلى الحياة السياسية والاجتماعية المتصلة والفردية (على خلاف «المجتمع النقيض» الملتحم والمنتحي ناحية خفية)؛ ومبناها كذلك، وربما أولاً، على المنازعة والانقسام (دون الوحدة «الآلية» والمتجانسة بذرائع القوم أو الدين أو العلم) ومطاولتهما كل وجوه العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية: من الإنتاج والتوزيع إلى تأويل الماضي والحاضر

والحق أن شرائط الحداثة السياسية والديمقراطية هي فروض البحث الذي بين يدي القارئ، وهي مسلَّماته المعيارية أو مصادراته. وترتبت على هذه الفروض منزلةُ «المجتمع النقيض»، والحملِ على المثال الشيوعي السوفياتي، ووصف «الثورة الإسلامية» بالارتكاس عنَ الحداثة – من البحث والاستدلال. وهذا ما ينتظر، إلى اليوم، المناقشة.

التفصيل وإبطال الملحمة

قد يكون غرض هذا البحث (وهو يرجو أن يكون اسماً على مسمى) الأبعد هو تحقيق ما قاله المؤرخ الكبير، غ. شوليم، في تعليل خروج «المهدي» والمتنبي اليهودي شاباطاي تزيفي، في القرن السابع عشر العثماني: «إنه تواطؤ تراث وحادثة» وما يصدق في الحركة المهدوية والخلاصية اليهودية، وفي تعليلها، يصدق، على شرط الإمتحان، في حركات تشبهها، أي يحملها النظرُ المقارن والمجرد على الشبه. والمقارنة والتجريد هما ما ينبغي ألا يغفل عنهما كاتب البحث، أولاً، ولا قارئه تالياً. وربما كان إغفالُهما، تحاشياً للقول: الغفلة عنهما، السببَ في قراءة الكتاب قراءة «سياسية» ومعيارية غالبة. فتقدَّمت ايحاءات الموضوع، اي المنظمة الشيعية، السياسية والعسكرية والأمنية، وتقدَّمت أصداؤه في جنبات المعترك السياسي، اللبناني والاقليمي اليومي، على المعالجة نفسها، وعلى تناول الموضوع وإنشائه موضوعَ (مناط) نظر وخبر.

ومثل هذا التقديم يُفهم من أصحاب الشأن وأهله، أي من الحزب اللهيين أنفسهم. وهم لم يبخلوا لا بالعبارة عنه ولا بالإطناب فيه. لكن تقديم الإيحاءات والأصداء السياسية واليومية على المعالجة والتناول لا يُفهم من غير المحازبين والأنصار، أي من غير أهل العصبية، إلاّ بحملهم على «ثقافة»

ضمنية يتقاسمونها مع أهل العصبية الحزب اللهية. وتوجب «الثقافة» الضمنية هذه على الباحث (الكاتب) تصديقَ ما تقوله الحركات السياسية في نفسها إذ تعمد إلى تعريف نفسها بإزاء من تريد استمالتهم وتجنيدهم في صفوفها، أولاً، وبإزاء من تصليهم عداءها وحربها، ثانياً فالمقالات الوحيدة الموجبة التصديق والقبول إنما هي، على زعم أهل العصبيات في كل زمان ومكان ربما، مقالات الحرب والمناضلة والمبارزة، أي مقالات التعبئة والكردسة، ووجهها الآخر مقالات المهاجمة والطعن. وإيجاب تصديق مقالات الحرب وحدها، وإفرادها بالحمل على الدلالة والمعنى، يؤدي إلى تخصيص أهل العصبية وحدهم بالبحث في أنفسهم، وبرواية وقائعهم وحوادثهم. وهذا تعسف. فهو يفترض:

١ مطابقة ما تقوله جماعة من الناس في نفسها مع «ما هي» عليه وفيه (مع «ماهيتها»)؛

٢ ويفترض أن فعل الجماعة من الناس يصدر عن «ماهية»، وعن حقيقة، أهلها هم أقرب الناس إليهما؛

٣ ويفترض إيجابُ تصديق ما تقوله الجماعة في نفسها، وهي على تعبئة وحرب، أن فعل الجماعات لا خارج له (من جماعات أخرى وافراد)، ولا سابق (من حوادث وتراث وملابسات)، ولا آتي (تتشارك فيه الجماعة مع جماعات اخرى على مقادير مختلفة).

ولا ريب في أن الافتراض المثلث هذا، أي مصادراته على قول الاصوليين والمتكلمين، لا ريب في أنه ركن من أركان إنشاء الجماعات وأهل العصبيات أنفسَهم - بما هم جماعات متماسكة ومتعصبة ومجتمعة. وترسم الجماعات المتعصبة، وهي الاحزاب، على المعنى القرآني والأسلامي، مُسكَتَها، او تآصرها ووحدتها، على معان يتصدرها معنى الفرادة ومعنى الإنقطاع. فتُثبت الدعوة «الحزبية» للحزب الذي تدعو له ماهيةً فريدة لا يشاطره فيها حزب آخر، أو جماعة أخرى. وتزعم الدعوة للحزب الذي تتحزب له الصدور عن معنى قائم في نفسه يستغرق تعريف الحزب، جماعة وعملاً وأفرادا ولا يصدق هذا الإثبات، أو هذا الزعم، إذا لم ينقطع الحزب، أو يصف نفسه بالانقطاع من كل ما سبقه، على نحو ما انقطع من كل ما عداه من الجماعات وطرائق العمل.

والحق أن هذه الفروض، أو المصادرات أو المزاعم، صادقة وصحيحة على وجه من الوجوه. أو هذا ما يزعمه، بدوره، البحث الذي بين يدي القارئ.

فالبحث يصدّق. وهذا بعض نهجه في تناول موضوعه. مذهب الجماعة في نفسها، وفي إنشاء نفسها إنشاء فريداً، ومنقطعاً من الجماعة (أو الجماعات) التي تصدر عنها، قبل أن تصدّعها وتطوعها وتسعى في إنشائها إنشاء جديداً وتتصدرها وليست الشواهد الكثيرة من أقوال الحزب اللهيين وأخبارهم وخطبهم وكتاباتهم إلا بياناً عن هذا التصديق. فالحزب عامةً، والحزب الديني والسياسي (الخلاصي والمهدوي) خاصةً، إنما هو في وقت من الأوقات، أو دور من الأدوار، ما يزعمه لنفسه وينسبه أو يضيفه إليها ويترتب فعلُه على زعمه ومقالاته على نحو ما تترتب مقالاته ومزاعمه على فعله ويجتمع الفعل والمقالات في المعاني المركّبة؛ وهي المعاني الحاكمة في استواء الجماعة على القوام الذي تستوي وتستمر عليه وبه (والى هذا المذهب يذهب كورنيليوس كاستورياديس في العقد الثامن من القرن العشرين، وهو يزيد: المعاني الاجتماعية التاريخية المتخيلة؛ لكن ألم يذهب إلى قريب من هذا المذهب جيانباتيستا فيكو، الإيطالي، في العلم الجديد، علم التاريخ، في عام ١٧٢٥؟ وبين كاستورياديس وفيكو خلص ماكس فيبر، الألماني، إلى عقل نشأة الخلقيات الرأسمالية في ضوء تحقير الجماعات البروتستانتية «الدنيا» وإبطال الخلاص وجوازه بين أظهرها؛ أي إن تهمة «ما بعد الحداثة» نسبية، وتنم بالوقت المحدث الذي تناهى فيه إلى علم صاحب التهمة ما تناهى إليه وعَلم به)

لكن ما يغفل عنه دعاة تصديق مقالات الحرب وحدها أو مقالات الاحزاب في نفسها وفي غيرها، هو مقتضيات النظر الاجتماعي والتاريخي وموجباته. فالمعالجة الإجتماعية والتاريخية تقتضي تفصيل المقالات التي تتناولها وتبيينها (واللفظتان، التفصيل والتبيين من مصطلح الفقه وأصوله). ويوجب التفصيل حمل المقالات على أوقاتها، ومواضعها، وأصحابها، وجمهورها المخاطَب بها، على معنى المخاطبة الواسع. وهو يُوجب، من وجه أخر يلازم الوجه الاول، التنبيه على سوابق المقالات، وملابسات السوابق هذه من أفعال وأوقات ومواضع، الخ ، إيجابه التنبه على مترتبات المقالات وآتيها الذي تنزع اليه وتباشره منذ الساعة والآن. وعلى هذا فمقالات الحرب، او المقالات السياسية والدعاوية، والأخبار الملحمية المنتصبة تأريخاً صادقاً ووافياً، ليست إلاّ طبقة من طبقات الموضوع ووجهاً من وجوهه. وحملٌ هذه الطبقة على محمل الجد ينبغي ألا يُنسي الطبقات الاخرى، ولا علاقات هذه الطبقات بعضها ببعض. فاذا أراد الباحث إثبات كثرة المقالات

وتفصيل علاقتها، وتقصي سياقاتها المختلفة، لم يكن له مناص من تبديد الأخبار الملحمية ولا من تركيب المعاني المجتمعة من علاقات طبقات المقالات بعضها ببعض، على كثير أو قليل من التنافر، بحسب الموضوع والوقت والمخاطب والقصد والسابقة. وليس تبديد القصص، ملحمياً كان أو خُلُقياً (مبناه على استخلاص الأمثولة والاعتبار)، محموداً. فأُخذ، في بعض ما أخذ على هذا العمل، استنكافه من سرد «الملاحم» العظيمة والأفعال المجيدة التي يلخص الحزب اللهيون وأهل عصبيتهم حوادث تاريخهم فيها. وأخذ عليه، من وجه يوهم بصرامة أشد، تقطّع روايته «الحوادث» الاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية التي يرويها ويخبر عنها. وأزعم أن المأخذين يرجعان إلى معنى واحد يتقاسمانه ويشتركان فيه. فهما يحملان اتصال الحوادث وتواردها ومُسكتها، على اتصال «صاحبها» وتماسكه ووحدة «ماهيته» في كل أطواره. وهما، المأخذان، ينسبان إلى الجماعة، وهي «صاحب» الحوادث، الاتصال والتوارد والمُسْلَة، على مثال ذاتي ونفسي وأنوي (من أنا، ضمير المتكلم) يقوم البحث الذي بين يدي القارئ على إبطاله ونقده - أي تقييده بحدود صدق وصحة إذا تعداهما ظهر «كذبه» وظهرت دعواه ما ليس له ولا فيه.

كانون الثاني ١٩٩٨ وضّاح شرارة

الفصل الأوّل

أصل الحرب وفروع الحياة

إبان الذكرى الثامنة للثورة الإيرانية الخمينية، مطلع شباط ١٩٨٧، ذيّلت الصفحة الأولى من بعض الصحف اليومية اللبنانية مستطيلات إعلانية من ضرب يختلف عن الاعلانات المعروفة. ففي عدد الخامس من شباط احتل أسفل صفحة السفير الأولى إعلان من الصالة الملوكية، في أوتيل أكواريوم، جونيه، تقول فيه الصالة فخرها بتقديم استعراض ناديا جمال للرقص، وتعدّد من يشترك فيه من مغنين وراقصين. والى جنب إعلان الصالة الملوكية، إعلان آخر من مطعم «بوديغا»، القائم بشوران، الى جنوب الروشة المطلة على البحر، عن المطرب أحمد دوغان وغنائه مساء كل خميس وجمعة وسبت. ويزف إعلان ثالث، «بشرى» افتتاح سوق الروشة الجديد في الرابع والعشرين من الشهر التالي، إلى «مساهمي ومالكي» السوق.

التبريك والولاء

لا جديد في هذه الإعلانات، لا في مادتها ولا في توسلها إلى الإعلان بالصحافة، وبصفحتها الأولى، عمّا ترمي إلى نشره في الناس وإذاعته. لكن المستطيلات الثلاثة هذه تتوسط مستطيلات ثلاثة أخرى هي التالية، من اليمين إلى اليسار: يتقدم المستطيل الأول، الذي تتصدّره البسملة على «قاهر المستكبرين» ويحمل توقيع «الحوزة العلمية الدينية - صور»، يتقدّم من «صاحب العصر والزمان الحجة المنتظر (عج)»، ومن «نائبه بالحق قائد المسلمين في العالم الإمام الخميني العظيم» بالتمنيات والتبريكات وبرجاء

العلي القدير أن يحفظ «المسيرة الإسلامية المظفرة بقيادة الإمام الحكيمة». وينزل هذا الإعلان يمين الصفحة، ويعلو الإعلان عن رقص ناديا جمال في الصالة الملوكية. وفي مقابلته، إلى يسار الصفحة، مستطيلان. وقّعت الأول «حوزة الإمام المنتظر (عج) الدينية - بعلبك»، وصدّرته بالبسملة المشهورة والمعروفة: (بسم الله الرحمن الرحيم). إلاّ إن نصّ المباركة يمت إلى البسملة الأولى «قاهر المستكبرين»، أكثر منه إلى (الرحمن الرحيم). ولا تشكّ حوزة بعلبك في أن الثورة اقامت «حكومة العدل الإلهي في الأرض» ولا في أنها تدخل عامها التاسع «رغم كيد الاستكبار ومؤامراته المجنونة التي نفذها أذنابه في المنطقة». ثم يتخلى الإعلان عن التلميح إلى التصريح، فيشيد بـ«أعظم الانتصارات على أبواب البصرة»، ويعليها على «يوم الانتصار الأول»، قبل أن يسأل الله أن يصل ثورة «الإمام الخميني» بثورة «الإمام المهدي».

ويحمل المستطيل الثالث، إلى زاوية الصفحة، يساراً، شارة سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ببيروت، ويدعو، بعد البسملة، وبعد «الفجر وليال عشر» وتهنئة «مسلمي العالم ومستضعفيه»، الى احتفال «حاشد» تقيمه السفارة في مدينة صور، في الذكرى التي هنّأت بها الحوزتان، الصورية والبعلبكية.

كانت الأيّام الأولى من شباط ١٩٨٧ ذريعة إلى التهاني والأماني والمباركة تذرّعت بها الهيئات التي تنتسب إلى الإسلام الخميني وإلى أجهزته، لتجهر مبايعتها وولاءها. ويشبه هذا النحو من الإعلان، وهو لا يأنف من جوار ما رأينا ومن رأينا، شبهاً قوياً إعلان المرافق التي يملكها النظام الحاكم، حين الاحتفال بالأيّام التي يؤرّخ بها لانتصاراته وأمجاده تهانيها وولاءها. وفي غالب الأمر يتحوّل الاحتفال هذا إلى مراقبة الحضور في الصفوف المدرسية اذ ينادى بأسماء التلامذة وينبغي لكل طالب حاضر أن يجيب النداء. وتكتمل المراقبة بالنداء بكل الأسماء المدونة في لائحة الصفّ. وحصل شبيه هذا في غضون الأسبوع الأوّل من شباط ١٩٨٧، وفي الذكرى العاشرة للثورة الخمينية، وفي ذكراها الخامسة عشرة، في شتاء ١٩٩٤، على وجه يختلف بعض الاختلاف عن احتفالات العقد الأوّل. فحرصت كل الهيئات التي تدين لحكم إيران الخميني بما يقيم أوَدَها، مادّة ومالاً وفكراً ونمط إدارة وعمل، على إجابة

النداء على الملأ. فنحا ذلك نحو البيان عن «لائحة الصف»، وعن عديده، ونحو إظهار الهيئات التي أنيط بها التوجه وجهة المجتمع والعمل الاجتماعي.

جسم سياسي اجتماعي

وتعاقب على التهنئة والمباركة، وعلى الإعلان عنهما في الصفحة الأولى من صحيفتي النهار والسفير، بين الثاني من شباط والسابع منه، الهيئات التالية:

١ حزب الله.
٢ مؤسسة شهيد الثورة الإسلامية.
٣ عوائل الشهداء في لبنان.
٤. الهيئة الصحية الإسلامية في لبنان.
٥. تجمع العلماء المسلمين في لبنان.
٦ هيئة علماء جبل عامل.
٧ حوزة الإمام المهدي (عج) – صديقين.
٨. حوزة الرسول الأكرم(ص)، ببيروت إلى الغرب من حارة حريك.
٩ الحوزة العلمية الدينية – صور.
١٠ حوزة الإمام المنتظر (عج) – بعلبك.
١١ تجمع العلماء المسلمين، بالبقاع.
١٢ المعهد الشرعي الإسلامي.

وظهر إلى جنب إعلان هذه الهيئات، على الصفحة نفسها، إعلان بينه وبينها نسب واضح، لكنه صادر عن هيئة هي جزء من بعض الهيئات السابقة، لم يكتمل ربما بعد ليستوي هيئة برأسه، مثل:

١٣ المؤسسة الفنية للتبليغ الإسلامي – الجنوب.

وتنوّه أخبار، هي في معظم الأحوال نعاوى، بانتساب المنعي إلى هيئة من الهيئات، مثل:

١٤ جمعية كشّافة المهدي.
١٥ نادي الهادي (ع) الإسلامي (الرياضي).

ويُلاحظ أن ثمّة هيئات ذات نشاط إعلامي واسع لم تشترك في تقديم

SCANNED BY
JAMAL HATMAL

التهاني والولاء تقديماً مستقلاً ومنفصلاً. فلم يرد اسم «التعبئة الطلاّبية» مستقلاً، على رغم تنظيمها الندوات الكثيرة احتفالاً بالمناسبة واحتفاء بها. ولم يوقّع «الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين»، وهو الاسم السابق الذي تسمّت به «التعبئة الطلاّبية» في طور تأسيسي أول، مستطيلاً إعلانياً، ولم ينفرد بالمبايعة. ويعود ذلك إلى إرادة أولياء الأمر رسم صورة عن حركتهم وهيئاتها تتّفق ودعاوتهم، من وجه أول، كما تتّفق وخطّة عملهم، من وجه آخر. فينبغي أن يعني انفراد «حزب الله»، بين هيئات العمل التعبوي والتحريضي، بالإعلان والمبايعة، أن الهيئات الأخرى إنما هي فروع من أصل، وأن الحزب يجمع شُعَبه المختلفة والعاملة بإمرته، ويضويها تحت جناحيه. أما الهيئات التي انفردت بالإعلان عن نفسها، وميّزت نفسها بانتقاء الصيغة التي صاغت بها تحيّاتها وأمانيها فجاءت كلمات الحوزة العلمية الدينية، بصورة عامةٍ وخلواً من أي إشارة إلى حدث عسكري وسياسي قريب خلافاً لكلمة حوزة بعلبك. وأريد لهذه الهيئات أن تظهر بمظهر المستقل عن «حزب الله» وسياساته، والمتّصل بالرأس الديني الإيراني اتّصالاً من غير واسطة.

ترسم الهيئات المختلفة خطوط جسم اجتماعي وسياسي يريد أن يكون صريح الدلالة وواضحها. فالهيئات الاثنتا عشرة تنقسم إلى الأقسام التالية:

أولاً: رأس سياسي جامع هو «حزب الله».

ثانياً: كتلة من المنظّمات تجمع العلماء وتشمل: تجمّع العلماء المسلمين في لبنان، وهيئة علماء جبل عامل، وتجمّع العلماء المسلمين بالبقاع. ولا تعني التسميات الجغرافية معنى محدداً، سوى قصد الحطّ من الدلالة الجغرافية وإضعافها والإزراء بها. فالتجمّع الذي يشمل كل لبنان يقتصر حقيقة على بعض علماء السنّة بصيدا وبعض رجال الدين الشيعة في الشيّاح والغبيري (زهير كنج). ولا تضم هيئة علماء جبل عامل رجال الدين العامليين الذين يعود إليهم، ظاهراً، الكلام باسم الحركة الإسلامية الإيرانية مثل محمّد حسين فضل الله (العيناثي، من عيناثا بجوار بنت جبيل وعين إبل) أو حسن نصرالله (البازوري، من بازورية صور). وليس بين تجمّع العلماء المسلمين بالبقاع لا عبّاس الموسوي (من النبي شيت بالقرب من بعلبك)، ولا صبحي الطفيلي (البريتالي)، ولا ابراهيم الأمين

أو ابرهيم أمين السيّد (من النبي إيلا، غير بعيد من زحلة)؛ وهؤلاء الثلاثة من ألسنة «حزب الله» و«سيوفه»، وتوالوا على أمانته العامّة، قبل الإعلان عنها وبعده؛ وهم من عمدة نشاطه الدعاوي والعسكري والسياسي والديبلوماسي. فكأن فصل منظمّات العلماء عن رأس الحركة السياسي أريد به حوط هذا الرأس بدائرة وقاية «جماهيرية» تظهره بمظهر السمكة السابحة في ماء واسعة وعميقة. ولا ريب في أن التوجّه وجهة رجال الدين، والإكثار منهم في صفوف الحركة، وتصييهم المنصّات والمناصب، أمر يتّفق مع أركان الحركة الإسلامية الإيرانية، إذ يولي ركنها الشيعي العلماء، والسادة منهم من أبناء فاطمة خاصة[1]، مكانة عالية وفريدة. والسبب في ذلك جمعهم «العلم» الإلهي المصدر إلى النّسب الحميم من الرسول. ولا يمحض ركنها الإيراني، التاريخي، الثقة إلا لرجال الدين وأهل الحوزات والتعليم، من بعد أن انفضّ عن السيّد الخميني من قرّبهم إليه من المدنيين و«العلمانيين» في مراحل الثورة الإيرانية الأولى، من أمثال أبي الحسن بني صدر وكريم سنجابي وابراهيم يزدي...

مجتمع نقيض

ثالثاً: كتلة من المدارس الدينية تضم خمس مدارس، أربع حوزات للمبتدئين والمبلّغين، بحسب الترتيب الإيراني، يتوّجها «المعهد الشرعي الإسلامي» الذي أنشأه محمّد حسين فضل الله، في النصف الثاني من العقد السابع، وأناط به إعداد «علماء» أو فقهاء لا يقتصرون على تبليغ «من لا يحضره الفقيه». وإذا كان ثمة حوزتان في جبل عامل (صور وضاحيتها القريبة)، وواحدة ببعلبك، واثنتان (حوزة ومدرسة) بضاحية بيروت الجنوبية، فذلك مرآة لمواطن شيعة لبنان، من وجه، وللمواضع التي تتمتّع فيها الحركة الإسلامية الإيرانية ببعض الانتشار والخطر، من وجه آخر. ويعود ذلك أيضاً إلى عوامل أخرى مثل وفرة المدرّسين والطلاب، وتراث الموضع علماً وعلماء. فجنوب لبنان أرضه كثرت فيها مدارس رجال الدين وعائلاتهم بخلاف البقاع الذي غلبت عليه العشائر والبداوة وعصبية النسب قبل نزول مدن الساحل ومدن السهل. وينم عدد المدارس الدينية الكبيرة، والمتعاظم، بالجهد الذي تبذله القيادة الإيرانية في

سبيل الاستحواذ الكامل على إعداد رجال الدين الشيعة في لبنان، وفي سبيل إيلاء دور متصدّر، سياسة ودعاوة، لهؤلاء الرجال. فهؤلاء وحدهم يبدون مضموني الولاء للقيادة الإيرانية ولسياساتها، كما يظهرون وحدهم بمظهر القادرين على صبغ الاجتماع الشيعي اللبناني بصبغة عميقة تحصّنه من التأثيرات المخالفة للنفوذ الإيراني والمنافسة له. وتتوسّل طهران وقم بالتعليم الديني إلى تأطير الاجتماع الشيعي اللبناني ببيروت والبقاع وجبل عامل تأطيراً قريباً ومتيناً، فتحل نخبٌ ثقافية جديدة محلّ النخب المدنية التي تدين بعقائد سياسية أخرى، وتقود تيارات مناهضة ومنها طبعاً حركة «أمل»، إلى مؤسسات مدنية وإدارية تسلطت عليها كلّها روح لبنانية، أي «غربيّة»[٢]، بهذا القدر أو ذاك. وتسعى الحركة الإسلامية الخمينية إلى خنق هذه الروح، وإلى بث روح مختلفة تناصب الأولى العداء. وهذا السعي هو السبب في صدارة الدور الذي تنيطه الحركة بالتعليم (والدعاوة)، وفي صوغ التعليم على النحو الذي صاغته، فخلطت العمل السياسي بالعملين العسكري والاجتماعي، فلا يتميّز وجه من آخر، على ما نرى من بعد.

رابعاً: خصّت الحركة «شهداءها» وأسرهم بمنظّمتين. وهذا التخصيص بيان عن المكانة التي تحتلّها الحركة على الصعيد العسكري، والمجابهات التي تخوضها على غير جبهة. فشهداء الحركة الإسلامية الإيرانية في لبنان لم يسقطوا، ولا يسقطون، في العمليات التي تستهدف جيش لبنان الجنوبي وأوصياءه الإسرائيليين فحسب، بل سقط بعضهم في نزاعات مع الحركات السياسية الأخرى ومع قواها العسكرية. وقتل بعضهم على الحدود العراقية الإيرانية، فأبّن هنا وأقيمت له مجالس العزاء و«التبريك» والندب، حيث أهله وأسرته. وعلى نحو ما احتلت «مؤسسة الشهيد» بإيران مكانة رفيعة، وتوسّل بها الحكم وأجهزته الى النفاذ إلى النسيج الاجتماعي والأسري وإلى دقائقه الصغيرة والخفية، عمل فرع المؤسسة بلبنان على الاضطلاع بالدور نفسه. ولا شكّ في أن حضانة «عوائل الشهداء» ورعايتها لبنة مهمّة في السعي إلى رسملة العلاقة بالشاب الذي سقط في صفوف الحركة، وذلك من طريق ضمان معاش العائلة التي خسرت ولدها، وإشراكها في مرافق الحركة المختلفة ونشاط هيئاتها. وتحوط الحركة الإسلامية الخمينية من يقتلون منها في معارك مختلفة ببناء

SCANNED BY
JAMAL HATMAL

كامل ومتماسك من الشعائر الحارّة والمعقّدة. لكنها لا تقتصر على الشعائر، أو هي ترسي شعائرها على هيكل قوي، للتعبئة والتنظيم شطر منه، وللمصالح الدنيوية والأرضية شطر آخر. وإذا كانت منظّمات العلماء ومدارس التعليم الديني أقنية يسلكها النفوذ الإيراني، ويجري فيها لينشئ نحياً جديداً على مثاله، ويلبّي حاجاته المحلّية، فمنظّمات «الشهداء» هي أوردة هذا النفوذ وشرايينه في لحم الاجتماع الشيعي اللبناني، وهي سلّمه وجسره إلى نواة هذا الاجتماع.

خامساً: تنهض المنظّمات الأربع الأخيرة بالصلة بعامة الشيعة. فهي نظير «المنظّمات الجماهيرية» في الحركات الشيوعية خاصة. والمقصد منها إنشاء دوائر أوسع من الدوائر السابقة، وكلها تفترض علاقة وثيقة ومتينة بسياسة الحركة وعملها. أما «الهيئة الصحية» التي فتحت في مطلع ١٩٨٧، وبتمويل من «مؤسّسة الشهيد»، صيدلية في حيّ السلّم[٣] أسمتها «صيدلية الشهيد الشيخ راغب حرب»، فتضطلع بـ«مدّ يد العون إلى المستضعفين» كافة، وتبيع الدواء بـ«أسعار معتدلة ومدروسة». ولا شكّ أن الإقدام على مثل هذه الخطوة يخرج الجناح الشيعي الخميني من جمهوره السياسي والحزبي إلى دائرة أصحاب الحاجات اليومية والعامة، وهم عامة الناس في الأحياء والشوارع التي يقطنها الشيعة ويجتمعون فيها اجتماعاً كثيفاً. وكذلك الشأن في الحركة الكشفية (كشافة المهدي)، وفي مزاولة الرياضة (نادي الهادي)، والسينما، وفي وجوه أخرى كثيرة مثل القراءة واللقاء والزيارات التي تندرج في أبواب تمهيدها أشكال أخرى من التعبئة والتنظيم.

لكن خلاصة الأمر هي أن الهيئات المختلفة التي بادر بعضها إلى الجهر باسمه، تعمل على الإحاطة بكل وجوه الحياة الاجتماعية، وعلى إنشاء مجتمع نقيض للمجتمع العام والظاهر[٤]. فينبغي لمن تسمّيهم الحركة الشيعية الإيرانية «الملتزمين» تارة، و«المجاهدين» تارة أخرى، ينبغي إذاً لجمهورها وأنصارها أن ينتقلوا من المهد إلى اللحد، هم وأهلوهم الصغار منهم والكبار، من غير الخروج من مرافق «المجتمع المسلم» مهما كانت الذريعة، من تعليم وتريّض واستشفاء وصداقة وزواج وقتال وعبادة، الخ ... وإذ يقول دعاة «حزب الله» وخطباؤه إن الإسلام، إسلامهم، حركة شاملة، فمن معاني قولهم أن من ألحّ مهامهم عليهم استكمال إنشاء

الهيئات التي تأخذ على عاتقها حياة «أمّتهم» (أمّة «حزب الله») من غير أن تترك للخارج، أي للمجتمع العادي والمشترك، دوراً. فـ «الدولة» التي يسعى الدعاة إلى خلقها لا تستقيم إذا لم يُخلق مجتمع خاص(٥) سنداً لها بلبنان، وإذا لم يَتم مجتمع في المجتمع يرسي الدولة في الدولة على أسس، بحسب الدّعاة، متينة.

لكن تكثير المنظّمات، وتوجّهها وجهة الأنشطة العادية والعامّة، لا يعنيان إقراراً بأنّ ثمّة مرفقاً من مرافق الحياة الاجتماعية، أو دائرة من دوائرها، يحق لهما أن يستقلاّ برأسهما، وأن ينفصلا عن سياسة الجناح الخميني من شيعة لبنان. فكشافة المهدي ليست حركة كشفية على غرار الحركات الكشفية الأخرى، بل هي «الثورة الإسلامية» الإيرانية في مرفق اجتماعي: فئة السنّ أو العمر لمن لم يبلغوا العشرين بعد. فإذا قضى محمّد نجم في انفجار سيارة مفخّخة في الرويس (برج البراجنة)، مطلع شباط ١٩٨٧، نعته جمعية كشافة المهدي «جندياً للمهدي مظلوماً»، ورفعته «قرباناً إلى صاحب العصر والزمان». أمّا نادي الهادي(ع) الإسلامي، الرياضي، فيتعهد أبدان المشتركين فيه من غير أن يحول ذلك بين مدربه، حسن كسرواني، وبين السقوط مع ثلاثة من صحبه في هجوم «المقاومة الإسلامية» على تلة علي الطاهر، في الأسبوع الأول من شباط نفسه. فما «المنظمات الجماهيرية» الشيعية، شأن سابقتها الشيوعية، وربما على نحو أقرب وأقل استقلالاً، إلا روافد تصدر عن التيار السياسي الأساسي، وتحاول تصويره، في أنظار الناس المختلطين به وبأفراده، في صورة الحركة المتصلة بمشاغل الناس، والساعية في حلها. لكن الاتصال والسعي هذين ينبغي ألا يضعفا من بروز قوة «المقاومة»، ومن طغيانها على الوجوه الأخرى. فإذا نشأ، من جملة المرافق المدنية التي تديرها «الثورة الإيرانية» بلبنان، هيكل مجتمع منفصل، فينبغي ألا ينصرف هذا المجتمع إلى تلبية حاجات حياة عادية، أو أن ينزع إلى ترسيخ أقدام من يلبي حاجاتهم في مثل هذه الحياة. فالأصل هو «الثورة الإسلامية»، أو «المقاومة الإسلامية»، أي الحرب، وما الهيئات المختلفة إلا فروع متفرعة عن هذا الأصل، «تخفف» بعض نتائج الحرب أو تمدها بوقود جديد.

هوامش الفصل الأول

١ يستغرق كتاب الحجة - والحجة هو سفير الخالق الصانع المتعالي عن خلقه في خلقه «يعبِّر [عن الخالق] الى خلقه وعباده، و(يدلّهم) على مصالحهم ومنافعهم وما به بقاؤهم وفي تركه فناؤهم» - من الأصول من الكافي للكُلَيني الشبرازي (ت سنة ٣٢٨-٣٢٩هـ./ ٩٤٠م)، الجزء الأول، دار صعب ودار التعارف، بيروت، ١٤٠١هـ (١٩٨١م)، صحّحه وعلّق عليه علي أكبر الغفاري، ثلاثمئة وثمانين صفحة، من نحو خمسمئة وخمسين صفحة، أي ما يزيد عن ثلاثة أخماسه. وكلمة الحجة تجمع النبوّة الى الإمامة في المصطلح الفقهي والعرفاني الشيعي، فـ«الحجة لا تقوم للّه على خلقه إلا بإمام»(ص١٧٧). وحصّة باب الحجة من كتاب الأصول الشيعي الأول دليل على مكانة الحجة، والإمامة تالياً، من التشيع الإمامي والإثني عشري.

أ) والإمام يثبته اللّه إماماً، ولا يد للبشر في إمامته واختياره، فيروي بعض محدثي الشيعة عن علي بن أبي طالب: «إنّ الله تبارك وتعالى طهّرنا وعصمنا وجعلنا شهداءَ على خلقه، وحجتَه في أرضه، وجعلنا مع القرآن وجعل القرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا» (ص١٩١)، وعن محمّد بن علي (الباقر، أبي جعفر، الصادق): الأئمّة من آل محمّد «نور الله الذي أنزل، وهم والله نور السموات والأرض ...» (ص١٩٤)، وعن جعفر: «ما مات عالم [إمام] حتى يعلمه الله عزّ وجلّ الى من يوصي»(ص٢٧٧).

ب) والإمام «عالمٌ» أولاً، عن أبي جعفر: «نحن خزّان علم الله، ونحن تراجمة وحي الله ...» (ص١٩٢)؛ والعلم المقصود هو العلم المفضي الى العبادة والدين، أي هو علم العلامات المؤدّية الى التوحيد والعبادة؛ عن جعفر الصادق (أبي عبدالله): «... ولنا نطقت الشجرة، وبعبادتنا عُبِد الله عزّ وجل، ولولانا ما عُبد الله» (ص١٩٣). وترتيب الكافي على هذا: كتاب العقل والجهل، كتاب فضل العلم، كتاب التوحيد، ثمّ كتاب الحجة.

ج) والإمام يرث الإمامة على نحو ما يرث العلم؛ عن جعفر في علي بن أبي طالب: «كان عالماً والعلم يتوارث» (ص٢٢١)؛ وعن أبيه: «... وانّه لم يهلك منا عالم قط إلاّ خلفه من أهله من علم مثل علمه ...» (ص٢٢٢)؛ وعن أبي جعفر في تأويل الآية ٦٣ من سورة النساء: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول..): «إيانا عنى خاصة، أمر جميع المؤمنين إلى يوم القيامة بطاعتنا ...» (ص٢٧٦).

د) والإمام إمامته كلية وجامعة، ففي كتاب علي (ع) عن أبي جعفر: «أنا وأهل بيتي

الذين أورثنا الله الأرض ونحن المتقون والأرض كلها لنا...» (ص٤٠٧) (وهذا بعضه مضمر في رسالة روح الله خميني في **الحكومة الإسلامية**، ١٩٦٩، وبعضه صريح، على ما نرى من بعد).

ولا يجدّد ابن بابويه (ت في ٣٨١هـ/ ٩٩١م) في هذا المذهب، بل يبني عليه نفياً للسياسة، بما هي قائمة على التفاوت أي على التظالم والاختصام والتكاثر والتنافس والتفاضل. وهذه كلّها خلاف التواسي والتراحم، وهما نواة العلاقة بين أهل «الأمّة العالمة» (الأمّة الفاضلة الشيعية)، وخلاف صورتها. لذا فالحؤول بين الأقوياء وبين الظلم، وهو جوهر السياسة، عمل (وظيفة) منفصل من الأمّة، ومن قوامها الذي يجمعه الإمام الإثنا عشري، ويطرأ على الجماعة من خارج، **إكمال الدين وإتمام النعمة في اثبات الرجعة**، منشورات المطبعة الحيدرية بالنجف، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م، وحاشية الكاتب على كتاب ابن بابويه هذا في: الواحد نفسه، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٢٦ - ١٢٧ خاصة. وعلى هذا فإدخال الدنيا (السياسة أو الدولة) تحت الدين (الإمامي)، على مذهب الخمينيين، وعلى مذهب «الإخوان» قبلهم، لا يصحّ إلاّ إذا حملت العرى والروابط الاجتماعية كلها على الدين والاعتقاد، وحُلّت فيهما (أو فيه).

وتترجح الإمامية، أي آثارها الكثيرة والمختلفة، بين إدخال العرى والروابط الاجتماعية كلها في الدين، وهذا مثالها وطوباها ولواء خروجها وطلبها الأمر (الحكم)، وبين الإقرار للعرى والروابط بين الناس (من قرابة وجوار ومعاش) بقيامها بنفسها واستقلالها. ومسألة السفراء والأوصياء، من بعد الأئمة، وأولهم عثمان بن سعيد العمري، ونصبه أبو الحسن علي بن محمد العسكري، آخر الأئمة المشهورين - مسألتهم مشكلة، فكلهم قام «بنص عليه من قبَل صاحب الأمر عليه السلام»، أبو منصور الطبرسي (ت٦٢٠هـ؟) **الاحتجاج**، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - مؤسسة أهل البيت (ع) بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، الجزء الثاني، ص٤٧٨، وكلهم «نصب صاحبه الذي تقدّم عليه، ولم تقبل الشيعة قولهم إلا بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كل واحد منهم من قبَل صاحب الأمر (ع)»، المصدر نفسه. والسفراء انقطعوا مع السمري في العام ٣٢٩هـ/ ٩٤٠م.

وإنما يبني صاحب **اللمعة الدمشقية**، وهي الجامع في الفقه الإمامي منذ القرن الرابع عشر (م)، محمّد بن مكّي الجزيني (ت ١٣٨٥م) على هذا حين نهى الحاكم الشيعي عن الحرب، وقصر سلطانه أو حقه السياسي على المدافعة (أنظر ما يلي بموضعه) - وهذه مسألة كانت موضع خلاف بين روح الله خميني وبعض كبار الفقهاء الإيرانيين المعاصرين، مثل الشيخ كُلْبيكاني والسيد حسن القمي، اللذين توفيا بعد خميني. ولا يقرّ محمّد حسين الغروي النائيني (ت ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م) للسلطان بالحق في الحكم والملك إلا على شرط ألا يكون فيهما «عنوان مالكية ولا قاهرية ولا فاعلية ما يشاء ولا حاكمية بما يريد، وأن يكون أساس السلطنة مبنياً على إقامة تلك الوظائف والمصالح النوعية المتوقّفة على وجود السلطنة لا غير، وأن يكون استيلاء السلطان محدوداً بذاك الحدّ وتصرّفه مشروطاً بعده تجاوزه عن ذاك الحدّ»، **تنبيه الأمة وتنزيه الملة**، نشر دورية **الغدير**، الصادرة عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ١٩٨٧، بيروت، ص٦٢ ومثل هذه السلطنة يشترك «آحاد الشعب» فيها بالسوية، ولا «تتفاوت بتفاوت درجاتهم» (ص٦٣). فهذه السلطنة (أو الحكومة، أو الولاية على قول خميني) «محدودة، ومقيّدة، وعادلة، ومشروطة، ومسؤولة، ودستورية»، والأمة «المتنعّمة بظل هذه النعمة

تسمى: أمة محتسبة، وأبيّة، وحرة، وحية» (المصدر نفسه). فتعريف السياسة على وجه التقييد والإمساك والموازنة إنما يغلب إعتبار عوامل التفريق والتفاوت في الجماعة (الأمة) على إيجاب الوحدة والجمع من طريق «إصابة الواقع والصلاح وعدم الوقوع في المعصية حتى من باب الخطأ والاشتباه» - وهذا موقوف على «الولي النوعي» أو «الإمام المعصوم».

٢ قال السيد ابراهيم الأمين، أمين عام «حزب الله» الأول، في ١٩٨٤: «لبنان بناه الاستعمار بالشكل الذي يحقّق من خلاله البوابة والمدخل الفكري والثقافي الى منطقة الشرق الأوسط...»، وهو «يحمل كل الأسلحة السياسية والعسكرية والفكرية والثقافية والحضارية من أجل تحويل شعب من شخصية معينة الى شخصية أخرى منسجمة مع شخصية الغرب»، في الحركات الإسلامية في لبنان، ملف الشراع، ١٩٨٤، ص ١٤٩ و١٥٤ وهذا الرأي، لم يكف المتكلمون باسم الحزب الخميني عن تكراره وترديده في كل سانحة وظرف. فإذا عاد بعض الجيش اللبناني الى لبنان الجنوبي أوّل الحزب عودته تربّصاً به، وقال صبحي الطفيلي، أمينه العام الثاني: «... إننا لن نتقوقع داخل المعلبات التي صنعها لنا الاستعمار وفرضها علينا».

٣. أطلق عليه رئيس حركة «أمل»، في ١٩٨٤، اسم حي الكرامة، لكن الجناح الشيعي الإيراني لم يأخذ بهذه التسمية، كما هو جلي، الإعلان في النهار، ١٩٨٧/٣/٥

٤. أستعير مفهوم «مجتمع نقيض» من دراسة آني كريجيل، الفرنسية، في الشيوعيين الفرنسيين. فهم ليسوا حزباً، أو هيئة سياسية، مثل باقي الأحزاب والهيئات السياسية الأوروبية. فهذه تقصر عملها على السياسة العامّة، وترضى بمسلّمات وطنية وتاريخية تتشارك فيها مع الأحزاب والهيئات السياسية المختلفة. أمّا الشيوعيون فينزعون، بذريعة اختلافهم الثوري، الى الانفراد بمسلّمات تخصّهم، وتحصنهم من اضطراب الحياة الوطنية واختلافاتها وأطوارها. وهم ينيطون بـ «مجتمعهم النقيض» هذا إقامتهم على «طهرهم» الثوري، وعلى «صلابتهم»، و«تقاليدهم». وقطبا المجتمع النقيض هما التركيب والاختلاف وكثرة العناصر، من وجه، والامتياز الذي يوحد الكثرة ويؤلف بينها، من وجه ثان. ويتولّى القطب الأول (الكثرة والاختلاف) صبغ المجتمع بصبغة عادية وأليفة، ويتولى القطب الثاني إرساءه على الانتخاب والاصطفاء. لذا يتولّى الجهاز السياسي والتنظيمي الحزبي «محاربة» التفرق الناجم عن الكثرة والتركيب، آني كريجيل: **الشيوعيون الفرنسيون**، باريس (دار سوي)، ١٩٦٨، ص ١٢٧ لكن مفهوم المجتمع النقيض يفترض مجتمعاً عاماً متجانساً يتشارك فيه المواطنون، وقد عرّوا، أو تعرّوا، من جماعاتهم وروابطهم الأهلية. وهذا، أي المجتمع العام والمتجانس، وليد تمهيد الجماعات وتسوية خصائصها، لم تنشئه مجتمعاتنا العربية والاسلامية، فهي تعجّ بـ «المجتمعات النقيضة»، أي بالجماعات الأهلية المختلفة والمتنافرة. لذا يجمع الوصف بين سمات مأخوذة من مصدرين متباينين.

٥ «المجتمع الخاص» من عبارات بعض الكتّاب العامليين الشيعة في مطلع القرن العشرين، من أمثال سليمان ظاهر (أو ضاهر). أنظر شواهد من الكتابات هذه في **الأمّة القلقة، العامليون والعصبية العاملية على عتبة الدولة اللبنانية** دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٦، للكاتب.

الفصل الثاني

سُنَن الثورة وحزبها

تقتفي الحركة الإسلامية الإيرانية بلبنان آثار المثال الخميني الإيراني في مرحلتيه: المرحلة التي سبقت الاستيلاء على الحكم وتقويض الدولة، والمرحلة التي عمل فيها الفريق الخميني على نظم مجتمع مداره على الحرب الداخلية والخارجية معاً. فالحق أن استيلاء آية الله الإيراني على الحكم والمجتمع كان وليد خطط طويلة الأمد، محكمة التدبير، على نقيض الرواية الخرافية التي تؤرخ لسقوط الشاه بانتفاضة «الأمة» ويقظتها، والتي تنسج على منوال خرافة «عمالية» أخرى هي الإضراب العام[١]

«تدمير» الحكومات الجائرة

يذكر أمير طاهري، وهو صحافي إيراني مستقل ورئيس تحرير «كيهان» الطهرانية في السنوات الأخيرة من عهد محمد رضا بهلوي، أن خروج التعبئة الخمينية من السر إلى العلن في الأشهر الأخيرة من ١٩٧٧، عقب وفاة مصطفى روح الله خميني، توسل بانتشار منظمات «الدعوة» في معظم أرجاء إيران. وكانت ركيزة المنظمات هذه في المساجد، وفي المهديات، والحسينيات، التي انتقل معظمها إلى أيدي أنصار رجل الدين المنفي إلى العراق[٢] في خاتمة عمل واسع سبق لخميني أن مهد له قبل منفاه، ورفعه في محاضراته إلى مرتبة ركن من أركان الطريق الخمينية إلى السلطة أو «الجمهورية الإسلامية». فقد حملت إحدى محاضراته «الحكومة الإسلامية» (أو «ولاية الفقيه») عنواناً: «سبيل النضال من أجل تشكيل حكومة إسلامية»[٣]. ويحمل الداعية مستمعيه على أن يتخذوا

«من الشعب بكل قواه قاعدة رصينة يُرتكز عليها ويركن إليها»، وأن يستقطبوا «الجماهير كل الجماهير» إلى دعوتهم. ولما كان الدعاة لا يملكون في مبدأ أمرهم دولة ولا جيشاً، ولكنهم يملكون «القدرة على الدعوة والتوجيه والتبليغ»، وجب عليهم بث الأفكار، وإصدار التعليمات، وكسب المساندين والمؤيدين، بغية إيجاد أو وجود «أمواج من التوجيه الواعي، والإرشاد المنسق للجماهير، ليحصل رد فعل جماعي تكون على أثره جموع المسلمين الواعية المتمسكة بدينها على أتم الاستعداد للنهوض بأعباء تشكيل الحكومة الإسلامية».

ويستصرخ الفقيه المنفي الطلبة الذين يستمعون إليه، بثَّ علمهم حيث يهدِّد «الاستعمار» الإسلام: «في طول البلاد وعرضها»، في «الأرياف والقرى والنواحي». ولن ينقذ الإسلام الذي يرده المتحدث إلى أمور ثلاثة هي: العالمية، والتشريعات الاجتماعية، وأنظمة الحكومة، إلا العلماء السائرون في طريق المتحدّث نفسه. ولما كانت أحكام العبادة في الإسلام «توأم سياساته وتدبيراته الاجتماعية»، وجدت الدعوة إلى الحكومة (لم تكن بعد صارت جمهورية) جسمها الاجتماعي وهيئاتها في صلاة الجماعة، واجتماع الحج، والجمعة، والأعياد. فينبغي أن يجني المسلمون من جماعاتهم وجُمُعاتهم وأعيادهم وموقف حجهم (ولا ريب: زياراتهم إلى العتبات العراقية المقدسة، إلا ان الخطيب كان يتحدث بالنجف حيث الحكم يترصّده وعين عليه)، ينبغي أن يجنوا «إعداداً (...) للقتال»، وسوقاً إلى ميادين الجهاد، وحملاً للناس على الفداء، ووضع «أنجع الحلول لمشاكل الناس في الحياة»، بأخرة، أو في المرتبة الأخيرة. ويشير المتحدث على تلامذته بتدمير الحكومات الجائرة باتباع خطة من أربعة بنود:

«١ مقاطعة المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة.

٢ ترك التعاون معها.

٣ الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه عليهم.

٤ تأسيس مؤسسات قضائية، ومالية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية جديدة».

لذا على «السلطات غير العادلة» أن تترك الأمر مكرهة، ومن جراء إقدام من يقتفون آثار الداعي على إنشاء مؤسساتهم، على السلطات أن تترك الأمر «المؤسسات الخدمات العامة الإسلامية» وأن تخلي مكانها لها.

إلاان مثل ذلك لن يحدث في زمن قليل، بل يحتاج إلى «وقت طويل وجهود مضنية»، وقد يمتد هذا الوقت «مائتي عام»[٤].

أبنية «المجتمع» الاسلامي

وكانت المساجد والجوامع والمهديات والحسينيات والمصليات مبثوثة في كل انحاء إيران، ويقوم على خدمتها وعلى جمع الناس فيها، رجال دين وطلبة يعدّون، في ١٩٧٧، خمساً وثمانين ألفاً[٥]. وكانت أماكن الاجتماع والجُمَع والأعياد والانتداء (الحسينية: ناد حسيني، والمهدية: ناد مهدي) عُمْدة الدعوة إلى «تدمير» السلطات، ومُحاصرة المؤسسات، والسلّم إلى إرساء شرعية تدين بالولاء إلى حكومة لم تبصر النور بعد. وتنهض هذه الأبنية على المجتمع التقليدي، أي على دوائر العمل والحياة والعلاقات التي بينها وبين الدولة الحديثة، والمرافق الملحقة بها، سبب ضعيف. فيجتمع تجار الأسواق القديمة (البازار)، وأصحاب حوانيته، في طوائف الحرف، والطرق الصوفية، والجمعيات، والتعاونيات. فأهل أذربيجان بطهران وحدها كان منهم خمسة آلاف بازاري، في وسعهم أن يستنفروا مائة ألف من أهاليهم ومواطنيهم. ولا تأنف الدعوة الدينية من التوسل بجمعيات المصارعة والتدريب التي تدعى واجهتها «بيت العترة» (زور خانه). أما تعاونيات أصحاب الأسواق فكان منها تعاونية على رأسها محمد موسوي قونيها، قائد «الطلاب في خط الإمام» الذين دهموا السفارة الأميركية بطهران واحتلوها في ١٩٧٩[٦].

وتخللت الأبنية الدينية الاجتماعية منظمات سياسية ودعاوية وعسكرية اتخذت من الأولى ملجأ ومعقلاً، وانتقت من بين روادها أنصارَها. فقاد صادق خلخالي فرق «فدائيي الإسلام»، وشكل كاظم بوجنوردي «حزب الأمة الإسلامية» الذي رعى عدداً ممن أنشأوا لاحقاً الحرس الثوري، أمثال جواد منصوري، وعباس زماني. وأنشأ طلاب من نهاوند، ثم من مشهد ويزد وكاشان، منظمة سرية أطلقوا عليها اسم «أبي ذر». ومن الأمور التي انفردت بها هذه المنظمة إخضاع أعضائها ومريديها للتعذيب الجسدي، بأيدي القائمين عليها، تأهيلاً لهم لمقاومة البوليس السري الإيراني (السافاك) حين الاعتقال (بثت احدى وكالات التلفزيون الأميركية شريطاً

عن تدريب مقاتلي «حزب الله» في إحدى قواعده في جنوب لبنان أو البقاع، يُرى فيها المدرب يطلق النار بحذاء رؤوس المتطوعين فيخرج من الصف جرحى تسيل الدماء من رؤوسهم، وذلك من قبيل الإعداد للقتال على مثال إعداد مقاتلي «أبي ذر»). وتولت منظمتان: «فجر الانقلاب» و«جمعية المهدويين»، الأولى محاربة البهائيين الإيرانيين، واغتيالهم، وتخريب ممتلكات تعود إليهم، والثانية نقل منتسبين إلى حلقات دراسة دينية وسياسية من هذه الحلقات إلى الدُّربة على استعمال السلاح. وقاد محمد حسين منتظري، ولد خليفة خميني الأول ثم المعزول، منظمة دعاها «الصف»، أحرقت في آب ١٩٧٨، ٨٥ فرعاً مصرفياً، وسرقت أموالاً عامة، وبعثت رسائل تهديد لأميركيين. وانتشرت إلى هذه المنظمات مئات من الفرق والشلل الصغيرة التي ترعرعت ونمت في ثنايا النوادي الدينية في القرى والضيع والأقضية النائية[٧].

تاج الهيئات الأهلية

وتوَّجت التظاهرات الجماهيرية، أو ما دعاه مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية اللاحق «أمواج التوجيه الواعي» و«رد الفعل الجماعي»، توَّجت وضع اليد على هيئات المجتمع الأهلي. فكانت التظاهرات والعروض الشعبية «قوة ثالثة»[٨] أخرجت الحياة السياسية الإيرانية من ترجحها بين الشّاه، وسياسته وإدارته، وبين الجيش الذي رأت إليه أجزاء من الطبقات الوسطى قوة قادرة على الحد من سلطان الشاه وتحكّمه في المجتمع والدولة. فلم يبق الاختيار بين واحد من هذين، أي الشاه والجيش. بل لم يبقَ الاختيار موضوعاً البتة على طرف من أطراف الحكم والإدارة وأصحاب السلطة. وتولت التظاهرات الجماهيرية، وبؤرتاها البازار والمسجد، التمثيل على نظرة إلى السلطة، وعلى تناول لها ولعملها، يقوم (التمثيل) على العداء الخالص والمضادة والعرقلة. فأنشأ أنصار فقيه قم «أضداد سلطات» ونقائضها[٩]، اضطلعت بالحد من الاتصال والعلائق بين الناس وبين الإدارات والهيئات السياسية والاقتصادية. فحضت أصحاب الودائع المصرفية على سحب ودائعهم من المصارف، وحملت الجباة على ترك جباية فاتورات الكهرباء والماء والامتناع من أدائها إلى إداراتها

«ومصالحها». إلى ذلك، دعت الحركة الخمينية من هم في سن الخدمة العسكرية إلى الهرب من التدريب العسكري، ودعت المتقاضين وأصحاب الدعاوى العالقة أمام القضاء إلى ترك الجهاز القضائي الرسمي والمدني والتوجه وجهة الفقهاء ورجال الدين العلماء. وتوجت «لجان إسلامية»، أو «لجان الإمام»، وهي انبثقت من الدعوة الخمينية، ومن مراكزها الأهلية والدينية، توجت إدارةً أهليةً وسياسة لمرافق الحياة الاجتماعية، في موازاة الإدارات والأجهزة المختلفة والسلطات. وآل الأمرُ، أي الحل والعقد، منذ حزيران ١٩٧٨، الى هذه اللجان التي كانت تأتمر بأمر «مجلس الثورة الإسلامية» المؤلف من مجهولين يومها، أمثال مطهري ورفسنجاني وبهشتي وغيرهم(١٠)

وكان لكل حي من الأحياء «لجنته» الخاصة، وعلى رأسها ملا يتولى القيادة أو التعبئة، ويعود إليه إنفاذ حصة الحي من الأعمال التي ينبغي القيام بها، والتي خطط لها «مجلس الثورة». وبينما كانت منظمات بعينها تنتدب فرَقاً مؤلفة من أفراد منتخبين تضطلع بإحراق فروع المصارف، وبإلقاء قنابل حارقة على الفنادق والمكتبات، وتقوم بسرقة خزائن مال عامة، اضطلعت «اللجان الإسلامية» المحلية بأعمال جماهيرية عامة، أي يقتضي القيام بها تجمهر عدد كبير من الناس. فوزعت «اللجان» هذه المنشورات، وأشرطة تسجيل خطب وأحاديث قائد الثورة» بصورة منظمة، وبمنتهى الدقة والسرية»(١١) وبلغ عدد أشرطة التسجيل الموزع، عام ١٩٧٨، مئة ألف تقريباً، استمع إليها ملايين من الناس.

وجمعت «اللجان» الأطفال والنساء، وحاصرت بهم المصانع، وحملت عمال المصانع المحاصرة على إخلائها والإضراب عن العمل. فآذن ذلك بانتشار عدوى الإضراب والتظاهر في عشرين مدينة إيرانية مهمة(١٢). وتحول التظاهر الجماهيري إلى وجه بارز من وجوه تعطيل الحياة العادية، كما تحول إلى أداة من أدوات حال طوارئ جماهيرية عامة. والأمران، تعطيل الحياة العادية ونشر حال طوارئ، أسهما في قلقلة دعائم الدولة، وفي نشر مثال للحياة والسعي اليوميين لا يعرف الناس معه الاستقرار ولا السكينة، بل يدعو الناس إلى أن يضربوا صفحاً عن طلبهما.

وآلة الثورة

وحجزت «اللجان الإسلامية» بين المواطنين وبين الإدارات، وعطّلت العمل، وأطبقت على الحياة في الأحياء. وجمعت متطوعين من الفتيان والأحداث والشبان، على دراجات نارية، سنهم بين الثانية عشرة والعشرين، طوقت بهم المصارف والأبنية العامة، وأوكلت إليهم تنظيم السير عند منعطفات الطرق. وبلغ عدد هؤلاء المتطوعين على دراجاتهم النارية في طهران وحدها سبعين ألفاً. وإذا كان «حزب الله» بإيران، منذ أوائل ١٩٧٨، منظمة من بين منظمات سياسية وعسكرية كثيرة تتوج «لجاناً إسلامية» متفرقة، وتقتسم السيطرة على أحياء أو أقسام من أحياء، من طريق المهديات والحسينيات والمساجد، ومن طريق صغار العلماء من مبلغين وطلبة وملات، فهو لم يلبث أن ضم إليه، بأمر مرشد الثورة وفقيهها، كل المنظمات الأهلية والعسكرية التي شاركت في الثورة على الدولة البهلوية. وعمد خميني إلى هذا التوحيد عقب إقدام منظمة «الفرقان»[١٣] السرية على اغتيال مطهري، ركن الحركة الخمينية ومحورها. ووضع الحركة الجديدة بإمرة هادي غفاري، وهو من «حجج الإسلام» الشابة، ومؤسس الحزب[١٤] فتولى الحزب القديم-الجديد، غداة الاستيلاء على الحكم، دعوة الآلاف من سكان الأكواخ، جنوب طهران، إلى مصادرة شقق الأثرياء والميسورين الخالية في أحياء شمال العاصمة. ووزع الحزب آلاف السيارات الجديدة، المصادرة أيضاً، على «مستحقيها» من مناضليه وأنصاره[١٥].

انخرط أهل الأحياء الجنوبية، من المدقعين والعاطلين عن العمل ومقتنصي الفرص - الذين كانت تعرفهم المدن الإسلامية القديمة باسم أهل العيارة والشطارة، وتعرفهم الأدبيات الاجتماعية المحدثة باسم البروليتارية الرثّة - في صفوف منظمة هادي غفاري السياسية والعسكرية. وتقاضى الأعضاء راتباً ثمناً لانتظامهم في العمل، ولاشتراكهم في الصدامات والتظاهرات والاغتيالات، وإحراقهم مطابع الصحف، أو إخراب اجتماعات الحركات السياسية بالسكاكين والسلاسل الحديد[١٦] وتولت «اللجان الإسلامية» السابقة أعمال المخبرين. فكان أعضاؤها وشاة النظام الجديد، وعيونه اليقظة على كل من لا يدين بالولاء التام للحكام، ثم على المعارضين من أمثال «مجاهدي الشعب» الذين اغتالوا ألفين من العلماء،

واجتمعوا هم والحكم على «تلخيص السياسة في فن القتل وصنعته»[١٧].
ولما انتشر العمل بشاهدين عدلين لإثبات دعوى من الدعاوى، جنائية أو مدنية، كان أعضاء «اللجان» السابقون «شهوداً عدولاً» بمتناول القضاة، ورهن إشارتهم[١٨]. ويقدر طاهري كلفة هذا الجهاز الأمني الداخلي بثلاثة مليارات جنيه استرليني، عام ١٩٨٤، ونسبة هذه الكلفة من الميزانية العامة ١٥ في المئة. أما امتيازات مليون و٢٠٠ ألف نصير للثورة، فكلفتها ١٠ في المئة من الناتج الوطني العام[١٩].

هوامش الفصل الثاني

١ جورج سوريل: **تأمّلات في العنف**، (١٩١٢)، ط ١٩٥٠، باريس، ص ٣٨٨-٣٨٩، حيث ينتهي سوريل إلى أنّ العنف البروليتاري «في ضوء الإضراب العام» يترك كل التوقعات لما ستكون عليه الاشتراكية لغواً خالصاً، ويردّ كلّ «الفضائل الخلقية» الاشتراكية الى العنف هذا.

٢ أمير طاهري: **روح الله خميني والثورة الإسلامية**، ١٩٨٥، باريس (العنوان بالفرنسية: **خميني**)، ص ١٩٣

٣ آية الله الخميني: **الحكومة الإسلامية**، ١٩٧٩، بيروت، دار الطليعة، ص ١١٩-١٥٠ وكانت المحاضرات هذه أُلقيت على جمع قليل من الطلبة في العام ١٩٦٩

٤. المصدر نفسه، بمواضع متفرقة بين ص ١١٩ وص ١٤٩

٥. يترجّح التقدير، غداة الثورة الخمينية، بين خمسة وثمانين ألفاً وبين مئة وخمسة وثمانين ألفاً. والتقدير الثاني يحصي كل من يتصلون بأماكن العبادة والاجتماع والتنادي باستثناء خدامها، وعددها ثمانين ألفاً، على قول بول بالتا وكلودين رولّو في **إيران الثائرة ١٧٨٩ في (بلاد) الاسلام، العالم على منعطف**، باريس، دار سندباد، ١٩٧٩، ص ١٥٢ ويقدّر الكاتبان عدد الطلبة، يومها، بستين ألفاً، وعدد المدارس بثلاثمائة (ص١٥٣). ويتردد في الصحف الفرنسية، منذ أوائل العقد العاشر، إحصاء يقدّر عدد «الملالي» بثلاثمائة وثمانين ألفاً. ولا يبدو الرقم، في ضوء السياسة الخمينية، مبالغةً أو جزافاً.

٦ طاهري: روح الله...، ص ١٩٨-١٩٩

٧ المصدر نفسه: ص ١٩٣-١٩٦

٨. المصدر نفسه: ص ٢٠٩

٩. المصدر نفسه: ص ٢٠٣

١٠ المصدر نفسه: ص ٢٠٣ و٢٠٥

١١ هاشم الهاشمي: مترجم «الثورة الإسلامية»، ص ٥. يتحدث بدوره عن إعداد الثورة الفرنسية «بوسائل إعلامية مكثفة»، ص ٣٧.

١٢ طاهري: المصدر المذكور، ص ٢٢٩

١٣ وهي منظمة ملكية بهلوية، على ما يرجح، وقوامها بعض ضباط «السافاك»،

الشرطة السّرية في عهد الشاه محمّد رضا بهلوي.

١٤ ضمّ الحزب خمس منظمات صغيرة وسرية أو ست منظمات مثل «حزب الله»، والصف، وحزب الامة الاسلامية، ومنظمة «أباذر» (الغفاري)، وفجر الانقلاب... تحدَّر معظمها من «فدائيي الاسلام»، المنظمة السرية السياسية و«العسكرية» (الأمنية) التي أنشأها محمد نواب-صفوي، في ١٩٤٣، على غرار التنظيم السرّي الإخواني بمصر.

١٥ المصدر نفسه: روح الله، ص ٢٦٦

١٦ المصدر نفسه: ص ٢٧١

١٧ المصدر نفسه: ص ٣٠١-٣٠٢.

١٨. المصدر نفسه: ص ٢٧٨-٢٧٩

١٩ المصدر نفسه: ص ٣١٧.

الفصل الثالث

أفول علم الدين وعلمائه

يجهر خطباء «الثورة الإسلامية (الإيرانية) في لبنان»، اقتفاءهم آثارها، وسيرهم على السنَّة التي استنتها. وهذا ظاهر في كثير من السمات التي عددناها. إلا ان للاجتماع اللبناني، وشطره الشيعي، صفات خاصة كان على الدعاة الإلمام بها، والعمل بإيحائها وبإيجابها. وأول هذه السمات أن شيعة لبنان، ومسلميه عامة ربما، لم يرثوا جسماً، أو سلكاً من العلماء، واسعاً ومتماسكاً. ويتخذ ضعف سلك رجال الدين خطورة خاصة في حركة تُقدِّم طبقة هؤلاء الرجال على غيرها من الطبقات، وتنيط بهم وبعلمهم سياسة المجتمع وقيادته وتقويم اعوجاجه. فثمة مناطق من لبنان الجنوبي، ومن لبنان الشمالي الشرقي، ترك ابناؤها الشيعة طلبَ علم الدين منذ عقود، ولو كانوا يتحدرون من عائلات وأسر عُرفت حتى العقود الرابع والخامس والسادس من القرن العشرين باصطفاء بعض ابنائها وايفادهم إلى مراكز «العلم».

اتِّباع اللبنانيين

أما من وجه آخر، فقد آل الانصراف عن الدراسة على كبار مشايخ الشيعة بالنجف إلى ضعف ترتيب رجال الدين رتباً ودرجات. فلم يبرز بين العلماء اللبنانيين من يقر لهم أقرانهم بالصدارة والتقدم على من سواهم، واشتبهت معايير التصنيف والترتيب واختلطت.

وآيةُ الاشتباه والاختلاط هذين، ورقيّهما إلى عقود مضت، ما كتبه محمد جواد مغنية في منتصف عقد الخمسين، حين لخص ما يأخذه

معاصروه على أترابه وأمثاله من العلماء، فقال: «أما الأمور التي يؤاخذون عليها فهي (...) أنهم متشتتون لم تجتمع كلمتهم على ما فيه صلاحهم وصلاح أمتهم». ثم قال: «قرأت في بعض المجلات أن في بلاد الصين لكل طبقة من الناس نقابة، حتى المتسولين، فهل نحن أقل تفكيراً واستعداداً من هؤلاء؟». وينوه مغنية بمحاولات الاستدراك على الأمر، واسترجاع بعض ما فاته، ويذكر ان علماء اجتمعوا مرات، وعزموا على تأليف جمعية تجمع شتات العلماء. إلا إن «من رفع نفسه فوق مرتبتها وصعد بها إلى حيث اللانهاية، أبدى الفتور وأظهره، فلم ينته الأمر إلى ثمرة»[١]. وعاد مغنية نفسه إلى المسألة، من وجه آخر، فكتب في أيار ١٩٥٨، عقب وفاة عبد الحسين شرف الدين، أن المتوفى أصبح «بعد وفاة زملائه الكبار (...) الرئيس الأول وحده لا شريك له. أما اليوم (...) فيرى البعض أنه الخليفة دون غيره، وآخر أنه أحد أطراف الشبهة المحصورة، وثالث أنه الفرد المردد بين تعيينه بالذات والتمييز بينه وبين غيره»[٢].

وآل ذلك إلى التحاق العلماء المحليين بمراجع يقيمون بالعراق، فلم يفقدوا استقلالهم وحسب، بل تفكك جسم العلماء المحلي والوطني، ولم تبق له صفة الجسم الواحد.

والحق أن الشكوى من دبيب الوهن في «العلم» الشيعي اللبناني عامة، والعاملي خاصة، ترقى إلى أواخر القرن الماضي. فينعي محمد جابر آل صفا على علماء الشيعة الذين خلفوا السلف الكبير، في القرن التاسع عشر، قصر خطاهم «في الرحلة إلى الآفاق، وارتياد مناهل العلم في مراكز التدريس الكبيرة في العالم الإسلامي (...) كما كانت الحال في عهد أسلافهم...»[٣]. ويروي محسن الأمين أن وفاة مدرس مدرسة بنت جبيل، موسى أمين شرارة، عام ١٨٨٦، تركت المدرسة من غير خلف يقوم مكانه، وتركت البلدة من غير إمام فقيه ومفت. فكتب الحاج سليمان البزي، «وجيه بنت جبيل ومثريها»، إلى الشيخ محمد حسين الكاظمي، «أشهر علماء العرب في العراق»، بطلب أحد اثنين: السيد اسماعيل الصدر أو السيد مهدي الحكيم. وقبل السيد الحكيم بالمجيء «على أن يُرسل له مائتا ليرة عثمانية ذهباً»[٤]. وطلبُ هذا المبلغ الكبير أمارةٌ على علم الطالب بعزيز مكانته، وقَبولُ وفائه علامةٌ على الاحتياج إلى العالم. ويذكر الأمين نفسه أن «طلب العلم (منحصر) في الذهاب للعراق»[٥].

وهو يروي غير رواية تنم بانحطاط التعليم الديني المحلي ورثاثته في أيامه. فهذا «بعض العلماء الذين أتوا من العراق»، ذهب الأمين ليتم على يديه دراسة أحد الكتب فوجد «أن غاية ما يقدر عليه فهم ما تحت اللفظ من العبارة»[٦]. ومهدي الحكيم نفسه اقتصر تدريسه على شرح له «على منظومة الشيخ موسى شرارة في الأصول»، وكان إذا قرأ الطالب في أحد الكتب سأله: «أليست هذه العبارة مفهومة؟»[٧]، واكتفى.

أنساب «العلماء»... الناضبة

أما العقد الرابع من القرن العشرين فعرف ما يقرب من اثنين وأربعين عالماً[٨]، درس ما يقرب من ثلثهم (١٥ عالماً) بالنجف، ودرس الآخرون على أيدي كبار العائدين من جامعتها. وبينما تولى الأول التدريس، غالباً، تولى هؤلاء القضاءَ والفتوى، فكان منهم الشيخ أسدالله صفا، قاضي الشرع الجعفري بصيدا، وخلفه على القضاء السيد علي فحص؛ والشيخ رضا الزين، قاضي الشرع الجعفري بالنبطية؛ وتوفيق الساروط، مفتي بعلبك... وحظيت النبطية، وبلدات الجوار، بمعظم هؤلاء العلماء وجلهم. فكان لها، أي للبلدة نفسها، وللقرى حولها، مثل جبشيت وأنصار(٣) وحاروف وزبدين(٥) والزرارية والكوثرية، مجتمعة، ما لا يقل عن عشرين عالماً.

والعائلات التي منها العلماء هي: آل الأمين، وآل صدر الدين، وفلحة، وناصر، وشرف الدين، ونور الدين، وفضل الله، وابراهيم، وعز الدين، وصايغ، وقبلان، ومرتضى، والحر، وشمس الدين، وصادق، ومروة، ويحيى، وسليمان، ونعمة، وخاتون، والحسيني، وكركي، وفحص، وصفا، والزين، وقعون، وشعيثاني، وحلاوي، ومقداد، وكوثراني، والموسوي، وحمام، وعاصي، وبري، وشرارة، وهاشم، ومغنية، وعباس، وفخري، وصفي الدين، والمهاجر، ودبوق، واليحفوفي، والعمري، وزغيب، وغندور، ومزهر، وحماوي، وحيدر، والبيطار، وقديح، وأبو خدود، والغول، والسبيتي، وحبيب، والساروط، وعبدالله، وهمدر. وهذه عائلات خرج رجال دين وفقه وتعليم من صفوفها، في وقت أو آخر. وليس بين هذه العائلات، العاملية

معظمها، إلا آل: الساروط، والمهاجر، والموسوي، والحسيني، ومرتضى، وهمدر، واليحفوفي، والعميري، وزغيب، من العائلات البقاعية والبعلبكية.

وما عدا المهاجر والساروط وهمدر وزغيب واليحفوفي والعميري، فالعائلات الثلاث الأخرى من السادة (أحفاد فاطمة بنت الرسول)، ومنها عامليون من جنوب لبنان، وبقاعيون من شماله الشرقي.

وتدل نسبة عدد العلماء المعروفين، في منتصف العقد الرابع، من جملة أسر العلماء التي دأبت، عقوداً طويلة، وفي بعض الأحيان قروناً، على إخراج أهل العلم، تدل هذه النسبة على انصراف أولاد كثير من هذه الأسر عن علم الدين إلى علوم الدنيا. وتنبه محمد جواد مغنية على الأمر، منتصف العقد الخامس، فأشار إلى أن علم الدين كان وحده معروفاً من بين سائر العلوم في زمن «العلماء المتقدمين». أما «في هذه الأيام» فالطب والهندسة والحقوق «أصبحت المقصد الأسمى والمثل الأعلى». وتوقع أن لا يمضي قليل من الوقت «حتى يصبح لدينا فيلق جرار من المحامين والأطباء»[٩]. ولا يكتم الشيخ مرارته من عزوف الأسر الراسخة في الدين والعلم، وكان منها العلماء، بل منها «شيوخ العلماء»، عن تربية أبنائها تربية دينية. ويلاحظ مغنية ببصيرة حادة أن «ثلة من خيرة الشباب العاملي قضوا في طلب العلم والدين سنوات طوالاً، وبعد ان اجتمعت لهم الشروط تحولوا عنه مغتبطين حين وجدوا فرصة للتحرر والانطلاق». ويرى العالم في هذه الظاهرة «آيات بينات على عدم الثقة بمصير العلم ورجال الدين». وقد أعرض عنها، بحسب مغنية، وأبعد منها، كونُ بعض القرى العاملية «لا يذكر فيها اسم الله تعالى في ليل ولا نهار، ولا فرق عند أهلها بين رمضان وشوال...». اما مكانة عالم الدين فانحطت إلى أسفل الدركات: فهذا «يموت جوعاً ولا يشعر به إنسان، وذاك تتهجم السفهاء على كرامته فلا يجد ناصراً ولا معيناً، وآخر يتحزب كالعوام للبك والنائب ليأكل الرغيف...»[١٠].

ومغنية يشير إلى أناس بعينهم، يعرفهم معاصروه وقراؤه بأسمائهم وأحوالهم. فهؤلاء أنجال السيد محسن الأمين، وهو من «شيوخ العلماء»، من غير منازع، ليس بينهم رجل دين واحد، أي من هو معتم بعمامة. فدرس حسن محسن الأمين في مدرسة حكومية، مدنية، بشقرا، على

يدي «أول معلم حكومي» عين لمدرسة شقرا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى[١١]. ثم انتقل إلى دمشق حيث درس في الابتدائية العلوية (المحسنية لاحقاً)، على يدي مدرس كان أثره بعيداً في توجيه الفتى الدراسي والفكري، حتى ان حسن الأمين يكتب: «أنا مدين لاثنين في حياتي الثقافية هما والدي ثم أديب التقي»[١٢] فيضع المدير الابتدائي والحكومي في الكفة التي يضع فيها والده، محسن الأمين. وحط حسن محسن الأمين قاضياً مدنياً بالنبطية[١٣]. ويكتب نجل آخر من أنجال السيد الأمين، هو هاشم، المولود في ١٩١٣، معللاً التردد الذي صبغ موقف والده في صدد تنشئة أولاده (وهذا ما أراده مغنية بعزوف العلماء عن تربية أولادهم تربية دينية) فيقول: «كان التخطيط لتنشئتنا استمراراً لما درج عليه الآباء والأجداد قبلنا، وكان الواقع الاجتماعي الجديد انعطافاً في طريق أخرى، إلى غاية أخرى»[١٤] ويتحدث عن دعوة والده إلى إنشاء المدرسة العلوية بدمشق فينقل عنه ما قاله لمن كان عليه إقناعهم بوجوب إنشائها: «إننا مقبلون على تطور اجتماعي يعم أبناءنا شئنا أم أبينا، فلنقطع الطريق على ما يرافق التطورات عادة من انحراف وتهور وضياع بإنشاء مدرسة تزودهم بما يقضي به هذا التطور من صنوف المعرفة، وتبقيهم في رعايتنا ضمن إشرافنا... »[١٥]

غير إن «بعد نظر» العالم و«انفتاح ذهنه» لم يجديا في تهيئة «خطة محددة معينة في التنشئة والتعليم (...) فأوكلنا إلى أنفسنا نضرب ونتخبط في كل اتجاه»[١٦]. حتى إذا صار الفتى، ابن الثلاث عشرة سنة، إلى النجف لطلب علوم الدين ألفى نفسه «أبعد شيء عن هذا المحيط الجديد بكل ما فيه من أوضاع وعادات اجتماعية وبرامج واصطلاحات ثقافية»[١٧]. فرجع إلى بلده ولما يمض على إقامته بالنجف غير عام واحد ولسان حاله: «لا كان الفقه ولا مقدماته»[١٨] أما النجل الثالث للعلامة الأمين، عبد المطلب، فأجيز في الحقوق (في ١٩٣٩)، وتولى القضاء قبل أن ينتقل إلى المحاماة والديبلوماسية والصحافة والوظيفة الإدارية السورية[١٩]. وعلى نحو ما أن دخول هاشم محسن الأمين الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان كان علامة على انفصال الشاب عن بيئته الفكرية والثقافية السابقة، شَرِب عبد المطلب محسن الأمين الخمرة، وجهر بالأمر شعراً[٢٠]، قرينةً ربما على ما نقله شقيقه، عن والده، في «التطورات» وما يرافقها.

التاركون والمولّو الإدبار

وما يصحّ في العلامة الأمين وفي ذريته يصحّ في العلامة عبد الحسين شرف الدين وفي ذريته. فليس بين أنجال شرف الدين وولده من ورث والده أو اقتفى خطوه في علمه وعمله الا ولد واحد. فكان من ولَده من اشتغل في الصحافة السياسية والأدبية من بعد دراسة دينية. ومن يمم شطر الهجرة، ومن درس دراسة أفضت به إلى المحاماة، وبأبنائه وأولاده إلى غيرها من المهن الحديثة. ولم يغفل العالم العاملي عن الأمر، في بيته، فكتب في أواخر العقد الرابع أن «شبحاً مهولاً كريهاً يقبض على أحلام (النجف) الذهبية بكف عميقة الأظفار»، هو شبح تضاؤل البناء العلمي والديني الرفيع «لولا بقية من الماضين»[٢١].

«والقلّة من خيرة الشباب العاملي» التي يأسف مغنية لتركها علوم الدين، وتحوّلها عن حال العالم وعمامته وعمله، هي الأخرى مشهورة ومعروفة. ففي منتصف العشر الثالث رحل من لبنان الجنوبي إلى النجف جماعة من الطلبة يقول فيهم حسين مروّة، وكان هو أحدهم: «كنّا ننتمي إلى عدّة أسر دينية (...) وكنا في مرحلة الإعداد للدراسة الدينية العليا بالنجف»[٢٢]. وكانت هذه الجماعة من الشيخ محسن شرارة، والشيخ محمد حسين الزين، والشيخ علي الزين، والسيد هاشم الأمين، ومن محمد شرارة وحسين مروة[٢٣]. وقد رأينا أن الأمين كان أول من تخلى عن اتمام الدراسة الدينية. ولم يلبث أن لحق به علي الزين (في ١٩٢٨)، لأسباب صحية من غير شك. إلا ان الزين لم يخلع العمامة حتى وفاته في ١٩٨٤، لكنه توجه وجهة كتابة التاريخ بعد مرحلة أدبية، واشترك مع زملائه في النقمة «على أساليب التدريس في النجف» التي يصفها بأنها «لم تكن تماشي التطور». أما النجف نفسها فكانت «مدينة محافظة تسيطر عليها الروح الفردية وخصوصاً لدى قادتها». وفي أثناء إقامة علي الزين فيها رأى «أنها لا تختلف عن غيرها من المجتمعات من حيث الممارسات والأساليب الملتوية. فكان فيها التنافر والخصومات والنزاعات الشخصية على أشدها»[٢٤].

وخلع محمد شرارة وحسين مروة العمامة، الواحد تلو الآخر، في أواخر العقد الرابع أو مطلع العقد الخامس من بعد أن قدما النجف في النصف الأول من العقد الثالث[٢٥]. ويقول مروة في صدد تركه علوم

الدين: «... قررت ان أتابع العلم إلى نهايته وإن أكن أضمرت قراراً حاسماً في أن لا أنخرط بعد إتمام الدراسة في السلك اللاهوتي»[٢٦].
ويؤرخ لمسيرته الفكرية «في أوائل الأربعينات»، ولمسيرة من يدعوه «توأمه»، محمد شرارة، فيعيد إلى هذا الطور من حياتهما «أفق البحث الجاهد عن موقع (همه) الفكري والايديولوجي من (العالم) الجديد». وآل هذا البحث إلى وجود محمد شرارة «منافذ الصلة بالفكر الماركسي»، ثم إلى أخذ الإثنين، المترجِم والمترجَم له، بـ«الفكر الماركسي موقعاً فكرياً وإيديولوجياً(...) بوضوح كامل وباختيار كامل»[٢٧]. ويرد المحاضر خروج صديقه من جامعة النجف، وخروجه عنها، إلى اصطدامه بنظام الدراسة فيها، «أي بتزمت هذا النظام (...) الذي لم يكن يسمح لطالب العلم الديني أن يتطلع بفكره ولا ببصره إلى كتاب أو صحيفة أو معرفة أو ثقافة خارج الأفق الدراسي الديني نفسه، وهو الأفق المرسومة حدوده بضيق شديد وبنظر إلى العلم والثقافة شحيح الرؤية إلى درجة انعدام الرؤية»[٢٨]. وسبق الاصطدام بنظام الدراسة «مشاغل عاطفية وذاتية» من وجه، ونزعة شعرية غنائية ورومانسية[٢٩]، من وجه آخر.

المقيمون على العمامة

بقي من طلبة المشيخة ثلاثة، هم: محسن شرارة وأخوه موسى ومحمد حسين الزين. أتم الأول دراسته، ولبس العمامة، وعاد إلى بنت جبيل حيث قام بـ«فصل الخصومات والمرافعات التي كانت تأتيه يومياً»[٣٠]، أي بالقضاء فيها، من غير أن يتولى عمل القضاء. إلا ان سليل العلماء[٣١]، ومن بينهم «مشايخ علماء» متوا إلى النجف وأساتذتها بسبب يرقى إلى ثلاثة أجيال أو ثلاث طبقات، سليل العلماء هذا «برزت فيه الناحية الشعرية ولكن بشكل يخالف ما كان عليه أدباء محيطه، فكانت أشعاره تشتمل على المعاني الاجتماعية والحكمية والفلسفية(...) ولقد هاجم الطريقة القديمة، هو وإخوانه مراراً عديدة، ونشأت على أثرها حرب شعرية بين الشباب والشيوخ»[٣٢].

بل إن الشيخ الشاب (ت ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٥م، عن خمس وأربعين سنة) كتب «الشعر المنثور»، ورأى طريقة التعليم بالنجف «سقيمة مرتبكة»،

وأخذ على الجامعة الشيعية بناءها وهندستها، والحال الصحية والأخلاقية فيها، وطريقة تعليمها وفوضاها، ومعاش الطلبة. ورأى أن «الخوف من النقد» أضر بالنجف، وأن «التكفير والرمي بالعصرية»، أبقى «التعرض لفائدة النقد» محصوراً في نطاق ضيق. إلى ذلك نقل عن الانكليزية كتاباً في «دين الشيعة»، «وأسهم إلى أبعد حد في معركة الحرية والاستقلال التي كانت تخوضها بلاده»، و«وجّه الشباب وجهة إصلاحية»[٣٣]

كذلك أتم محمد حسين الزين (ت ١٩٨٧)، شقيق علي الزين، والاثنان نجلا الشيخ عبد الكريم الزين[٣٤]، علمه النجفي، وعمل في القضاء، وألف في تاريخ الشيعة وفي عقائدهم. فكان من بين السبعة (أو الثمانية) الذين رحلوا إلى النجف في طلب «العلم»، في النصف الأول من العقد الثالث، وأحد اثنين سلكا طريقاً سوية أو قويمة، دراسة وعملاً وقيافة وتأليفاً. فعمل هو والشيخ موسى عبد الكريم شرارة، في هذه الأمور كلها، وفق ما كانت تمليه سنة الأسر الدينية العاملية في أبنائها، من تحصيل علم بالنجف، ومن حيازة درجة الاجتهاد، ومن جلوس للقضاء، وتأليف كتب أو أراجيز (ج. أرجوزة) في الفقه وأصوله وفي تراجم أهل البيت وعلماء الشيعة، ومن ولادة علماء يخلفون آباءهم في العلم والقضاء والتأليف[٣٥].

وقد لا يكون طلاب النجف السبعة أو الثمانية الذين ذكرناهم، وتعقبنا أطوار بعضهم وسيرتهم، قد لا يكونون وافي الدلالة على أحوال الدراسة الدينية، وأحوال سلك رجال الدين الشيعة في الطور الذي شهد نشوء الدولة اللبنانية، واستقرار المجتمع اللبناني على ما استقر عليه مع الانتداب الفرنسي ثم مع الاستقلال، بين العقد الثالث والعقدين الخامس والسادس من القرن العشرين. إلا ان ما كتبه الشيخ محمد جواد مغنية بين منتصف العقد الخامس ومطلع العقد السابع - ومغنية من النفر القليل الذي استمر على سنّة السلف من العلماء العامليين تأليفاً واجتهاداً وإرشاداً - ينم بمشكلة لا سبيل إلى إنكارها والإغضاء عنها، ولو وقع خلاف في تقدير أثرها وقدْرها.

تنكُّب تاريخ

ولا شك في أن انصرافَ طلبة علم الدين الإمامي عنه إلى غيره،

وإحجامَ ولّد من استووا أعلاماً على التشيع ليس في جبل عامل، أو لبنان وحده، بل في العالم العربي والاسلامي (الشيعي) كله، عن اقتفاء سنة آبائهم (على رأس هؤلاء السيدان محسن الأمين وعبد الحسين شرف الدين)، ظهرا (أي الانصرام والاحجام) بمظهر تنكب تاريخ برمته. ولما كانت الجماعة العاملية، التي جرى مثقفوها من علماء و«أفندية» وأساتذة على تسميتها بـ «الأمة» إلى وقت قريب[٣٦]، أناطت بتشيعها، وببلائها وبلاء علمائها في حفظ التشيع ورعايته، استمرارها واستقلالها، وقع انقطاع المنقطعين عن طلب العلم النجفي عليها، وعلى مثقفيها، وقوعاً قاسياً وأليماً. فحين استولى الصفويون على حكم إيران، في مطلع القرن السادس عشر، وجعلوا من التشيع الإمامي دين الدولة والأمة، وحصنوا إيران به بإزاء الفتح العثماني، التركي والسني، كان التشيع يذوي ويتلاشى، إن في مدارس النجف أو في مدارس خراسان. فعمد الشاه إسماعيل، بعد أن انتحل نسباً علوياً طالبياً وساسانياً، إلى استقدام علماء من جبل عامل لتدريس الفقه الإمامي[٣٧]. فكان منهم المحقق الكركي (علي بن الحسين بن عبد العالي العاملي، ت ٩٤٠هـ/ ١٥٣٣م) الذي قدم النجف ثم «رحل إلى بلاد العجم لترويج المذهب، والسلطان حينئذ الشاه اسماعيل الصفوي (...) وبالجملة مكنه من إقامة الدين وترويج الأحكام (...) وكان يرغّب عامة الناس في تعلم شرائع الدين ومراسم الإسلام ويحثهم على ذلك بطريق الالتزام»[٣٨]. وحين دخل الشيخ الكركي هرات (أو هراة) في موكب الشاه طهماسب الأول الصفوي، ابن الشاه اسماعيل، كان الجند قد قتلوا أحد كبار علماء المسلمين السنة، أحمد بن يحيى بن سعد الدين التفتازاني، فلام قاتليه على قتله لأنهم لم يمكنوه من التباحث مع القتيل في مسائل الخلاف (بين الشيعة والسنة)، وإقامة البراهين والحجج على ما يقول ليكون ذلك «سبباً لهداية أهل تلك البلاد»[٣٩]، وهم كانوا من أهل السنة في معظمهم، على ما يظهر من كلام الأمين. وينقل الأمين عن السيد نعمة الله الجزائري أن الشاه طهماسب «مكّن (المحقق الكركي) من الملك والسلطان، وقال له: أنت أحق بالملك لأنك النائب عن الإمام وإنما أكون من عمالك»؛ فكتب الشيخ أحكاماً ورسائل إلى «الممالك الشاهية» تتضمن قوانين العدل، وكيفية سلوك العمال مع الرعية في أخذ الخراج وكميته، ومقدار مدته، وأمر أن يقرر في

كل بلد وقرية إمام يصلي بالناس ويعلمهم شرائع الدين، وبالغ في ترويج مذهب الإمامية «بحيث لقّبه بعضهم بمخترع مذهب الشيعة»[٤٠].

ولا يمسك السيد محسن الأمين نفسه، على تواضعه وخفض جناحه، من الادلال باتّصال العلماء في أسرته وعائلته، فيكتب: «وممّا منّ الله تعالى به على هذه العائلة عدم انقطاع العلماء والفضلاء والأدباء عنها من عهد انتقالها من العراق، ووشوج أعراقها في جبل عامل، أي ما يزيد على قرنين ونصف القرن. فمن ذلك العهد إلى يومنا هذا ما زال يوجد فيها في كل عصر الواحد والاثنان والثلاثة والأكثر من أفاضل العلماء والفقهاء والصلحاء والأدباء والشعراء»[٤١]. وما يصحّ في العلاّمة الأمين وفي أسرته و«عشيرته»، على ما يسمّيها في «سيرة المؤلّف» بقلمه[٤٢]، يصحّ كلّه أو بعضه في آخرين من أقران ولده وزملائه بالنجف، ومن الذين ترجم الأمين لعوائلهم (الزين، مروّة، شرارة...).

واشتدت وطأة انقطاع «العلم» في ذراري العلماء الشيعة لظهور هذا الانقطاع بمظهر التنكّب عن تاريخ مجيد وكبير ليس تشيع إيران الصفوية على يدي المحقق الكركي، ثم بهاء الدين العاملي، أقلّ فعاله وصنائعه. وجاء هذا الانقطاع بعد طور عادت بعض الصدارة فيه إلى جنب العراقيين والإيرانيين، إلى علماء عامليين. فلما لم يخلف هؤلاء العلماء العامليين أحد، ولم يتركوا في ولدهم وأبنائهم، من يخلفهم على ما تعهّدوه، منذ عقود طويلة، إرثاً عائلياً وقومياً (عاملياً) - بدا أن صفحة طويت هي إحدى ركيزتي العصبية العاملية، ودعامة من دعامتيها.

قسوة العزوف

والحقّ أن ما أقلق المعاصرين، ومنهم أصحاب الشأن أنفسهم ومغنية وآخرون[٤٣]، هو أن الأسباب في العزوف عن طلب العلم الديني ليست عرضية ولا عابرة. وهذا ما تثبته على نحو أو آخر روايات أصحاب الشأن وذكرياتهم، وما لم يلبث أن ظهر جلياً في العقود التي تلت العقد الرابع، من قلّة رجال الدين وطلبته والمسافرين إلى النجف الأشرف. فكان العازفون، وقد اشتهر أمرهم، عرضاً من أعراض أزمة السلك الديني وأهله ورجاله. فبدا أن جامعة النجف، مدرسة ومدينة، موضع يبعث

القادمين إليه والمقيمين فيه، على النفور، ويدعوهم إلى البعد. والسبب في ذلك أن الهوّة بينه وبين الحياة العادية والسوية آخذة في الاتّساع، ولا يطيقها إلاّ من لم يعرف غير النجف والدراسة فيها عالَماً. وكان الاقتصار على حياة الدراسة اقتصاراً خالصاً دأب العلماء الذين سبقوا طلاب العقد الثالث وتقدّموا عليهم في الوقت. فأقام السيّد عبد الحسين شرف الدين بالعراق اثنتي عشرة سنة، قبل أن يجيزه مشايخه وأساتذته في ١٣١٩-١٣٢٠/ أو ١٩٠١-١٩٠٢م، فوصف إقامته قائلاً: «ما عُنيت مدّة إقامتي في العراق(...) بغير ما هاجرت إليه، حتى إني لم أتصّل بغير أهل العلم، ولم أتعرّف بأحد سواهم من سائر أهل العراق، بل لم أرَ من حواضرها وبواديها غير المشاهد الأربعة والكوفة وبغداد وما كان في طريقي إلى هذه البلاد»[٤٤]. ويعم حكم شرف الدين كل من اتّصل بالدراسة وأقام في المدينة. فهؤلاء جميعاً أمّة «تلتمس جمال الحياة في أفواه علمائها وصدورهم وآثارهم»[٤٥]، وتسلك «سبل الحياة» على نور «ثقافة (النجف) العالية» فتجد هذه السبل «واضحة، مأمونة العثار دهراً ليس بالقصير»[٤٦].

لم يكن هذا دأب جيل الشبّان الذين ولدوا مع مطلع القرن، وفي خلال العقد الأوّل منه، وشدّوا الرحال إلى جامعة النجف الأشرف في النصف الأوّل من العقد الثالث. فهؤلاء على ما يظهر جلياً من أقوالهم في أنفسهم وفي أقرانهم ومن تراجمهم وشعرهم، كانوا منقسمين على نحو واضح، يتنازعهم نازع أوّل إلى العلوم الدينية، وإلى المضي على خطى السلف من الآباء والأجداد، ووراثته ديناً ومكانة، فيعتزّ الطالب بعلومه «ويعتزّ به أهله وسائر من إليه»[٤٧]، ونازع آخر إلى خارج النجف وخارج عالم النجف وثقافتها ولغتها وقيافتها. وكان مجتمع النجف، منتصف العقد الثالث، «يعدّ لبس الأحذية المعروفة مثل (الصرماية) و(الصبّاط) فسقاً وخلاعة لا تليق بطالب العلم الديني، وأن شأنه أن يحتذي (المداس) وهو المعروف بالبابوج... ومن هذا القبيل تناول الطعام بالملعقة. أمّا إذا تجاوزه إلى استعمال الشوكة والسكين فهو الكفر»[٤٨]. وكان مجتمع النجف هذا، بحسب قراءة الصحف والكتب الحديثة، والاختلاط بشعراء مثل الشيخ علي الشرقي، وهو من النجفيين، زندقة، وقرّاءها والمختلطين بالشعراء، «زنادقة»[٤٩]

الخلاف على اللغة

إلى ذلك كانت لغة النجفيين الأدبية هي لغة كتب الفقه والنحو والمنطق المقررة في التدريس، والتي يعدّدها محسن الأمين على النحو التالي: **شرح القطر في النحو، شرح السعد على متن عربي في التصريف، شرح قطر الندى، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، المغني، شرح اللمعة الدمشقية، الكفاية في الأصول، شرح التبصرة، مصباح الفقيه...**[٥٠]، فلا عجب إذا جاءت مجالس الشعر النجفي «عامرة(...) بالتهاني والرثاء وأمثالها من المناسبات»، وإذا بدأت القصائد «على الطريقة السلفية، بالغزل والنسيب أو الحكمة والموعظة، ثم التخلّص إلى الموضوع المقصود»[٥١] فكان أحد أبرز مظاهر الاحتجاج على التقاليد النجفية، والخروج عنها إلى التجديد، نظم الشعر من غير التقيّد لا بموضوعاته وأغراضه ولا بلغته. فنظم من تسمّوا باسم «الشبيبة العاملية»، وهم الطلبة الذين نتتبّع سياقة مواقفهم وأفعالهم، نظموا شعراً في «السياسة والوطنيات والاجتماعيات»[٥٢]، وذهب بعضهم، مثل محسن شرارة، إلى كتابة «الشعر المنثور»، فبرزت فيه «الناحية الشعرية، ولكن بشكل يخالف ما كان عليه أدباء محيطه، فكانت أشعاره تشتمل على المعاني الاجتماعية والحكمية والفلسفية مبتعداً عن النواحي التقليدية»[٥٣].

وحمل العلماء الشبّان معهم إلى النجف قلوباً ومشاعر وعواطف وأزمات لا تتّفق مع الانصراف التامّ إلى الدراسة، والاستغراق فيها، اللذين نوّه بهما عبد الحسين شرف الدين في مذكّراته، وذكر حسين مروّة أنهما (الانصراف والاستغراق) جمعا في «عبارة دارجة على الألسنة، تستند إلى قول مغيّب عن ظهر قلب مفاده أنه ينبغي أن تعطي العلم كلّك لكي يعطيك بعضه»[٥٤].

اجتمعت، إذاً، عوامل كثيرة آلت إلى تحوّل القلّة من خيرة الشباب العاملي عن طلب علم الدين بعد أن قضوا في طلبه سنوات طوالاً و«اجتمعت لهم الشروط»، بحسب عبارة محمّد جواد مغنية، فكان النجف بواد، وطلب العلم والدين بغيره. لذا آل الأمر بهؤلاء الطلبة، وبطلب علوم الدين عامّة، إلى الضمور والقلّة، على نحو ما تعاقب على تقرير هذه الواقعة بعض «شيوخ العلماء» مثل محسن الأمين وعبد الحسين شرف الدين ومغنية نفسه، إلى محمّد جابر وهاشم محسن الأمين وحسين

مروّة. وقد انتحى معظم الذين لم يتموا علومهم الدينية، ولم ينتهوا بها إلى المشيخة وظيفة ودوراً وعمامة، انتحوا ناحية العمل السياسي النشيط، أو انكبّوا على التأريخ، أو تعاطوا الشعر والأدب. فلم يعتمّ محمّد شرارة وحسين مروّة وصارا إلى الماركسية، بحسب تصريح مروّة نفسه. ثم انضم مروّة إلى الحزب الشيوعي اللبناني في سنة ١٩٥١(٥٥) وكان هاشم محسن الأمين سبق الإثنين، بين ١٩٣٦ و١٩٣٩، إلى دخول الحزب الشيوعي وتركه(٥٦). وكان الحزب يومها «في سوريا ولبنان» قبل أن يغدو حزبين: سورياً ولبنانياً، بعد الاستقلال ببضعة أعوام. وانصرف محسن شرارة إلى الأدب. وتابعه على ذلك علي الزين الذي لم يعتّم أن انقلب إلى التأريخ العاملي. وحتى محمّد حسين الزين لم يكتب في ما يكتب فيه علماء الشيعة الإمامية بعد تحصيلهم الاجتهاد من فقه وأصول وشروح على هذه وذاك، بل خصّ التاريخ الشيعي باهتمامه. أمّا موسى عبد الكريم شرارة، فلم يكتب ووقف عمله على الفتوى والقضاء، بينما عمل علي ابراهيم في وظيفة إدارية وقضائية متواضعة.

من الشيخ إلى الاستاذ: الحزب...

كانت «الشبيبة العاملية» عصبة من الأدباء الذين يولون الكلام المتصل، على وجه أو آخر، بحياتهم ومشاعرهم ورغباتهم، وبالمشكلات الجديدة الناجمة عن العلائق الوثيقة والمتعاظمة مع أوروبا، المحلّ الأوّل. كذلك كانوا من أوائل من اختبر نحواً من الحياة السياسية مختلفاً عن النحو الذي جرت عليه المجتمعات العربية قبل العقد الثالث أو الرابع من القرن العشرين. فعاصروا استقلال الفئات الاجتماعية المتوسطة عامّة، والمتعلّمين خاصّة، عن الأبنية الاجتماعية التقليدية، وعن مشيها في ركاب مشايخ العشائر وأعيان العائلات القديمة في المدن. فرفدوا مع الموظفين والطلاب وأصحاب المهن الحرّة والتجّار وبعض أهل الصنائع والحرف اليدوية، حركة أرهصت بتكوين «رأي عام» لا يتبع في مواقفه، وجهره بآرائه، طريقة مشايخ العشائر، ولا يتوسّل شأن أعيان عائلات المدن القديمة، بتعبئة العصبيات وحشد الحواشي. فعمدوا إلى الكتابة في الصحف، وإلى بثّ آرائهم وأفكارهم، والدعوة إليها، من طريق الخطابة

والاجتماع والتظاهر. فلم يكد هاشم الأمين يصل إلى النجف حتى كتب قصيدة «وطنية» أرسلها إلى العرفان بتوقيع «تلميذ عاملي»، وأتبعها بموشح بعث به إلى مجلّة المعرض التي كان يصدرها ميشال زكّور ببيروت. وكان من بين الذين يتحلّق حولهم طلبة العلم «المتجدّدون» جعفر الخليلي الذي «لم يكن يجاهر بقراءة الصحف فحسب، بل كان هو نفسه يصدر صحيفة اسمها النجف[٥٧]. ويلازم حسن الأمين بين «الذكريات العاملية»، أي ذكرياته وذكريات مجايليه، وبين الكتابة في مجلة أحمد عارف الزين، العرفان[٥٨]. وقد بلغ من الاتّحاد بين هذا الجيل من الشباب وبين قراءة الصحف عامّة أن والدة حسين مروّة كانت «تسمّي كل كتاب (عرفاناً)»[٥٩]. وإذ يؤرّخ مروّة نفسه لبحثه الجاهد عمّا يسمّيه «موقع(ه) الفكري والايديولوجي من عالم (ه) الجديد» يقول: «وكان للبحث طرقه ووسائله وتحليلاته المتنوعة، لكن الكتابة للصحف والمجلاّت البغدادية كانت أبرز وجوه البحث عن موقعنا ذاك(...) كانت الكتابة الأدبية والفكرية خبزنا اليومي الضروري»[٦٠].

واتّصلت الكتابة بالاختلاط بحياة ثقافية وصحافية وسياسية. فكان للمثقّف الجديد «علاقات» (بوسط) ثقافي وسياسي، يتبع «خطّاً»، وصلات علنية أو «سرّية» بحزبيين، وكانت له مشاركة في «التظاهرات» العامّة[٦١] ولقي بعض من نتعقّب سيرتهم «الاضطهاد اعتقالاً وسجناً وفصلاً من الوظيفة وتشريداً...»[٦٢]. ووقف بعضهم الآخر على الحزب الشيوعي «كل وجوده» فتولّى تحرير صحيفته صوت الشعب ببيروت على أن يعطى راتباً شهرياً، ولم يلبث أن اكتشف أنه «لا بدّ من النضال للحصول على حقّ الراتب» هذا من الحزب الشيوعي وصحيفته[٦٣].

والصحيفة

وتدل هذه الأمور كلّها على نشأة أطر جديدة، ومختلفة عن سابقتها، تتعهّد على نحو لم يُسبق إعداد المثقّفين وتحصيلهم، وعلاقاتهم، ونشرهم، ودورهم. ومثلما كانت جامعة النجف عالماً تاماً، يلمّ بوجوه حياة الطالب الفتيّ كلّها، ويحيط بها من كل جهاتها: السكن، والرزق، والقرابة، والصداقة، والزواج، والعمل...، إلى أن يشتد عود الطالب

وينتصب ربّما للتعليم والفتوى بغير موضع أو بلد من بلاد الشيعة الإمامية - أخذت تنشأ أوساط وبيئات محدثة يجد فيها المتعلّم الديني النشأة ما يقوم بأود نفسه وفكره ومعاشه.

والأحزاب مثال واضح على هذه الأوساط والبيئات. لكن الأوساط هذه لم تقتصر على الأحزاب. فاضطلعت الصحف بدور بارز في إنشاء قنوات اتّصال وتعارف وتبادل رأي فقامت ببلورة وجه الكاتب «الأديب» أو «الأستاذ» (من غير أن يكون مدرّساً، وتمييزاً له من الشيخ المعتم)، المصرِّح بآراء وأفكار في اللغة والاجتماع والتاريخ والأخلاق والعمل لا سند لها في علوم الدين، ولا يحرص المصرِّح بها على إسنادها إلى علوم الدين ولو اتّفق له أن لبس عمامة، وكتب في الاعتقاد[٦٤]. وانتهى الأمر بهذه الأوساط والقنوات إلى تكوين تراث وتاريخ منفصلين انفصالاً تاماً عن مؤسّسات التعليم والتدريس الدينيين، ومتّصلين اتّصالاً وثيقاً بأطوار التاريخ المعاصر، ثقافياً كان أو اجتماعياً وسياسياً.

فمن بعد أن كان رجل الدين، العالم، محوراً من محاور الحياة الاجتماعية - تهمّه أمور الأمّة، ويتعرّض لها ويشترك في التصدّي لحل معضلاتها[٦٥]، يفتي إذا سئل في أمور الدين ويحيي شعائره ويحكم إذا ترافع إليه المتخاصمون، ويخالط أهل قريته، ليلاً نهاراً، ويأتي من لم يأته منهم حتى يمسي «عامياً كأحدهم أو يكاد»، كما قد ينصرف إلى «الحزبيين والأحزاب» فيناصر بيكاً ويحارب بيكاً ويتدخّل في أمر المختار والناطور ويطرق أبواب الزعماء، من بعد أن كان هذا شأنه، وعلى الوجهين المذكورين، خلّفته الحياة[٦٦] العامّة على هامشها، وأبعدته من لجتها وتيّاراتها العميقة. فترجح بين الالتحاق بأعيان الحكم والسياسة وبين الانزواء في وظيفة إدارية، تشترك مع الوظائف الإدارية الأخرى في ضعف الشأن، وفي النظر نظرة الحسد إلى المهن والصنائع والأعمال الجديدة التي يطمح إلى مزاولتها عامّة الناس، ويحلمون بها لأولادهم ونسلهم.

الانقطاع من غير قطيعة

أما «الأستاذ» فلم يداخله شكّ في أن انتقاله إلى حاله الجديدة، وإقامته عليها، علامة على مباشرته الحياة الحقّ، وعلى انطلاقه إلى فضائها

الأرحب. فما خلّفه وراءه هو «قيد تقليدي متزمت(...) لم يكن يسمح لطالب العلم الديني أن يتطلّع بفكره ولا ببصره إلى كتاب أو صحيفة أو معرفة أو ثقافة خارج الأفق الديني نفسه»[٦٧] أمّا ما يستقبله بوجهه، ويقبل عليه اليوم، فهو «قضايا المجتمع في إطاره الوطني أو القومي أو الكوني»، وهو «هموم فكرية أوسع دائرة» من تلك التي سبقت، وعلاقة «بأرحب أفق مستقبلي للبشرية افتتحه عالمنا المعاصر»[٦٨]. وهو يخلّف ما يخلّف، ويستقبل ما يستقبل، مدرّساً وكاتباً، وناسجاً علاقات وثيقة مع أوساط مختلفة، ومشتركاً في أنشطة كثيرة الوجوه، من الاجتماع والانتداء والخطابة والتظاهر، وعاقداً الصداقات، من غير أن يفقده كل هذا علاقاته بأهله وأقربائه وأقرانه.

فلم يؤدِّ به ترك العمامة والمشيخة إلى «الأستذة» والحياة المدنية، لا إلى تنازع داخلي حادّ ولا إلى إفراد اجتماعي على نحو «إفراد البعير المعبّد» الذي تتردّد شكوى طرفة بن العبد منه في أرجاء كتب تدريس الأدب. بل إن اتّساع الحياة المدنية، وغلبتها المتعاظمة على دائرة رجل الدين ودوره، واتّساقها في شبكة متّصلة، نفت من تنكّب السلك الديني وتركه كلَّ ما يشبه القطيعة أو الأزمة الشخصية. ولا شكّ في أن ذلك علامة على تمكّن الوسط الجديد، وعلى استتبابه واستقراره على دعائم قويّة وثابتة، بينما بدا الوسط الديني سائراً بطريق الأفول والضعف وعاجزاً عن دفع قدر محتوم.

إلاّ إن ثمّة عاملاً آخر في خفوت حدّة الانقطاع والانصراف عن المشيخة إلى غيرها، هو اقتصار الانقطاع والعزوف على الوجه السلكي دون الوجه الاعتقادي والفلسفي. فالذين توجّهوا شطر الماركسية والحركة الشيوعية اقتصروا في كتاباتهم ودعاوتهم، من قبلتهم الجديدة، على نزعة اجتماعية (سوسيولوجية) عامّة تردّ ما يتطاول إليه ذهنهم إلى «مصدر(ه) في الواقع الاجتماعي-السياسي لعصر(ه)»، وإلى «نمط العلاقات الاجتماعية واختلاف الظاهرات والأفكار التي تلدها تلك العلاقات»[٦٩] فلما اقتصر الأمر على مثل هذا، ولم يتناول الأدباء و«الأساتذة» ولا غيرهم ممّن لم يبتدئ تحصيله وإعداده بدراسة دينية - بالنقد الموادَّ التي درسوها، وسلخوا الأعوام الطوال في الفحص عنها؛ ولما لم يكن ثمّة حركة سياسية بصيغة دينية يحمل نشاطها التيارات السياسية الأخرى على مناهضتها وعلى تفنيد أفكارها والردّ عليها، وقع الانفصال بين المشايخ الشباب وبين سلكهم من

غير خصومة، وانصرمت حيرتهم من غير جلبة أو ضغينة.

ولم يلبث أن جمع السعي في الاصلاح الاجتماعي والسياسي، وفي مقاومة نفوذ الأعيان القدماء والتحاقهم بالدول الأجنبية المنتدِبَة، والنحو إلى تعليل فساد المجتمعات عامّة بالسيطرة الأجنبية والغربية - لم يلبث السعي والنحو هذان أن جمعا بين «الأساتذة» وبين عدد من رجال الدين، وفرّقا بين رجال الدين أنفسهم وقسماهم حزبين أو غرضيتين. فإذا اشتكى محسن الأمين وعبد الحسين شرف الدين ومحمّد جواد مغنية من ضعف الإقبال على علوم الدين وتحصيلها، لم يلقوا باللائمة على عامل من العوامل بعينه، ولم يتهموا متآمرين على الدين وعلى أهله، ولم يظنوا براءة رجال الدين وعلمائه مما آلوا اليه وآل إليه علمهم من عزلة.

«ثمن» العالِم الباهظ

ولم تنشأ جفوة بين من رجعوا عن طلب العلوم الدينية، من وَلَدَ العلماء وعائلات العلماء، وبين أهلهم وأسرهم ومجتمعاتهم. فإلى الأسباب التي مرت، ثمة سبب آخر هو تكاليف السفر إلى النجف بغية الإقامة وتحصيل العلم. أي ان الرحلة النجفية كانت ترهق كاهل الأهل. فبقي محسن الأمين «معطلاً عن الاستفادة» يتشاغل بالتعليم والمطالعة أربع سنين، ولا يسافر إلى العراق لطلب العلم مع «شوقه» إلى ذلك. والسبب هو «حالة والده» وعجزه وفَقْده المعين. وإن قرّ رأيه على السفر، بعد استخارة خرجت مؤاتية، لم يكن معه من النفقة درهم واحد. «فهيأ الله تعالى في مدة قصيرة من بيع بعض الحبوب وغيره نحواً من ٢٥ ليرة فرنسية ذهبا» (٧٠). وحين وصل إلى النجف نزل، على عادة من اتصل توافدهم على المدينة منذ أجيال، في «دار بعض بني عمه». لكنه بعدما دفع أجرة دار انتقل إليها، لخلاف بينه وبين ابن عمه هذا، واشترى بعض الأثاث والمؤونة، نفد ما معه من الدراهم. فكان عليه انتظار ولادة الفرس فلوها، في شقرا، ليبيعه والده بست ليرات ذهبية فيأخذها خاله وينفقها في حاجته؛ ولولا أن الله جعل يفتح للأمين «أبواب الرزق الكفاف من حيث لا يحتسب» لكان عليه أن يلجأ إلى الاقتراض والسؤال. وكان بنو العمومة يوزعون قراءات عن أنفس تجار وأثرياء توفوا، فكانت أجرة السنة قراءة،

ست ليرات عثمانية. وكانت بيد بعض أصحاب الدروس من العلماء أموال، منها الأموال المسماة «فلوس الهند»، فيحضر بعض الطلبة دروسهم، ومنهم عامليون، طمعاً بالمال (ولم يكن الأمين منهم) [٧١]

وفي أعقاب ثلث قرن على سفر محسن الأمين، كان على الطالب أن يحصل، قبل سفره إلى النجف، أجرة الطريق، وأجرة الباصات التي تجتاز الصحراء، وما يعيله سنة بعد سفره. «ولهذا طريقة تقليدية تقوم على جمع المال من المحسنين وكرام الناس»، بحسب حسين مروة. الا إن بعض كبار العلماء كانوا ينتدبون أنفسهم إلى القيام بالأمر. فجمع عبد الحسين شرف الدين، وكان صديقاً لوالد مروة، وأثيراً عنده، جمع آل مروة بالزرارية، ودعا القادرين منهم إلى البذل، حتى «تأتى له أن يجمع المبلغ اللازم». وراقب الشاب المقبل على السفر، والحالم بأن يصير «ذات يوم بعمامة وجبة كوالده»، كيف تم جمع المال له. وخرج بأن أقاربه الميسورين «يدفعون حياءً من السيد (ويظهر) التذمُر والتردد ومحاولة النكوص في وجوههم».، فكانوا مقسورين «على ما لا صلة له بهمومهم وشواغلهم»[٧٢]. وكانت القرابة في حال مروّة كذلك، عاملاً في تذليل المصاعب. فنزل حين قدم النجف بمنزل ابن شرف الدين [٧٣]، كما سبق للسيد عبد الحسين شرف الدين أن نزل في «فناء» جده، السيد محمد هادي، بالكاظمية، وانتقل إلى دار خاله، ابي محمد الحسن الصدر بسامراء [٧٤] قبل ثلث قرن.

من الجليّ، في ضوء الحالات التي انتهى إلينا العلم بها، أن طلبة العلم النجفي من أهل الأرياف العاملية كانوا عبئاً على أهلهم وأقاربهم قبل سفرهم، وفي أثناء تحصيلهم دراستهم، وبعد اتمامهم علمهم أو المرحلة الأولى منه. وشهد ريف جبل عامل تردياً كبيراً عزاه أحمد رضا، مطلع القرن الحالي، إلى حصر التبغ (١٨٨٣) وتحويل تجارة التبغ مع مصر إلى الأناضول التركية. فبخس سعر الأرض، وباع مزارعو جبل عامل وأعيانها أرضاً واسعة إلى تجار المدن في السنوات العشر التي أعقبت قانون الحصر. وهبطت صادرات برّ الشام من التبغ عام ١٩١٠، إلى ربع ما كانت عليه عام ١٨٣٣، بحسب بطرس لبكي. وكانت فاتحة الانتداب الفرنسي على لبنان الكبير (قبل اعلان حدوده بأشهر قليلة)، فرض غرامة مالية من مائة ألف ليرة ذهبية عثمانية، وجمع بقايا الأعشار المهملة منذ السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر [٧٥]. فاستيقت المواشي إلى لجنة تخمن قيمتها،

وتبيعها في أسواق فلسطين بأغلى بكثير من ثمن شرائها. وأدى الأمر إلى «سلب كل الثروة من جبل عامل ومن سكانه الشيعة»، وحل الفقر في «الطائفة» (٧٦).

وكان الريف كله، في لبنان وسوريا، يشكو من ضعف الأرض عن إعالة فلاحيها وزرّاعها، وعن بلوغ المساحة المستثمرة «مساحة المعيشة» (المعدل التقريبي لما يستغله الفلاح ويبقيه) (٧٧). وحتى العام ١٩٢٥، كان نظام الضرائب السائد هو نظام العشر العثماني (١٩٠٥)، ويجبى بطريقة الالتزام، أي «المزايدة على حق الجباية (...) بالمزاد العلني»، ويفرض على القرية بكاملها. ولما كان بوسع الملتزمين من المتنفذين تقدير الغلال بأكثر من حقيقة نتاجها، وضعوا لها أسعاراً فوق أسعارها، وألزموا الفلاح تركها على البيدر حتى يتم تخمينها، فتفوته فرصة بيع غلاله باكراً حين الأسعار مرتفعة، إلخ... (٧٨) ويذكر مغنية أن الفلاح العاملي كان يفرز من غلاله سهمَ الفقير على البيدر وعند التصفية. فاذا وجد المستحق أعطاه إياه وإلا وضعه في مسجد القرية «ولم يدخل منه إلى بيته حبة واحدة. أما اليوم [العقد الخامس] فانصرف الفلاحون، والزعماء، عن مثل هذا الصنيع»(٧٩).

ويقيم طالب العلم في النجف الأشرف مدة «تؤهله لإصلاح إحدى القارات الخمس». فإذا عاد إلى بلده لم يصل من «مال الأمة» الثلاثة علماء أو الأربعة «ما يتناوله حارس أو موظف بريد» (٨٠). فانحطت مكانة عالم الدين الاجتماعية والأدبية انحطاطاً ذريعاً يطنب الشيخ محمد جواد مغنية في وصفه والحملة عليه. وينعي الشيخ، غاضباً، على بعض المتعممين نظرهم إلى زعماء جبل عامل الذين «أشعلوا نار الفتن وتذرعوا بشتى وسائل الهدم والتخريب (...) وجمعوا حولهم اللصوص وقطاع الطرق والرعاع والمشاغبين»، ينعي عليهم نظرهم إلى مثل هؤلاء «بعين الرضا، وأن يوقفوا أنفسهم لإرضائهم، ويستخدموا مواهبهم لاستخراج إعجابهم، وينصبوا أنفسهم كالمغنّي مع الناس الذي لا همّ له إلا عطف المستمعين...» (٨١). وينحي على بعض أقرانه باللائمة لوقوف «أكثرهم» من الأحزاب والشيع موقف «الغريب المتفرج الذي لا يعنيه من الأمر شيء»، وإحجامهم عن البراءة من المفاسد التي تعم الأقطار والأرض. وذهب بعضهم الآخر إلى رؤية السعادة في أن يكون «من حواشي الوزير

وأتباع النائب»، فلا يترفع عن «مواقف الذل والضراعة (ولا) يتنزه عن مظان التهمة والدناءة» [٨٢].

«أرض الله»... الضيقة

انتهى الأمر بالعلماء، وبحالهم، إلى «الشبح المهول الكريه» الذي رآه عبد الحسين شرف الدين في أواخر العقد الرابع، وإلى نضوب التعليم الديني ومدارسه في جبل عامل. فلم يعرف من العلماء، في العقد الرابع، الا ما يقرب من أربعين، بينما كان عدد العائلات التي سبق أن رعت أهل الدين ورجاله في حضنها يقرب من الستين عائلة، بينها ١٥ عائلة من السادة. وتعني رعاية العلماء أن يكون من العائلة الواحدة، في الجيل الواحد، بضعة معممين يدرسون ويفتون ويقضون وقد يبلغ عددهم السبعة، أو الثمانية، على ما كان عليه حال آل الأمين بين نهاية القرن الماضي وأوائل الحالي [٨٣]. ويظهر من تعداد محمد جابر أن جلّ العلماء الشباب أو الكهول، أي غير «شيوخ العلماء»، هم من قضاة الفقه الجعفري ومن أهل الإفتاء، أي من العلماء الموظفين الذين يدينون بعملهم ورواتبهم للسلطة المنتدبة الفرنسية التي أقرّت، في الشهر الأول من ١٩٢٦، بحق الطائفة الشيعية في فقهها الجعفري وقضائها المستقل، وبحق أفرادها في التقاضي أمام محاكم جعفرية يقضي فيها قضاة جعفريون [٨٤]. إلى ذلك، يظهر أن رجال الدين، القضاة والمفتين، ليسوا من سلائل أسر العلماء القديمة، وكثرتهم من غير السادة.

وتبعث ملاحظات أمير طاهري [٨٥] التي تناولت العقد الثالث، واحوال العلماء الايرانيين في اثنائه، على المقارنة بين جبل عامل وبين ايران. ويشير طاهري الى ان عدد الطلبة انخفض على نحو مقلق في اعقاب الثورة الدستورية، ومن بعد استيلاء رضا شاه (بهلوي) على الحكم. فحتى العقد الثالث من القرن العشرين، كانت العمامة ذريعة ارتقاء في مجتمع ثابت البناء المرتبي والطبقي منذ ثلاثة قرون. فكان ابن الفلاح الفقير في حيرة من الانضمام الى طلبة العلم او الى جيش من الجيوش الخاصة التي يقودها، ويجمعها ويعيلها، احد كبار الملاكين وزعماء القبائل. فكان ثمانون في المئة من الطلبة من الفلاحين. اما

البورجوازية المدنية الصغيرة فعزفت، الا قلة ضئيلة، عن ارتياد طريق الدراسة الدينية. وحتى هذه القلة كانت في الاغلب تترك الدراسة قبل بلوغ مرتبة الاجتهاد، وتنتفع بدراستها الدينية في مضمار السياسة.

وكان طلبة العلوم الدينية يعودون الى قراهم برتبة مدرسين او يعملون في القضاء او في كتابة العدل، ويجمعون بين الوظيفة الدينية وبين اعمال مدنية، كالعمل في ضمان الأرض، او في التجارة. لكن الفرق بين جبل عامل وبين إيران يظهر بجلاء في ثراء السلك الديني الايراني، وأجهزة العلماء ومؤسساتهم، ثراء فاحشاً، بينما العلماء الشيعة العامليون، ما خلا القلة القليلة، فقراء أو هم ادنى إلى الفقر. فهذا السيد مهدي الحكيم الذي خلف الشيخ موسى شرارة على إمامة صلاة بنت جبيل وفتوى أهاليها في ١٨٨٦، يجمع «وجوه البلاد» العاملية من آل الأسعد وفرحات وأبي خليل والبزي (وهذه عائلات ما بين تبنين والطيبة)، ويطلب إليهم أن يغنوه عن الناس وعن الحاجة إليهم، ليأمرهم بالمعروف وينهيهم عن المنكر، ويتم له هذا الأمر «وذلك يتوقف على أن تجمعوا لي من البلاد ما اشتري به مزرعة تقوم بكفايتي»، على ما قال لهم. ويعقّب السيد محسن الأمين على هذا القول فيكتب: «وهذا الكلام لو قيل في مثل ايران أو العراق لكان له وجه. أما في جبل عامل الذي يغلب على أهلها الفقر ولم يسبق لأحد من علمائها أن طلب مثل هذا الطلب، وكل علمائها قانع بالقليل من عهد الشهيد الثاني الذي كان يحرس كرمه ليلاً بنفسه وبنى داره بيده، فلم يكن من المحتمل أن يجيبوا إلى مثل هذا الطلب». وقال المجتمعون للسيد الوافد: «أما إذا كنا نريد أن نشتري لكل عالم مزرعة فلا يمضي زمن قليل حتى يصبح جبل عامل كله ملكاً للعلماء، فأين نذهب نحن؟»[٨٦].

ولم يطرأ طارئ على أحوال العلماء، كبارهم وصغارهم، منذ ذلك الحين. فهذا السيد عبد الحسين شرف الدين يضطر إلى جمع ميسوري آل مروة، ويضطرهم إلى التبرع لنسيبهم الشاب المزمع سفراً إلى النجف. ولا ريب في أن مثل هذه الحال تفاقمت مع أزمة العقد الرابع العامة، والتي عرف منها جنوب لبنان امر وجوهها، إذ تداعى ما بقي من زراعة، وبلغت نسبة الخرائب من القرى العامرة ١٦ في المئة[٨٧]. وشملت الهجرة إلى الساحل ومدنه، وإلى الخارج[٨٨]، من كان في مُستطاعه أن يهاجر، وتباطأ نشوء النخب الاجتماعية والاقتصادية والمهنية العاملية المقيمة. وهذه

النخب لم تنشأ في الريف حيث كانت، وعنه صدرت، بل نشأت في المدن والبلدات الكبيرة، وفي المهاجر. ولم ترعَ هذه النخب رجالَ دين، ولم تضمهم إلى صفوفها، ولو متّت بنسب قديم ووثيق الى أسر دينية عريقة، وإلى كبار العلماء. بل إن أهل القضاء والفتوى، أي الوظيفة الادارية المستحدثة، هم من أسر حديثة العهد، نسبياً، بالعلم الديني، أو كانت حديثة العهد به في العقدين الثالث والرابع. فأقبل بعض أبناء هذه الأسر على القضاء والفتوى، آن انصرف عنهما، وعن إمامة مساجد القرى، شبانُ الأسر المعرقة في علوم الدين وما يتبع هذه العلوم من إرشاد، وإصلاح ذات البين، وحكومة (تحكيم في الخصومات أو قضاء). ولعل الإقبال هذا هو ثمرة الانصراف والعزوف. فآلت القرى إلى الحال التي وصفها محمد جواد مغنية من موت الشعائر، وإغلاق المساجد.

وإذا كان عدد العلماء الذين ذكرهم محمد جابر (اثنان وأربعون) قريباً من عددهم الحقيقي في أواخر الثلاثينات، فالفرق بينه وبين عدد القرى العاملية وحدها (من غير البقاعية) كبير جداً. فقد أحصى سليمان ظاهر في السنوات الأولى من العقد الرابع ثلاثماية وثلاث قرى تعد قرابة المئة الف مقيم[٨٩]. وبلغ عدد الشيعة عامة في احصاء ١٩٣٢، ١٥٥ ألفاً[٩٠]. فإذا كانت نسبة عدد القرى من عدد السكان في الجنوب والبقاع واحدة، بلغ عدد القرى الشيعية قرابة الأربعمئة والخمسين أو الخمسمئة. وهذا العدد قريب من عدد قرى الجنوب وحده على ما أحصتها بعثة «إيرفد» في مطلع العشر السابع، إذ بلغ هذا العدد ٤٥٠ قرية[٩١]. ومن الجلي ان بين عدد القرى وبين عدد الشيوخ العلماء هوة واسعة تعلل اللهجة التي توسل بها شرف الدين، ومن بعده مغنية، إلى الكلام على التعليم الديني وعلى نضوب وارديه والذين يأمّونه.

حوزات «الخُمس»

وعلى نحو ما اضطر أهالي جبل عامل إلى الطلب إلى السيّد مهدي الحكيم، في أواخر القرن الماضي، القدوم إليهم، والإقامة فيهم، وخلافة عالمهم الذي توفّي شاباً، طلب آل شرف الدين إلى أحد أقربائهم، موسى الصدر، المجيء إلى صور لخلافة عبد الحسين شرف الدين (ت ١٩٥٨).

وكان أعيان جبل عامل ووجهاؤها رشحوا، في أواخر القرن الماضي، لخلافة موسى أمين شرارة، احد إثنين: مهدي الحكيم، الذي قبل بالمجيء، واسماعيل الصدر، من أخوال شرف الدين[٩٢] واسماعيل الصدر هو من أجاز شرف الدين في ١٣٢٦/ ١٩٠٨، من بعد أن استوطن عبد الحسين شرف الدين صور وترك بلدة شحور[٩٣]

ولا ريب أن استقدام الصدر، اللبناني الأصل، الإيراني المولد، في أواخر العقد السادس، أمارة على نضوب سلائل العلماء المحلّيين، وعلى ما آل إليه أمر المرجعية الجامعة في الشيعة العامليين من اضطراب وتنازع. وكان محمّد جواد مغنية، مرّة أخرى، لسان الخوف من الاضطراب والتنازع هذين، ومن أثرهما في اختيار خلف شرف الدين. فكتب مشترطاً في من يتصدّى لمنصب «رئاسة العلماء في جبل عامل»، أو «بطرك الشيعة» على ما نقل عن أحدهم[٩٤]، كتب مشترطاً فيه شرط «سياسة الحياد وعدم الانحياز لهذا أو ذاك، ولو تظاهر عليه المبطلون». ويفصح الشيخ: «أو قل: لا يسير على طريق المتزعمين المحترفين، وغيرهم من الذين لا يعملون إلا للربح والكسب»[٩٥]. وتنمّ شروط الشيخ بتأخّر مرتبة علماء الدين الشيعة ورتبهم عن مرتبة الزعامات السياسية الآخذة، منذ زمن، بالطغيان على الاجتماع الأهلي ومرافقه. وربّما كان من علل هذا التأخّر وأسبابه انصرام حبل التعليم الديني في جبل عامل، وفي لبنان عامّة، وإحجام من بقي من العلماء عن الانتصاب مدرّسين من بعد عودتهم من النجف.

وشرط الاضطلاع بتعليم ديني، بلبنان أو غيره، التوفّر على مصدر أو معين مالي مستقل يفي بمعاش المدرّسين والطلبة، ويقوم بأودهم. وقد جرى أهل اليسار والثروة من أتقياء الشيعة على أداء الخمس (سهم «أهل البيت» أو ذي القربى) إلى كبار العلماء والمجتهدين وأهل التدريس. فكانت تذهب «فلوس الهند»، على ما مرّ في سيرة محسن الأمين، إلى أحد أصحاب حلقات التدريس، فيعيل منها طلبته المتحلّقين حلقة حول زاويته في الجامعة. فكانت حوزة الشيخ فتح الله محمّد جواد، المكنّى مداري أو شيخ الشريعة الاصفهاني (ت ١٣٣٩/ ١٩٢٠) مائتين، وكذلك حوزة الشيخ عبد الله المازنداري[٩٦]. ولعل من أسباب ظهور قم مركزاً دينياً كبيراً، ومنافستها مشهد، في إيران، والنجف بالعراق، فلاح روح الله الخميني، في أواخر العشر الرابع ومطلع العشر الخامس، في حمل

تجار موسرين على توجيه خمسهم وزكاة أموالهم إلى قم[٩٧]. ففي منتصف العقد السادس كان لخميني حلقة طلبة مستقلة في مدرسة الفايزية في قم. وفي ١٩٦٠ كان ما لا يقلّ عن ثلاثة آلاف عائلة تعمل في أملاكه الزراعية وأملاك إخوته، فيوزّع عائدات الأرض وريعها على الطلبة الذين يضطلع عددهم بدور في استجلاب الخمس لشيخ الحلقة ومدرّسها، وفي إقراره على مرتبة عالية (آية الله)، وتمكينه من تسمية وكلاء له في عدد من المدن الكبيرة[٩٨]. ولا شكّ أن عمدة استقلال رجال الدين عن السلطان وعن الدولة تصرفهم بما أوقفه مسلمون ورعون وأقرباء على المدارس والأضرحة. فبلغت مساحة الأوقاف الإيرانية وأملاك العلماء في ١٩٦٢ ثلاثين في المئة من الأرض المزروعة، اقتسمها عشرون ألف وقف نظّارها والقائمون عليها من العلماء. وفي ١٩٧٨ كانت مؤسسة الإمام الرضا تتداول عشرة مليارات من الجنيهات الاسترلينية، وهي من ثلاث مؤسّسات كانت الأكبر في إيران[٩٩].

بين تاركي علوم الدين ... وبين خميني

وما يستوقف في تاريخ اضمحلال التعليم الإمامي بلبنان، إلى انكفاء الأهالي عن مدّ المعونة إلى طلاب علوم الدين، اشتراك من تركوا الدراسة الدينية ومن قام بتوجيه النقد الصارم إليها، مع مدرّس مدرسة الفايزية، إبان نفيه إلى النجف، في مأخذهم على التعليم الديني التقليدي. فقد رأينا الطلاب النجفيين الشباب، من اللبنانيين، ولا يكبرهم خميني إلا بسنوات قليلة لا تتجاوز العشر، رأيناهم يأخذون على جامعة النجف انزواءها وانكفاءها، وبعدها من العالم المحيط بها ومشكلاته وقضاياه. وإذ تركها من تركها منهم، أقبل على السياسة وعلى الحياة السياسية إقبال النهم، وباشرها كتابة ودعاوة وتظاهراً وتنظيماً. أما من لم يتركها فقدّم الدعوة إلى الإصلاح والإرشاد على الوظيفة الدينية الخالصة والمتمثّلة بإحياء الشعائر. فرأى محمّد جواد مغنية أن «أصل الداء القاتل» هو عجز العلماء عن مماشاة العصر مع حفظهم الدين أساساً يبنون عليه ما تستدعي الظروف والأحوال: «تطوّرت الحياة وجمدنا، وتكلّم العصر وخرسنا»[١٠٠]. بينما يرى الشيخ أن على العالم أن «يتّصل بجميع طبقات الشعب اتّصالاً وثيقاً،

ويحيط بأحوالها مباشرة، ويسير بحسب التطوّر مع المحافظة على الدين الحقيقي وسنن الشريعة المقدّسة ليتمكّن من القيام بواجبه على الوجه الأكمل»[١٠١] وأشد ما يأخذه مغنية على أقرانه، وما يجمع شتات نقده وحملته ودعوته، هو قبولهم بالتأخّر عن الزعماء السياسيين، وانقسامهم على مثال انقسام السياسيين، وتضييعهم الدور المتميّز والخاص المناط بهم، والقائم على توحيد الصفوف ورفع الأصوات بالسخط والاحتجاج على «الحكومة والنوّاب»[١٠٢]

وحضّ خميني العلماء على التعريف بحقيقة الإسلام «كي لا يظنّ جيل الشباب أن أهل العلم في زوايا النجف وقم يرون فصل الدين عن السياسة، وأنهم لا يمارسون سوى دراسة الحيض والنفاس، ولا شأن لهم بالسياسة»[١٠٣]. وفي رأس ما ترمي إليه الدعوة الخمينية قلب الترتيب الذي رتّب العلماء والفقهاء رتبة أدنى من رتبة الحكّام والسياسيين. «وإذا كان السلاطين على جانب من التديّن فما عليهم إلاّ أن يصدروا في أعمالهم وأحكامهم عن الفقهاء، وفي هذه الحالة فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء، ويكون السلاطين مجرّد عمّال لهم»[١٠٤]. وإذا كان الشباب العامليون، من الأساتذة، لم يطلبوا الحكم، باسم الإسلام، فما لا شكّ فيه أنهم رغبوا في استعادة المكانة الأدبية والمعنوية التي أنزلت العلماء، آباءهم وأجدادهم، موضع الصدارة من الحياة الاجتماعية: «أما الزعماء فقد كانوا في ذلك العهد أشدّ الناس محافظة على الشعائر الدينية، يقيمون الصلاة، ولا يتهاونون بالصوم ومستحباته، فيصلّون خلف الإمام، ويجلسون في مجالس العلماء بأدب وخشوع ...[١٠٥].

هوامش الفصل الثالث

١ محمّد جواد مغنية: **الوضع الحاضر في جبل عامل، ١٩٤٧-١٩٦٦**، صيدا، مطبعة العرفان، ص ٣٧، ٤٤ و٤٥. ورافع نفسه «فوق مرتبتها» والمصعد بها «إلى اللانهاية» هو، يومها، السيد عبد الحسين شرف الدين؛ أنظر المواضع التي ترد إليه في كتاب الكاتب: **الأمة القلقة**، المصدر المذكور.

٢. **مع علماء النجف الأشرف**، ١٩٦٢، بيروت، بغداد، المكتبة الأهلية - مكتبة النهضة، ص ١٦٣

٣ محمد جابر آل صفا: **تاريخ جبل عامل** (١٩٣٧؟)، ١٩٨١، بيروت، دار النهار للنشر، ص ٢٧٢

٤. محسن الأمين: **سيرة المؤلف**، ج ٥٢ من **أعيان الشيعة**، أو المجلد العاشر من ط. جديدة، ١٩٨٦، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ص ٣٤٧

٥. المصدر نفسه: ص ٣٤٤.

٦ المصدر نفسه.

٧ المصدر نفسه: ص ٣٤٦-٣٤٨. وكتب الأمين نفسه في **خطط جبل عامل**: «أما اليوم (العقد السادس ربما) فلم يبقَ في جبل عامل من أدناه إلى أقصاه ما يقال له مدرسة دينية، ولم يبقَ فيه طالب واحد من طلاب العلوم الدينية، ومن يريد طلب العلم الديني من أهله يذهب إلى النجف بالعراق»، ص ١٨٦، طبعة الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣، بيروت.

٨. أحصيتهم من مواضع متفرقة من تاريخ محمد جابر، ص ٢٦٦-٢٦٧، ٢٧١، ٢٨٧/ ٢٩١، ومن أعيان الشيعة، وخطط جبل عامل، ومعجم قرى جبل عامل. ولا يحصر الإحصاء المتعممين، أي لابسي العمامة، فهؤلاء عددهم أكثر بكثير لاسيّما من بين السادة، إذ يسع من ابتدأ دراسة دينية في مدرسة محلية أن يضع العمامة، ويحتفظ بها، ولو لم يتمّ دراسة تؤهّله للفتوى. واقتصر الإحصاء على من عرفه أقرانه، وأقروا له ببعض المكانة. ولم تكن معايير الإقرار متزمّتة ولا قاسية، وترجع في الأغلب الى كتابة مقالة، أو نظم قصيدة، ونشرها في مجلة أو صحيفة عاملية.

٩ مغنية: **الوضع الحاضر**، المصدر المذكور، ص ٣٨ و٥٢.

١٠ كل الشواهد السابقة من ص ٥٨-٥٩ من المصدر نفسه.

١١ حسن الأمين: **الذكريات، من الطفولة إلى الصبا**، ج ١، ١٩٧٣، بيروت، دار

الغد، ص ٧

١٢ المصدر نفسه: ص ٣٠-٣٢.

١٣ حسن الأمين: من دفتر الذكريات الجنوبية، ١٩٨١، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ص ٢٠

١٤ هاشم محسن الأمين: الخيبة والحزب والعزلة، حديث مكتوب (كتبه الأمين) مع عباس بيضون، جريدة السفير البيروتية، في ١٧/ ١١/ ١٩٨٤، ص ١٠، العمود الأول.

١٥ المصدر نفسه.

١٦ المصدر نفسه.

١٧ الحلقة الثالثة من الحديث، المصدر نفسه، في ٢٠/ ١١/ ١٩٨٤

١٨ المصدر نفسه. في أثناء هذه السنة كتب والد صاحب السيرة رسالة التنزيه لأعمال الشبيه، صرّح فيها بتحريم تجريح بعض الشيعة رؤوسهم بالسيوف، ولطم صدورهم بالقضبان، وقرع أجسامهم بسلاسل الحديد، وتمثيل مشاهد عاشوراء «على نحو مهين». فثارت ثائرة «عوام» الشيعة وعلمائهم على السيد محسن الأمين. فكان لمظاهر هذه الثورة وقعٌ قاس على الفتى.

١٩ محمد علي مقلدّ: الشاعر عبد المطلب الأمين، في: وجوه ثقافية من الجنوب، ١٩٨١، بيروت، دار ابن خلدون، ص ٨٩ و٩١-٩٢

٢٠ هاشم محسن الأمين: الخيبة...، الحلقة الرابعة، في ٢١/ ١١/ ١٩٨٤، ومقلد: المصدر نفسه، ص ١٠١-١٠٢

٢١ عبد الحسين شرف الدين: مذكّرات، (مخطوطة ص ٢٢).

٢٢ حسين مروة: محمد شرارة: كاتباً وإنساناً، في: وجوه ثقافية من الجنوب، المصدر المذكور، ص ١٠

٢٣ المصدر نفسه: ص ١٢ تعدادهم في هاشم محسن الأمين: «الخيبة»...، الحلقة الثالثة، في ٢٠/ ١١/ ١٩٨٤، الصمود والأمل؛ وفي علي الزين: من دفتر...، المصدر المذكور، ص ٢٨ وفي صورة فوتوغرافية أرفقها حسين مروة بسيرته (أنظر لاحقاً الهامش) ثمّة طالب سابع هو موسى شرارة، شقيق محسن، ومفتي الهرمل منذ نحو خمسين عاماً.

٢٤ علي الزين: المصدر نفسه، ص ٢٨ و٢٩ وكان بين من كانوا بالنجف في ١٩٢٥، علي ابراهيم، حفيد السيد حسن، وابن السيد محمد. ترك النجف لاعتلال صحته، وعمل معلماً للدروس الدينية بالنبطية ومدرستها الرسمية قبل أن ينتقل الى المحكمة الجعفرية العليا، من دفتر الذكريات الجنوبية، ص٤٢، ٤٤، ٤٨.

٢٥ الأوّل، محمد شرارة، هو ابن الشيخ علي شرارة ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ أمين (والد الشيخ موسى شرارة). وفي ترجمة علي شرارة، لحسن الأمين، أعيان الشيعة، م٨، ص ٢٩١-٢٩٣، كتب الأمين أنّ صاحب الترجمة ولد سنة ١٣٠٢/ ١٨٨٤، ببنت جبيل، وتوفّي فيها سنة ١٣٧٥/ ١٩٥٥ درس على شيوخ عامليين (موسى مغنية، جواد فضل الله، عبد الكريم شرارة) ولم يسافر إلى النجف، «دعته أعباء العائلة أن يلتزم وظيفة التدريس في مدارس الحكومة (...) مدّة عشرين سنة»، له «شعر كثير (...) وله منظومة شعرية في مستحبات الفقه». أما الآخر، حسين مروة، فترجم لوالده، علي مروة، في سيرته: ولدت رجلاً...، الحلقة الأولى، في

١٨/ ٩/ ١٩٨٥ من يوميّة السفير البيروتية، فقال: كان الشيخ علي مروة رجل دين، تلقّى علومه بالنجف، وترك ديوان شعر مخطوط، وكان معروفاً بين شعراء جبل عامل. أعدّ إبنه ليكون «خليفته في عمله الديني». وكان علي مروة أنيقاً ونظيفاً. ويذكر الأمين: أعيان... م٨، ص ٣٣٨، أنه توفي في سنة ١٣٣٩/ ١٩٢٠

٢٦ حسين مروة: ولدت رجلاً وأموت طفلاً، حوار أجراه معه عباس بيضون، السفير في ٢٠/ ٩/ ١٩٨٥، الحلقة الثالثة، ص ١٠، العمود الرابع.

٢٧ مروة: محمد شرارة...، المصدر المذكور، ص ١٨-١٩

٢٨ المصدر نفسه، ص ١٣-١٤، و١٢

٢٩ المصدر نفسه: ص ٩-١٠

٣٠ ترجمته في محسن الأمين: أعيان الشيعة، المصدر المذكور، م ٩، ص ٤٨-٥٠.

٣١. هو ابن الشيخ عبد الكريم ابن الشيخ موسى أمين شرارة. ترجم له الأمين في أعيان...، م٨، ص ٤٣-٤٤. وفي ترجمة عبد الكريم أنه ولد بالنجف سنة ١٢٩٧/ ١٨٧٩ وتوفّي ببنت جبيل سنة ١٣٣٢/ ١٩١٣ وينعته الأمين بـ«العرفاني»، وما بقي من شعره «يدلّ على ميله العرفاني»: مناجاته الله، والتصريح بحبه وعشقه، والتمثيل على الله بالنور وعلى العبادة بالخمرة. ويعزو إليه بناء حسينية بنت جبيل بعيد الحرب الأولى، «ليعد عن الجوامع الاجتماعات غير العبادية لمنافاتها لها».

٣٢ أعيان...، م ٩، ص ٤٨.

٣٣. المصدر نفسه. وإشارة الشيخ إلى «التكفير» يكني بها عن فتوى في صديقه موسى الزين شرارة أفتى بها عبد الحسين شرف الدين، ورد بها على هجاء موسى إياه إبان حوادث ١٩٣٦، ونعيه عليه محاباة الفرنسيين ومماشاتهم.

٣٤ ترجمته في المجلد الثامن من: أعيان الشيعة، ص ٣٥-٣٩، وفيها انه ولد سنة ١٢٨٤/ ١٨٦٧، وتوفي سنة ١٣٦٠/ ١٩٤١، ودرس في جبع (جباع) على الشيخ عبدالله نعمة، وعلى الشيخ موسى شرارة ببنت جبيل، ثم درس بالنجف، وعاد إلى جبشيت. وكان كثير العبادة وكثير الصدقات. وأحب الفروسية والسباق على ظهور الجياد العربية، وجمع بين الاعتدال في الزهد والتصوف وبين النظافة والأناقة في اللباس والأدام، ونظم الشعر الرقيق بأنواعه. ومثله في علي مروة: تاريخ جباع، ماضيها وحاضرها، ١٩٦٧، بيروت، دار الأندلس، ص ٤٠٧-٤١٠.

٣٥. الشيخ محمد حسين الزين هو والد الشيخ عبد الحليم الزين، مفتي الفقه الجعفري بالنبطية. أما الشيخ موسى فليس بين ولده من توجه وجهة طلب علوم الدين، ولم يشتهر عنه أنه ألّف في الفقه أو في غيره. أنظر سيرته بخط يده، كتبها لأحد ولده الذي درس على الكاتب في معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية.

٣٦. الأمة القلقة، المصدر المذكور؛ وترد عبارة «الأمة العاملية» في ص ٣٢ من كتاب مغنية: حاضر...، المصدر المذكور كذلك.

٣٧ أمير طاهري: روح الله...، المصدر المذكور، ص ١٨٢-١٨٣ ويختصر طاهري الخبر المشهور عن تشيع إيران، بينما يذهب أحد المؤرخين المعاصرين، روجيه م. سافوري، إلى ان رأس الأسرة الصفوية، صفي الدين إسحق (ت ٧٣٥/ ١٣٣٤م)، كان شيخ الطريقة الصوفية الصفوية، بأردبيل، بأذربيجان التركمانية والسنية. ونشر ورثة صفي الدين طريقة والدهم وشيخهم بأنحاء إيران، وخارجها إلى شرق الأناضول

وشمال سوريا، حيث مراعي قبائل قزل باغ التركمانية والشيعية. وفي منتصف القرن الخامس عشر استبدلوا لقب المشيخة بالسلطنة وناصبوا العلمانيين، السنة والأصناف، العداء، إقليماً وسلطاناً وتجارة ومذهباً وقوماً. أنظر مقالة سافوري: **سلطنة الأسد والشمس**، من كتاب حرره برنارد لويس: **الاسلام من الأمس إلى اليوم**، (١٩٧٦)، باريس - بروكسيل، ١٩٨١ الطبعة الفرنسية، ص ٢٨٤

٣٨. م. الأمين: **أعيان الشيعة**، م٨، ص ٢٠٩، والجملة الأخيرة منقولة عن حسين بك روملو: **رياض العلماء**. وكتب محمد جابر في: **تاريخ جبل عامل**، المصدر المذكور، ص ١٨، يقول في الشيخ الكركي: «ناشر التشيع في إيران، ورئيس العلماء في الدولة الإيرانية الصفوية...». وتدل عناوين كتبه على اهتمام فقهي متصل اتصالاً جلياً بالمعاملات وشؤون الإدارة مثل: **رسالة الخراج**، ورسالة **أقسام الأرضين**، ورسالة **صيغ العقود والإيقاعات**، ورسالة **أحكام السلام**، في محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤/ ١٦٩٢): **أمل الآمل في علماء جبل عامل**، ١٩٨٣، بيروت، مؤسسة الوفاء، ج ١، ص ١٢١

٣٩. الأمين: المصدر نفسه، مادة: المحقق الكركي.

٤٠. الجزائري: **شرح غوالي اللآلي**، عن الأمين. المصدر نفسه.

٤١. محسن الأمين: **خطط جبل عامل**، ١٩٨٣، بيروت، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ص ١٢-١٣

٤٢. أعيان...، م ١٠، ص ٣٣٤.

٤٣. مثل محمد جابر وسليمان ظاهر...

٤٤. عبد الحسين شرف الدين: **مذكرات**، المصدر المذكور، ص ١٩

٤٥. المصدر نفسه: ص ٢٢

٤٦. المصدر نفسه: ص ٢٠

٤٧. المصدر نفسه.

٤٨. هاشم محسن الأمين: **الخيبة والحزب...**، المصدر المذكور، الحلقة الثالثة، السفير في ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٤، العمود الأول.

٤٩. المصدر نفسه، أنظر مثله أو شبيهه في ذكريات حسين مروة: «كان (ديوان شعر السيد ابراهيم الطباطبائي) أول ديوان شعر أقرأه وأتعرف فيه على الشعر. لم يكن الكتاب بذاته ذا خطر، لكن اقتنائي له، ووجوده عندي ألقى عليّ (شبهة) قراءة الشعر، فقدروا، في بعض رفقتي من الطلبة ورأوا الكتاب وارتفعت أصواتهم باللوم والاعتراض والنهي والإيعاز بالكف عن قراءة الشعر لئلا يلهي عن الدين والدرس...»، ولدت رجلاً...، الحلقة الثانية في ١٩/ ٩/ ١٩٨٥ من السفير، العمود الثالث. أنظر قصيدة للسيد إبراهيم الطباطبائي في محسن الأمين: **خطط جبل عامل**، المصدر المذكور، ص ٩٥-٩٦.

٥٠. **أعيان...**، م ١٠، **سيرة المؤلف**، ص ٣٧١. وفي **خطط...**، ص ١٨٦-١٩١، تفصيل الكتب المذكورة ومؤلفيها، فشرح القطر هو كتاب ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، وشرح السعد هو شرح سعد الدين التفتازاني على متن عز الدين الزنجاني في صرف الفعل، إلخ.

٥١. هاشم محسن الأمين: **الخيبة والحزب...**، الحلقة الثالثة، في ١٠/ ١١/ ١٩٨٤ من السفير، العمود الثاني.

٥٢ . المصدر نفسه .
٥٣ . محسن الأمين : أعيان ... ، م ٩ ، ص ٤٨ .
٥٤ . ولدت رجلاً ... ، الحلقة الثانية في ١٩/ ٩/ ١٩٨٥ من السفير ، العمود الثالث .
٥٥ . المصدر نفسه ، الحلقة الخامسة ، في ٢٢/ ٩/ ١٩٨٥ من السفير ، العمود الرابع ، انضم مروة إلى الحزب بعد سنوات من الميل إليه والتعاون معه .
٥٦ . هاشم محسن الأمين : الخيبة والحزب ... ، الحلقة الرابعة ، في ٢١/ ١١/ ١٩٨٤ من السفير ، العمودان الأول والثاني . عيّن الأمين عضواً في اللجنة المركزية (من غير أن يدري) ، وترك الحزب الشيوعي في أواخر العقد الخامس من بعد خلاف ربما على موقف الحزب من القضية الفلسطينية (يشير الأمين إلى «نقد ذاتي» صيغ بلهجة «صالونية» ، لكنه لا يذكر علامَ دار «النقد» هذا) .
٥٧ . المصدر نفسه ، الحلقة الثالثة ، العمود الأول .
٥٨ . في : من دفتر الذكريات ... ، المصدر المذكور ، ص ١٧-١٨
٥٩ . ح . مروة : ولدت رجلاً ... ، الحلقة الأولى ، في ١٨/ ٩/ ١٩٨٥ ، العمود الخامس .
٦٠ ح . مروة : محمد شرارة ... ، من : وجوه ثقافية ... ، المصدر المذكور ، ص ١٩
٦١ مروة : ولدت رجلاً ... ، الحلقة الخامسة ، في ٢٢/ ٩/ ١٩٨٥ ، العمود الثاني .
٦٢ مروة : محمد شرارة ... ، ص ٢٠
٦٣ هـ . الأمين : الخيبة والحزب ... ، الحلقة الرابعة ، في ٢١/ ١١/ ١٩٨٤ ، العمودان الأول والثاني .
٦٤ من أمثال أحمد رضا ، وسليمان ظاهر ، وأحمد عارف الزين ...
٦٥ أنظر وصفاً لبعض وجوه العلماء من جنوب لبنان مثل الشيخ عبدالله نعمة والسيد حسين يوسف في الأمة القلقة ، المصدر المذكور .
٦٦ محمد جواد مغنية : الوضع الحاضر في جبل عامل ، المصدر المذكور ، ص ٢٩-٣١ .
٦٧ ح . مروة : محمد شرارة ... ، المصدر المذكور ، ص ١٢
٦٨ المصدر نفسه : ص ١٦-١٧
٦٩ المصدر نفسه : ص ٢٢-٢٣
٧٠ محسن الأمين : أعيان ... ، م ١٠ ، ص ٣٤٨ كان ذلك بين ١٨٨٥ و١٨٨٩
٧١ المصدر نفسه ، ص ٣٥١ و٣٥٣- ٣٥٤ أنظر في الصفحات نفسها تقتير صاحب السيرة على نفسه ؛ ومثلها ما يرويه محمد جواد مغنية عن أخيه ، عبد الكريم ، واستدانتهما ، هو وأخيه ، من بقال فارسي ، لا يوفيانه إلا شطراً من دينه «ويبقى الشطر الأكبر» ، حاضر جبل عامل ... ، ص ٥٨
٧٢ حسين مروة . ولدت رجلاً ... ، المرجع المذكور ، الحلقة الثانية ، في ١٩/ ٩/ ١٩٨٥ من السفير ، العمود الأول .
٧٣ المصدر نفسه ، العمود الثاني .
٧٤ عبد الحسين شرف الدين : مذكرات ، المصدر المذكور ، ص ١٠-١١
٧٥ الأمة القلقة ، المصدر المذكور .
٧٦ أحمد رضا : مذكرات للتاريخ ، العرفان ، م ٣٤ ، ١٩٤٧ ، يومية الاثنين ٧

حزيران ١٩٢٠، ص ٢٠٤ في مذكرات سليمان ظاهر، المخطوطة، يوميات ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٩/ ٦/ ١٩٢٠، ويوميات ١ و٢ و٣ و١٠ و١١/ ٧/ ١٩٢٠، بعض الأخبار المفصلة عن توزيع الضريبة.

٧٧ ألبرت خوري: الزراعة، من إسهام في كتاب: **النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان**، محرره سعيد حمادة، ١٩٣٦، بيروت، جامعة بيروت الأميركية، منشورات كلية العلوم والآداب، ص ١٠٢

٧٨. المصدر نفسه: **النظام النقدي والصرافي**، بقلم سعيد حمادة، ص ٣٧٧-٣٧٩.

٧٩ مغنية: **حاضر ...**، ص ٥٦/ ٥٨.

٨٠. المصدر نفسه: ص ٣٣ و٤٧/ ٤٨. يأخذ الكاتب على أهل جبل عامل، ص ٢٣٢، ضنهم على العلماء بالرغيف.

٨١. المصدر نفسه: ص ٤٥-٤٦.

٨٢. المصدر نفسه: ص ٣٢-٣٣.

٨٣. يستخلص العدد من سيرة المؤلف، التي عادت إليها الصفحات السابقة غير مرة.

٨٤. كان نواب الشيعة الخمسة في المجلس التمثيلي قد حملوا المجلس على الإقرار بحقوق الشيعة القضائية، في كانون الأول ١٩٢٣ وبعد سنتين أصدر حاكم لبنان الكبير مرسوماً ينظم الاقتراع النيابي. ويشير بيار روندو إلى ان مرسوم الحاكم صدر حين كانت الدعاوة الانفصالية، العروبية، تلقى صدى في صفوف الشيعة اللبنانيين. روندو: **مؤسسات لبنان السياسية، من الطوائف إلى الدولة الحديثة**، ١٩٤٧، باريس، ص ٦٦

٨٥. أمير طاهري: **روح الله ...**، ص ٦٤-٦٥

٨٦. محسن الأمين: **سيرة المؤلف**، ص ٣٤٨ من م ١٠ من أعيان...

٨٧. استخرجت النسبة من عمل سليمان ظاهر في المجلد الثامن من **العرفان**، ١٩٢٤/ ١٩٢٥، **معجم قرى جبل عامل**، وهو معجم أول أتمه ظاهر في ١٩٣١ و١٩٣٣

٨٨. يمدح مروة الشيخ محمد الحر، العائد من النجف في ١٣٤٣/ ١٩٢٤، والمتوفي في ١٣٧٢/ ١٩٥٢، يمدحه بانفراده «بين جميع علماء جبل عامل بإجازة (...) حل مشكلة نساء المهاجرين التي كانت معضلة اجتماعية تجمّد حلها ...»، **تاريخ جباع**، ص ٤٥٤ وهذا المديح قرينة على تفاقم مشكلة نساء المهاجرين، وعلى تعاظم عددهن وعدد أزواجهن تالياً. وإلى هذا الوقت تقود الروايات المشكلة في صحة أنساب بعض أهل البلدات المعروفة بكثرة المهاجرين؛ وإليه كذلك تعود المُلَحُ (النكات) في تأريخ ولادة أولاد المهاجرين وعددهم، والشتيمة التي تتناول صراحة النسب أو تهجينه («بندقه» العامية).

٨٩. المجلدان ٢٣ و٢٤ من **العرفان**، ١٩٣٠ و١٩٣٣، **معجم قرى جبل عامل**.

٩٠ العرفان، م ٢٣، ج ١، أيار، ١٩٣٢، ص ١٩٤٠

٩١ بينها ٦٠، هي مزارع، أو ما كان يدعوه ظاهر في معجم... «مزدرعاً». لكن ظاهر كان يحصي «المزدرعات» والخرائب، والثلاثمائة قرية تشمل هذه وتلك جميعاً.

٩٢ عبد الحسين شرف الدين: مذكّرات، ص ١١

٩٣ المصدر نفسه: ص ٢٩

٩٤ مغنية: **حاضر جبل عامل**، ص ٣٠

٩٥ مغنية: **مع علماء النجف الأشرف**، ص ١٦٤-١٦٥

وكتب مغنية يمدح (راثياً) الشيخ محمّد علي نعمة (ت ١٩٦٢)، فقال: «عاش أربعين عاماً في هذا البلد، في مجتمعنا هذا الذي تتنازعه التيّارات السياسية، والأهواء الحزبية والإغراءات المادّية، ولم يتأثّر بسياسة، ولا بحزب، ولا بمادّة ولا بزعيم ولا مختار، لأنه مسلم في اللوح المحفوظ...»، ص ١٩٤

٩٦ شرف الدين: ص ١٧-١٨

٩٧ طاهري: روح الله...، ص ١٠٦ كتب علامة النجف، في ١٩٥٣، محمّد حسين كاشف الغطاء، يشكو حال النجف: كان الناس ومشايخ القبائل أهل فضل وكرم، وكانوا يهبون لنصرة العلماء بمالهم وأنفسهم، وإنما تدين الحوزات الدينية لهباتهم وصدقاتهم باستمرارها. أمّا اليوم فدبّ الفساد في أهل اليسار، فقبضوا أيديهم وفترت هممهم. ولا تقوم معونة وزارة المعارف إلا بقسط زهيد من أعباء الحوزات. وسهم دائرة الأوقاف أقل منه، عن حنا بطاطو: **الحركات السرّية الشيعية في العراق/ السمات، الأسباب والاحتمالات**، ترجمة رضى سلمان، مجلّة الواقع، بيروت، عدد ٧/٨، ت٢ ١٩٨٤، ص ١٧٠

٩٨ طاهري: ص ١١٢-١١٣

٩٩ المصدر نفسه: ص ٦٥

١٠٠ **حاضر جبل عامل**: ص ٤١-٤٢.

١٠١ المصدر نفسه: ص ٤٣

١٠٢ المصدر نفسه: ص ٣٢

١٠٣ خميني: الحكومة الإسلامية، المصدر المذكور، ص ٢٠

١٠٤ المصدر نفسه: ص ٤٦.

١٠٥ مغنية: **حاضر جبل عامل**، ص ٥٧.

الفصل الرابع

بعث سلك العلماء وتجديده

لما كان التعليم الديني الإمامي بلبنان ذوى وتلاشى، والأسباب هي العوز والفقر، وبُعد مراكز التعليم ونأيها، وانكفاء التدريس وعمل المعمّم عن شؤون الحياة العامّة، وتنكّب عائلات رجال الدين والعلماء عن سلوك طريق الآباء والأجداد، وتعاظم نسبة السكان الشيعة المقيمين في المدن من جملة الشيعة وتمدين الريف نفسه - لما كانت هذه هي الأسباب في ذواء التعليم الإمامي وتلاشيه، عمدت الإدارة الإيرانية، ومن قبلها الحركة التي تدين لها بجلّ أفكارها، أي «حزب الدعوة»[1]، إلى تلافي هذه الأسباب.

«العالِم» الخميني

لم يقتصر التلافي والتدارك على علّة من العلل دون أخرى. فقد أدرك الإسلاميون الخمينيون أن أزمة السلك الديني، سلك علماء الدين، عميقة وشاملة، وأن عليهم أن يتصدّوا لكل وجوهها معاً وإلاّ باءت معالجتهم لها بالفشل. لذا عمدوا إلى مداواتها وجهاً بعد وجه. فبذلوا المال لمن يحتاجه من طلبة ومدرسين، وقرّبوا المدارس والحوزات من أماكن السكن ونشروا الأولى في الثانية، ولم يقفوا عند توجيه النقد المرّ إلى انكفاء التدريس الديني بل نصبوا مثالاً لرجل الدين وعالمه يقوم على التغلغل في الحياة الاجتماعية اليومية وتعهّد كل ظواهرها بالرعاية والرأي والإشارة. ولما تنكّبت عائلات العلماء القديمة طريق «العلم» وطلبه، انصرف الإسلاميون الخمينيون عنها، واستخرجوا طلبة وعلماء من عائلات ومناطق لا عهد لها سابقاً بالعلم والعلماء، وأمكنوها من الدراسة والعمامة، وأناطوا بهاتين

مكانة عالية، وحفّوهما بمظاهر الرتبة ووظائفها. ومع انتقال الكتلة السكنية الكبيرة إلى المدينة نقل الإسلاميون الشطر الكبير من نشاطهم ومؤسّساتهم إلى حيث انتقل الشيعة، وناسبوا بين مواقفهم ودعاوتهم وتعبئتهم وبين احتياجات الجمهور الشيعي وتجربته الثقافية والاجتماعية والسياسية الجديدة.

آل ذلك إلى قلب الوجهة التي رأينا الشكوى منها في العقود: الرابع والخامس والسادس، وإلى عكس هذه الوجهة. فارتفع عدد رجال الدين الشيعة، وهم على زيادة وتعاظم مستمرين، وانتشروا في كل البقاع والأرجاء اللبنانية، واختلطوا بكل «طبقات الشعب» (مغنية)، وسعوا سعياً جلياً وبيّناً في القيام مقام الأطر («الكوادر») والمرشدين النشاطات الاجتماعية والسياسية والثقافية كافة. وسلكت زيادة العدد وتعاظمه سبلاً وطرقاً ذات دلالة اجتماعية ينبغي تبيّنها وتفحّصها[٢].

طريق العائلة

أوّل هذه السبل والطرق العائلة أو الأسرة. فعوض السبعين عائلة تقريباً، التي خرج منها علماء الدين الشيعة بين مطلع القرن العشرين وبين عقده السادس، يندرج العلماء «الشباب» والجدد، وهم ينيف عددهم عن نحو أربعمائة وعشرين عالماً، في مئتين وتسع عشرة أسرة. وهذه الأسر هي التالية، مرتّبة على أحرف المعجم، ويشير الرقم بين الهلالين إلى عدد المعمّمين من الأسرة الواحدة:

- إبراهيم(٣)، ابراهيم(٢)، أبو ضيا(٢)، أمهز(٣)، الأمين(٨)[٣]، الأثاث(٢)، اسماعيل(٣)، أبو الحسن(٣)، أيوب(٤)، أصفهاني.

- بري، بزّي، (٢)، بعلبكي(٣)، بغدادي(٢)، بحسون(٤)، بخور، بكري، بلّوط(٢)، بركات، بزون، بيطار.

- تفاحة، ترحيني.

- جرادي، جزيني، جعفر، جباعي.

- الحاج حسن، الحاج، حرب(٢)، حريري، حرقوص، حطيط، الحسيني(٢)، حسن(٤)، الحرشي، حيدر(٦)، حسين، حجازي(٢)، حمام، حمدان(٣)، حمادي، حميّة(٢)، حمّود(٢)، الحجيري،

الحسني، حجيجي، الحرّ(٢).

- الخطيب(٧)، خاتون(٢)، خازم، خليل، الخليل، خلف، خضرا، خليق، خير الدين، خشيش(٢).

- دعموش، درويش، دبوق، دهيني(٢)، دروس، الدرّة.

- رحّال(٢)، رملاوي، رمّال، رعد(٣).

- زغيب(٤)، الزين(٩)، زين الدين(٣)، زعيتر(٣)، زيعور، زيدان.

- سرور(٢)، سويدان(٣)، سلامة، سلوم، سبيتي(٥)، سقلاوي، سرحان، سنان، سليم(٢)، سليمان، السيد.

- الشامي، شهاب، شبيب(٢)، شعيا، شقير(٢)، شرارة(٨)، شمص(٥)، شاهين، شحادة(٢)، شعيب(٢)، شمس الدين(٨)، شحيمي(٢)، شكر، شريم، شحرور، شرف الدين(٣)، شور، شومان.

- صادق(٥)، الصايغ، الصحيني، صالح(٢)، صفي الدين، الصيفي.

- ضيا.

- ظنيط.

- طليس(٢)، طالب(٣)، الطفيلي، طراد(٣)، الطحيني(٣)، طه، الطويل.

- العباس، العفي، العسّ، علاء الدين، العطّار، عسّاف(٣)، عطوي(٢)، عبدالله، العبدالله(٢)، عمرو(٣)، عبدو، عبيد، العاملي، عبد الساتر، عوّاد(٢)، عسيران(٢)، عاصي، عز الدين، عيّاد، العسيلي(٢).

- الغروي، غبريس، غندور(٢)، غريب، غصن، غنيم.

- فنيش، فرحات(٤)، فضل الله(١٠)، فقيه(١٠)، فحص(٢)، فيّاض(٣)، فتوني.

- قاووق، قبيسي(٤)، قاسم(٢)، قماطي(٢)، قصير(٣)، قنبر، قبلان، قلقاس.

- كوراني(٤)، كريم، كنعان، كوثراني(٤)، كركبا، كرنيب، كنج، كاظمي، كركي.

- مبارك، محسن، محيدلي، مخدّر، مونّس، مدلج(٢)، المذبوح، المقداد(٤)، مرتضى(١٠)، مرعي(٣)، المهاجر، مهدي(٣)، مراد، المصري(٢)، مكّي(٢)، معتوق، المولى(٢)، معطي، مويسي،

الموسوي(٦)، مشيمش، محيدلي(٢)، مغنية(٤)، مزاحم، مغامس، ماجد(٢)، ملك، المسلماني، مهنا.

- النابلسي، نصر الله(٢)، ناصر الدين، نور الدين(٤)[٥]، نعمة(٣)، نصّار، نعيم، نزها، نجم.

- همدر، الهق، هلال، هزيمة.

- وهبي(٢).

- ياسين(٦)، يحفوفي(٤)، يزبك(٢)، يحيى، ياغي، يعقوب.

تدلّ المقارنة بين عائلات رجال الدين اليوم وبين عائلات من سبقوهم على الأمور التالية:

١ زاد عدد العائلات التي خرج منها رجال الدين بنسبة فاقت الثلاثة أضعاف، فدخل في سلك هؤلاء وفي عصبتهم من لم تعرف عائلته من قبل مثل هذا «العمل»، أو مثل هذه الشارة. فمن نحو سبعين عائلة بلغ العدد نحو مئتين وعشرين.

٢ لا تقتصر دلالة دخول عائلات جديدة في سلك علماء الدين ورجاله على نسبة الثلاثة أضعاف التي تقدّمت. فالحقّ أن النسبة أكبر إذا أطرحنا من العائلات السبعين التي تناقل بعض أفرادها العمامة تلك التي لم تخلف علماء، ولم يحمل علماء العقدين التاسع والعاشر أسماءها. ويعني هذا الوجه من الأمر أن ثمّة عائلات انصرفت عن علوم الدين وطلبها، وأن المئتين والعشرين عائلة الحالية لم تضف مئة وخمسين عائلة إلى السبعين السابقة، بل أضافت المئة والخمسين إلى عدد العائلات التي انصرفت عن علوم الدين، ونقصت من السبعين الأولى[٦]

٣. أما العائلات التي انصرفت، أو أوشكت إذا استثنينا معمّماً واحداً، عن طلب علوم الدين الإمامية، فهي (من غير ترتيب): صدر الدين، نور الدين (السادة، أنظر الهامش الأسبق)، شرف الدين، مروّة، فلحة، ناصر، كركي، صفا، قعون، شعيتاني، حلاوي، مقداد (أنظر الهامش الذي قبل الأسبق)، حمام، هاشم، عباس، فخري، صفي الدين، دبوق، غندور، مزهر، حمادي، البيطار، قديح، الغول، أبو خدود، الساروط، شعيب، قنديل، الحاج علي، شرف والمحمد. وعددها إحدى وثلاثون عائلة. ويعني هذا ان اربعين عائلة وحسب من العائلات السبعين اقام بعض افرادها على التعمّم. كما يعني أن بين المئتين والعشرين عائلة

التي ينتسب إليها رجال الدين اليوم ثمّة مئة وثمانون عائلة لم يسبق لأحد منها أن تعمّم. وفي سلّم النسبة: نحو خمسة معمّمين من ستّة ينتمون إلى عائلات توجّهت شطر الدراسة الدينية مع هؤلاء الخمسة، فكانوا من ابتدأ هذا التوجّه وافتتح السعي فيه والتوجّه وجهته.

٤. بين العائلات التي تركت التعمّم أو قربت من تركه، بعض كبرى الأسر الدينية في النصف الأوّل من القرن الحالي أمثال صدر الدين، وشرف الدين، ونور الدين، ومروّة، ورضا، وضاهر، والمحمّد، ودبوق. وتأتي عائلات السادة في صدارة تلك التي تخلّت عن السلك، تتبعها بعض العائلات التي انجبت وجوهاً ثقافية عاملية.

٥. تكاد تنحصر العائلات التي لم تخلّف من أخذ بعلوم الدين، بلبنان الجنوبي (ما خلا عائلتي الساروط والعميري البعلبكيّتين). وهي من لبنان الجنوبي هذا كلّه: من أطرافه الجنوبية الشرقية، ومن دوائر تبنين والنبطية وجباع وجويا وصور وصيدا. وهي أكثر في النبطية، وجباع، وفي صور، وجويّا، وبنت جبيل، وفي الخيام وجوارها، منها في الزهراني، وفي الشُعب، أي في ريف صور. والأولى، أي البلاد التي تكثر فيها عائلات تركت الدراسة الدينية، بلاد هجرة قديمة إلى الخارج البعيد، الأفريقي والأميركي[٧]، وبلاد وظيفة إدارية، ومهن حرّة أمكنت الأهالي منها، ومن القيام بتكاليفها المرتفعة، الهجرة والوظيفة وصلة وثيقة بالأحزاب السياسية الحديثة التي توسّلت بمنح التعليم المهني العالي والمتوسّط إلى ضوي الشباب إليها. أما الثانية فبلاد هجرة داخلية، إلى بيروت في المرتبة الأولى، وعربية، منذ العقدين السابع والثامن إلى اليوم[٨].

٦ حافظت بعض العائلات الدينية التقليدية على تقليدها وسنّتها في صرف بعض أبنائها إلى علوم الدين. فلم تنفكّ أسر الأمين، وابراهيم، وشمس الدين، وفضل الله، وصادق، والزين، ومرتضى، وياسين، وسبيتي، وشرارة، على سبيل المثال، بين الأسر التي يخرج منها أصحاب عمامة و«علم». بل إن هذه العائلات لا تقتصر على رجل دين واحد. فمن آل ابراهيم خمسة، ومن آل الأمين ثمانية، وثمانية من آل شمس الدين، وعشرة من آل فضل الله، وخمسة من سبيتي، وستّة من الموسوي، وثمّة تسعة من آل الزين. إلا ان التدقيق في النسبة العائلية تظهر دلالة مختلفة للاتّصال هذا. فإذا استثنينا أسر شمس الدين وفضل الله وصادق والأمين

وابراهيم، وهي اسر يتحدّر علماؤها الحاليون من أرومة رجال دين لم تنقطع بنسب متّصل، ولداً عن أبّ وأباً عن جدّ، إلى ثلاثة أجيال على وجهي التقليل والتقريب، تستوي الأسر الأخرى في انتساب رجال الدين منها إلى سلسلة نسب غير تلك التي ولدت علماء النصف الأوّل من القرن.

ويكاد يطرد الأمر في آل سبيتي، وآل الزين، والموسوي[٩]. أي إن معظم علماء الأسر الأخيرة ليسوا من ولّد العلماء الذين اشتهروا في العقود الأولى وعرفوا. وكذلك الشأن في العلماء من آل عزّ الدين، ومغنية، وعسيران، وخاتون، ويحيى، وشرارة، ومرتضى. أمّا أسر الحر ونعمة وقبلان والمهاجر، فالعلماء منها حلقات أخيرة في سلاسل قديمة وعريقة. ويشتركون، إلى بعض علماء آخرين من آل الزين وشرارة والأمين وشمس الدين، في تولّي مناصب قضائية وفقهية إدارية. فهم جزء من الجسم الديني الإداري السابق والمستمر. وهم من المناطق التي تركت عائلاتها التقليدية طلب علوم الدين منذ أربعة عقود، ومن ورثة علماء. ويشتركون، أخيراً، في السنّ الذي يتجاوز الستين عامة (مع استثناءات قليلة).

طريق «البلدان»

٧ دخلت العائلات البقاعية، من شرق البقاع ومن غربه (مشغرة وجوارها)، في سلك علماء الدين الشيعة على نحو لا سابق له، بل ينقض توحيدَ التشيع اللبناني بجبل عامل أو جنوب لبنان. وهذا التوحيد هو ما جرى عليه كتاب الأخبار ومؤلفو كتب الرجال والبلدان المحدثون. فبعد أن اقتصر عدد عائلات رجال الدين، حتى العقد السادس، على ست أو سبع عائلات بقاعية، ارتفع عدد هذه العائلات إلى بضع عشرات وقد تبلغ المئة عائلة. وكانت نسبة العائلات الست أو السبع من العائلات الستين أو السبعين واحداً من عشرة. أما نسبة العائلات المئة من العائلات المئتين والعشرين فهي أقل بقليل من نسبة واحد من اثنين. ويعني هذا أنّ شيعة البقاع دخلوا في سلك رجال الدين متداركين التفاوت بين حصتهم من السكان (ثلثهم تقريباً، بناء على إحصاء ١٩٣٢) وبين حصة علمائهم من

جملة عدد رجال الدين.

٨. يظهر هذا الاستدراك في عدد العلماء على نحو أوضح من ظهوره في عدد العائلات. ذلك أنّ نحو المئة عائلة بقاعية تضم حوالى مئتي صاحب عمامة. أي ثمة بين إثنين من علماء الشيعة عالم واحد من البقاع، وهي نسبة أقل من النصف بقليل وتفوق النسبة الأخيرة نسبة شيعة البقاع من جماع الشيعة اللبنانيين.

٩ أسهم في ما يظهر بمظهر استلحاق بقاعي واسع، دخولُ العائلات البقاعية سلكَ رجال الدين من غير تمييز بين العشائر القوية وبين العائلات «الضعيفة»، أو بين عائلات «المحاربين» وبين العائلات الدينية التقليدية. فيتصدّر آل شمص العشائر، بخمسة معممين، ولا يشترك معهم في صدارتهم إلاّ آل الموسوي، وهم عائلة سادة تنتسب إلى الإمامية بنسب الصلب، بستة معممين، على العائلات العاملية الكثيرة العلماء. وتأتي عائلات اليحفوفي، وحسن، ويزبك، وحيدر، وأمهز، والحسيني، وطليس، ورعد، وزغيب، وزعيتر، وشمص، في مرتبة متقدّمة. فالعائلات البقاعية تدخل سلك الدين عصائب وعشائر، أو جماعات، شأنها في مرافق الحياة الأخرى. ولا شك في أنّ دخول آل شمص وأمهز وجعفر وناصر الدين وحمية وزغيب وزعيتر ومقداد في سلك رجال الدين – بعد أن تركت الأمر لأسر السادة الذين أحلوا العلم منهم محل الإرث والشأن العائلي أو اضطرّت إلى أخذ العلماء من جنوب لبنان – لا شك في أن هذا الدخول أمارة على غلبة التمدين على جماعات احتفظت بأبنيتها العشائرية قوية حتى وقت قريب، وفي المدن التي هاجرت إليها وأقامت فيها أو بضواحيها. ومن علامات التمدين ضعف الحدود التي تقسم العمل، وتنيط أشكالاً منه بعائلات أو بلاد بعينها.

١٠ إذا كان البقاع نفسه، شأن الجنوب، هو حقل التمدين، فالحقل الأوسع كان، ولم يزل، المدن الكبيرة وأولها بيروت وضواحيها. فالداخلون في سلك العلماء من عائلات لم يسبق لها الدخول فيه، كانوا من جنوب لبنان أو من شرقه (البقاع)، إنما دخلت فيه من طريق الإقامة ببيروت ونزولها للدراسة والعمل، وإن كان تقدير عدد الذين انتهوا إلى الدراسة الدينية من غير أن يتركوا المناطق التي ولدوا فيها ونشأوا[١٠] تقديراً أدق، مسألة عصية.

١١ لا يقل التجديد العائلي، في الوجه الجنوبي، خطورة عن التجديد العائلي البقاعي. فالجنوبيون اللبنانيون الذين دخلوا في سلك العلماء، غير مسبوقين إلى هذا الدخول في عوائلهم، ينتسبون إلى حوالى ثمانين عائلة(١١). ويرفع هذا التجديد عدد العائلات الجنوبية إلى مئة وعشرين عائلة من المئتين والعشرين عائلة التي أحصيناها. ونسبة عائلات رجال الدين الجنوبيين الجدد من العائلات التي جرت على إخراج علماء منها هي الضعفين تقريباً، على ما مرّ معنا في الملاحظة الثالثة. وإذا كان التوسّع البقاعي يمّم شطر العشائر والعائلات الصغيرة، فالتوسّع الجنوبي يمّم شطر البلدات الصغيرة التي لم يسبق أن اتخذها رجال الدين وعائلاتهم المعروفة مقراً أو منزلاً وتصح هذه الصفة في الريف بين صور وبين بنت جبيل، وبين النبطية وبين بنت جبيل، وبين النبطية وبين الزهراني. وعرفت هذه النواحي بطءاً ملحوظاً في الاصطباغ بصبغة المدينة، وفي الانخراط في مسيرة الهجرة الخارجية. وحين ترك أهلها بلداتهم إلى بيروت حُملوا حملاً على ذلك، وكانت هجرتهم المتأخرة تهجيراً قسرياً، ولم تأت مأتى الخروج بحثاً عن عمل أو حلا لأمر أو مشكل.

طريق السن

١٢ إلى التجديد العائلي والجغرافي، ثمّة التجديد في ما يرجع إلى السن. فأوّل ما يلاحظ في هذا الصدد، وملاحظة محمد جواد مغنية لم يفت عليها الزمن برغم انقضاء نيّف وثلث قرن منذ كتابتها والإدلاء بها، أنّ مكان المرجع الواحد والجامع ما زال شاغراً. وكان مغنية لاحظ، من بعد آخرين، أنّ انتخاب المرجع يُعتبر فيه شروط قاسية منها «إحساس الناس وشعورهم»، واتّفاقهم على شخص تؤهله للمنصب مؤهلات وصفات منها، وربما أولها، التقوى والعدل، ومعرفة الحق والعمل به، واتباع سياسة الحياد، وتقويم الناس والأشياء بما يستحقون وتستحق(١٢). ومثل هذه الصفات، أو الشروط، ينبغي أن تظهر على الملأ، ويصير الناس إلى الإقرار بها على نحو «طبيعي» من غير قسر ولا اقتراع. ومن الجلي أن هذه الشرائط تفترض وقتاً طويلاً، واختباراً متمادياً، وامتحاناً في ظروف وأحوال مختلفة. إذ ما ينبغي توفر المرجع عليه لا يقل عن «معرفة المصالح

الاجتماعية على ضوء الحقائق الدينية»[١٣]، أو عن استشراف «مركز المصلحة لا مصلحة المركز»[١٤].

١٣ آل الانقطاع في أعقاب كبار العلماء، وضمور دور رجل الدين عامة، وانزواء الدراسة الدينية في عائلات بعينها، آلت هذه كلها الى ضعف الانتخاب «الطبيعي»، الذي يعني، فعلاً، انتخاباً اجتماعياً وامتحاناً سلكياً متصلين وقاسيين[١٥]. ولما ضعف هذا الانتخاب، وتقوّضت دعامتاه، الاجتماعية والسلكية، فَقَدَ تقادمُ الزمن على العالم المعمم معناه. لذا يتربع في رئاسة السن علماء لم يُختبروا ولم تبلهم الأحداث ولا الأعمال والمؤلفات. ومن تخطّى الستين منهم قليل جداً، وأكثر هذا القليل عمل، وما زال يعمل، إما في الإفتاء أو في القضاء، أو في المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى (منذ ١٩٦٩). وقلة عددهم أثر من آثار الأزمة التي عصفت بوظيفة سلك العلماء في العقود الرابع والخامس والسادس (١٩٣٠-١٩٦٠). فمن بلغ الستين في منتصف العقد التاسع للمثال، ولد في العقد الثالث، ودرس في العقد الخامس، أي إبان ظهور أعراض الأزمة على النحو الذي عرضنا له أعلاه. ولم يكن التوجه إلى موسى الصدر بالمجيء إلى لبنان - والصدر من هذه الطبقة ولادة وسناً - إلا من تظاهرات مشكل المرجع الشيعي بلبنان.

١٤ لم يحمل العَقدان اللاحقان حلاً لضعف جهاز العلماء وقلّة عددهم. لكن ما ينبغي ملاحظته هو أنّ معظم مدرسي المدارس الدينية الجديدة - والتي يعود أولها إلى ١٩٦٦، حين قدوم محمد حسين فضل الله إلى بيروت واستقراره في ضاحية بيروت الشرقية وتدريسه في المعهد الشرعي الإسلامي - أي الحوزات المختلفة، هم من المولودين في العقدين اللاحقين هذين، أي في العقد الرابع والخامس. فبين تسعة مدرسين، ثمّة أربعة يترجّح سنهم بين منتصف العقد الخامس وأواخره، ثلاثة منهم من البقاع، وأربعة يترجّح سنهم بين مطلع العقد السادس وأواخره، وواحد ابتدأ العقد السابع منذ وقت وجيز. وتدل تراجم خمسة عشر معمماً من الذين يتصدرون التظاهرات السياسية والدينية المختلفة، ويمتون بصلة إلى الإسلام الإيراني في لبنان، أنّ ثلاثة عشر منهم ولدوا في غضون العقد السادس وأثناءَه. أي انّ معظم هؤلاء بلغ الأربعين لتوّه. ويُرجح أنّ الثلاثة عشر معمماً هؤلاء يقومون من أصحابهم الذين يتبعونهم، ويحتذون على

مثالهم، مقام الكهول أو الشيوخ. إذ معظم أصحاب العمامة الجدد من الذين ولدوا حوالى ١٩٦٠، أو قبلها بقليل أو بعدها بقليل.

١٥ يتوارد انخفاض سن العلماء مع مجيئهم من أسر لم يسبق التعمم إليها، والولادة في المناطق «الحدودية»، بين الأرياف، والإقامة والنشأة في ضواحي بيروت. وخلاصة القول في هذه المسألة: أ) أن سن مرشدي الإسلاميين الشيعة اللبنانيين لا تتيح لهم الانتصاب مراجع وأعلاماً وآباء. ب) وأن ثمة فئة سن وعمر في صفوف العلماء بين الخامسة والثلاثين وبين الخمسين ضعيفة العدد وقليلته. ج) وأن جمهور العلماء هم ممن لم يبلغوا الأربعين، في منتصف العقد العاشر، بعد، ومن الذين كانوا، في عائلتهم، فاتحة التوجه وجهة السلك الديني، وكانت مناطقهم بين أضعف المناطق إقبالاً على الهجرة الداخلية والعربية، وآخر المناطق سلوكاً لطريقها.

النسبة الفائتة

تدل الملاحظات السابقة على أمر مهم وهو أن الحركة السياسية الدينية الإيرانية في لبنان سعت إلى إنشاء سلك علماء الدين الشيعة إنشاء جديداً، وأفلحت في سعيها هذا، على رغم أنّ جهودها الحثيثة، والمحمومة في بعض الأحيان، قد لا تكفي لاستلحاق التفاوت بين عدد شيعة لبنان وبين عدد العلماء المحليين. هذا إذا سلمنا أنّ كثرة العلماء هم من أنصار الإسلام الإيراني، والمؤتمرين بأمر قيادته السياسية والدينية. ومثل هذا التسليم تكذبه وقائع كثيرة[١٦]. وآية التخلف عن الاستلحاق أن عدد الشيعة في لبنان زاد بين ستة أضعاف وسبعة منذ نيّف ونصف قرن، بينما لم يزد عدد العلماء إلا بين ثلاثة أو أربعة أضعاف. والوجهة التي نقيس بها الزيادة، أي عدد العلماء في الطور المرجع (العقد الرابع)، وجهة ضعيفة شهدت تقهقراً كبيراً في الإعداد الديني. فلا يصحّ القياس عليها.

ومهما كان من أمر هذا العدد فهو بعيد جداً من سُلّم الفرنسيين، پول بالطا وكلودين رولّو، اللذين يقدران أن ثمة ١٨٠ ألف ملا في إيران، أي رجلَ دين واحد لكل ٣٠٨ إيرانيين[١٧]. ولو أعدنا الرقم إلى ثمانين ألفاً، وهو الرقم الذي ذهب إليه طاهري في منتصف العقد التاسع، لما نقصت

النسبة عن رجل دين لكل ٤٦٢ إيرانياً. وكان في العراق، في ١٩٤٧، مشتغل واحد أو متصل بالسلك الديني، وفيهم الخدم وقراء مجالس العزاء، لكل ٥٦٢ عراقياً[١٨]. وأخذت هذه النسبة في التناقص، والأسباب فيها هي أسباب سياسية واجتماعية وسكانية معاً[١٩].

أما في لبنان، فإذا جمعنا طلاب المدارس الدينية إلى العلماء المشايخ، إلى خدم المساجد والنوادي الحسينية، إلى قراء مجالس العزاء، فربما وصلنا إلى ألف ومئتي مشتغل أو متصل بالهيئات الدينية الشيعية. ومثل هذا الرقم يضع في مقابلة واحد من هؤلاء ٧٥٠ شيعياً لبنانياً (ونحو ثلاثة آلاف لبناني).

وتدلّ التقديرات التقريبية هذه على بُعد الهوّة بين حال السلك الديني في لبنان وبين أنموذجه أو مثاله الإيراني. ولما سعت القيادة الإيرانية إلى إرساء قاعدة لها، أو بؤرة، في لبنان - وهو أحد البلدان العربية القليلة التي للشيعة المسلمين فيها بعض الشأن السكاني والسياسي - نزعت إلى نقل مثالها، وإلى إملائه، شأن القيادات الثورية والإيديوقراطية عامة. ولعلّ عدد رجال الدين، وانتشارهم في كل الأرجاء الإيرانية، وخدمتهم ٨٠ ألف مسجد[٢٠]، وملكهم ٣٠ في المئة من الأرض المزروعة، ونظارتهم ٢٠ ألف وقف وقفت على سبعة آلاف «مقدس» (أو رجل دين كبير) وعلى أضرحتهم[٢١]، لعلّ هذا كله، وما يستتبعه، من أوّل العوامل التي قدّمتها القيادة الإيرانية على غيرها في إملاء مثالها وتصديره. إذ يقوم جسم العلماء من الثورة ومن الحكومة الإسلاميتين، على ما هو جلي في محاضرات خميني وفي شعار «العلماء هم القادة»، محل الحزب الطليعي من العمل اللينيني الستاليني ثم السوفياتي عامة، ومحل الوحدات العسكرية «الشعبية» والمسلحة في حرب الغوار (العصابات) التي نشرت القيادة الكوبية في العقد السابع من القرن مثالها.

الاستدراك على الجديد

وكان محمد باقر الصدر من أوائل المتنبهين الى النتائج التي لا بد أن يستجرها ترك الحواضر الدينية، وهجر الطلبة الشبان لها. ولا شك في أنّ حال العراق التي كان يعرفها الرجل معرفة قريبة ساقته الى إيلاء التدريس،

والعمل على جمع الطلبة، وفتح سبل النجف أمامهم، المحل الأول. وجعل قربُ السيد الصدر من المرجع النجفي الأول، محسن الحكيم، الأمر متاحاً. إذ كان الحكيم، وهو من يُنسب إليه إنشاء «حزب الدعوة» أو إلهام إنشائه، يعيل ثلاثة آلاف طالب ووكيل في مئة مدينة منتشرة في نواحي العراق والهند وإيران ولبنان[٢٢] والحق أنّ الصدر لم يقتصر في دعوته على تكثير عدد المنح لمن قصد النجف وحوزاتها وحلقاتها من الطلبة الشيعة، بل حاول وصل ما انقطع من سبب وصلة بين الفكر والثقافة الدينيين وبين الشباب والفتيان والطلاب. فكتب كتابيه الاولين، فلسفتنا واقتصادنا (اللذين أتبعهما بدرس تطبيقي في البنك اللاربوي في الإسلام في ١٩٧٣) يخاطب الشبّان الذين تركوا جادة الدين، وطريقه، وعلومه، إلى مهن وأعمال أخرى، وإلى عقائد مخالفة ومناقضة. ومن يتوجه الصدر الشاب[٢٣] بالخطاب إليهم هم ربما من ولَد أساتذته ومدرّسيه وعلمائه ومراجع تقليده. إذ كان «الفكر المادي» فاشياً في صفوف أعقاب هؤلاء (الأساتذة والعلماء...)، على ما لاحظ صاحب الاجتماعيات العراقي، علي الوردي. كذلك كان منهم، من قبل، بعض المشتغلين في الصحافة والسياسة والمجددين في الشعر[٢٤].

ولم يفت الأمر عارفاً آخر بالنجف وأهله هو محمد جواد مغنية. فلم يكد كتاب الصدر الأول، فلسفتنا، يطبع حتى تلقفه مغنية بالمديح والتهليل. فكتب يقول إنّ هدف الكتاب «إلى شيء واحد، هو إصلاح العقول التي عميت عن كل شيء إلاّ المادة»، وإنّه وقف من التيار المادي «المتدفّق من هنا وهناك» موقف «القوي الحكيم المتواضع الذي وثق من نفسه وعلمه (...) فعرض مبادئ الماديين وأدلتهم بصدق وأمانة، وحللها تحليلاً دقيقاً بمعرفة ومهارة، وناقشها من شتّى نواحيها بأسلوب الأديب المبدع، ثم ناقشها (...) تماماً كما يناقش أي عالم أو فيلسوف في أية فكرة لا تمتّ إلى الإلحاد بسبب». وينسب مغنية إلى الصدر «كشف القناع عن النظريات التي ألبسها الماديون ثوب العلم واستهدفوا من ورائها السياسة ومنافعهم الخاصة». وينتهي العاملي اللبناني إلى أنّ المؤلف، الصدر، «ردّ لأهل العلم والدين كرامتهم ومكانتهم التي كانت لهم أيام زمان»[٢٥] ولا عجب إذا أزجى مغنية كتاب الصدر المديح، والشيخ الجنوبي شاهد حديد البصر على تداعي ما أسماه عبد الحسين شرف الدين «الدولة العلمية»،

وعلى نضوب مواردها الفكرية والاجتماعية. فهو يستقبل بالترحاب والبشْر مؤلَفاً يؤذن بمخاطبة المزْوَرِّين عن علوم الإمامية خطاباً بينه وبين ثقافَتهم وأفكارهم ودنياهم بعض السبب والعلاقة.

هوامش الفصل الرابع

١ يردّ طاهري نشأة حزب الدعوة إلى ١٩٦٧، حين جال محمّد باقر الصّدر على عدد من علماء النجف، وفيهم خميني، ودعا إلى الإعداد لمعركة فاصلة مع إسرائيل. وكان الصدر يقول بشرعية أخذ العلماء الحكم وقيامهم به. ويحملهم على العناية بالسياسة والاقتصاد، وعلى طلب دولة إسلامية عالمية. ويعزو طاهري محاضرات خميني، التي جمعت تحت عنوان **الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه**، إلى تأثير الصدر، وهو من جمع طلاباً للعلاّمة القمّي ومستمعين، والمحاضرات هذه ردّ على أبي القاسم خوئي وفتواه، عقيب وفاة المرجع محسن الحكيم، في ١٩٦٨، بأن السياسة ليست من شأن العلماء، **روح الله**...، ص ١٦٣-١٦٦ أما بطاطو فيؤرّخ لنشوء حزب الدعوة بـ١٩٦٨-١٩٦٩، وينسب إنشاءه إلى المرجع الحكيم نفسه (يؤرّخ بطاطو للوفاة بـ١٩٧٠)، **الحركات السرّية**...، ص ١٧٠-١٧٢ ويذكر شريف الحسيني أن حزب الدعوة انشئ بالعراق في ١٩٥٩، وأن اللقاء الذي ضمّ محمّد باقر الصّدر، مؤسّس الدعوة، إلى موسى الصّدر وبعض طلبة النجف، ورعى ولادة «الدعوة» اللبنانية، يعود إلى ١٩٦٩ وكان محمّد حسين فضل الله عاد من النجف في ١٩٦٦ وشرع في تدريس كتابي محمّد باقر الصّدر، وفي جمع الطلاب حول أفكارهما، وفتح أبواب «المعهد الشرعي الإسلامي» (الذي اشترك في رفع التهاني إلى الإمام المهدي وإلى نائبه، ٧/ ٢/ ١٩٨٧) لإعداد رجال الدين، ملف مجلة **الشراع**، ص ١٦، ١٩، ٢١ وأرجح أن الثلاثة لا يطلقون كلمة «تأسيس» على مسمّى واحد، فيردّ الحسيني الكلمة إلى الفكرة التي راودت الصّدر حين كتابة **فلسفتنا**، ويردّها طاهري إلى التمهيد والاتصالات الأولى...

٢ اعتمدت في الإحصائين أصنافاً مختلفة من المصادر. ففي الإحصاء الأوّل (علماء العقود الستّة وعائلاتهم) استعملت، إلى **أعيان الشيعة**، و**خطط جبل عامل**، و**تاريخ جبل عامل**، و**معجم قرى جبل عامل**، و**مع علماء النجف**، السير الشخصية، المكتوبة والمحكية، والتي وردت في خلالها وثناياها إشارات إلى طلبة علم وزملاء، أو إلى أعلام ناجزين، إذا جاز النعت. أما الإحصاء الثاني فثمرة تتبّع وتعقّب صحافيّين ودراسيين جامعيين، إذ عمدت إلى تدوين أسماء كل العلماء الذين اشتركوا، على صفتهم، في «المناسبات» الكثيرة العامّة، والتي تترجّح بين عزاء وبين اجتماع سياسي، وبين إرسال برقية وبين إعلان انسحاب من تجمّع أو جمعية أو منظّمة شيخية، وبين توقيع

على بيان وبين استقبال وفد. إلى ما سبق، جمع بعض طلاّب السنة الثالثة في معهد العلوم الاجتماعية من الجامعة اللبنانية سير علماء وتراجمهم، وتخلّل رسائل طلاّب آخرين عملت معهم على إعدادها إشارات إلى عائلات دينية ورجال دين. وتفضّل السيد حسن محسن الأمين والسيّد محمّد حسن الأمين، قاضي الشرع الجعفري في صيدا، بالإجابة عن أسئلتي بصبر وأناة. وجملة التقصّي ينبغي حملها على النسبة والقياس.

٣ ثمّة عائلتان من الأمين: عاملية شقرائية، عموماً، وبقاعية، والثانية هي البقاعية؛ وعائلتا ابراهيم: الأولى من السادة، والثانية من مشايخ بعلبك.

٤ ومقداد غير المقدادي أو المقداد. من فرون القرية من النبطيّة والملحقة بقضاء بنت جبيل.

٥ غير عائلة السادة، والمعمّمون منها يرجّح انهم مشايخ وليسوا سادة.

٦ فإذا نقصت العائلات الدينية القديمة أو السابقة ثلاثين عائلة، زيد عدد الثلاثين إلى المئة والخمسين، فبلغ المئة والثمانين، على ما هي الحال على وجه التقريب.

٧ للكاتب: الأمّة القلقة، المصدر المذكور.

٨. هذه الإشارات مستندة إلى أبحاث محلّية يجري جمعها أو استخلاص نتائجها.

٩ ثمّة استثناء في واحد من كلا الأسرتين الأخيرتين.

١٠ من العسير أن لا يكونوا قلّة ضئيلة، فبيروت طريق لازمة إلى النجف حيث ذهب كل الذين شرعوا في الدراسة الدينية قبل ١٩٨٠ (تاريخ وفاة محمد باقر الصدر إعداماً)، أو إلى قم حيث درس، ويدرس، آخرون من بعد الأولين. ويبلغ متوسط عدد اللبنانيين الشيعة الذين يكملون دراستهم في قم نحو المئتين والخمسين طالباً. وبين الأربعمئة والعشرين معمماً الذين أحصيتهم، بضع عشرات من طلاب قم، بعد أن درسوا ببعلبك أو صدّيقين أو دمشق.

١١ اطرحت بعض العائلات القديمة الإقامة في الضاحية، جنوب بيروت، مثل كنج، ورمال، والخليل، أو غير اللبنانية، مثل تفاحة والغروي وخليق.

١٢ مغنية: مع علماء النجف...، ص ١٦٤-١٦٥

١٣ شرف الدين: مذكرات، ص ٢١

١٤ المصدر نفسه: ص ٢٢

١٥ كتب حسين مروة يقول في أمر الاختبار العلمي النجفي: «ولم يكن مبلغ علم الطالب وجدارته يخفيان في الوسط الدراسي النجفي. فالنظام التعليمي يفسح في النقاش والأخذ والرد بحيث يظهر بجلاء ما حصّله كل طالب وما استوعبه. والزيارات العادية نفسها تتحول إلى جلسات مذاكرة ونقاش...». وكذلك شأن الأستاذ: «... تتشكّل حلقة حول الأستاذ (...) فإذا نجح الأستاذ زاد عدد طلاب درسه، وإن فشل انفضوا عنه وتركوه بدون إخطار أو إعلام»، ولدت رجلاً...، الحلقة الثانية، في ١٩/ ٩/ ١٩٨٥ من جريدة السفير، العمودان الثالث والرابع.

١٦ مثال تكذيب الوقائع التسليم بانحياز كثرة العلماء الشيعة إلى السياسة الإيرانية، ردود العلماء على استعمال أسمائهم في أغراض إيرانية لا يرضونها. ففي بيان صدر في ١٩٨٦/٨/٢٨ (نشرته الصحف اليومية في اليوم التالي) أعلن ٣٢ عالماً، معظمهم من البقاع، عن اجتماعهم في بيت صبحي الطفيلي، ورفضهم القرار ٤٢٥ الذي ينظم عمل القوات الدولية في جنوب لبنان، وينتهون من رفض القرار إلى تأييد

«الكلمة النهائية» التي قالتها الجمهورية الإسلامية «بقيادة الإمام الخميني» في الأمر. إلا ان اليوم التالي (صحف ٣٠/٨) حمل نفي ٢٢ عالماً توقيعهم البيان هذا وموافقتهم عليه. وفي ٣١/٨ تنصّل خمسة من الاثنين والعشرين من البيان الثاني، منكرين لهجته ومثبتين اتفاقهم في الرأي مع السبعة عشر موقعاً. واقعة ثانية: في ٢٠/١١/١٩٨٦ أعلن ثلاثة علماء مشايخ استقالتهم من «تجمّع العلماء المسلمين في البقاع» آخذين عليه استعماله أعضاءه «مجرد أدوات تحرك»، وربطهم به بـ«الرابطة المادية» دون سواها. والمثال الثالث هو انقسام السلك بين جناح «حزب الله»، خميني، وبين جناح مجلسي، يرجع الى المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. ومثال ثالث، هو انتصاب معممين كانا زميلي دراسة وربما زميلي طريق أو طريقة، هما الشيخ محمد مهدي شمس الدين والسيد محمد حسين فضل الله، إلى نشر فتاويهما في كتابين، في أثناء العام ١٩٩٥، بعد مناقشة مسألة المرجعية.

١٧ بالطا ورولّو: إيران الثائرة، المصدر المذكور، ص١٥٢-١٥٣ يورد بطاطو الشاهد في: الحركات السرية...، ص١٧٢ و١٨٠ (الهامش)، لكنه لا يشير إلى أنّ المؤلفين الفرنسيين يعدّان في رقمهما قُرّاء التعزية، وخدم المساجد والأوقاف. أمّا رقم أمير طاهري (أنظر أعلاه) فيقتصر على مَن درسوا العلوم الدينية، من المبلغين والوعاظ، ومن فوقهم.

١٨ حنا بطاطو: المصدر نفسه، ص ١٧٢

١٩ يرد شريف الحسيني الأسباب هذه إلى السياسة و«الضربات»، الشراع، ص١٩، غافلاً عن أن طلبة المدارس النجفية نقصوا من ٦ آلاف طالب، في ١٩١٨، إلى ١٩٥٤ طالباً في سنة ١٩٥٧، منهم ٣٢٦ عراقياً فقط. بطاطو المصدر نفسه، ص ١٦٨-١٦٩ وكان عبد الحسين شرف الدين زار النجف في ١٣٥٥/١٩٣٦ فوجد معهده «منقطع الآخر»، وطبقات المبتدئين قلة وغير محصلين: «وجدت الحماسة والتطوع للعلم باردين على وجه ينذر بسوء العاقبة»، مذكرات، ص ١٢٤-١٢٥

٢١ التقدير من بالطا ورولّو: إيران الثائرة، ص ١٥٣، وقد يشمل الرقم الحسينيات والمهديات. ويبلغ عدد الجوامع والمساجد، بمصر، على ما يتردّد في الصحف، مئة وستين ألفاً؛ وتعد مصر نحو ستين مليون نفس، وهو عدد غير بعيد من عدد سكان إيران أو يزيد عليه بحوالى العُشر

٢١ طاهري: روح الله...، ص ٦٥

٢٢ طاهري: المصدر نفسه، ص ١٦٠

٢٣ كان بلغ الثامنة والعشرين، أو التاسعة والعشرين، حين نشر فلسفتنا عام ١٩٥٩، إذ هو مولود في ١٩٣٠، وللذكر والمقارنة، ولد خميني في ٤/١١/١٩٠٢

٢٤ هاشم الأمين: الخيبة والحزب...، الحلقة الثامنة، في ٢٠/١١/١٩٨٤ من السفير، العمود الأول.

٢٥ مغنية: مع علماء النجف...، ص ١٣٦/١٣٨

خطط الأهل والسياسة

ما أن أنهى عالمان لبنانيان، درسا على محمد باقر الصدر، برغم قرب السن [١]، دراستهما، وهما الشيخ محمد مهدي شمس الدين والسيد محمد حسين فضل الله، حتى عادا إلى لبنان في النصف الأول من العقد السابع، ونزلا في حيين من ضاحية بيروت الشرقية، النبعة (برج حمود) والدكوانة، أي في مَهاجر الشيعة اللبنانيين من جنوب لبنان وشرقه. ويتفق نزول العالمين أحياء الهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة اللبنانية مع تأريخ حنا بطاطو لظهور رجال الدين الشيعة في ضاحية بغداد الكبيرة، المعروفة باسم «الثورة»، «من بعد النصف الثاني من الستينات ونشوء حركة الدعوة» [٢].

مدرسة ودعوة

وتصدر فضل الله التدريس وإعدادَ الطلاب الجدد، من غير أن يتكلفوا السفر إلى بلاد نائية ويتركوا أهلهم، مستأنفاً، غير متعمد ربما، تراث التعليم الديني العاملي قبل انقطاعه في غضون القرن التاسع عشر. وكان فضل الله عائداً لتوه من النجف، حيث زامل محمد باقر الصدر، وتتلمذ على محسن الحكيم وعلى أبي القاسم الخوئي، وحيث ربما حاذى روح الله خميني [٣]. وفي ١٩٦٦ أنشأ العالم العاملي العيناتي - بحسب ما كان علماء جبل عامل ينسبون أنفسهم - «المعهد الشرعي الإسلامي»، وأنزله بحسينية أسرة التآخي. كان بناء النادي الحسيني يقوم في حي من أحياء برج حمود، وهو ناحية تضم أحياء كثيرة: سن الفيل، السكة، النبعة، كمب

سيس، كمب مرعش، الصالومي... وعلى رغم اختلاط السكان الأرمن و«العرب» اللبنانيين في بعض الأحياء، ومنها خاصة تلك التي تتاخم السكن الأرمني القديم، والفقير والملتحم (ومن أمارات الالتحام الاحتفاظ بأسماء البلاد التي هاجر منها الأرمن جماعات: سيس ومرعش)، نشأت أحياء شيعية خالصة تقريباً. واتسع السكن الشيعي في ثنايا السكن المسيحي القديم. فكانت النبعة مدى هذا التوسع وسَرْحَه، بين برج حمود إلى الشمال، ومحلة النهر إلى الغرب، ومرتفعات سن الفيل وحرج ثابت إلى الجنوب، وطريق السير الواسعة بين مستديرة سن الفيل (الصالومي) والدورة إلى الشرق.

وخلافاً لمصادر الضاحية البغدادية، الثورة [٤]، لم تكن النبعة خلواً لا من المؤسسات الدينية ولا من المنظمات السياسية. فقبل بناء حسينية أسرة التآخي، وعلى بعد عشرات الأمتار منها، كان يرتفع مسجد واسع، أنيق البناء، يحمل اسم الإمام علي بن أبي طالب. وإلى الشرق من أسرة التآخي ببنائها الاسمنتي العاري، والفاقد أي حرارة في وسط أبنية لا يزيد معظمها عن ثلاثة أو أربعة أدوار، بناها أصحابها دوراً بعد دور، مع انقلابهم من العوز إلى بعض اليسار، إلى الشرق من هذا لبناء، وقبل تشييده بسنوات، رفع أهل هونين [٥] صرح ناد حسيني، فرح الألوان، مشرف على ساحة واسعة، غير بعيد من طريق سّن الفيل إلى الدورة، وفي جوار أرض، تعرف بحي الغيلان، أقام أصحابها من اللبنانيين المسيحيين على زراعتها بالخضار والبقول حتى ١٩٧٥/ ١٩٧٦ [٦].

وكان نادي أسرة التآخي الحسيني واحداً من أماكن الاجتماع والعبادة. وكان قيامه بموضع قريب من الأحياء المختلطة، وعلى الحدود بينها، علامة على توسع السكن الشيعي وانتشاره، وعلى تأخر إنشاء النادي، هذا. إذ لما سبقه نادي أهل هونين، ومسجد الإمام علي، إلى الإنشاء، حظيا بمكان أوسع وببعض الفسحة. وتوسط نادي أسرة التآخي كتلة شيعية بقاعية، إلى الجنوب منه، قام في وسطها «نادي فتيان علي» الذي كان أحمد صفوان [٧] علماً عليه، وكتلة شيعية، جنوبية وعاملية، قطبها مقهى بنت جبيل، كبرى البلدات الجنوبية في القطاع الأوسط من البلاد المحاذية لإسرائيل. ومعظم أهالي بنت جبيل النازلين في النبعة كانوا من الإسكافيين، ومن المتّصلين بالتنظيم النقابي وبالمنظمات السياسية الحديثة.

فمنهم من أنصار[٨] الحزب الشيوعي اللبناني، ومنهم من أنصار حزب البعث العربي الاشتراكي، ومن جناحه الغالي في شعبويته الذي انفصل في ١٩٧٠، عن جسم الحزب، واستقل عنه، خاصة. وكان الحزب السوري القومي الاجتماعي منتشراً في أوساط أهالي الهرمل وبعلبك، من عمال وطلاب ثانويين.

النبعة وبرج حمّود

وشهدت هذه الأحياء ولادة معظم التيارات السياسية المتطرفة أو الغالية (من الغلو). فحين انكشف أمر «المنظمة الاشتراكية الثورية»، ولوحق بعض أعضائها أو المتهمين بصلة بينهم وبينها، في ١٩٧٣، كان بين المعتقلين اثنان من المقيمين في هذه الأحياء. ولما وجه بعض الكهنة المسيحيين انتقاداً حاداً للكنيسة المارونية على تخلفها عن رعاية المطالبة العمالية، والشعبية عامة، أقام بعض هؤلاء الكهنة بالنبعة، واختاروها مسكناً. ولم يعتم هؤلاء أن التحموا، بالنبعة أيضاً، بالفصائل الفلسطينية المسلحة، وساندوها، وأعلنوا تضامنهم النشيط مع المطران إيلاريون كبوجي، إثر اعتقاله وإدانته بنقل أسلحة لمنظمات فلسطينية بالقدس. ورعت النبعة، عشية ١٩٧٥ وانفجار الحروب على أرض لبنان، خطوات الجيش الأرمني السري الأولى.

وكان حادي هذه الخطوات وراعيها لقاء بعض الشبان الأرمن بالمنظمات الفلسطينية[٩] في أحياء برج حمود المختلطة التيارات والحركات، والمتضاربة النزعات. ومهد هذا اللقاء، الأرمني والفلسطيني، للقاء آخر، أرمني وسوري، من طريق منظمات فلسطينية، وثيقة العلاقة بأجهزة الحكم السوري الأمنية والسياسية. وجمع بين هذه التيارات والحركات خروجها عن أطر الدولة اللبنانية، وربما عن كل وجوه الحياة المدنية والسياسية المستقرة والمتصلة. وذلك أن السمة المشتركة الأولى للجماعات المختلطة، والمتجاورة في أحياء النبعة، هي الهجرة، والانفصال من أجسام أهلية آخذة في التفتت منذ ثلاثة عقود أو أربعة (يومها، أي في منتصف العَقد السابع).

وأقامت بالنبعة كتل منتزعة من وحدات أهلية أو قومية سابقة، أو بعيدة

البلاد بعض البعد (وما يصدق في حال النبعة يصدق في حال الضواحي الشرقية عامة مثل الدكوانة وتل الزعتر والجديدة وعين السيدة والفنار).
فكان هناك أهل بعلبك والهرمل، وأهل الجنوب؛ وكان هناك الأرمن، وبعض الفلسطينيين، وكان ثمة مسيحيون من بقية الفلاحين الذين يعملون في الأرض أو في الصناعة. وحين أخذ اللبنانيون عامة يتركون بعض الأعمال الحرفية أو الصناعية، ولا سيما تلك التي تتوسل بالجهد الجسماني الخالص، مثل نقل مواد البناء، وأعمال النسيج البسيطة، وبعض الأعمال الآلية في مرافق النجارة والحدادة والتعبئة، حل محلهم سوريون ومصريون وطلائع باكستانيين وبنغاليين. ونزلت أجزاء كبيرة من هؤلاء بالنبعة، وبالاحياء التي تقع الى شرقها وتتحلق حول تل الزعتر، إلى الشمال منه.
فلم يقلّ عدد النازلين في الكيلومتر المربع بين طريق النهر، من الجسر إلى الدورة شمالاً، وطريق سن الفيل من الدورة إلى مستديرة الحايك والصالومي شرقاً، ومن هاتين إلى الجسر جنوباً وغرباً، عن المئة والخمسين ألف نسمة.

هيئات الأهل ومنازلهم

والحق أن الحديث عن اختلاط هذه الكتل من السكان فيه قدر من المبالغة لا يخفى على من أقام بهذه الأحياء وربطت بينه وبين أهاليها علائق مختلفة. فكان الأهالي ينزلون الأحياء، والشارع الواحد، جماعات عائليةً وضيعاً وقرى. فكثرة المقيمين في جوار سكة الحديد إلى جنوب جسر نهر بيروت، وفي المرتفع الذي يشرف على الطريق من مقطع السكة إلى مستديرة الصالومي، هم من الجنوب الشرقي من لبنان. أي ان الجنوبيين الشيعة لم ينزلوا ما يدعى برج حمود نزولاً عاماً ومن غير تخصيص، بل نزلوا بحسب بلادهم (مناطقهم) وقراهم وعائلاتهم وقراباتهم الأقرب.
فأقام أهالي العرقوب وضواحي الخيام والطيبة عند السكة (مقطع السكة)، وأقام إلى جنبهم أهالي بعض القرى التي تقع على أطراف قضاء بنت جبيل إلى ناحية النبطية. وتلاهم، إلى الشرق، أهلُ بنت جبيل وبعض بلدات القضاء الكبيرة، مثل عيترون. واجتمع مهاجرون من قرى الزهراني والنبطية (ناحيتها الغربية) بين أهالي بنت جبيل وبلداتها وبين أهالي

العرقوب وأطراف بنت جبيل والنبطية. أما أهالي بعلبك والهرمل فاجتمعوا إلى شمال الطريق العامة التي تصل جسر النهر بالدكوانة وتل الزعتر مروراً بمستديرة الصالومي، في ما يلي الكتل الجنوبية، وإلى الشرق منها.

وكانت دوائر الإقامة والسكن هي عينها دوائر العلاقات الاجتماعية والتبادل، وفي أحيان كثيرة دوائر البيع والشراء والمدرسة. فمن ينزل دائرة من هذه الدوائر، أو حلقة من هذه الحلقات، يسعه أن يكتفي بها وينكفئ عليها. فإذا خرج من عمله، وهو غالباً على سفح تل الزعتر (حيث كانت معامل الخشب)، أو بالدكوانة والسيدة (حيث الأحذية والنسيج)، أو بالدورة (الخردة والتعبئة)، رجع إلى الحي أو الطريق أو البناء، وحل بين أهله وأهل بلدته وأصدقائه وصحبه، واشترى من صاحب دكان هو أحد هؤلاء، وأرسل أولاده إلى مدرسة يملكها ويدرس فيها عديد من الناس يعرفهم ويعرفونه. أما إذا كان الرجل وحيداً، «مقطوعاً من شجرة» الأقرباء والأهل، فعليه أن يروح إلى عين المريسة، أو الخندق الغميق، أو البسطة التحتا، أو الغبيري، أو الشياح، أو برج البراجنة، أو حي السلّم، أو الدكوانة، ليقضي أمسيته وسهرته عند ابن عم أو صهر أو ذي رحم وصحبة، ويعود في ساعة متأخرة من الليل.

فجاءت هيئات النبعة السكنية على مثال اجتماع الجماعات الأهلية على موضع. وحملت الهيئات هذه أسماء بلدات المنشأ ومصدر المهاجرة. فالحسينية هي حسينية أهل هونين، والمقهى مقهى بنت جبيل، ونادي «فتيان علي» هو نادي آل صفوان وأصحابهم وحلفائهم. ووجه كامل من النبعة، هو وجهها البعلبكي الهرملي، كان إلى خارجها، إلى الدكوانة والفنار وعين السيدة والجديدة، حيث تنزل كثرة أهل بعلبك والهرمل، وتتكتل العائلات الكثيرة العدد مثل آل زعيتر وطي والحاج حسن. ووجه آخر، جنوبي، كان إلى الشياح والغبيري وأطراف برج البراجنة الشمالية والشرقية (الرويس وبئر العبد وصفير وحي ماضي).

وزادت التيارات السياسية على كتل النواحي والبلاد والقرابة كتلاً جديدة، ومعايير اجتماع وتكتل مختلفة. فكان «اتحاد الشباب الديمقراطي»، وهو منظمة الحزب الشيوعي «الجماهيرية» في أوساط الفتيان والفتيات، يجمع من هم في سن تترجح بين الخامسة عشرة وبين سنوات

العقد الثالث الأولى، ومن يَدْرسون في المدارس المتوسطة والثانوية، ومن ولدوا أو نشأوا منذ سنواتهم الأولى في مهاجر الضاحية، فألفوا المدينة بعض الإلفة وخالطوا في المدرسة، وفي الحي، أمثالهم من السن والنشأة والتربية، وإن لم يكونوا مثلهم من مصدر جغرافي وأهلي واحد.

ومَثَلُ اتحاد الشباب الديمقراطي مثل الحزب الشيوعي اللبناني، ومثل الحزب السوري القومي الاجتماعي، ومثل أنصار المنظمات الفلسطينية المسلحة. فكانت هذه الجماعات والكتل كلها تمحو فروقاً بين الجماعات الأهلية، بل تبلور فروقاً تتصل بفئة السن، مثلاً، وبالدراسة، والعمل، وتقادم الإقامة في المهجر، ومصدر الهجرة. فأهل الجنوب الأقدم هجرة إلى النبعة، أي أولادهم وفتيانهم، هم الأكثر إقبالاً على اتحاد الشباب الديمقراطي، وعلى الاختلاط بين الجنسين، والاهتمام بأوقات التسلية والفراغ وصرفها خارج نطاق الأسرة. هذا بينما أقبل المهاجرون الشباب من بعلبك والهرمل - وهم من ذوي التحصيل المدرسي الضعيف، ومن المبكرين على العمل اليدوي، والمتأخري الهجرة، والمقيمين في كنف أقاربهم، مثل بني أعمامهم وعشيرتهم الأقربين - أقبل هؤلاء على الحزب السوري القومي الاجتماعي، وعلى مناقبه ومثالاته الرجولية والذكرية، واطمأنوا إلى شعائره وطقوسه، وإلى انضباطه واحتفالاته وطواطمه وشاراته[١٠] وأقبل بعضهم على حزب البعث العربي الاشتراكي، وشطره العراقي، واحتذوا على مثال أخوة لهم من أبناء شيوخ العشائر. ولم تلبث المنظمات الفلسطينية، و«فتح» خاصة، أن ضوت إليها أعداداً كبيرة من هؤلاء، ومن أولئك، ودربتهم وسلحتهم ومحضتهم حماية سابغة في عملهم وقراهم ومواضع إقامتهم، وأعلت بذلك من شأنهم، وقرنت بينهم وبين رفقاء لهم في هذه المنظمات أرفع منهم مرتبة عائلية، وأكثر ثراء، وأعلى تعليماً، وسوتهم بأقرانهم الجدد هؤلاء[١١]

أما أهل هؤلاء الشباب الجنوبيين والبقاعيين، فاتجهوا وجهة السيد موسى الصدر وحركة المحرومين، من غير أن يُترجم الاتجاه هذا إلى منظمة أو مؤسسة أو إطار، حيث يسكنون ويقيمون. ولم يترتب على الأمر غير الولاء لـ «الإمام»، ولدعوته، والاحتشاد في المهرجانات التي كان يدعو إليها. وحتى العداء بين الأسعديين (أنصار كامل الأسعد) وبين أنصار الصدر، لم يكن أمراً ظاهراً وبارزاً في غير الأحوال الحزبية والعصبية.

وكذلك الشأن في المقربين من هذا أو ذاك. ومن العلامات على ضعف ترجمة الولاء إلى عصبية أو إلى هيئة، أن إمام مسجد الإمام علي في النبعة، الشيخ محمود فرحات، كان مديراً عاماً في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي يرئسه السيد موسى الصدر، من غير أن يصطبغ المسجدُ بصبغة صدرية، أو يتحلّق أنصار الصدر حول الشيخ والمسجد الذي يأمُّه.

لكن ما يصحّ في الأهل لا يصحّ مثله في أولادهم. وحركة المحرومين إذ ضوت الأهل والأولاد إليها، لم تضو هؤلاء وأولئك على نحو واحد ومثال واحد. فلم يلبث الأولاد من الشبان والفتيان أن نزلوا من حركة المحرومين منازلهم هم، وانتحوا نواحيهم. فكانت لهم في «الحركة» كتلهم بل تكتلاتهم الخاصة بهم. فدخلها، أو استدخلها، بعض من هم في «فتح»، وآخرون كانوا في «الجبهة الشعبية»، وجماعة ثالثة «ماوية»، ورابعة خمينية أو من أهل «الدعوة»، وخامسة من فلول التيارات الشيوعية أو الماركسية. وكانت الجماعة الاسلامية، أو الخمينية والإيرانية الولاء لاحقاً، أكثر هذه الجماعات المستدخلة حركة المحرومين، والساعية في الاستيلاء عليها من داخل، تماسكاً وقوة. وكانت «الحركة» العباءة التي لبستها وتسترت بها قبل أن يحين وقت خلعها والسفور عن هوية سياسية ومنظمة مستقلة.

السياسة والاجتماع ... على انفكاكهما

أقام جوار الكتل والجماعات على حاله، أي على صلة خارجية بين الجماعات والكتل التي احتفظت بقسط كبير وهام من مُسْكتها ولحمتها وانقساماتها. فلم تنفذ علاقات العمل إلى قلب الجماعات لتسوّيها على مثال مختلف عن مثال القرابة والحلف، وبقي العمل برمته خارج دائرة الحياة الاجتماعية وعلاقاتها وثقافتها. واقتصر العمل على تحصيل المعاش، واقتصر المعاش على الراتب وعلى الجزء النقدي من الدخل. وجمع العاملون الجدد، والقادمون لتوهم من أريافهم، بين عملهم اليومي في الصناعة الخفيفة، وبين حياة اجتماعية مقيمة على علائقها ووشائجها العضوية بالعائلة والأقارب والأرض والتجارة الصغيرة والوظيفة الإدارية

والمدرسة.

فكان في وسع من يعمل في النسيج، أو الأحذية، أو التجارة الصناعية، أو المرفأ، أن يجمع بين عمله هذا وبين حانوت بقالة تديره زوجته أو أخته أو أحد أقاربه. كما في وسعه أن يجمع بين الأمرين وبين التردد على مدرسة ليلية، أو يترك مشاغله هذه في مواسم العمل الزراعي ويروح إلى قريته ليساعد أباه ومن بقي من إخوته، والبكر المتزوج منهم خاصة، ويعمل في الأرض التي ستؤول حصة منها إليه، والتي يمكنه منذ اليوم أن يبيع جزءاً منها فيبني غرفة أو غرفتين، أو يوسع حانوته، أو يسافر إلى بلد من بلدان شبه الجزيرة العربية أو إلى ليبيا (في العقد الثامن). وهو إذا لم يجمع بين هذه كلها في وقت واحد، تنقّل بين الواحدة والأخرى من غير قيد أو حاجز كبير. وإذا حملته السن، وحمله الزواج وعدد الأولاد، على الرسو على عمل، جمع أولاده، جميعاً أو أفراداً، بين أموره ومشاغله، وتنقلوا بينها، وحافظوا على روابطهم بالعائلة التي لا تنفك سلّمهم وجسرهم إلى السفر، أو إلى إنشاء مشروع محلي، أو إلى اكتساب صنعة أو حرفة جديدة.

فإذا قام بين العاملين وبين منظمة ذات صبغة مهنية، سبب ورابط، انعزل السبب والرابط عن الحياة الاجتماعية عامة، أو عزلا صاحبهما (العامل المنتسب إلى المنظمة النقابية) عنها، فدخل في وسط صغير وضيق، ضعيف الأثر في حياة المتصل به.

نجم عن هذا كله، أي عن تظاهر التفتت في وجوه الحياة الاجتماعية، انفكاك الحياة السياسية، أو العبارة السياسية المشتركة، من مجرى الحياة الاجتماعية وأبنيتها ومشكلاتها. ووطّد هذا الانفكاك، ومكّن له، أن المَهاجر التي انتقل إليها من تركوا أريافهم، اقتصرت على أماكن للنزول والإقامة، مقطوعة من كل مؤسسة سياسية، بلدية محلية أو تمثيلية. فأقام المقيمون في «الضواحي» على انتخاب مجالسهم الاختيارية، ومخاتيرهم، ومجالسهم البلدية، ونوابهم، في قراهم وأريافهم، واستمروا عليه. واستمرت الأبنية السياسية والتمثيلية على الانبثاق من المراتب والأحلاف العائلية ومن العلاقات الاجتماعية في الريف وقراه وبلداته، حيث لا يرجع الأهالي إلا للاستجمام، أو لأداء واجب العزاء أو واجب المشاركة في الأفراح. أما حيث يقيمون ويعملون ويتوالدون وينشأ أولادهم ويدرسون،

فهم مكلَّفون وحسب، أي مصدر جباية متقطعة لضرائب قليلة.

أفضت عزلة النزاعات السياسية عن الحياة الاجتماعية وعن العمل إلى الأمر التالي: لم تتحوّل المصالح الاجتماعية في المرافق المختلفة، ومعها أشكال التنظيم السياسي والتمثيلي والإداري، إلى مدار نزاع ومناقشة وتكتّل، فلم ينعقد الاختيار السياسي والانتخابي، البلدي والنيابي، على التجربة العامّة والمشتركة، وعلى التماس مظاهرها في حياة كل يوم، واحتسابها في ميزان الفعل والرأي السياسيين والاجتماعيين. أما من وجه آخر، فانصرفت السياسة - من حزبية محدثة الشكل أو أهلية قائمة على روابط القرابة والبلدة والجماعة المذهبية - إلى ما به قوام الجماعات والكتل، وهويّاتها، ومراتبها، واقتصرت عليه. فحيث يمكن للنزاعات أن تتبلور في وجوه اختيار، وفي مناهج تحكيم، وفي خطط، تؤدّي بدورها إلى اصطفاء طاقم يقوم على الإدارة والتنفيذ وصوغ المشكلات ويتوفّر على معالجتها - حيث يكن هذا لم تقم للسياسة قائمة، ولا كان لها ميدان ولا مضمار. أمّا حيث تحتدّ النزاعات على ماهيّات الجماعات والأقوام، وعلى تعريفها التاريخي والقومي، (الإتني)، والاعتقادي العريض، جالت السياسة وصالت، وشرّعت الأبواب والنوافذ بوجه الأهومة والتخيّلات.

«كلّ» الشيعة

فبقيت الجماعات والكتل حيّة نابضة تحت غشاء الاشتراك في الهجرة والعمل والإقامة والدراسة، وبقيت مناط آمال الارتقاء والمنْعة والبحبوحة. وعملت السياسة، وشأنها ما وصفنا، على دمج آمال الارتقاء والمنعة والبحبوحة بلحمة الجماعات ومُسكتها وقوّتها. فنزعت هذه السياسة، مع موسى الصّدر، إلى استدراك ما فات الشيعة اللبنانيين من لحمة ومن قوّة، وذلك من طريق وصل ما انقطع بين المقيمين بالأرياف وبين النازلين المدن، ومن طريق تقريب ما تباعد بين أهل جنوب لبنان وبين أهل بقاعه أو شماله الشرقي. وكان على حركة موسى الصّدر أن تصوّر الفروق الاجتماعية والثقافية المتعاظمة في صفوف الشيعة في صورة الأمر الهيّن والثانوي، والذي يتأخّر عن وحدة جماعتهم ويتخلّف عنها، زمناً، قبل أن

تتداركه فتجلو الجماعةَ الشيعية واحدةً، سياسة واجتماعاً. فجاءت السياسة الشيعية الجديدة تتويجاً لانفكاك السياسة من الحياة الاجتماعية ومن علاقاتها، وتتمّة لهذا الانفكاك. لكن هذه السياسة نقلت إلى جملة الطائفة، أي إلى كلّ الشيعة، ما كانت الأنظمة النيابية والانتخابية تنيطه بطاقم نيابي، تتصدّره مراتب عائلية بعينها، لا تتّصل بالحياة الاجتماعية إلا من طرق مواربة. ولما كان «كلّ» الشيعة، شأن «كلّ» أو «جميع» أي جماعة، لا كيان له إلاّ متخيّلاً ومتوهّماً ومرموزاً إليه، عمل موسى الصّدر على نصبه وتجسيمه في شارات تقربه من المخيّلات، وتحمله على الحقيقة.

فكانت التظاهرات الكبيرة التي تجمع عشرات الألوف من الناس، وتضمّ أجنحة الشيعة اللبنانيين، في الجنوب والبقاع وفي الريف والمدينة... وكان رفع «الحرمان» شعاراً ليميّز في الشيعة أنفسهم، الذين أقاموا على التشيّع الحقّ وما يفترضه من قهر أو «مظلومية»، بحسب كلمة الإسلاميين الإيرانيين، ليميّزهم من الذين تخلّوا عن قومهم والتحقوا بذوي الامتيازات. لكن لشعار «الحرمان» دوراً جامعاً، إذ يذكّر بالفرق بين الشيعة وبين غيرهم داخل الفئة أو المرتبة أو الطبقة الواحدة: فالمصرفي الشيعي يصبح «شيعي» المصرفيين، والتاجر الشيعي شيعيّ التجار، والطبيب الشيعي... وكان، أخيراً، تعالي موسى الصّدر، رجل الدين العائد إلى وطنه الأوّل بعد هجرة عائلته قرناً ونصف القرن، عن الخصومات السياسية والمحلّية والعشائرية والمذهبية والطائفية والفكرية، وتمثيله، حيث هو، على اتّحاد الشيعة بصورة ترضي نهمهم الجمعي والنرجسي إلى مرآة، وتجلوهم في أجمل حلّة وأعدل قضيّة.

وحيث كان على القادة السياسيين أن يوفقوا ويسوّوا بين شرف المرتبة (مرتبتهم ومرتبة «قبيلهم»: ممّن قبلهم) وبين بعض المصالح المتعلّقة بالعمل والمعاش والتمثيل، حررت سياسة الصدر، الدائرةُ كلُّها على ماهية تاريخية واجتماعية، صاحبها وحركته من الحاجة إلى هذا التوفيق أو هذه التسوية. فنقلت مبنى السعي والجهد من محاولة السياسة العبارة عن الاجتماع، وحاجاته وانقساماته، وعمّا يخالطه طبعاً من فروق تتطاول إلى أسسه وثقافته – نقلت مبنى السياسة إلى تجسيد الجماعة، وتوحيد كثيرها، وإلى قيام الجماعة بنفسها وإنشاء مؤسّساتها الخاصّة بها. أي إن موسى الصّدر حمل شيعة لبنان على الركض وراء الصورة التي جلاها لهم في مرآته،

والتي جمع فيها بين اتّصالهم الحقيقي في السكن والإقامة وبعض العناصر من ثقافة الهجرة والعمل وبين اندماجهم الخرافي في جسم عضوي واحد لا قوام له إلاّ في حركة خلاصية يطلّ عليها إمامها المهدي من وراء الحجب والسُتُر.

هوامش الفصل الخامس

١ ولد فضل الله بالنجف في ١٩٣٦ أي انّ الصدر لم يتقدّمه إلا بست سنوات، وقد يكون شمس الدين من سن فضل الله. إلا ان الدراسة النجفية تقوم، بين أمور تربوية أخرى، على مزج التعلّم بالتعليم مزاجاً حميماً. فطالب العلم يأخذ الدرس ويلقنه طالباً مبتدئاً. «كل طالب أستاذ وتلميذ في آن معاً. يدرّس الكتاب ما أن ينتهي منه ويرتقي إلى غيره. هكذا يزاوج بين الأستذة والتلمذة وينضج فكره بينهما» (ح. مروة، الحلقة الثالثة، العمود الأول).

٢. الحركات السرية الشيعية .... ، ص ١٦٨

٣. يشير أمير طاهري إلى عزلة خميني في منفاه النجفي حين قدومه العتبات المقدّسة. فبينما كان للحكيم العدد الوفير من الطلاب والوكلاء، وكان لشيرازي مكتب ومحرّرون (سكرتارية)، كان خميني وحده مع ولديه، مصطفى وأحمد. ولم يزره في منفاه لا الحكيم ولا خوئي، وحده شيرازي من مراجع النجف زاره آن مجيئه، روح الله ... ص ١٦٠/ ١٦٣ ولا يبدو أنّ ثمة ما يؤيّد مذهب بطاطو إلى أن نفي خميني إلى النّجف (مروراً بتركيا، طبعاً) في ١٩٦٤، كان «حدثاً في حياة العلماء الشيعة»، الحركات السرية ... ، ص ١٧١ ولا يذكر فضل الله العالم الإيراني في تأريخه لبداياته ولعلاقاته في النّجف، بل ينوه بـ «اتفاقه» (إذا كان نقل صحافي الشراع، ص ٢٠، دقيقاً) مع محمد باقر الصدر على «إطلاق العمل الإسلامي الثوري».

٤. بطاطو: الحركات السرية ... ، ص ١٦٤-١٦٥

٥. من البلدات اللبنانية التي ضمتها الدولة العبرية إليها.

٦ كتب من سمّى نفسه (أو سمّاه ناشره) الغيلاني: أحياء بأحياء، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٢، ص ٥٧، يقول في سكان حي الغيلان وأهله إنهم قلّ ما كانوا يخرجون إلى «الأتوستراد [سن الفيل] لينضموا إلى الوفود المتعاظمة التي كانت لا تني تعبر [مستديرة] الصالومي وسط أعلام لبنانية وهدير يبلغ الجوزاء (...) إنما ظلوا (...) يقيمون على أطراف الطريق الواسع الذي كان فيما مضى مزروعاً بأشجار الكينا الظليلة الباسقة، وقد لبث في أعينهم طريقاً فسيحاً لا يحد، لأنه كان يفصل عوالمهم الدّغلية الخضراء كما حسبوه قفراً إلى جانبه الآخر رغم انطوائه على مساكن ومزارع وأبنية تنوء تحت رماديتها العريقة».

٧ من أهالي بعلبك، أو جوارها، ظهر اسمه في أوائل النزاعات الفلسطينية

اللبنانية، والأهلية اللبنانية، وكان ذا صلة بموسى الصدر. اتهمه ريمون إده بالعمل في التهريب، واتهم إده المخابرات العسكرية اللبنانية بإسباغ حمايتها على صفوان هذا. أما ناديه فكان يضم لفيفاً من الشبان البعلبكيين ويجمع بين التكتل المحلي والعائلي وبين النادي الرياضي.

٨. كان لأحد قادة حزب البعث، علي نادي، وهو من بنت جبيل، ويملك محترفاً لصنع الأحذية، مقهى صغير إلى الشمال من حسينية أهل هونين، وإلى الشرق من مقهى بنت جبيل، على جنبات الأرض الزراعية، وكان يدعى «الدولتشه فيتا» قياساً على مقهى الروشة الذائع الصيت، يومها. ولم تخل التسمية من بعض السخرية.

٩ منذ منتصف ١٩٧٥، اي في الأشهر الأولى من الحروب اللبنانية، تولى بعض الشبان الأرمن دوريات حراسة مسلحة في الطرق الداخلية، القائمة بين كمب سيس وبين النبعة، واشتركت منظمة «فتح» و«الجبهة الشعبية» في مد الشبان الأرمن، وهم بضع عشرات، بالسلاح.

١٠ من الشعائر والطقوس هذه التي كان أعضاء الحزب الشباب (دون العشرين) يقومون بها المرة تلو المرة، في دقائق معدودة، الاستدارة عند الخروج من الغرفة التي تتصدرها صورة انطون سعادة، مؤسس الحزب، والوقوف مشدودي الجسم ووجههم الى الصورة المتصدرة، ورفع الذراع والكف بالتحية المرفقة بـ: «تحيا سورية»، او: «يحيا سعادة».

١١ تنقل بعض أفراد هذه الفئة في كثير من المنظمات السياسية والعسكرية والأمنية، وفي أجنحتها السرية غالباً. إلا ان رحى تنقلهم لم تبرح المنظمات الفلسطينية، وآل كثير منهم إلى الحركة الإسلامية الإيرانية.

الفصل السادس

عمائم غير مسبوقة

لم يشارك محمّد حسين فضل الله، العالم الشاب العائد من النجف وسليل عائلة من العلماء المدرّسين، لم يشارك موسى الصّدر مشاريعه وخطواته وعلاقاته. فانصرف عن الإعداد لإنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وعمّا يفترضه على صاحبه من جهد واتّصالات ومساومات. إلاّ إن إقامته بالنبعة، وصرفه جهده إلى إنشاء جمعيّة أسرة التآخي، وإلى بناء حسينية الهدى[1]، وتدريس بعض الطلاّب المتحلّقين إليه، وعمله على توسيع الحسينية لضم مدرسة كبيرة إليها لم تمهلها الحرب فلم تبصر النور، ومحاولته كتابة تفسير للقرآن استلهم عنوانه من عمل سيّد قطب **في ظلال القرآن** فوسمه بميسم: **من وحي القرآن** - كل هذه تنم بنحوه إلى إيلاء تجهيز الشيعة اللبنانيين، في مهاجرهم، بمؤسّساتهم الخاصّة والأهلية، المحل الأوّل. ولم يكن هذا النحو جديداً. فقد سعى وجهاء جبل عامل إلى استقدام مهدي الحكيم، في النصف الثاني من العقد التاسع من القرن الماضي، لينهض بتدريس الطلبة الذين تركتهم وفاة موسى شرارة من غير مدرّس. وكان نجيب فضل الله يدرّس أصول الفقه في عيناثا، قرب بنت جبيل، في تلك الآونة. ويعزو محمّد جواد مغنية استمرار **العرفان** إلى فضل المهاجرين من أهل جبل عامل[2] وسعى محسن الأمين في إنشاء المدرسة العلوية بدمشق للأسباب التي عدّدها ابنه، وهي عينها الأسباب التي حدت افتتاح المدرسة العاملية (التي دعيت «كلّية») والمدرسة الجعفرية بصور[3] وكانت أولى خطوات موسى الصّدر اللبنانية إنشاء مدرسة الخياطة والتفصيل في ١٩٦٣، ومدرسة التمريض في ١٩٦٩، ومدرسة جبل عامل المهنية في ١٩٦٩، ومبرة الزهراء، ومستشفى الزهراء، من بعد.

العود إلى النجف ...

وهذا النحو ليس جديداً، والدلائل على ذلك كثيرة، إلاّ ان الجدّة كانت في إرفاق بناء الحسينية، والسعي إلى بناء مستشفى ملحق بها، بالشروع في التدريس الديني وإعداد العلماء إعداداً أوّلياً، قبل إرسالهم إلى النجف للتتلمذ على محمّد باقر الصّدر وطلبته، أو بعد عودتهم، مضطرّين، من النجف. فذهب موسى الصّدر إلى أن ما يلحّ على أهل الشيعة هو احتياجهم إلى مرافق يتوسّلون بها إلى تدارك ما فاتهم من تحديث التعليم والإعداد المهني والرعاية الصحية والاجتماعية. أمّا التعليم الديني فبدا مؤجّلاً وغير عاجل. وهذا ما ينكره فضل الله، مقتفياً خطى محسن الحكيم ومحمّد باقر الصّدر اللذين أوليا بعث التعليم الديني وتجديده المكانة الأولى، وأناطا به وبعلمائه الآمال العريضة؛ ولا ريب في أنهما لم يتخلّفا، الحكيم خاصّة، عن مدّ مدارسه وطلبته بحاجتهم (وحاجة المدارس) إلى المال.

ويذكر أحد الذين درسوا في العراق، وكانوا من المبكرين في الذهاب إليه (من المولودين في أثناء الحرب الثانية)، أنه لم يكن معه حين نزل النجف في ١٩٦٣ إلاّ ما يكفيه أود شهرين. «ولكن الحوزة هناك كانت تعطي مساعدة رمزية، وتقدّم المرجعية معونة مالية لا يتجاوز مقدارها ما يكفي الإنسان(...) دعوت الله أن يرزقني، والحمد لله جاءني في اليوم الثاني معونة لم أكن أحلم بها. منذ تلك اللحظة ركز في فهمي أن طالب العلم رزقه يسعى وراءه، فانصرفت إلى التحصيل العلمي...»[٤]. ويذكر آخر، ولد بعد الأول بعقدين ووصل إلى النجف في شباط ١٩٧٦، أنه نزل هناك في بيت أحد المشايخ اللبنانيين: «أخذنا منه التعاليم التنفيذية للدخول إلى المدرسة. بدأنا بزيارة مراجع المسلمين، وأوّل من زرنا سماحة الشيخ الشهيد محمّد باقر الصّدر، وأخذنا منه معلومات كافية عن كيفية الدخول إلى الحوزة العلمية(...) وعين لنا السيّد الشهيد محمّد باقر الشيوخ والأساتذة الذين درسنا على أيديهم في النجف[٥] ثلاثة أشهر، وتقدّمت إلى امتحان الدخول إلى المدرسة، وإلى التعميم، لكي أتقاضى الراتب الشهري...»[٦].

والعود منه

وجمع المعهد الشرعي طلاباً شيعة، بعضهم مقيم بالنبعة نفسها، وبعضهم الآخر مقيم إلى الجنوب من بيروت. ولا شكّ أن فضل الله وشمس الدين الذي يبدو من أقوال بعض الطلاب القدماء أنه شارك الأول تعليمه(٧)، رغبا في اجتذاب الطلاب الجامعيين، قبل غيرهم، إلى حلقات التدريس والإعداد الدينيين. وتلمّس مثل هذه الرغبة بادية ظاهرة في حض خميني مستمعي محاضراته في ١٩٦٩-١٩٧٠ على كسب المثقفين والطلاب: «الناس يجهلون الإسلام(...) فعليكم أن تعرّفوهم أنفسكم وعقيدتكم، وما ينبغي أن تكون عليه حكومتكم. عليكم أن تعرّفوا العالم بذلك كله، وتبثّوا ذلك في صفوف الجامعيين بصورة خاصّة، لأن أولئك أكثر تفتّحاً من غيرهم(...) الجامعيون أشدّ الناس عداوة للتسلّط والعمالة والخيانة وعمليّات نهب الخيرات والثروات وأكل السمن...»(٨) ويظهر من غير لبس أن كتابي محمّد باقر الصّدر، إنما يخاطب بهما مؤلّفهما أوساط المثقّفين الذين نزعت «ماركسية موضوعية» (عبد الله العروي)، هي من سقط «نظرية الأمبريالية» ومقالاتها (مكسيم رودنسون)، على الأخذ بمجامع أفكارهم، أي إلى القيام مقام نظرة شاملة إلى أحوال العالم والتاريخ.

ولا يدرك مثل هذا الإلحاح على اجتذاب الطلاّب الجامعيين، والفنيين ودارسي العلوم البحتة منهم خاصّة(٩)، إلا في ضوء ما آل إليه التعليم الديني من أفول رأينا شواهد عليه كثيرة في صفحات سابقة. ومن علامات أفول التعليم الديني إحجام المتفوّقين من التلاميذ عن طلبه وقصده، وانصرافهم عنه إلى العلوم والمهن المحدثة وتنبّه كبار المدرّسين على ما يتهدّد مكانة عالم الدين الإمامي، وصرف أهلهم إيّاهم عنه، ولو كان الأهل من المعمّمين، ومن كبارهم، ووظيفته العبادية والاجتماعية والسياسية، من ازدراء قد يودي بالمكانة والوظيفة هاتين إذا لم يجدّد طاقم الطلبة والعلماء، ويدخله مدد من فتيان وشبّان متوثبين حياة ونشاطاً.

لذا اتّفق إنشاء المعهد الشرعي الإسلامي بالنبعة مع إنشاء الاتّحاد اللبناني للطلبة المسلمين في ١٩٦٦(١٠). ويقول الشيخ حسّان ب. ل. (المولود في ١٩٥٩) إنه حين حاز شهادة الرياضيات ابتدأ دراسة الهندسة في جامعة بيروت العربية، وتابع دراسته الدينية في «حوزة المعهد الشرعي

الاسلامي، بالخفاء عن أهله»، وأسّس مع «أخوة مسلمين طلبة» الاتّحاد اللبناني للطلبة المسلمين. «كنّا نذهب إلى منطقة النبعة ونتلقّى دروساً عند سماحة السيّد محمّد حسين فضل الله. وكنّا في بداية الجامعة نخوض عملاً طلاّبياً باسم الاتحاد اللبناني...». ويعلّل المتحدّث الجمع بين ضروب مختلفة من التحصيل، كانت متفرّقة من قبل، بحسبان الأهل والناس أن «عالم الدين لا يمكن أن يؤمّن معاشه ولا بدّ له أن يعيش فقيراً ومحتاجاً إلى الناس، شحاذاً...»[١١] ويذهب الشيخ علي أ. (المولود في ١٩٥٦) إلى انه أخذ بالعمل الإسلامي المنظّم، مطلع العقد الثامن، إلى أخذه بالدراسة العلمية العصرية والدراسة الدينية في العقائد والفقه، ردّاً على تهمة رجال الدين بالرجعية. وينسب الشيخ إلى نفسه إرساء أسس «أوّل عمل طلابي إسلامي في بيروت على المستوى الثانوي. وكانوا، قبلنا، يعملون في الجامعة...»[١٢]، بينما يعيد الشيخ حسّان ب. ل. «باكورة العمل الايماني في المؤسسات التعليمية تحت اسم (الشباب المؤمن)» إلى نفسه وإلى صحبه، في ثانوية برج البراجنة، قبل الشيخ علي أ. ببضع سنوات.

علم الدين والدنيا

ومهما كان من أمر التأريخ للعمل الإسلامي، في هذا المضمار - أو ذاك، لا شكّ في أن المعهد الشرعي الإسلامي سعى في إخراج «العلم» الإمامي بلبنان، من شرنقة العائلات الدينية التقليدية، وقصد إلى جلاء صورة جديدة لرجل الدين تميل به عن صورة «الشحّاذ»، العاطل عن العمل، أو واعظ الناس «مواعظ تقليدية»، ومحدّثهم في الصلاة والصوم، ومرغبهم في الجنّة[١٣]، إلى صورة، بل إلى حال مختلفة يصح معها نازعه إلى دور الولاية العامّة، وإلى محلّ الصدارة في ميادين النظر والعمل كافة. فأقبل على المعهد الشرعي الإسلامي طلاب حرص بعضهم حرصاً شديداً على الظهور بمظهر محصّلي العلم «العصري»، وعلى النجاح أو التفوّق في مضماره. ورمى الطلاّب، ومرشدوهم، من وراء ذلك، إلى رفع ما لحق رجل الدين التقليدي من ازدراء به، وإلى محو وصمة البطالة والفراغ والجهل عنه. فلا يؤول ذلك إلى نفض الغبار عن دوره فحسب، بل تحلّ قوة العلم[١٤] في دعوته وفي كلامه ومواقفه، ويشق

الطريق أمام المحتذين على مثاله والمقتدين به، فيتكاثر عدد السالكين طريق علوم الدين، بعد أن أقفر أو كاد، وينفذ العمل الإسلامي - الملتبس بـ«حزب الدعوة» في مطلع أمره قبل أن يلتبس بحركة «أمل» أو جناح منها ثم يرسو على «حزب الله» والفلك الإيراني - وينفذ إلى دوائر اجتماعية تنامت نماء واسعاً بسبب الهجرة من الريف، والسكن في المدن ثم في أحزمتها، وتعاظم التحصيل المدرسي والإعداد المهني.

وجمع طلاّب المعهد بين التحصيل الديني وبين أنشطة حياة عادية ووجوهها. ومثل هذا الجمع ضروري وحيوي للدعوة وحزبها، إذا شاء أصحاب الدعوة ألا يقتصر كسبهم على بضع مشايخ جدد يُضمون إلى السلك، لكنهم يعجزون، إما لقلّة عددهم أو لضعف تجدّدهم، عن الاضطلاع بالدورالكبير المناط بهم. فحرص المعهد في معظم الأحوال، ولاسيما حين أمكن الطلاّب ذلك من غير الاضطرار إلى الاختيار السريع، حرص على أن يقوم طلاّبه بالتحصيلين معاً، على أن يحتفظوا بصلاتهم بعالم الناس العاديين ومشاغلهم ومؤسساتهم. كذلك حرص مؤسس جمعية أسرة التآخي على الجمع في الحسينية نفسها بين المصلّى والمدرسة وبين المستشفى، على رغم تقديمه الوجه الأوّل تقديماً قاطعاً على الوجه الآخر

وقد نجم عن محاولة قيام طلاّب المعهد بالتحصيلين، وبما يتفرّع عنهما من أنشطة مختلفة، أن اضطرّ بعض الطلاب إلى إطالة أمد الدراسة الدينية سنوات. فالشيخ حسّان ب.ل. لم ينته إلى المشيخة، بعمامتها، إلا في ١٩٨٣، أي في آخر مطاف عقد ونصف العقد من التردّد على المعهد الشرعي. إلى ذلك، لم يتم دراسته «العصرية»، فرسب بعد أربع سنوات وتخلّى عن دراسة الهندسة. وإذا كان الشيخ حسّان لبس عمامته من غير أن يسافر إلى العراق أو إلى قم بإيران، فإن بعض زملائه في الدراسة على الشيخ شمس الدين والسيد فضل الله لم يمكنهم وضع العمامة إلاّ من بعد هذا السفر وهذا هو شأن بعض البارزين من طلاّب المعهد. فالشيخ عبد المنعم مهنّا، مدير حوزة صديقين والمدرس فيها، قبل إغلاقها القسري، درس على محمّد حسين فضل الله في المعهد الشرعي طوال سبع سنوات، بين ١٩٦٦ و١٩٧٣، ثم سافر الى النجف، حيث قضى سنة واحدة، وعاد بعدها أستاذاً أو مرشّحاً للأستذة. وتولّى السيد علي الأمين تعليم الطلاّب

المتفوّقين، في حوزة حي السلّم، أصول الفقه، قبل أن يترأس «معهداً» للدراسات أوكلت إليه «أمل» شؤونه، عشية صراعها الدامي مع «حزب الله» في ١٩٨٨ والأمين من الذين درسوا على فضل الله أيضاً، سنة ١٩٧٠ (ولد سنة ١٩٥٣ على وجه التقريب) بعد حصوله على البكالوريا، ثم رحل إلى النجف حيث قضى عشر سنوات، أتبعها بثلاث في قم، ثمّ عاد ليدرّس في الحوزة التي يرعاها فضل الله.

المدرّس والمحرّض

تدلّ هذه الشواهد المختلفة على انصراف الطلاّب بعد محاولة مزج تحصيلين، ديني ومحدث، إلى تحصيل واحد، ديني لا غير. فكأن محاولة المزج جزء من خطّة ترمي إلى إطالة أمد اختلاط الطالب بأقرانه ووسطه، وإلى تأجيل الوقت الذي ينبغي له أن يخرج في آخره إلى وسط الحياة العادية ومشاغلها. لذا فطلاب المعهد الشرعي نوعان: نوع مضى باكراً على الدراسة الدينية فعجّل في الذهاب إلى النجف ثمّ إلى قم وعاد ليتولّى التدريس، ونوع استبقي وقتاً طويلاً وتولّى، إلى الدراسة الدينية البطيئة، مهمة التمثيل على العمل الإسلامي اليومي في مضمار السياسة أو مضمار النقابة، وقام بإرساء دعائم الدعوة الأولى في الريف والمدينة وبيّن كلماتها وحروفها وشعاراتها.

ولا ريب في أن الشيخين حسّان ب. ل. وعلي أ.، وغيرهما، من النوع الأخير، على خلاف مهنا والأمين. وإذا كان لا مناص من أمثال مهنا والأمين والشيخ علي العفي، المدرس في حوزة بعلبك، والشيخ حسين سرور، المدرس في حوزة صور، وهؤلاء جميعاً يضطلعون بأدوار سياسية وتعبوية غير بارزة ولا ظاهرة[١٥]، فما تحتاجه الحركة الإسلامية في المرتبة الأولى، وعلى مثال إيران، ليس العلماءَ المراجعَ والحجج بل المحرضين والمعبئين والمقاتلين. وإلى هذا يذهب المشايخ الذين لم يتموا العقد الرابع، والذين رأينا أنهم لم يتعمموا إلا بعد سنوات طويلة من الدراسة الدينية المتقطعة والمختلطة، بذريعة الدراسة المدنية، بالعمل السياسي. «كنا نمارس نشاطات إسلامية في المدرسة (الثانوية) في وقت كانت الأحزاب الشيوعية والمقاومة الفلسطينية في أوج عزها، وفي وقت كان كل الناس يلتفون حول

العمل اليساري» (حسان ب. ل.).

وجمع الإسلاميون الشبان، في الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين أو في الفلك القريب منه ومن مرشديه، بين العمل الطلابي، وأحياناً المهني والنقابي، وبين التدريس الديني في المساجد. فكان بعضهم يترك بيروت، ودروسه المختبرية في الجامعة أو دوامه المدرسي الثانوي، ويروح إلى بلدات جنوبية مثل كفرملكي وكفرفيلا وجباع واللويزة (وكلها على حدود قضاء جزين) ليلقي دروساً في الإسلام، ويقوم بـ«نشاطات» إسلامية[١٦]. وكان يرى الفتى، ابن السنوات الاثنتي عشرة، صديقه الذي يكبره بعشر سنوات، «وهذا الصديق شيخ الآن»، يدرِّس «مجموعات في المسجد، في مسجد الإمام زين العابدين بالغبيري»[١٧]. وحين عاد الشيخ حسن ل. إلى لبنان، من النجف، في ١٩٧١، عهد إليه بتدريس الحلقات في بعلبك وبيروت والنبطية وكفرتبنيت. وهو يسمي تدريسه، المتصل بحزب الدعوة، «نشاطاً إسلامياً» أو «عملاً دينياً»، قبل أن يوضح: «في سنة ١٩٧٢ أحسست أن الشعب يحتاج إلى قيادة دينية واعية، فبدأت أشارك الناس أعمالهم، مثل زراعة التبغ، وأعيش همومهم وقضاياهم. قمت بإضراب في سبيل الماء (...) كان لي صلات إجتماعية كثيرة في منطقة النبطية بصورة خاصة، وكنت متولياً لأربع عشرة قرية، منها النبطية، وأدرس فلسفتنا واقتصادنا (...) وكانت هذه الحلقات في المساجد والحسينيات والبيوت. هيأنا في منطقة النبطية جواً عاماً دينياً (...) بدأت بتدريب الشباب تدريباً عسكرياً في ١٩٧٥، دربت حوالي أربعمئة شاب...»[١٨].

ملتقى المساجد

كان في وسع التلميذ الشيعي المقيم ببرج البراجنة، أو الشياح، أو الغبيري، أن يلتقي، مطلع العقد الثامن، في ١٩٧١ أو ١٩٧٢، وهو في العاشرة أو الرابعة عشرة، شخصاً اسمه السيد محمد جواد، «كان يدرس في العراق، وجاء إلى لبنان وأقام فيه، ولم (يُعرف) سبب إقامته هنا: هل هو سياسي أو غير سياسي». فيتتلمذ عليه التلميذ الفتي «في تعبئة الشخصية الإسلامية»، بحسب كلمات الشيخ أحمد م. التي تكرر عبارة

هي بمنزلة «كلمة السرّ» التي يتعارف بها أعضاء المنظمات السرية[١٩]. وكان في وسعه أن يلتقي، بين ١٩٦٨ و١٩٧١، «عراقياً مسلماً»، صاهر أحد أصدقاء الشيخ علي أ.، فيخبره عن «السيد الخميني» وعن قيادته حركة ضد الحكم «الإيراني». فإذا جلس الفتى، مع أقران وأصدقاء له، إلى الشيخ حسين معتوق، وإلى الشيخ حسن عواد، وتردد على حلقتيهما في مسجد حارة حريك، أيقن أن «الاسلام» ثورة اجتماعية وسياسية وينبغي «أن يكون كل شيء». ويسافر «العراقي المسلم»، وينتحي الشيخان معتوق وعواد ناحية، فيأتي إلى مسجد ببرج البراجنة شيخ إيراني أخذ يصلي في المسجد ويديم الصلاة. فلما رسب الشاب، ذو السبعة عشر عاماً في ١٩٧٢-١٩٧٣، في الصف الثانوي الأول، لأن «شغله الإسلامي أخذ يكبر»، توطدت علاقته بالشيخ الإيراني، الدكتور صادقي، «من العلماء الكبار»، وبإيرانيين آخرين «جاؤوا إلى لبنان للتدريب»، وهو يريد التدريب العسكري بمخيم من مخيمات «فتح» أو «القيادة العامة» بلبنان. فابتدأ الشاب معهم «عملاً تنظيمياً إسلامياً»، كان الشيخ الدكتور صادقي مرشده ودليله. وحين سافر الشاب، في ١٩٧٩، إلى قم للدراسة في إحدى حوزاتها، نزل عند الشيخ صادقي وأقام عنده[٢٠]

ويضفي الشيخ حسّان ب. ل. على «العمل الإسلامي في الجامعة» الذي كان يقوم به سمة متنازعة. فأن كان يَدْرس في المعهد الشرعي الإسلامي، خاض هو و«إخوته» الانتخابات النقابية، وسيطرت «القوة الإسلامية على الكليات العملية»، وغلبت على مجلس الاتحاد كثرة من «الشباب المؤمن». فرتب ذلك على الشاب المؤمن أعباءً نجمت عن «المواجهات العنيفة» التي جبهه بها خصومه، وتعرض مرات عديدة لمحاولات اغتيال... وهو، إذ يتحدث في منتصف ١٩٨٥، يصور هذه الأحداث في صورة محاولات لثنيه عن عزمه على لبس العمامة، فيقول: «مع ذلك كان قراري أن أتعمم...».

أبناء... ليسوا سر أبيهم

ليس بين الشبان هؤلاء، من الذين انتهوا إلى المشيخة، من سبَقه واحد من أهله الى علوم الدين أو الدراسة الدينية. كان والد الشيخ علي ورّاقاً

(من أعمال البناء) يعمل تارة في لبنان وتارة في دولة من دول الخليج أو الجزيرة. وعمل والد الشيخ حسان في مطعم من مطاعم بيروت. أما الشيخ أحمد فوالده ميكانيكي يقوم على صيانة الآلات في معامل أو شركات. ولم يترك والد الشيخ حسن الأرض وعملها. ووالد الشيخ ابراهيم ع. كان بناءً عماراً[٢١] واحترف والد الشيخ محمد م. الحياكة والنسيج[٢٢]، وأدار والد الشيخ طاهر ح. مدرسة ابتدائية[٢٣] والشيخ علي العفي مولود لأب كان رقيباً في الجيش اللبناني. ولم يسبق الشيخ حسين سرور، ولا الشيخ أسعد فنيش، ولا الشيخ عبد المنعم مهنا، ولا الشيخ حسن عبد الساتر، ولا الشيخ محمد يزبك، أحد من عائلاتهم إلى حمل العمامة. فكلهم أبناء مزارعين أو عاملين في الأرض[٢٤].

ولم يفت الأمر الشيخ أحمد: «لم يزل إلى الآن بعض من أعرفهم يعجب من نشأتي في بيت غير متدين كله، ومن خروجي من مثل هذا البيت...». وهو يروي أن المقرئ الشيخ الذي علمه قراءة القرآن، تلاوة وتجويداً، قال له، وهو ابن عشر سنوات، أن عليه طلب العلم في النجف. فلم يفقه الفتى معنى «طلب العلم في النجف»، ولا من هو «طالب العلم»، أو ماذا يكون. وعلى رغم هذا سافر ابن الأربعة عشر عاماً إلى جامعة العلوم الإمامية وحمل العمامة. بل إن الشيخ نفسه لا يقصر الجهل بالعلم الديني، وبطلبه ورجاله، على نفسه وعلى عائلته ومن حوله، بل يجري حكم الجهل على المقرئ الذي كان أول من حضه على طلب العلم وعلى السفر، وينكر على الشيخ المقرئ القدرة على شرح «مفهوم العالم المجتهد» وشرح «موقع العالم داخل المجتمع الإسلامي».

لذا ينسب الشيخ أحمد توجهه وجهة السلك الديني إلى علامة حلّت فيه من طريق لسان الجماعة الغفل: «كنت أنادى بكلمة (شيخ). لم أعرف سبب مناداتي بهذه الكلمة، ولا أعرف متى كانت أول مرة نوديت بها، ولا من ناداني بها. واشتهرت بها منذ أن كان عمري عشر سنوات». لكنه، من وجه آخر، ينسب تعرُّفَه هذه العلامة، وعمله بإملائها وإشارتها، إلى دخيلة نفسه: «وكنت أنا أرى الشيخ يخطب في المسجد، ويثقف الناس، فنشأت الرغبة عندي في أن أكون شيخاً...». وفي معظم الأحيان يتوج الأمرين السابقين، توسمَ الناس في الفتى اليافع الدور الذي انتهى إليه، ونداء النفس أو «الفطرة»[٢٥]، صديقٌ قام من الشيخ المقبل مقام الدليل

المرشد أو المعبِّر (الذي عبر به من ضفة الجهل إلى ضفة العلم).

وتجتمع العوامل الثلاثة في نسيج سرد واحد، أو رواية واحدة ينبغي أن تفيد أو تعني أن دور الأهل في التنشئة الدينية، وفي اهتداء الفتى إلى الاعتقاد الصحيح و«المفهوم» الصحيح، كان دوراً ثانوياً وتالياً، ولا يجيء إلا في المرتبة الدنيا، إذا ما رتبت الأسباب مراتب، كما ينبغي.

وتتواتر في أحاديث المشايخ الجدد إحالة الأهل، والبيئة من بعدهم، ليس إلى دور تال أو تابع فحسب، بل إلى دور كابح ومعطِّل ومعارض. فيعزو الشيخ حسّان ب. ل. دراسته في المعهد الشرعي الإسلامي سراً عن أهله، ودراسته في جامعة بيروت العربية علناً، والتستر بهذه على تلك، يعزوها كلها إلى رغبته في ألا «يقع في صدامات بينه وبين أهل(ه)»، لأن أهله فريسة فكرة أورثها الاستعمار الناس ليبعدهم عن رجل الدين، إلخ. على ما مر أعلاه. وحين حسب الشاب في نفسه القدرة على جبه أهله ترك «الدراسة العلمية والأكاديمية الحديثة» وعليها مناط آمال «البيت المتواضع العادي» الذي نشأ فيه الشاب، وتعمم. وهو يدين بإيمانه «الطبيعي» إلى الأب المتدين، لكنه يدين بانخراطه في العمل الإسلامي وبدراسته الدينية إلى نادي الإمام الحسين، وإلى تردده إلى دروسه. فكان، وهو لا يتعدى الثالثة عشرة، يدرّس بدوره من يصغرونه سناً وعمراً.

الأبوة المنكرة

وتدخل تهمة رجال الدين وعلمائه بـ«الشحاذة»، وقصر دورهم على «الوعظ»، والصلاة أمام المصلين والوعد بالجنة، في المعرض والسياق نفسيهما. فتكرار تصوير ما كانت عليه حال رجل الدين قبل تصدي المشايخ الشباب لقيادة العمل الإسلامي الإيراني، ينطوي على حكمة، ويرمي إلى معنى وإلى غرض. والحكمة التي على السامع أن يستخلصها من تعاظم عدد المعممين، ومن خروجهم من عائلات لم تسبق لها معرفة بالعلم والعلماء، هي أن الله يهدي من يشاء طبعاً، وأن البيئة أو «الظروف الاجتماعية» ليست شرطاً لازماً من شرائط تكوين مجتمع إسلامي، ولا من شرائط نشوء حركة سياسية إسلامية تقود هذا المجتمع وتسوسه، وتحمله على الحكم «بما انزل الله» [٢٦]. ووجه آخر من وجوه هذه الحكمة

هو ما ذهب إليه السيد محمد حسين فضل الله مراراً، وما ترجم به في بيئة ووسط عربيين عن همّ إيراني حاد، من أن الروابط العصبية والوجودية، من عائلية وقومية، هي روابط غير ذات شأن [٢٧]، وينبغي أن لا يكون لها شأن، لأنها فارغة من المحتوى والمضمون الحضاريين اللذين لا ينشئهما ولا يوجبهما إلا الإسلام (أو المسيحية، أي الدين عامة)[٢٨]

أما الغرض الذي يرمي اليه أصحاب الحركة الإسلامية الإيرانية، فهو إنشاء سلك علماء ينتسب إلى الحركة انتساباً من غير وسيط ولا واسطة، من الأهل والعصبيات خاصة. ولا شك في أن هذا الغرض لا يعدم مصدقاً له، ومسوغاً، في تجربة العلماء الجدد أنفسهم، وفي احتياج الحركة الإسلامية إلى جهازها الذي لم ترثه إرثاً في لبنان، بخلاف ما كانت عليه الحال بإيران. فكثرة العلماء الشباب جاؤوا إلى السلك من غير طريق عائلاتهم، بل نشأوا في بيئات عائلية غريبة عن وظيفة رجل الدين وثقافته. لذا كان إقبالهم على هذه الوظيفة، وعلى الدور الذي تغذيه، من طرق مختلفة، هي طريق المقرئ أو خطيب المسجد، أو حلقة التدريس الديني في المسجد، او طريق الصديق الأكبر سناً والأغنى تجربة، أو المدرسة التي تحولت إلى مختبر سياسي. وهذه كلها، المقرئ والمسجد والحلقة والصديق والمدرسة، فروع على المدينة، ونتاج من نتاجها. وهي كلها من ثمار جلاء العائلة من ضيعتها وبلدتها، ونزولها في حي واسع تشترك فيه مع أجزاء من عائلات أخرى، وأهل وقرى مختلفة، وناس ومناطق وأديان، وأحياناً أعراق غريبة، تشترك مع هؤلاء جميعاً في الإقامة وفي تصريف شؤون المعاش.

والحق أن حال الضواحي الشرقية لبيروت، هي غير حال الضواحي الجنوبية. فهذه، أي الضواحي الجنوبية، احتفظت بنواة أهلية واصلية من العائلات الشيعية، فكانت بمنزلة أصل ومرتبة.

المرافق المشتركة

وبرغم احتذاء الإقامة على رسم القرابة وعلى رابطتها، أو برغم حرصها على هذا الاحتذاء، حملت المعايير الاقتصادية والاجتماعية، مثل كلفة المسكن وموضوع العمل المتوفر ونزوع السكن في بعض الأحياء إلى

التجانس الاجتماعي أو الطائفي، على مزج المقيمين مزاجاً واسعاً. ومهما كان من أمر الحدود التي انتهى إليها هذا المزاج، ولم يتعدّها أو يتخطّها، فقد كان من أثره وعمله فتح باب البيت العائلي على المبنى الكثير الأدوار وشققه، وعقد أواصر وعلائق بين البناء وبين الطريق والحي والأحياء القريبة. ولهذه مرافقها المشتركة التي نزع الاشتراك في الإقامة، بناحية أو حي، إلى إيلائها مكانة عالية ودوراً خاصاً. وتعاظم دورالمرافق المشتركة، مثل النادي أو المسجد أو الحسينية أو مقر الرابطة العائلية أو المقهى أو مقر الحزب السياسي أو الخلية الاجتماعية، مع غلبة الخليط على الإقامة والجوار، ومع ظهور التفاوت الاجتماعي (بين الأهل)، على الرابطة الأهلية القائمة على المساواة والمؤاخاة، وعلى صدارة البيت أو المضافة[٢٩]. فانفصال المعممين الجدد من النسب، ومن غلبته على توارث علم الدين الإمامي، هو وجه من وجوه نشأة اجتماع مبناه على الاختلاط ويُنتج مرافق عامة تنزع بدورها إلى الخروج عن أبنية الأهل المتزمتة والثابتة.

ويلاحظ أثرُ نشوء الحي المختلط، وتعاظم الدور المنوط بالمرافق المشتركة، في سلوك الشيوخ الجدد طريق هذه المرافق إلى مشيختهم، وفي تنكّب أبناء العائلات الدينية التقليدية العائلة طريقاً إلى طلب علوم الدين وتتويج تحصيلها بالعمامة. وقد تنبه أصحاب الدعوة الإسلامية الشيعية الى الأمر، فبثوا دعاتهم في أحياء الضواحي الكبيرة، وخاصة بعد أن اجتمعت الضاحيتان، شرق بيروت وجنوبها، في ضاحية واحدة، مكتظة وضخمة، رفدها النازحون من جنوب لبنان وشماله الشرقي هرباً من الاحتلال الاسرائيلي ومن ملاحقة المتسلطين الظرفيين، أو طلباً للمعاش والعمل. فأثمر بثّ الدعاة لقاءَ من لم يسبق لهم أن سمعوا بطلب «العلم» ولا بالنجف ولا سمعوا بقم، أثمر لقاء بالشيخ الدكتور صادقي وبمحمد جواد العراقي والشيخين حسين معتوق وحسن عواد وبعشرات غيرهم من «الأخوة» الذين قدموا إلى بيروت، وإلى القواعد العسكرية في البقاع والجنوب، ليعدوا العدة للحروب التي تنتظرهم في أرجاء العالم الواسع. وأثمر رسم الأحياء المختلطة، والولادة أو النشأة فيها، توجه فتيان إلى نادي الإمام الحسين، أو إلى حلقة المسجد وإلى الحسينية طلباً لدرس الدين أو للصلاة الجامعة أو لتلاوة القرآن.

وحيث نكص التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي للمدينة اللبنانية

الكبيرة عن ترجمة الاجتماع الجديد هيئات وعلاقات متصلة بصفات هذا الاجتماع - من مثل اختلاطه وعمل المعايير الاقتصادية فيه، وقياس المراتب بمقياس مختلف - استفادت الحركة الإسلامية الشيعية من انهيار هياكل السياسة والاجتماع السابقة، وسعت في استنقاذ بعض الأنقاض من هذا الانهيار. ومن آلات سعيها هذا، الأخذ بيد بعض من تخلفوا عن الوصول إلى نهاية المطاف المدرسي[٣٠]، «العصري» أو المدني، وتوجيههم وجهة السلك الديني، مع إعلان الحرص الشديد على مزاوجتهم التحصيل المدني العادي والتحصيل الديني، وابقائهم مدة طويلة وثيقي الرابطة بالحياة الاجتماعية اليومية. ولم يمكن الحركة الإسلامية من الوفاء بهذا الوجه من سعيها وفاء واسعاً بعض الشيء إلا الثورة الإيرانية، وإنشاء «مؤسسة الشهيد» التي قامت مقام بيت المال (والعطاء) من أنصار الثورة وأصحابها.
اما الآلة الثانية من آلات السعي فهي تقويم دور عالم الدين تقويماً جديداً، ونصبه عاملاً من عمال صاحب الزمان أو نائبه، يلي من امته ولاية عامة. فمن يتصدى للبس العمامة من بعد دعوته إليها، يجمع الدنيا إلى الدين، والمعاش إلى السلطان (بمعنى الحجة وبمعنى السلطة)، والتكليف إلى الخلاص، ولا يشك في ارتباط إعلاء كلمة الله بتمكن السلك الديني وقوته، وبسياسة الاجتماع الذي خرج منه بما يتفق مع فتاوى نائب صاحب الزمان وإشارته، ومع مواقف المكاتب المختلفة بطهران وفروعها الكثيرة.

هوامش الفصل السادس

١ ينسب إنشاء جمعية أسرة التآخي الى الحاج خليل حويلي، من خربة سلم (بجوار تبنين، قضاء بنت جبيل)، والحاج حويلي ابتدأ عمله عمّاراً أو بناءً بالمملكة العربية السعودية، ثم استثمر ما جمعه من عمله هذا في مقاولات البناء. وفي عام ١٩٦٢، تداول بعض التجار الشيعة المقيمين بالنبعة في حاجة الشبان الناشئين في المدينة، وضواحيها الشرقية، إلى بعض التفقيه الديني. ومن المتداولين، إلى الحاج حويلي، الحاج حسين عبد الله (من عدشيت)، والحاج عاطف داغر (من بنت جبيل)، والحاج رشيد الشحرور (من هونين)، والحاج ياسين فقيه (من انصارية)، والسيد محمّد الاشقر (من مركبا) - وكلهم جنوبيون أو عامليون، ومن الحاج، ومن التجار المتوسطين ومن المهاجرين العائدين. وهذا، أي هجرتهم وجمعهم مالهم من الهجرة، يميزهم من «البازار» الإسلامي والآسيوي ويقرّبهم من الجاليات الصينية. فكاشفوا السيّد عبد الرؤوف فضل الله، ثم السيّد عبد المحسن فضل الله بالأمر، وسافر الحاج خليل حويلي إلى النجف، في ١٩٦٤، حيث استحصل فتوى من السيّد محسن الحكيم، كبير المراجع، والسيّد أبي القاسم الخوئي، خليفته من بعد، بالجمعية. ودعت الفتوى المؤمنين إلى التبرّع بالمال لإنشاء حسينية الجمعية. وفي أثناء «مناسبة» عائلية وعامة، هي وفاة والد الحاج، وإقامة «واجب» العزاء، التقى الحاج السيّد محمّد حسين فضل الله، فدعاه إلى تولي شؤون الحسينية، وإلى إلقاء الخطب والمحاضرات، وكان فضل الله قافلاً لتوّه من النجف. فقبل، وأوى إلى الطبقة الثالثة بالمبنى الجديد. واشترط العالم الجديد والشاب، يومها، ألا تكون موارده من غير خمس «ذي القربى»، أو ما يسمّيه الشيعة «الحقوق»، ورفض راتباً بخمسمئة ليرة كانت تساوي راتب أستاذ تعليم ثانوي، يومذاك. وتعاظمت التبرّعات وتقاطرت على الجمعية، في أيّام عاشوراء خاصّة، فكان يبلغ تبرّع الواحد خمسة عشر ألف ليرة (أي زهاء ستّة آلاف دولار بقيمة ١٩٧٠). وفي العام ١٩٧٩ تجدّدت الجمعية ولكن في بئر العبد، وانتخبت لجنتها من بعض من مرّت اسماؤهم ومن جدد مثل السيّد حسين بدير، والحاج حميد شبيب، والحاج عبد القادر المحمّد - ومعظمهم من المقاولين في البناء وتجّار مواده وأرضه.

٢ في المجلّد ٢٩، ج ٨-٩ ك/ك ١٩٣٩-١٩٤٠، قدّر صاحب العرفان عدد القرّاء المشتركين في مجلته بزهاء ثمانمائة مشترك، منهم ٧٠ مشتركاً من مهاجري جبل عامل إلى بيروت، وثلاثمائة مشترك في «المهاجر الإفريقية والأميركية»، ص ٨٦٩-٨٧٠.

٣ . حين أعلن عبد الحسين شرف الدين عن إنشاء المدرسة الجعفرية في صور، كتب في العرفان، م ٣٠، ج ٨-٩، ك/ك ١٩٤٠-١٩٤١، أن المدرسة إنما أنشئت لتدريس ٤٠٠ ناشئ مجاناً، «العلوم الزمنية»، والأحكام الدينية «التي هي محل الابتلاء»، ص ٣٨٣/ ٣٨٤ ويذيل من أملى عليه شرف الدين مذكرات (ـه)، المذكرات بخبر عن رحلاته الثلاث إلى المهاجر الافريقية بغية جمع المال للمدرسة الجعفرية، ص ١٥١

٤ . يقول أحد الذين عملوا مع موسى الصدر أن ما كان يتقدّم خطّته هو بناء مستشفى كبير، مستشفى «الزهراء» نواته الأولى، يسبق مستشفى الجامعة الأميركية تجهيزاً وعدداً وكفاءة. وكان يأتي إنشاء كلّية شرعية إمامية، تستفيد من بعض خصائص لبنان مثل الإلمام باللغات الأجنبية، في المحلّ الثاني.

٥ . حديث الشيخ حسن ل. (صيف ١٩٨٥).

٦ حديث الشيخ أحمد م. (صيف ١٩٨٥).

٧ يذكر الشيخ حسن ل. أنه اضطرّ إلى مغادرة العراق، والنجف، في ١٩٦٩، إلى لبنان، من جراء مراقبة المخابرات العراقية له ولأستاذه السيّد محمّد باقر الصّدر، الذي لحق به. «ثمّ عاد السيّد الشهيد إلى العراق، وأكملت دراستي هنا عند السيّد محمّد حسين فضل الله وعند الشيخ محمّد مهدي شمس الدين ...». وكان الشيخ قضى ستّ سنوات، قبلها، بالنجف.

٨ . الحكومة الإسلامية، المصدر المذكور، ص ١٢٣، عادت الثورة الإيرانية عن أوهامها في صدد الجامعيين، فأغلقت الجامعات، وكفت التحصيل الجامعي، ومنعت الكتب «الأميركية»، ثم أعادت العمل والتدريس فيها من غير تغيير يذكر. ثم أقالت وزير الثقافة السيّد خاتمي، في ١٩٩٤، وتذرّعت بتهمة «الميل إلى الغرب» والضعف بإزاء غزوه الثقافي. وهي تحاصر عبد الكريم سروش، أحد المثقّفين المتنبّهين على القرابة بين ولاية الفقيه وبين الكليانية (التوتاليتارية) المعاصرة.

٩ تشدّد دراسات اجتماعية كتبت في العقد الأخير، العاشر، على تحصيل معظم الإسلاميين النشطاء تعليماً علمياً صرفاً أو بحتاً، ومن هذه الدراسات كتاب أوليفيه روا: إخفاق الإسلام السياسي، باريس (دار سوي)، ١٩٩٢، الفصل السادس، وبعده كتُب جيل كيبيل، تلك التي كتبها أو التي حرّرها. ويقطع الدارسان الأمر هذا من سياقة التعليم الديني وما آل إليه.

١٠ يصدر الاتّحاد دورية شهرية هي المنطلق، «فكرية إسلامية» تصدر كل شهرين ويعود ابتداء إصدارها إلى أواخر ١٩٨٢، بعيد ترك حسين الموسوي حركة «أمل» وإنشائه «أمل الإسلامية»، وجهر الجناح الإيراني في لبنان استقلاله. وقد جرى محمّد حسين فضل الله على كتابة مقالات المجلة التوجيهية.

١١ حديث الشيخ محسن ب. ل. (صيف ١٩٨٥). يعزو المتحدّث هذه الصورة عن عالم الدين إلى «الفكرة التي أورثنا إيّاها الاستعمار من أجل إبعاد الناس عن رجل الدين ...».

١٢ حديث للشيخ علي أ. (صيف ١٩٨٥).

١٣ حديث الشيخ أحمد م. هذا عدا «الحيض والنفاس» اللذين ازرى بهما خميني أيما إزراء.

١٤ من العسير ألاّ يكون حمل الخمينيين العلم (أي العلوم البحتة، علوم الطبيعة) على القوّة إلا من نتائج العلاقة الوثيقة بين العلوم هذه وبين إعمالها في مضمار التجهيز

الصناعي والعسكري. فمعيار القوّة، العسكرية، جمع الأمم المختلفة والأنظمة الاجتماعية المتفرّقة، على ما لاحظ فرنسيس فوكوياما، على ميزان واحد لا يُمارى فيه. أنظر ف. فوكوياما: **تمام التاريخ والإنسان الأخير** (١٩٩٢)، النصّ الفرنسي، باريس (فلاماريون) ص ٩٩-١٠٣. وذلك على رغم تقديم الإسلاميين الخمينيين، بعد الماويين، الإرادة (أي السياسة والثقافة) على الآلة.

١٥ لم تغب أسماء المشايخ المذكورين من بعض تظاهرات الحركة الإسلامية في وجهها السياسي والإيراني المباشر. فكان علي العفي من موقعي البيان الذي يشجب القرار ٤٢٥ في ٢٩/٨/ ١٩٨٦، ولم يكن من ثلثي الموقّعين (المزعومين) الذين أعلنوا أنهم لم يوقّعوا مثل هذا البيان، أما سرور ومهنّا فيشتركان في التصريح والخطابة، شأن غيرهما من مشايخ الحركة. وربما كان علي الأمين أكثر العلماء تحفّظاً ظاهراً، قبل انتقاله إلى رعاية «أمل» وحضنها «الثقافي».

١٦. من حديث الشيخ حسّان ب. ل.

١٧ من حديث الشيخ أحمد م.

١٨ من حديث الشيخ حسن ل. يذكر أن النبطية كانت مسرحاً، في ١٩٧٢، لإسهام بعض رجال الدين الشيعة في حملة احتجاج مزارعي التبغ. فاعتصم الشيخ حسن ملك والسيد هاني فحص بالحسينية مع المعتصمين، وتظاهرا مع المتظاهرين، وخطبا. وكان ملك يتمنطق بمسدس، ولا يتستر عليه. وكان الاثنان - وهما في مقتبل العقد الرابع من العمر يومها، والأول من رشاف والثاني من جبشيت ودرس الإثنان بالنجف - من أشد المعممين اللبنانيين انتصاراً للثورة الخمينية وانحيازاً إلى أجنحتها المتطرفة أو الغالية.

١٩ أنظر في صدد «الشخصية الإسلامية» واستعمالها في أوساط الإسلاميين الشباب، للكاتب: **المدينة الموقوفة، بيروت بين القرابة والإقامة**، ١٩٨٦، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، الفصل الرابع: «الملتزم الرسالي / ولادة الابناء الآباء».

٢٠ من حديث الشيخ علي أ. وكان أحد أقرب المقربين إلى موسى الصدر، مصطفى شمران، إيرانياً، وعين وزيراً للدفاع في الحكومة الجمهورية الأولى، وقضى فيمن قضى في سقوط طائرة نقل حربية.

٢١ من حديث الشيخ ابراهيم ع. (صيف ١٩٨٥).

٢٢. من حديث الشيخ محمد م. (صيف ١٩٨٥).

٢٣. من حديث الشيخ طاهر ح. (صيف ١٩٨٥).

٢٤ لم ترد إلا أسماء مشايخ هم مدرسون في آن. إلا ان صفة ابتداء المشيخة لا تقتصر على هؤلاء، بل هي صحيحة في نيف وتسعين عائلة، وفي نيف ومائة شيخ، على ما ذكرنا من قبل.

٢٥. **المدينة الموقوفة**... ، المصدر المذكور.

٢٦ كما دأب السيد صادق الموسوي على التذكير في الإعلانات الصحافية المؤطرة التي نشرها، ومولها ووقعها باسم «الحركة الإسلامية في لبنان»، في النصف الثاني من العقد التاسع.

٢٧ كان هذا رد السيد ابراهيم يزدي، يوم كان وزير خارجية إيران، على كل تذكير بدور النازع القومي في الصراع العراقي والإيراني الطويل (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وإليه يرجع التمييز بين الاطار والمضمون (أنظر الهامش التالي). وتقديم عروة الدين على لحمة

القومية في بلد كثير القومية (الفارسية، والتركمانية، والتركية، والعربية، والبلوشية، والكردية ...) وتحوطه بلدان تتصل أقوامه بأقوامها، هذا التقديم من حسن السياسة وبدائهها.

٢٨ في عدد كبير من الخطب والبيانات، منها قوله في حديث صحافي: «طرح الاستعمار الفكرة القومية حتى يفتت الشخصية الإسلامية، وحتى يفتت العالم الإسلامي (...) ليس عند الإسلام مشكلة في أن يتوحد العرب، والوحدة هي إطار، ولكن ما هي الصورة داخل هذا الإطار؟» في الحركات الإسلامية في لبنان، ملف الشراع، من غير تاريخ (جمعته الأحاديث في ١٩٨٤)، ص ٢٦٠/ ٢٦٢ أما الشيخ سعيد شعبان فأشد وضوحاً حين يقول: «ليست الأرض هي الرباط، وليست القرابة هي الرباط، القرابة الحقيقية بين الناس هي العقيدة»؛ أما العروبة فليست سوى «عنصرية تربط الناس بالدم، باللغة، أو بالتاريخ» المصدر نفسه: ص ١٢١ و١١٦ ويبدو هذا الرأي صدى لرأي سيد قطب الذي يتحدث عن «زمن اللحم والدم»، وعن «لوثة الطين والأرض» في كتابه: **معالم في الطريق** (١٩٦٢/ ١٩٦٤) الط. العاشرة، ١٩٨٣، بيروت، دار الشروق، ص ١٥٣

٢٩ يلاحظ، على سبيل المثال، أن من يقيمون الأعراس في الخلايا الاجتماعية هم من الذين ليس في ميسورهم الاحتفال بها، واستقبال عدد كبير من الأهل والجيران والأصحاب، في بيوتهم. فيستوي المحتفلون احتفالاً عاماً، وهؤلاء ليسوا من الفقراء، في إقامة العرس في محل واحد، ذي جهاز واحد، و«مستوى» لا يتغير. وفي مقابلة ذلك، يطل العرس أن يكون مشهداً عاماً، فيشهد أهل العروسين أقاربهم وجيرانهم وأصحابهم على جهاز ولديهم وعدتهما العائلية.

٣٠ ليس بين المشايخ الجدد الذين انتهت إلينا ترجمتهم بشيء من التفصيل من أنهى دراسة جامعية وأنجزها، حتى حين كان منصرفاً إليها. أما معظم المشايخ هؤلاء فلم ينهوا دراسة ثانوية، ويجهروا بالشكوى من اضطرارهم إلى الجمع بين النضال السياسي والعسكري وبين التحصيلين المدني والديني.

الفصل السابع

«دول» الجماعات

كان المعهد الشرعي الإسلامي باكورة الجهد الرامي إلى إنشاء جهاز علماء كبير وقوي، يتعهد القيادة السياسية والثقافية والاجتماعية، ويجمع بين اضطلاعه بهذا الدور وبين رعاية مصالحه السلكية الخاصة. وفي هذا السبيل كان على العلماء أن «يلدوا» علماء، أي أن يعدّوا أمثالهم ونظائرهم، فيكثروا عدداً، ويتولوا القيام بما أوكلت السنن والعادات والتقاليد إلى رجال الدين المسلمين، عامة، والشيعة، خاصة، القيام به من تعليم العبادات وفرض الفرائض. فاذا وحّد العلماء هؤلاء بين عددهم وقوتهم وبين العودة إلى الإسلام وقوته وصحوته، بدا التوحيد بين الأمرين جائزاً ومقبولاً فيخيِّر المسلمون اللبنانيون بين القبول بقوة السلك الديني وتسلطه وبين ضعف الإسلام وعودته إلى الوهن الذي دب في جسمه، ونضوب الإقبال على طلب المشيخة من علاماته البارزة.

المنظمات الفلسطينية المستتبعة

وفاقم تهجير الضاحية الشرقية، في صيف ١٩٧٦، مع انتهاء حصار مخيم تل الزعتر[1] إلى سقوطه، فاقم التهجير إلى الضاحية الجنوبية وإلى الريفين الجنوبي والبقاعي من مشكلات الهجرة السابقة التقليدية وضاعفها أضعافاً. فاكتظت الضاحية الجنوبية وزاد الاختلاط، وتعاظم دور التضامن والتناصر العائليين، وقلّت فرص العمل وتضاءلت موارد المؤسسات العامة والإدارة، وتعطلت الأبنية والهيئات السياسية الجامعة، وشُلّت الأجهزة الأمنية عن العمل. فحلّت محل الأبنية الإدارية والسياسية والأمنية إدارة

أهلية ذاتية توجتها منظمات سياسية وعسكرية، دالّتها من قوة المنظمات الفلسطينية وسلاحها وعلاقاتها وسياساتها. ولما كان همّ هذه المنظّمات (الفلسطينية) منصرفاً إلى رعاية أسباب اضطراب أهلي طويل، تُمكّن لها أركاناً وأسساً في قلب المجتمع الأهلي المسلم، وتحول بينه وبين احتمال استقلاله بمواقفه وقراراته عن الوصاية الفلسطينية، سعت في إلحاقه بها وفي استتباع كتله المختلفة. فاستوت الأحزاب والمنظمات السياسية، هي والعائلات والأحياء والوجهاء والقبضايات الشباب، في «تمثيل» الأهالي، وغدا هؤلاء جميعاً قنوات تتنازع عطايا القوة العسكرية والسياسية الفلسطينية وهباتها، وتتجاذب تحكيمها وأموالها وسلاحها. فتعهدت القوة الفلسطينية إدارة مجتمع المسلمين اللبنانيين من طريق العودة به الى انقساماته الأهلية التي لم يكن تخطاها على نحو لا عودة عنه فعلاً، وأقرته عليها، ومكنت لهذه الانقسامات بتوازن مسلح، كان هو فيصل علاقاتها الداخلية بعضها ببعضها الآخر. أما السياسة العامة، ففوضت المنظمات الفلسطينية أمرها إلى نفسها، وأقامت ميل الأحزاب السياسية العروبية إليها قبل ١٩٧٥، وفي أثناء ١٩٧٥ و١٩٧٦، وتعويلها عليها، مقام التفويض التام والشامل. فانفصلت السياسة، المحبوسة على القوة الفلسطينية، عن المنازعات والانقسامات الأهلية. ودخلت الجماعات الأهلية والأحزاب السياسية في رسوم القوة الفلسطينية، واقسامها، دخولا أملته مشاغل العلاقات الأهلية وروابطها، مثل طلب الحماية والتموين ورعاية المصالح والمكانة والصفقات، على قدر ما أملاه التسليم العروبي للقوة الفلسطينية بالقيادة والرئاسة.

وآذنت سياسة القوة الفلسطينية الأهالي اللبنانيين المسلمين على هذا النحو، بكف السياسة العامة كفاً عاماً. وآل تعطيل القضاء واحتكام الجماعات الأهلية إلى السلاح والحرب والاغتيال والحصار التمويني، إلى شيوع الخروج على الشرع والقوانين. ففشا اغتصاب الأرض، والبناء عليها، وعمت سرقة الكهرباء والماء ونصبت الدكاكين والمحال، أو فتحت، بأي موضع، فنشأت أسواق اشتركت مع المباني في خروجها على الشرعية. فتفاقم أمر الإدارة الأهلية الذاتية واشتط، وأسلم الأهالي إلى أنفسهم، من غير حسيب أو رقيب عليهم، لا من أنفسهم ولا من خارجهم.

أفق الدولة الجامع ... وما دونه

ولما كان التنظيم الطائفي شكلاً من أشكال الجمع السياسي والعبارة السياسية اللبنانية، رأت القوة الفلسطينية الى موسى الصدر وحركته الشيعية، وإلى قيادة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى للشيعة المجتمعين بضاحية بيروت الجنوبية وجنوب لبنان وشرقه، افتئاتاً على وحدة تمثيلها السياسي والعسكري للمسلمين اللبنانيين. ورأت فيه تهديداً لانفرادها في اتخاذ القرارات التي تمليها عليها سياساتها العربية والدولية. ولا ريب في أن ميل موسى الصدر إلى سوريا، خاصة منذ أن اجتمعت مقاليد حكمها في يدي رئيسها حافظ الأسد، واستظهار حركة الصدر الشيعية بدولة بينها وبين الدولة اللبنانية وربما غيرها من الدول العربية المتماسكة، خلاف مزمن، لا ريب في أن الميل والاستظهار هذين زادا من حذر المنظمات الفلسطينية من الصدر ومن حركته ومجلسه. وغذى الحذر، وآذن بتحويله الى عداوة مسترة، كون ميادين الحروب الفلسطينية على الأرض اللبنانية هي، في معظمها، النواحي التي ينزلها الشيعة، من الحدود اللبنانية الإسرائيلية إلى ضاحية بيروت، مروراً بالمخيمات الكبيرة في صور وصيدا وبرج البراجنة وشاتيلا، إلى البقاع الغربي وجنبات بعلبك.

وعلى رغم جنوح حركة المحرومين الصدرية إلى مقاومة الدولة اللبنانية، وإلى إضعافها، واستخلاص الشيعة اللبنانيين من أبنيتها بغية جلائهم جسماً واحداً ومستقلاً، اتكأت الحركة على أبنية الدولة نفسها، فسعت في إنشاء مجلس ملي، وخاضت غمار الانتخابات النيابية حيث لا يؤدي اشتراكها فيها إلى استحكام إحَن ومنازعات أهلية ومحلية، ونازعت الطوائف الأخرى والأجنحة الأخرى من الطائفة نفسها، حصةً في الوظائف والاعتمادات المالية والقرارات السياسية والإدارية والاجتماعية. أي إن الحركة أقامت على افتراض الدولة اللبنانية أفقاً جامعاً ينبغي ترتيب ما دونه (ما دون الأفق) على نحو آخر، ولو انطوى السياق الذي نشأت فيه الحركة على نزعات قوية وحادة إلى الاتحاد تارة بالتشيع، وتارة أخرى بتيارات عربية إقليمية[٢].

ولم يلبث انفجار الحروب «اللبنانية» (على الأرض اللبنانية، وبوسائط لبنانية) أن أودى بحركة الصدر، تلك التي نشأت منذ استقرار منشئها بلبنان في ١٩٦٣، ومنذ تصديه، في صيف ١٩٦٦، لقيادة المطالبة الاجتماعية

والسياسية الشيعية وقبوله بإرساء هذه القيادة على انقسام الشيعة السياسي. ذلك أن حركة الصدر هذه نهضت على استعمال النزاع بين الطوائف على الحقوق، وعلى الحدود في ما بينها، داخل الحيز اللبناني المشترك. أما وقد حولت الحروب المختلفة والمتعاقبة الحدود المتداخلة والمشتركة إلى حواجز وخنادق فاصلة، وحصرت التمثيل السياسي في أيدي المنظمات الفلسطينية المسلحة ومن ورائها الدور السوري المتربص، وشَرطت المطالب السياسية والاجتماعية اللبنانية بشرط فلسطيني أول يشق لبنان شقين على التقليل، ويسلط عليه حرباً من غير ميزان - أما والحال هذه، انتفى استقلال الشيعة اللبنانيين بمطاليب وسياسة وحال، فتحولوا إلى ميدان وحقل تتناهب الوصاية عليهما وعلى تمثيلهما واستعمالهما، قوى متصارعة مختلفة. فنزعت بعض المنظمات الفلسطينية وعلى رأسها «فتح»، السلاحَ من أنصار الصدر، ومن أنصار المنظمات والأحزاب صاحبة الهوى السوري، وخلّت المنظمات عينها بين الأحزاب السياسية الحليفة، مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث (العراقي) وغيرهما، وبين تجنيد المناصرين الشيعة في صفوفها[٣].

طورا «أمل»

فبدا أن الشيعة اللبنانيين عدموا كل آلة سياسية أو عسكرية يتوسلون بها إلى إنشاء جسم سياسي وعسكري يجمع متفرقهم، ويبيّن عن مقاصدهم وحاجاتهم وأحوالهم وخلافاتهم، آن جنحت الطوائف الدينية اللبنانية عامة إلى مثل هذا التجسّم. وكانت الحرب آلة الى تدمير الموارد الذاتية التي تملكها الجماعات اللبنانية المختلفة، وفي مقدم هذه الموارد القدرة على صوغ سياسة مستقلة مشتبكة بهذا القدر أو ذاك بأحوال الجماعات نفسها وحاجاتها ومقاصدها. فحمل هذا التدمير الجماعات على الاندراج في سياسات قوى أكبر، وأغنى موارد وطاقات، وأوسع علاقات، إلى امتلاكها مؤشراً محورياً (إقليميا واستراتيجياً) أعلى. وقامت مواطأة بين القوى الإقليمية وبين القوى المحلية اللبنانية نشأت في معظم الأحيان عن الحاصل الذي انتهت إليه النزاعات والعلاقات الإقليمية.

فشبك بين الشيعة اللبنانيين (الذين يجهرون هذا التعريف بأنفسهم)

وبين السياسة السورية ضيق وبرمٌ شديدان بمواقف المنظمات الفلسطينية التي تتصدرها «فتح»، واتخاذها من الأرض اللبنانية معقلاً تحصن به مواقفها هذه من مصر ومن العراق والمملكة العربية السعودية والأردن، ومن السياسة الأميركية ومشاريع الحلول والتسويات المزمعة. وإذا كان الوجه الغالب على الرأي الشيعي في السياسات الفلسطينية هو انفراد المنظمات الفلسطينية بقرارات السلم والحرب والمناوشة، واستتباعها الكتل والجماعات اللبنانية وتسييرها لأغراضها التي يتصدّرها غرض رئيس هو الحؤول دون ظهور إرادة سياسية، إما لبنانية مستقلة أو تابعة لقوة عربية خصم، فالوجه الإقليمي من المواقف الفلسطينية هو مناط المحاسبة السورية الأول. وكان الوجه المحلي اللبناني تَبَعاً له في هذه المرحلة.

لذا غذت السياسة السورية المناهَضَةَ الشيعية العريضة للمعقل الفلسطيني، في الجنوب وضاحية بيروت والبقاع(٤). وأفضت التغذية هذه إلى إحياء الحركة الشيعية في حلّة جديدة، عميقة الاختلاف عن الحلّة الأولى. فبينما كانت الحركة في حلّتها الأولى، أو طورها الأول، تسعى في تجهيز الشيعة بمؤسسات ومرافق يثقل بها وزنهم ويرجح في ميزان الدولة اللبنانية وأبنيتها، يمّمت في طورها الثاني شطر بناء قوة عسكرية وسياسية مرصوصة، لحمتها العداءُ للقوة الفلسطينية المتسلطة ولروافدها الإقليمية العربية، وانحيازٌ الى القطب السوري تعاظَمَ مع اشتداد المعارك ضد الفلسطينيين وحلفائهم المحليين، من الشيوعيين خاصة. وحين غزت الدولة العبرية النواحي اللبنانية الجنوبية، بين الليطاني وبين حدودها الدولية، في آذار ١٩٧٨، واختارت المنظمات الفلسطينية الانكفاء من غير قتال، ثم رضخت هي وحلفاؤها لإنشاء حزام أمني إسرائيلي، عهدت إسرائيل به إلى ابن القليعة، الرائد اللبناني سعد حداد، ساد التوتّر الحاد العلاقات الفلسطينية الشيعية، وغدت الاشتباكات المسلّحة بين حلفاء الفلسطينيين وبين القوة الشيعية المسلّحة، «أمل»، وقائع يومية أو شبه يومية. وأعقب ذلك، في أواخر آب ١٩٧٨، خطف السيد موسى الصدر و«إخفاؤه». ففقدت حركة الشيعة اللبنانية، بتواري الصدر آخر دعامة من دعائم استقلالها السياسي، وشُرِّعت أبوابها أمام الرياح الإقليمية القائمة والطارئة.

وأدّى وضع القوة الفلسطينية يدها على أجزاء واسعة من الأرض اللبنانية، وعلى سكانها ومرافقها، إلى حرية واسعة في استعمال هذه

الأرض، ومواردها البشرية والمادية والجغرافية، واستقبال حلفاء سياسيين وأمنيين وعسكريين من أنحاء العالم كله، بل وإلى استقبال حلفاء الحلفاء. وقلّما خلت ترجمة عضو من أعضاء منظمات المعارضة المسلّحة في أوروبا، أو في الشرقين الأدنى والأوسط، من إقامة في مخيم من المخيّمات الفلسطينية ببيروت، أو في معسكر أو قاعدة من معسكرات الفلسطينيين وقواعدهم. ويؤرّخ جيرار شاليان، أحد دارسي الانتقال من طور حركات التحرر إلى «الإرهاب الدعائي»، ظهور هذا الضرب من العمليات بخطف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش) طائرتين من طائرات شركة الطيران الإسرائيلية «العال»، في ١٩٦٨ ويؤرخ إنتشاره بانتقال المنظمات الفلسطينية من عمان إلى لبنان، بعد أيلول ١٩٧٠، وبقيام فريق ياباني بعملية مطار اللد، في ١٩٧٢، لحساب الفلسطينيين، وبعملية ميونيخ في ألمانيا الغربية في السنة نفسها. ويعزو شاليان هذا النحو من العمليات إلى الفشل في النهوض بحرب عصابات (أو حرب غوار) في الأراضي الفلسطينية المحتلة نفسها(٥).

في ضيافة المعسكرات الفلسطينية في لبنان

استضافت المخيّمات والقواعد الفلسطينية في لبنان، بين المئات أو الألوف من الأتراك والإيرلنديين والإيطاليين واليابانيين والمصريين والفرنسيين والإريتريين والعراقيين والأكراد والأرمن والألمان، استضافت إيرانيين. فإلى العلائق القديمة بين شيعة جبل عامل وبين التشيّع الإيراني، قبل الصفويين الأذربيجانيين الذين شيعوا إيران وبعدهم، نشأت علاقة متجددة كان آل الصدر من خيوطها وأسبابها. فهؤلاء عائلة عاملية، دعيت صدر الدين(٦) قبل الاختصار، من قرية أو «مزدرع»، بحسب تسمية سليمان ظاهر، يدعى شلفيت، انتهى إلى الخراب بسبب تواتر الهجرة منه إلى العراق فإيران منذ مطلع النصف الثاني ربما من القرن التاسع عشر(٧). وعملت المصاهرة، إلى السفر من أجل الدراسة في الحواضر العلمية، على حفظ هذه العلاقة وتجديدها. فكان أخوال عبد الحسين شرف الدين من آل الصدر(٨). وحين كتب وجهاء جبل عامل في العقد التاسع من القرن الماضي إلى النجف وطلبوا عالماً مدرساً، خيّروا المرجع بين السيدين مهدي

الحكيم وسليمان الصدر[٩].

وحفظت العائلات الدينية التقليدية، والسادة منها خاصة، مثل آل الأمين وشرف الدين ونور الدين وغيرهم، شطراً منها مستوطناً العراق حيث زواج الطلبة من بنات المدرسين الإيرانيين أمر شائع. وفي أواخر القرن الماضي ومطلع القرن العشرين نزلت بصيدا والنبطية جالية من الإيرانيين نقلت إلى النبطية الاحتفال الإيراني بشعائر العاشر من محرم، على رغم منع السيد حسن يوسف مكي (الحبوشي). ففرضوا «عمل الشبيه وجرح الرؤوس بالقامات ...». وتبعهم غيرهم ممّن ليس إيرانياً، ثم «اتسعت دائرة هذا العمل حتى صار موسماً تجتمع إليه عوام الناس من القرى، رجالاً ونساءً، ويحضره الغرباء بقصد التفرج (...) وجعل بعض الناس يسميه المواكب الحسينية كما تسمى بعض الأعمال المعروفة بحلقات الذكر»[١٠].

ولم تنقطع علائق المصاهرة بين العائلات الدينية. فتزوج السيد موسى الصدر من آل شرف الدين، وتزوج أحمد روح الله خميني بنت أخت الصدر[١١] ويجمع بين العائلات الثلاث نسبة واحدة إلى العترة الموسوية. إذ كلهم موسويون (من ولد موسى الكاظم، إمام الإمامية السابع). وبين أوائل المهاجرين الإيرانيين إلى لبنان، تزوج مصطفى شمران، المقيم بصور، والمقرب من الصدر، والقائم على مؤسساته الاجتماعية قبل القيام على إنشاء منظمته المسلحة ثم تولّيه وزارة الدفاع الإيرانية ومقتله، إمرأة لبنانية هي السيدة غادة جابر. وحين عهد الشاه إلى جعفر شريف إمامي بتشكيل حكومة، في صيف ١٩٧٨، عاد مئات من دعاة الكفاح المسلّح الذين أعدوا بلبنان، إلى إيران. وكان منهم ممثل خميني لدى جبهة التحرير الفلسطينية، آية الله علي جنتي، الذي عمل في منظمة «فتح»، وابن آية الله منتظري، محمد، المدعو «رينغو» لحمله على الدوام مسدساً في وسطه، وعشرات من حركة «أمل» التي كان منها بعض حرس خميني الشخصي[١٢] وكان من الذين دربوا في المعسكرات الفلسطينية، وفي معسكرات حركة «أمل»، بلبنان، مصطفى وأحمد، ولدا روح الله خميني نفسه. وأتمّ ما لا يقل عن سبعمائة عضو من حزب الدعوة، حتى ١٩٧٦، تدريبهم على أيدي فلسطينيين من «فتح»، بينما زار ياسر عرفات في هذه الأثناء خميني بالنجف مرتين[١٣]

«الضيافة» اللبنانية

ولم يقتصر عمل الإيرانيين وعراقيي حزب الدعوة على التدريب العسكري. فاختلطوا باللبنانيين الذين عاشوا بين ظهرانيهم، وتخلّلوا احتفالاتهم ومجالسهم، وانعقدت بين بعضهم وبين شبّان لبنانيين انتقلوا إلى العمل السياسي والعسكري في جناح من أجنحة «فتح»، أواصر وثيقة آلت في ما بعد، حين تسلّم هؤلاء الإيرانيون مواقع نافذة في الدولة الجديدة، إلى تحكم الإيرانيين في بؤر ونوى لبنانية مستقلة، قادرة على العمل والحركة ومدربة عليهما[١٤]. وعلى غرار «استنباط» الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خطف الطائرات، و«استنباط» الجبهة الشعبية-القيادة العامة (أحمد جبرايل) الغارات على المستوطنات الإسرائيلية وأخذ الرهائن والمفاوضة على إطلاقها في مقابلة سجناء (الخالصة، صيف ١٩٧٤)، «استنبط» حزب الدعوة في العراق أوّلاً، ثم في لبنان، اقتحام الأبنية الحكومية المحروسة والمحصنة، بسيارات مفخخة يقودها سُوّاق انتحاريون.

إلى ذلك، بثّ الضيوفُ الدعاةَ حيث قدروا، أو أنسوا حاجةً إليهم وإلى دعوتهم وخبرتهم وعددهم. فلابسوا بعض جنباتِ المجتمع اللبناني ملابسة حميمة، ونقلوا إليها وإلى من لابسوهم، خلافاتهم ومشكلاتهم وطرائقهم. فاضطرّ الشيخ حسن ل.، على سبيل المثال، وهو داعية لبناني من دعاة حزب الدعوة، إلى ترك لبنان، في ١٩٧٨، «هارباً إلى قم». وهو يعزو تركه لبنان إلى «اليسار» الذي تسلط على النبطية و«هيمن» عليها وعلى غيرها، وتهدد أمثاله، ومنهم الشيخ هاني ح.، بالتضييق الشديد عليهم وبالاغتيال. وحين طارد حزب البعث العربي الاشتراكي (العراقي) في لبنان الشيخ، واعتقله حاجز حزبي على مقربة من النبطية، في ١٩٨٠، استطاع الفرار إلى الشيّاح حيث أقام متخفياً سنة ونصف السنة.

معقل الأهل والحزب

وكان يقيم ببلدة مليخ، من بلدات إقليم التفاح وقراه، منذ ١٩٧٥، شيخ إيراني من عائلة طباطبائي المعروفة. وسعى الشيخ الإيراني، المعتزل السياسة ظاهراً والمراقب كل ما يجري على مقربة منه باهتمام، سعى في

توثيق الروابط بمن يراهم واعدين من شبان هذا الجزء من الجنوب، الذي تحول منذ أواخر العقد التاسع إلى أمنع معقل لـ «حزب الله». وحين عاد من النجف، حيث قضى سبعة أعوام انتهت في ١٩٧٧، أحد المعممين الشباب (في الثلاثين من عمره)، الشيخ غالب ر. - والاسم والشهرة منحولان - تودد إليه الشيخ الإيراني. وعندما آنس منه صفات تُقرِّبه إلى الناس، والشيخ الشاب كان يحمل الحطب عن النساء ويساعد الفلاحين على الفلاحة ويزور بيوت الشيوعيين في البلدة، يسر له السفر إلى إيران، في العام ١٩٨٠، فالتقى مرشد الثورة روح الله خميني، وعاد محاطاً بهالة من التقديم والتقدير. وآل به الأمر إلى الاضطلاع بدور بارز في إنشاء ما سمي بـ «المقاومة الاسلامية»، غداة ١٩٨٢، وربما ابتدأ الإعداد له قبل نصف عقد من بلوغه ذروته.

وتدلّ واقعة التخفي هذه على تحول الشيّاح، شأن برج البراجنة أو الغبيري أو حي السلم والمريجة، إلى أحياء أو خطط بعضها معزول عن بعضها الآخر، وفي وسع من يعلم بخباياها أن يلجأ إليها، ويحتمي بها من خصوم يطاردونه لهم أنصار على مقربة من حيثُ ينزل الطريد. إلاّ إنّ القرب لا يحول بين الطريد وبين الامتناع من خصومه، لأن الأحياء التي اكتظّ فيها المهاجرون والمهجّرون في كل أنحاء بيروت الغربية وأرجائها، من خلدة الى المرفأ، انقسمت إلى معاقل منيعة، تمنع، أي تحمي، من يلجأ إليها، ما بقي بها ولم يخرج منها وينتقل من معقل إلى آخر. وأسبغت المنظمات السياسية العسكرية، الفلسطينية والمحلية، رعايتها على هذه المعاقل القائمة في حي من الأحياء أو في جزء من حي، فلم يبقَ الحي، أو جزؤه، مقتصراً على صفة البلدة التي ينزل فيه أهلها، أو بعض عائلاتها، بل أضيف إلى هذه الصفة صفةُ الطرف السياسي الغالب على الحي، ومحيله إلى معقل وحمى. فاقتسم الحزب الشيوعي اللبناني وحركة «أمل» حي الرويس، إلى الطرف الشرقي الشمالي من برج البراجنة. فكان المعسكران يقصف واحدهما الآخر من شارع إلى شارع، فإذا هدأ القصف، وسار سعاة الوساطة والمهادنة بين الاثنين، عمد كل فريق إلى إصلاء الفريق الآخر القنص. ولا يسوِّغ مثلَ هذا التوسّل بالقنص، أو بالقصف من قبل، إلاّ أخذ الشارع، حيث ينزل مكتب فريق من الأفرقاء، مأخذَ المعقل الذي يجمع الصفة الأهلية (البلدة أو العائلات) إلى الصفة

السياسية، ويغلِّب الصفة السياسية على الصفة الأهلية.

وإذا كان تحصين معقل في النبعة، من برج حمود، أمراً غير يسير، وربما لم يمر بخاطر دعاة الحركة الإسلامية الأوائل، فمثل هذا التحصين في الضاحية الجنوبية أمر غير بعيد من التصوّر، ويناسب مناسبة تامة ما كان يجري فيها. والحق أن النزوح القسري والإجلاء، على مثال ما حدث في صيف ١٩٧٦، بالضاحية الشرقية وفي ظروف مثل الظروف التي نجمت المعاقل عنها، يحملان حملاً على التخطيط للسكن والإقامة ويبعثان عليه، لاسيما وأنّ النزوح والإجلاء تطاولا إلى عدد كبير وضخم من اللبنانيين الشيعة، فتوجهوا أول الأمر وجهة ضيعهم وبلداتهم، إن في الجنوب أو في البقاع[١٥]. لكن لم تكد المرحلة الأولى من الحروب اللبنانية تضع أوزارها، في أعقاب لقاء الرياض، وتفويض قوات الردع العربية (قوات السلام المعززة) الانتشار في لبنان، أواخر ١٩٧٦، حتى تدفّق النازحون من أريافهم، حيث لجأوا، إلى بيروت وضواحيها وأحيائها المختلطة التي أجلي عنها سكانها وأصحابها، وأخلوها[١٦].

لا نعلم على وجه الدقة أين نزل المهجَّرون ببيروت وضاحيتها الجنوبية، ولا المعايير التي غلبت على نزولهم (القرابة، علاقات الجوار السابقة، كلفة الموضع، التوجيه الحزبي المنظم، خلو بيوت تركها أصحابها...). إلا إن الظاهر والبارز هو أن النازحين قسراً أنشأوا أحياء جديدة، ارتجلوها ارتجالاً على أطراف الضواحي السابقة، أو حول نوى المهجرين الأوائل في أواخر ١٩٧٥ (بعد الدامور والكرنتينا). فنشأت كتل بناء وإقامة في مقابلة الشاطئ، مما يلي الرملة البيضاء إلى مشارف خلدة مروراً بالأوزاعي. ويرجع تاريخ نواها الأولى إلى هجرة أهالي بعلبك والهرمل إلى بيروت، إثر ١٩٥٨، واستقرارهم على نحو غير شرعي خارج أحياء برج البراجنة، المرتفعة الثمن قياساً على دخل هؤلاء النازحين. وحين انتقلت طلائع مهجّري المسلخ والكرنتينا إلى غرب بيروت، أنزلتهم المنظمات الفلسطينية في ما يدعى «منطقة البلاجات»، وملّكتهم ما كان منتجعاً بحرياً يصطاف فيه أهل اليسار، المتوسط والمرتفع، من بيروت وغيرها، ويحمل أسماء تجهر أوروبيتها (سان ميشال، سان سيمون، أكابولكو...) و«نصرانيتها»[١٧]

ونشأت مثل كتل البناء والإقامة هذه حول برج البراجنة، في بئر العبد، إلى الشمال الشرقي منها؛ وفي الرمول، إلى الجنوب الغربي؛ وفي حي السلّم، إلى الجنوب الشرقي. كما نشأت حول الشياح، في الغبيري، وبين الغبيري وبين برج البراجنة، في حارة حريك. وبينما غلب الدُّور الواحد والدوران على البناء بين المنتجع البحري وبين مشارف خلدة، حيث خرج النازحون على كل قانون بلدي، ارتفعت أبنية حديثة ببئر العبد والغبيري وحارة حريك. واختلط البناء الحديث بالبناء المرتجل والمستعجل في حي السلّم، ونسج على منوال الشاطئ بين مخيم برج البراجنة الفلسطيني وبين المطار.

والأوزاعي، وبئر العبد، والغبيري، وحارة حريك، وحي السلّم، وطريق المطار، هي الأحياء أو النواحي التي تحيط بالكتلة القديمة من الضاحية الجنوبية، والمؤلّفة من برج البراجنة ومن الشياح. وهي عينها المواضع التي تتصوّر أجزاءٌ منها، حول المساجد أو النوادي الحسينية، في صورة مناطق أو نواح، للحركة الإسلامية الإيرانية اليدُ العليا فيها وعلى أهاليها. أي ان هذه الحركة تتمكّن أكثر ما تتمكن حيث الهجرة جديدة، والسكن مرتجل وغير شرعي في الغالب، وحيث حالَ الخليط الأهلي السريع والمفاجئ بين الأهالي وبين ترتيب أحوالهم وعلاقاتهم ترتيباً تقليدياً ومستقراً بعض الشيء[١٨]. وهذا ما نعود إليه ببعض التفصيل لاحقاً. إلا ان الحركة الإسلامية هذه تمكن أيضاً حيث تعزم على جمع أنصارها، وتضويبهم إلى مكان أو موضع بعينه، وتساعدهم على الإقامة به، فيتوسط أنصارُها بعضهم لبعض إما في الشقق أو في شرائها. وتدل بعض القرائن على أن التوطن والاجتماع ببئر العبد، حول مسجد الرضا، وفي حارة حريك، كانا ثمرة إعداد وتصميم، شأنهما في البسطة الفوقا وفي برج أبي حيدر.

ولم تبخل الحركة، أو نواتها المنظمة، حين كان ذلك في مستطاعها، لا بنصيحة أنصارها ودلالاتهم على الشقق والأبنية المتاحة، ولا بالمال في سبيل شراء المحال التي ينبغي شراؤها من أصحابها أو إخلاؤهم منها؛ ويصح هذا في حال بعض المهاجرين العائدين إلى وطنهم أو الذين يرسلون مالاً إلى أهلهم ليشتروا لهم بيوتاً ودوراً، وفي حال المبعدين من الكويت الذين تشدّهم إلى التشيع الإيراني والسياسي آصرة المعتقد، وتشدّهم إلى

بعض أعلامه المحليين آصرة القرابة. ولا تلبث الدواعي الأمنية فتكتّل أصحاب الراية الواحدة والرأي الواحد، فيضوي بعضهم إلى بعض في معقل لا يبعد أن يَرى إليه أصحابه، والملتجئون إليه، دارَ هجرة في وسط شرك فاش.

ولا شك في أنّ سياسة المعقل السكني، قبل السياسي والأمني والثقافي والعسكري، خطت خطواتها الأولى منذ بدايات الإجلاء القسري والعودة إلى الاستقرار ببيروت وضواحيها الجديدة. ورفد الذين تركوا قراهم في جنوب لبنان - من جراء دبيب الحرب الفلسطينية الإسرائيلية المتجددة في أعقاب ١٩٧٥ و١٩٧٦ ونزاعاتها الأهلية والعربية، ومن جراء حملة الليطاني الإسرائيلية التي آلت إلى «دولة لبنان الحرّ»، في ١٩٧٨، وإلى قيام حزام سياسي عملت الدولة العبرية على تطهيره من الذين لا تأمنهم على حدودها - رفدوا الذين سبق للنزاع الفلسطيني اللبناني أن أجلاهم من شرق بيروت. ومن الجليّ أن الهجرة الثانية حدثت في ظروف لا تمتّ الى تلك التي ابتدأت في العقد الرابع، وشهدت ذروتها في العقد السادس، بسبب أو شبه. إذ حلّ الدمار في أجزاء مختلفة من موارد العمل اللبنانية، فخسرت الصناعة ثلثي طاقتها، ومرافق السياحة ثمانين في المئة من جهازها. وتقهقرت التجارة مع نهب الأسواق وحرقها، وإقفال المطار والسطو على المرافىء، وتقطيع البلد المتصل بلاداً بينها ما يشبه الحدود والجمارك و«المسالح». وتحولت الأموال والودائع العربية إلى مصارفها المحلية أو إلى السوقين الأميركية والأوروبية. وشرعت موارد الإدارة العامة تقل، واقتصرت الإدارة على صرف رواتب الموظفين. فلجأت اليد العاملة، الشابة والفتية من كل الكفاءات والمستويات، إلى المهاجر، وبالغت في سمة من سماتها الثابتة وهي التوطن في هذه المهاجر على نحو دائم، وارتفع عدد المتوطنين الدائمين مع ارتفاع مستوى التحصيل التعليمي والفني، ومع انخفاض سنّ المهاجرين واقتصارهم على زوجين [١٩].

الأهل و«الأمن»

أي ان المهاجرين المهجَّرين الجدد، والنازلين بأطراف الضواحي القديمة، تجردت هجرتهم من معظم العوامل والضوابط الاقتصادية مثل

الاختيار بين مرافق العمل ومستويات الأجر، ومثل المقارنة بين كلفة النقل وبين موضع السكن وإيجاره، أو المقارنة بين الفوائد الاقتصادية وبين العائد الاجتماعي والأهلي والاطمئنان. فغلب على النزول بحي من الأحياء، أو بيت من البيوت، ما يصح ربما أن يدعى اعتبار المعقل أو مؤشر المعقل. وقوام هذا الاعتبار: ١) القرب من أهل وجوار والنزول بينهم؛ ٢)، ورعاية عصبية أهلية وسياسية للإقامة الجديدة؛ ٣)، وضعف المنزل (حيث النزول) عن مدافعة نازليه إما بالقوة أو بالقانون أو بعصبية مختلفة. وبإزاء هذه العوامل الأهلية والسياسية في المصف الأول، يكاد لا يقوم اعتبار للعوامل الأخرى، الاقتصادية خاصة.

وعملت المنظمات الفلسطينية على ضبط نشوء المعاقل ما استطاعت إلى الأمر سبيلاً فكانت هي، أو حلفاؤها المباشرون ووسطاؤها، حملة السلاح، ولجنة التموين، ودعاة الإضراب والإغلاق، ومتكلمي المهرجانات، وموقّعي البيانات، وموفّدي الوفود والمتصرفين في توزيع المصالح والصفقات، والقائمين على عمل المستوصف، والمحكمين في النزاعات، إلخ. لكنها كانت، قبل أي أمر آخر، سلطة الأمن. ومن يضطلع بالأمن، أي بالمخابرات، يملك الاتصال بما لا يحصى ولا يحصر من الناس. ويملك توزيع السلاح، والمال، وشراء الولاء وبيعه، وإعداد الصدامات والتصفيات، والتحريض عليها، وعقد الأحلاف وفضّها. فغدا مسؤول الأمن المحلي وزيراً صغيراً في يده مقاليد وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، والشعبة الثانية. وتتيح له هذه المقاليد مجتمعة التسلل إلى ثنايا الجماعة المنوط به القيام على «أمنها»، فلا تغيب عنه شاردة ولا واردة من شؤون هذه الجماعة. فكان المدعو الحاج اسماعيل مرجع أهل صيدا، وكان كايد مرجع أهل صور، وأبو هاجم مرجع أهل البقاع، وأبو الطيب مرجع أهل الأوزاعي وبرج البراجنة قبل أن ينتقل إلى الفاكهاني (وهو مسؤول أمن فتح المركزي والمعروف بأمن الـ١٧، لاحقاً). وهؤلاء كلهم من «فتح»، ويأتمر بأمرهم من هم أقل شأناً منهم.

وجليّ أن هذه البنية شبيهة بتلك التي أعقبت حوادث ١٩٥٨، وراحت تضعف حتى ١٩٧٥ وقد اتسمت بالفصل بين الرئاسة وسياستها وقراراتها، وبين القوام الاجتماعي وحاجاته وقواه، على انحطاط وضعف هذا القوام قياساً على ما كان عليه قبل الحروب التي أوهنته واستنزفته

ومزقته. ومثل هذا الفصل قمين بحمل الجماعة على الانكفاء على نفسها، وعلى توحيد نفسها بتاريخها وتراثها، ونفي كل ما ليس تاريخها وتراثها منها، وخاصة المراتب والصراعات السياسية التي تشترك فيها مع جماعات أخرى. وهذا الفصل قمين أيضاً بحملها على السعي في رد العالم إلى نفسها، لا سيما وأن ما بقي من العالم، ومن تجربته وخبرته، هزل حتى لم يبق منه إلا ظلال فقيرة.

وجدت الثورة الإيرانية الخمينية شيعة لبنان على هذه الحال التي ينبغي تتميم وصفها بحدثين سياسيين ألمَعَت السطور السابقة إليهما، وهما تفاقم الصدامات بين الفلسطينيين وبين حركة «أمل»، في أعقاب الخلاف الفلسطيني السوري، وانهزام المُسَلَّحين الفلسطينيين أمام الحملة الإسرائيلية في ١٩٧٨، وغياب السيد موسى الصدر بينما حركته تستعيد، ولو على نحو يباين حالها الأول، دوراً متعاظماً في النزاعات السياسية والعسكرية اللبنانية. وقد رأينا أن غياب الصدر آذن بترك الحركة الشيعية نهباً للسياسات الإقليمية التي دخلت عليها السياسة الإيرانية، وأدخلت معها إلى هذه السياسات تناولاً للجماعات لا يقبل منها بأي استقلال، ولا يرضى بأقلّ من اندماجها في الجسم الإيراني، وفي ما فيه مصلحته واحتياجه. وإذا كانت سياسات إقليمية أخرى تتذرع بالعروبة إلى استتباع أجزاء من اللبنانيين، وضمهم إلى مراميها وغاياتها قبل استتباعها الدولة اللبنانية كلها، فالسياسة الإيرانية في مرحلتها «البطولية» الأولى - من طريق التشيع الإمامي أو الإسلام الحاد العداء لكل ما يقتسم معه دالة ولو رمزية على المسلمين - ليست أقل إلحاحاً في طلبها الولاء التام والالتحاق كله.

سياسة (إيرانية) من غير «حدود»

ولا ريب في أن من الأسباب التي يسرت عليها مثل هذا الطلب، وأمكنتها من تلبيته تلبية جزئية، تصورَ الحركة الدينية في صورة الحركة الشاملة الكلانية (التوتاليتارية) والتي لا تقيم أي شأن للأبنية السياسية والاجتماعية المحلية وللعلاقات والوقائع الدولية. ولاحظ بعض أصحاب السياسات المعاصرين[٢٠] ودارسيها أن النظام الدولي الذي تخلف عن

الثورة الفرنسية، ونواته النظام أو الجوق الأوروبي، مبناه على الدولة - الأمة، وعلى السيادة على الأرض الاقليمية، والحدود الاقليمية والدولية المترتبة عليها. ويولي هذا المبنى المحلَّ الأول للأرض، ولملكها أو ملكيتها، وللقوانين التي تنظم الملكية هذه. أما المجتمعات التي لم تول الأرض والحدود والاقليم والملكية مثل هذا العمل، وهذا شأن المجتَمعات الإسلامية، فربطت بين الجماعات بروابط الدين والاعتقاد والقوم والقرابة، وقدمت هذه الروابط على اللحمة السياسية والاقليمية الوطنية التي ترعاها الدولة، أو كانت ترعاها إلى وقت قريب. ويعلل التقابل هذا عسر اندراج السياسة الإيرانية، الخمينية والثورية، في المجتمع الدولي على الوجه الذي استقر عليه غداة العام ١٩٨٩، وانهيار المثنوية الدولية، السياسية والقيمية.

واضطلع بدور فاعل في التوجه الإيراني الجديد التعاقبُ بين الثورة وبين الحرب العراقية الإيرانية، بوجوهها الإقليمية والقومية والدينية المختلفة. فغذت الحرب الثورة، وحالت بينها وبين الخوض في مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية لا قبل للثورة ولطاقمها الديني بالتصدي لها، فكيف بحلها. ومن العسير، أخيراً، أن لا تكون أوضاع الشيعة اللبنانيين، وانهيار اجتماعهم السياسي وأبنيتهم السياسية والإدارية والاقتصادية، عاملاً من عوامل السعي الإيراني في ضمهم، والتوسل بهم إلى تحقيق سياسة عربية (أداتها فلسطينية في المرتبة الأولى) امتحنتها الحرب العراقية الإيرانية امتحاناً قاسياً. ولا يختلف المسلك الإيراني في شأن اللبنانيين عن مسلكهم في شأن الأفغانيين الشيعة. فَعملت السياسة الإيرانية على سلخ هؤلاء من أطر الدولة الأفغانية القائمة في أثناء الاحتلال السوفياتي، ولا تنفك تعمل على إلحاق الشيعة الأفغانيين بها غداة انسحاب القوات السوفياتية (في ١٩٨٩)، وتصدع الدولة والمجتمع الأفغانيين جماعات وأقواماً وأحزاباً وبلاداً[٢١] وانهيار حكم نجيب الله (١٩٩٢).

غير أن غايات السياسة الإيرانية لم تكن قريبة المنال من طريق آلة هشة وضعيفة قوامها أنصار حزب الدعوة العراقي أو أنصار إيران، في أواخر العقد الثامن. فالشيخ حسن ل.، القريب من محمد باقر الصدر والمتلمذ على يديه، اضطر في ١٩٧٨، إلى الهرب من النبطية إلى قم (قبل عودة خميني، طبعاً)[٢٢]، خوفاً من أخطار حقيقية أو متوهمة تهدِّده بها حزب

البعث العربي الاشتراكي ومن يدعوهم «اليسار» من غير تخصيص. وهرب الشيخ من بعد أن أمضى ست سنوات يدرّس الدين في مدرسة رسمية في كفرتبنيت، القريبة من النبطية، ويخالط الناس ويشاركهم أعمالهم وهمومهم، ويتصدر قيامهم من أجل مطاليبهم، مثل رفع أسعار التبغ وجر المياه إلى القرى. واتسعت علاقات الشيخ في ريف النبطية وقراه، وعمت أربع عشرة قرية، وكان في مستطاعه أن يجند في منظمة «فتح» الفلسطينية أربعمائة شاب، على ما مرّ معنا. وعلى رغم هذه الحال الاستثنائية يومذاك، اضطر حسن ل. إلى الهرب من الناحية التي كان له فيها البلاء الحسن والمشهود في الدفاع عن مطاليب أهلها. ولم يقدر صاحبنا على العودة إلى جباع والنبطية إلا في ١٩٨٠ وحين عاد لم يأمن على نفسه إلا باللجوء إلى الشياح ضاحية المدينة الكبيرة و«لجا»ها [٢٣]، إلى حين خروج الفلسطينيين من لبنان.

خطّان شيعيان

وفي هذا المثل دلالة على ضعف الآلة السياسية والأهلية الإيرانية يومذاك، وعلى انتظارها أوقاتاً أكثر مؤاتاة لها، وعملها على الإعداد لهذه الأوقات من طريق الإقامة في المهاجر، والتدريس في المساجد، والتوفر على عقد صلات وثيقة بأفراد أو جماعات منظمة. أما مجنّها أو درعها السياسية والتنظيمية في هذه الأثناء، فكان قسم منه في «أمَل»، والقسم الأخر في «فتح». فلم تكد الحملة العسكرية الإسرائيلية تصل إلى مشارف بيروت، ويتفتق الوضع السياسي والعسكري عن نشر القوات المتعددة الجنسيات بأطراف بيروت وجنباتها، حتى انتهزت الحركة الإسلامية الإيرانية الفرصة التي تنتظرها وتعد العدة لها. وكانت فرصتها احتمال ظهور فرق واضح وجلي بين خطين سياسيين أو موقفين عامين، وشاملين، بحسب نعت يكرر الإسلاميون استعماله: خط أوّل يتلمس سبل طي الحرب المستمرة والمقيمة ولو من طريق التفاوض مع ممثل «القوات اللبنانية»، وفي رعاية وسيط أمكنه من القيام بالوساطة احتلالٌ إسرائيلي يطوق بيروت والقصر الجمهوري ويرزح بثقله على الجنوب وعلى الجبل[٢٤]؛ وخط آخر - رأى في الاحتلال وفي ما حفّه من أدوار سياسية وديبلوماسية، أميركية وأوروبية وعربية،

ذريعة إلى تجديد الحرب، وإلى اختبار الاستراتيجية الإيرانية في ميدان غير إيران. وبينما أملت الخط الأول عصبية شيعية لبنانية، حفظت من الروابط المحلية والعاملية، ومن اعتدال النخبة الصدرية الأولى، قسطاً كان لم يزل فاعلاً ولم يقع في قبضة السياسة السورية وأجهزتها السياسية والأمنية، أملت الخط الثاني نزعة إلى توسيع النزاع، وإلى تأجيجه وتوجيهه وجهة ضمّ جبهة لبنان إلى جبهة الخليج والجبهات الاقليمية المشرقية، وإلى استدراج القوى الغربية التي تلعب دوراً راجحاً في النزاع الإقليمي، ولو من غير الاشتراك في الاشتباك، إلى المجابهة المباشرة.

ويظهر النزاع بين الخطين واضحاً في كلام حسين الموسوي، الذي ترك حركة «أمل» إلى «أمل الإسلامية»، عقيب الهجوم على قيادتي القوات الأميركية والفرنسية في تشرين الأول ١٩٨٣، إذ عزا تركه حركة «أمل» إلى «التساهل الذي مارسه بعض الآخرين الذين كانوا معنا في قيادة الحركة، وبشكل خاص الأسلوب الذي اتبعه نبيه بري من قبوله بالمشاركة في هيئة الانقاذ التي أسست بإشراف أميركي وبرعاية إسرائيلية». ويقول الموسوي، من غير لبس، إن نعته اشتراك رئيس حركة «أمل» في جبهة الانقاذ بصفة غير الإسلام («وهذا سلوك غير إسلامي») يصدر عن قيادة إيران: «لأن الذي يقرر ما هو إسلامي وما هو غير إسلامي، هو الثورة الإسلامية التي أعلنّا نحن جميعاً في حركة (أمل)، في المؤتمر الرابع للحركة في آذار ١٩٨٢، (أننا) جزء لا يتجزأ من الثورة الإسلامية». ويشير المتحدث إلى تحكيم القيادة الإيرانية في أمر الاشتراك في الهيئة، «بعد التداول بيننا كقياديين في هذا الموضوع»: «وقد تبلغنا جميعاً موقفاً من الثورة الإسلامية برفض المشاركة في هيئة الإنقاذ»[٢٥].

وحالت السياسة الإيرانية التي باشرت أوضاع لبنان من طريق ما دعي بـ«أمل الإسلامية»، ومن طريق النوى المسلحة والمدربة التي نشأت في كنف المعاقل وفي رعاية بعض أجنحة «فتح»، حالت بين معظم الدول العربية، ما خلا سوريا وليبيا، وبين القدرة على عزل إيران وحصرها في قوميتها الفارسية:

١) فصورت تصدي بعض أنصارها لتقدم القوات الاسرائيلية إلى بيروت من الجنوب، مهما كان أثر هذا التصدي محدوداً، في صورة الانخراط في الحرب على إسرائيل، برغم الانشغال في الحرب مع العراق.

وكان تعجيلها في نقل وحدات رمزية من الحرس الثوري إلى بعلبك، بالاتفاق والتنسيق مع سوريا، للدلالة على هذا الانخراط.

٢) وآلت الدعاوة الحادة التي شنتها إيران على موقف المراقبة والتحفظ الذي وقفته الدول العربية، آن كانت سوريا في وضع عسكري وسياسي قريب من المأزق، إلى ظهور معسكرين إقليميين وعربيين، يضم أحدهما، إلى سوريا وليبيا والجزائر، وإنما من غير منظمة التحرير الفلسطينية، إيران نفسها. فأفلحت إيران في تعريب دورها، وفي إدراج نزاعها مع العراق في النزاعات العربية نفسها، وضم نفسها إلى معسكر عربي قح.

٣) وتقدمت السياسة الإيرانية على حلفائها أنفسهم في التصدي لذيول الحملة الإسرائيلية ولآثارها السياسية والدبلوماسية. فلم يكد الحكم اللبناني يحاول إرساء سيطرته على النواحي التي أدارها الفلسطينيون على النحو الذي رأينا، حتى سعت النوى الإسلامية المحلية في اندلاع الحرب بين الجيش اللبناني وبين الأهالي توطئة لشق الجيش نفسه [٢٦]. وسددت ضرباتها إلى الأميركيين والفرنسيين والإسرائليين [٢٧]، فجمعت بينهم في صف واحد، وبينهم وبين المعتدلين العرب. فأسدت ديناً كبيراً لسوريا، المترددة والضعيفة الحيلة يومها بعدما لحق بها بلبنان من ضربات، وديناً آخر لا يقل عن الأول للاتحاد السوفياتي (آملة الحد من التزامه الجانب العراقي في الحرب).

٤) واختبرت القيادة الإيرانية الخمينية وجهاً يقوم من استراتيجيتها مقام الركن والأساس، وهو التوسل بالحرب العامة على عدو، ينبغي أن لا يُحصرَ ولا يعدَّ ولا يعرف، إلى بناء جهازها السياسي والعسكري والثقافي، وإلى امتحانه في غمرة الحروب الأهلية والخارجية المتفرعة على أصل الحرب العامة بين الإسلام وبين الشرك، أو بين الاستكبار وبين «المظلومية». فمثل هذه الحرب وحدها قمين بالحؤول دون ظهور فروق في الجماعة التي تسوسها الثورة، أو قيام روابط بين بعض أطراف هذه الجماعة وبين الخارج. وهذه كلها، الفروق والروابط، كوابح تكبح «ذوبان» الجماعة في جسم واحد يحيا بحياة واحدة، ويتعالى عن أشخاص الذين يتألف منهم، وتنشئ (الفروق والروابط عينها) جسماً سياسياً متماسكاً، ويشدّ الجماعة إلى مصالح فئوية لا تلبث أن تغدو هي مناط السياسة وعليها مبنى الحياة السياسية.

الحرب و«الشخصية الاسلامية»

لـم تـنجز السياسة الإيرانية برنامجها اللبناني وما بعده، في أثناء ١٩٨٢-١٩٨٣، بل أرست رسمه العام وجنت ثمار ما زرعته مع قيادة باقر الصدر وخميني منذ مطلع الحروب اللبنانية، وربما قبلها، من بث دعاتها في صفوف الشيعة اللبنانيين. لكن حاصل هذه السياسة، مع استمرار حرب الخليج وتحول القوات العراقية في صيف ١٩٨٢ إلى حرب دفاعية، بعد انسحابها من الأراضي الإيرانية التي احتلتها في المرحلة الأولى من الغزو، بدا واعداً بجنى كثير ولا غنى لايران الخمينية عنه حيال الأطوار اللاحقة التي قد تنجم عن استمرار اشتعال جبهة الخليج. فلا مناص من إرساء السياسة الإيرانية بلبنان على أسس ثابتة ومكينة تستوحي العناصر الأربعة التي جرى عدها للتو، وإن تباين النظر إلى هذه العناصر وترتيبها في أجهزة الحكم الإيراني وأجنحته. ويقوم مقام الشرط من هذه السياسة إنشاء جيب إسلامي على الشطر الذي يسع الحركة الشيعية الإيرانية أن «تحرره»، وتضمه، وترفع علمها عليه، من الأرض والمجتمع اللبنانيين. ومن البيّن أن إنشاء مثل هذه «الجمهورية»، أو المعزل الإسلامي، محال إذا ما نحت الحال العامة نحو الاستقرار المحلي أو الإقليمي، أو حازت الدولة اللبنانية، أياً كان شكلها وكانت هيئاتها وعلاقات جماعاتها بعضها ببعض، إجماعاً متجدداً ولو بارداً، فتقضي على المعاقل وعزلتها، وعلى الأقنية التي بين هذه المعاقل وبين مصادرها.

ويعني هذا الأمر، بعبارة أخرى، وفي ضوء الثورة الإسلامية الإيرانية وتجربتها يومذاك، أن الحرب وحدها في مستطاعها أن تظلل إنشاء المعقل الإسلامي، وأن ترد عنه غائلة حياة اجتماعية وسياسية وثقافية مستقرة. لذا كان الإسلاميون الشيعة، ذوو الهوى الإيراني والخميني، في الصفوف الأولى من كل أعمال الكر والهجوم على «العدو العام»: على القوات الإسرائيلية، وعلى الوحدات الأميركية والفرنسية، وعلى «القوات اللبنانية»، وعلى الجيش اللبناني، وعلى المواطنين اللبنانيين المسيحيين والمواطنين الأجانب، وعلى «جيش لبنان الجنوبي»، وعلى السفارات الأجنبية والعربية، وعلى القوات الدولية، وعلى بعض المواطنين اللبنانيين المسلمين الذين يخالفون الإسلاميين في الهوى والمشارب، وعلى المراقبين السوريين الذي سبق قدومهم الانتشار السوري في بيروت أواخر شباط

١٩٨٧، وعلى مسلحي «أمل» بالضاحية الجنوبية في صيف ١٩٨٨، وعلى المسلحين الفلسطينيين المتحالفين مع «أمل» في حروب المخيمات الطويلة (١٩٨٥-١٩٩٠). فهؤلاء كلهم، الذين كانوا أو ما زالوا هدفاً لأعمال الإسلاميين الحربية، تسهم حربهم في إنشاء الجيب الإسلامي الإيراني وفي إطالة الأمد الذي يحتاج إليه أصحابه من أجل إرسائه على أسس يظنونها ثابتة. فإلى الدور الذي تضطلع به هذه الحرب الكثيرة الوجوه في الوصول بمآرب السياسة الإيرانية إلى غاياتها الإقليمية والدولية، تضطلع بدور آخر لا يقوم الدور الأول إلا به، وهو تشييد أبنية المجتمع الإسلامي الذي تتعهده ولاية الفقيه ويتعهده وكلاؤه. ونواة هذه الأبنية «الشخصية الإسلامية التامة»، بحسب عبارة المتلمذين على صاحب حزب الدعوة. وهذه «الشخصية» تعد في المدارس والحوزات، بديهة - وهي بديهة من بدائه الإمامية، وإن لم تكن من بدائهها وحدها - وتعد في هيئات تطيف بحياة «الملتزم الرسالي» من كل جهة، قبل أن تضعه في اللحد، وترعى ذكره وأولاده، وتسوق روحه وتضعها بين يدي صاحب الزمان أو نائبه.

هوامش الفصل السابع

١ في اليوم الثاني عشر من آب ١٩٧٦ اقتحمت قوات من حزب الوطنيين الأحرار (حزب الرئيس كميل شمعون) ومن الكتائب اللبنانية (بيار الجميل) مخيم تل الزعتر بعد حصار عسكري دام قرابة الشهرين. وترجع أوائل أعمال القتال إلى مطلع السنة، حين خرج مقاتلون فلسطينيون من المخيم، وتقدموا إلى حرج ثابت، من طريق مستديرة الحايك، واحتلوا المستشفى وعدداً من البيوت والأبنية. فانقلبت حدود مناطق السكن الأهلي إلى جبهات قتال وقنص وقصف وخطف. فغادر معظم الأهالي، وفيهم السكان الشيعة الذين توطنوا منذ جيلين في كثير من الأحوال، الضواحي الشرقية هذه إما إلى بلداتهم الأولى، جنوباً وبقاعاً، أو إلى غرب بيروت وجنوبها، ولجأت قلة منهم إلى مخيم تل الزعتر الفلسطيني نفسه. ويروي طبيب عمل في المخيم، إلى يوم انهياره، أن المخيم كان يقيم به قبل شهرين نحو ثلاثين ألفاً، ثلاثة عشر ألفاً بينهم من اللبنانيين، وبلغ عدد القتلى ألفاً وستمائة قتيل، النهار، في ١٣ اب ١٩٧٦

٢ أنظر للكاتب: السلم الأهلي البارد، لبنان المجتمع والدولة ١٩٦٤-١٩٦٧، بيروت، معهد الانماء العربي، ١٩٨٠، الجزء الثاني، الفصل الرابع.

٣ غداة دخول القوات السورية بعض بلدات عكار وجوار مدينة زحلة، في أواخر ايار ١٩٧٦، وفي أثناء هذا الشهر انتخب الياس سركيس رئيساً للجمهورية خلافاً لرأي السيد ياسر عرفات وكمال جنبلاط، انفجر الخلاف بين الساسة السوريين وبين القيادة الفلسطينية اشتباكات مسلحة بين الحلفاء اللبنانيين للجهتين، في الخامس والسادس من حزيران ١٩٧٦ فعمد مقاتلو «فتح» و«جبهة التحرير الفلسطينية» (العراقية) و«الحركة الوطنية» (الأحزاب المتحلقة حول كمال جنبلاط) ببرج البراجنة (حيث «أمل») وبرج أبي حيدر (حيث فريق ناصري كان يوالي السياسة السورية) ورأس النبع وبشارة الخوري والبسطة والطريق الجديدة وصبرا وقصقص وشاتيلا وطريق المطار (حيث كان ينتشر مقاتلو «الصاعقة» السورية وحليفيها). وانتهت الاشتباكات بتجريد المنظمات العسكرية والسياسية الموالية لسوريا من أسلحتها واحتلال مكاتبها، وإسكات دعاوتها.

٤ يقتصر هذا الرأي أو الحكم على السنوات التي يتعقبها التأريخ السريع، ومعرضه هو النصف الثاني من العقد الثامن (أي بعد العام ١٩٧٥). أما العلاقات بين السيد موسى الصدر وبين الحكم السوري، وعلى وجه التخصيص بعض أجهزته الأمنية، فترقى إلى أوائل عهد البعث «القطري»، حين استيلاء صلاح جديد على السلطة،

وجديد جزء من مثلث ضلعاه الآخران هما محمد عمران وحافظ الأسد، مصطفى دندشلي: **حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠-١٩٦٣**، بيروت ١٩٧٩، في صدد المثلث، وكذلك باتريك سيل: **الأسد، الصراع على الشرق الاوسط** (١٩٨٨)، دار الساقي، لندن، ١٩٩٢، ص ١٠٦ - ١١١، في شأن إنشاء اللجنة العسكرية. وكتب سيل في العلاقة بين السيد حافظ الأسد وبين الشيعة اللبنانيين يقول: «وكان كفاح الشيعة من أجل حصة أكبر في الدولة اللبنانية التي يسيطر عليها الوجهاء المسيحيون والسنة نسخة من كفاحه هو في سوريا»، ص ٥٧٩ والأغلب على الظن أن عبارة سيل مرآة لما سمعه من الزعيم السوري. فهي تتفق وما نقله عنه رئيس تحرير صحيفة **السفير** اليومية، الصادرة ببيروت، السيد طلال سلمان، غداة لقاء طويل لخصه سلمان في افتتاحية صحيفته. وينسب سيل إلى «أجهزة الأمن القوية» السورية، دوراً في الأعمال العسكرية اللبنانية التي كانت القنوات الاسرائيلية في لبنان، وجنوبه خاصة، هدفاً لها. ويردها إلى «ميل» الشيعة إلى سوريا، منذ مطلع السبعينات، عندما صادق الأسد زعيمهم الإمام موسى الصدر، وهي ترقى إلى العقد الثاني من القرن العشرين.

٥. حديث جيرار شاليان إلى صحيفة **لوموند** الفرنسية، في ٢٥-٢٦/ ٥/ ١٩٨٦، الملحق (عالم اليوم)، ص١٢، العمود الثاني. بدا ان ابتداء «الانتفاضة»، في خريف ١٩٨٧، يحقق ما خلص إليه شاليان. والتزمت «الانتفاضة»، بعض الوقت، معايير العمل السياسي، وقدمتها على الأعمال «العسكرية» (مثل خطف جندي إسرائيلي ...). لكن إعلان «الدولة» الفلسطينية، بعد سنة على «الانتفاضة»، لم يخرج المنظمات الفلسطينية، القوية الالتحاق بقوى إقليمية مثل ليبيا وسوريا والعراق وإيران، من طريق عمليات القتل الدامية والغفل من النسبة.

٦ الإمام السيد موسى الصدر (١٩٦٠-١٩٦٩): **منبر ومحراب**، ١٩٨١، بيروت، دار الأرقم، ص١٨٧، من حديثه مع حنان معلوف، **النهار** (الملحق) في ٢٧/ ٤/ ١٩٦٩ «جدي صدر الدين الذي تسمى عائلتي باسمه، هاجر مع أبيه صالح (...) أواخر أيام الأتراك ...». يقول ع. ح. شرف الدين: آل صدر الدين فرع من شرف الدين، **مذكرات**: ص١١٥

٧ ضاهر **معجم قرى جبل عامل**، المجلد ٢٤، من **العرفان**، ١٩٣٣، ص١٧

٨. شرف الدين: **مذكرات**، ص١٠-١١

٩ محسن الأمين: **سيرة المؤلف**، المصدر المذكور.

١٠ محسن الأمين: **خطط جبل عامل**، ص١٤٦

١١ ظاهري: **روح الله ...**، ص١٦٦

١٢ المصدر نفسه: ص ٢٣١-٢٣٢ من هؤلاء الحرس السيد عقل حمية، المسؤول العسكري في «أمل»، إلى حين تركه إياها وحرقه غرفة عملياتها المشتركة، في أثناء الحرب بينها وبين «حزب الله» بضاحية بيروت الجنوبية، في صيف ١٩٨٨ ومذذاك اعتزل حمية العمل السياسي العلني.

١٣ المصدر نفسه: ص ١٧٠-١٧١ راجع أعلاه حديث الشيخ حسن ل.، القريب من حزب الدعوة، عن تجنيده وتدريبه أربعمائة من الشبّان.

١٤ لعلّ السيد أنيس النقاش - اللبناني والبيروتي الذي خرج من صفوف «فتح»، وتشيع، وانضمّ إلى نواة الجهاز الخميني القريبة والضيقة، وحاول اغتيال شهبور بختيار، آخر رئيس وزراء محمد رضا بهلوي، بباريس، فقتل شرطياً وامرأة، في ١٩٨٠،

وخرج بعد عشرة أعوام من السجن بعفو جمهوري وقعه الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران بإطار «صفقة» لم تتضح كل خيوطها إلى صيف ١٩٩٦ - لعله أحد مثالات البؤر والنوى هذه.

١٥ بلغت نسبة المهجَّرين إلى غرب بيروت، بين ١٩٧٥ وبين ربيع ١٩٨٦، ٣٥ في المئة من سكان بيروت الغربية (من دون الضاحية)؛ وبلغت أقل من الثلث بقليل ٣١٪، من الضواحي الشرقية؛ وأقل من الربع بقليل، ٢٣٪، من أحياء التماس. وبلغ عدد من غيّروا مقر سكنهم مرة واحدة، من بعد تهجيرهم طبعاً وترك سكنهم الأول حوالي ٧٠ (سبعين) في المئة؛ وغيَّر ٦ ,١٤٪ مسكنهم مرتين؛ من دراسة أعدّتها مؤسسة الأبحاث الإدارية، نقلاً عن د. حيان سليم حيدر: **دور ومسؤوليات السلطة التشريعية إزاء قرارات مؤتمر مكسيكو للسكان**، المؤتمر البرلماني حول التنمية السكانية، ٣٠- ٣١ ت١ ١٩٨٦، بيروت (فندق السمرلند)، ص٦-٧

١٦ بلغت نسبة من هجروا إلى بيروت الشرقية من بيروت الغربية، وهم من حلّ محلهم، على الأرجح، المهجّرون إلى الغربية (وثلثهم من الضواحي الشرقية)، بلغت ٣ ,٢٣٪ من جملة المهجّرين، أي حوالى الربع، المصدر السابق.

١٧ أطلقت السخرية الشعبية كلمة «سان»، وتعني القديس، على الشاطئ الذي يرتاده الناس من غير مقابل، فقالت: «سان بلاش»؛ وأضافت إلى الكلمة التي تعني القديس اسم صاحب المسبح أو ضامن الجزء من الشاطئ، فقالت: «سان بدر»، كناية عن مسبح بصيدا كان يضمنه رجل يدعى بدر...

١٨ أنظر استقصاءً للكاتب تناول، في ما تناول، حيي البسطة الفوقا وبرج أبو حيدر، وكانا معقلين من معاقل «حزب الله» العسكرية والأمنية (فثكنة فتح الله التي قتلت القوات السورية فيها، عند دخولها بيروت في شباط ١٩٨٧، نيفاً وعشرين محازباً من الحزب الخميني، بالبسطة الفوقا، وكانت بعض سجون الحزب نفسه و«مكاتب» تحقيقه قريباً منها). فيُخلص من الاستقصاء إلى اضطلاع تجدد السكن الطائفي، وتغيره السريع، واختلاطه بدور راجح في بلورة الهويات بلورة متشدّدة، صحيفة **الحياة**، الصادرة بلندن، في ١٣-١٧ كانون الأول ١٩٩٥، الصفحة ١٨، الحلقة الخامسة على وجه التخصيص.

١٩ كان د. رياض طبارة قدَّر، في نيسان ١٩٨٢، عدد المهاجرين اللبنانيين، في الأعوام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠، بنحو ثلاثمائة ألف مهاجر، وافترض أنّ خمسهم قد يتركون مهاجرهم ويعودون إلى لبنان، «على أساس انتهاء المحنة الآن، وبشكل حاسم وفعال»، أما الباقون فالأرجح على الظن توطّنهم بمهاجرهم الأميركية والكندية والأوسترالية والأوروبية خاصة، **التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية، من السياسات السكانية في لبنان** (المؤتمر الوطني الثاني)، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ل. ت.، بيروت، ص٣٦. ويذهب الخبير السكاني إلى أن نحو نصف المهاجرين هم من «الناشطين اقتصادياً»، وإلى ان المهاجر اللبناني إلى أميركا وأوستراليا «يصطحب (...) حوالي شخصين» (وهذا قرينة عزم على الإقامة)، وان شطراً كبيراً من المهاجرين «هم ذوو كفاءات عالية أو تقنيين» (كذا)، المصدر نفسه. وبعد نحو عشرة أعوام قدّر أنيس أبي فرح عدد المغتربين (١٩٧٥-١٩٩٣) بـ ٧٢٩ ألفاً (وهم ٢٠٪ من السكان)، ٦٣ في المئة منهم يقيمون بالولايات المتحدة وأوستراليا وكندا وفرنسا، ونسبة الجامعيين منهم ٣٢٪ (نظير ٤ ,٢٢ للمقيمين)، والشطر الشيعي منهم يساوي ٩ ,١٥٪ من كل شيعة لبنان،

والمهاجرون من أهل الجنوب هم ١٩,٣٪ منهم، وهم ١٦٪ من أهل الشمال، المهاجرون اللبنانيون بين ١٩٧٥ و١٩٩٤ - استنزاف قاتل للأدمغة والسواعد، صحيفة النهار البيروتية، في ١٣ كانون الأول١٩٩٥، صفحة «قضايا».

٢٠ جان - ماري غيهينو: **نهاية الديمقراطية**، باريس، دار فلاماريون (١٩٩٣)، ١٩٩٥، ص ١٩-٢٣

٢١ كانت الحرب الأفغانية على القوات السوفياتية المحتلة، طوال العقد ١٩٧٩-١٩٨٩، حروباً قومية (أو «أقوامية»، اتنية): حرب الباشتون في الجنوب، وحرب الطاجيق والأوزبك في الشمال، وحرب الهزارة في الوسط. وتغلب على «الأحزاب» المقاتلة، ثم المتقاتلة إلى اليوم (صيف ١٩٩٦)، أقوام بعينها، أو جماعات قومية. فلم تكد الدولة الملكية الأفغانية تنهار تحت وطأة الانقلابات الشيوعية المحلية، ثم الاحتلال السوفياتي المباشر، حتى تصدعت الحواجز السياسية بين دول الجوار كلها (باكستان والباشتون، إيران والهزارة، ولاحقاً الأوزبك وأوزبكستان والطاجيق وطاجكستان) وبين الأقوام القريبة. ووطدت الهجرة الكثيفة إلى باكستان (ثلاثة ملايين إلى العام ١٩٩٢) وإيران (نحو المليون) العلاقات الأهلية والأمنية والسياسية بين اللاجئين وبين الدول الملاجيء. فعمدت إيران إلى جمع الأحزاب الشيعية بهزاراجات، حول مدينة هراة (أو هرات)، في حزب واحد هو حزب الوحدة، وكان على رأسه الشيخ مزاري الذي قتل عن يد حركة «طالبان» في أوائل ١٩٩٥ وفي الأثناء توسلت إيران بشيعة أفغانستان إلى بسط نفوذها على هراة، وجندت اللاجئين في الحرة العراقية الإيرانية، وعقدت الأحلاف مع رباني، ثم انقلبت عليه وماشت «طالبان» ساعية في الحد من النفوذ الباكستاني على الجنوب والوسط الأفغانيين، وطلبت للشيعة حصة في الحكم، فعاظمت نسبتهم من السكان من عشرة في المئة القريبة من الوقائع، إلى خمسة وعشرين في المئة. أنظر أوليفييه روا: **أفغانستان: الاسلام والحداثة السياسية**، باريس، دار سوي، ١٩٨٥، ومقالاته السنوية في الكتاب السنوي **حال العالم**، إلى ١٩٩٦، باريس، دار لا ديكوفيرت، السنوات المقررة.

٢٢ تصدّق هذه الحادثة ما ذهب إليه أمير طاهري من أن تصوير دولة الشاه في صورة الدولة البوليسية «خرافة»: بين كانون الثاني ١٩٧٨ وشباط ١٩٧٩ (عودة خميني) أوقفت السافاك، البوليس السري، عشرة آلاف متهم بينهم اثنان فقط من العلماء من ذوي العلائق البعيدة بمجلس الثورة الإسلامية (مطهري، بهشتي، رفسنجاني...) وبمرشده. ولم تتنبه السافاك على دور خميني إلا قبل ستة أسابيع من سقوط الشاه. إلى ذلك بلغ عدد آثار الإبهام (البصمات) التي كانت الشرطة جمعتها في محفوظاتها خمسة آلاف أثر، على ٣٧ مليون إيراني، روح الله... ص ٢٠٥ ٢٠٦ و٢٥١

٢٣. يطلق اسم «اللجا» على المنطقة الحصينة، والوعرة السبل، التي احتمى بها دروز حوران من جيش ابراهيم المصري، ابن محمد علي باشا، بحوران نفسها.

٢٤ من بين العوامل التي حدت بنبيه بري، رئيس حركة «أمل»، إلى الاشتراك في هيئة الإنقاذ التي دعاها الرئيس الياس سركيس إلى الاجتماع في قصر رئاسة الجمهورية في بعبدا، في ١٤ حزيران ١٩٨٢، وكان ينوي تحويلها إلى حكومة انقاذ وطني، كان العامل الفلسطيني، أي السعي في فك القبضة الفلسطينية عن لبنان عامة، وعن الشيعة خاصة، مرجحاً. فالصدامات المسلحة بين «أمل» وبين القوات المشتركة، الفلسطينية واللبنانية، ولا سيما الشيوعية، كانت تتكاثر طرداً في أثناء الأعوام ١٩٧٩-١٩٨٢،

وتدخل عقر جنوب بيروت.

٢٥ **الحركات الإسلامية في لبنان**، المصدر المذكور، ص ٢٢٢-٢٢٣ وأعلن السيد ابراهيم (أمين) السيد، المعروف بابراهيم الأمين، وكان مندوب «أمل» بطهران، في ٢١ حزيران، أعلن في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة الإيرانية والخمينية تركه الحركة، ودعا «الإخوة» إلى حذو فعله. وبعد ثلاثة أعوام، أو أقل، كان السيد يقرأ بيان خروج «حزب الله» إلى العلن.

٢٦ حين عاد الشيخ حسن ل. إلى بيروت، من مؤتمر عقد بإيران في ربيع ١٩٨٢، ثم من حج بيت الله الحرام في أثناء الحملة الإسرائيلية، خرج في موسم عاشوراء الذي وقع في خريف ١٩٨٢، «بتظاهرة صاخبة». وقال: «ألقيت كلمة في مسجد الرسول الأعظم هاجمت فيها شخص رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، لكي أزرع الأمل وأبث الوعي في نفوس شبابنا، وأطرد الخوف منها. لأن اليأس عاد إلى هذه النفوس بعد احتلال العدو (...) ثم بدأنا نحرض الشباب على الجهاد، وبدأت العمليات العسكرية».

٢٧ نسب طرف واحد، منظمة الجهاد، إلى نفسه العمليات الانتحارية المتعاقبة على مراكز القيادة العسكرية الأميركية والفرنسية والإسرائيلية (حاكم صور العسكري الإسرائيلي) وتمت العمليات هذه على نحو واحد، اقتحام سائق سيارة تحمل كمية كبيرة من المتفجرات بنفسه المكان الذي ينوي قتل من فيه. ومثال هذا النحو من العمليات العمليتان اللتان أودتا بالسفارة العراقية ببيروت (١٩٨١)، ثم بالسفارة الأميركية ببيروت، (نيسان ١٩٨٣)، وسبقتهما عمليات مماثلة أعلن عنها حزب الدعوة في بغداد نفسها ضربت واحدة منها وزارة الإعلام.

الفصل الثامن

حوزات «العلم» ... والدعاة

حين اضطرّ المعهد الشرعي الإسلامي إلى الجلاء عن النبعة، وعن حسينية أسرة التآخي، هو وأساتذته وطلبته، انتقل هؤلاء إلى الضواحي الأخرى، على الطرق التي تصل بيروت بالجبل، وبالبقاع الذي يلي الجبل، وبجنوب لبنان. وبعث هذا الانتقال تقليداً تعليمياً وإسلامياً قديماً هو تقليد الدراسة على الشيخ في بيته. وكان الكتّاب، أو المدرسة القرآنية، آخر ما بقي من هذا التقليد، وخص به الأولاد والفتيان، وأحياناً الفتيات، ولكن على الشيخة، من بعد أن كان يتسع للبالغين والراشدين، وللدراسة الفقهية واللغوية الممهّدة لجامعة النجف. ولعلّ الدراسة في بيت المدرس الشيخ سبب من أسباب الإلفة بين المدرسين وبين طلبتهم، وهي أدّت في أحيان كثيرة إلى صداقة متينة ومصاهرة، وإلى وراثة الطالب المبرز حلقة أستاذه وشيخه.

وعلى هذا نقل محمد حسين فضل الله معهده، الذي احتفظ باسمه على ما رأينا في رسائل التهنئة الدعاوية التي تصدرت الصحف في ذكرى عودة خميني إلى إيران، إلى حيث أقام في أعقاب تركه النبعة مع من تركها في صيف ١٩٧٦ وإذا اتخذ فضل الله من بئر العبد، ومن مسجد الإمام الرضا القائم بها، منزلاً ومصلّى وحلقة تدريس ودار دعوة - قبل أن ينتقل إلى بيت حصين بجوار بئر العبد في حارة حريك - ثم من بعد رحيل الفلسطينيين معقلاً، رسا المعهد على موضع هو حي السلّم، إلى الجنوب الشرقي من برج البراجنة. وقد عهد منشئ المعهد الشرعي الإسلامي بإدارة مدرسته، التي لم تتخذ اسم حوزة على غرار المدارس الدينية الأخرى، وبالتعليم فيها، إلى أحد تلامذته اللامعين، السيد علي الأمين.

المجتهد المتحفّظ

ولد الأمين في سنة ١٩٥٣[1]، في قَلَويه (التي تكتب وتلفظ غالباً: قناويه، حين لا تختصر قنا) ومن بلدات ساحل صور، حيث قدم جده من شقراء، وتزوج وملك أرضاً. ومثل هذه الهجرة في السادة كثير، ويحملهم عليها أمور منها قيامهم بالعبادات والفرائض في قرى أو بلدات ليس في أهلها من يتولى هذه أو تلك. لذا كثر «المهاجرون» من آل الأمين، وآل فضل الله، وآل ابراهيم، وكلهم سادة، إلى قرى أو بلدات قريبة أو بعيدة من مسقط رؤوسهم في شقراء وعيناثا وأنصار. ويذكر محسن الأمين أن في قلويه «صلحاء أبرار» من أهل العلم، من آل عليان، منهم الشيخ محمد عليان الذي توفي «في عصرنا»[2] فلا يبعد، إلا اننا لا نعلم ذلك، أن يكون جد السيد علي الأمين قدم قناويه ليخلف الشيخ عليان. لكن والده عمل في الأرض ولم يتوجه شطر الدراسة الدينية، ولم يخلف الجد المفترض أحد من أولاده على تعليمه وإمامته أهل البلدة.

ودرس الأمين، بعد حصوله على البكالوريا في ١٩٧٠، وله سبعة عشر عاماً، إذن، على السيد محمد حسين فضل الله في المعهد الشرعي الذي كان بالنبعة. ويبدو أن جمعه بين مبادئ دراسة حديثة وعادية، (الثانوية في سن متوسطة يصح وصفها بالمبكرة قياساً على بعض زملائه الذين انتهت إلينا ترجمتهم) وبين دراسة دينية مواظبة، عجل في رحلته إلى النجف، ربما في سنة ١٩٧٣ وأقام المترجَم له في الحاضرة العلمية الإمامية سبع سنوات أتم فيها دراسة دينية متصلة، كان ينبغي لها أن تؤول به إلى الاجتهاد، وإلى الإجازة من كبار المدرسين على غرار الإجازات التي يدل بها عبد الحسين شرف الدين في مذكراته، من بعد أن أصبح علَماً على التشيع الإمامي[3] ولم يقطعها إلا إقدام الحكم العراقي على إعدام السيد محمد باقر الصدر في ١٩٨٠، قبيل اندلاع الحرب العراقية على إيران (في هذا الطور من الحرب العراقية الإيرانية)، وفي أعقاب تكاثر الهجمات اليومية بالقنابل، في بغداد وضاحيتها، على مرافق حكومية؛ وأدّى هذا التكاثر إلى طرد نحو ثلاثين ألفاً من الإيرانيين المستوطنين في العراق منذ أجيال[4].

انتقل الأمين من النجف إلى قم، فأقام فيها ثلاث سنوات، أتمّ في آخرها دراسة الخارج التي تؤهل لكتابة رسالة يجاز صاحبها مجتهداً. ثم

عاد المجتهد الشاب، ذو الثلاثين، في ١٩٨٣، إلى بيروت ليدرّس، ويخلف أستاذه، فضل الله، في تدريس الطبقة المتقدمة من طلبة المعهد الشرعي، الذين لا مدرس لهم في مادة أصول الفقه، أعلى المواد كعباً وشأناً. ويتفق العام ١٩٨٣ مع خروج مؤسس المعهد الشرعي من حال الكمون التي لزمها طوال الوقت المنصرم منذ هجرته القسرية من النبعة إلى بلدته عيناتا قبل استقراره ببئر العبد، إلى حال العلن. ففي ١٩٨٣ شرع فضل الله يرسل إلى الصحف البيروتية اليومية محاضر خطبه وأقواله في اللقاءات والمجالس المختلفة التي تعقد في الشيّاح أو الغبيري، ويرفقها بصور (فوتوغرافية) له. فكأن ضرباً من تقسيم العمل نشأ أو أقر بين الأستاذ وبين الطالب السابق. فانصرف الأستاذ إلى الدعوة والخطابة، والإدلاء بالأحاديث لوسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وانصرف الطالب اللامع إلى التدريس البعيد من الأضواء[٥]

ولا نعلم، على وجه الدقة، عدد الطلبة الذين كانوا يؤمون المعهد الشرعي الإسلامي في حي السلم. إلا إن التقدير يترجّح بين الخمسين وبين السبعين طالباً. إذ يقتسم المعهد ما بين مئة وخمسين وبين مئتي طالب مع المدرستين الأخريين اللتين تدرسّان في بيروت وضواحيها. ويُجري السيد محمد حسين فضل الله على الطلبة والمدرسين رواتبهم، وما يقيم أودهم وأود دراستهم وإقامتهم.

مدارس بيروت

ويقتسم التدريس في المدرسة الدينية في الحرش (حرش بيروت) مدرّسان هما الشيخ حسن عبد الساتر والشيخ محمد جعفر شمس الدين. ولد عبد الساتر ببعلبك، في السنوات الأولى من العقد الخامس (بين ١٩٤٠ و١٩٤٥). وهو من ابتدأ طلب «العلم» الديني في عائلته كلها، واحتذى عليه ابن عمه من بعده. وتأخر الشيخ حسن بعض الشيء في الأخذ بالدراسة الدينية. فسافر إلى النجف في سنة ١٩٦٥، ربما بعد دراسة على الشيخ محمد مهدي شمس الدين في الدكوانة أو في النبعة. فأقام هناك عشر سنوات، إلى ١٩٧٥، عاد بعدها إلى لبنان. أما زميله، محمد جعفر، أخو نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وابن الشيخ

عبد الكريم شمس الدين، فولد بقبريخا، غرب الطيِّبة وعديسة وحولا، وغير بعيد من تخوم أقضية مرجعيون وبنت جبيل وصور والنبطية. وكانت ولادته في ١٩٤٢ ولم يكد يبلغ السابعة عشرة، في ١٩٥٩، حتى أخذ شطر النجف. فقضى عشر سنوات في جامعتها، عاد في آخرها إلى بلدته، إماماً لأهلها، قبل أن يتركها إلى الشياح حيث يقيم، غير بعيد من المدرسة الدينية التي يدرس فيها، ويشترك مع عبد الساتر في الاشراف عليها وإدارتها.

ويجري الشيخ محمد مهدي شمس الدين على مدرسي المدرسة وطلبتها رواتبهم. ويبلغ عدد الطلبة خمسين إلى سبعين طالباً.

وكان يرعى حوزة الرسول الأكرم، في حارة حريك، الشيخ محمد اسماعيل خليق، والشيخ إيراني التابعية. وكانت الأخبار التي تذيعها الصحف وتنشرها لوكيل الشيخ حسين منتظري، يوم كان نائب مرشد جمهورية إيران الإسلامية. وترعى «مؤسسة الشهيد» الإيرانية الحوزة، طلاباً ومدرسين. ويبلغ عدد طلاب حوزة الرسول الأكرم بين خمسين وسبعين طالباً في النصف الثاني من العقد التاسع.

من الجنوب إلى الشمال

إلى المدارس الثلاثة القائمة ببيروت، والأصح في ضواحيها الجنوبية، وفي أطراف هذه الضواحي، إلى هذه المدارس الثلاث، كان ثمة حوزات أخرى ومدارس أخرى ما زال بعضها قائماً وأغلق بعضها الآخر أبوابه. وهي، من الجنوب إلى الشمال:

حوزة صديقين، (حوزة الإمام المهدي). وكان يشرف عليها ويديرها ويدرس تلامذتها، البالغ عددهم ثمانين إلى مائة، الشيخ عبد المنعم مهنا. ومهنا من صديقين نفسها بقضاء صور وساحلها، على تخوم قضاءي بنت جبيل وصور. ولد في النصف الأول من العقد الخامس (في ١٩٤١ أو ١٩٤٢). ودرس على محمد حسين فضل الله في أوائل من درسوا عليه في المعهد الشرعي الإسلامي، بين ١٩٦٥ و١٩٧٢ ثم سافر إلى النجف حيث اقتصرت دراسته على سنة واحدة عاد بعدها إلى لبنان، وأقام في الحوزة نفسها. ولم يسبق الشيخ مهنا إلى المشيخة الدينية من عائلته أحد.

فهو أول من حمل العمامة في عائلة مزارعين. ووالده، مهنا نفسه، مزارع. وكان الشيخ منتظري يجري الرواتب على طلبة المدرسة وأساتذتها، إلى حين إخلائها وإجلائها بعقب هجوم اسرائيلي عليها.
الحوزة العلمية الدينية-صور: استأنفت مدرسة صور عمل سابقتها التي أنشأها الشيخ موسى عز الدين، المتنقل بين صور وبين دير قانون النهر. ويضطلع بالتعليم فيها ثلاثة مشايخ هم: حسين سرور، علي ياسين، أسعد فنيش. وبلغ عدد طلبتها، في صيف ١٩٨٦، عشرين أو خمسة وعشرين طالباً، وكان يجري عليهم مكتب منتظري كذلك، وعلى مدرسيهم، معاشهم. ويتولى الشيخ سرور، من بين الثلاثة، الإدارة، بينما الشيخ علي ياسين منصرف إلى «تجمع علماء جبل عامل» الذي يرئسه أو يتكلم بلسانه. ولد سرور في ١٩٤٦، على وجه التقريب، في عيتا الشعب، وهي بقضاء بنت جبيل، على مقربة من رميش وعين إبل، وبجوار رامية، على الحدود الفاصلة بين قضاءي بنت جبيل وصور، حيث كانت تكثر قرى المسيحيين. ودرس على الشيخ عز الدين، بمدرسته الدينية، قبل أن يترك إلى النجف وله من العمر ثماني عشرة سنة (١٩٦٤). فأقام في جامعة «العلم» الإمامي ثماني سنوات، عاد بعدها إلى البرج الشمالي، بجوار صور. ولم يسبقه أحد في عائلته إلى علوم الدين وإلى العمامة. أما الشيخ أسعد فنيش فولد بمعروب، وهي بلدة إلى شمال الطريق من دير قانون النهر إلى دردغيا وصريفا، بجوار القاسمية (الليطاني)، في ١٩٣٩ أو ١٩٤٠ وحصل تعليماً ابتدائياً قبل أن يعمل. وسافر إلى النجف في ١٩٦٩، وله من العمر يومها ثلاثون عاماً، وقضى ست سنوات أو سبعاً في الدراسة. أهله من العاملين في الأرض ومن مالكيها.

وثمة، إلى الجنوب من الليطاني، وعدا المدرستين المعروفتين اللتين يتحدث باسمهما أحياناً بعض المشايخ الذين ذكرناهم، مدرسة ثالثة قلما يعلن عنها (إلا أن ذلك غير مستهجن ولا غريب) هي مدرسة خربة سلم. ويقوم على هذه المدرسة السيد عبد المحسن فضل الله، من عيناثا. ويرجح أن مولد فضل الله كان في السنوات الأولى من العقد الرابع، وأن سفره إلى النجف كان مبكراً، شأن قريبه محمد حسين، وابن عمه بالمصاهرة. قدم الخربة في ١٩٦٨-١٩٦٩، وكانت من غير عالم دين، بعد وفاة السيد حسن الأمين الشقرائي وانصراف أبنائه عن طلب العلوم الدينية. فأقام

فيها، وأنشأ في ١٩٧٩، أي مع وقوع الثورة الإيرانية، جمعية التضامن الإسلامي التي ضمت هيئتها الإدارية، إلى فضل الله نفسه: الحاج خليل حويلي، منشئ جمعية أسرة التآخي بالنبعة، وعلي نور الدين، ومحمد حسن شري، وصدر الدين فضل الله نجل السيد عبد المحسن. ويساعد العالم المدرّس شيخ شاب هو خضر ماجد، المولود في النبعة، في العام ١٩٦٥ أو قبله بقليل. وماجد ابن بائع حلويات متجول، لم يتم دراسته الابتدائية، درس في مدرسة حي السلّم وتعمّم، وعاد إلى خربة سلم في مطلع النصف الثاني من العقد التاسع.

ناحية بعلبك

إلى بيروت وجنوب الليطاني، يجتمع التدريس الديني الإمامي في مدارس بناحية بعلبك. ففي بعلبك مدرسة أولى، هي حوزة الإمام المنتظر الدينية، تضوي خمسين طالباً تقريباً، يقوم على تعليمهم ثلاثة مدرسين هم الشيخان علي العفي ومحمد يزبك، وشاركهم السيد عباس الموسوي. ولد العفي ببعلبك من والد كان رقيباً في الجيش، وفي عائلة لا صلة بينها وبين المشيخة الدينية من قبل. وكانت ولادته إما في ١٩٥٠ أو قبلها بقليل. درس في النجف ثماني سنوات أو عشر. ولا ريب في أن كبير مراجع التقليد الإماميين، السيد أبا القاسم الجوئي، كان من أساتذته، إذ إن العفي يحمل وكالة منه. كذلك ولد الشيخ محمد يزبك، وهو من مدينة بعلبك نفسها أيضاً، إما في ١٩٥٠ أو بعدها بقليل. ولا تمتّ عائلته إلى رجال الدين بسبب قبل أن يتوجه إلى النجف، حيث درس سبع سنوات، ويرجع معتماً عمامته دلالة على علمه وسلكه. أما السيد عباس الموسوي، فولد ونشأ في إحدى قرى قضاء بعلبك، النبي شيت، الواقعة بين قضاءي بعلبك وزحلة، غير بعيد من الحدود السورية واللبنانية، وإلى الشرق من رياق ومن ناحية السكن المسيحي في السهل. وكانت ولادته في ١٩٥٢ وفي السابعة عشرة يمّم شطر صور، ودرس في مدرسة الشيخ عز الدين سنة واحدة، ثم سافر إلى النجف وجامعتها حيث قضى ثماني سنوات، تتلمذ في آخرها (وربما في أولها) على محمد باقر الصدر. وحين عاد في ١٩٧٨ إلى بعلبك، أسهم في إرساء اللبنات الأولى لحوزة الإمام المنتظر الدينية،

وشرع يكتب ويؤلف. فكتب في ١٩٧٩ كتابه: **شبهات حول الشيعة**[٦] (يقصد بها قول الشيعة بالتقية، وقولهم بنقص القرآن، والسجود على التربة الحسينية، وأخذهم بزواج المتعة، وموقفهم من بعض الصحابة)، حمل فيه على تفرق المسلمين «أحزاباً وشيعاً ومذاهب وزمراً»، وردّ تفرقهم هذا إلى تعصّب مذهبي ألّف بين أهل المذاهب وبين «أعداء (دينهم) من الكافرين» في سبيل اخضاع المسلمين، وإلى «الاستعمار الذي أخذ يغذي بعض النفوس الضعيفة بالحقد (...) حيث رأى أن مصالحه لا يمكن تحقيقها مع وحدة المسلمين وتكاتفهم...»[٧]

وضمّت المدرسة في سنة ١٩٨٦ خمسين طالباً، عاد القيام بأمرهم وبوظائفهم إلى نائب مرشد جمهورية إيران الإسلامية يومها، كذلك. وفي الأسبوع الأول من ت١ ١٩٨٦، وضع حجر الأساس في بناء الحوزة الجديد بعين بورضاي، على مقربة من ثكنة الشيخ عبدالله. فقال المتكلم باسم المهندسين الذين أعدوا خطة البناء الجديد إن البناء يتسع لمائتين وخمسين من طلبة العلم. ولما تكلم في الحفل نفسه، وكان في مقدمه سفير إيران بدمشق الشيخ محمد حسن أختري والملحق الثقافي في سفارته السيد عيسى طباطبائي، إلى العلماء السادة محمد حسين فضل الله وحسين الموسوي وابراهيم الأمين وغيرهم، لما تكلم الشيخ حسن شاهين قال إن جمهورية إيران الإسلامية أسهمت بخمسة وثلاثين ألف دولار وبعشرة آلاف ليرة سورية من أجل بناء المدرسة[٨]

وفي ٢٦ نيسان ١٩٨٧ تولّى نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، افتتاح مسجد الإمام الحسيني والمدرسة الدينية في بلدة دوُرس، إلى الجنوب من بعلبك (على مسافة ثلاثة كيلومترات منها)، وشرقَ الطريق العام من رياق إلى المدينة. وذكر أن الحاج محمد علي عواضة اضطلع بتشييدهما وبجهازهما[٩].

المرتّبات والتمويل

وتشترك هذه المدارس جميعاً في إدرارها رواتب على طلبتها. وكان يبلغ راتب العازب المقيم في المدرسة نفسها ألفاً وخمسمائة ليرة لبنانية (في صيف ١٩٨٦)، أما راتب المتزوج فيبلغ ألفين وخمسمائة ليرة، وهذا رقم

متوسط. ومع دولرة التداول وانتشارها، ارتفع الراتب، أو المرتب، الأول إلى نحو مئتي دولار (من العام ١٩٩٥)، والثاني إلى نحو ثلاثمائة. وقد يمد يد العون للمتزوج رجال دين في سعة ويسر من أمرهم، أو يساعدهم أهلهم إذا كانوا من أهل اليسار. أما المدرس فيُجرى عليه بقدر حاجته وأعبائه، ويرجح أن ما يتقاضاه المدرس لا يقل عن خمسة آلاف ليرة نقداً (١٩٨٦)، عدا الوظائف (الخدمات) التي تلازم تدبير الشؤون اليومية وتصريفها. وصار متوسط راتب المدرس نحو خمسمائة إلى ستمائة دولار.

أما التمويل فله مصدران ظاهران. أولهما إيراني معلن، كنحو تمويل وكيل الشيخ منتظري، محمد اسماعيل خليق، حوزة الرسول الأكرم، واشتراك «مؤسسة الشهيد» الإيرانية الرسمية في أداء تعويضات شهرية لعوائل الشهداء المسلمين (شهداء الحركة الإسلامية الخمينية والإيرانية طبعاً)(١٠)، وكان يتولى السيد الفهري، الإيراني، التصرف «بأموال الزكاة والرعاية الاجتماعية للطائفة الشيعية في لبنان (...) باسم الإمام الخميني...»(١١). وثاني المصدَرين ما يرد من «الحقوق الشرعية» أو السهم من الخُمس الذي يؤديه الإماميون، إلى العلماء أو «الفقهاء العدول الإماميين الجامعين لشرائط الفتوى» لأنهم «نواب» الإمام(١٢). والخُمس هذا ستة أقسام: ثلاثة منها للإمام، وهي سهم الله ورسوله وذي القربى، وهؤلاء هم بنو هاشم أو السادة، وثلاثة لليتامى والمساكين وأبناء السبيل من الهاشميين. ويجب الخمس في سبعة أشياء مثل الغنيمة والمعدن والغوص، إلخ. إلا ان ما يعنينا منها «أرباح المكاسب» من تجارة وزراعة وغرس من غير الأنواع المعروفة «بنماء وتولد وارتفاع قيمة»(١٣). وكان يقدر ما يؤديه الشيعة اللبنانيون من الخمس إلى رجال الدين عامة، ومن مختلف الطرق، بخمسمائة مليون ليرة لبنانية، في ١٩٨٥ و١٩٨٦، (كان متوسط صرفها بالدولار الأميركي نحو خمسة ملايين دولار) يذهب منها مائتان وخمسون مليوناً إلى محمد حسين فضل الله الذي ينفق من هذه الأموال على المعهد الشرعي. أما الشطر الذي يؤدى إلى محمد مهدي شمس الدين فيذهب التقدير إلى انه لا يتجاوز الملايين الأربعة. فيكون ما يعود على شمس الدين من الهبات أكثر مما يعود عليه من الخمس. وهو ينفق من هذه الحقوق على مدرسة الحرش الدينية، وربما على المدرسة الدينية في دُورس. ومصدر

الحقوق الشرعية التي يؤديها شيعة لبنان هو، في المرتبة الأولى، المهاجرون إلى بلدان الخليج والجزيرة العربية وإلى افريقيا. وقد رأينا أن المهاجرين من الشيعة كانوا في مقدَّم من ساعد مجلة العرفان على الاستمرار وشد من أزرها، ونوه محمد جواد مغنية بدورهم في بناء المدارس والنوادي الحسينية والمساجد في القرى الجنوبية العاملية. ويقع السائل المستفهم على أثرهم في تشييد أبنية العبادة والانتداء والتدريس (مثل العاملية ببيروت والجعفرية بصور)، أو تجديدها هنا وهناك.

ويجتمع من طلبة المدارس الدينية الإمامية بلبنان مائتان وخمسون طالباً ونيِّف، خرج بعضهم، منذ صيف ١٩٨٦، من طلب العلم إلى التبليغ. وخرج بعضهم الآخر إلى التدريب العسكري والقتال بساحات «إيرانية» مختلفة: من لبنان إلى أهوار العراق، ومن هراة الأفغانية إلى سراييفو البوسنية[١٤] فلبس العمامة، وتولى إمامة مسجد من المساجد القديمة أو الجديدة، في أحد أحياء بعض المدن، أو في قرية من القرى التي يقيم بها شيعة. وعلى خطى مدرسيهم وأساتذتهم الذين أتمَّ معظمهم دراسته بقم، بعد قتل محمد باقر الصدر، في آذار ١٩٨٠، يسافر طلبة هذه المدارس إلى قم بعد سنتين أو ثلاث (أو أكثر) من الدراسة المحلية. فيقيمون هناك مدداً تتفاوت بين الأشهر السبعة أو الثمانية (مثل الشيخ غازي ن.، ١٩٨١) والثلاث سنوات (مثل الشيخ يوسف ب.، ١٩٨٢-١٩٨٥)، أو سنتين (مثل الشيخ علي أ.، ١٩٧٩-١٩٨١). وبعضهم يكتفي بدراسته المحلية (مثل الشيخ حسان ب. ل. الذي تعمم في ١٩٨٣ بعد تردده سنوات طويلة على المعهد الشرعي الإسلامي). ويقدر عدد طلبة العلم الذي يدرسون بقم بمئتين وخمسين إلى ثلاثمائة طالب. وفيهم من يقيم هناك منذ مطلع حكم خميني إيران، حيث قضى عشرة أعوام إلى خمسة عشر عاماً، وفيهم من وصل منذ أسابيع قليلة.

التدريس المختصر

وتجري الدراسة في هذه المدارس على ما جرت عليه منذ عقود طويلة، وفي بعض أجزائها منذ قرون، في مدارس «العلم» الإمامي[١٥]. فيبتدئ

في علم النحو بقراءة **قطر الندى وبلّ الصدى** لابن هشام الأنصاري، وبشرح ابن عقيل على **ألفية** ابن مالك. وكانت مدارس جبل عامل في العهد العثماني تدرس **الألفية**، وتتبعها بشرح بدر الدين ابن مالك على **ألفية** أبيه محمد. وكان من ثمار تحديث تعليم النحو أن حل كتاب الشيخ مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، محل **الأجرومية** التي كان يحفظ متنها غيباً، ثم يُقرأ **شرح الكفراوي** عليها. ووضع محسن الأمين **للأجرومية** شرحاً ضمَّنه إعراب الجمل والأمثلة. ويدرس المنطق، أو المدخل إليه، في حاشية ملا عبدالله اليزدي على **تهذيب المنطق**، لسعد الدين التفتازاني، وكان هو عينه كتاب التدريس الأول في أواخر القرن الماضي. وزيد كتاب حديث لمحمد رضا المظفر. اما الفقه فحُدِّث تدريسه الابتدائي واتخذ إما **تحرير الوسيلة** لروح الله خميني، أو **رياض الصالحين** لأبي القاسم خوئي، مرجعاً. فحلاً مكان **معالم الأصول** للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني. وقام كتاب محمد باقر الصدر، **الحلقات**، في أصول الفقه، مقام المقدمة للكتب التقليدية والثابتة، مثل **اللمعة الدمشقية** للشهيد الأول، و**الكفاية في الأصول** لملا كاظم الخراساني، و **رسائل** الشيخ مرتضى الأنصاري.

ويقدر بعض العلماء المعممين أن دراسة المقدمات في النحو والمنطق والفقه، إلى البلاغة التي لم تزل تدرس في كتب ابن هشام والتفتازاني، من العسير الفراغ منها بأقل من ثلاث إلى خمس سنوات. أما إذا حُسب الوقت الذي ينبغي صرفه إلى قراءة كتابي **الأصول**: كتاب الخراساني وكتاب الأنصاري، فينبغي زيادة أربع إلى خمس سنوات. ويُلاحظ أن محسن الأمين يدخل الكتابين هذين في عداد الكتب التي يقرأها طالب «العلم» العاملي، وينبغي له الفراغ منها، قبل أن يذهب إلى مدرسة النجف الأشرف. أما منهاج التدريس في المدارس الدينية اللبنانية، اليوم، فيقتصر على المقدمات وحدها، ويرجىء دراسة كتب الأصول التقليدية، وكتب المراجع، إلى حين الإقامة بقم. ويقدر الأمين السنوات التي تستغرقها الدراسة التي تسبق «قراءة الفقه الاستدلالي» بحوالي سبع سنوات كاملة، منها أربع للنحو والمنطق والبلاغة، وثلاث لكتب الأصول والتوحيد. أي أن التعليم الإمامي اللبناني الحالي، وربما الإيراني، يتوسل بالمختصرات، ويقدم الأعمال المعاصرة التي صنفها العلماء الساسة، أو الساسة من

العلماء، على تلك التي بلاها وخَبرها تدريس قديم ومجرب. ويجتمع التدريس الذي سبق الاستدلال، أَو الاجتهاد، في نصف المدة التي كان يقتضيها مثيله.

إلى ذلك يلاحظ أن المواد النقدية التي كانت تقرأ فيها أو تراجع، من غير تدريس، كتب الرجال (المحدِّثين والرواة عن الأئمة) مثل **فهرست الطوسي**، وكتابي التيماشي والكشي، غابت وتوارت من غير أن يحل مكانها ما يقوم مقامها. وغاب، على ما يظهر، ما يتعلق بعلم تفسير القرآن، وكان يقتصر في استعراض الأمين على تفسير آيات الأحكام، أي الآيات التي يستفاد منها الفقه، دون الآيات التي مدارها على الأخبار والمعاني. ولا يرد ذكر للتاريخ ولحفظ الأشعار مثل لامية العرب، وكان الشيخ المدرِّس «يأمر» تلاميذه بحفظها ويفسرها لهم «عملاً بالحديث: علموا أولادكم لامية العرب فإنها تعلمهم مكارم الأخلاق ولا تعلموهم مقاطعة آل غسان» (م. الأمين).

الفكر قبل الفقه

وخلاصة القول في أمر التدريس الديني، في مدارس لبنان الإمامية الجديدة، أنه يسعى في مقدم ما يسعى إليه إلى إعداد الفقيه العملي، أو حرفيّ الفقه الإمامي، أكان فقه العبادات، من صلاة وصوم وحجاب وحج وجهاد، أو فقه المعاملات، من إرث وزكاة وخمس وتجارة وقضاء. وفي هذا السبيل يفصل بعض الشيء بين الوجه الصناعي، أو التقني، من الإمامية، وبين الوجه الذي يشتبك فيه الخبر بالمعاني والعقائد، والأفكار والقيم. ولا يعني هذا أن التعليم الجديد لا يُعنى أو لا يهتم بالمعاني والعقائد والقيم، أو انه لا يرى إلى الأحداث والتاريخ من جهتها وقبَلها. بل ان هذا التعليم، على النقيض مما قد يُظن، إذ يعزل الفقه عن الرَوايات والرجال والعقائد والقيم، إنما يجمع هذه كلها (الروايات.) في «فكر» راهن يسبق الفقه، ويقدِّمُ له، ويرهنه به. والفكر السابق هذا هو التشيع الإيراني الخميني في حلته السياسية.

فينجم عن ذلك أمران متلازمان: ١) يُسْبغ على الأفكار والتعليلات التقدسُ الذي تتّصف به العبادات والأحكام والشعائر، ويُسوّى بين هذه

وتلك في التقديس، ٢) يُردُّ اختلاف المذاهب الإسلامية عامة، واختلاف السنة والشيعة خاصة، إلى بعض «أحكام المذهب» ليس إلا، ويحكم على الاختلاف في الأحكام هذه بـ «الفوارق القشرية الجزئية»، وهذه لا تنهض في وجه حق الإخْوة الذين تجمعهم «كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله وتلفهم جميعاً رسالة الإسلام وتشريعاته التي جاءت على لسان رسول السماء محمد بن عبدالله»[١٦] ففي ميزان التوحيد والفقه «ثمة فوارق قليلة (. . .) لا تشكل عائقاً عن التفاهم والالتقاء، فإنها فوارق طبيعية تولدت نتيجة اختلاف في الاجتهاد وتعدد في المذاهب أو اختلاف في طرق صحَّحها بعضهم ولم تثبت صحتها عند آخرين»، بحسب قول أحدَ مدرسي هذه المدارس، عباس الموسوي.

التقريب والتفريق

ولكي تثبت الدعوة على هذا الوجه ينبغي الإغضاء عن الأخبار والأحاديث والآثار التي تنقلها الاعتقادات والقيم المتباينة، وتنوء بالتأويل والتقويم المختلفين والمتنافرين، أو ينبغي جمع عصارتها في أفكار أو «فلسفة»، مقطوعة من أسانيدها التاريخية ومنتزعة من المطاعن والمثالب على أخبار الفرق الإسلامية الأخرى واعتقاداتها. إذذاك يمكن لأصحاب الدعوة جَلْيَ الأفكار المتحدرة إليهم من منازعات وانقسامات ثقافية وسياسية وقومية، في حلة «فلسفة» إسلامية واحدة وجامعة[١٧]، لا يأتيها الاختلاف إلا من «الاجتهاد»، وهذا أمره خفيف، أو من «الاستعمار»، وهذا لا يُجبَه إلا بالإغضاء عن الخلاف، وعن علله الثقافية والسياسية والقومية، وبالالتحاق بقيادة سياسية واحدة. فالفلسفة الواحدة مدخل إلى حكم واحد، وسياسة واحدة. ومثل هذه المحاولة التوحيدية أو التقريبية (بين المذاهب) التي لاقت بعض الصدى، وتوسلت بضوي بعض علماء السنة الشباب إلى «تجمع العلماء المسلمين»، في ١٩٨٢، مع انعطاف السياسة الإيرانية في لبنان، كان عليها أن تقوم، من وجه ثان، بإحياء أشد الشعائر ارتباطاً بتاريخ الشيعة، وأكثرها تخصيصاً لهم، مثل عاشوراء والاحتفالات العلوية من يوم غدير خم إلى مولد المهدي، ومثل الأدعية المختلفة - إذ «لكل ساعة دعاء خاص في ضمن الأربع وعشرين ساعة

مجموع اليوم والليلة، وهكذا لكل يوم من أيام الشهر، وكذلك الفصول والمناسبات، ولكل حركة وعمل يقوم به الإنسان حتى عند دخوله إلى المرافق ورفع الحاجة. . »[١٨] - وتُحمل هذه الأدعية على النبي أو على أحد «الائمة المعصومين»، وقد تنسب، شأن دعاء كُمَيْل المسمّى باسم كميل بن زياد الذي رواه عن علي بن أبي طالب، إلى «الخضر عليه السلام»[١٩].

أي إنه كان على محاولة التقريب بين المذاهب الاسلامية، وتعود إلى أوائل القرن وكان عبد الحسين شرف الدين فيمن سعى فيها[٢٠]، أن تبعث ثقافة التشيع الخاصة وصورها ووجوهها وكلماتها، وكل ما تفترق به من الثقافات الأخرى التي يجمعها بها الإسلام. ومضمار هذه المفارقة هو إعداد صغار الفقهاء والعلماء المبتدئين، وتدريسهم «علماً» ينزع إلى العموم، ويقرب من شقة الخلاف بين فرق الإسلام ومذاهبه. والحق أنه ليس ثمة تضارب بين وجهي الإعداد هذين، أو بين وجهي المحاولة. فهي تتجه إلى من لم تسبق لهم إلفة بحياة الشيعة وشعائرهم، أو معرفة بتاريخهم وشاراتهم. بل إننا رأينا بعضهم يسأل قبل سفره إلى النجف عما يعنيه هذا السفر وما يكون العالم، ومن يكون. ومعظم المعممين، عدداً، هم من بلاد بعلبك والهرمل التي لم تنتشر فيها العمامة الا منذ عقد ونصف العقد. وتقريب التشيع إلى مثل هؤلاء، وهم كثرة علماء الدين الجدد، يتهيأ بهيئة الإعداد الصناعي أو التقني. فيدخل الطالب في «العلم» كما يدخل في حرفة لم يرثها ولا إلفة بينه وبينها من قبل. فيغلب وجه التعقيد (أي صوغها في قواعد وقوانين) على تعلمها والتثقف بها. وهذا ما سبق للمؤرخين ملاحظته في تعلم الموالي، من ترك ونبط وفرس، العربية، وفي مباشرتهم اللغة الجديدة.

أما الوجه الثقافي والتاريخي فيضطلع بالدور الأول في التعبئة والتحريض وفي صبغ الجيب الإسلامي الشيعي بصبغة مجتمع الحرب والمقيم على الحرب دائماً وأبداً. وإذا كان توجُّهُ الفقه المختصر، والمقطوع من الخلاف وتراثه، يقصد به سلك العلماء، فتوجه إحياء التشيع الثقافي والتاريخي، برموزه وأدعيته وشعائره، إنما يقصد به القائمون على الحركة الإسلامية الإيرانية إلى التغلب على تحفظ «العامة»[٢١] من السنة، على رغم الأدعية والشعائر والاحتفالات، من طريق المكاسب السياسية، ومن

ومن طريق تصوير الحروب السياسية والعسكرية المختلفة التي تخوضها إيران بصورة حرب واحدة بين الإسلام وبين الكفر والشرك الكثيرَيْ الأقنعة العائدة كلها إلى وجه واحد.

«المفوّضون» السياسيون

وإذا استثنينا مدرسين ثلاثة، هم السيد علي الأمين، والشيخ محمد جعفر شمس الدين والسيد عباس الموسوي، يشترك الباقون من مدرّسي المدارس الدينية في ابتدائهم السلك الديني في عائلاتهم وفي أوساطهم الاجتماعية. ويظهر أثر الميراث العائلي في السن المبكرة التي اختار فيها الثلاثة السفر إلى النجف، كما يظهر ربما في أن الأول هو الوحيد، من بين زملائه، القادر على تدريس مرحلة الخارج[٢٢] التي تعد للاجتهاد. وهو يظهر كذلك في غلبة التعليم والتدريس على نشاط الأولين، الأمين وشمس الدين، وأخذ الثالث بطرف من الكتابة والتأليف (وكان لهذين شأو عال في مكانة العلماء الشيعة) قبل انصرافه إلى الخطابة والقيادة السياسيتين.

إلا ان مراتب التدريس و«العلم» لا تتفق مع مراتب القيادة السياسية الظاهرة. فأمثال السيد علي الأمين كانوا لا يُذكرون، ولا يشار إليهم حين يتناول الحديث «العلماء القادة» أو الساسة. عملاً بالشعار الخميني «العلماء هم قادة الأمة». بينما يُذكر في ترجمة من يتناولون، من علماء الحركة الدينية الخمينية في لبنان، على الكلام والإدلاء بالرأي والإرشاد، من أمثال حسن نصرالله، أنه «لم ينته من دراسة السطوح بعد»، وفي ترجمة ابراهيم الأمين أنه «تلقى درس خارج» وصبحي الطفيلي أنه «تلقى درس خارج»[٢٣]. والثلاثة هم أمناء عامون لـ«حزب الله»، بعضهم سابق وبعضهم لاحق، وعباس الموسوي ليس استثناءً كبيراً، على رغم كونه استثناءً. وفي هذا التفاوت بين المرتبة العلمية وبين المرتبة السياسية، حين تُفترض الثانية اشتقاقاً من الأولى وفرعاً عليها، دلالة على تصدر السياسة ومعاييرها الاعتبارات كافة[٢٤]. لكن سياسة الجيب الشيعي لا تغفل عن هذا التفاوت، ولا عن نقضه قاعدةً من قواعد الحركة وأركانها، فتعزوه ضمناً إلى إرادة دينية وإلى بصيرة علمية. لذا فهي تنصب من تفترض فيه

العلم، وتسميه «الحجة» أو «آية الله»، أو «آية الله العظمى» السيد محمد حسين فضل الله، عَلَماً عليها. فإذا تكلم من بعده من هم أقل علماً، وصمت من هم أعلم من المتكلمين، خرج ذلك مخرج تقسيم عمل أو عبارة عن إرادة بصيرة بالأمور وعليمة بمسالكها علماً حقيقياً. فيظهر العالم القائدُ بمظهر من يضمن صغار القادة الذين قد لا تؤهلهم مراتبهم العلمية للتقدم على المتأخرين عنهم من زملائهم وأقرانهم.

هوامش الفصل الثامن

١ اعتذر سلفاً من الذين يتناولهم الكلام عن الأخطاء التي قد أقترفها من تناولهم بالتأريخ، ومثل هذه الأخطاء لا مناص منها ولو في نقل عن «ثقة»، وعمن «لا أتهم». واعتذر من بينهم خاصة، إلى الذين آثروا الانصراف إلى التعليم والتدريس علوا منبراً أو وقعوا بياناً، عن جهر اسمهم وبعض صفتهم.

٢ خطط ...، ص ٣٣٨-٣٣٩

٣ من هذه الإجازات إجازة الشيخ محمد طه نجف، «مرجع العرب في العراق وسائر الآفاق»، وفيها عن المُجاز: «بلوته فوجدته ذا ملكة قدسية في استنباط الأحكام الشرعية الفرعية»، مذكرات ص ٢٥ وفي إجازة الشيخ محمد كاظم الخراساني «العامة»: السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي «مجتهد مطلق، وعدل موثق (...) نرقى من حضيض التقليد إلى أوج الاجتهاد، فخفقت ألوية النيابة [عن خاتم الأوصياء] عليه، وألقت بأزمتها إليه ...»، ص ٢٦

٤. بطاطو: الحركات السرية ...، ص ١٧٤، وسمير الخليل (اسم كنعان مكية المستعار): جمهورية الخوف (١٩٨٩)، الترجمة الفرنسية بعنوان مختلف: العراق، الآلة الجهنمية/ سياسة العراق الحديث (١٩٩١)، دار ج - ك. لاتيس، ص ٣٢٨، وطرد هؤلاء الإيرانيون، في نيسان ١٩٨٠، في سياق الاعداد للحرب الوشيكة على إيران (في آيلول ١٩٨٠). وكان أحد آمري المخابرات العراقية، فاضل البراك، أعدّ أطروحة جامعية في «المدارس اليهودية والإيرانية في العراق» أحصى فيها خمسمائة وثلاثة وخمسين اسماً «إيرانياً» لعراقيين بارزين في الأعمال والوظائف؛ وفي ١٩٧١-١٩٧٢ طرد حكم البعث أربعين ألف كردي شيعي وقسرهم على الإقامة على الحدود العراقية والإيرانية، و«اتهم» مئتي ألف عراقي من أصول إيرانية بالعمالة، «طابوراً خامساً»، لإيران، ص ٤٦-٤٧ و٤٨

٥. لا تنتهي ترجمة السيد علي الأمين عند هذا، وإن كان شطرها التعليمي في مدرسة تتصل بـ«الحالة الاسلامية» الخمينية هو غرض هذه الترجمة. فالسيد الأمين لم يلبث أن خرج عن تحفّظه واقتصاره على التدريس حين نشب خلاف «حزب الله» و«أمل»، وأودى بمئات الضحايا وأحرق البيوت والأرزاق في الغازية والنبطية، ثم في ضواحي بيروت الجنوبية، طوال العام ١٩٨٨، وتوج باغتيالات متبادلة. فانحاز المدرس إلى «أمل»، وترك التدريس في معهد أستاذه، وعاد إلى بلدته بضاحية صور، قبل أن يترأس معهداً للدراسات نسب إلى موسى الصدر، ويسهم في حياة سياسية واجتماعية رثية، تقطعها خطب الاحتفالات بين الوقت والوقت.

٦ بيروت- لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ل. ت.، والتاريخ من المقدمة.

٧ المصدر السابق: ص ٥/٦

٨. السفير، في ٧/ ١٠/ ١٩٨٦ ألقى الشيخ محمد يزبك كلمة الحوزة.

٩. النهار، في ٢٧/ ٤/ ١٩٨٧

١٠ قدر شريف الحسيني، ملف الشراع، ص١٩، التعويضات الشهرية هذه بأربعة ملايين ونصف المليون ليرة شهرياً، وكانت تساوي نحو مليون دولار أميركي في ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (أوائل هذه). ويبلغ هذا التقدير خمس أو عشر تقديرين آخرين رائجين إلى اليوم.

١١. المصدر نفسه.

١٢. محمد بن جمال الدين مكي العاملي (ت٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م) المعروف بالشهيد الأول: **اللمعة الدمشقية**، منشورات جامعة النجف الأشرف، ١٩٦٧/ ١٣٨٧، ج ٢، كتاب الخمس، ص ٧٩. والكتاب هو عمدة تدريس الفقه الإمامي الجعفري بحوزات قم والنجف إلى اليوم، على ما يذكر الطلاب المعممون العائدون من الحوزات هذه.

١٣ المصدر السابق: ص ٧٩ و٦٥-٦٧. يقول المؤلف أن الخمس «عوض الزكاة»، ص ٨٢، أما الزكاة فهي «أوساخ في الجملة»، كتاب الزكاة، ص ٥٢.

١٤ من المعممين الذين جاءت أسماؤهم في فصل سابق من جاء اسمه في معرض تأبينه، مثل الشيخ محمد رملاوي الذي قتل قرب البصرة العراقية في إحدى هجمات «فجر». وفي باب «سيرة الشهداء»، بنشرة «العهد» الأسبوعية التي يصدرها «حزب الله» منذ ١٩٨٤، عشرات من المقاتلين الذين كانوا يقاتلون وهم طلبة علوم دينية، قبل أن يقتلوا.

١٥ للمقارنة صفحات محسن الأمين في: **خطط**... ص ١٨٦-١٩١ وتعود صفحات الأمين إلى التدريس بالنجف في مطلع القرن العشرين.

١٦ **شبهات حول الشيعة**، المصدر المذكور، ص ٦-٧

١٧ وهذا ما تصدى له محمد باقر الصدر، كتابةً ودعوةً، وما حققه وأنجزه، عملاً وسياسةً، بحسب الخمينيين، مرشد الثورة الإيرانية الأول. ركنا هذه الدعوة، بشقيها الفكري والسياسي، هما «عالمية الإسلام»، الذي لا يختص بمجتمعات دون مجتمعات او بلدان دون بلدان، و«شموله»، فلا يُوقف على أمور الدين والاعتقاد أو بعض المعاملات. فتَتم «الفلسفة» الواحدة والاسلامية بولاية إسلامية واحدة، أي بحكم واحد. فالولي الفقيه، المرشد، هو «ولي أمر المسلمين» جميعاً، من غير تخصيص مذهب أو قوم، ولو لم يبلغ الشيعة عُشْر المسلمين عدداً.

١٨ عز الدين بحر العلوم: **أضواء على دعاء كُمَيْل**، ١٩٨٣/ ١٤٠٣، بيروت، دار الزهراء، ص ٥٢-٥٣.

١٩ المصدر السابق: ص ٧٩. يمتاز هذا الدعاء بحسب بحر العلوم، بقراءته في ليلة النصف من شعبان، وفي كل ليلة جمعة، أي مساء يوم الخميس، ويقرأ في «حلقات الداعين من المؤمنين»، ويرتل، ويتخلل قراءته المرتلة «بكاء وخشوع وتضرع إلى الله عز وجل»، ص ٨١. ويفتتح روح الله خميني شرح دعاء السحر (١٩٢٩) بالصلاة والسلام على الرسول «وآله المصطفين من الله، الذين بهم فتح الله، وبمعرفتهم عُرف الله، الأسباب المتصلة بين سماء الإلهية وأراضي الخلقية، الظاهر فيهم الولاية والباطن فيهم النبوة والرسالة»، ١٩٨٢/ ١٤٠٢، بيروت، مؤسسة الوفاء، ص ١٧-١٨. ويعرف دعاء السحر بأنه «الدعاء المشهور الموسوم بالمباهلة، المأثور عن الائمة الأطهار، للتوسل به في الأسحار، إلى نور الأنوار...»، ص ١٩

٢٠ يرد عبد الحسين شرف الدين «فكرة» «تأليف الأمة» إلى كتابه **الفصول المهمة في تأليف الأمة** إلى عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨، أي قبل ثلاثين عاماً من كتابة في المراجعات

(المطبوع بدار العرفان، صيدا، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٥، وأعادت طبعه دار الأندلس ببيروت، في ١٩٧٩، وعنها ننقل). ومطلب الكتابين، ويدوران على فكرة واحدة، انتهاج «سبيل سوي يوقف المسلمين على حد يقطع دابر الشغب بينهم (...) لينظروا إلى الحياة من ناحيتها الجدية، راجعين إلى الأصل الديني المفروض عليهم (...) إخوة بررة يشد بعضهم إزر بعض»، ص ٣١.

٢١. العلماء هم من المذهبين، السنّي والشيعي، بخلاف «عامّة» الشيعة وحدهم. وفي هذا المضمار دلّت الحركة الخمينية ببعض النجاح. ففازت بتعاون معممين سنين بصيدا خاصة، منهم الشيخ أحمد الزين، قاضي شرع صيدا، والشيخ ماهر حمود، والشيخ أسامة العارفي. ومال إليها بطرابلس الشيخ سعيد شعبان، أمير حركة التوحيد. وهؤلاء وأمثالهم، هم من ناشطي المعممين السياسيين، ومرتبتهم «العلمية» والدينية متواضعة. وكلهم خرجوا من بيئة سياسية محمومة، أو كانت محمومة حين تقرّبوا من الحركة الخمينية أو تقرّبت منهم: صيدا في أثناء الاحتلال الاسرائيلي، وطرابلس غداة خروج المقاتلين الفلسطينيين وحلول القوّات السورية محلّهم. وتختلف هذه الروابط عن تلك التي نشدها شرف الدين في مطلع القرن، وأرادها محمد باقر الصّدر في العقد السابع منه.

٢٢ يعرف حسين مروّة دروس الخارج على النحو التالي: «... الخارج هو قمة الدراسة(...) يُستغنى فيها عن الكتب المقررة ويحضرها مجموع الطلاب الذين أنهوا المقدّمات والسطوح، ويرقى فيها المجتهد الكبير المرجع (وقد يكون هناك أكثر من واحد) المنبر، ويطرح قضية من قضايا الفقه ويعالج معالجات استنباطية اجتهادية، يذكر الدليل والشواهد والمرجحات التي يراها في استنباط الحكم، ويناقشه الطلبة مناقشة جادة وحرّة. وسمي القسم الثالث بالخارج لأن الدراسة فيه تدور خارج الكتب»، ولدت رجلاً...، المرجع المذكور، الحلقة الثانية، في ١٩/ ٩/ ١٩٨٥ من السفير، العمود الرابع.

٢٣. ملف الشراع، المصدر المذكور، ص ٢١. وغداة فتوى روح الله خميني في ما صار، عن يده هو، مسألة سلمان رشدي، أو قضية رشدي، قال نصرالله متواضعاً عن قسر (كان ذلك في شباط ١٩٨٩)، إنه، وإن لم يكن فقيهاً أو مجتهداً، يرى أن فتوى خميني محقة.

٢٤. ولهذا مقابل ونظير في مقالة الحركات الشيوعية في تقدم «العامل الاقتصادي» عامة، وفي احتمال غلبة عوامل أخرى مثل السياسة أو الايديولوجية ولو داخل تقدم التحديد العام لدواعي الانتاج، قوى وعلاقات. فتظهر السياسة بمظهر الغالب على «المجتمع الإقطاعي» لأن علاقات الانتاج الإقطاعية تفصل بين انتاج الكفاف وبين انتاج الفائض على أرض السيد. فتَغْلب السياسة، وليس السوق أو تنظيم العمل، بإملاء من الاقتصاد ودواعيه. أنظر فقه المسألة في الماركسية في ملاحظات لويس ألتوسير: **الانتصار لماركس**، ١٩٦٥، باريس، ص ٢١٠-٢١٢، و٢١٩-٢٢٠، وانظر تفريعها في إسهام إتيان باليبار في قراءة رأس المال، ١٩٦٥، باريس، الجزء الثاني: **في مفهومات المادية التاريخية**. ويرد الأستاذ وتلميذه الفرق بين تقدم الفعل وبين غلبة الفاعل إلى «تفاوت التطور» بين أجزاء «التناقض» ووجوهه. ولا غرابة في المواطأة بين فكر الحركات الشيوعية وبين فكر الحركات الإسلامية، إذ ما أن يصير فكر أو ذهن إلى رد الاجتماع ووجوهه إلى وجه واحد، أوّل في المرتبة، حتى يتوسل إلى ذلك بمثل هذا التركيب؛ أنظر انتهاء جورج لوكاش، «الماديّ»، إلى الاحتذاء على صنيع هيغل، «المثالي»، في مقدمة الترجمة الفرنسية للكتاب الأول في لوكاش: **هيجل يافعاً/ في العلاقات بين الجدل والاقتصاد** (١٩٤٨)، الترجمة الفرنسية، دار غاليمار، ١٩٨١

الفصل التاسع

الطبقة الجديدة

إذا كانت كثرة المدرسين الدينيين من الطارئين على علوم الدين الإمامية، فلا شك في أن نسبة الطلبة الذين لم يسبق طلب هذه العلوم في عائلاتهم من كل طلبة «العلم» الأربعمائة ونيف الذين أحصيناهم (في المدارس اللبنانية والإيرانية) أعلى من مثيلها في المدرسين، وإن كنا لا نملك ثبتاً مفصلاً. إلا ان دليلنا إلى هذا القول: ١) إحصاء المشايخ الشباب الذين درس معظمهم في المدارس الدينية المحلية فلبس العمامة من غير أن يسافر إلى قم أو بعد سفره إليها، ٢) عينات من بعض القرى التي ما زال بعض أبنائها يدرس في هذه المدارس.

حومين التحتا

ففي قرية من قرى قضاء الزهراني، حومين التحتا، بقي السيد محمد علي ابراهيم (ولد في ١٩٢٨ من عيناتا) عالم القرية (٧/ ٨ آلاف نسمة) الوحيد طوال عقدين من الزمن تقريباً. وكانت البلدة استقدمته في أواخر العقد السابع، بعد وفاة الشيخ محمد الحر الذي كان يتردد إليها في أيام الدفن والتزويج والتداول في بعض الخلافات. ولجأت حومين التحتا إلى عالم بعيد، إذ تقع عيناتا في جوار بنت جبيل غير بعيد من الحدود اللبنانية، لأن أحداً من أبنائها لم يتوجه وجهة علوم الدين في أعقاب الحرب الثانية. فقدم أهلها لشيخهم الجديد بيتاً، ملكه باسمه وليس باسم الوظيفة، وزاد عليه خمس قطع أرض صغيرة تبلغ مساحتها حوالى خمسة عشر دونماً اشتراها السيد كلها من أداء فريضة الخُمس. ويذكر المتحدث، وهو من

أهالي حومين ومقيم في الشياح منذ ١٩٣٥ حين قدومه مع أهله، أن الخُمس كان يعني في العقد الخامس تحميل خمس المحصول المجموع على البيدر، والعائد إلى العازم على الحج، ونقله إلى الشيخ محمد الحر. أما مصدر الخُمس، أو الحقوق الشرعية، فمن القرى التي لا شيخ فيها، وهي المحيطة بحومين التحتا والقريبة منها: بنعفول، رومين، حومين الفوقا، اركي.

أما اليوم، أي منذ ١٩٨٤، فتعد القريةُ نفسها ثمانية «مشايخ» من أبنائها، بين معمم ناجز وبين طالب «علم» مقبل على التعمم. وهؤلاء ولَدهم موظف بلدية، ومعرف طواف (حج) وتاجر خشب، ومزارع، وممرِّض، وعسكري، وعامل في مرفأ بيروت. وتترجح أوقات ولادتهم بين ١٩٥٨ و١٩٧١ (اثنان ولدا في ١٩٥٨، ثلاثة بين ١٩٦٩ و١٩٧١، وثلاثة بين ١٩٦٤ و١٩٦٦). ولم ينجز واحد منهم دراسته الثانوية، ومعظمهم تقتصر دراسته على المرحلة المتوسطة. ودرس اثنان منهم بالعراق، وطردا في ١٩٧٩-١٩٨٠، وإثنان بقم، التكميلية. والأربعة الآخرون درسوا بين صديقين وبعلبك وحارة حريك وحي السلّم. واضطر أربعة من الثمانية إلى ترك النبعة وإخلائها قسراً، من بعد أن ولدوا فيها أو هاجروا إليها مع أهلهم باكراً. وأقام الباقون بين القرية وبين عين المريسة وحي السلّم وبرج أبي حيدر. أما ما يشترك فيه الثمانية، من غير استثناء، فهو أنهم أوائل رجال الدين في عائلاتهم وربما في قريتهم.

أنصار

ويدرس علوم الدين من أنصار، البلدة التي تعد حوالى اثني عشر ألفاً، اثنان، ولدا في العام ١٩٦٦، ابتدأا دراستهما في ١٩٨٥-١٩٨٦ بصور وصديقين القريبتين من انصار. وحين التحقا في المدرستين الدينيتين كانا قد انتهيا إلى الشهادة الثانوية (البكالوريا الثانية) من غير الفوز بها، وانتقلا إلى النبطية وثانويتها. وإذ يملك والد الأول معملاً صغيراً للحلويات، يعمل الثاني، ابن عائلة تنعت بالكبيرة (عددا ومكانة) في التجارة. وقد نشأ الإثنان في البلدة نفسها. وكان رجال الدين في البلدة من سادة آل ابراهيم الذين تركوها إلى صيدا وعدلون والدوير والنميرية. فحل مكان عالم البلدة، عند خلوه بالوفاة، الشيخ محمد المصري، المدعو أيضاً محمد

قاسم. وهو مولود في ١٩٣٥، في انصار، لرجل كان يرعى بقر آل فياض، وجهاء البلدة وملاك جزء كبير من أرضها. ساعد أباه في عمله، ودرس إلى المرحلة المتوسطة قبل أن يترك إلى النجف ويتزوج من آل عاصي، العائلة الثانية في البلدة (تضم عائلة الشيخ عشرة بيوت من بيوت انصار). ويؤدي الخمس للمشيخ مهاجرون تترجح سنهم بين الخامسة والثلاثين وبين الستين، ويعمل معظمهم، أو عملوا بالكويت ثم استقروا في البلدة نفسها. ومن لم يعمل منهم في بلد خليجي يعمل في مصرف يملكه مهاجر جنوبي ثري أو في شراء الأرض وبيعها من المهاجرين، في معظم الأحيان. وربما ينفق الشيخ المصري من الخمس على طالبي العلوم الإمامية، شأن السيد محمد علي ابرهيم الذي أنفق على واحد من الطلبة الثمانية، للأقل.

رسم الشيخ

أما الشيخ يوسف ب. من كفرا (أو كفرة) المولود في ١٩٦٠ في البلدة نفسها، فهو ابن شيخ معمّم، وحفيد شيخ. درس حتى الثانوية الأولى (بكالوريا) في برج البراجنة، ولم يجتز عتبة القسم الثانوي (الفلسفة). ترك البلدة في خاتمة الطور الأول من الحرب وأقام في الضاحية في ١٩٨٠، أي مع انتهائه من الدراسة، وله عشرون عاماً. دخل مدرسة حي السلّم (المعهد الشرعي الإسلامي) حيث قضى سنتين، أتبعهما بثلاث سنوات أمضاها في الدراسة بقم.

ولد الشيخ حسن ش. في الشياح في ١٩٥٧ درس الصفوف الابتدائية أو بعضها، وترك المدرسة باكراً إذ توفي والده، واضطر إلى العمل صبي زجّاج (قزاز) ثم استقل بمحل زجاج، لم يلبث ان تحول عنه إلى محل سمانة، اشتركت فيه العائلة كلها. كان له من العمر خمس وعشرون سنة حين سافر إلى بعلبك حيث درس وعاد من دراسته شيخاً عاملاً.

ولد الشيخ محمد ر. في الشياح، في ١٩٦٣، نزل أبوه من المجادل، بساحل صور، وعلى مقربة من صدّيقين، إلى الشياح حيث أقام وعمل سائق سيارة عمومية بين المجادل وبين بيروت. وفي ١٩٨٢، ولم تكن دراسته قد جاوزت المرحلة الابتدائية، سافر إلى إيران، وعاد منها في

١٩٨٤ لابساً العمامة، ومعه زوجة إيرانية له منها ابنة طفلة. وأقام بالشياح، غير بعيد من روضة الشهيدين. بعد ان تزوج مرة ثانية من لبنانية.

قد لا يكون ثمة رابط علّي أو سببي بين ترجمة هؤلاء الشباب وبين ما عزموا عليه وأقدموا، من دراسة دينية في مدرسة من مدارس لبنان أو قم. وتختصر ترجمتهم: ١) في سنهم الذي تغلب عليه الفتوة (العقد الثالث)، ٢) وفي محاولتهم دراسة حديثة قلما أفلحوا فيها وتخلى معظمهم عنها في المرحلة المتوسطة برغم ضعف التقويم المدرسي وخلل ضوابطه منذ مطلع العقد الثامن؛ ٣) وفي تأخرهم النسبي في سلوك طريق المدرسة الدينية والسلك الديني. ويصح الكلام على تأخر بالقياس على ترجمة اولاد العائلات الدينية التقليدية الذين كانوا ينتقلون الى النجف في سن لا تتجاوز الخامسة عشرة، أمضوا ثلثها في تحصيل المقدمات على أب أو عم أو أخ أو ابن عم أو شيخ من أصحاب الأب. ثم ارتفع متوسط السن إلى سبعة عشر تتيح لطالب «العلم» الفتي أن يستوفي دراسة عامة يبلغ بها إلى القسم الثاني من البكالوريا (الثانوية اللبنانية). كذلك تختصر هذه الترجمة في ٤) منشأ اجتماعي متواضع، من غير أن يعني تواضعه فقراً، وإن غلبت عليه (على المنشأ) الحرفة الحرة والصغيرة التي توسل بها الأهل، ومعظمهم هاجر إلى ضواحي بيروت، إلى إعالة أسرة كثيرة العدد، مرهقة الحمل. ولا ريب في أن المشيخة، في غالب الأحيان، وقد رددنا مرات أن أصحابها الجدد والشباب لم يعهدوها من قبل في بيوتهم وعائلاتهم وعشائرهم وحتى قراهم، آلت بهم جميعاً إلى ٥) ارتقاء اجتماعي أكيد يدينون به إلى المدرسة الدينية وإلى من يجري عليها ما يقيم أود طلابها ومدرسيها. فإذا زيد على الارتقاء الاجتماعي دعوى رعاة المدارس أن العلماء، كل العلماء، هم قادة الأمة وأولياء أمرها، وأمر سياستها واقتصادها ومجالسها، بلغ الارتقاء مبلغاً لم يكن ليخطر ببال العلماء الشباب أو في احلامهم. الا إن تحقيق هذه الأحلام متصل اتصالاً وثيقاً برعاة المدارس وأوليائها، وبمن تستمده دورها المفترض ومشاريعها وآفاقها. ومصدر هذا المدد، المختلف الوجوه، هو السياسة الإيرانية، إما مباشرة (حوزات بعلبك وحارة حريك وصدّيقين وصور)، وإما بالواسطة.

المكانة

ولم يفت بعض المتعممين الشباب ما تعنيه حالهم الجديدة إذا ما نظروا إليها، ونظر إليها غيرهم، من جهة المرتبة الاجتماعية والمكانة. فالشيخ أحمد م. عزم على السفر إلى النجف برغم مقاومة أهله ونفورهم من الفكرة. وهو يعزو نفورهم هذا إلى ان كل ما «فهموه من دور الشيخ هو أنه يصلي ويعظ الناس مواعظ تقليدية (...) ويرغبهم في الجنة (...). كان أهلي يحسبون أن الشيخ لا يملك رصيداً مادياً فيقولون: كيف تعمل شيخاً وعلى من ستعتمد؟». وذهب أهل الشيخ في مقاومتهم إلى ضربه ليقلع عن عزمه، وقال له كبير إخوته إنه لن يطعمه إذا عاد شيخاً عاجزاً عن إعالة نفسه. ويرد الشيخ على أهله وعيدهم وتوقعهم الضيق والعنت له، رداً بليغاً، بعد عشر سنوات، في صراحته وفي بيانه عن رأي الشيخ وأمثاله في أنفسهم وفي عملهم فيقول: «عندما أصبحت في هذا المستوى من التقدم العلمي، وأصبحت في هذه المكانة ولله الحمد، لم أشعر بالضيق المادي، بينما شعر به من كان يقول لي الكلام الذي ذكرته».

وإذا درس الشيخ حسّان م. ب. دراسته الدينية في الخفاء عن أهله فإنما كان ذلك لظنهم ان عالم الدين لا يستطيع توفير أسباب الحياة والمعاش، وان عليه أن يقضي عمره فقيراً محتاجاً إلى الناس، بل «شحاذاً» يستعطي ويسأل (رأينا أن الشيخ ينسب هذه الفكرة إلى «الاستعمار»). أما اليوم وبعد أن لبس حسّان العمامة، فهو إمام مسجد من مساجد برج البراجنة، ويصف علاقته بالمصلين بأنها «أكثر من علاقة أخوية، إنها علاقة إشراف وإرشاد، وكل شاردة وواردة في شؤون حياتهم يسألونني عنها (...) معظم الذين يقصدون المسجد أتعامل معهم ويتعاملون معي على أنني المرشد والموجه. طبيعة الناس أن تعامل عالم الدين على أنه هو موجههم ومرشدهم، والذي يدلهم على الخير والصواب ويحذرهم من الشر والخطأ». ولا يتردد الشيخ طاهر ح. في القول إن ما أضعف معارضة أهله لمشيخته. وكان ابن اثنين وثلاثين حين حديثه، وهو أحد قلائل المشايخ الذين لم ترفع المشيخة مكانتهم أو مكانة أهلهم)، هو مكانته الجديدة: «... برزت، إذا صح التعبير، وصار لي نشاطات اجتماعية ومركز اجتماعي». ويدل الشيخ باتصالاته الهاتفية «مع الزعماء» الذين لا يزورهم إلا نادراً، و«بالمندوبين» الذين يوفدونهم إليه. كما يدل بما عرض عليه من «أعمال إسلامية»، مثل

أن يتولى أمر «المراكز الإسلامية في أوروبا أو أميركا»، لكنه رفض: «هذا يقيد عملي».

ويعزو الشيخ كمال س.ع. المولود في عام ١٩٦٦، وهو من إحدى عشائر بعلبك الكبيرة، إقدامه على الدراسة الدينية إلى والده، المداوم على الصلاة والصوم، والأب لعشرة أولاد، والموظف في وزارة البرق والبريد والهاتف (قبل قيام وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية) والمقيم بسدّ البوشرية، من الضواحي الشرقية، قبل هربه في ١٩٦٧ إلى زقاق البلاط. درس الولد المرحلة التكميلية في مدرسة خاصة، وترك الدراسة وله من العمر أربعة عشر عاماً، ليعمل بعدها ست سنوات في معمل (محترف) خياطة يملكه إخوته. وفي الأثناء التقى الشيخ يوسف دعموش، إمام مسجد فاطمة الزهراء بزقاق البلاط، فاقترح عليه ابتداء دراسة «حوزوية»، فقبل. ودرس بحوزة الإمام الخميني بدمشق على الشيخ علي فرحات (البعلبكي) والشيخ شاكر فرداني والشيخ حسين السندي (البحرينيين). ثم درس بحوزة صديقين (حوزة الإمام المهدي) على الشيخ عبد المنعم مهنا، وببعلبك على الشيخ خليل شقير، ذهب بعدها الى قم ناشداً الاجتهاد، وهو يقول في نفسه إنه متوسط «الفهم». ودرس بقم على السيد جعفر مرتضى العاملي، وتزوج، ويعيله إخوته الذين لا يرضون بإجراء حصة من «السهم»، اي الحقوق الشرعية، عليه. وهو التقى السيد علي خامنئي، يوم كان رئيساً للجمهورية الإسلامية، والشيخ حسين منتظري، يوم كان خليفة المرشد، والسيد مرعشي نجفي، المرجع في الفقه... وهو يزمع العودة إلى بلده وعشيرته «لينذرها» ويجمعها، وهي القادرة، إذا اتحدت، على «هزيمة أي عدو ينوي أن يعتدي عليها»، شرط أن تتمسك بـ«منطق الاسلام». وهو لا يستبعد قيادة العشيرة، فالعلماء ورثة الانبياء، وولاية الفقيه اذا عُمل بها، هي «الطريق إلى الوعي الاسلامي، والتطور الفكري الذي سرق منا منذ آلاف السنين».

ويحمل الشيخ حسن ل. على «النظام اللبناني وأهله»، ويعزو إليه الفقر والحرمان و«المعاناة والمأساة» التي نزلت به وبأمثاله من «طلاب جبل عامل». وهو يصف حال هؤلاء في أواخر العقد السادس فيقول: «كنا ما أن يدعو الداعي إلى محاربة النظام، ننتفض لنعبر عن مشاعرنا وأحاسيسنا...». وعمل الشيخ، الذي لم يكن يومها شيخاً بعد، مدرساً

ابتدائياً في باريش، على مقربة من صور، ثم انتقل إلى بيروت «بسبب طموح(ـه)» إلى الدراسة الجامعية، فدرس في مدرسة ليلية، وعمل موظفاً في شركة مرسيدس للسيارات، قبل ان يُلهم ما سيقلب مجرى حياته: «انقدحت في ذهني فكرة رائعة وهي الذهاب إلى النجف». تعلم الشيخ في النجف اموراً كثيرة منها: أن رزق العالم يسعى وراءه ولا يسعى هو وراء رزقه، وأن بناء «الشخصية التامة» يكونَ في الحزب السياسي الديني، ومنها أن دور رجل الدين ليس القيام بـ «الحياة العبادية» وحسب، وأن من يواجه الدولة في العراق، خلافاً للبنان، «رجل عظيم جداً». فتحرى صاحبنا «العظمة» حيث وجدها: في العمل بأوامر من «السيد الشهيد» محمد باقر الصدر، وفي الاحساس بحاجة الشعب إلى «قيادة دينية واعية» وقيامه بأعبائها، وفي الاسهام بتظاهرات طهران إبان «اشتعال» الأحداث، وفي قيامه بما كلفه به أحد العلماء من سفر إلى فرنسا «للإشراف على الإيرانيين المعارضين لنظام الشاه»، إلخ[1].

يلمس المرء في الأقوال هذه، وفي ما يلازمها من مواقف ودعاوى آلت فعلاً وعملاً إلى بروز نخبة سياسية وفكرية واجتماعية جديدة، يلمس أثر التقويم الذي باشرته القيادة الدينية الإيرانية لوظيفة رجل الدين وعالمه وطلاب علومه. فقد أفلحت القيادة هذه في جلاء العمامة مناطاً لرغبة كبيرة وحارّة يختلط فيها الثأر من الحرمان والفقر، بالردّ على الأهل ومباهاتهم بـ«البروز» الذي حازه ابنهم، ويلتبس فيها العمل على إحياء الإسلام بالدَين بالأمر إلى القيادة الإيرانية. والحق أن الفوز الكبير الذي أُحرزته القيادة الإيرانية في هذا المضمار هو جمعها هذه العناصر كلها (الثأر من الحرمان والفقر ...) في أداء طالب علوم الدين الإمامية دوره وقيامه به. إذ ما أن يختار الشاب أو الفتى الدخول إلى مدرسة دينية، من غير مشقة من كلفة أو من سفر وغربة، حتى يوقن في قرارته أنه يشترك في بناء مجد الإسلام المتجدد، ويسهم في الثورة، ويحارب «الاستعمار»، ويخيفه، وينقض ما صرفه من جهود وأموال إلى رسم الشيخ في صورة «الشحاذ» والواعظ والعابد العازف عن الدنيا وسياستها. وطالب علوم الدين الإمامية قادر على كل هذا من غير أن يغادر عمامته وجبّته إلى «المراكز الإسلامية» في أرجاء العالم، أو إلى الجامعات التي ترجوه النزول فيها لإعداد أطروحته، على ما ذهب إليه بعضهم.

الفقه الكلّي

ولا يقتصر تقويم وظيفة العالم الديني على وجهها البورجوازي الذي تتعلق به أمور مثل المكانة والدخل والقوة. بل إن التقويم هذا يتناول الفقه نفسه، وما يدور منه على الشعائر خاصة. فالشاب العشريني، شأن علي م. الذي يلبس عمامة طالب، يتصدى لتعليم الشباب من أمثاله العبادات والمعاملات على الوجه الصحيح، مبتدئاً بنفسه. وهو يشهر على المشككين في عمله ودرايته مرجع تقليده، فيقول غير متجنب الخطابة وفنونها: «نحن نقلد الخوئي معلمنا». وينصب نفسه لساناً للشرع في شتى الأمور: في مواجهة اسرائيل، وفي معاملة الأهل، وفي آداب الوضوء والغسل (غسل الميت)، على حد واحد. ويتوسل إلى رص بعض الشبان والفتيان حوله بالتنبيه على ما يقوم به المعمِّرون من مخالفة للشرع. فيأخذ على هؤلاء مسحهم بيدهم على مقدم الرأس، في الوضوء، وشعر مقدم الرأس لم يزل مبتلاً بماء الغسل، فيراه هو نجساً ناقضاً للوضوء، بينما لا يراه الشيوخ المعمرون كذلك. وانفجر خلاف حاد بين الشيخ علي م. وبين عالم البلدة في صدد غسل من سقطوا وهم يقاتلون، إذ رأى الأول ألا يُغسلوا. بينما أصرّ الثاني وأهل المقاتلين الشهداء معه على الغسل. فاضطر الشيخ الشاب المعتد بالمرجع التقليدي، إلى ترك البلدة إلى بلدة قريبة.

وعمد الطلبة الشبان، وهذا من ثمرة التدريس الحوزوي والإيراني، إلى إيلاء الفروق الصغيرة في إقامة الشعائر مكانة عالية. فتذرعوا بها إلى إذكاء النزاع بينهم وبين أهلهم، وإلى حمل هذا النزاع على الصراع بين الإسلام المتجدد وبين مسلمين ينتسبون إلى الإسلام زوراً ومن غير علم. وجمعوا في حربهم على «جهل» أهلهم بين حجج مختلفة. فذهبوا إلى تحقيق مواقفهم برأي للخوئي، كما ذهبوا إلى تحقيقها بشهادة أخي المتكلم في عملية عسكرية. فإذا سقط للطالب او للشيخ الشاب، أحد أخوته، نظر إليه زملاؤه وأصدقاؤه في ضوء جديد، وغدا دم الشهادة مدداً لأقواله وآرائه وفتاويه. فيضعف تحفظ المتحفظين منه حتى بين المعمرين الذين يخشون مآل سلوكه إلى استدراج القصف الاسرائيلي على البلدة. إلا إن وصمة «الجهل» لا تسقط عن الأهل، وعن كل من يخالف شبان الحركة الإسلامية الرأي. وكان الناس يجمعون بين لعب الورق والأقاويل في غيرهم وبين الصلاة، وكانوا «يحكون من غير أن يفهموا» (حسين م.،

أحد أصحاب الشيخ علي م.). بل إنهم كانوا لا يعرفون لماذا استُشهد الحسين، ولماذا أخذ أهله معه حين مسيره إلى العراق وغاب عنهم أن «تاريخه (تاريخ الحسين) ليس معزولاً» عما يجري اليوم، وانه لولا استشهاده لم يدم ذكره ومثاله وإسلامه، ولم تنجل ضرورة السير على خطاه و«تجسيده الآن، وتجسيد الإسلام فيه» (حسين م. ملخصاً خطبة لمحمد حسين فضل الله كما فهمها هو وأصحابه).

وجمع الطلبة الشبان بين أحكام في فقه العبادات وبين مواقف سياسية عامة وكونية. وخلصوا من جهل الأهل والناس بتلك إلى غلطهم في هذه. وخلصوا من علمهم هم بأحكام الوضوء علماً صحيحاً إلى صحة رأيهم في كل الأمور وإلى حكمة قياداتهم ومرشديهم ومدرسيهم. ونقلوا إلى انفسهم، وإلى أصحابهم الذين تكتلوا حولهم وأخذوا بآرائهم، حكم «الأئمة المعصومين» في الفقهاء العدول من نوابهم وسفرائهم (الخاصين). فيقرر محمد بن جمال الدين مكي العاملي (الشهيد الاول) أن على الناس الترافع إلى الفقهاء «حال الغيبة»، في ما يحتاجون إليه من الأحكام، ويشرط وجوب الترافع باتصاف الفقهاء بصفة الافتاء التي منها: «معرفة الأحكام الشرعية الفرعية بالدليل التفصيلي»، و«التهيؤ» لمعرفة الأحكام للعموم بالدليل («لا بمعنى المعرفة الفعلية الموقوفة على الإمام المعصوم»). فإذا اتّصف المفتي الفقيه «المستدل»، دون المقلد، بهذه الشرائط، أثم الراد عليه لأنه بردّه إذذاك يكون في حكم الراد على النبي والائمة «وعلَى الله تعالى»: «وهو حد الكفر بالله» [٢]. ولا يتردد الطلبة المبتدئون في نقل مثل هذه الأحكام إلى أنفسهم، بعد أن يصلوا بين أنفسهم وبين مراجعهم من طريق وكلاء هؤلاء المراجع، ومن طريق مدرسيهم الذين درسوا على الوكلاء، أو على المراجع [٣]. أي إن اتصال السلسلة من أعلاها، حيث يتربع مرجع التقليد الذي يُظن واحداً، إلى حلقتها الأخيرة، الماثلة في الطالب المبلِّغ، يحيل أبسط الأمور، أو أعقدها، إلى ميدان نزاع بين الحق وبين الباطل، وبين معسكريهما.

مراتب الولاية

وأتاحت سياسة التعليم الديني الإمامي بلبنان. إذ قامت: ١) على

تكثير المدارس ونشرها في الأرياف الشيعية أو في الضواحي حيث تجتمع كثرة الشيعة، ٢) وعلى إجراء «وظيفة» أو راتب على الطالب، ٣) وعلى قبول الطلبة من غير شرط مدرسي أو شرط يتعلق بالسن، أتاحت هذه السياسة للطلبة الاستقلال عن الأهل، ووفرت لهم أسباب الانسلاخ منهم ومن أفكارهم وأحكامهم. ولما كان لبس العمامة في معظم الأحوال والأحيان، على ما تقدم، مقروناً بارتقاء في المكانة والرأي والدخل ومشفوعاً بها، وعجز الأهل عن الاضطلاع المعنوي به (بالارتقاء)، مهَّد ذلك كله إلى الانقلاب على الأهل وعلى مجتمعهم وتاريخهم، وإلى نصب أفعال الأبناء وآرائهم ابتداءً جديداً وصفحة من التاريخ غير مسبوقة.

إلا إن أفعال الأبناء هذه يدين بها الأبناء ديناً تاماً إلى من يسر لهم أسبابها وأمكنهم منها. فما انتهوا إليه، ورسّخوا (يظنون) أقدامهم فيه: من مكانة أعلى من تلك التي أعدّتها لهم وأحوالهم العائلية وتعليمهم وعلاقاتهم، ومن دعوى دور ديني وسياسي وفكري - ما انتهوا إليه هذا يتّحد اتحاداً تاماً بمن أمكنهم من التعليم الديني من غير سفر، ولا تكلفة، ولا دَيْن للأهل والأقرباء، ويتّحد بالأفكار التي أشاعتها الثورة الإيرانية عن الإسلام، وعن دور العلماء، وعن طرائق النضال والحرب والجهاد.

فإذا حسب الإسلاميون أنهم «أبناء» مرشد الثورة الإسلامية، الذي ولدهم روحاً وإيماناً ودوراً ومكانة من بعد أن كانوا ضلاّلاً لا يبصرون ونكرات لا يُعرفون[٤]، لم يَعْدوا الحق كثيراً. لذا قبلوا من غير عناء ترتيبهم على مراتب يتصل بعضها ببعضها الآخر، يتصدّرها السيد روح الله الموسوي الخميني (الإمام، آية الله العظمى، آية آيات الله العظمى، دام ظله، نائب صاحب الزمان ...)، ويليه، مرتبة، وكلاؤه، ويلي الوكلاء من يفوضهم الوكلاء، وذلك إلى آخر السلسلة، وآخر مراتب الهرم المتماسك. إلا ان السلسلة تصعد من أدنى حلقة إلى أعلى مرتبة ظاهرة، ويشد الحلقة إلى الحلقة رابطة «الذوبان»، فنَسَب ملصق، ألصق على جدران بيروت والجنوب والبقاع، في الذكرى الخامسة لمقتل محمد باقر الصدر، نَسَبَ إلى صاحب الذكرى قوله: «ذوبوا في الخميني كما ذاب هو في الإسلام»[٥] أي إن الترتيب مراتب لا يفرّق وحسب بل يعود فيجمع ويوحِّد. فإذا الأمة كلها من طريق سلسلة المراتب والجمع و«الذوبان» و«الجدل» الصاعد، جسم واحد، تتبع المرتبة الدنيا المرتبة الأعلى، وتحل

المرتبة العليا منها في المرتبة الدنيا، فتتسامى هذه بحلول تلك، وينعقد المنظور (الشاهد) على غير المنظور (الغيب). وتصدر كل مرتبة في حركاتها وسكناتها، عن المرتبة التي تتقدمها. فيطمئن المؤمن العادي إلى اتصاله، من طريق التنظيم الإخواني والعرفاني بالجسم الواحد الكبير، وإلى حضور الجسم الكبير في كل أعماله[٦]. وما الكلام الدائم والدائب على «الشخصية الإسلامية»، وعلى تمامها في المتكلم، إلا للتذكير بدَيْن هذا الأخير إلى دائنه. ودَيْنه هو، على وجه الحقيقة، نفسه كلها: في دنياها وآخرتها، في مرتبتها وفي قتالها.

ولا تُغفل القيادة السياسية الدينية مناسبة واحدة من غير أن تذكر بالآمال التي تعلقها على التدريس الديني، وعلى طلبته. فإذا جرى افتتاح حوزة الإمام المهدي في بلدة عين بورضاي (بعلبك)، وألقى الشيخ محمد يزبك كلمة المدرسة، أكد، بحسب الصحيفة التي نقلت الخبر، أن «سلامة الخط، وبناء الفكر الإسلامي، لا يكونان إلا من خلال الحوزات العلمية التي تجمع الجميع تحت راية الإسلام، وفي خدمة الإسلام»[٧]. فالإسلام (الإمامي) والحوزات، وعلماؤها وطلبتها، صنوان لا ينفصلان. لذا تنسب الفضائل الإسلامية، والشيعية الإمامية خاصة، إليها. فيقول ممثل الشيخ حسين منتظري، الشيخ محمد اسماعيل خليق: إن «الحوزات الدينية على مدى العصور كانت منطلقاً للثورات ضد الظالمين»، فهي «مشعل لانتصار الإسلام والمسلمين في كل العالم»، ومعين الطلبة الذين يشتركون في «العمليات الجهادية»[٨]. ولا ينسى خليق، ممثل الشيخ حسين منتظري، والقائم يومها على حوزة الرسول الأكرم بحارة حريك، أن ينوه بمثال «الشيخ الشهيد راغب حرب»، القدوة في «مشاركة طلبة الحوزات الدينية في لبنان» في هذه العمليات[٩]. ولا يتردد الشيخ محمد سقلاوي في الجمع بين الحوزات وبين «النور الإلهي»، وبينها وبين المساجد والحسينيات والمعسكرات، فهذه كلها واحد[١٠].

عموم المسجد والمدرسة

وتنزع الحوزات إلى الظهور بمظهر القوة السياسية والاجتماعية المستقلة، والمتمتعة بكيان معنوي يؤهلها للإرشاد والفتوى. فإذا تبادل

العراق وإيران قصف مدن البلدين، نظمت الحكومة الإيرانية دعاوة واسعة نددت بالقصف العراقي، وعبأت، في هذا السبيل، كل المنظمات التي تتابعها على أحكامها ومواقفها، ولم تترك نادياً، أو جمعية خيرية في الهرمل، أو «خمسة علماء» يقبلون بتوقيع بيان منفصل، إلا ونقلت إلى الصحف موقفهم، وإدانتهم القصف هذا. فكانت المدارس الدينية (حوزة الرسول الأكرم، حوزة الشهيد الأول العلمية، المعهد الشرعي الإسلامي، المدرسة الدينية في صور)، من بين الهيئات «المستقلة» التي أعلنت موقفاً من الأمر. وردّت الموقف هذا إلى «الحشود المجاهدة من طلبة العلوم الدينية»، ونسبته إليها[11]. وفي هذا سعي واضح إلى تمييز طلبة المدارس الدينية الشيعية من الجماعات الأخرى التي تشترك معهم في الرأي والموقف والهوى، «وإلى نصب الحوزات مرجعاً قائماً برأسه» يصدر في أحكامه عن الشرع. لذا أقدم «رئيس الحوزة العلمية الدينية» بصديقين، الشيخ عبد المنعم مهنا، إبان ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية بالليرة اللبنانية على البيان عن «تضامن الحوزة مع أبناء الشعب»، وعلى ترجمة هذا التضامن «أحكاماً شرعية»: «١) تحرم الهجرة إلى بلاد الأجانب(...)، ٢) تحرم المتاجرة بالدولار بأي شكل، ٣) يحرم رفع الأسعار تبعاً لارتفاع الدولار»[12]. ومهما كان المصير الذي آلت إليه هذه الأحكام، وهو الهَباء، فلا شك في أن الفتوى بها، وإعلانها على الملأ، وصدورها عن مدبر المدرسة، ترمي إلى إنشاء نصاب فقهي تتولاه المدارس الدينية، وتنأى به بعض الشيء من المنازعات السياسية. إلا إن هذه المحاولة، إذا صحّ أنّ ثمة محاولة، لم تدم، وأقلع شيخ الحوزة عن الإدلاء بدلو الفقه الإمامي في آبار الدولار والهجرة والأسعار.

وكان محمد مهدي شمس الدين أجلى من تكلم على الحوزات، وعلى دورها، ولو لم تشترك مدرسته (الحرش أو روضة الشهيدين) في أي تظاهرة من تظاهرات الحركة الإسلامية الإيرانية. فوصل بين المدرسة وبين المسجد، وبين هذا وبين قيادة الحزب، وذهب إلى ان المسجد في تاريخ الإسلام، «كان كل شيء». وعزا تخلّف المسلمين إلى تحول المسجد إلى مصلّى خالص، واختصاصه بالصلاة دون غيرها. فنشأ عن الاختصاص هذا، وعن زوال المسجد عن الدور الجامع: الديني والتعليمي والعسكري والسياسي والاجتماعي، الذي كان ينهض به، أن استعاض المسلمون عنه

«بفكرة الحزب والتنظيم وبالنادي والجمعية والرابطة الخيرية». فازدهرت هذه كلها على أنقاض دور المسجد، وازدهرت معها المشاريع «الخاصة» مثل المؤسسات التي «تخرج مهندسين وأطباء وصيادلة كثيرين»، وانصرف الناس عن «المشروع العام (...) الذي يتصل بمستقبل الأمة»، وضاعت «قضية الأمة» بضياع المدارس الدينية و«غيابها». لذا، فافتتاح المدارس الدينية يقوم مقام «الأساس»: «المسجد والمدرسة الدينية (...) يقومان على كتاب الله وسنة الرسول»(١٣)

ترتيب «الحياة»

ويتصل تقويم المدرسة الدينية تقويماً جديداً، وتصدرها الحياة العامة مع المسجد سواء بسواء، يتصل التقويم والتصدير هذان بترتيب منازع الحياة الاجتماعية ترتيباً يتفق والأمرين المذكورين. فكل ما عدا المسجد والمدرسة «خاص»، وينزل في المرتبة الثانية من المشاغل والمقاصد. وأهل المشاغل والمقاصد الثانوية أو المتأخرة (التي تتأخر عما يسبقها وهو يتقدم عليها)، من مهندسين وأطباء وصيادلة «كثيرين»، ينبغي أن يتخلوا عن المكانة التي ما زالت لهم في نفوس الشيعة اللبنانيين - والبعلبكيين منهم خاصة لأنهم أقبلوا على هذه الاختصاصات المهنية متأخرين -، وينبغي أن يجلوا عنها ليحل فيها محلَّهم أهلُ «مستقبل الأمة»، المنشغلون بأمره (أمر المستقبل) والمهتمون به. وهؤلاء هم علماء الإسلام وطلبة علوم الدين. وترجع وتترد الفكرة الكلامية واليونانية القديمة التي تفيد أن منزلة العلم تناسب منزلة موضوعه؛ لذا، فأشرف العلوم هي العلوم التي تتناول أشرف الموضوعات. فالعزوف عن تحصيل المهن التي تتطلب إعداداً جامعياً طويلاً، ومرتفع الكلفة، وتخضع لاختيار قاسي المعايير طالما ثار عليه طلاب النواحي الريفية عامة، والشيعيون منهم خاصة، في العقدين السابع والثامن، هذا العزوف انقلب إلى فضيلة عالية هي فضيلة الانصراف إلى الشأن العام، واستفراغ الجهد والهمة في خدمته وفي إدارته.

وجعلت الثورة الخمينية من الترتيب الكلامي والفلسفي، والديني أولاً وأخيراً، هذا، نظاماً سياسياً واجتماعياً. فتسويد رجال الدين المعممين على حكومة الإسلامية الإيرانية أخَّر رجال المال والأعمال والانتاج والصنائع

والتقانة، أي البورجوازية والاختصاصيين، إلى المرتبة الثانية، ودعاهم إلى الهجرة الواسعة (يترجح عدد المهاجرين، أو تقديرهم، بين ثلاثة ملايين وخمسة)، وأضعف أثرهم في الحياة العامة. وبعض وجوه تنازع «حزب» الرئيس الإيراني، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، وحزب المرشد (الثاني)، علي خامنئي، يدور على تقاسم المعممين وأهل «الخاص» السلطة. وفي شيعة لبنان يرتدي التعليم الديني الإمامي، وما يتبعه من مكانة، حلة ثأرية: فيثأر من تخلفوا عن ركب التعليم اللبناني، العصري والغربي، من الذين أقبلوا على المثاقفة اللبنانية والتلبنن اجتماعاً وتعليماً ومعاشاً؛ ويثأر آخر المهاجرين من الريف إلى المدن من أوائل المهاجرين إليها؛ ويثأر الذين بقوا، على رغم منهم، خارج «النظام»، ويعزون بقاءهم إلى حرمانهم وإلى صفاء إسلامهم، من أهل النظام الكثر، من إقطاعٍ ومتغربين و«نصارى» وخدم الاستكبار وطغاة ظالمين...

كذلك لم يبقَ الشأنُ العام الحاصلَ الذي تنتهي إليه الأنشطة، ويعقد بينها، ويتألف منها. بل أصبح، أو عاد، شيئاً بعينه، يجمع إلى العين، أي الشيء المحدود، صفة العام والجامع، والأرفع مرتبة. وتتقدم المدرسة الدينية، المتصلة بالمسجد، من وجه، وبالحرب، من وجه آخر، تتقدم ماخلاها وما سعى إلى الحلول محلها من مهنة وناد وحزب وجمعية ورابطة. وإذا غابت النقابة عن العد فربما لسهو ليس إلا - على نحو ما يتقدم الحزب اللينيني الستاليني المجتمع والأنشطة الاجتماعية كافة. وما «العلماء هم قادة الأمة» إلا النظير الإسلامي للشعار الماوي (نسبة إلى ماو تسي تونغ، زعيم الحزب الشيوعي الصيني، ت ١٩٧٦): «يجب وضع السياسة في موضع الإمرة». وسبق للتاريخ الإسلامي أن عرف مثل هذا الترتيب مع حركات الدعاة، من باطنية وغير باطنية، ومع حركات القراء، والحركات الصوفية التي امتزجت بالمرابطة بالثغور وفي أطراف دار الإسلام. وكان حكم القضاة والفقهاء وجهاً من وجوه الطوبى السنية في المدن الإسلامية الكبيرة[١٤].

الكادر أو الرابط

ولا يخفي القائمون على الحركة الإسلامية الشيعية بلبنان شبه ما

يتوقعونه من طلبة المدارس الدينية بما يقدر عليه الثوريون المحترفون، قُوّام الحزب الشيوعي اللينيني والستاليني، من مرونة عمل، وتعبئة سريعة، وانتشار عريض في ثنايا المجتمع الذي يعملون لأجل حكمه، والقبض على أزمّته. فهؤلاء الطلبة هم «الأطر» أو «الكوادر»، بحسب كلمة عرفت رواجاً واسعاً في أوساط الحركات السياسية في بلدان العوالم الثالثة، ويكثر الإسلاميون من استعمالها. فهم من يسرع إلى الاشتراك في الحرب وفي العمليات الخطرة، ومقدَّمهم هو الرابط، على معنى البدل الصوفي. وهم من يتصدر التظاهر، احتجاجاً على ما تدينه السياسة الإيرانية أو تأييداً لما تزكيه وتدعو إليه. وهم من يبرق مباركاً أو آسفاً. فإذا خرجت بمدينة قم تظاهرة مساندة «لقوات حزب الله في لبنان»، في أعقاب مقتل عشرين من الحزب ونيّف في إحدى الثكنات بغرب بيروت، تقدمها «جمع من العلماء والطلاب غير الإيرانيين» (أي اللبنانيين، على الأرجح)، وحملوا «صوراً لآية الله الخميني وآية الله منتظري»، بحسب وصف وكالات الأنباء[١٥]. و«الحشود المجاهدة» بقم تجيب نظيرها «من طلبة الحوزات العلمية في لبنان»، على ما سبق في شاهد بيان المدارس الدينية اللبنانية في الذكرى الثامنة لانتصار الثورة الإسلامية بإيران.

ويسعى هذا البناء الحزبي أو الإخواني، إلى تخطّي الحواجز القومية واللغوية والثقافية والعصبية التي تنشأ من أحوال العمران وأطواره، ومن كثرة أوضاع النقل التي ينشأ عليها الناس. ولهذا التخطّي خطورة خاصة في مجتمعات تعمل فيها عصبيات القوم والعشيرة والجوار والحي احترابا واقتتالاً، وحؤولاً دون ظهور مركز قوي وجامع على هذه العصبيات، وعلى نوازعها ومصالحها. ولا شك في أن أخطر ما كانت تخشاه السياسة الإيرانية الخمينية استقرار الحرب الإيرانية والعراقية على نزاع قومي، فارسي وعربي. فتتصدر سوريا «العربية»، والسنية فعلاً وحقيقةً، ويتصدر تحالفها مع إيران العجم والتشيع، كل الاعتبارات السياسية او الاقتصادية، الأخرى، للسبب عينه والعلة نفسها. وتحتل صفة شيعة لبنان، العربية والإمامية معاً، مكانة عالية في الخطة الإيرانية، شأن شيعة الأحساء على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية. إلاّ إن الدولة الوهابية سور صعب وليس من اليسير على الجمهورية الشيعية اختراقه، على نقيض الدولة اللبنانية التي تعرضت الحروب المختلفة الى أبنيتها،

وأباحت أراضيها للاحتلال والغزو، وجماعاتها للاستمالة والولاء والاستتباع.

الحبر والدم

وقد اختبرت الحركة الخمينية بإيران، على ما تقدم، ما توفره سياسة الجيب الديني من آلة واسعة ومتماسكة تجبه بها الحركة الإسلامية الشيعية الحكم والدولة، وتحجز بينهما وبين المجتمع. وترمي سياسة الجيب، في رأس ما ترمي إليه، إلى انتزاع الحركة الإسلامية وأنصارها من روابط القوم والعشيرة والأرض، والمجتمع السياسي، وربطهما (الحركة والأنصار) بالمركز الديني والسياسي برباط متصل ومن غير انقطاع. وتوسلت القيادة الإيرانية برباط «العلم» الإمامي الذي ينبغي أن يتعالى عن الأقوام والأهل واللغات، وأن يلحق المدارس الدينية والحوزات بـ «خط الإمام». وحملت «العلم» وأصحابه على «العمل» ووحدّت بين العمل وبين الحرب والقتال والشهادة، وتوّجته بالدم. فاستعادت من غير ملل، ولا خشية من التكرار، المقارنة التي عقدها التراث الإمامي بين حبر العلماء وبين دم الشهداء، ومزجت بينهما، وجعلت مزاجهما عنواناً قاطعاً على وحدة «الشخصية الإسلامية» وعلى فرادتها. فاستحال عالم الدين إلى أحد وجهين متلازمين لكل مناضل إسلامي. أما الوجه الآخر فهو المقاتل أو المجاهد. فإذا اجتمع العلم والقتال والشهادة في شخص واحد ارتفع الشخص إلى مرتبة الولاية والمثال.

وخصت الحركة الإسلامية بعض من جمع هذه الوجوه بمكانة رفيعة. فنشرت مقالات مرتضى مطهري، ونصّبته مفكر الثورة الإيرانية، وتلميذ خميني الأول، وأضافت الشهادة إلى تعريفه. ولم يلبث محمد باقر الصدر أن لحق بالموكب، وحل منه مكان الصدارة. وأهّله لهذا المحل مقتله في وقت بين انتصار خميني بإيران وبين انفجار الحرب العراقية الإيرانية. فكان العالمَ الشيعي والعربي الذي يجمع بين صفتين وتسعى القيادة الإيرانية الجديدة إلى الحؤول دون انفصالهما، ودون انقلابهما إلى نقيضين، لأن مناقضة الصفة منهما الأخرى تعني خسارة إيران كل مساندة عربية. وأدرجت الحركة الإسلامية الشيعية بلبنان محمد باقر الصدر في سلسلة

أعلام الشهداء العامليين، المنسوبين إلى جبل عامل اللبناني، فسمّته «الشهيد الثالث»[١٦]، وألقت إليه بإرث التشيع العاملي المتصل بالتشيع الإيراني اتصال بؤرتين معزولتين في وسط الإسلام السني، العربي والتركي.

وسعت قيادة الحركة الإسلامية الشيعية بلبنان سعياً حثيثاً إلى رفع صورة الشيخ راغب حرب، إمام مسجد جبشيت، الذي اغتاله الاحتلال الإسرائيلي في شباط ١٩٨٤، إلى مرتبة القدوة الجامعة بين الجهاد والشهادة وبين العلم. فسبق عباس الموسوي، أمين عام «حزب الله» الثالث، إلى هذه المرتبة. ولو كان الإسلام يعرف نصب رجال الدين أو كبار العابدين أولياء على حرف أو بلاد أو أنشطة، على نحو ما تصنع المسيحية مع «القديسين الشفعاء»، لنصّبت الحركة الإسلامية راغب حرب وعباس الموسوي وليّين على «المقاومة الإسلامية». لكنها، ولو هي لم تفعل ذلك إسماً وجهراً، فعلت ما يشبهه مسلكاً ومنهجاً. فذهب ممثل منتظري، محمد اسماعيل خليق، إلى ان «الشيخ الشهيد راغب حرب» كان في طليعة طلبة الحوزات الدينية المشاركين في «العمليات الجهادية»[١٧]. وإذا كتبت العهد مقالة تذكارية في أحمد علي شعيب الذي سقط في الشومرية، في أواخر نيسان ١٩٨٧، نوهت بأن «علاقته بالشيخ راغب (كانت) علاقة جيدة»[١٨]. ووضع أهل علي أشمر صورته مع السيد حسن نصرالله، وهم يقبلون التبريكات بشهادته في آذار ١٩٩٦. وإذا سقط أحد طلبة التعليم الديني، مثل محسن نور الدين (نيسان ١٩٨٧)، كتبت نشرة «حزب الله» صفحة ونصف الصفحة في سيرة «السيد محسن نور الدين على خطى العلماء الشهداء»، ولخصت في عنوان عريض غاية أساسية من غايات الحركة الإسلامية وقيادتها الإيرانية: «من الحوزة العلمية إلى سوح الجهاد»، واختارت من أقوال الشاب عبارة خطتها عنواناً ثانياً: «لا بد للعلم من جهاد يكمله ويتكامل معه»[١٩]. وتعقبت المقالة مراحل «طلب (نور الدين) العلم الحوزوي»: «من حوزات لبنان في بيروت وبعلبك إلى الحوزات في الجمهورية الإسلامية»، وتتلمذه على «العلماء الكبار» واكتسابه من «روحانيتهم وعلمهم»، ولقائه «قائد الأمة آية الله روح الله الموسوي الخميني»، الذي دخل عليه مراراً «وفي كل مرة كان يدخل على الإمام كانت خفقات قلبه تزداد ونبضات روحه تتزايد».

راهب الليل ... فارس النهار

وترد شهادة محسن نور الدين إلى «رموز (...) في مخيلته»، وفي مخيلة قراء النشرة من أنصار الحركة. وفي مقدم هذه «الرموز» الشيخ راغب حرب، والشيخ محمد رملاوي الذي قتل في أثناء هجوم القوات الإيرانية على ميناء الفاو العراقي واحتلالها أقساماً منه.

وترد حياة الشاب محسن نور الدين، إلى مثال «الشخصية الإسلامية المميزة»، والجامعة: التحدر من «جده الحسين (ع)»، و«المكانة الفقهية»، والروحانية والتقوى، والدور التبليغي والتثقيفي، والعمل العسكري، والدراسة العصرية (المهنية، سنة أولى)، والرياضة الجسمانية. وهو في هذه المضامير كلها الأول والسبّاق: كان يتردد إلى المسجد يومياً، وكان حرصه على «عدم التفريط في أي شيء» شديداً، ومسؤوليته العسكرية خطيرة، وحجته في النقاش قوية، وفي دراسته العصرية كان «دائماً الأول في صفه ومدرسته». وقال بعض العلماء عن دراسته الفقهية بقم، حيث صرف أربع سنوات، «السيد محسن إذا استمر على هذه الحال فإلى الاجتهاد مباشرة إن شاء الله». ويتوج هذه الصفات كلها نزاعه مع أبيه، عالم الدين «الجليل» بحسب النشرة، الذي أشار عليه في حزيران ١٩٨٢ بأن لا يقتل نفسه من أجل وقف زحف القوات الإسرائيلية على أبواب بيروت يومين، فأجاب أباه: «ليس واجب (كذا) علي أن أطيعك في ذلك»، وتعلل النشرة إجابة الإبن فتقول: «لأن الإمام الخميني كان قد أفتى بوجوب التصدي للصهاينة»[٢٠] فلكي يكتمل المثال ينبغي أن يخرج المجاهد من نزاع بين الأهل وبين المرجع الإمام منحازاً إلى الأخير حتى لو كان على رأس الأهل «عالم جليل» ومن بني هاشم.

ويمثل نور الدين على اتحاد العالم بالمجاهد، إذ يرفض طلب «الأخوة» إليه الاقتصار على «الدور التعبوي التثقيفي» دون «الجهاد العسكري»، ويرد محتجاً: «أتيت إلى هنا طلباً للشهادة وأنتم تمنعوني من ملاقاة جدي (ع) وأنا سأشكوكم إلى الله في هذا». وترسم الرواية صورة العالم المجاهد، فتشخّص الفرق بين الوجهين، وتورد تمييز التعبئة والثقافة من الجهاد العسكري. إلا انها تتخطى الفرق والتمييز في مسلك المترجَم له وفي أقواله، فتقول: «وكان ينزل العمامة السوداء عن رأسه ويقول للمجاهدين: لا تقولوا لي بأنني طالب علم ولكن اعتبروني أحدكم،

وعلي المسؤولية في الجهاد كما عليكم فإنني لا اختلف عنكم أبداً ... »[٢١].

من هذا شأنه لا عجب إذا وصف بـ «الشخصية التقية»، و«شخصية الإنسان الملتزم»، وبـ «الشخصية القوية». فإذا لم يتصور «المجتمع الإسلامي»، أو المعقل الشيعي اللبناني في صورة النخبة التي تُعَدّ وتُنشأ بمعايير خمينية وتتعالى عن نوازع الأصل والرحم («كانت شهادته قبل موعد زفافه بأسبوع») والوطن، ولا ترجع في أحكامها وأعمالها إلا إلى قرابة حسينية، هي الوجه الظاهر من رابطة روحانية وإلهية، إذا لم يتصور أصحاب المعقل ومجتمعهم في هذه الصورة لم يقووا على جبه الوقائع والأحداث، وعلى الرد على امتحانها المستمر للسياسة الخلاصية التي ساست بها القيادة الخمينية والإيرانية من محضها إيمانه ونفسه. لذا أوكل إلى سلك العلماء أن يقوم من التنظيم الإخواني، الشامل الجيب الشيعي كله، مقام الشيخ الصوفي من المريدين والسالكين[٢٢]. ويرجع الصوفيون في بيعة المريد الشيخ[٢٣] إلى «العباءة» أو الكساء، وإلى خيمة غدير خم حيث علَّم الرسول آل بيته، بحسب الرواية الشيعية، العهد. فيلقي الشيخ على مريده، وعلى نفسه، العباءة، ويسأل مريده: «هل رضيتني لك شيخاً؟»، فيجيب المريد، بعد الاستعاذة والبسملة: (إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم ...) الآية[٢٤]؛ ويقول الشيخ: «هذا العهد يربط الانسان بربه وبشيخه، لذلك لا بد لكل مؤمن أن يكون له مع ربه شيخاً». وكان سبق للبسطامي أن قال: «من لم يكن له أستاذ (شيخ) فإمامه الشيطان»[٢٥]. واقتفى شيخ الشاذلية أثره فقال: «لولا الواسطة لذهب كما قيل الموسوط»[٢٦].

وقد اختار «حزب الله»، أي الحركة السياسية والعسكرية الخمينية بلبنان، اسمه من آية مدارها على الولاية والولاء: (ومن يتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون)[٢٧] ومن آداب تولي المريد الشيخ توقيره باطناً وظاهراً، والانقياد له، والرضى بأعماله ولو كان ظاهرها حراماً، فمن قال: لم؟ لشيخه، «لم يفلح أبداً». وعليه أن يظن أن ما بدا من الشيخ مذموماً في الظاهر هو محمود في الباطن، على ما كان من الخضر مع موسى[٢٨]، وهي من قصص القرآن التي رجع إليها الأئمة العلويون على الدوام وكانت من حججهم على ضرورة التحفظ من الظاهر. ويؤول التسليم للشيخ إلى الصورة التي يرددها المتصوفة، والتي

تحمل المريد على أن يكون بين يدي شيخه كالميت بين يدي الغاسل[٢٩]

دَيْن النفس

تتوسط طبقة العلماء الإماميين اللبنانيين بين جمهور الشيعة الذين ينظمهم معقلهم وجيبهم، وبين «قائد الأمة»، أو من أوكل اليهم «قائد الأمة»، معالجة شؤون لبنان. ولا يستقيم عمل الوساطة أو التوسط هذا إلا باستحواذ المرتبة الأعلى على المرتبة الأدنى، وبتطويع الواسطة، وهي سلك العلماء، وإعدادها الإعداد الذي يتيح لها التدخل الناجع والفاعل في مرافق الحياة والسلوك المختلفة. ولا يتحقق مثل هذا التسليم ومثل هذا التدخل إلا بتحمل تبعات الإعداد والتعليم والمعاش كاملة. فينبغي أن تدين المرتبة الأدنى إلى المرتبة الأعلى بنفسها، وبما صارت إليه وآلت: من مشاعرها وأفكارها وكلماتها ومفهوماتها إلى مكانتها وقيافتها ورواتبها.

وينبغي أن يتهيأ المصير إلى الدور الذي يضطلع به العلماء الجدد بهيئة الصفحة الجديدة التي لم يفلح السلك كله في فتحها إلا من طريق المرتبة الأعلى. لذا وجب على السلك أن يعلن على الملأ، وفي كل لحظة، ائتماره بأمر «قائد الأمة» أو بأمر خليفته من بعده، ودينه له بكل ما يملك وما يفعل، هو والجمهور الذي يسوسه بسياسة المرجع أو القائد. ويكبر دَيْن الدائن، وهو هنا سلك العلماء الإسلاميين، ويعظم ولاؤه، ويسعى في الجهر، بالولاء والدَّين، مع سعة النقلة التي تحققت من جراء نظمه في السلك. فمن أدى انتظامه في السلك إلى نقلة واسعة، معنوية ومادية، فأذن ذلك بطيه صفحة حياته الماضية وما اكتنفها من صعاب ومشاق وضعف، لا عجب إذا «وهب نفسه» (المارشال بيتان) من غير تردد ولا تجزئة للقيادة ووكلائها.

ولم يفت الأمر القيادة الخمينية، كما لم يفت من قبل دائرة الكوادر في الأحزاب الشيوعية، فاختارت للبس العمامة، وحضّت عليه، ووفرت فرصته، لمن لم يعهد العمامة من قبل، لا في عائلته ولا في دائرة اجتماعه القريبة. فأقبل عليها، من بين من لا علم له بها، من لا يشك في أنها ترفع مرتبته، وتنتزعه من مراوحة اجتماعية مزمنة، انتقلت إليه من أبيه ولم يفلح لا التعليم (غير الناجز) ولا العمل، في ازالته عنها وإنقاذه منها. أما بعض من سبق التعمم و«علم» الدين إلى عائلته، وتركهما أبوه، فألفى الدور

(دور رجل الدين) قد تغير تغيراً عميقاً عن الحال التي وصفها محمد جواد مغنية في العقد الخامس، والتي أقام الدور عليها في العقدين التاليين من ضعف شأن، وتردي نفوذ وكلمة.

ولا تقدح الملاحظة لا في اعتقاد المشايخ الجدد أو إيمانهم ولا في جدارتهم، والأمران خارج جدارة الباحث وخارج دائرة حكمه ونظره. إلا ان المقارنة التي لم يكف الشيعة العامليون، وعلماؤهم خاصة، عن عقدها بين كثرة العلماء العامليين وعلو شأنهم، فيما مضى، وبين قلتهم وزوالهم عن مكانة الاجتهاد والاستاذية، مقارنة راهنة أكثر من أي وقت منصرم. والحق أن السؤال عن المرجع الإمامي (اللبناني) من بعد محسن الأمين وعبد الحسين شرف الدين، لم يبق من غير جواب فحسب، بل ربما أمسى من غير غرض أو موضوع في صيغته السابقة. فمن تصدى للمرجعية بعد وفاة شرف الدين، عنيت موسى الصدر، أولى الجسم العلمي اهتماماً حلّ في المحلّ الثاني من همومه وسعيه، وتأخر عن السعي في مهر الشيعة جهازاً سياسياً واجتماعياً يحفظ عليهم هيئتهم وقوامهم، ويؤهلهم لخوض المنافسة الأهلية ببعض العدة. فبرزت، تبعاً لذلك، معايير في ترتيب العلماء، وفي تقديمهم وتأخيرهم، لا تدين لما كان شرف الدين يسميه «دولة العلم»، ويقصد جامعة النجف، إلا بالشيء اليسير، بخلاف دَيْن كبار علماء القرن الماضي والنصف الأول من القرن العشرين بمكانتهم كلها لعلمهم. فمكانة عبدالله نعمة، وحسن يوسف مكي، وموسى شرارة، ومحمود الأمين، وعبد الحسين شرف الدين، وحسين مغنية، ومحسن الأمين، عالة كلها على دراستهم الطويلة، بالنجف وغيرها، وعلى إجازة كبار العلماء لهم بالاجتهاد والفقه، وعلى تآليفهم وتصانيفهم ورسائلهم.

منعطف موسى الصدر

فآذن النحو الذي نحاه موسى الصدر في بناء القيادة الشيعية في العقد السابع، بتحول كبير في رسوم هذه القيادة وفي ترتيب معاييرها. فتصدى الشاب ذو الثلاثين ربيعاً (كانت ولادته في ١٩٢٨) لمثل هذه المهمة، القيادة، من غير ادعاء علم يفوق علم أقرانه، ومن غير الإدلال بإجازات ولا بتآليف أو اجتهادات. ولم يعنِ ذلك عزوفاً عن الخوض في المطالب

الدينية. فكتب الصدر في مفهومات الإسلام، وفي الربانية، وفي الظاهر والباطن، وتاريخ الانسانية الديني، وفواتح السور. وتناول بالمعالجة والشرح مقام النبوة، وفطرة الله، وتوحيد الفقه، إلخ[٣٠]. فهو توسل إلى غاياته بالعمل السياسي الجماهيري، وبتكثير العلاقات ونسج الروابط التي تجعل منه وسيطاً وطرفاً في شبكة الروابط اللبنانية والإقليمية. فتوجت مكانتُه، وإمامته، فلاحَ نهجه في إظهاره، وإظهار من يتكلم باسمهم بمظهر القوة السياسية والاجتماعية التي ينبغي احتسابها في المشاريع العامة المختلفة. وإذا ضوى الصدر إليه وإلى حركته، معظم العلماء الشيعة اللبنانيين واعتزلته جماعات منهم: أنصار حزب الدعوة، والمتحلقون حول الزعامات التقليدية، وأنصار التيارات التقدمية والعلمانية، فمرد ذلك إلى عمله السياسي في المرتبة الأولى.

إلا إن الدور السياسي لم يورث مرجعية دينية وفقهية، بدا أن الصدر لا يوليها اهتماماً كبيراً، برغم حرصه وحرص شرف الدين الذي قدم الصدر ليخلفه، على تكثير العلماء، وتمهيد سبل إعدادهم[٣١]. فتصدر الشيعة اللبنانيين تصدراً متنازعاً رجلُ دين لم يجمع أقرانه عليه، ولم يسع هو في مثل هذا الإجماع. لذا خلت مسألة المرجعية من كل مضمون، وجلا عنها كل إلحاح، فلم يتصدّ لها أحد من العلماء، لا قبل الصدر ولا بعده، إذا استثني التنافس على خلافة الخوئي. وإذ يتراءى أن الحركة الإسلامية بلبنان مهتمة بالأمر، فتعاقب بين ألقاب محمد حسين فضل الله: حجة الإسلام والمسلمين، ثم آية الله، فآية الله العظمى، تصطدم الحركة نفسها بإرث موسى الصدر الذي آل إلى انفكاك المرتبة السياسية والقيادية من درجة «العلم» والاجتهاد[٣٢]. وينجم عن هذه الحال بقاء الجسم الديني، وهو مناط عمل الشيعة الخمينيي الهوى والمنزع، مفككاً ومقسماً. غير ان خمينيي الشيعة اللبنانيين يتوسلون بالتفكك والانقسام هذين إلى ترتيب الجسم العلمي، أو سلك العلماء، على المراتب التي يرتأون، وتتفق مع غاياتهم وأغراضهم. فلولا تفكك العلماء وانقسامهم لما أمكن التيار الإيراني رفع من شاء من العلماء، وإنزاله محل الصدارة ولو كان مبتدئاً لم ينته بدراسته إلى نهايتها الأولى. ومثل هذا التعسف في الترتيب الظاهر ضمان ولاء قوي ومتين. وهو يظهر في العلماء السنة الذين استمالتهم القيادة الإيرانية أكثر من ظهوره في العلماء الشيعة، ويظهر في العلماء الجدد أكثر من ظهوره في

العلماء الكهول، ويظهر في علماء بعلبك والهرمل أكثر منه في علماء الجنوب. ويعوّل هذا الترتيب على ما رأيناه من أثر موسى الصدر في إخلاء مسألة المرجعية من مضمونها وإلحاحها، برغم أن السياسة الخمينية تنهض في وجه من وجوهها على إنشاء سلك علمي وديني واسع ومتماسك تسوسه على نحو مركزي. وترفع هذه السياسة ما يعتورها من تنازع ومناقضة بسعيها إلى ضوي كثرة العلماء اللبنانيين إليها من طريق إعداد معظمهم والاسراع في هذا الإعداد. فلم تنقض سنوات قليلة الا وازدياد عدد العلماء الشيعة خمسة أضعاف، على أقل تقديرٍ، على مثال حوزة الإمام المهدي في عين بورضاي (بعلبك)، ويصبح من لا يدينون، من العلماء، بعلمهم وأفكارهم ومعاشهم ومرتبتهم إلى «قائد الأمة»، قلة قليلة.

التفاوت والمآرب

والحق أن بين الحساب بإطلاق وبين التباس الإنجاز الإسلامي بالروابط والعصبيات والمصالح، بعض التفاوت. فالمشايخ العلماء الجدد، أكانوا من جنوب لبنان أو من شرقه الشمالي، يمتون إلى جماعات محلية، وإلى أسر وعشائر، بعصبيات لا تقل قوة عن رابطة الاعتقاد إن لم تفقها وتزد عنها. وإذا كان في وسع السياسة الإيرانية أن تفيد من دمار الأبنية السياسية والاجتماعية والثقافية اللبنانية، وأن تحول إلى معاهد الدراسة الدينية الإيرانية من كانوا شدوا الرحال الى النجف في ظروف السلم، فلا شك، من وجه آخر، في أن من أفلحت هذه السياسة في استقطابهم، في ظروف استثنائية كتلك التي مر بها لبنان ويمر منذ عقدين ونيف من الزمن، ليسوا كلهم مطلقي الولاء لها.

ومن أمارات هذا الأمر والقرائن عليه بيان واحد وعشرين عالماً من علماء البقاع الشيعي عن عدم معرفتهم ببيان صدر قبل يوم واحد، وانطوى على إدانة لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، المنظم لوجود قوات الطوارئ الدولية في جنوبي لبنان، وحمل توقيع خمسة وثلاثين عالماً، برغم أن بيان الادانة رعاه سفير إيران بسوريا، وقائد حرس الثورة الإسلامي يومها بلبنان (وسوريا)، السيد خاسكار [٣٣]. أي أن عدد من نفوا معرفتهم بالبيان، وأنكروا موافقتهم على مضمونه، وفيه أن المجتمعين «يعتبرون أن قرار

الجمهورية الإسلامية بقيادة الإمام الخميني قد قال الكلمة النهائية في شأن الموقف من القرار الرقم ٤٢٥»، هم ثلثا عدد رجال الدين الشيعة في البقاع، يومذاك. وبين من ابتعد من البيان الإيراني لم يعتم أن انسحب من «تجمع العلماء المسلمين» في البقاع [٣٤]، وأخذ على التجمع هذا استغلاله «لمآرب شخصية وحزبية» واقتصار السبب بين أعضائه وبينه على «الرابطة المادية». وأماط البيان الذي وقعه ثلاثة من العلماء الشباب، اللثام عن رهن «التوجهات السياسية» بالمال الذي يبذل. وجهّلت (بتشديد الهاء) الجهة التي تبذله.

ولا بد من ملاحظة أن بين من أنكروا البيان المفتين الإماميين في مدن البقاع الثلاث: زحلة وبعلبك والهرمل. ويتصل هؤلاء، من وجه او آخر، بالإدارة اللبنانية من طريق المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وإشرافه على القضاء الجعفري وعلى التعليم الديني في المدارس.

ويتصدر المفتون السلك الديني في معظم الأحيان. وإذ افلحت السياسية الإيرانية في ضم بعض العلماء السنة إلى منظماتها، فكان انضمامهم إليها إيذاناً بدور سياسي يفوق بكثير دورهم قبل الانضمام، أخفقت هذه السياسة في ضم من يتربع في سدة منصب مستقر ورفيع. ومثال ذلك نفي مفتي جبل لبنان (السني)، الشيخ محمد علي الجوزو، توقيعه بيانات تدعو الى إقامة الجمهورية الإسلامية بلبنان من غير استئذانه و«لا تتفق ومواقفه الحريصة على عدم الخوض في المعارك الدائرة بين المسلمين». وينصح الشيخ الجوزو أصحاب البيانات باحترام «موقعه وآرائه»[٣٥]. وما يصح في مفتي جبل لبنان يصح في المفتين السنة عامة في المدن اللبنانية: طرابلس، صيدا، زحلة، البقاع الغربي، إلى دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية. ويشكو الشيخ محمد م. (بيروتي سني من المزرعة، وعضو في «تجمع العلماء المسلمين»، مولود في ١٩٥٦) من أن الموظف في دوائر الأوقاف «محكوم» ولا يقوى على «الكلام بالكلمة التي يؤمن بها». إلا أن الاستقلال عن الأوقاف والفتوى يفترض ما قدر عليه الشيخ محمد من إنشاء «مؤسسة إسلامية»، تتعاطى الأعمال التجارية والأعمال العقارية، وتعطي الشيخ راتباً من غير أن «يمارس العمل فيها مباشرة» بل يتولى «دور الموجه» لها.

ولا ريب في أن جزءاً لا بأس به من الخمس («الحقوق الشرعية» التي

تعود إلى الفقهاء العدول (الإماميين)، يقل عن النصف قليلاً، يؤدى مباشرة إلى العلماء في القرى والبلدات وربما في المدن، فلا يجتمع بين يدي العالم الإسلامي الخميني. وهذه الحصة مصدر استقلال لعدد من العلماء عن «التوجهات» التي يمليها من يبذل المال، بحسب عبارة المستقيلين من «التجمع» البقاعي، ويرعى التدريس.

فاذا اضيف الى من سبق الكلام عليهم من يميل مع الريح حيث هبت، ومن يُعمل رأيه ويعمل به، ومن يختار الأمان ويقنع بالسلامة، وجب إطراح عدد كبير من الذين تخرجهم المدارس الخمينية من عداد الجسم الديني الطيّع.

ولا تقتصر السياسة الإيرانية الإسلامية على الوجه المتصل بالمدارس والتدريس، وعلى سلك العلماء وإعداده. فهي تعد الجسم الديني بغية تأطير «المجتمع الإسلامي» وقيادة المعقل الشيعي. فما العلماء، والطلبة من بعدهم وورائهم، إلا المبلغون عن الثورة، وعن مرشدها، ودولتها، وحوزاتها. وقد أولى التراث الشيعي العلماء والمبلغين والدعاة دوراً خطيراً، وأناط بهم نقل العلم الإمامي، أو الأدلة إليه. فكان التشيع الإمامي بين أولى الفرق التي برعت في إعداد الدعاة وتنشئتهم ووضع رسوم عملهم. ولا يستقيم عمل العلماء الدعاة إلا بتدبير يتناول مواضع الدعوة ومطارحها ومظانها، وهي المساجد والنوادي الحسينية وغيرها.

هوامش الفصل التاسع

١ كتب أحد دعاة الثورة الإسلامية في لبنان، هاني فحص يقول: «... تقفل العواصم أبوابها عندما تشتم في إهابك وثيابك وأنفاسك الشوق إلى طهران (...) شكل وجهك يشبه شكل وجهها، أما عن اللون فحدث ولا حرج، وفي عينيك بعض من الأماكن التي تسكن عينيها (...) حتى ولد الولد ستبقى متهماً بطهران مسكوناً بها، بائحاً بالحب والوجد شاهراً دمك...»، إلى ان يقول: «إنه لجميل أن تكون وديعاً الى هذا الحد وأنت مخيف إلى هذا الحد. إنه جدل طهران (...) يتيم الحجاز (ص) أسقط كسرى وقيصر ومقوقس مصر فمن أسقط كارتر وجيسكار ديستان والحزب الاشتراكي الفرنسي بعده؟»، السفير، في ١٣/ ٢/ ١٩٩٢، ص ١١، العمود الثاني من مقالة: في الطريق إلى طهران. تنم المقالة كلها، والشواهد هذه قرينة على ذلك، بنرجسية القوة والسلطان التي تلازم صغار الدعاة ويودعونها الكلام، بينما يودعها كبارهم وأهل الحول والطول منهم الأفعال والاستراتيجيات.

٢ الشاهد كله من اللمعة الدمشقية، ج ٢، ص ٤١٧-٤١٨.

٣ يُسقط هذا الكلام المسائل الشائكة المتعلقة بمراتب المراجع أو الفقهاء فالفتوى ينبغي أخذها ممن لا يشك المستفتي في أنه أعلم من في وسعه استفتاؤه. أما إذا شك، وإذا تضاربت الفتاوى، فالأمر بعيد من الجلاء والوضوح. وكتب الشيخ عبدالله المازنداري (١٣٣٠/ ١٩١١)، أحد كبار أساتذة الفقه الجعفري والمتصدر حلقة واسعة، في إجازته تلميذه شرف الدين في الاجتهاد: «ويجوز للعوام أن يقلدوه في المسألة التي لا يُعلم أنه مخالف فيها لمن هو أعلم منه»، مذكرات، ص ٢٨

٤ . للكاتب: المدينة الموقوفة، الفصل الرابع.

٥ . والشعار لازمة تلزم خطب مشايخ الحركة الخمينية. ففي افتتاح معرض صور فوتوغرافية في المدرسة الدينية بصور خطب الشيخ علي ياسين إمام مسجد المدرسة فدعا إلى «ذوبان المؤمنين في لبنان في الإسلام على غرار الإمام الخميني»، السفير، في ١/ ٣/ ١٩٨٧

٦ وهذا معنى الشعار الخميني الإيراني: «حزب واحد حزب الله، قائد واحد روح الله» (خميني). ولعل هذا الترتيب هو السبب في انفراد التشيع الإيراني، في فرق الإسلام، ببلورة جسم «علماني» محترف، يترجح بين الاستقلال عن السلطة الدنيوية الزمنية (فتتبلور صورة من صور العلمانية والفصل بين السلطتين، على ما مرّ في شاهد

النائيني)، وبين إدخال الدنيا تحت الدين ورجاله؛ أنظر هنري كوربان: [الرحلة] في الإسلام الإيراني، ج١ التشيع الإثنا عشري، باريس، دار غاليمار، ١٩٧١، وتأويل مارسيل غوشيه للوصل والفصل في اعتقاد الحلول، في كتابه: رفع السحر من العالم/ تاريخ سياسي للدين، باريس، دار غاليمار، ١٩٨٥، ص ٧٦ وما يليها.

٧ السفير، في ٧/ ١٠/ ١٩٨٦

٨ـ السفير، في ١٢/ ٢/ ١٩٨٧

٩ المصدر نفسه.

١٠ النهار، في ٧/ ٧/ ١٩٨٦

١١ السفير، في ١٢/ ١٩٨٧

١٢ النهار، في ٧/ ٧/ ١٩٨٦

١٣ النهار، في ٢٧/ ٤/ ١٩٨٧ قارن بين هذا الكلام وبين مثيله في خميني: الحكومة الإسلامية، المصدر المذكور.

١٤ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٦، ص ٢١٠

١٥ عن النهار، في ٣/ ٣/ ١٩٨٧

١٦ العهد، العدد ١٤٦، نيسان ١٩٨٧/ شعبان ١٤٠٧، ص ١ و٦، العنوان في الصفحة الأولى، ومقدمة مقالة الصدر.

١٧ السفير، في ١٢/ ٢/ ١٩٨٧

١٨ العدد ١٥٠، أيار ١٩٨٧/ رمضان ١٤٠٧، باب «سيرة الشهداء/ ذاكرة المقاومة»، ص ٤، العمود الثالث.

١٩ العهد، العدد ١٤٦، المصدر المذكور، ص ١٠/ ١١

وتذكر العهد عالماً ثالثاً هو عبد اللطيف الأمين الذي اغتيل بالصوانة ولم يعرف عنه، قبل اغتياله، إسهام تحريضي أو خطابي في المعارضة الأهلية للاحتلال الإسرائيلي. ومهما كان من أمر فاقتصار العدد، إلى نيسان ١٩٨٧، على ثلاثة علماء سقطوا في صفوف «المقاومة الإسلامية»، إثنان منهم اغتيلا إغتيالاً والثالث كان من الطلبة وقتل بالعراق، دل الاقتصار هذا يومها، على بعد الهوة ما بين طموح الحركة الإسلامية إلى تعبئة طلبة مقاتلين، أو فقهاء مجاهدين، وبين إنجازها الحقيقي في هذا المضمار، إلى ذلك الوقت. أما بعد ذلك الوقت، ومنذ الأعوام ١٩٨٨-١٩٩٠، فتغيرت الحال. وبدا من «سيرة الشهداء» ومن تكتّم «حزب الله» على بعض أخباره، أن التدريس الديني هو المدخل إلى الاحتراف «الجهادي»، القتالي والعسكري. وفي الأثناء، على ما نرى من بُعد، أمست «المقاومة الإسلامية» سلكاً عسكرياً محترفاً تناط به مهمات سياسية وعسكرية تتقدم الدعاوة الثورية ولا تقتصر عليها.

٢٠ المصدر نفسه: ص ١١، العمود الثالث.

٢١ تردد الرواية أصداء الفتوة العلوية (لا فتى إلا علي ...) وتنقل إلى الأحوال الحاضرة، اللبنانية، شعار الفتيان والمرابطين في الثغور جميعاً: «رهبان في الليل، فرسان في النهار».

٢٢ يشير فؤاد سعد المصري (الشيخ): تاريخ دخول الصوفية الإسلامية إلى لبنان، ١٩٧٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، إلى قرابة التصوف والتشيع من وجهين: صفة الإمامة وصلة الشيخ والمريد، ص ٨٤.

٢٣ أنظر لاحقاً، تجديد علماء الحركة الإسلامية الإيرانية التذكير بولائهم لمرشد

الثورة الإسلامية الإيرانية.

٢٤ **سورة الفتح**، ١٠

٢٥ فؤاد سعد المصري (الشيخ الدكتور): **الطرق الصوفية وحالة فاعليتها في لبنان الآن**، ١٩٨٢/ ١٤٠٢، دكتوراه حلقة ثالثة من جامعة القديس يوسف، ص ٨٨ – ٨٩.

٢٦ المصدر نفسه، ص ١٥٩

٢٧ سورة المائدة: ٥٦

٢٨ فؤاد سعد المصري: **الطرق الصوفية** ...، ص ١٢٩

٢٩ المصدر نفسه: ص ١٣٠، وقصة موسى والخضر هي الآية البينة، بحسب مصادر التشيع الإمامي كلها، على وصاية أمير المؤمنين، وعلى مرتبة الولاية والإمامة وعلم الأئمة، إلخ. للكاتب: **المعنى الآن، في الواحد نفسه**، المصدر المذكور.

٣٠ أنظر «حزمة من كتاباته «الثقافية» والفكرية في **منبر ومحراب**، المصدر المذكور.

٣١ يروي الشيخ أحمد ف. المولود في ١٩٣١ أنه وقع في ضائقة مالية، في ١٩٥٢، هددت تمام دراسته بالنجف، فقدم على «المقدس عبد الحسين شرف الدين رحمه الله» وعرض الموضوع عليه، فما كان منه إلا أن طلب تجار صور إلى الصلاة جماعة، وخطبهم فجمع منهم قسماً كبيراً من المبلغ المطلوب. كذلك يروي الشيخ حسن ل. أن سفره إلى النجف كان بمساعدة موسى الصدر.

٣٢ الى ذلك ليس في مستطاع الحركة الخمينية تجاهل نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، أي نائب الصدر وخليفته (خليفة وجه من وجوه دوره) فيتقدم الشيخ محمد مهدي شمس الدين السيد محمد فضل الله في بيانات عن مسابقة في فضائل الحسن بن علي.

٣٣. البيانان في صحف ٢٩ و٣٠/٨/١٩٨٦، اليومية.

٣٤. صحف ٢٠/١١/١٩٨٦

٣٥ السفير في ٣١/٨/١٩٨٦

الفصل العاشر

جروح اجتماعية وسكّانية

رمت زيادة عدد السلك العلمي زيادة كبيرة وعريضة إلى إعداد طاقم من الدعاة والمقاتلين وثيق الصلة بالقيادة المركزية، يدين لها بالطاعة والعلم والاعتقاد والدور والمرتبة والمعاش جميعاً. وجاء تقويم دور العالم الديني تقويماً جديداً يرفع من رتبته ومن مكانته، وينيط به مهاماً جساماً ليس إحياء الأمة والدين أقلها شأناً، جاء هذا التقويم جزءاً من عمل أوسع يتناول الجمهور أو الأمة كلها، فما العلماء أو الدعاة إلا النواة التي ينبغي أن تحوطها الثمرة وتكنفها من كل الجهات. ولا يستقيم بناء المعقل أو الجيب إلا إذا ضوت النواة إليها قطاعاً سميكاً من السكان المؤمنين، ورعت في هذا المعقل شبَه حياة اجتماعية وسياسية عادية. وتقدَّم أن من أدعى دواعي خواء سلك العلماء وتركه، عزلة أولاد المعممين عن الحياة العامة والسائرة. وإذا كان الدعاة، من علماء وطلبة ومحاربين، هم طاقم «الإدارة» الشرعية العامة للجيب، وكانوا المُفْتِين في ما يجب وفي ما يُنهى عنه في كل الأمور من غير استثناء، فالجمهور هو جماع من ينفذ فيهم الأمر الشرعي ومن يُفْتَوْن في ما هم مأمورون به ومنهيّونَ عنه.

قاعدة الجماهير الرصينة

لكن بناء النواة وحدها لا يستتبع انعقاد الثمرة ولا نضوجها، إذا نحن مضينا على استعارتنا. إذ ليس محالاً جمع بضع مئات من الشباب الشيعة اللبنانيين في سلك يتمتع بعلاقات العافية والفاعلية، ويجد أفراده، على «نور» السلك هذا، ونور ثقافته، «سبل الحياة واضحةً، مأمونةَ العثار»،

بحسب كلمات عبد الحسين شرف الدين التي سبق ورودها. ويصح هذا أكثر إذا توفَّرت جهة على هذا الجمع، واضطلعت بأعبائه كافة، ورفعت عن كاهل طالب «العلم»، وعن كاهل أهله مشقات الطلب والسعي والاستدانة والغربة، ثم عمدت إلى جزاء الطالب يقيناً قوياً، وقيادة عامة (شأن الولاية الإمامية أو نيابتها)، ومعاشاً موفوراً، وربما «بروزاً» على ما ذهب إليه الشيخ طاهر. ولا ريب في أن الأمر لا يستبعد الموت أو الشهادة. غير إن نسبة العلماء والطلبة من شهداء الحركة الإسلامية لا تزيد عن نسبة شهداء في سلك آخر، مثل الطلاب الثانويين أو الطلاب الجامعيين أو المدرّسين أو المهنيين. بل إن عدد الذين قضوا من الجماعات هذه أكبر بكثير من عدد العلماء والطلبة الذين سقطوا وهم يقاتلون، أو اغتيلوا لدورهم البارز أو المفترض في الحركة الإسلامية، وربما كانت نسبتهم أعلى. والحق انه ليس من معنى للمقارنة بين النِّسَب لأن دلالة عدد المهنيين أو المدرسين، على سبيل المثال، لا تشبه من أي وجه دلالة عدد رجال الدين. ففي الحال الأولى يمكن قياس الحاجات الاجتماعية التي يلبيها المهنيون والمدرسون، على وجه التقريب. أما في الحال الأخيرة، حال رجال الدين، فلا دلالة لمفهوم الحاجة. إلى ذلك، رفعت الحركة شهداءها من العلماء المشايخ والطلبة إلى مرتبة شيوخ الشهداء وسادتهم، فجزتهم خيراً في الدنيا وفي الآخرة[1].

أما شأن الجمهور فمختلف. وإذا كان خميني لا يستعمل كلمة ماو تسي تونغ المشهورة في السمكة (الحزب أو الطليعة أو الدعاة) التي تسبح في الماء (الجماهير أو الجمهور أو الأمة)، فهو يقول ما يشبهها حين يطلب إلى مستمعيه اتخاذ الشعب بكل قواه «قاعدة رصينة»، يركنون إليها، ويحملهم على استقطاب «الجماهير كل الجماهير» (فصل «سبيل النضال من أجل تشكيل حكومة إسلامية»، من: **الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه**). وكان سبيل «لجان الإمام» في الانتفاضة الإيرانية هو عينه سبيل «الدولة النقيض» التي عرّف بها لينين الحزب الشيوعي في **الدولة والثورة**. وقد دلّت الحركة الإسلامية الخمينية على غيرها من التيارات السياسية عامة، والأحزاب المحدثة خاصة، بجذورها العميقة في أرض الجمهور وتربته. فذهبت إلى أنها لا تعدو في دعوتها «تنبيه الأمة» (الميرزا حسين النائيني) وإيقاظ فطرتها الهاجعة والسادرة في سباتها. وهذه الفطرة

مفطورة على الإسلام الذي يلابسها وتلابسه، بحسب روايات الإسلاميين «الرساليين» الشباب[٢]

أما المثقفون من الإسلاميين فيرددون مقالة جمال الدين الأفغاني «إن المسلمين لا يعرفون لهم جنسية إلا في دينهم واعتقادهم (و) إن حياة المسلمين قائمة على الوصلة الدينية»، وإن الرابطة الدينية «قامت (للمسلمين) مقام الرابطة النَّسَبية»[٣]

مثابة الطائفة ومسجدها

وسعى الدعاة الخمينيون إلى التوحيد بين أنفسهم وبين المسلمين (الشيعة والسنة كلاماً، والشيعة فعلاً). وأيدوا سعيهم بالسبق إلى إعداد العلماء منهم وإلى إخراجهم من صفوفهم. ولا شك في أن امتيازَ رجل الدين، في حسابهم، هو مخالطتُه الناس في حياتهم كل يوم وفي كل شأن. وتمهد مثل هذه المخالطة إلى قيام العالم من الناس مقام «المرشد» (أنظر الشيخ حسّان ب. ل. في فصل سابق). إلا إن المقام هذا يفترض مجتمعاً يجتمع إليه المؤمنون، ويديمون اللقاء فيه. فحيث يحل العالم الإمامي ينبغي أن تنتظم «إلفة المؤمنين»، وأن يقوم «مجمعٌ للطائفة ومثابةٌ لهم»[٤]، فيُوقَف على الحسين، وينسب النادي الحسيني إليه، من غير أن يقوم مقام المسجد الذي لا يصح اعتكاف إلا فيه[٥] ولا يكتم شرف الدين زهوه بالمنارة التي ارتفعت بشمال رواقي المسجد الذي شيّده بصور «طامحة الرأس، شامخة العرنين» تنادي بأعلى صوتها: حيّ على خير العمل، حي على خير العمل[٦]. فالحسينية (أو النادي الحسيني) والمسجد هما ركنا مجتمع المؤمنين، وجسد هذا المجتمع. ويخرج المؤمنون في هذين المكانين، وبهما، من الانفراد والعزلة إلى الجماعة والإلفة، وإلى الهيئة السياسية. ولما اتحد دور العالم الشيخ الشيعي بالمسجد وبالحسينية، أعقب ضعفُ دور العلماء وعزوفُ الشيعة اللبنانيين عن العمامة انزواء المساجد أو سكوتها، على ما شهد محمد جواد مغنية وأخبر: «فهذه بعض القرى العاملية لا يذكر فيها اسم الله تعالى في ليل ولا نهار ...» برغم سخاء المهاجرين على بناء المساجد[٧]. وقد أحصى محسن الأمين من مساجد جبل عامل، بين صغير كبير، أربعمائة مسجد ونيّف. أما ما جُدِّد منها - ومعظمه جدد في

أواخر العقد الثالث ومطلع العقد الرابع - فلا يتعدى العشرين مسجداً[٨].
واتصل المسجد بحياة الجماعة القروية العاملية اتصالاً وثيقاً لم يقتصر على الصلاة والتدريس والتداول. فكان المسجد يشاد على طرف الساحة التي تطل عليها دار الشيخ العائلي المحلي أو البك؛ وكانت هذه الساحة هي ساحة الضيعة أو القرية عامة[٩]. وإذا جمعت ذاكرة الراوي بين الشيخ العالم وشيخ أسرة الأعيان في البلدة جمعتهما في الساحة هذه[١٠]. إلى ذلك كان المسجد بيت مال الزكاة أو سهم الفقير، وكان الفلاح العاملي «يفرز من أغلاله سهم الفقير على البيدر عند التصفية، فإذا وجد المستحق أعطاه إياه وإلا وضعه في مسجد القرية (...) فإذا احتاج المستحق ذهب إلى الجامع وأخذ ما يسد به حاجته بدون ناظر ورقيب...»[١١] وحتى إبان ضعف دور المسجد في الحياة العامة، بقي منه وجهه السياسي. فإذ تقتصر إشارات محمد كزما، المولود في ١٩١٤ ببرج البراجنة، إلى المسجد على أربع، دارت اثنتان منها على صلة المسجد بحادث سياسي: روت الأولى اعتلاء شابين مئذنة الجامع وانتظارهما الجنرال غورو، في ١٩٢٠، «ليقضيا عليه رمياً بالرصاص»، وقصت الثانية مجيء عبد الكريم الخليل، في حزيران ١٩١٥، إلى جامع ساحة المنشية نفسه في عربة خيل ومعه بنادق ليوزعها على متطوعين شبان واعدوه موعداً هناك ولم يحضروا[١٢].
وحين شاء السيد موسى الصدر شجب الحرب الأهلية واقتتال اللبنانيين، في أوائل صيف ١٩٧٥، اختار مسجد الرضا، اللصيق بمدارس الجمعية العاملية والقريب من تخم شطرَي بيروت المسيحي والمسلم، مكاناً للاعتكاف والاحتجاج.

روابط الأهل والعمل

غير إن محل المسجد أو الجامع، والحسينية معه، من خطة الحركة الإسلامية والخمينية بلبنان، ومن حسابها، يختلف اختلافاً جلياً عن محلهما من حياة اجتماعية وسياسية عادية في البلدة الريفية أو حتى في ظاهر المدينة وضاحيتها. ففي غضون الحياة العادية اقتسم المسجد والحسينية، مع مواضع أخرى مثل دور الوجهاء والأعيان ومجالسهم[١٣]، وأفنية المدارس الرسمية أو الخاصة، ومثل الساحات «العامة»[١٤] نفسها،

والنوادي، والبلديات، والمقاهي، أو مصاطب البيوت والأحواش وأفنيتها، اقتسما الأهالي واجتماعهم لعلل كثيرة تترجح بين التداول والتشاور وبين الاحتفال بالأفراح أو إقامة العزاء. ونزع الموضعان، عقيب استقلال المدارس بالتعليم المحدث، وسرايا الحكومة ودورها ومكاتبها بالقضاء، وعقيب قيام الوجيه العائلي، أو ثري المهجر والموظف صاحب الخدمات، وصاحب المهنة الحرة الكثير الاختلاط بالناس، بالتمثيل السياسي والوساطة بين المقترعين وبين أجهزة الإدارة منفصلين عن الأعيان وعن رجال الدين - نزع الموضعان، المسجد والحسينية، إلى الانزواء، شأن علاقات الاجتماع المتصلة بهما، وإلى الاقتصار على بعض الشعائر الدينية والاحتفالات. فلا يؤم المسجد إلا عدد قليل من المصلين، قلما يصلّون جماعة خارج الجُمع والأعياد أو الصلاة على الموتى. ويتحلق حول الشيخ، إمام البلدة ومسجدها، عدد قليل من المعمّرين والحاج (الحجّاج)، من تجار ومهاجرين عائدين وحرفيين مزارعين، إلى قلة قليلة من أهل المهن الجديدة والموظفين والطلاب. وشهد عدد غير قليل من القرى الشيعية والبلدات منازعات معلنة بين رجال الدين وبين الفئات الاجتماعية الجديدة، أو بعض من خرج من هذه الفئات وحمل لواء العمل السياسي المحدث والأفكار «العصرية». وفي القليل من الأحوال كان يخرج الشيخ العالم غير محرج من المنازعات تلك.

افترض الترتيب الذي استقرت عليه المواضع المختلفة هذه، ولو استقراراً غير ثابت ولا محكم، رسوّ العلائق الاجتماعية والأنشطة المشتركة المختلفة على ركني الأهل والعمل. وافترض نهوض الإدارة بأدوار متعاظمة في عدد من الوجوه، كالتعليم والقضاء والأشغال العامة والوظيفة والضمان الاجتماعي. وآل الأمران إلى تكاثر المواضع المشتركة التي تجمع بين الجماعات الجديدة، وتقوم منها مقام المجامع والمحافل، وتصلح للتداول والاحتفال واللقاء والتعاون. فأحصى سمير خلف ثلاثاً وثلاثين هيئة عائلية جديدة في الطائفة الشيعية بين ١٩٥٠ و١٩٥٩، وسبعاً وسبعين بين ١٩٦٠ و١٩٦٩، بينما لم ينشأ من هذه الهيئات في العقد الخامس، بين ١٩٤٠ و١٩٤٩، سوى ثلاث، وسوى خمس في العقد الرابع[١٥] وعلى رغم تراجع نسبة المساعدين العائليين من العاملين عامة جنوب لبنان، فهي لم تقل، في ١٩٧٠، عن نيّف و٢٤ في المئة[١٦]. وبلغ

عدد مؤسسات التعليم الخاصة، التي ترعاها جمعيّات خيرية أهلية أو أفراد تنتمي أو ينتمون إلى الطائفة الشيعية، من غير أن يشهر أصحاب المؤسسات هذه اعتقادهم عَلَماً على عملهم، ١٣٧ مؤسسة تعليمية مجانية (١٢٧) أو غير مجانية[١٧]، يجتمع أكثرها بضاحية بيروت الجنوبية (٧٠) وببيروت نفسها (١٩) ثم ببعلبك (١٥).

تقطيع أواصر الاجتماع

فآذنت هذه الظاهرات وغيرها بمنازعة عواملَ كثيرة المجامعَ والمحافلَ الدينيةَ دورَها وفعلها. وشرط هذه المنازعة والمضي عليها، استتباب السكن، واتصالُ دورة الحياة اليومية بين محطات معروفة مثل الإقامة والمعاش والتعليم والعبادة والعشرة والجوار.

فإذا استتبت دورة الحياة اليومية والعادية بين هذه المحطات، ولو على تفاوت قد يبلغ مبلغ التمزق، اتسع نسيج العلائق الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكثرت معايير أحكامها[١٨]، وجنحت العلاقة الدينية نفسها إلى الاحتذاء على السياسة. فبرز موسى الصدر على مثال سياسيٍ الطائفة، وتقدم المثالُ السياسي هذا على مثال عالم الدين ورجله وشيخه وفقيهه.

إلا إن الحروب «اللبنانية»، أو الملبننة، قوضت معظم ما بنته الجماعات اللبنانية طوال نصف قرن ونيّف، قبل لبنان «الكبير» وبعده. وكان استتباب السكن، وما ارتفع عليه من أبنية، وما ربط بين خلاياه وجزره من نسيج، في رأس ما أصابه التقوض. فانهارت جُملٌ وحلقاتٌ كاملة من السكن، ومن الحياة المشتركة والتأليف. ولما كانت هذه، أي الجُمل والحلقات، ولدت جسوراً لا تحصى بين السكان والجيران والأقارب وأهل البلدة والحي، وأنتجت ألواناً وأشكالاً من التضامن والتعاون في كل وجوه الحياة الاجتماعية: من العمل إلى السكن والتعليم، ومن البيع والشراء إلى التزاور والضيافة والتعاضد في الملمات والمصائب[١٩]، أصاب تقويضُها الأبنية التي ارتفعت عليها، ونحت نحو نظمها وضبط مبادلاتها. فلحق الانتقال القسري، والمقطِّع أواصرَ الاجتماع هذه، بأكثر من ربع سكان بيروت الكبرى، بين ١٩٧٥ و١٩٨٦، وبلغت نسبة المهجَّرين من المقيمين، بغرب بيروت، خمساً وثلاثين في المئة، ثلثهم حُمل على ترك ضواحي

بيروت الشرقية، و١٢ في المئة ترك الضواحي الجنوبية[٢٠]. وانتهى البحث الذي نقتطف منه هذه الدلائل إلى ان «وراء الانتقال إلى مقر السكن الحالي شعوراً بالانتماء والاطمئنان والوضع الأمني الأفضل والقربَ من الأهل والأصدقاء ومكان العمل»[٢١]. وبلغ عدد الذين أخلوا منازلهم قسراً، في ١٩٨٣ و١٩٨٤، مئة وخمسين ألفاً، نصفهم أو أقل بقليل من جنوب لبنان، بحسب بطاقة الهوية، و١٦ في المئة منهم من جبل لبنان الذي يشمل بين نواحٍ أخرى ضواحي بيروت الجنوبية، و١٥ في المئة من البقاع (بحسب بطاقة الهوية أيضاً)[٢٢].

وفي العام ١٩٨٨ أظهرت دراسة إحصائية أن قرابة ٢٢ في المئة من (عائلات) المهجرين اللبنانيين مصدرها ضواحي بيروت الشرقية، حيث الشيعة هم الكثرة، و١٠ في المئة مصدرها الشريط الحدودي، أي جنوب لبنان، حيث الشيعة هم الكثرة كذلك[٢٣].

وتقيس هذه الأرقام والنِّسب التقريبية عمق الجراحة الأهلية والاجتماعية التي أصابت الجسم اللبناني عامة، والجماعة الشيعية خاصة. فالحروب الجوالة، وما تخللها من قسر على الهرب وترك ما جُمع وأنشئ في سنوات كثيرة أو قليلة، وما آلت إليه من نزول حيثما أمكن في بعض الأحيان، قطّعت أوصال الجماعات، وأصلت الجماعة الشيعية، النازلةَ في نواحٍ[٢٤] طرقها القصف وحفّتها جماعات وقوى سياسية وعسكرية مناوئة، الهجرات الكثيرة والتمزيق. وصح رقم الثمانمائة ألف نسمة الذي تُملأ به الضواحي الجنوبية[٢٥]، وكثرتهم الغالبة من الشيعة، أم لم يصح، فلا شك في أن ما ينيف عن ثلثي الشيعة اللبنانيين يقيمون خارج مواطنهم، ومهاجرين، كما درجوا على الهجرة منذ أواخر القرن الماضي، أو مهجَّرين. واستحال النزوح القسري والجماعي تجربة واسعة ومشتركة منذ ان اضطر عشرات الألوف من شيعة برج حمود والنبعة وسن الفيل والدكوانة وتل الزعتر والفنار وعين السيدة إلى التسلل من بيوتهم وأحيائهم: وكان يتم التسلل بواسطة أناس يعرفونهم من أرمن الجوار، أو غير الأرمن، من الذين جعلوا من تهريب الخائفين على حياتهم ونفوسهم وأموالهم المنقولة حرفة تعود عليهم بعائد مرتفع يتقاسمونه مع قادة المسلحين المحليين.

«المنزل» بعد الرحلة

فلم ينقض آب ١٩٧٦، وتدخل الميليشيات المختلفة مخيم تل الزعتر الفلسطيني، حتى كانت أحياء الضواحي الشرقية خلت من ثمانين إلى تسعين في المئة من سكانها الشيعة[٢٦] الذين تركوها عائلة عائلة، أو جماعات من الأقارب والجيران. وفي معظم الأحوال كان التاركون يتركون إلى البلدات والقرى التي نزحوا منها، وانقطع بعضهم عنها أوقاتاً متفاوتة. فوصل العائدون ما انقطع، وشيد من قدر بناءً فوق بناء أخ أو أب أو في أرض آلت إليه بالإرث. واغتصب بعضهم المشاعات. ومن لَم يوجه وجهه إلى البلدة البقاعية أو الجنوبية حل في ضواحي المدينة المقابلة حيث حل من عدم، من النازحين، قريباً أو جاراً من البلدة أو صاحباً. فمن أربعين ألفاً يقيمون بنواحي الرمل العالي والأوزاعي وشاتيلا وبئر حسن والجناح، في شتاء ١٩٨٣، ثمة ٥٥ في المئة كان في جبل لبنان، أي ضواحي بيروت الشرقية، محل إقامتهم السابق؛ وثمة ٢٣ في المئة من الأربعين ألفاً تعود إقامتهم إلى السنتين ١٩٧٥ و١٩٧٩، و٤٨ في المئة تعود إلى ١٩٧٧-١٩٨٢[٢٧].

ونقل الوافدون معهم أموالاً كثيرة المصادر - مثل منقولاتهم، وما قدر بعضهم على انقاذه من المحال إن من الضواحي الشرقية أو من أسواق بيروت، ومثل القروض المصرفية لذوي الخبرة المعروفة، وواردات المهاجر، وعائدات مبيع الأراضي التي ارتفع ثمنها في شرق لبنان وجنوبه إلخ، واستثمروها في العقارات والبناء والتجارة والصناعة والمصارف. فقدّر بعضهم ما وظف في شارع معوض، البالغ طوله كيلومتراً واحداً، بخمسمائة مليون ليرة لبنانية (قيمة ١٩٨٤)، وما وظف في نواحي الأوزاعي بمليار ليرة[٢٨]. وفتحت فروع للمصارف ووكالات تجارية بناحية الغبيري، وازدهرت سوق قطع السيارات[٢٩] وشهدت صناعات النسيج والبلاستيك والتجليد والطباعة والأثاث والمعلبات والزجاج موجة هجرة كالتي حملت الأهالي. وأقبل مئات من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة على تثميرها في أعمال صناعية قليلة التكلفة، يمكن إنشاؤها ورعايتها من غير رقابة القوانين الاجتماعية والاقتصادية. فاشترك النماء الصناعي والتجاري (النسبي) هنا في ظاهرة عمت الصناعة اللبنانية - تعود في الشطر الأكبر منها إلى ارتفاع سعر المواد الأولية - وآلت إلى تدني «نسبة

تكاليف الأجور (...) قياساً على مجموع التكاليف التي تكوّن القيمة المضافة والأرباح»[٣٠]. وانصرف واحد من خمسة من العاملين، في أطراف الضواحي التي عددناها للتو، إلى العمل في البناء[٣١]، وهو الذي كان يعمل فيه العمال العرب، من فلسطينيين وسوريين، وعادوا يعملون فيه بعد ١٩٩٢، حين كان يسع اللبنانيين تركه إلى قطاعات أقل إرهاقاً وأعلى عائداً.

لا تصف الملاحظات السابقة وجوه الانتقال القسري الذي حمل عليه المهجرّون، ولا فداحة الخسارة التي حلت بهم في حياتهم الجديدة، ولا اجتماعهم وهشاشتهم. ولهذه الأوضاع جميعاً، أي للقسر والخسارة والضعضعة والهشاشة، وقعوا لقمة سائغة في أيدي المنظمات الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين. فالمجتمع الأهلي الذي سبق الحرب، والذي ساسته أبنية سياسية عجزت عن صونه من التفكك أو من المشي في ركاب دعوات جماهيرية اندماجية، أعملت فيه الحروب المتعاقبة تمزيقاً وزعزعة وتفكيكاً. فلم تكد أجزاء كبيرة منه تنتزع من مواطنها وهي مواطن رأينا أن الإقامة بها عريت من الأبنية العامة والسياسية المناسبة، حتى تلقفتها أجهزة المنظمات الفلسطينية واللبنانية، وتوسلت بها إلى أغراض اختلفت باختلاف أطوار الحرب ومراحلها. إلا ان هذه الأغراض لم تخرج عن السعي في تعطيل اللجوء إلى عوامل الوساطة الداخلية، والحؤول دون انبعاث الحياة في هذه العوامل.

قطائع وهجرات وطلاق...

ولم تطمع أي قوة لبنانية، إسلامية وعربية، في مقاسمة الأجهزة الفلسطينية إداراتها السياسية والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، للنواحي والبلاد التي سيطرت هذه الأجهزة عليها بعد الانقسام الأهلي والسياسي الذي شطر لبنان. فاجتمعت مقاليد هذه الإدارة كلها في أيدي أجهزة أمنية متنازعة ومتناحرة، تتربع في سدّة قطائع (إقطاعات) يَصْلي بعضُها بعضها الآخر حروباً لا تنتهي. أما أهل المجتمعات المختلفة التي يسوسها «مسؤولو» الأمن في المنظمات الفلسطينية، فلم يلبثوا أن انفكوا من كل ولاء حيال قضية المنظمات هذه، وحيال المنظمات نفسها، وتحولوا

إلى متفرجين أو إلى مستهلكين، يستهلكون رواتب وخدمات وتعويضات ومراتب وكلاماً، في مقابلة الصبر على المنازعات والاقتتال وعلى نتاج العمليات العسكرية الداخلية والخارجية. وارتفع حاجز عال وصفيق بين المجتمعات المفككة والمضعضعة، التي آل إليها الاجتماع اللبناني، في النصف الثاني من العقد الثامن، وبين السياسة عامةً. فتهيأت هذه بهيئة قيادات ومنظمات وأجهزة وعمليات واغتيالات وصفقات لا يفقه منها الجمهور أو عامة الناس شيئاً، ومن المحال على الجمهور وعلى عامة الناس أن ينيطوا بها خططاً محسوبة، أو أن يبنوا عليها أعمالاً يستقبلون بها حياتهم وسعيهم. فكثرت الهجرة إلى خارج لبنان، وقصد المهاجرون إلى الاستيطان بالمهاجر والإقامة والعمل فيها.

فهاجر إلى الخارج، بين ١٩٧٥ و١٩٨٠، حوالى ٢٧٦ ألف لبناني. وبلغت الهجرة في أثناء هذه السنوات، وما بعدها بقليل، خمسين ألف مهاجر في السنة، وكانت من قبل لا تتعدى العشرة آلاف. إلى ذلك لم تجر الهجرة مجرى متصلاً ومنتظماً: ففي ١٩٧٥-١٩٧٦ ترك لبنان إلى سوريا والأردن وقبرص ٤٠٠ ألف شخص عاد منهم، في ١٩٧٦-١٩٧٧، ٣٠٠ ألف. وفي ١٩٧٨-١٩٧٩ بلغ صافي عدد اللبنانيين المهاجرين ٨٦ ألفاً، لم يرجع أكثرهم، إذ كان صافي عدد المهاجرين في السنة التالية، أي ١٩٧٩-١٩٨٠، ٤٩ ألفاً[٣٢]. ويقدر طبارة، جامع هذه الدلائل، أن حوالى ربع المهاجرين إلى البلاد العربية وجماع هؤلاء ١١٠ آلاف شخص (أي ٤٠ في المئة من مهاجري ١٩٧٥-١٩٨٠) - كانوا سيهاجرون إليها، وقعت أحداث لبنان أو لم تقع[٣٣] أي ان ثلاثة أرباع هؤلاء المهاجرين حملوا حملاً على الهجرة، واضطروا إليها. كما يقدر الباحث نفسه عدد المهاجرين إلى القارة الأميركية وأستراليا وافريقيا بمئة وواحد وثلاثين ألفاً. وهو ذهب، في ١٩٨٢ وفي ضوء حسبان ان «الأزمة اللبنانية ستنتهي اليوم وبشكل حاسم وفعّال»، إلى ان هؤلاء «من الصعب الافتراض أن أعداداً محسوسة منهم ستعود»[٣٤]. ويمتاز المهاجرون، الذين لا تفصيل لمصادرهم اللبنانية (المناطق والطوائف)، بميزتين: الأولى هي أن كثرتهم من العناصر الشابة الذين تترجح سنهم بين ١٨ عاماً وبين ٤٥ عاماً[٣٥]، و٤٧ في المئة منهم (١٢٩ ألفاً) من «الناشطين اقتصادياً» وذوي الكفاءات الفنية ومن المصطحبين معهم إما نصف شخص (إلى البلدان العربية) وإما

شخصين (إلى الأميركتين واستراليا)[٣٦]، تمهيداً لإقامة قد تدوم.

ولا يبعد أن تكون الحروب المتعاقبة والهجرات أنتجت نتائج من ضرب آخر. فمن هذه النتائج ما لاحظه زهير حطب من انخفاض عدد عقود الزواج في ١٩٨٠ و١٩٨١، «رغم انتظام العمل في المحاكم (الجعفرية) واستتباب الأمن نسبياً»، ومن زيادة كبيرة في حالات الطلاق، لاسيما في ١٩٧٨، «خربت وأنهت عدداً كبيراً من الزيجات»، فبلغت نسبة حالات الطلاق من الزيجات واحداً من خمس، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قرن بينها وبين اقتصار أحكام الطلاق المسجلة في كل لبنان على ١٤١٣ حالة، في ١٩٧٢، وزيادتها ٥٠٨ حالات فقط عن ١٩٥٩[٣٧].

في مقابلة ذلك ضَعف الإقبال على الزواج ومال إلى التناقص، إما بسبب الهجرة وإما بسبب ارتفاع تكاليف البيت والإقامة. وتباعدت المُدد بين الولادات «خاصة (في حال) النساء اللواتي هاجر أزواجهن»، وانخفضت نسبة الذكورة في السكان[٣٨] وانحطت ظروف السكن وشرائطه: فسكنت ثمانية آلاف عائلة في مساكن «مرتجلة» (تفتقر لمرفق من المرافق كالمطبخ أو الحمام أو المياه الجارية ...)، واقتسمت ٩٥٠٠ (تسعة آلاف وخمسمائة) عائلة المسكن الواحد مع عائلة أخرى، ومعظم هذه العائلات يقيم في ضواحي بيروت[٣٩].

الأنقاض مَهْجَراً

إلا إن الحال التي عليها الضواحي الجنوبية ليست الأسوأ، ولا الأقسى، قياساً على الحال التي تشهدها أحياء نزح إليها، واحتل دورها وشققها وأبنيتها، المهجّرون الأوائل، أي الذين تركوا الضواحي الشرقية في ١٩٧٦، والجنوب في ١٩٧٨ فمن البحر، غير بعيد من المرفأ، إلى جسر فؤاد شهاب الذي يعلوه زقاق البلاط، ومن عين المريسة إلى ما يدعى بالكليمنصو، شرق الحمرا، ارتسمت معالم سكن جديد خلف السكن القديم، وتخللت أنقاضه وبقاياه. فقد أجلت الجولات المسلحة المتعاقبة، منذ أواخر ١٩٧٥، الوجه البحري الشمالي الغربي، من بيروت، ونشأ هذا الوجه في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي (بين المرفأ والجامعة

الأميركية) واتسع في غضون عقدي الانتداب الفرنسي ونصف العقد تقريباً، بين ١٩٢٠ و١٩٤٦، قبل أن يشهد في العقد السابع بناء المجمعات التجارية ومجمعات المكاتب الأولى - مع مركز ستاركو، بين دارة عبد القادر الجزائري والزيتونة - وتكتنف الفنادق الكبيرة والحديثة، مثل الفينيسيا والهوليداي إن والفاندوم، الفنادق القديمة والعريقة، مثل السان جورج والنورماندي.

واختلط في هذا الوجه من بيروت سكن النخب الاجتماعية والسياسية، من مسلمة ومسيحية. فكان قصر رئاسة الجمهورية، حتى ١٩٥٨، في حي القنطاري، وحفته أحياء السكن الفخم، العريق والمحدث، من البطركية، إلى الشرق، حتى الداعوق والديك والجامعة الأميركية، إلى الجنوب الغربي، مروراً ببعض زقاق البلاط وميشال شيحا وجوستينيان وكليمنصو، وطلعة جنبلاط. وحين أنشئ أول برج (بناء تفوق دوره العشرين) في غرب بيروت، أنشئ عند منعقد هذه الأحياء وتوسَّطها.

وطرد الهجوم على القنطاري، وما دعي بمعركة الفنادق، في النصف الأول من ١٩٧٦، أهل هذه الأحياء. وأفضى الهجوم والمعركة هذان إلى إخلاء البيوت والمكاتب ونهبها وتدمير جزء منها، وإلى إحراق الفنادق ونهب المحال. فبقي بناء عَري من أهله وأصحابه ووظائفه، وسُلخ من النسيج الإنساني والاجتماعيَ الذي شُد إليه وحاطه، وانقطع من الطرق والأسواق والأحياء التي كان يتصل بها وتتصل به. وبقي، والحق يقال، مكان خالص انفضّت عنه معانيه التي التبست به مع إقامة أهله ومستعمليه فيه. وحل في هذا المكان هاربون من القصف، بعضهم نجا من الموت أو من السَّوْق إليه مرات، ومقتلعون من ديارهم وأحيائهم وحاراتهم وشوارعهم التي شدتهم إليها إلفة مديدة وتدبير طويل وإن لم يكن في كثرة الحالات ناجعاً.

ولم يكن مكان السكن، أي داخل البيوت والشقق، وحده عارياً. بل اشتركت الأحياء والطرق، المقطعة الأوصال، في العري هذا. فانتفت منها كل حياة متصلة، وكل علائق داخلية. وتركها أهلها الجدد نهباً للنفيات، وللمجارير المبقورة، والمياه المستنقعة. ولما عاشت هذه النواحي في جوار الحرب المستمرة، وعلى مقربة من بؤرها المستعرة الجذوة، وهي الأسواق

والوسط التجاري البيروتي القديم؛ وكان القصف والقنص يتهددانها على الدوام؛ اقتصر النازحون في إصلاح ما تهدم منها وتعطّل على ما يقي المطر، وتراكم القذارة في البيت نفسه. وأدى التزاحم على البيت الواحد، واقتسام الشقة بيوتاً بين الأخوة والأقرباء، والاستنكاف من كل صيانة - وهذه غير مألوفة في غير السكن المستقر والثابت - أدّت هذه الأمور مجتمعة إلى إسراع الانحطاط إلى أحياء التهجير والنزوح القسري.

ولا شك في أن خلط المقيمين بعضهم ببعض، وإقامة عائلات بجوار أخرى، ولو متّت إليها بسبب من الأسباب، نجم عنهما (الخلط والإقامة) نشاز حاد في علائق كتل المهجرين بعضها ببعض. فانكفأت هذه الكتل، وهي بقايا كتل قروية وقرابية سابقة، على نفسها وعلى حياتها الهشة والمضطربة. واضطرت إلى البحث عن معاشها، وعما تقيم به أودها، إما في هجرة شبانها وفتيانها إلى البلاد العربية، وربما إلى افريقيا وأميركا[٤٠]، وإما في امتهان حرف غير مستقرة تكثر المنافسة عليها لأنها لا تحتاج إلى مهارة أو إعداد (الدكاكين والكشات، بيع أوراق اليانصيب ...).

وانتشرت أعمال الصيانة السريعة، وسوق القطع الأصيلة والمستعملة. وفشت أعمال السرقة والتهريب والاحتيال في أوساط أمكَنتها أوضاعها من تحامي القانون، وتفادي العمل بالأعراف. ووسع المنظمات السياسية والعسكرية أن تعبئ قسماً من شبان وفتيان انقطعوا من الدراسة، ومن العمل، ومن الحياة الاجتماعية المتماسكة الأطر.

وينبغي التنبّه إلى أن سكان أحياء النزوح القسري ليسوا ثابتين ولا مستقرين. أي أن الذين نزحوا في ١٩٧٦ إلى الوجه الغربي الشمالي من بيروت لم يستقروا كلهم حيث نزحوا، ولم يقيموا كلهم طوال السنوات المنقضية حيث نزلوا آن نزوحهم. فمنهم من ترك الناحية كلها إلى موضع آخر من بيروت، ومنهم من قايض البيت الذي انتقل إليه وألقى به رحاله ببيت آخر، في شارع غير الشارع الذي يقيم به، لأنه أقرب إلى بعض الأهل. أما من أمكنه العملُ ودخلُه، أو مساعدة أحد الأقرباء المسافرين، من الإقامة وسط جيران أقل تنافراً، ووسط حي أقل اختلاطاً وأكثر انكفاءً واستتاراً، فقلما تلكأ في الترك والمغادرة، على رغم أن «امتلاك» مهجرٍ تحول إلى ريع وإلى استثمار.

العصبية والعدد

وبالمقارنة مع هذا الضرب من المُهَاجر، والذي احتذت عليه موجة ١٩٨٤ بهذا القدر أو ذاك، تبدو الضواحي الجنوبية، أو الأجزاء التي تتألف منها نواتها القديمة، مستقرَّ اجتماع متماسك بعض الشيء. فالانتقال إلى الضواحي كان بطيئاً ومتصلاً، وضبطه أمران: كون معظم المالكين هم من الشيعة وبعضهم من أصحاب العصبية، واضطلاع القرابة وروابط الجوار السابق بدور الجامع والضاوي بين الوافدين المتعاقبين. إذ بين العائلات التي حلت بالشياح والغبيري، وهما مَهْجران جنوبيان وعامليّان في المرتبة الأولى، عائلات يزيد عدد الأسر النواتية التي تنتسب إليها وتحمل اسمها عن خمس أسر، ويبلغ عدد هذه العائلات ١٦١ عائلة من ١١٦٩ عائلة في الناحيتين[٤١]. وإذا كان لا شك في أن نسبة هذه العائلات الكثيرة الأسر من عدد العائلات كله لا تبلغ تمام ١٤ في المئة (١٣،٧٧)، فلا ينبغي أن يخلص إلى حساب قوتها ودورها في بيئتها الجديدة بالقياس على عددها. فما يؤديه مفهوم العصبية لا ينفصل عن القوة التي تجتمع أسبابها للنواة المتكاتفة والملتحمة بعضها ببعض بإزاء عدد كبير من الوحدات (الأسرية) المتفرقة وغير الملتحمة.

كذلك لا ينفصل مفهوم العصبية عن رجحان القوة على التمثيل رجحاناً كبيراً: فأهل القوة الذين تمكنهم عصبيتهم من تصدر جماعة أو مجتمع لا تتناسب سيطرتهم مع حصتهم من التمثيل، ولا تقاس سيطرتهم على هذه الحصة، بل يجنحون، في الجماعات العربية، إلى الاستيلاء على السياسة كلها[٤٢]. ولم يقتصر دور آل المقداد، من مهاجري بعلبك إلى برج البراجنة، ودور آل ناصر، من قدامى مستوطني برج البراجنة نفسها، على حصتهم من عدد أفراد العائلات أو من عدد أسرها النواتية. والسبب في ذلك هو أن ثقل هذه العائلة أو تلك لا يقاس بنسبة قوتها من قوة العائلات الأخرى مجتمعة، بل يقاس في ميزان العلاقة بين العائلة الكبيرة والعائلات الأخرى، المتفرقة، واحدة واحدة وليس جميعاً.

فلا يصح حمل التفرق العائلي، وارتفاع عدد العائلات النواتية (أو النووية، بحسب لبكي) على الاستقلال إلا في حال ظهور نسيج متصل ومتماسك تشترك فيه العائلات المتفرقة، وترجح كفته، أي كفة النسيج المتصل، على كفة عائلات العصب الممتدة أو الواسعة. وهذا ما لم

يحصل. فالعائلات الست التي تضوي تحت اسم واحد أكثر من اربعين أسرة نواتية لا تُرَدّ إلى ٠,٧٠ في المئة من ٨٥٢ عائلة يقتصر عدد أسرها على واحدة او أثنتين[٤٣]، ولا حتى إلى ٢٣ في المئة من عدد الأسر عامة[٤٤]، لأن في مقابلة العائلة التي تضم ٥٠ أسرة نواتية لا تنهض وحدة أو كتلة تضم ٨٥٢ عائلة، بل تنهض، في ميزان القوة والغلبة، كتل متفرقة كثيرة لا يجمع متفرقها جامع.

وهذه الحال، أي التفرق والتشرذم من غير إنشاء قطب اجتماعي، أو مثال اجتماعي، قوامه الأسرة الضيقة المؤلفة من أفراد والمستقلة بشؤونها والمشدودة إلى إقامتها وسكنها وعملها، حالت دون إفضاء الحروب وجروحها الاجتماعية إلى اجتماع فردي وسياسي.

هوامش الفصل العاشر

١ ليس في هذا القول تجديف، برغم أن الرسول نهر امرأة أحد صحابه إذ هنأت زوجها الميت، بعد أن وُسِّد الثرى، بالجنة فقال لها: وما أدراك؟ فأجابت: صاحبك يا رسول الله، فقال لها إنه لا يعلم ما حكم الله في أصحابه، عن البلاذري: أنساب الأشراف، ج١/ ص١٦٩-١٧٠، من طبعة دار المعارف بمصر؛ وبرغم قول يزيد بن عميرة لعبد الله بن مسعود الذي لم ينكر مقالته: «ولنا ذنوب لو نعلم أنها تغفر لنا لعلمنا أننا من أهل الجنة، فمن أجل ذلك نقول: إنا مؤمنون ولا نقول: إنا من أهل الجنة» عن الغزالي: إحياء علوم الدين، ج١/ ص ٨٩ من طبعة دار القلم، ببيروت.

لكن الإماميين ينسبون هذه الأقوال وأمثالها إلى الإرجاء، ولا يجتمع الإرجاء والعصمة، ولا يجتمع وتمام «العلم» الإمامي.

٢ للكاتب: المدينة الموقوفة، الفصل الرابع.

٣. جمال الدين الأفغاني: التعصب، من «العروة الوثقى»، الأعمال الكاملة، ج٢، ١٩٨١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٤٤-٤٥ ويستعيد حسن حنفي هذه الفكرة فيرى أن ملابسة الإسلام ومؤسساته حياة المسلمين وتاريخهم ومفهوماتهم أحله محل دلالات الواقع ومعانيه، التراث والتجديد، بيروت، دار التنوير، ١٩٨١

٤ شرف الدين: مذكرات، ص ٤٤ و٤٦.

٥. المصدر نفسه: ص ٤٥-٤٦.

٦ المصدر نفسه: ص ٤٨، وهي الحيلة من رفع أذان الشيعة الإمامية.

٧ مغنية: الوضع الحاضر في جبل عامل، ص ٥٨ و٦٥

٨. الأمين: خطط جبل عامل، ص ١٧٥ - ١٧٨

٩ للكاتب: أدوار احتفال ديني في قرية من جنوب لبنان/ عاشوراء (١٩٦٧) (بالفرنسية)، ١٩٦٩، منشورات مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، الرسم المكاني.

١٠ الأمين: سيرة المؤلف، ص ٣٢

١١ مغنية: الوضع الحاضر...، ص ٥٦-٥٧.

١٢ محمد كزما: الضاحية الجنوبية أيام زمان، ١٩٨٤، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ص ٧٣- ٧٤ و١٥٨- ١٦٢ أما الإشارة الثالثة فتتناول التعليم في الجامع،

ص٩٦ وما يليها، وتتناول الرابعة بناء جامع عواد بالغبيري، ص ١٤٧

١٣ بعد انقراض المضافات في العقد الخامس ربما.

١٤ أضع عامة بين مزدوجات لاتصال الساحة بدار الوجيه العائلي، رأس العائلة التي تتصدر عائلات القرية.

١٥ من بحث غير منشور، نقلاً عن بطرس لبكي: **من العائلة الامتدادية إلى الطائفة في لبنان**، مجلة الواقع، عدد ٨١٧، ت٢ ١٩٨٤، ص ١٠٣

١٦ مديرية الإحصاء المركزي في وزارة التصميم العام اللبنانية: **القوى العاملة في لبنان**، ١٩٧٢، بيروت، م٢

١٧ المركز التربوي للبحوث والانماء (وزارة التربية الوطنية): **دليل المدارس للتعليم**، العام ١٩٧٧، صدر في ١٩٧٨، بيروت، عن بطرس لبكي: **من العائلة الامتدادية**... ، ص ١١ أما عدد مؤسسات التعليم الدرزية فبلغ ٢٦ (١٩ مجانية)، ص ١١٤، والسنية ١٣٧، ص ١١٨، والمارونية ٢٠٦، ص ١٢٣، والروم الأرثوذكس ٢٤، ص ١٢٧، والروم الكاثوليك ٦٢، ص ١٢٩-١٣٠، والبروتستانتية ٤١، ص ١٤٧

١٨ كان جورج سيمبل، الألماني، من أوائل دارسي الاجتماعيات (في العام ١٩٠٠) الذين تنبهوا إلى الاستفزاز العصبي والحسي الذي ترتبه المدينة المحدثة على سكانها وأصحابها فكثافة العلاقات، وكثرة الأدوار، وسرعة الانتقال، وتبدل اللقاءات - تحمل هذه كلها المرء المديني على الانفعال، والاحتماء بالذهن، وتحمل الأمكنة على التجريد، **المدن الكبيرة وحياة الروح**، من مقالات جمعت في كتاب حمل بالفرنسية وسماً **فلسفة الحداثة**، باريس، دار بايو، ١٩٨٩، ص ٢٣٤ وما يليها (أنظر التحفظ عن «المجتمع النقيض» في هامش من الفصل الأول).

١٩ يصعب إحصاء وجوه التضامن والتعاون هذه أو التمثيل على مؤسساتها. فهي تتناول أموراً مثل العثور على عمل من طريق أحد الأقرباء، أو الجيران، أو أحد أبناء القرية، الذي يعمل في المنشأة أو الشركة؛ وتتناول الإسهام في تعويض بعض كلفة ثقيلة تكلفها القريب أو النسيب إما في إجراء جراحة أو في سفر ولد من أجل الدراسة. إلا إنها من وجوهها كذلك شراء اللحمة بثمن أقل من الثمن المتوسط أو إسداء خدمات بيتية وحرفية (التنجيد، أعمال سنكرية، دروس استلحاق خاصة ...) من غير مقابل نقدي مباشر ولقاء خدمة أخرى في وقت آخر، وموضع مختلف.

٢٠ من دراسة مؤسسة الأبحاث الإدارية، نقلاً عن حيان حيدر: **دور ومسؤوليات**... ، المصدر المذكور، ص ٦-٧ سبق وأخذنا عن البحث نفسه إشارته إلى ان ما يزيد عن ثلثي الجمهور هذا غيروا مقر سكنهم مرة واحدة... ويبلغ ربع سكان بيروت الكبرى حوالى أربعمائة ألف نفس، اذا صح أن مليوناً ونصف المليون من اللبنانيين ينزلون بيروت وملحقاتها.

٢١ المصدر نفسه: ص ٩

٢٢ من بحث أجرته مؤسسة إغاثة دولية، نقلاً عن علي فاعور: **هجرات داخلية قسرية في تاريخ لبنان**، صحيفة النهار في ١٤/ ٧/ ١٩٨٥، الجدول الرابع.

٢٣ عن أنيس أبي فرح من: **المهجرون قضية ومواقف**، المؤتمر الوطني العام للمهجرين، حزيران ١٩٩٢، ص ١٦ من نشرة ٢٢ حزيران اليومية.

٢٤ لا تبلغ نسبة أحوال احتلال المنازل من السكن عامة ببيروت الكبرى إلا ١٢,٣

في المئة متوسطاً مشتركاً بين شطري بيروت (١٤ في المئة في غرب بيروت)، بينما بلغ المستأجرون حوالي ٤٢ في المئة من الحالات، وأصحاب المنازل ٣٧ في المئة. عن حيدر: دور ومسؤوليات ...، ص ٩ وقد يدل هذا الأمر على سعي شطر من المهجرين (نحو أربعين في المئة منهم) إلى إرساء حياتهم الجديدة على أسس ثابتة بعض الثبات. وانتهينا إلى نسبة أربعين في المئة (٤٢ على وجه الدقة) من اطراح الذين لجأوا إلى احتلال المنازل (أو ألجئوا إليه)، وهم ١٤ في المئة غرب بيروت، والذين يسكنون مؤقتاً في ملك يعود إلى الأقارب والأصدقاء وهم ٨,٥ في المئة، من الـ ٣٥,٢٪ الذين هم نسبة المهجرين من سكان بيروت الغربية (الكبرى)، إذا جازت العبارة.

٢٥ من بين أمثلة كثيرة، محمد كزما: الضاحية الجنوبية ...، صفحة الغلاف الرابعة، حيث يرتفع التقدير إلى ٨٥ ألفاً، والعدد الثاني من نشرة العهد، ص ٣، تحت عنوان: تحقيق شامل عن ضاحية المستضعفين، في ٥ شوال ١٤٠٤ (آب ١٩٨٤) العمود الأول.

٢٦ بقي مقيماً، أو عاد إلى الإقامة في الضواحي الشرقية حوالي ٢٥ إلى ٣٠ ألفاً من السكان السابقين.

٢٧ من إحصاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عن محاضرة نجيب عيسى في المؤتمر الوطني الأول للإسكان في لبنان: مشكلة إسكانية خاصة في ضاحية بيروت الجنوبية، صحيفة النهار في ١١/ ٥/ ١٩٨٣، ص٨، العمود الثاني.

٢٨ العهد، العدد الثاني، ص٣، العمود الرابع.

٢٩ المصدر نفسه.

٣٠ ميشال مرقص: التضخم تعدى الأفراد إلى المؤسسات والقطاعات، النهار في ٢٩/ ١٢/ ١٩٨٦، العمود الرابع من ص ٨.

٣١ عيسى: مشكلة إسكانية ...، المصدر المذكور، العمود الثاني.

٣٢. د. رياض طبارة: التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية، المصدر المذكور، ص ٣٤-٣٥.

٣٣. المصدر السابق: ص ٣٥-٣٦، وص ٥٠ (الجدول رقم ٩).

٣٤ المصدر نفسه: ص ٣٥

٣٥ د. بيار نصر الله، ونقل عنه د. أسعد الأتات: مظاهر اختلال التركيب السكاني في لبنان، من السياسات السكانية ...، المصدر المذكور، ص ٩٦

٣٦ رياض طبارة: التنمية العربية ...، ص ٣٦

٣٧. د. زهير حطب: الأسرة اللبنانية تواجه نتائج الأحداث، من السياسات السكانية ...، ص ٢٥٧ و٢٦١ يلاحظ الباحث المحاضر أن الطلاق عاد، في ١٩٨٠ و١٩٨١، إلى الانخفاض، وتراجعت «نسبته إلى أقل ما كانت عليه عام ١٩٦٦»، التي أتخذها مرجعاً ... إلا إن عدد حالات الطلاق في سنة المرجع كانت ٣٣٩ حالة، أما في ١٩٨٠ فصار عددها ٨٥٠، وصار عددها في ١٩٨١، ٧٥٠ حالة (ص ٢٦١). فإذا كانت نسبة زيادة ٨٥٠ من ٧٧٢ هي حاصل الفرق بينهما (٧٨) وقسمة ٨٥٠ عليه (١٠,٨٩)= ١٠٩٠٪، فهذا لا يعني طبعاً أن الطلاق عاد إلى الانخفاض، بل يعني أن اطراد زيادته لم تتصل.

٣٨ مديرية الإحصاء المركزي في وزارة التصميم العام: الإحصاءات اللبنانية لعام ١٩٧٢، بيروت، ص ٦٢-٦٣ اتفقت هذه الزيادة مع انقلاب في بنية السكان: في

١٩٥٩ كان الريف والحضر يقتسمان السكان مناصفة، بينما زاد سكان الحضر، في ١٩٧٥، عن ثلثي السكان عامة، أسعد الأتات: مظاهر اختلال ...، ص ٩٨ وأثبت استقصاء لاحق، في ١٩٨٨، هذه الوجهة، والأرجح أن نقص الذكور، ويبلغ أعلى نسبة في فئة عمر تدور على الثلاثين، يعود إلى جرح الهجرة هذا، مقالة الكاتب في جيل الخلافة، بيروت، ١٩٩٠

٣٩ د. حيان حيدر: دور إنماء الريف في بناء مجتمع متكامل، من السياسة السكانية ...، ص ١٦٠

٤٠. في العقد التاسع وحده (الثمانينات) ارتفع عدد المهاجرين الشيعة والجنوبيين إلى كينشاسا، عاصمة زائير، من عشرات إلى خمسة آلاف مهاجر. وارتفع عدد المهاجرين من بنت جبيل إلى الحي الجبيلي في ضاحية ديترويت الأميركية، دير باون، من ألفين أو ثلاثة إلى تسعة آلاف، على قول مهاجرين أو مسافرين أقاموا بعض الوقت هنا وهناك.

٤١. فؤاد خوري: من القرية إلى الضاحية، ص ٤٧، عن بطرس لبكي: من العائلة الامتدادية ...، ص ١٠٦-١٠٧، الجدول رقم ٥.

٤٢. ثمة أمثلة اقتصادية وإدارية على هذا الوصف: فالمشاريع الاقتصادية الطائفية لا تستقيم إلا بتصدير عصبية محلية وعائلية وبرجحانها على غيرها. أما ما يذهب إليه بطرس لبكي، المصدر نفسه، من ان النزوح من الريف إلى المدن وضواحيها يضعف روابط العائلة الامتدادية، ويحد من احتمال سكن العائلة سكناً مشتركاً ويضعف الزواج اللحمي، ويكسب النازحين العاملين والأجراء «استقلالاً نسبياً» عن زعمائهم التقليديين في الريف «لأن حاجاتهم ومصالحهم في المدينة وضواحيها تصبح أقل خضوعاً لهؤلاء الزعماء» - ما يذهب إليه قد يتفق مع وصف النتائج الظاهرة (السكن المستقل، قلة الزواج اللحمي أو الدموي، ضعف النفوذ السياسي التقليدي ...). لكن الحكم بأن الخروج من العائلة الممتدة إنما يصير إلى «الحاجات والمصالح» المستقلة هو حكم يعوزه الدليل، ويقصر القرابة على العائلة دون الحلف، ودون قدرة القرابة على نظم الدوائر الأوسع على مثال القرابة. إلى ذلك ثمة اتجاهات تنقض الوصف: فالهجرة القسرية أحيت سكناً مشتركاً ليس بالقليل، وربطت بين مصالح العائلة الواحدة من طرق كثيرة، وبعثت الزواج اللحمي.

٤٣ المصدر نفسه، جدول رقم ٥

٤٤. أي من نسبة ٣٠٠ أسرة - هي جماع الأسر التقريبي الذي يتحصل من ضرب ٥٠ أسرة بست عائلات واسعة - إلى ١٢٧٨ هي حاصل ضرب ٨٥٢ عائلة بأسرة ونصف الأسرة.

الفصل الحادي عشر

بناء المعقل الإسلامي

لم تستقطب الحركة الإسلامية الخمينية أنصارها الأولين ونُواها الأول في المَهَاجر المعدمة، حيث استولى مهجّرون على مبان وبيوت ومكاتب، بل على أحياء برمتها، ومهدت معارك معدَّة ومتعمدَّة إلى إجلائها من أهاليها، وللحؤول دون قيامها بوظائفها وأدوارها. وربما عاد ذلك إلى أن من نزحوا إلى وادي أبو جميل والقنطاري وكليمنصو وعين المريسة كانوا من أهالي الجنوب اللبناني المعدمين، والذين لم يخالطهم أهل بعلبك والهرمل، ولم تترك لهم المنظمات الفلسطينية ولو هامشاً ضئيلاً من الاستقلال. وربما كان الوجه الأخير هو العلة الأولى والمقدَّمة. فحيث حصل افتعال كامل للإقامة والسكن، ولم يسبقهما ما يمهد لهما ولو على نحو ضعيف، استولى أهل القوة السياسية والعسكرية، على كل مقدرات النازحين، وأملوا عليهم «تمثيلهم» السياسي[1] اما حيث انضم النازحون الجدد إلى مقيمين سبقوهم إلى الإقامة والسكن، وإلى نظم عقد إقامتهم، أمكن إرساء بعض الحياة السياسية والتمثيل السياسي المستقل.

ترك أنصار حزب الدعوة ضواحي بيروت الشرقية مع من تركها إلى ضواحيها الجنوبية، وكانوا في عداد من نزل بأحيائها الجديدة التي تحلقت حول النواة السابقة. ولا يخلو الرسم المكاني من دلالة سياسية واجتماعية. فقد أقامت العائلات القديمة، التي سبقت غيرها الى النزوح، إما في قلب أحياء الضواحي وإما في ضاحية القلب القريبة. وكانت منازلها، أي حيث نزلت وليس بيوتها، مجتمعة ومتصلة بعض الاجتماع والاتصال. فانحازت تباعاً إلى رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى موسى الصدر الى ١٩٧٨، ثم مالت إلى المنظمات الفلسطينية وهادنتها قبل أن تميل من

جديد إلى نائب رئيس المجلس الاسلامي والى حركة «أمل». إلا إنها حافظت في أطوارها المختلفة هذه على القدر من الاستقلال الذي يتيح لها رعاية مصالحها الخاصة، ولم تزل محافظة عليه. لذا قلما وقعت اشتباكات دامية، لعلة من العلل، في قلب الضواحي، وقلما أفلحت منظمة سياسية وعسكرية في استدخاله وتأليب بعضه على بعضه الآخر. أما حزام الأحياء الجديدة، أو القشرة الجديدة من السكن التي أحاطت السكن القديم، فكانت محل منازعة دائمة بين الفرق السياسية المختلفة، أدت في أحيان كثيرة إلى التراشق بالمدفعية وإلى القنص على الأحياء.

لم يختر الإسلاميون السكن في أطراف الضواحي الجنوبية، ، مثل الجناح والأوزاعي والرمل العالي وحي السلّم وصفير وحي ماضي وبئر العبد ومعوض والغبيري وحارة حريك وحسينية الشياح (روضة الشهيدين)، كما انهم لم يختاروا أن تستجاب دعوتهم بهذا القدر أو ذاك بهذه النواحي دون غيرها، قبل أن يحمل القصف وانفجار المعارك في شتاء ١٩٨٤ بعض أهالي هذه الأطراف على تركها إلى الروشة والحمرا وبرج المر (القنطاري)، فحملوا معهم في جملة ما حملوا المصلّى والأدعية واللجان الاجتماعية والدعوة الخمينية. إذاً لم يختر الإسلاميون سكنهم ومطرح دعوتهم، الا إنهم احتذوا في دعوتهم وفي تنظيمهم أنفسهم ومجتمعهم على مثال المجتمعات التي قاومت تسربهم إليها. فكما تحصنت هذه المجتمعات من الإسلاميين الخمينيين باستقلالها، وانكفائها ومتانة نسيجها القرابي (أو مكانة نواتها، على وجه أدق)، سعت مجتمعات الإسلاميين بدورها إلى إنشاء نواة صلبة وقوية، وإلى إحاطة نفسها بسور يتيح لها أن تعيش في ظله وأن تحقق مجتمع «الحكم الشرعي»، العامل بولاية الفقيه «الإمام قائد الأمة». ولما كان أنصار حزب الدعوة وطلاب محمد حسين فضل الله والطلبة المزمعون السفر إلى النجف قبل مقتل محمّد باقر الصدر والى قم بعد ١٩٨٠، لما كانوا شتاتاً لا يمنعهم من الفرق الأخرى حاجز، توسلوا بالمسجد أو بالنادي الحسيني إلى إنشاء نواة لاجتماعهم.

ومثل هذا التوسل بأماكن العبادة إلى الاحتماء من السلطان، أو من الدولة وسلطاتها الأمنية، أمر شائع في الإسلام ومجتمعاته. فما يُجمع عليه السلطان الذي حكم البلاد العربية طويلاً من غير أن يكون منها جنساً ولغة وثقافة، و«أهل البلد» المحليون، هو الإسلام، أي دين الطرفين

به[٢]. وإذا استولى المماليك وهم «الأجلاب» المجلوبون من أسواق الرقيق أو من السبي، على السلطان، لم يسبغ الشرعية على استيلائهم واغتصابهم إلا انتسابهم إلى الإسلام، وإعلانهم الذب عنه وحمايته. فيقوم الإسلام مقام اللحمة بين المجلوبين والمستولين، بالقهر والقوة، على الأمر، وبين «أهل البلد» أو المجتمع الأهلي الذي نشأ بدوره عن خليط واسع من الأقوام والأعراق (أهل السواد المحلي من الأنباط والأروام، العرب، الأكراد، الترك، المغاربة من بربر وغيرهم...). بل ويستوي في سدة الحكم والدولة من يدل على سواه ببلائه في الذود عن الإسلام وعن داره وأهل ملته. ولما كانت الشوكة والقوة في أيدي العسكر، من غير الأقوام المحليين، عاد البلاء في القتال دون الإسلام إلى الجيش المملوكي، ولم يعد إلى أصحاب الأرض والمتوطنين فيها منذ أجيال، وظهر هؤلاء بمظهر العالة على المسلمين الحقيقيين والمتخذين القتال صنعة وحرفة.

الاحتماء بـ «أمل» واستدخالها

انحاز الإسلاميون النازحون إلى مواضع سكن جديدة، إلى المسجد وتحصّنوا فيه وبه، وامتنعوا به من الأيدي التي قد تمتدّ إليهم من خصومهم وأعدائهم. فحل المسجد، أو أماكن العبادة عامة، محلّ النواة العائلية الصلبة التي اتّقى بها غيرهم طغيان الحركات السياسية والعسكرية عليه. أو هذا ما سعى إليه الإسلاميون ولم يبلغوه بهذا القدر أو ذاك، إلا بعد سنوات من العمل الدؤوب. فامتنعوا في حالة الضعف الأولى، قبل ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٢-١٩٨٦، بالحركة الشيعية الجماهيرية التي انشأها ورعاها السيد موسى الصدر. وسهروا، وهم في صفوف هذه الحركة، على الدعوة إلى أفكارهم وخططهم، كما سهروا على أخذ مواقع في أبنية الحركة الصدرية ومعاقل. فكان منهم حسين الموسوي، الناطق باسم حركة «امل» وعضو مكتبها السياسي حتى صيف ١٩٨٢؛ وكان منهم السيد ابراهيم الأمين، رئيس مكتب حركة «أمل» بطهران حتى التاريخ نفسه[٣]؛ ولا يبعد أن يكون أبو يحيى، مسؤول حركة «أمل» العسكري في أثناء حركة ١٩٨٤ وبعدها بقليل، أحد الذين استدخلوا حركة الصدر؛ واغتيل حسن شري، عضو مكتب الحركة السياسي، وهو المعروف بصلته الوثيقة

بالسيد محمد باقر الصدر بعد مقتل الصدر؛ وفي ذروة المعارك الدموية بين «أمل» وبين «حزب الله»، طوال ١٩٨٨، ترك قائد «أمل» العسكري، السيد عقل حمية، غرفة عملياته بعد أن أحرقها ودمرها، وكان حمية من حرس خميني الخاص. وانشأ السيد مصطفى الديراني، مسؤول أمن «أمل» المركزي، «المقاومة المؤمنة»، وهي حركة عسكرية صغيرة منافسة لأفواج المقاومة اللبنانية (أ. م. ل.)، قبل أن ينشق عن حركة السيد نبيه بري، ويرجح أنه وثيق الصلة السياسية ببعض أجنحة السلطة الإيرانية... الى غير هؤلاء كثير. ولا تستر النبذات التي تخص بها نشرة العهد شهداء المقاومة الاسلامية على اسهام بعض هؤلاء في أعمال عسكرية إيرانية الغرض، مثل معركة تطهير جريدة بيروت، البعثية العراقية، في ١٩٧٦[٤]

وكانت الحركة الصدرية واقي أنصار الدعوة والإسلاميين الخمينيين في حال ضعفهم، وحتى إعلانهم الاستقلال السياسي والعسكري في صيف ١٩٨٢ إلا إنهم في هذه الأثناء، كانوا يعملون عملاً حثيثاً على بناء النواة التي في مستطاعهم انشاء معقلهم حولها. فاتخذ السيد محمد حسين فضل الله من مسجد الإمام الرضا ببئر العبد جامعاً ومدرسة ومنبراً ومجلساً ومكتباً، وأقام قريباً منه. ولم ينتقل وحده إلى بئر العبد، بل انتقلت معه جمعية أسرة التآخي التي رعت بناء الحسينية بالنبعة، على ما تقدم، فتملكت مكتباً قرب المسجد، ورعت مستوصفاً في الناحية نفسها. وكانت ناحية بئر العبد، بين الجادة من مستديرة المطار إلى مار مخايل، وبين الرويس القائمة في الزاوية الشمالية الشرقية من برج البراجنة، من أطراف برج البراجنة. وقد استقبلت هذه الأطراف الممتدة إلى صفير وحي ماضي ومعوض والمعمورة وحي السلم والمريجات، في الوجه الشرقي، الأبنية الجديدة، كما استقبلت أفواج الجيل الثاني من الهجرة الشيعية إلى بيروت.

وكثرت في صفوف هذا الجيل، من أبناء الذين تركوا أريافهم وبلداتهم منذ العقد الرابع، الفئاتُ الاجتماعية المتوسطة، لاسيما منها تلك التي اتخذت المهن الحرة والاستخدام والوظيفة والتجارة والمقاولة عملاً ومعاشاً. فترك الأبناءُ الأحياءَ والطرق الداخلية التي نشأوا فيها، إن ببرج البراجنة أو بالشياح، وأقاموا بشقق وأبنية شرع أهل اليسار والثراء الجدد من مقاولين وتجار ومهاجرين، في بنائها حيث كانت زراعة الأشجار المثمرة

والخضار مورد الرزق الأول. وإذ حمل التراشق المدفعي بعض الصحف على إخلاء مكاتبها السابقة والقريبة من الحد الفاصل بين المتراشقين، حلت صحيفتا بيروت والمحرر اليوميتان في مكاتب ببئر العبد. وقد لا تكون صفة الصحيفتين البعثية العراقية، غريبة عن انتقالهما إلى هذا الموضع الذي يجمع إلى بعض الرخص في السعر، شراءً أو ايجاراً، إحاطة الفئات المتوسطة الشيعية به.

معاقل

ويستتبع اتخاذ ناحية من النواحي منزلاً ينزله مقدَّم جماعة أو رئيسها وزعيمها إجراءات أمنية وبوليسية كثيرة قلما يسع أهل الجوار احتمالها[٥]. فإذا شاء اصحاب المقدَّم أو الرئيس هذا إخراج أهل الجوار، أمكنهم الأمر من غير عسر كبير، خاصة إذا هم لوحوا بالتعويض على التارك إلى موضع أمين. أما إذا رتب الجوار أخطاراً حقيقية سلَّطها على المجاورين استهداف المقدَّم بأعمال التفجير، فيسرع أهل الجوار إلى ترك الحي أو الطريق بأزهد تعويض أو من غير تعويض، فتخلو الناحية لأنصار الرئيس يحلّون فيها، ويجعلون منها معقلاً يشتمل عليهم، ويجمعون إليه من يرى رأيهم ويشترك في شعائرهم ومن يخاف ربما الخروج من هذا المعقل إلى حيث يسهل أخذه أو خطفه أو قتله.

ومن الأمثلة على انكفاء الحركات السياسية العسكرية على معاقلها اضطرار القوميين السوريين الاجتماعيين إلى السكن بجوار الجامعة الأميركية في بيروت، بين شارع بلس شمالاً وشارع الحمرا جنوباً، وبين شارع السادات غرباً وشارع جان دارك شرقاً، إلى ملحقات موضعية في جوار فندق البريستول ومحلة قريطم. أماالشيوعيون فقسروا بعد ١٩٨٤، على ترك بيروت (الكبرى) كلها إلى رعاية الجبل الجنبلاطي، ثم أجلوا عن الجنوب إلى صيدا. وتتقاسم الحركات السياسية العسكرية أحياء المدينة وخططها عملاً بمعيار طائفي. فحيث يغلب أهل مذهب من المذاهب على السكن تقيم الحركة السياسية والعسكرية سوراً حول الحيّ أو الجزء منه. أما إذا غلب أهل مذهب واحد على ناحية فيعتبر التقاسم بمعيار الولاء السياسي وبمقوّمات تتّصل بهذا الولاء، مثل قدَم السكن وصفته القرابية والمحلية،

وسمته الاجتماعية.

فالمعقل مكان جامع ويوفر للذين يحلّون فيه السكن والأمن وربما العمل والمدرسة للأبناء والبنات. إلا ان في رأس مهماته ووظائفه تمكين الحركة السياسية والعسكرية من الاستقلال عن الدوائر السياسية والعسكرية الأخرى، وخاصة تلك التي تصدر عن شواغل عامة تختلف عن شواغل الحركة وخطتها مثل شواغل الدولة اللبنانية أو شواغل السياسة السورية (في ما يرجع إلى الحركة الإسلامية الإيرانية). فما ترمي إليه المعاقل هو أن تقوى على القول إذا ما أملى ظرف من الظروف على قوة عامة أن تضم الناحية التي يقوم المعقل فيها إلى حظيرتها ونطاقها، أنها أرض محررة أو أنها «خط أحمر». وهذا ما أسرع إلى قوله المتكلمون باسم الحركة الخمينية، حين بسطت القوات السورية إدارتها الأمنية على بيروت، في ضواحي المدينة الجنوبية. فخطب السيد حسن نصرالله في الذين أموا مجلس عزاء أقيم بمسجد الإمام الرضا، في أعقاب مقتل عشرين ونيّف من «حزب الله» في ثكنة فتح الله بالبسطة (أواخر شباط ١٩٨٧)، قال: «سنبقى هنا، سنبقى في بيروت الغربية، سنبقى في الضاحية ولن يستطيع أحد أن يقتلعنا...»(٦). وأبدت نشرة «حزب الله» الأسبوعية تخوفها من أن تسفر الخطة الأمنية، وأن يسفر الوفاق السياسي، عن هدنة تشمل بيروت وضواحيها والمخيمات الفلسطينية وطريق المطار... فلا يستقيم ذلك إلا إذا تهددت الخطة «أمن المقاومة والمقاومين سواء في بيروت أو الضاحية أو على طول الطريق الساحلي»(٧).

جامع الإمام المهدي... أرضاً محرّرة

وينهض القول في المعقل أنه أرض محررة، أو قاعدة مقاومة، على تمهيد طويل يتطاول إلى السكان والسكن ونظام الحياة في المعقل. ومَثَل ذلك جامع الغبيري. فقبل أن يغدو جامع الغبيري جامع الإمام المهدي، ويؤم مصليه الشيخ حسن طراد، ويتحول إلى أحد المراكز الثلاثة البارزة في الضواحي (الإثنان الآخران هما مسجد الإمام الرضا وحسينية روضة الشهيدين)، كان يدعى جامع قرانوح، ويعود بناؤه إلى مئة عام ونيّف (١٨٨٠ تقريباً). وكان يحوط جامع قرانوح سكان سنّة ومسيحيون لم

يلبثوا أن تفرقوا. فلم يبق من السكان السنة إلى العقدين الرابع والخامس، من يصلي في المسجد أو من يَجْمع (يصلي جماعة والجمعة) وكان بدأ توافد شيعة جبل عامل على بيروت وضواحيها بطيئاً ومتباعداً في العقدين هذين. فأمّ الجامع ومصليه الجدد الشيخ حسين معتوق، المُتوفى في ١٩٧٥ أو ١٩٧٦ عن سبعين عاماً. واستُبدل اسم الجامع الذي تبركت بالإضافة إليه عائلة بيروتية قديمة، هي عائلة قرانوح، باسم محايد هو اسم الناحية، الغبيري. وهذا ما يحدث في كل مرة يختلط السكن العائلي، ويحل سكان جدد محل سكان سابقين، فتضيع السابقة، ويبرز المكان الذي ينزله الخليط العائلي قاسماً مشتركاً ونسبة عامة.

وفي ١٩٨٠-١٩٨١، هدم الجامع القديم وشيّد مكانه بناء من طبقتين، طبقة للجامع وأخرى للحسينية. فتولى إمامته الشيخ حسن طراد، وكان في منتصف العقد الثالث وتزوج ابنة المرحوم الشيخ حسين معتوق، ولم يلبث ان ظهر وجهاً من وجوه «حزب الله» ومن أعيانه. واتفق بناء الجامع، الذي حمل اسماً ثالثاً يفصح عن مذهب البناة وعن غلبتهم القاطعة على الناحية، فدعي جامع الإمام المهدي، اتفق بناؤه مع خطو الحركة الخمينية خطواتها المستقلة الأولى، واشتداد عودها بعض الشيء وانفصالها الوئيد عن حركة «أمل». فآذن بناء الجامع بهذه الناحية المتطرفة من الغبيري وهي كانت كلها، حتى أواخر العقد السابع، من أطراف الشياح وبرج البراجنة ومحطة على الطريق من بيروت إليهما، آذن بإتيان النزوح من الضواحي الشرقية إلى الضواحي الجنوبية ثماره السكانية والسياسية.

فمن مشايخ المسجد الذي يتقدمهم طراد شيخ شاب آخر، ولد في ١٩٥٧ أو ١٩٥٨، في الناحية نفسها، يدعى الشيخ حسن ش. وكان حسن، قبل أن يلبس العمامة، زجّاجاً، عمل بعد الابتدائية في معمل زجّاج (قزّاز)، ثم استقل بمحل اختص به ونشأ في عائلة فقدت الأب والمعيل باكراً فانصرف الأخوة والأخوات الخمسة إلى تحصيل معاشهم، واكتفوا بدراسة سريعة. وتحول حسن من عمل الزجاج إلى السمانة، ثم توارى عن الأنظار تاركاً حانوته لأهله وإخوته. وكان هؤلاء يقولون، إذا سئلوا عن أخيهم، إنه سافر إلى النجف للدراسة. وكان الإسلاميون الخمينيون أقلعوا عن السفر إلى النجف منذ أوائل ١٩٨٠ وتحولوا عنها إلى قم أو إلى بعلبك. وعاد حسن ش. شيخاً في ١٩٨٥، واشترك مع الشيخ

طراد في تصريف شؤون الجامع وجواره.

إلا إن الناحية طرأت عليها حوادث لا تنم بها سيرةُ الشيخ حسن المقتضبة. ففي العقد السابع شرع بعض التجار «الأفارقة» من العائدين من المهاجر الإفريقية ومن الشيعة، في شراء أرض للبناء بحارة حريك والغبيري. فاشترى الحاج محمود و. أرضاً واسعة من مالك شيعي قديم يتمي إلى عائلة تقيم منذ عقود في الناحية. وشيّد المشتري على الأرض هذه خمسة ميان، من ست طبقات البناء الواحد، وسعى في إيجارها. فحل فيها خليط من الناس: منهم الاطفائي، ومباشر العدلية، والزجّاج، وبائع الخضار، وصاحب محل لبيع الثياب، وصاحب اصطبل خيل، وسائس خيل... ونشأ الشيخ حسن في الحوش الذي اجتمع من هذه الأبنية ومن المقيمين بها. فكان من «مشايخ» أولادها وشبابها، ومن قادة العصائب التي تألفت من الأولاد ثم الشبان هؤلاء. وحين شرع دعاة الإسلاميين، من الشيخ صادقي إلى الشيخ محمد جواد العراقي وغيرهم كثير، يبثون دعوتهم، توجهوا شطر هؤلاء الفتيان والشبان، وكانوا في الخامسة عشرة أو الثامنة عشرة إبان انفجار الحروب الملبننة، وبلغوا سن العشرين حين توافد مهجرو الضواحي الشرقية، ثم مهجرو الجنوب، في ١٩٧٨، وخُطف السيد موسى الصدر وثار السيد روح الله الخميني بالشاه... فانقلب بعض الفتيان والشبان إلى الدعاة، ومالوا إلى دعوتهم جماعات وعصائب وكتلاً.

وكان حسن ش. مع عقيل ر.، «شيخي» شباب. وانضم الإثنان، مع قسم كبير من «الشباب»، إلى الذين مهدوا نشوء «حزب الله»، من بعد نشأة «أمل» الإسلامية، وتوافد مئات من حرس الثورة الإيرانية إلى جوار بعلبك، وتسلل بعضهم إلى ضواحي بيروت وإلى جنوب لبنان. وعقيل واحد من عشرين ولداً رُزقهم حاج من أزواج أربع، أنزل ثلاثاً منهن في بيت ضيق مع أولادهن. فكان «الشباب» من إخوته، على اختلاف أجيالهم وطبقات سنهم. وكان منهم صلاح ل. وإخوته السبعة، أولاد صاحب محل لبيع دواليب السيارات، وكلهم مقيمون على ضفاف الحوش، وكثرتهم مولودون على الضفاف نفسها في أعقاب هجرة والدهم من النبطية في العقد السابع.

تولى صلاح ل. (المولود في ١٩٦٢) لجنة مسجد الإمام المهدي الجديد. وأخذ يؤم المسجد، الذي رفعه من خطّط لبنائه في حلته الثانية عن

الطريق بضع درجات، مصلّون ومؤمنون لا عهد للمسجد بهم من قبل. هؤلاء المصلون هم «شباب» حسن ش. وعقيل ر. وصلاح ل.، قبل أن يتحلقوا حول الشيخ حسن طراد ويسلكوا طريق الدعوة الخمينية والصدرية (نسبة إلى السيد محمد باقر الصدر، هنا). فحلّوا محل الحجاج وكبار السن الذين كانوا جمهورَ الشيخ حسين معتوق، ومن أمَّهم المرحوم في صلاتهم أو تحلقوا حوله لسماع الأدعية أو لتداول الحديث على ضعف تقوى الناس وأهل هذا الوقت. وأنشأت لجنة المسجد جريدة حائط كتبت عليها مواعيد الاجتماعات والندوات في المسجد وخارجه. فلم يقتصر التوافد إلى النادي الحسيني والتقاطر إليه على أوقات الصلاة، بل تخلّلت هذه الأوقات أوقات أخرى كثيرة. وأبقيت أبواب المسجد مفتوحة طوال اليوم، بليله ونهاره. وفي أثناء القصف المدفعي والتراشق بين شطري ضواحي بيروت، أو عليهما، كان البناء يضاء، وهو يجمع النادي الحسيني إلى المسجد، كله، وتفتح أبواب الملجأ الواسع بطبقاته الثلاث تحت الأرض، وقد تدعو مكبرات الصوت الناس إلى اللجوء إلى الطبقات الأمينة هذه.

إلا إن القائمين على جامع الإمام المهدي لم يرضوا بابتعاد قدامى المصلين عن الجامع، ولم يرضخوا للأمر الذي يصورهم بصورة المجددين أو المبتدعين والقاطعين مع كهول المؤمنين ومُسنّيهم. وهم، في هذا، كانوا على خلاف الشبان التقدميين، من شيوعيين وقوميين عرباً وبعثيين، الذين سبقوهم وكانوا لا يرون ضيراً في ابتعاد الكهول والمسنّين عنهم. بل يحملون هذا الابتعاد قرينة على صدق سياستهم ورأيهم وصحتهما. فحرص الاسلاميون اليافعون على أن يرتاد الجامع، من بين آخرين مثلهم، نجار في منتصف العقد الخامس، رزق أربعة عشر ولداً، بعض أصهرته ثم أولاده من أنصار «حزب الله». أما الثاني فحلاق، في سن زميله النجار، تعلّم القراءة في جريدة «السبق»، أي سباق الخيل، فلقّب بالأستاذ. صار «الأستاذ» يلبس دشداشة بيضاء بين المغرب والعشاء، ويسوق ابنه، حاملاً القرآن بيده، إلى الجامع حيث يصلي ويجلس إلى إمام الصلاة، بين جالسين يصغرونه سناً بخمسة عشر عاماً إلى خمسة وعشرين. وتحرص هذه الطبقة من الناس، ومنها النجار والحلاق، على سلوك طريق عادية في حياتها. فتلعب الورق والطاولة، وإن متخفية عن الأولاد. إلا إنهم

يضطلعون بدور سياسي ودعاوي هام. فهم المنوط بهم «شرح» ما يجري داخل المسجد، وداخل أهله الجدد الذين كان يرى الناس إليهم، في أول أمرهم، جماعةً منكفئة على نفسها وحريصة على أسرارها. أي إن على هذه الطبقة من متوسطي السن، ومن المنصرفين إلى حياة مثل حياة الناس، وإلى أعمال مثل أعمالهم، أن يضمنوا أو يكفلوا صفة «شباب» المسجد العادية والمقبولة؛ وعليهم أن يدللوا على ذلك بكونهم هم صفحتهم المرئية. فكأن الدليل على أن أهل المسجد الجدد لا يأتون منكراً، ولا يخرجون عن الدين، هو أن المسجد ما زال يستقبل هؤلاء الكهول الذين عرفهم أهل الناحية منذ ردح من الزمن.

وجمهور المصلين الجدد من «الشباب»، وهم وإخوتهم «مقاتلو الإسلام» و«شهداؤه». ولما احتدمت المعارك بين المنظمات الفلسطينية وبين مقاتلي حركة «أمل»، وأقدم المقاتلون الفلسطينيون، في تشرين الثاني من ١٩٨٦، على طرد مقاتلي الشيعة من مغدوشة وبعض القرى المختلطة (طائفياً) التي تحيط بها، مثل زغدريا وطنبوريت، وهددوا قرى الشيعة القريبة، مثل عنقون وحومين التحتا، ظهر أنصار الحزب الخميني من شيعة لبنان بمظهر المتخلف عن الدفاع عن جبل عامل الشيعي وأهله وأرضه. فحمل الاضطراب الذي فشا في صفوف المتحلقين حول الحزب الإيراني الخميني قادة الحزب، الإيرانيين والمحليين، على تعبئة مقاتليهم. فكان المقاتلون هم رواد المسجد عامة، وفتيانه خاصة، ووَسِع المسجد أن ينقل إلى جبهة مغدوشة وقراها القريبة بضع عشرات من هؤلاء الفتيان. وإذ سقط منهم من سقط، أقام له «مسجده» و«إخوته» (المؤمنون بإيمانه) مأتماً أُشرك فيه الحيّ المحيطُ بالمسجد وأهل الحي.

الزفاف إلى المهدي وإلى نائبه

ويؤول موضع المسجد الجديد من الناحية والحي - ومثل هذا الموضع رأينا أنه يترجم عن موضع عالم الدين الخميني وعن موضع الإسلام المتعالي عن العصبيات القرابية والقومية - إلى اتخاذ الناحية أو الحي هيئة متصلة يظهر اتصالها بأجلى مظهر في المأتم. فحين سقط أحد فتيان «حزب الله»، وكان في السابعة عشرة، بمغدوشة، في الأيام الأولى من آخر شهر

في ١٩٨٦، جاء خبر النعي الساعة الثانية بعد الظهر، وكان مقتله صباحاً. فانتشر الخبر في ثوان قليلة وعمّ الحيَّ كله. وأقبل الحزبيون، من «إخوة» الفتى، ووضعوا كراسي يجلس عليها الوافدون للعزاء، على جانب الطريق. ذلك أن أهل الفتى يقيمون ببيت طبقته عالية، وليس من اليسير على كل المعزّين تسلق الدرج إليه. كذلك فاقتصار العزاء على بيت الشهيد وأهله لا يتفق ومكانته، ولا مع إشعاع شهادته. فالشهيد، حال سقوطه، ينقلب إلى ملك «أهل» آخرين، أوسع من أهله بالنسب والعصب والدم بكثير، من غير أن ينفك من علائق الرحم والأهل التي قسمت له وقدّرت.

فكان «أخوة» الشاب أول من توافد إلى الفسحة أمام البناء الذي ينزل فيه الأهل. فهم أول المعزين، وهم من يستقبل المعزين الأوائل. ولم ينقض نصف الساعة على انتهاء الخبر إلى الأهل، وصفُّ الكراسي أمام البناءَ، وتوافد أوائل المعزين، حتى خرجت سيارة تحمل مكبّر صوت وجابت الطرق بجوار البيت والمسجد، و«زفّت إلى المهدي، وإلى نائبه» استشهاد الشاب الذي سقط بمغدوشة. وينتزع الخبر عن الوفاة على هذا النحو المتوفى من أهله وأرحامه ليصله بـ«الأمة»، أي بمن يعتقد اعتقادَ الخمينيين، على مثال ما انتُزع العزاء من البيت والأهل وأُخرج إلى الطريق العام. وأتبعت إذاعة النعي بمكبر الصوت، بزخات رصاص أطلقها في الهواء أخو الشهيد ورفيقه في التنظيم المسلح. وتوج زخات الرصاص إطلاقُ قذيفة من السلاح المضاد للدروع، آر. بي. جي.

وقدم رئيس لجنة المسجد إلى مدخل البناء، وتولى إرشاد «الشباب» إلى ما ينبغي، بعدُ، القيام به. فنُشرت الأعلام السود بمواضع محاذية للطريق، في الدائرة حول البناء الذي يقوم البيت فيه، وأدير شريطٌ في مسجلة وراديو، وعلى الشريط تسجيل آي من الذكر الحكيم، وبين بعض الذكر وبعضه الآخر أذيعت مقاطع من السيرة الحسينية، ومراث إيرانية باللغة الفارسية تدعى «ندبات حسينية» وبعضها منقول إلى العربيّة. ودام ذلك ساعات طويلة، ورُفع الصوت حتى يشمل الحي كله. وحين هبط المساء حملت الأشرطة المسجلة إلى حسينية روضة الشهيدين، ودعي الأخوة والأصحاب إلى السهر بالحسينية وإدامة العزاء خارج بيت الأهل أو البناء.

وبعد مضي يومين على انتهاء خبر الموت نقل الجثمان إلى بيروت، وإلى بيت الشاب. وأُشيع أنه نقل بالطائرة وليس بالبحر، على ما يرجح.

وترك الجثمان للأهل صبيحة الدفن كلها، فسجي في البيت حتى العاشرة. ثم حمله أصحابه إلى الحسينية، بعد أن رفعوا الغطاء عن الجثمان، ولوحوا به في طريقهم إلى حيث الصلاة عليه، وأنشدوا أناشيد حربية، وداروا به الحيَّ وطرقَ الحي كلها. فمروا به أمام مكتب «حزب الله»، فطلب أحد الذين أطلّوا من المكتب وأشرفوا على الجمهور الإقلاع عن الرصاص. وتقدّم الجثمانَ حملةُ الأعلام الإيرانية والأعلام السوداء، وتلا حَمَلَةَ الأعلام اللَّطِّيم، وهو شاب عالي الصوت يبتدئ المشيعين بالفقرة من النشيد أو اللطمة، ووجهه إليهم، فيرددونها وراءه وعلى النحو الذي يمليه عليهم، ويوقع الشطر من البيت أو الهتاف بلطم صدره بقبضته. مثال ذلك:

نحن أنصار الخميني نحن جند الحسين
اننا بالموت نسعد دربنا درب الحسين

فيجيب الجمع: لبيك يا خميني

نداء الخميني هل ناصرٌ حسيني

فيجيب الجمع: لبيك يا خميني[٨]

أو يبتدئ اللطيم:

النور ملء عيوني والحور ملك يميني
وكالملاك أغني في جنة وعيون

***

شرك الحياة متاع وغفلة وضياع
فاخترت دربي بنفسي وسرت فيه صراع (...)[٩]

فيردد الجمع وراءه المقطع تلو المقطع. ولا تغفل «اللطمات»، التي نشرها «حزب الله» وكتبها غيرَ مغفل لا إسمه ولا اسم قائده[١٠]، لا تغفل عن حمل «الإخوان» على الأهل، فتقول إحداها:

ألا يـا نـائـم الـلـيـل كـيـف المـنـام يـطـيـب
المـوت حـق ولـكـن الـفـراق عـصـيـب

***

تـغـربـت عـن وطـنـي فـيـا أسـفـي أمـوت غـريـب
أريـد شـيَّـال نـعـشـي إخـو انـي لا يـكـون غـريـب

***

أريـد حـفَّـار قـبـري والـدي
أريد خيَّـاطة كفنـي أختي
تبكي علي بدل الدمع دم سكيب(١١)

وينبغي للموكب الجنائزي أن يجمع الوالد والأخت إلى «الإخوان»، أي أن يدمج الأرحام بالحزب وبالحركة الدينية والسياسية. وتقوم الأخت مقام كل النساء اللواتي يتصل حبل المجاهد بهن. فهي الأخت، أو الأخوات، وهي الأم، وهي ربما الزوجة التي كانت لعهد قريب «أختاً» بالإيمان. ويتقدم «إخوانُ» المنشد، وهو المجاهد المستبق شهادته وسقوطه قتيلاً، يتقدمون أباه وأخته، على نحو ما يتقدم موكبُ الجنازة الدفنَ نفسه. فكأن الموكب هو مجتمع الإخوة(١٢) الذي يردُ إلى الحيِّ المتحلّق حول المسجد، أو الحسينية أو المصلّى، وحول «العالم المجاهد»، وهو غَلَب على مجتمع الأهل، وعلى صدارة الأب الوالد هذا المجتمع أو المَجْمَع. ولا شك في أن مَجْمَع الإخوة، أو «الإخوانَ»، إنما ينشأ جواباً عن «نداء الخميني» وعن دعوته إلى السير على «درب الحسين»، وتلبية (لبيك) لهما، للنداء والدعوة جميعاً. فمرجع مجتمع «الإخوان» هو «قائد الأمة» المنادي والداعي. والقائد المنادي والداعي هو، بدوره، وسيط بين المجاهدين وبين من سبقهم على طريق الشهادة، وهؤلاء سلسلة طويلة أولها الإمام حسين بن علي(١٣) وبين القائد والمجاهدين وكلاء ووسطاء هم «العلماء القادة» و«العلماء المجاهدون».

ويتصل نسب «الإخوان» بعضهم ببعض من طريق اشتراكهم في الانتساب إلى صاحب النداء، وفي تلبية النداء. وهذه التلبية تقدِّم نسباً (دينياً وسياسياً) على نسب (رحمي وأهلي)، وتُلحق الثاني بالأول، لكنها لا تقطع الأرحام ولا تصرمها. فالمثال الذي يسعى الإسلاميون الخمينيون إلى تحقيقه هو انتساب العائلة كلها، من الأب والأم إلى صغير الأخوة،

إلى حزبهم وحركتهم. فيلتبس الرَّحم بالإيمان على نحو ما التبس في سيرة الحسين وسيرة العترة الحسينية. وما «مؤسسة الشهيد» و«عوائل الشهداء» إلا الجهاز الذي يضطلع بأعباء النسب الجهادي، ويقوم على خدمته وعلى استمراره.

بيت (أبناء) الله

وتنيط الحركة الإسلامية الخمينية بالمسجد أمر التمثيل على اتحاد المسلمين الرساليين (الشيعة الخمينيين) بعضهم ببعض، وعلى اتحادهم كلهم بالإسلام الذي يقوم عليه إمام المسجد، وعالم الدين، الفقيه والمقلد قائد الأمة وعالمها وإمامها. وقد رأينا الانتقال المتدرج من المسجد الذي يحمل اسم العائلة، إلى المسجد الذي يحمل اسم المحلة، إلى الطور الذي يتصل فيه المسجد، إسماً وكنية، بالإمام المهدي المنتظر، الذي تفترض الفرقة الخمينية أن إمامها نائبه، ومن يقوم مكانه في انتظار فَرَجه العاجل.

وهذا المسجد هو على شاكلة رؤية الخمينيين لأنفسهم ولاجتماعهم. فهم «الغرباء»، على ما تقول لطمة: يا محمد يا علي (أنظر أعلاه). وهم المهجَّرون، والنازحون قسراً، والأقليات العائلية، والنازلون في أطراف الضواحي أو في ثنايا سكن قديم قُطِّعت أوصالُه، وهم المبتدئون سكناً وإقامة حيث لم يسبقهم إلا أناس مثلهم؛ وهم الأحداث أو الفتيان والشباب الذين قلما قيضت لهم حال أهلهم المتأخِّري الهجرة أن ينجزوا تعليماً أو عملاً ولهذه الأسباب والظروف كلها يطلب هؤلاء إلى المسجد أن يقوم منهم مقام الجامع والدامج، ومقام صائغ علائقهم على وجه جديد يتعرفون فيه وجه المجتمع الإسلامي العامل بالحكم الشرعي، والممتثل أوامره ونواهيه. وإذ تفتح نشرة «حزب الله» باباً في عددها الثالث وتسميه «مسجديات»، تقدم له بكلمات تصف المسجد بـ«الخلية الأساسية في تكوين المجتمع الإسلامي»، وبـ«أصل المدرسة»، و«مكان اتخاذ قرارات السلم والحرب، وهو بيت الله الذي تنتظم فيه شؤون الجماعات الإسلامية»[١٤] ومثل هذه الصفة دعوة إلى ان تستبطن «الجماعات» المحلية قراراتها أو حكمها وأمرها، أي ان يكون أمرُها، وأمرُ البت في شؤونها، من باطنها وداخلها، ومن نواتها أو «خليتها»، وهي مسجدها

وإمام المسجد والجمعة.

ولما كان الإسلام ديناً ودنيا، من غير انفصال، ألقى إمام الجمعة خطبتين: واحدة سياسية وأخرى عبادية[١٥]. واشتملت دروس تفسير القرآن على معالجة خبر اليوم الصباحي. ووُصف الإمام تارة بـ «الأخ المجاهد السيد» أو الشيخ، وتارة ثانية بـ «حجة الإسلام والمسلمين دام ظله». والأخ نسبة إلى الإيمان وإلى حزب المؤمنين. والمجاهد نسبة إلى الحرب التي يخوضها الإخوة المؤمنون على الكفر والشرك والنفاق. أما الإمامة فإمامة صلاة وإيمان وسياسة وجهاد ومرتبة. ولحمة الجماعة، وهي واحد الجماعات التي تتألف منها الأمة، هي في إيمانها، وفي اجتماعها على حرب الكفر والشرك والنفاق، وفي تقليدها إمامها الذي يقلد بدوره الحجج وآيات الله. وعوامل هذه اللحمة فروع على أصل مشترك واحد هو المسجد/ الخلية. أما الإمام فيجسد مهمات المسجد ووظائفه. فهو المدرسة والمدرس لأنه المتفقه في الدين، والعالم به، والحامل في عمامته وجبته شارته؛ وهو من ينبغي على الجماعةَ أن ترجع إليه في شؤونها وأمرها، لأنها لا تكون جماعة (إسلامية) من غير رجوعها إليه واستفتائه في ما يعرض لها، وتنقلب إلى عصبيّات متنازعة يمزّق بعضها بعضاً. وهو رأس الحرب والجهاد حكماً.

رابطة الاسلام... والروابط «الأميركية»

وتستوي الجماعة جماعة إسلامية بإناطتها سياستها وعبادتها بإمام أخ مجاهد. ويقوم الإمام الأخ المجاهد (وهو جامع هذه الصفات في صفة «المرشد»، على ما ذهب إليه الشيخ حسّان ب. ل.) في المسجد، ومن طريق المسجد، بنصب الناس جماعة. إلا إنّه لا يختصّ جماعة دون أخرى، ولا يقتصر عليها، كما ينبغي ألاّ تقتصر الجماعة على نفسها وعلى أعيانها (أشخاصها الذين تكون منهم). فالإمام الخطيب المرشد هو رأس الجماعة الجوّال، شأن الجماعة نفسها، لذا لا بأس من أن يخطب السيّد حسن نصرالله مصلّي مسجد الإمام علي ببعلبك[١٦]، من غير أن يكون إمام جمعتهم ومسجدهم، فيقوم «الأخّ المجاهد» نصرالله محلّ «الأخ المجاهد» الموسوي (عبّاس)، إمام مسجد الإمام علي ببعلبك. «وتتحرّك

من بيروت إلى الشمال مروراً بالبقاع (...) خطب الجمعة والجماعة في باب مسجديات ويتداخل السياسي بالعبادي وتتأسّس الرؤيا من جديد على اعتبار أن ديانتنا هي عين سياستنا»[١٧].

وهذا التناول للمسجد ينزل مكان الركن من معالجة الحركة الإسلامية للعلاقات بين الكيانات السياسية والحقوقية القائمة. فالحركة إذ تجرّد «الإنسان» من كلّ رابطة غير رابطة «الإسلام»، وتضيف كل رابطة غيرها إلى «أميركا»، تخلص إلى أنها لا تريد «أن تحقّق مشروعاً للمسلمين في منطقة الشرق الأوسط، وإنما (تبني) مشروعاً إسلامياً»[١٨]. ويذهب حملة «المشروع الإسلامي» إلى نفي كلّ ظاهر سياسي قد يعلق بمشروعهم، وقد يحمل من ينظر إليه من خارجه على تهمته بالتبعيّة لإيران أو بالولاء لنظام أو حكم أو جماعة من الناس: «إن تصدير الثورة لا يعني تسلّط النظام الإيراني على شعوب منطقة الشرق الأوسط، وإنما المفروض أن تعيش المنطقة الإسلام من جديد، فيكون المتسلّط على هذه الشعوب الإسلام، وليس الإنسان (...)، على هذا الأساس نحن نعمل في لبنان من خلال المسؤولية الشرعية، ومن خلال القناعة السياسية أيضاً، حتى يصبح لبنان جزءاً من مشروع الأمّة في منطقة الشرق الأوسط. ولا نعتقد أنه من الطبيعي أن يكون في لبنان دولة إسلامية، خارج مشروع الأمّة ...»[١٩]. ولا يستقيم مثل هذا الكلام، وقد لا يفقهه من لا يتأوله تأولاً ذهنياً، إلا في ضوء انهيار عرى الروابط الاجتماعية والأهلية والثقافية والسياسية بين الجماعات القائمة، وفي ضوء إرادة صوغ روابط اجتماعية وأهلية ... صوغاً جديداً يدور على فكرة الإسلام[٢٠]. وينبغي للروابط الجديدة هذه أن تتحرّر من «الإنسان»، أي من ثقل ميوله وعواطفه وأواصره؛ وينبغي لها أن تتخفّف من استقرار الاجتماع على أبنية صلبة، قائمة بنفسها، ومن استقراره على أعراف تنظّم حياة الناس وعلاقاتهم في ما بينهم من غير استفتاء «المسؤولية الشرعية» رأيها أو أحكامها. والمسجد هو مناط مثل هذه الصياغة، وهو خلية «الأمّة» المتحرّرة من كلّ «تسلّط» غير تسلّط الإسلام أو فكرته.

وحاول المسجد الإسلامي الخميني (اللبناني) الاستواء قطب رحى للمؤسّسات القضائية والمالية والاقتصادية والثقافية والسياسية الجديدة التي نصّ عليها البند الرابع من خطّة الفقيه الرامية إلى «تدمير الحكومات جائرة»[٢١]. وإذ ينيط الدعاة الخمينيون بالمسجد (أو بالحسينية والمصلّى)،

وبأنفسهم، هذه الأدوار مجتمعة، لا يمتثلون لبند أساس من بنود خطّتهم وحسب، بل يعملون على استجابة مطاليب النواحي التي ينزلون بها ومطاليب الأهالي الذين حلّوا بينهم.

الإعالة الاجتماعية

وقد تجرّد هؤلاء الأهالي من معظم المؤسسات العامّة التي كان في وسعها أن تقوم ببعض أعباء المساعدة أو الإغاثة والتعويض. وتجرّدوا كذلك من السند الأهلي الذي يوفّره الاجتماع في السكن وفي العمل، إلى سعة العلاقات واتّصالها. فشاع في وسط المهجّرين الخروج عن القوانين العامّة وعن الأعراف. مثال ذلك أن ٨٨ في المئة من الـ٤٤٠٠ مبنى التي أحصاها المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بالرمل العالي والأوزاعي وشاتيلا والجناح، وهي من نواحي الحركة الإسلامية المختارة، شيّدت في الأملاك العامّة أو في أملاك الغير (اغتصبت عنوة)[٢٢]. وهذه الحال مستمرّة على الوجه نفسه إلى العام ١٩٩٦، ولن تتغيّر إلاّ إذا انجز ما يسمّى مشروع «إليسار» وبناء هذا الجزء من ضواحي بيروت بناء جديداً في نصف العقد الآتي، ومع استهلال الألف الثالثة. وتقدّم أن ما يقرب من عشرين في المئة من المقيمين ببيروت الغربية كانوا في ١٩٨٦، واستمرّ معظمهم على حاله إلى ١٩٩٥-١٩٩٦، يقيمون في منازل تسلّطوا عليها واحتلّوها احتلالاً (١٤ في المئة)، أو ينزلون موقّتاً ببيوت يملكها أقارب أو أصحاب (٨ , ٥ في المئة)[٢٣].

وعرفت قرى لبنان الجنوبي نزوحاً من النواحي التي يتسلّط عليها الإسرائيليون والجيش المحلّي الذي يأتمر بأمرهم. واتّجه النازحون إلى أماكن مختلفة بعضها قرى قريبة من المنطقة المحتلّة. فقصد بعض الأهالي من شقرا وبرعشيت وكونين قرى مثل خربة سلم وبير السلاسل وكفردونين ودير قنطار، وأقاموا بها، واشتروا أرضاً، وشيّدوا أبنية. فلم تلبث المنظّمات السياسية والعسكرية، ومنها الإسلامية الخمينية، أن ضمّت إليها بعض الشبان والفتيان من أبناء الأهالي النازحين، وسلكتهم في أجهزتها العسكرية، غير بعيد من المدرسة الدينية التي نشأت بخربة سلم.

إلى ذلك بلغ دخل ٢٨ في المئة من المهجّرين العاملين ألف ليرة في الشهر (في ١٩٨٣)، وترجّح دخل ٥٥ في المئة منهم بين الألف والألفين،

وكان متوسّط دخل الأسرة لكل من جرى إحصاؤهم ١٧٠٠ ليرة[٢٤]. وقد خلص ميشال مرقص إلى أن الذين كانوا يتقاضون الحدّ الأدنى للأجور، في ١٩٧٤، خسروا ثلث قوّة دخلهم الشرائية في أثناء السنوات العشر التالية. أمّا من كان دخله ضعفي الحدّ الأدنى، في السنة نفسها، فخسر ٤١ في المئة من هذه القوّة، وخسر ٥٨ في المئة من قوّة دخله الشرائية من كان دخله بين ثلاثة أضعاف الحدّ الأدنى وتسعة أضعافه. وتعني علامات الاستدلال هذه أن الانهيار الناجم عن التضخّم[٢٥] أصاب الفئات الاجتماعية جميعاً، ونحا نحو التقريب بينها إذ أثقل كاهل أعلى هذه الفئات (المتوسّطة والدنيا) دخلاً

ونجم عن تضافر عوامل التهجير والإقامة المرتجلة وانكماش فرص العمل المستقر وتدنّي الدخل، انتشار مؤسسات الرعاية الاجتماعية والإغاثة على نحو واسع. وأخذت هذه المؤسسات التي غلبت عليها صفة طائفة من الطوائف الدينية اللبنانية، على عاتقها مهمّات كثيرة: من مساعدات طارئة للمهجّرين (فيها ترميم منازل تضرّرت من جراء الحرب) إلى المساعدة الطبّية وتوزيع الأدوية، ومن التعليم المهني إلى تأهيل المعاقين تأهيلاً جديداً، ومن التأهيل الاقتصادي (قروض طويلة الأمد لمزارعين وحرفيين وتجّار فقدوا مورد رزقهم ومعاشهم)، إلى انشاء مساكن جاهزة ومساعدات مدرسية[٢٦] وتولّت اللجان والجمعيات والرابطات والمؤسسات والحركات والهيئات والمنظّمات، أهلية اجتماعية كانت أو تابعة لمنظّمة سياسية أو مجلس طائفي، مهمّات متفرّقة في ميادين وحقول كثيرة، منها: معالجة الجرب، واكتشاف القمل، وتوزيع مساعدات غذائية، وإقامة معارض كتب، وإنشاء مستوصفات والقيام على خدماتها، وإصلاح أضرار من جراء النزاعات الداخلية، وإعداد دورات خياطة وتطريز، وتجريد حملات لمحو الأمّية، وإعداد ممرضات، وتأهيل مشاتل وتوزيع شتول على المزارعين، وتعهّد سياسة طبّ وقائي في المدارس، وتمكين الطلاّب الأيتام والمعوزين من التعليم المهني والتقني، وتقديم منح طالبية، وتنظيف المدن من الردم، وإحصاء الأضرار والخسائر، ومساعدات نقدية دورية، وتوفير أطراف صناعية، ورعاية المعاقين وتأهيلهم، وإعداد اختصاصيين في تدبير أمور الأطفال، واستيعاب المكفوفين والصم، ومساعدة مستشفيات على سدّ العجز في ميزانياتها،

وتعليم الطباعة على الآلة الكاتبة، وشراء بطاريات قلب، وإجراء فحوصات مخبرية، وتدريس القرآن...»[٢٧].

فلم يبقَ حقل من حقول الحياة الاجتماعية بعيداً من يد المساعدة والإغاثة والتعويض والإحصاء والإرشاد. فنشأت عشرات الجمعيات والهيئات الاهلية والعائلية والسياسية، وسعت إمّا في جمع المساعدة والحثّ عليها أو في صرف المساعدات المتوفّرة والهبات إلى المحتاجين. ولسان حال جلّ هذه الجمعيّات ما قاله رئيس جمعية الشباب المسلم بطرابلس، الشيخ فوّاز حسين آغا، وهو يعلن عن مشروع يتولّى رعاية ألف معاق ومعالجتهم، وتأهيلهم جسدياً ومهنياً إذ قال: «في ظلّ استمرار عجز الدولة عن القيام بمهامها الأساسية بتخفيف الآلام والأعباء عن كاهل الفقير والمحتاج والمريض والمصاب، من أجل ذلك قرّرنا منذ عشرة أشهر تقريباً وضع الدراسات الميدانية...»[٢٨]. وإذ تعلن الهيئة الصحّية الإسلامية، وهي من مؤسسات الحركة الإسلامية الخمينية، عن حملة تلقيح ضدّ الشلل والثلاثي والحصبة في مراكزها الثمانية «حيّ ماضي، حيّ الكرامة/ السلّم، حيّ الليلكي، حيّ فرحات، حي بئر حسن، برج أبي حيدر، بئر العبد»، تصدّر إعلانها بالكلمات التالية: «أطفالنا أمانة الإسلام في أعناقنا»[٢٩]

نزعت الحركة الإسلامية إلى ما نزعت إليه الجماعات اللبنانية، على اختلاف طوائفها ومناطقها ومشاربها السياسية والفكرية، وهو الاضطلاع بالحاجات التي تركها تقويض الدولة وإدارتها، وتقطيع أوصال السوق، ونضوب عدد من الموارد الحيوية من غير تلبية أو قيام بها. فكان نزوعها هذا دليلاً على حيوية الاجتماع الأهلي اللبناني، وعلى طاقته أن يسدّ مسدّ الإدارات العامة، حين تفتقد أو تضعف ويستحيل عليها أن تنهض بأعبائها. ولا ريب في أن حيوية المجتمع الأهلي اللبناني، والأدق أن يقال، المجتمعات الأهلية إذ الأهل دوماً كثرة، سبقت الحروب المتعاقبة وحالت بين الدولة وبين التسلط الواحد والجامع على المجتمعات الأهلية. إلا إن إضعاف الدولة، إدارات وطاقماً سياسياً ودالةً، وتنطح الحركات السياسية والعسكرية إلى إدارة مجتمعات أهلية ومحلية مقطعة، قَسَرا هذا المجتمعات على الانكفاء على نفسها، وعلى التوسل بمواردها إلى القيام على حاجاتها الأولى وسدها. فكثرت الجمعيات والهيئات الخيرية والنسائية والطائفية، والعائلية، من كل لون، واضطلعت بكل ضروب

النشاط، وسعت في إنشاء عَوَض عن الإدارات والمرافق العامة(٣٠).

أما من وجه آخر، فأدى انكفاء المجتمعات الأهلية على داخلها، وعلى تقطعها، إلى يقظة عصبياتها التي لم تهمد، وإلى بعث منازعاتها وتجديدها ومدها بدم جديد وأسباب فُرقة واقتتال لم تعهدها. فكثرت الثارات العائلية والحزبية والمذهبية، وصار الخطف أمراً سائراً، وكشفت عن وجهها وأسفرت وشاعت أعمال التهريب، واتسعت مساحات الزراعات المحظورة، وفشا التسلط على مرافق النقل والشحن واستعمالها في أغراض التهريب، ونشأت أسواق سرقة السيارات وتصريفها علناً، واستشرت المضاربة على أسعار العملات في صفوف كل الطبقات الاجتماعية، وغدت الخوات على المنشآت والأعمال الاقتصادية مورداً ثابتاً. كذلك صار السطو على الأموال والممتلكات باباً محسوباً من أبواب الارتزاق، ومثله خطف أصحاب الثروات أو أبنائهم ومقايضة تركهم بفديات كبيرة. وشهدت ألعاب الحظ، من المقامرة إلى السحوب وآلات اللعب، ازدهاراً وشيوعاً قل نظيرهما من قبل.

وأخذت «السياسة» بكل مناهج الأعمال الجرمية والجنائية. فبلغ عدد المخطوفين الذين لم تقع التحقيقات على أثر لهم، ولا ردت جثثهم إلى أهلهم، نحو ستة عشر ألفاً، بحسب إحصاء أذاعته قوى الأمن الداخلي في ربيع ١٩٩١ ويبلغ هؤلاء أكثر من عشر عدد القتلى كلهم في الحروب التي وضعت أوزارها في خريف ١٩٩٠، ويبلغ هذا العدد، يومها، مئة وأربعين ألفاً. ويعني الرقم، الستة عشر ألفاً، أن ألفاً من اللبنانيين كان يخطف في كل سنة من السنوات الست عشرة التي دامتها الحروب المعلنة، ولا يُعلم شيء عنه، ولا حتى قتله وموته. وكانت السيارات المفخخة التي تودي بالعشرات لازمة من لوازم هذه الحروب المتناسل بعضها من بعض. وإلى الضحايا البشرية التي توقعها، والخسائر في الممتلكات، سلّطت السيارات المفخخة على الأحياء (الحارات) وسكانها خوفاً يومياً حطّ على المحال والناس واكتنفها اكتناف الغبار في يوم أغبر دخائل البيوت وطوياتها وسرائرها. وسوّغ التوقي من السيارات المفخخة هذه تشدد «أمن» المنظمات السياسية والعسكرية والأمنية وتطفلها على حياة الناس اليومية والعادية. وتعاظم التشدد على قدر التهديد. والمعقل الخميني هو الأشد تهدّداً، والأشد رقابة وتسلطاً أمنياً، تالياً.

الشيخ واللجان

سعى المسجد الإسلامي الخميني، بإزاء هذه الحال في امتلاك عدة الإدارة العامة وأجهزتها، وأضافها (الإدارة والأجهزة) إلى الإسلام وإلى رجاله، أي إلى علماء الدين الذين يتربع «الإمام» على رأسهم. فكان على الإسلاميين أن يتولوا أكبر عدد من المساجد، وأن يجعلوا من هذه المساجد مثالاً للدور الذي ينيطونه بها، أي مثالاً لتوسط الحياة العامة والقيام منها مقام المركز. فبذلوا الجهد الذي رأينا وجوهاً منه في سبيل إعداد عدد كبير من العلماء الذين يدينون لهم بالولاء والمكانة والمعاش. وصدّروا هؤلاء العلماء الحياةَ الاجتماعية والسياسية. وأحاطوا حركاتهم وسكناتهم وبياناتهم بضجيج إعلامي منظم، وحرصوا على الربط بينهم وبين الأعمال العسكرية والسياسية التي تترك وقعاً ودوياً. إلا إنهم حرصوا حرصاً مماثلاً على أن تلازم صورة رجل الدين السياسي صورة رجل الدين العبادي والمسلم.

جَمَع العالم الخميني إلى إمامة الصلاة إمامة المسجد كله، على اختلاف نشاطاته وأعَماله. وأوكل إلى العالم الجديد، والشاب، أمر التحول بالمسجد من مجتمع بعض كبار السن والمعمرين والحاج إلى «خلية» تلي كل الأعمال، وتبدي الرأي في كل أوجه الاجتماع. وتوقع الساعون في هذا التحول أن يتربع المسجد في رأس عدد من الأجهزة الملحقة به. فانتُقي من بين شباب القرية أو الحي، حيث المسجد، عددٌ منهم شكلوا لجنة المسجد. فقامت هذه، وأعضاؤها من أكثر الشباب نفوذاً ودالّة، على رعاية عالم الدين، لاسيما إذا كان من غير الضيعة أو البلدة كما هو شأنه في بعض الأحوال، ولو المتناقصة، وقامت على مساعدته.

ونظم أعضاء اللجنة بدورهم لجاناً تولت إرشاد اللجنة الخاصة في نشاطها وحقلها. فعملت لجان اجتماعية، ونسائية، وتربوية، وثقافية، وصحية، وعسكرية، وزمنية، وكشفية، ورياضية، قد تكتمل في المسجد الواحد وقد لا تكتمل، عملت على رعاية الحقل المنوط بها. وتتولى اللجنة جمع الأشخاص الذين يصرفون نشاطهم أو أكثره، إلى حقلها، وتوزّع العمل عليهم. ولم تكن اللجان المتحلقة حول المسجد لتقدر على القيام بالأعمال المنوطة بها لولا اتصالها بهيكل تنظيمي واسع عماده التنظيم السياسي والإداري الذي يلم بالإسلاميين الخمينيين و«يؤطرهم».

«الأخوات»

فاللجنة النسائية تجمع النساء والفتيات اللواتي يترددن إلى المسجد للصلاة يوم الجمعة، أو لسماع الأدعية عامة، ودعاء كميل خاصة مساء الخميس أو ليلة الجمعة. وينبغي أن تسهر اللجنة على التزام النسوة عدداً من الأمور: من اللباس الشرعي أو العباءة إلى المواظبة على حضور حلقة التعليم الديني التي تقوم بالتدريس فيها «أخت» متقدمة في السن، ومن تزاور «الأخوات» إلى بث الدعوة وتوسيع الحلقة بإدخال «أخوات» جديدات. ويتصل عمل المؤمنات، من طريق لجنة المسجد النسائية، بفروع أخرى. فعلى المؤمنة أن تشترك في أعمال التعبئة المختلفة التي ينهض بها المسجد: عليها أن تشترك في التأبين والمناسبات والأسابيع والذكرى السنوية الأولى، ثم الثانية، التي تقام لشهداء الحركة الإسلامية الخمينية. وقد يقتضي الاحتفال، في المناسبات الكبيرة، أن ينتقل المحتفلون من بلد إلى آخر. وتقتضي التعبئة أحياناً تنظيم المسيرات الطويلة التي تعلن فيها نسوة متشحات باللباس الأسود تأييدهن لخطف طائرة أميركية، أو حزنهن على شهيد، أو على آية من آيات الله، أو يطالبن بالثأر لدم شيخ شاب قتل بيد شيعة آخرين، فيطفن وهن حاملات عمامته المضرجة بدمه...

وترعى المؤمنات علاقة المسجد، ونواته المنظمة، بالعائلات التي تسعى النواة هذه في كسبها إلى جهتها وضمها إلى أنصارها. فيشفعن الزيارات إلى بيوت عزلها التهجير، أو عزلتها الإقامة المحدثة عن شبكة صلات وبيئة اجتماعية لا تستوي حياةٌ في مجتمعاتنا من دونها، يشفعنها بتوزيع أدوية، أو بتلقيح الأطفال (أو الحض عليه في مستوصف قريب)، أو بالدلالة على مدرسة قريبة، إسلامية، للولد الشريد في طرقات الحي. وتملك الزائرات علاجاً لكثير من أدواء البيوت التي يزرنها. فالفريق الكشفي الإسلامي يتولى أوقات الفراغ التي يحار الأهل في الإشارة على ابنهم بطريقة مفيدة في استعمالها. وكذلك النادي الرياضي. وإذا كانت الفتاة التي لم تتزوج بعد وتبحث عن عمل، فربما كان بين الإخوة المؤمنين من يعمل في معمل صغير، أو في مكتب يحتاج إلى عاملة أو إلى عامل. وقد تحتاج العائلة كلها إلى الانتقال من حيث تنزل إلى منزل آخر غير بعيد من أهلها وأقاربها وأصحابها، فيسع اللجنة النسائية، أو زائراتها، نقل الخبر عن الأمر إلى لجنة أخرى في الحي الذي ينزله الأقارب أو الأصحاب.

وتتولى المؤمنات، بعضهن بإزاء بعضهن الآخر، وبإزاء من يخطبن انضمامهن، الأخذ بأيدي الوافدات إلى المدرسة الثانوية أو إلى الجامعة، وإرشادهن إلى مؤمنات يتقين بهن شر الوحدة ومرارتها، ويدفعن بهن شر الغرابة التي تسم المؤمنات بميسمها عند خروجهن من معقلهن. أما إذا سقط للمؤمنة أخ في ساحة الجهاد، فـ «الاخوات» يتولين تعزيتها، وحوطها بالعناية والرعاية والأنس. ولا تخفي «مؤسسة الشهيد» اضطلاعها بحيال «عوائل الشهداء» برعاية لا تقتصر على المواساة والعاطفة الصادقة، بل تتعداها إلى القيام بعبء مالي كبير، بعضه عيني يتمثل في تعويض ثابت ودوري، وبعضه الآخر خدمات مدرسية وصحية وتربوية ودينية. ومن الخدمات الدينية الحج، وأداء مراسمه وشعائره على نفقة المؤسسة؛ ومنها، أو يحمل عليها، تنظيم زيارات مشتركة للمشاهد بإيران قد تختم وتتوج بلقاء «قائد الأمة الإمام» خميني[٣١].

وعلى مثال «مؤسسة الشهيد» بإيران، يضطلع الفرع اللبناني بخدمة دينية وإنسانية، قلما يدور الكلام عليها علناً، إلا انها لا تهمل ولا تنسى، وهي رعاية اللواتي تركهن مقتل أزواجهن، أو من خطبهن وطلب يدهن، من غير رجل أو معيل. وقد نشرت الحركة الإسلامية الخمينية في صفوف مريداتها ومريديها مثالاً للزواج وللعلاقة العائلية ينهض على مطلب واحد هو الاشتراك في الإيمان وفي صحة الاعتقاد. ويقلل هذا المثال من دور البواعث القوية التي لا يحكم المرء، أو المرأة، سيطرته عليها، ويقلل من خطر الاختيار الفردي والروابط التي لا ترجع إلى قياس عام تنضبط عليه. ولا ريب في أن انتشار هذا المثال في المعقل الإسلامي الخميني يتيح للفتاة التي لم تتأهل بعد، وللمرأة المتزوجة، بعض الحرية في الانتقال والتردد على الصواحب و«الأخوات» والاشتراك في التظاهرات. بل إن الحجاب غدا في بعض الأحيان، وخاصة في أوساط اللواتي أثرى أهلهن، أو أيسروا بسرعة من غير أن يطرأ تغيير اجتماعي وثقافي على الأهل، غدا الحجاب جواز خروج من البيت وجواز عودة إليه في وقت متأخر بعض الشيء.

حكم «التكليف»

ويقوم المسجد الخميني المتربع في سدة شبكة من الهيئات، ويقتسم مع

المساجد الأخرى حصة من علاقات الحركة الإسلامية ومن نشاطاتها وقنواتها ورجالها وأموالها، يقوم بدور الناظم لوجوه الاجتماع وأشكاله، ويرعى الوجوه والأشكال هذه ويتعهدها. فتعمل الحركة الإسلامية على إخراج كل ما تُبادر إليه، وتفتي به، مُخْرَجَ الفروع على أصل واحد ولازم هو المسجد. وهي تجبه بالمسجد، بمسجدها كما تنشئه وتُعْمِلُه في الحياة الاجتماعية، ما يملأ الحياة العادية واليومية خارج المعقل، ومَا تصفه هي بالخروج الصريح على الإسلام. وتسعى الحركة في إنزال المسجد الشامل من حياة المسلمين محل النواة، وفي خلق مجتمع نقيض للمجتمع الذي نشأ عن قرن ونيّف من التأثر بأوروبا والغرب، ومن تأويل التأثيرات المختلفة، وذلك (أي خلق المجتمع النقيض) حول هذه النواة.

لذا ناطت الحركة الخمينية بأماكن العبادة، من مسجد وحسينية[٣٢] ومصلًى، أمور التعليم وفقه الدين، والحكومة (أي التحكيم) في الخلافات، والقضاء في المنازعات الشخصية والمالية والعائلية، وتوزيع الزكاة والصدقة والتعزية، والاجتماعات السياسية والعسكرية. وأشاعت، على لسان طلبة علوم الدين الشباب وعلى لسان إمام الجمعة، الاحتكام إلى «التكليف الشرعي» في كل شاردة وواردة. فإذا لبس أحد المؤمنين سترة من الجلد دارت مناقشة عامة على شرعية ارتداء الجلد، ولو كان مركباً صناعياً وكيمائياً. وإذا وقعت حادثة سير فصدمت سيارةٌ يسوقها رهط من المؤمنين الملتحين سيارةً أخرى، خرج الملتحون، وانتحوا ناحية، وتشاوروا في استدعاء خبير ليبتَّ في الحادثة، وفي قسمة المسؤولية عنها، بعد أن طلب صاحب السيارة الأخرى تقرير خبير يقدمه إلى شركة التأمين التي تضمن سيارته وتسدد تكلفة الحادثة. وانتهى مجلس شورى الرهط إلى تسديد ما عليهم من أعباء، وإلى استبعاد الخبير وشركة التأمين المسألة، لما قد يعلق بمعاملاتهما من مال أفسده الربا والمصرف. وفشت الفتاوى في كل الأمور، حتى ان داود داود – مسؤول حركة «أمل» السياسي السابق في الجنوب اللبناني، وعضو مكتبها السياسي وقتيلها بين خلدة والأوزاعي في خريف ١٩٨٨، رد عجز حركته عن إقرار الأمن، وعن رعايته في الجنوب، إلى «الفتوى»، فقال: «الذي يسرق يأتي بفتوى، والذي يقتل مواطناً مسيحياً يأتي بفتوى، والذي يسلب غنياً يأتي بفتوى ...»[٣٣]

الأطراف وعاشوراء

ولا تتخفى الحركة الإسلامية الخمينية على مقصدها، وهو إنشاء مجتمع يقوم من المجتمع القائم محل النقيض. ولما نمت الحركة على أطراف المجتمعات اللبنانية القائمة والمستقرة بعض الاستقرار، وخارج أعراف هذه المجتمعات وموازناتها، أمكنها الزعم بأنها تنشئ كل شيء إنشاءً جديداً، ولا تدين لما سبقها، ولمن سبقها، بشيء. وأمكنها أن تذهب إلى مثل هذا القول، من غير أن تظهر بمظهر من يدعي دعوى باطلة ولا سند لها من حقيقة وواقع. بل إن المهاجرين والمهجّرين الذين فاؤوا إلى حيث أرست الحركة الإسلامية الخمينية بعض النفوذ، من بعد أن فقدوا معظم الأبنية الاجتماعية والسياسة والثقافية والاقتصادية التي كانت تُنظِّم علاقاتهم بعضهم ببعض، وتشبك بينهم وبين جماعاتهم، وبين جماعاتهم والجماعات الأخرى- هؤلاء المهاجرون والمهجَّرون كانوا يحتاجون حاجة ماسة إلى من يضطلع بإنشاء بديل عن الأبنية المتداعية، المادية والمعنوية، حيث حُملوا على العيش والسعي. فإذا اقترح عليهم من ندبوا أنفسهم إلى إنشاء الأبنية الاجتماعية الجديدة أن يقوموا عنهم بالعمل كله، نظير الانصياع وضريبة الدم والهوية الواضحة، لقي الاقتراح صدى عميقاً في نفوسهم.

ولعل السبب في الصدى هذا هو أن تجربة الهجرة من الريف إلى المدينة، أو إلى أسواق العمل في بلدان الجزيرة العربية وليبيا وافريقيا، لم تخلف في الأهالي آثاراً أو بذوراً قابلة للنماء والرعاية، أياً كان مستوى هؤلاء الأهالي الاجتماعي أو دخلهم. والحق أن ما لم تخلّف فيه الهجرة آثاراً عميقة، ولم تبلوره، هو صوغ هويات سياسية متماسكة تَجْمَع فتات المهاجرين، وتؤلّف بينهم على غير روابط القرابة والجوار والعصبية والمذهب. ولما كان ما يقرب من ثلثي هؤلاء لم يبلغ العشرين بعد، ولا يسعى من أي طريق أن يربط بين ما يختبر ويرى ويسمع، وبين التاريخ الذي سبق ١٩٧٥ و١٩٧٦ - المحطة الكبيرة الأولى من الحروب «اللبنانية»-، ارتدى العزم على إنشاء اجتماع جديد يهدم ما قبله، ويَجُبُّه، باسم الإسلام، حلةً معقولة ومقبولة. ذلك أن المجتمع الطَّرفي الذي ضوى إليه مقتلعين من مناشئ مختلفة، أكانت قرى وبلدات شرق لبنان أو جنوبه، أو كانت أحياء وأجزاءً من مدن في وسطه، وضمَّهم إليه، هذا

المجتمع عَري من كل إرث متصل ومعيل، ونزل أهلُه الأنقاضَ التي خلّفها مجتمع مهشّم لم يبق منه شيء متماسك. فلا عجب إذا حَمَل مجتمع (أو مجمع) الأطراف على المجتمعات التي نزل بين ثناياها، أو على هامشها، حملة مرة، وتهدّدَها بكل مخيف ومروّع، وألقى على عاتقها تبعة كل الويلات السابقة التي لحقت بالمجتمع.

نَصب مجتمع الأطراف نفسَه، وعلى رأسه عالم الدين والمسجد، مرشداً للمجتمعات الأخرى. واحتل الكلام، بأنواعه وفنونه المختلفة من دعاوة وخطابة وأشرطة مسجلة وبيانات ولافتات وأعلام وصور عليها تعليقات وأشرطة مصوَّرة (تلفزيونيّة) وكراسات وكتب، مكانة عالية. وكان خميني شرَّع لمكانة الخطب وللمحل الذي يجب أن يولى لها حين قال: «. كانت الخطب قد تصل في ايحائها وتأثيرها إلى إعداد الناس للقتال بكل شجاعة وبأس، وقد تؤدي إلى انطلاقهم إلى جبهاتَ القتال من باحات المساجد والجوامع من دون أن يأخذهم في ذلك خوف من فقر أو مرض أو موت أو ضياع (. .) أنظروا في خطب أمير المؤمنين (ع) لتعرفوا أنها كانت تسوق المسلمين إلى ميادين الجهاد، وتحمل الناس على الفداء، وتضع أنجع الحلول لمشاكل الناس في الحياة» [٣٤]. وبعد أن يحض المتكلم سامعيه على «احياء الاجتماعات»، و«استغلالها» في «التوجيه والارشاد والتوعية والقيادة إلى الصلاح والنجاح»، يذكر طرفاً من خبرته، ويمثل بهذا الطرف على فعل الخطبة في الجمهور الذي يستمع إليها، ويذكر بعض صفة هذا الجمهور: «فحين أُلقي كلمة ألمس في الناس تغيراً أو تأثراً، لأن الناس ناقمون على أوضاعهم التي يعيشونها، يملأ عليهم الخوف من الظالمين جوانحهم، وهم بأمس الحاجة إلى من يتكلم بشجاعة وثبات» [٣٥]. أما ما على الخطب أن تتناوله وتتكلم عليه، فهو «المصائب التي جرت على دين الإسلام من أول يوم وإلى يومنا هذا»، هذه المصائب «عاشوراء جديداً تحيون ذكراه باستمرار» [٣٦]

هوامش الفصل الحادي عشر

١ في وادي أبو جميل، حين جاور النازحون الشيعة والجنوبيون من برج حمود والنبعة بعض الأكراد الذين سبقوهم ونزلوا بالوادي قبل ١٩٧٥، أباحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة (أحمد جبريل) حرية «العمل السياسي» لبعض التروتسكيين. وكانت منظمة أحمد جبريل اضطلعت بالجزء الكبير من معركة الفنادق، وبالاستيلاء على فندق هوليداي إن وقتل بعض القناصة الذين اعتصموا به ثم حرقه، وقدمت المنظمة المذكورة سبعين قتيلاً على مذبح هذه المهمة، بينهم قائدها العسكري وبعض مساعديه. ولعبت منظمة ابراهيم قليلات، المرابطون، دور القناع اللبناني، وسقط قائدها العسكري، ابو ابراهيم، في الموقعة. أما العمل السياسي فاقتصر على العناية بالمستوصف وعلى التردد إلى بعض العائلات والتحدث إليها. وتعود «ليبرالية» منظمة جبريل إلى بعض قادتها الذين تركوها إلى جبهة التحرير الفلسطينية. وهم من الشبان الذين تنبهوا باكراً على دور الثوريين الأوروبيين المحتمل في تعاون فلسطيني وأوروبي.

٢ إيرا لابيدوس: **مدن إسلامية في عهد المماليك** (١٩٨٥ ط. ثانية انكليزية)، ١٩٨٩، بيروت.

٣ **العهد**، ٢١ ذو القعدة١٤٠٤، العدد الثامن، ص ٥.

٤. شعبان ١٤٠٧، العدد ١٤٦، ص ١٠، العمود الثالث.

٥. لذا ترك محمد حسين فضل الله بئر العبد الى دارة حصينة قائمة بحارة حريك، إلى شمال برج البراجنة، في عام ١٩٩٠ على وجه التقريب، وترك نبيه بري بربور، بالمزرعة البيروتية، إلى عين التينة، مقر رئيس المجلس النيابي السكني...

٦ **العهد**، ٦ رجب ١٤٠٧ (اواخر شباط ١٩٨٧) العدد ١٤١، ص ٥، العمود الخامس.

٧ المصدر نفسه: ص ١ (الافتتاحية) العمود الرابع.

٨. من لطمة: يا جموع الثائرين، في: **يا شهيد لطمات حسينية**، ١٩٨٦/١٤٠٦، بيروت، دار التيار الجديد، اعداد أبو محمد، ص ٣٥ و٣٨.

٩ **الحور ملك يميني**، المصدر نفسه: ص ١٣٠

١٠ في لطمة: الأرض لله التي يرد فيها الهتاف الإيراني المشهور: «الله واحد خميني قائد»، جاء:

انما الأرض لله الله، أكبر — يرثها حزب الله الله، أكبر

المصدر نفسه: ص ١١٩ وفي ص ١٤٦/١٤٧ صاح حزب الله ولازمتها:

صاح حزب الله — لبيك يا زهراء
وهب يلبي — صرخة النداء

١١ يا محمد يا علي، ص ١٣٧ من المصدر نفسه.

١٢ الطواف والحج والسفر والطريق والرحلة، بما هي ركن الجماعة وعروتها ورابطتها، ترد إلى تراث صوفي وعرفاني قديم، لا شك في أن التشيع، على اختلاف مذاهبه وفرقه، استقى منه وغرف. وقد انتبه بول آلفاندري وألفونس دوبرون، **الأمة المسيحية وفكرة الصليبية (١٩٥٤-١٩٥٩)**، باريس، دار ألبان ميشال، ١٩٩٥، ص ٥٠ وما يليها وص ٢٠٣ وما يليها، انتبها إلى ملازمة تجربة القُدْس والمقدس رسمَ السفر والرحلة والطريق. فإذا كان الحج إلى القدس الماثل، أورشليم أو مكة، امتزج السفر، تجارةً أو حرباً، بالخلاص وبالموت في سبيل الله، قتلاً أو وفاة. واختلطت الحياة النهارية والعادية (العاقلة) بالرؤى والمنامات والعلامات، وآذنت هذه، الرؤى...، بنصر وشيك علامته قتل عميم، وإقبال على الموت هو من أمارات خروج المهدي و«فَرَجه»، على ما يقول أهل الشيعة. ويروي رواة الشيعة عن أبي جعفر محمد بن علي (الباقر): «لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج لأحب أكثرهم أن لا يروه مما يقتل الناس...»، حسين أحمد البراقي النجفي: **تاريخ الكوفة** (١٩١٢)، ص ٩٧ من طبعة دار الأعلمي ببيروت، ١٩٨٦

١٣ الحسين بن علي أول سلسلة الشهادة على نحو ما يرتقي النسب إلى جد أول أو إلى أب أول، هو بدوره ابن مولود لوالد، ويحمل في اسمه شارة نبوته. ومع هذا ينتسب القبيل إليه ولا ينتسب إلى والده. ومثل هذا النسب، الصوفي، يرجع إلى صحابي كبير، ويفترض أصلاً، لكنه لا يقف عنده لأن الصحابي يرد إلى الرسول، والرسول يرد إلى مبلِّغه الرسالة، وناقل الوحي إليه، عن الحق. ويقول المتصوفة إن الله ينفرد وحده بالتأثير، وما الأسباب إلا «كخيوط العنكبوت»، الشيخ سلامة العزامي، في ترجمة شيخ الطريقة النقشبندية الشيخ محمد أمين الكردي الإربلي (ت ١٣٣٢/١٩١٣) التي صدر بها كتاب الكردي: **تنوير القلوب في معاملة علام الغيوب**، ط. تاسعة، ١٣٧٢/١٩٥٢، مصر، ص ٣٤. ويقول الشيخ الكردي: «فمن لم تتصل سلسلته إلى الحضرة النبوية فإنه مقطوع الفيض ولم يكن وارثاً لرسول الله (ص)»، ص ٥٠٠.

١٤ **العهد**، العدد الثالث، شوال ١٤٠٤، ص ٣، العمود الأول. قارن بين كلام النشرة وكلام محمد مهدي شمس الدين، في الفصل السابق.

١٥ المصدر نفسه.

١٦ **العهد**، العدد ٦، ٧ ذو العقدة ١٤٠٤ (١٩٨٤)، باب «مسجديات».

١٧ **العهد**، العدد ٧، ١٤ ذو العقدة ١٤٠٤ باب «مسجديات».

١٨ ابرهيم الأمين: **نريد لبنان جزءاً من الدولة الإسلامية وليس كياناً إسلامياً منفصلاً**، مقابلة مع الشراع الأسبوعية، عن **العهد**، عدد ٨، ٢١ ذو العقدة ١٤٠٤، ص ٦، العمود الثاني.

١٩ المصدر نفسه: العمودان الثاني والثالث.

٢٠ ليس من اليسير المضي على هذه الفكرة، أو على أي فكرة مثلها، من غير التعثّر بالروابط القائمة. فيذهب صاحب الفكرة إلى أن هذه الروابط ترفد فكرته وتغذّيها بالقوّة والواقع. يقول المتحدّث، أي ابراهيم السيّد: «نحن مقبلون على حالة وعمل توحيدي للشعوب في المنطقة، لأن القابلية لهذا المشروع من عناصر الثقافة والفكر والحضارة والتاريخ، وحتى الجغرافيا، والقابلية النفسية أي حال الظلم المستمرّ الذي واجهه الإنسان في منطقة الشرق الأوسط من خلال العدو، يوجد كل الفرص لاستمرار هذا المشروع وتوسيعه...»، المصدر نفسه، العمود الثاني. لكن ما هي الثقافة والحضارة والتاريخ والجغرافيا والقابلية النفسية، التي يعدها السيد ويحصيها، إذا لم تكن أعرافاً وروابط من طينة غير طينة الإسلام؟ ولعلّ إرادة الإسلاميين الخمينيين بلبنان إلحاق عصبية الأهل والقرابة بلحمة الإسلام الخميني دليل على تفريقهم بين الاثنتين (العصبية واللحمة)، وتنبّههم على اختلافهما وجواز تنافرهما.

٢١ محاضرة: **سبيل النضال من اجل تشكيل حكومة إسلامية**، من **الحكومة الإسلامية** (أنظر الفصل الأوّل).

٢٢ نجيب عيسى: **مشكلة إسكانية خاصّة...**، المصدر المذكور، العمود الثاني.

٢٣ حيان حيدر: **دور ومسؤوليات...**، المصدر المذكور، ص ٩

٢٤ عيسى: **مشكلة إسكانية...**، العمود الثاني.

٢٥ ميشال مرقص: **التضخّم تعدّى الأفراد إلى المؤسّسات والقطاعات**، **النهار**، في ٢٩/١٢/١٩٨٦، ص ٦، العمود الثاني.

٢٦ مثال تقرير منظّمة كاريتاس لبنان عن نشاطها في ١٩٨٦، **السفير** في ٢٨/٣/١٩٨٧ وقدّر رئيس المنظّمة ميزانيتها في ١٩٨٧ بمئة وستّة وثمانين مليون ليرة.

٢٧ والتطويل والتفصيل في إحصاء المرافق هذه، الغرض منهما اليوم، في صيف ١٩٩٦، تذكير القارئ بالحال التي خرج منها شطر من اللبنانيين، إذ خرجوا من «الحرب». وما زالت هذه الحال هي حال نحو ثلث اللبنانيين، هم الذين لم يرجعوا إلى منازلهم وأرضهم وأعمالهم.

٢٨ **السفير**، في ١٢/٢/١٩٨٧ قدّر الشيخ آغا كلفة المشروع بمليون دولار أميركي (كان سعر صرف الدولار في سوق بيروت حوالي التسعين ليرة لبنانية يومها). وقال إن أهل طرابلس المقيمين تبرّعوا بنصف مليون ليرة لبنانية، وتبرّع «المغتربون الطرابلسيون في السعودية» بمليون ونصف مليون ليرة. وخفض صاحب قطعة الأرض التي اشترتها الجمعية لإنشاء البناء عليها ثمن القطعة من أربعة ملايين ليرة إلى مليونين. ودعا مفتي طرابلس، الشيخ طه الصابونجي، «إخواننا في طرابلس، وفي لبنان، وفي دولنا العربية، وفي المغترب، لكي يسارعوا لمساعدة هذا المشروع»، وذكر أن مناشدته هذه «تنطلق من مسؤولية دينية ويتحمّلها كل مؤمن...». وهذا التضافر من جمعية محلّية، ومهاجرين مغتربين، وهيئة دينية طائفية، على الاضطلاع بأعباء عمل خيري، مثال على إجابة المجتمع الأهلي عن «عجز الدولة»، وضعف إدارتها، وفقر مواردها.

٢٩ **العهد**، عدد ١٤٢، ٢٠ رجب ١٤٠٧، ص ٣

٣٠ خطب رشيد كرامي في مجلس إدارة المستشفى الإسلامي الخيري بطرابلس، وكان المجلس ينظر في ميزانية ١٩٧٨ البالغة ٦٢ مليون ليرة، فقال: كيف تدارك النقص في موارد المستشفى؟ «أولاً بالاعتماد على مجتمعنا وعلى الخيرين فيه، وثانياً يجب أن نفتش في هذه الدول العربية وخاصة لدى المملكة العربية السعودية، ونطلق الصوت

نحوهم، وفي اتجاه كل الهيئات في الخارج ...»، النهار، في ٢٦/ ١/ ١٩٨٧ وقد نشطت هيئات كثيرة متصلة، من وجه أو آخر، بدول مختلفة، في النهوض بالأعباء المتعاظمة. وينبغي إفراد مؤسسة رفيق الحريري للتخصص العالي ببحث على حدة. كما ينبغي الإشارة، ولو عارضة، إلى صندوق الزكاة الذي أحيته دار الفتوى الإسلامية، وإلى الأسواق التجارية الإسلامية (مثل سوق النصر)، وإلى الجمعيات العائلية، مثل جمعية بني سنو وجمعية بني عيتاني البيروتيتين. واضطلعت الجمعيات بجباية مساعدات مختلفة من العائلة الواسعة وردتها على الأقارب المحتاجين منحاً مدرسية، أو ألبسة، أو إيجارات، أو طعاماً واستشفاء.

٣١. في «سيرة الشهيد صلاح شعيتو»، يروي محرر العهد أن والد شعيتو لم يلبث ان اعتذر وذهب، ثم اعتذرت والدته بدورها، فسألها المحرر: «إلى أين يا حاجة؟»، فأجابت: «إلى الجمهورية الإسلامية مع عوائل الشهداء»، عدد ١٤٧، ١٩ شعبان ١٤٠٧، ص ٩، العمود الثاني. أما «عوائل» الذين قتلوا في ثكنة فتح الله، إبان إخلاء الحركات السياسية العسكرية لمكاتبها في أواخر شباط ١٩٨٧، فاستقبلهم مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية وخطب فيهم وواساهم.

٣٢. راجع أعلاه شرف الدين في الفرق بين المسجد والحسينية.

٣٣. السفير، في ٨/ ٦/ ١٩٨٧ أنظر أعلاه مثال فتاوى الشيخ عبد المنعم مهنا، مدير حوزة صديقين.

٣٤. آية الله الخميني: الحكومة الإسلامية، ص ١٢٦

٣٥ المصدر نفسه: ص ١٢٧

٣٦. المصدر نفسه.

الفصل الثاني عشر

شرنقة الكلام والصورة

حملت الحركة الإسلامية الخمينية كلام إمامهاعلى حرفه. فتحولت الساقية الصغيرة التي اقتصرت على نشرة من ثماني صفحات، تحمل اسم المجاهد، إلى «موجات من التوجيه والإرشاد» (خميني) تنهض على شبكة نشر وإعلام لا يضارعها بلبنان نظير أو مثيل. صدرت المجاهد في ١٩٨٢، وكانت نشرة غير منتظمة الصدور، تطبع مرة في الشهر على ورق اسمر، وتستعمل حرف آلة طابعة صُوّر بالأوفست. واقتصرت الأخبار اللبنانية على الاحتفالات بذكرى انتصار الثورة الخمينية بإيران، وعلى أنشطة «لجان العمل الإسلامي»، من معارض ومهرجانات في هذه المناسبة، وخطب الوفود الإيرانية والعلماء اللبنانيين، وعلى تأبين شهيد فلسطيني لبناني [١]

أما العدد السابع، المؤرخ بآخر أيار (٢٥ منه، ١٩٨٢)، أي قبل أسبوعين من الحملة الإسرائيلية على لبنان، فتدور صفحاته الثماني، باستثناء افتتاحية تشغل نصف صفحة، على إيران التي استعادت خورمشهر، وعلى الجبهة الإيرانية العراقية، والمنازعات الداخلية على الحكم (صفحة عن شريعتمداري وقطب زاده)، وأخبار من العالم الإسلامي (الضفة والقطاع، مصر، أفغانستان، أندونيسيا، لبنان).

وغلب الشاغل الإيراني، إبان انعطاف الحرب بين إيران وبين العراق ودخولها في طورها الثاني الذي انتهى باستعادة إيران معظم أراضيها، على الدعاوة الخمينية المحلية [٢] إذ لما تولت المنظمات الفلسطينية أمر قتال الدولة العبرية، وتصدرته، وانشغلت الدولة الإيرانية باسترجاع سيادتها على أراضيها الإقليمية، وشرعت حركة «أمل» تنازع المنظمات الفلسطينية وحلفاءها تجنيد الشيعة اللبنانيين وتمثيلهم، اقتصر دور الحركة الخمينية

المحلية على «إعطاء صورة رائعة عن إيران الثورة»، وعلى رعاية «ثمرات الارتباط الوثيق بين المسلمين في لبنان والمسلمين في إيران»، بحسب كلمات حجة الإسلام محسن مجتهد شبستري [٣]

ووعد شبستري نفسُه المستمعين إليه: «إننا ما أن نفرغ من هذه الحرب المفروضة علينا، والفتن الداخلية، سوف نسارع بتلبية النداء في جنوب لبنان وفلسطين، وسوف نحرر القدس من الغاصبين بوحدتنا واتحادنا»[٤]. أما محمد حسين فضل الله فكان يستلهم الثورة دروساً في «طرح اسم الإسلام»، وفي نزع «كل شعور بالخوف من هذا الاستعمار (الأميركي)» و«الرفض لكل الأشياء الأميركية»[٥].

ابتلاء «الثغور»

وأوقفت الحركة الخمينية إصدار المجاهد مع ابتداء الحملة الإسرائيلية، واستبدلتها بنشرة من أربع صفحات على الآلة الطابعة، يجمع بين ورقتيها واصلٌ معدني، سمتها أهل الثغور[٦]، وخصت بها السياسة «المحلية» لَمّا تصدرتها الحملة الإسرائيلية ونتائجُها. وأعلنت شعارها في الصفحة الأولى: «بين خيار الانهزام... وخيار الإسلام». وصورت الحال، منذ الأسطر الأولى، معركةً بين «أمتنا الإسلامية» وبين «العدو اليهودي» يدعمه «الاستعمار الغربي الأميركي الكافر». وتتصدر الأولى «الثورة الإسلامية المباركة في إيران». فتتقدم هذه، هي و«الصحوة الإسلامية التي فجرتها»، المقاومة الفسلطينية أو «المعادلة السياسية اللبنانية». وما المقاومة الفسطينية و«الغبن اللاحق بالمسلمين» اللبنانيين إلا من فروع الحرب التي يَصْليها «اليهود والاستعمار الكافر» «العالمَ الإسلامي». و«التهديد الحقيقي الجدي للمخططات الاستعمارية اليهودية من الأساس» مصدره إيران وثورتها.

أما الأعداد اللاحقة فأظهرت تردداً شديداً في سياسة النشرة. فانصرفت إلى دعوة «مسلمي جبل عامل» إلى «التصدي الشعبي الأعزل»، وإلى التمسك بـ«المقاومة السلبية». ودللت النشرة على «حالة الرفض للوجود اليهودي الكافر» بخبر عن نساء برجا رجمن رقيباً إسرائيلياً[٧] وناشدت «كل مسلم»، و«الأهل» و«الأخوة»، أن لا يخلدوا إلى الراحة، وأن لا يقربوا «بواقع الذل»، وأن يكذّبوا دعوى العدو «التي تقول بتعاطف

السكان المسلمين معه»(٨) وهذا، ومثله، قرينة على حصول ما تناشد النشرة المسلمين والأهل والأخوة الخروج منه، من إخلاد إلى الراحة وإقرار بواقع الذل وتعاطف مع العدو، بل قرينة على غلبته على الناس. وبدت النشرة قريبة من الإقرار بالهزيمة. فنشرت اخباراً تتوقع «حمام دم» في بيروت، وتسوية سياسية لحصار المدينة، وتتوعد المسلمين بالنتائج التي ستترتب على قرارات بشير الجميل، وتنعي عليهم الصفقات التجارية التي يعقدها تجارهم مع التجار الإسرائيليين. وفي غمرة هذه الأخبار المثبطة للهمم والعزائم، تنقل النشرة خبراً تكاد تلوح السخرية منه، عنوانه: «إيران قادمة إلينا بعد دخول العراق». ويعتذر نائب وزير الخارجية الإيراني، محمد عزيزي، عن ضعف مشاركة القوات الإيرانية في القتال بلبنان بأن الطريق إليه «تمر عبر العراق»، فلا تصبح قوات إيران «حرة تماماً في أن تلعب دوراً فعلياً وجوهرياً في لبنان» إلا بعد سقوط «النظام العراقي»، بحسب عزيزي إياه(٩).

مغالبة الضعف

ويظهر من هذا التعقب السريع أن الحركة الخمينية المحلية أشرفت على اليأس والانهيار قبل سقوط بيروت بيد الاحتلال الإسرئيلي. ويرجح أن الدعاة الإيرانيين الذين قدموا إلى بيروت، وضاحيتها، ونزلوا فيها حتى صيف ١٩٨٢، تركوها سريعاً إلى بعلبك حيث اقتصر خوض المعركة على المواقف السياسية، مثل رفض اشتراك رئيس حركة «أمل» في هيئة الإنقاذ الوطني. فآذن ذلك، أي ترك الحركة تدبر شؤونها بنفسها، بضعفها وبضعضعتها وقصورها عن المبادرة ولو الدعاوية. إلا ان الإدارة الإيرانية المباشرة للحركة الخمينية المحلية عادت فاضطلعت سريعاً بعملها حال أن أمكنتها الظروف من ذلك. ويروي الشيخ حسن ل. عن هذا الوقت (أواخر ١٩٨٢): «خرجنا بمظاهرة صاخبة (في عاشوراء)، وألقيتُ كلمة في مسجد الرسول الأعظم هاجمت فيها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لكي أزرع الأمل وأبث الوعي في نفوس شبابنا، وأطرد الخوف منها، لأن بعد احتلال العدو عاد اليأس إلى شبابنا. بدأت بالنشاط السياسي والتوجيه الديني للأخوات والشباب، ثم طلبت من الأخوات الابتداء بارتداء العباءة

في محاضرة في الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين. في اليوم التالي لبست خمسون فتاة العباءة. والهدف من هذا تحدي الكتائب (...). ثم بدأنا نحرض الشباب على الجهاد وبدأت العمليات العسكرية».

وتلا التظاهرَ وارتداء العباءة التصدي لحملات البحث عن السلاح في أحياء الضواحي الجنوبية والمخيمات الفلسطينية، ونقلُ السلاح إلى المساجد، والاعتصامُ فيها. إلا ان ما جهد الدعاة الإيرانيون - الذين عادوا إلى ضواحي بيروت غداة انسحاب قوات الاحتلال منها وقد استظهروا هذه المرة بقاعدة خلفية كبيرة هي قوات حرس الثورة الإسلامية ببعلبك، وبحلف متين مع القوات السورية وأجهزة أمنها ومخابراتها، وبسياسة تصدير للثورة مداها الأول لبنان «العربي» -ما جهد الدعاة الإيرانيون في سبيل تحقيقه هو الجمع بين الإسلام الخميني وبين دفاع الشيعة اللبنانيين عن أنفسهم وعن شروط «وجودهم» وكرامتهم بإزاء دولة يترأسها شقيق بشير الجميل، الكتائبي و«القوّاتي» المقاتل والمسيحي الماروني الذي كان لم يزل يذكر الأمر بـ«أشمل» (خذ ناحية الشمال) حين يلتقي المسلم والذمي. ولما كان سبق جلاءَ قوات الاحتلال عن بيروت إلى الجبل القريب مجزرةُ مخيّمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين، بجوار أحياء الشيعة وفي ثناياها[١٠]، وعودة القوة المتعددة الجنسيات ونزولها بأطراف الضواحي الجنوبية، اتخذ التهويل على أهل الضواحي بمجازر جديدة ظاهراً مقبولاً ومعقولاً

وقوّى القبول والمعقولية يقينُ أهل ضاحية بيروت الجنوبية أن مجزرة صبرا وشاتيلا ارتكبها أولاد مهجَّري الدامور، البلدة المسيحية الكبيرة على طريق بيروت الى صيدا وطريق الساحل إلى الشوف، وأولاد مهجَّري حارة حريك والمريجة، الضاحيتين اللتين حل شيعة الضاحية الشرقية بهما محلَّ أهاليهما. فلم يشك أهالي الغبيري والشياح وحارة حريك، إلخ... في أن الانتقام الذي أنزله الداموريون، والمهجرون من بيوتهم بالضاحية الجنوبية، في الفلسطينيين وجيرانهم الشيعة في المخيمَين، لا بد من أن يكونوا هم ضحيته التالية.

البعث على المجابهة المسلحة

والحق أن مسلك السلطات اللبنانية لم يبدد، من قريب أو بعيد،

مخاوف أهل الضواحي. بل إن استعجال إخلاء المهجرين الشيعة النواحي التي شيدوا فيها بيوتاً لجأوا إليها، خاصة بناحية الجناح (المسابح والأوزاعي) والرمل العالي (بجوار المطار وبرج البراجنة)، ولو بالقوة، وذلك قبل أيّ معالجة عامة لأمور النزوح القسري، سلّط على رقاب الأهالي المهددين سيف التشريد، وذكرهم بضعفهم، وغذى احتياجهم إلى معقل يقيهم الأخطار المحدقة بهم. ولما آل الصدام بين قوات الأمن والجيش وبين المهجرين، في الجناح وفي الرمل العالي، إلى سقوط بعض المهجرين قتلى وجرحى، تصدر المهجرين بعضُ أنصار الحركة الإسلامية الخمينية. وعمل هؤلاء على جبه القوى الشرعية المتسرعة باللجوء إلى المسجد الذي كان شيد عنوة بالرمل العالي، ودُعي بمسجد الرسول الأعظم، وبَعَثوا على تدهور المجابهة إلى عمل مسلح. وتابعتهم القوى الشرعية على سعيهم هذا، فقصفت المسجد وأصابت رأس مئذنته المصنوعة من الاسمنت المسلح. فما كان من المعتصمين بالمسجد إلا أن حملوا رأس المئذنة ونقلوه إلى صليب (مصلّية) الطريق الآيلة إلى الجنوب، والطريق الآتية من برج البراجنة وطريق المطار، غير بعيد من حسينية الأوزاعي. وأشهدوا الرائحين إلى الجنوب والجبل، والغادين منهما، وهم عشرات الألوف من الناس في اليوم الواحد ومعظمهم من الشيعة، على صنيع قوى الشرعية، وانفرد الخمينيون بالموقف الذي وقفوه يومئذ، وعاد عليهم بنفوذ واسع في الناحيتين، وبالسيطرة على الحسينية وعلى مسجد الرسول الاعظم وتحويلهما الى مكانين بارزين من اماكن الدعاوة والتحريض والتعبئة. والسبب في انفرادهم أن حركة «أمل» والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى كانا ما يزالان جادين في السعي إلى علاقة سياسية بالحكم، لا تقطع معه ولا تستعديه.

وما جرى في الجناح، وفي جوار المطار، من مجابهة مسلحة ومن توسل بالمسجد واعتصام به، وتصوير البحث عن المسلمين والسلاح في صورة الاعتداء على المحرمات والمقدسات واستباحتها، جدّده الخمينيون بالتصدي لحملات التفتيش عن مخازن السلاح التي تركتها المنظمات الفلسطينية وراءها في المخيمات وجوارها. فكانت كل حملة من حملات التفتيش هذه ذريعة إلى تعبئة أهالي الشارع أو الحي في تظاهرة يتقدمها الأولاد والنساء، ويحفها أصحاب التعبئة الذين لا يُرون، إلا إنه يمكنهم

متى شاؤوا صيد قوى الجيش في شباكهم، إما برمي الحجارة أو بإطلاق النار في الهواء فتتحول حملة التفتيش إلى غارة ظالمة على الأهالي الموادعين والخائفين في بيوتهم.

الغارات الظالمة ... الردّ العام

وأفلح الدعاة الخمينيون في تعبئتهم من جراء أمر آخر كان له وقع كبير في النفوس. إذ توالت في الأشهر الأولى من رئاسة الرئيس الجديد، أمين الجميل، في ظل حملات التفتيش وفي أثنائها، أعمال خطف تطاولت إلى مئات المواطنين الذين اضطلعوا بأعمال سياسية وعسكرية مختلفة في السنوات السبع المنصرمة منذ ١٩٧٥ واتصفت أعمال الخطف هذه بخروج فاضح وحاد على القانون.

فاضطلع ببعضها من ليسوا من قوى الأمن والجيش، بل من المنظمات المسلحة والمقاتلة. واختلطت أعمال التوقيف بتصفية الحساب عن التهجير والنفي والاغتيال التي لحقت بسكان المريجة وحارة حريك والشياح وبئر العبد من المسيحيين. وعادت الجماعات الأهلية، الطائفية والمحلية، لتجبه الواحدةُ الأخرى في أعقاب سبع سنوات مثقلة بآثار الإدارة الأهلية والعصبية للنواحي. فكان الإسلاميون الخمينيون، برغم قلة عددهم وضعف إعدادهم وعدّتهم، سبّاقين إلى إدراك ما تختزنه هذه الحالة، التي – يرى إليها شيعة ضواحي بيروت الجنوبية تهديداً بالمَحْق المعنوي والمادي – من طاقة على المجابهة وعلى الاستبسال والاستشهاد والاستماتة.

فبدا في أثناء شهور طويلة وبطيئة أن قوى العالم كله متحالفة ومتكاتفة على حصار أهل الضواحي الجنوبية وعلى الإيقاع بهم. ولم يكن الإطلاق والإجمال كنايةً ومجازاً. فالقوات المتعددة الجنسيات والقوات الإسرائيلية، والقوات العسكرية النظامية، والميليشيات المسيحية، أطبقت فعلاً، وعلى نحو يُرى بالعين، على بيروت وظواهرها القريبة. وآل أمر العبارة عن هذه الحال إلى أناس لم تضمهم يوماً أبنيةٌ سياسية فاعلة، ونسوا أو أُنْسُوا، ما تعنيه حياة اجتماعية مستقرة ومتماسكة. واختبر أئمة هؤلاء الناس، وبعضهم من أساتذتهم المباشرين، من أمثال مصطفى شمران، وآية الله جنتي، والشيخ حميد صادقي، والسيد عيسى طباطبائي، والشيخ

محمد حسين منتظري، والسيد أحمد خميني... اختبروا على حدود إيران الغربية، وبإزاء قوات عسكرية عراقية مدججة بالدروع، ما في وسع قيامة بقظة وخلاصية أن تجنبه من الشعور بتعاظم التهديد، وتطاوله إلى وجود الجماعة المعنوي والتاريخي (أو ما تحمله القيادة على انه يتطاول إلى هذا الوجود). فكتبت نشرة المجاهد في الذكرى الثالثة لعودة خميني إلى إيران، وإبان تقهقر القوات العراقية الى حدودها الإقليمية والدولية: «لم نعد نسمع منذ فترة إلا بأنباء تقصي عملاء الاستعمار والقضاء عليهم، وأنباء التقدم في جبهات الحرب، عدا التقدم الهائل على المستوى الاقتصادي... والتكنولوجي...»[11] فتجمع النشرة، على نحو شيوعي وستاليني تقليدي، الحربَ الداخلية والحربَ الخارجية و«الانجازات» المزعومة في رزمة معنوية ودعاوية واحدة.

وأخذ الخمينيون المحليون، الذين لم يعملوا يوماً على نحو مستقل عن ممثلي القيادات الإيرانية المختلفة، بالحرب العامة مبدأ لبناء حركة سياسية وعسكرية محلية. وناطوا بهذه الحرب التي عملوا على إذكائها فعلاً، من الجنوب إلى بعلبك مروراً ببيروت، اشتداداً ساعد حركتهم ونماءها، وتوجوا سعيهم بعمليتين كبيرتين: اقتحام السفارة الأميركية ببيروت وتدميرها على عشرات من رؤوس المخابرات الأميركية في الشرق الأوسط (نيسان ١٩٨٣)، وتدمير مقرين للقوات المتعددة الجنسية (تشرين الأول ١٩٨٣). وطُبعت العمليتان بطابع حزب الدعوة الذي سبق له أن نفذ عمليات شبيهة بهما بالعراق، وربما ببيروت نفسها. لكن العمليتين هاتين استنتا سُنَّة متصلة عرفت الحركة الخمينية بها، ونشرتها بأرجاء العالم، وكانت بمنزلة توقيعها على أعمالها الانتقامية. فآذن ذلك بتحقيق ما لم تنفك الدعاوة الخمينية تعد له وتدعو إليه، وهو استنهاض الجماعة الدينية والسياسية، ورصُّها كتلة واحدة وفاعلة جواباً عن تهديد يتطاول إلى أركانها.

أبقت الحركة الإسلامية منفّذي هذه العمليات الكبيرة، التي تلتها عملية مماثلة على مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي بصور، قيد الإغفال. فنسبتها، تارة، إلى منظمة الجهاد، وهي لا يفيد اسمها عن طرف، أو أبقتها، تارة ثانية، طي الخفاء التام، أو كشفت طرفاً من الستر عنها، تارة ثالثة (نسبت اقتحام مقر حاكم صور العسكري الإسرائيلي إلى فتى من دير

قانون النهر، بشرق صور). ومثل هذا الاغفال عامل هام في تماسك الحركة تحت لواء قيادة غير منظورة، فيصورها الاغفال في صورة القوة التي لا تحد ولا تعيَّن. لذا يعود ريع هذه العمليات - التي يفترض الإعداد لها، إلى شجاعة المنفذ الأخير ويقينه بأجر إلهي، جهازاً محكم الضبط ومتماسك الحلقات -يعود ريعها إلى الحركة كلاً وجميعاً وإلى قيادتها خاصة.

حزام المساجد...

مرَّ أن العلماء يتربعون في سدة هذه القيادة، وأن المسجد هو جسم هذه القيادة وجهازها الظاهر، كما هو جسم اجتماع من لا جسم اجتماعياً لهم، ومن دُمّر اجتماعهم ومؤسساته في أعقاب الهجرات والنزوح والنزول بخلاء سياسي واجتماعي، المرّة تلو المرة. وإذا توسل المسجد الإسلامي الخميني بالمستوصفات والمدارس والنوادي والكشافة والحلقات والملاجىء، فما ذلك كله إلا لإرساء مكانة إمام مصليه وجُمْعته. وهو وكيل وليّ فوقه، على ركن مكين ومُبين (أي مفهوم البيان والدلالة). وإمام المسجد الإسلامي الخميني يُبَيِّن عن أمر أساسي: تقليده «قائد الأمة» وإمامها، وتجديد مبايعته والعمل بأمره الشرعي. وينبغي على إمام المسجد أن يعلن هذه كلها، التقليد وتجديد البيعة والعمل بالأمر الشرعي، على رؤوس الأشهاد، وفي كل وقت وظرف. فما أن عزمت القيادة الإيرانية على حصار العروبة المتألبة عليها من جراء استمرار الحرب العراقية الإيرانية بعد استعادة إيران أراضيها من القوات العراقية، بالانفتاح «الفاعل على قضايا المستضعفين في أرجاء العالم الإسلامي، خاصة القضية المركزية، قضية فلسطين» (١٢)، حتى عهدت إلى جسم الدعاة العلماء، اللبنانيين، بصوغ نظرة إلى العالم مبناها على أعمال الحركة الإسلامية الخمينية.

فنشأ عن ذلك إقامة مؤسسة كلامية واحتفالية ضخمة. وحيث قدر الإسلاميون ضموا المسجد إلى جهازهم التعبوي والدعاوي. فرفعوا عليه أعلام إيران وأعلام الشيعة (يا أبا عبد الله) و(يا مهدي أدركنا)، ونصبوا مكبرات الصوت على المئذنة أو على سطح النادي الحسيني وسطح المصلى (أو شرفة البيت الذي اقيم فيه المصلى)، وأذاعوا منها الصلوات والأدعية والخطب والبيانات في كل ساعة من ساعات النهار والليل. وكانت لهم

مساجدهم الخاصة، وذلك حيث اجتمعت بعض جماعتهم أو حيث عقدوا العزم على الاستيطان والنزول والتسلط. فلهم ثلاثة مساجد كبيرة في ضواحي بيروت الجنوبية، هي مساجد بئر العبد (الإمام الرضا) والغبيري (الإمام المهدي) وطريق المطار أو الرمل العالي (الرسول الأعظم). وأُتبعت المساجد الكبيرة هذه، بما يصح ربما أن يسمى «مسجداً أعظم»، يدعى إلى الصلاة الجامعة به. وقام السيد محمد حسين فضل الله على بنائه بحارة حريك، و«أفتى» بجواز جمع المصلين الشيعة به، وبتركهم التقية والكتمان- وهما تركهما الشيعة منذ وقت طويل ونص بعض كبار علمائهم، مثل الشيخ محمد جواد مغنية، على تركهما منذ عقود.

وتزنّر هذه المساجد الضواحي الجنوبية من الشرق والشمال والغرب ويتوسطها «المسجد الأعظم»، وتنهض في وسط النواحي التي شهدت منذ ١٩٧٥-١٩٧٦، ثم ١٩٨٢، وفادة عشرات الألوف من النازحين من ضواحي بيروت الشرقية، ومن جنوب لبنان وبقاعه، ومن مهاجر الشيعة اللبنانيين بشبه الجزيرة العربية والمغرب وبعض افريقيا. ويؤم مصلي هذه المساجد، ويرشد شبابها وفتياتها، ويقضي في مشكلاتهم ومشكلات بعض آبائهم، السيد محمد حسين فضل الله (بئر العبد وحارة حريك) والشيخ حسن طراد (الغبيري) والسيد حسن نصرالله (طريق المطار). ولا يقتصر طاقم المشايخ على هؤلاء، بل يساعدهم أو ينوب عنهم في أثناء غيابهم أو انشغالهم زملاء لهم. فاذا غاب فضل الله قام ابنه مكانه. ويساعد الشيخ حسن طراد الشيخ محمد القماطي والشيخ حسن خشيش.

... والحسينيات ...

ويحيط بحزام المساجد هذا حزام من النوادي الحسينية في الأوزاعي وحارة حريك وحي السلم، الى حسينية الشياح بجوار مدفن روضة الشهيدين. وتقع الحسينيات الثلاث الأولى على أطراف الضواحي، حيث ينزل من تأخروا في الهجرة أو من اخذوا مكان من قُسر على النزوح منذ بتداء الحروب «اللبنانية». أما حسينية المدفن فشغلت تدريجاً المرتبة التي شغلها منذ انصراف أعداد متعاظمة من أهل الضواحي عن دفن موتاهم في رض الجنوب أو البقاع، إما لانقطاع الأسباب والأواصر بينهم وبين

مناشئهم البعيدة أو لتعذر الأمر (الاحتلال الإسرائيلي).

واقتصرت مساجد الإسلاميين الخمينيين ببيروت نفسها (من حرش بيروت جنوباً إلى المرفأ شمالاً) على مسجد واحد فرغ من العمل فيه في الأشهر الأولى من ١٩٨٧، هو مسجد فاطمة الزهراء بزقاق البلاط، في قلب بيروت السنية القديمة. وترك بعض أهل زقاق البلاط السنة مساكنهم ومتاجرهم منذ العقد السابع، في أعقاب انتقالهم إلى مهن تجارية وصناعية جديدة (العقارات، البناء، المصارف، التجهيزات الصحية، السيارات...) وبلوغ أولادهم الذين درسوا في الجامعات أو في الثانويات سن مباشرة الأعمال والمهن الحرة، تركوها إلى أحياء سكن حديثة أو فخمة: برمل الزيدانية والظريف وتلة الخياط وساقية الجنزير ورأس بيروت وفردان والرملة البيضاء وبئر حسن وعرمون والدوحة. فحلّ مكانهم أكراد سنّة لم يلبث الشيعة أن وافوهم بكثرة في النصف الثاني من العقد السابع. ومنذ شتاء ١٩٨٤ وهجرة من هاجر من حي ماضي ومعوض وصفير، بالوجه الشرقي من الضواحي الجنوبية، ومن حي فرحات قرب مخيم شاتيلا، إلى قلب بيروت، نزل النازحون الشيعة في الأحياء التقليدية للسنة. ولما كانت الفئات الاجتماعية المتوسطة والثرية السنية، أخلت النواحي القديمة، لم يملأها مهاجرون سنة من أرياف عكار وإقليم الخروب والبقاع الغربي (قلة العدد، الفقر، استقطاب محلة الطريق الجديدة...) اشترى ميسورون شيعة أقساماً من هذه النواحي. فآلت السنوات العشر، من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ فأوائل العقد العاشر، إلى تغيير سكاني كبير، نزع الصفة السنية عن بعض أحياء بيروت القديمة مثل البسطتين والمصيطبة وبرج أبي حيدر والباشورة وزقاق البلاط، وغلب عليها السكان الشيعة. وتخلل هؤلاء أجزاء من أحياء أخرى مثل رمل الظريف وعائشة بكار والمنلا،[١٣] وغلبوا بالتهجير على الأحياء المختلطة التي كانت، حتى ١٩٧٦، مجتمع سكن فخم ومكاتب جديدة مثل الأحياء التي سبق الكلام عليها، القنطاري وأرلكان ووادي أبو جميل والفنادق والزيتونة وعين المريسة والحمرا.

وتحيط بمسجد زقاق البلاط الذي قام الخمينيون على إنشائه، وألحت الحاجة إليه من بعد أن قسرتهم القوات السورية في شباط ١٩٨٧ على إخلاء غرب بيروت موقتاً، وإجلاء منظماتهم العسكرية والأمنية، تحيط به حسينيات قديمة، لا يد للخمينيين فيها، ومصليات انشأوها في وسط

الشتات النازح. وثمة حسينيتان، الأولى في الخندق الغميق والأخرى في حي اللجا-المصيطبة، يعود بناؤهما إلى العقد الخامس. أما الحسينيتان، شأن أحياء السكن الشيعي القديم والمستقر الذي تتوسطانه، فلا نفوذ للحركة الإسلامية الخمينية فيهما. وإذ يتعهد حسينية اللجا السيد أحمد زكي تفاحة، عطّل موضع حسينية الخندق الغميق، أي قربها من الأسواق في وسط بيروت حيث بقيت المتاريس الى أواخر ١٩٩٠، استعمالها إلى حين إنهاء الأعمال العسكرية.

... المصلّيات

أما المصليّات فكانت أربعة[١٤]: المصلى الأول (الإمام الباقر) ناحية الروشة، غير بعيد من الصخرة، أقيم مكان مقصف وعلبة ليل رخيصة كانت تحفهما فنادق ومطاعم ومقاه. وقُصفت الناحية قصفاً عنيفاً في تموز وآب ١٩٨٢، بعد أن اتخذها الفلسطينيون المسلحون موئلاً ومعقلاً وملجأ. ولم يكد الفلسطينيون يخلونها حتى حل في أبنيتها التي لم تكتمل، بعض أهالي الجنوب، وتبعهم أهالي كيفون، والقماطية، والبلدتان سكانهما من الشيعة وتقعان بدائرة عاليه الانتخابية التي يقتسمها الدروز والموارنة والأرثوذكس. فلم تكد تنفجر أزمة شباط ١٩٨٤، حتى كانت عشرات الأبنية، ومنها ثلاثة فنادق سابقة، قد وقعت في قبضة المسلحين. فأسكن المسلحون الشيعة المهاجرين والمهجّرين من الضاحية، وأخذ المسلحون الدروز المرابع الليلية ونوادي القمار وبعض المطاعم والشقق المفروشة تحت جناحهم. وأنشأ الإسلاميون مصلى الإمام الباقر في وسط المهجرين الشيعة، ونصبوا مذياعاً للصلوات والأدعية، وأقاموا من أنفسهم مطوعة أو «شرطة أخلاق»، فمدوا طرفهم إلى المطعم القريب، وحرّموا تناول المشروبات الكحولية في شهر رمضان، وفي الأيام العشرة الأولى من محرم، وزينوا المصلى بالأعلام والصور، واتخذوه قاعدة دعاوة بالصورة والصوت.

أما المصلى الثاني (الإمام الصادق) فكان في بناء من أبنية الحمرا يقع خلف سينما ستراند، في شارع احتل بعض أبنيته الجديدة التي لم يقم شاغلوها، وبعض أبنيتها القديمة التي كانت شققها مكاتب تجارية أو مكاتب

مهن حرة، مسلحو حركة «أمل» و«حزب الله»، وأنزلوا فيها الأهالي الذين نزحوا من حي فرحات ومن حي ماضي. وأخليت إحدى الشقق في بناء يقع بالطرف الغربي من بناء صالة ستراند، وأخرج مكبر صوت إلى الشوارع التجارية الكبيرة وإلى الأبنية التي يقيم في معظم شققها من بقي من مسيحيي رأس بيروت، ومن الأرمن والسنة. وحاول أنصار الحركة الإسلامية الخمينية إتباع إنشاء المصلّى بإنشاء لجان له. فصدر بيان باسم لجنة اجتماعية في المصلى يدعو إلى علاج الغلاء، وإلى ضبط العملات الأجنبية. ثم اقتصر نشاط القائمين عليه على لصق الصور في المناسبات.

وأقيم المصلى الثالث (الإمام الحسين) في ناحية هجرة سبق الكلام عليها هي القنطاري، غير بعيد من برج المر. وأقيم المصلى الرابع (المصطفى) بعين المريسة، في وسط ناحية يتنازعها السنة الذي سبقوا إليها، والدروز، والشيعة الذين وجدوا بها ملاذاً شعبياً رخيصاً في العقد الخامس. ثم طرأ على الناحية تغير عميق من جراء انتشار الفنادق الفخمة والشقق المفروشة، والمقاهي والمقاصف وعلب الليل. وهذه كلها، أي الفنادق والشقق... أخلتها الأعمال الحربية، ودمرتها، وأسكنت في بقاياها، وبين أنقاضها، الذين قسروا على النزوح من برج حمود والنبعة، إلخ... على ما سبق القول ومرَّ.

وإذا كان للمساجد مشايخ علماء يؤمّون مصليها، فالمصليات لم يكن لها مثل هؤلاء إلا لماماً. لذا، يعلن بعضها في الصحف عن زيارة أحد العلماء للمصلى، وعن الحديث الذي تحدث به في أثناء زيارته. فالشيخ حسن طراد زار مصلى الإمام الباقر في الروشة، على سبيل المثال، وزار الشيخ محسن عطوي مصلى الإمام الصادق... إلا إن خلوّ المصلى من عالم دين مقيم لا يعني أن المصلى لا يذيع الأدعية، وبعضها باللغة الفارسية، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ولا يدعو إلى خير العمل، بحسب عبارة عبد الحسين شرف الدين. ولا يخلو جدار من الجدران التي تحف المصلى وبناءه من صور الشهداء، والملصقات الخمينية المختلفة. ويرفع المصلى في ذكرى الأيام الكبيرة: عاشوراء، مولد المهدي، يوم الغدير، ١٧ رمضان، ويوم القدس... اللافتات والأعلام فوق الطرق القريبة. وتذاع الأدعية المناسبة، ويدعو المذياع إلى الاجتماع أو إلى التوجه إلى مكان احتفال هام. وحين دهمت القوات السورية في شباط وآذار ١٩٨٧ مخابئ

الأسلحة، طابقت خارطة المخابىء، وطابق رسمُها، التهجير ورسمه على نحو واضح.

الشبكة ... خارج بيروت

ولا تقتصر شبكة الحركة الإسلامية الخمينية على المساجد والنوادي الحسينية والمصليات البيروتية هذه. فثمة، إليها، حسينيات وادي ابو جميل ومدينة الكرامة (حي السلم)، ومسجدا الطيونة وبرج البراجنة. إلا إن هذه الأماكن لا يرد ذكرها، ولا يشار إلى استعمال الحركة الإسلامية الخمينية لها، إلا في معرض خطبة أو تأبين، وقلما يتجاوز الخبر هذا المعرض إلى غيره.

أما خارج بيروت، فيدور نشاط الخمينيين على عدد من المساجد والحسينيات التي يتولى الصلاة فيها أو يرعى شؤونها دعاة الحركة من علماء الدين. وغالباً ما يتفق الاحتفال في البلدة مع سقوط شهيد من شهداء الحركة، من أهل البلدة. فيكون الشهيد، وإحياء ذكراه، جسراً إلى أقربائه وإلى أهالي بلدته.

وتتصدر بلدات الجنوب اللبناني بمساجدها وحسينياتها، نشاط الدعاة الخمينيين. ففي صور، حيث مدرسة من المدارس الدينية الإيرانية، حسينية تستقبل على الدوام تظاهرات الإسلاميين، ونادي الإمام الصادق الذي يقوم مقام حسينية ثانية. إلا إن حركة «أمل» التي لا يربط بينها وبين الإسلاميين الخمينيين ودٌ واتفاق، عمدت غير مرة إلى عرقلة تظاهرات هؤلاء، لاسيما العامة والمسلحة منها (يوم القدس، إختفاء السيد موسى الصدر) فعزم الإسلاميون على إنشاء مسجد جرى افتتاحه في الأسبوع الثاني من حزيران ١٩٨٧، سمّوه «مسجد الوحدة الإسلامية»، واشترك في الإعلان عنه، إلى عباس الموسوي، المشايخ أعضاء «تجمع العلماء المسلمين» السنّة والصيداويون. وتحيط بصور صديّقين، وعيتيت، وحناويه، ودبعال، وطيردبا، وديرقانون النهر، وبرج رحّال... وفي هذه البلدات كلها حسينيات، أقام فيها الإسلاميون ذكرى شهيد من شهدائهم في يوم من الأيام. وشيدت مساجد فيها كلها في النصف الأول من العقد العاشر بأموال المهاجرين وتبرعاتهم. وقد خرج من أهالي هذه البلدات،

والناحية التي تنتظمها (ساحل صور)، عدد من علماء الحركة الخمينية الشباب ومن طلبة حوزاتها، وبعض أبرز قادتها العسكريين ومقاتليها وأطرها: مغنية، حمادي، قصير واتّخذ «حرس الثورة الإسلامية» من هذه الناحية، ومن صور خاصة، كرسياً لنشاطه وعمله، قبل أن يخليها للحزب الخميني الذي أنشأ خطاً عسكرياً وجبهة مساندة بين ساحل صور وإقليم التفاح، قبل صيف ١٩٩٣ (تموز) وبعده. فاتصل نشاطه الراهن بنشاط بعض الإيرانيين القديمي الإقامة، مثل مصطفى شمران والسيد محمد الغروي، والشيخ حميد صادقي، وغيرهم. وسبقت الإشارة إلى أن ساحل صور من بين الأرياف اللبنانية الفقيرة التي تأخرت هجرة أهلها إلى بيروت، لكن هجرة أهل الساحل هذا كانت مبكرة جداً إلى فلسطين وإلى المهاجر الأفريقية والأميركية [١٥] إلى ذلك، أدت هجرة الريف الصوري إلى صور إلى طبع المدينة البحرية بطابع سكاني وطائفي جديد. فبعد أن غلب السنّة والمسيحيون على المدينة، انتقلت الغلبة إلى الشيعة المهاجرين من الأرياف العاملية القريبة على نحو حاد، من غير أن تملي المدينة الصغيرة على المهاجرين إليها التطبع بطباع مدينية أو التأدب بآداب جديدة. ولم يبق من أهل صور الأولين إلا ضعفاؤهم وفقراؤهم وغير القادرين منهم على «الاختلاط بالأشغال مع المسيحيين في بيروت وصيدا وجبل لبنان» [١٦]

وفي النبطية وقضائها وناحيتها تبرز بلدة حبشيت، التي كان الشيخ راغب حرب إمام جمعتها وخلفه الشيخ عبد الكريم عبيد قبل خطف الاسرائيليين له على الإمامة هذه، بمسجد وحسينية ومبرة أوقفت على اسم السيدة زينب. وفي بلدة أنصار انتقل الشيخ محمد المصري، عالم البلدة، من مساندة حركة «أمل» الى مساندة «حزب الله». وانتقل معه ابنه، أحد مسؤولي «أمل» السابقين. وسقط لـ«حزب الله» شهداء من النميرية، والشرقية، واجتمع له أنصار بحومين الفوقا وبنعفول، على حدود القضاء، وعربصاليم وجرجوع حيث يخطب الشيخ محمد قبيسي. وتشترك هذه البلدان في قربها من السكن المسيحي أو اختلاط سكنها الطائفي.

أما الزهراني، فيخطب الشيخ عفيف النابلسي في مسجد إحدى بلداته، الغازية، وهي بلدة كثيرة المهاجرين، ومنقسمة على نفسها

عصبيتين، ثم انقسمت على نفسها مجدداً بعد غلبة حركة «أمل» عليها (شأن انصار أيضاً).

أما في البقاع فتتصدر بعلبك نشاط الإسلاميين، قبل مقدم الحرس الثوري، صيف ١٩٨٢، وبعده. وكان يخطب السيد عباس الموسوي، من النبي شيت، في جامع الإمام علي في المدينة ويؤم الجمعة مصليها. وخطب المصلين وأمّهم كذلك الشيخ صبحي الطفيلي. وفي جوار بعلبك، في عين بورضاي التي تقع على طرق التهريب القديمة، انشأ الإيرانيون حوزة الإمام المهدي وأوكلوا إدارتها إلى الشيخ محمد يزبك. وإلى أعباء إدارة الحوزة والتعليم بها، ينهض يزبك بإمامة مسجد بوداي، غرب بعلبك، وبين هذه وبين اليمونة. وإلى شمال اللبوة، وغير بعيد من عرسال التي كانت طوال عقود من الزمن ممر التهريب الأول إلى سوريا والأردن ومصر، تقوم بلدة النبي عثمان، وإمام جمعتها الشيخ محمد حسن.

وإلى الجنوب من زحلة، تقوم مشغرة في وسط ناحية مختلطة ومتنازعة، إلى أن استولى «حزب الله» على البلدة وحمل الشطر المسيحي الكاثوليكي، من أهلها على تركها. واذا كان إمام مسجد البلدة الشيخ أسدالله الحرشي، أحد علماء الدين الذين يميلون إلى حركة «أمل»، فالشيخ عصام شمص، من بلاد جبيل منشأ وإقامته بحي السلّم (الكرامة)، قد يكون من الذين يميلون إلى الخمينيين. أما علي حجيجي فيعرَف تارة ممثلاً للمقاومة الإسلامية، وتارة شيخاً من علماء الدين بمشغرة. إلا إنه من الذين تعلن الصحف، بين وقت وآخر، عن ترددهم إلى إيران في وفود تضم بعض أقرب علماء الدين إلى الإدارة الإيرانية، أو إلى جناح من أجنحتها، وهو من القلائل الذين كانوا يتحدثون باسم المقاومة الإسلامية من غير تورية.

هذه الخريطة لأبرز المساجد والحسينيات والمصليات التي يتخذ منها الإسلاميون الخمينيون «خلايا» دعوة وتعبئة تكاد تكون مطابقة لانتشار لحركة الإسلامية الخمينية بلبنان، من غير أن يعني ميل إمام الجمعة ببلدة وحي إلى الحركة، أو خروجه من مدارسها، متابعة أهل البلدة والحي له على آرائه ومواقفه وروابطه.

جهاز الدعاوة

وتتوسل المشيخة الإسلامية إلى الدعوة والتعبئة بنشاط إعلامي كثيف ومنظم. ويتناول النشاط هذا وجوهاً مختلفة تترجح بين أداء بعض الشعائر وبين نشر الخطب والأدعية والبيانات. فتحرص هيئة المسجد على ألا تخلو تظاهرة من «الطمة حسينية» تؤديها «فرقة لطيمة»، وتردد أناشيد جنائزية وحربية رأينا أمثلة منها من قبل. ويحرص المسجد، بإمامه وهيئته، والحركة الإسلامية الخمينية من ورائهما، على أن تتصل التظاهرة بمأتم أو تأبين. فالاحتفال الأبلغ، والأعمق وقعاً، والأقوى تعبئة واستنهاضاً، هو الاحتفال بدفن الشهيد، أو بذكرى أسبوعه، أو بالذكرى السنوية لشهادته. ولا يغفل أصحاب الشأن أبداً عن مثل هذه الاحتفالات التي تمد القول والخطبة بمادة «المصائب» التي حض صاحب الحكومة الإسلامية على التوسل بها والكلام عليها، من غير كلل ولا ملل.

كذلك فهم لا يغفلون عن دعوة الصحف، والمصورين خاصة، إلى مهرجاناتهم وتأبينهم وعروضهم العسكرية أو المدنية. فإذا اعتدلت الصحف في نقل الوقائع وتصويرها، أو في تقدير عدد المشاركين، أصلتها صحافة الإسلاميين حرباً كلامية سليطة. فوصفتها بـ«الإعلام اليزيدي»[١٧] المتلفز، لتجاهلها «المسيرات الحسينية المذهلة في ضخامتها والمرعبة للأعداء من حيث مداليلها». ويتتبع الإعلام الخاص، الذاتي، كل شاردة وواردة تتصل بالإسلاميين. فتسجل خطب ومحاضرات المتكلمين باسم الجماعة، وتنقل على أشرطة، وتباع أو توزع. وتصور الاحداث التي يمكن تصويرها، وتنقل على أشرطة فيديو. وإذا كان تصوير «لطمة حسينية» في مقدم مأتم امراً لا يرتب على المصورين خطراً، فلا يخلو تصوير عملية على موقع عسكري مثل علي الطاهر، بجوار النبطية، من الخطر، إلا ان حرص الإسلاميين الخمينيين على الصورة والصوت الحيين، وتعويلهم على فعلهما، يحملانهم على تجشم الصعاب وركبها. فأشركت دعاوة «المقاومة الإسلامية» بعض العاملين في التصوير السينمائي في تصوير بعض مواقعها. وتولى امينها العام الرابع، السيد حسن نصرالله، القيام ببعض أعمال التصوير هذه. ولعل الدور الذي اضطلعت به خطب خميني المسجلة على أشرطة، إبان الثورة الإيرانية، هو المثال الذي احتذى عليه أنصار الفقيه وتلامذته.

وما أن يدلي أحد الناطقين باسم الحركة بكلمة حتى يسرع أنصارها إلى نقلها إلى الصحافة المكتوبة والمصورة. وهم يخصّون بعض العلماء بأشرطة مصورة يطلبون إلى «الإعلام اليزيدي» بثها في نشرات أخباره، وترتفع جلبة احتجاجهم اذا اقتصر البث على عشر دقائق. ولا تحصى الأحاديث الصحافية التي يدلي بها أعيان الإسلاميين إلى من شاء وأراد. فلا يندر أن تصدر الصحيفة اليومية الواحدة وطي صفحاتها خبران واسعان أو ثلاثة أخبار تذيع أقوال الشخص الواحد. ولا يقتصر البث على الخطب، أو على الصحافة المكتوبة العامة. فكانت تتولى ثلاث إذاعات أو ثلاثة «أصوات»: صوت المستضعفين، صوت الإيمان، صوت الإسلام، قبل ان تخلفها كلها إذاعة النور بعد ١٩٩١، نقل الأخبار والبرامج والأحاديث التي ينبغي ان ترسم «وعيهم» و«حركته» الى جمهور الإسلاميين، وتصوّر لهم صورة «الساحة» في العين الإسلامية. وكان يبث الصوت الأول برامج قريبة من خط مسجد بئر العبد، إذا جازت العبارة. ولمحمد حسين فضل الله برنامج استشارات فقهية يومي. أما صوت الإيمان فكان يبث خطب العلماء العراقيين قرينة ربّما على علاقة بالدعوة العراقية أو بما بقي منها. وكان صوت الإسلام يبث من بعلبك ويعرف باسم «إذاعة الطفيلي» (الشيخ صبحي الطفيلي).

وتوّجت الإعلام الإذاعي، الذي توليه القيادة الخمينية عناية ورعاية حارتين، محطة تلفزيونية هي محطة «المنار». ويبدو التوسل بالبث التلفزيوني مجاراة للرغبة والذوق الشائعين أكثر منه استجابة لنازع إعلامي ودعاوي وثقافي يولي القول والكلام والخطابة المحل الأول. فما تنقله الصورة المتلفزة هو في معظم الأحيان كلام ووجوه متكلمين وأجسامهم، باستثناء بعض الأعمال العسكرية التي تحرص دعاوة «المقاومة الإسلامية» على بثها مصدِّقًا لبيانات تشوب المبالغات معظمها. وكان لبعض أشرطة الجهاز العسكري الخميني، مثل الشريط الذي نقل صور موقع إسرائيلي قريب من النبطية أخلاه شاغلوه وهربوا، وقعُ حمل القائمين على المحطة عى التمسك بها.

ولا تقتصر الصحافة الإسلامية على نشرتين، أسبوعية خلفت المجاهد ربما أهل الثغور، هي نشرة العهد، وأخرى كل شهرين هي مجلة المنطلق. تصدر العهد، وهي منتظمة الصدور منذ قرابة ١٩٨٤، عن «مركز الثقافة

والإعلام» في («حزب الله»؟)، وتتصدرها آيات قرآنية إلى يمين الصفحة الأولى، وصورة خميني خطيباً أو متكلماً أمام مذياع، إلى يسارها. وتقتسم المجلة الشهرية والنشرة الأسبوعية وجهي المخاطبة التقليديين في التعبئة السياسية والحزبية (التحريض والدعاية، بحسب اللغة اللينينية والستالينية). فتتوجه المجلة الشهرية بمقالاتها المستفيضة بعض الشيء، وبالتجريد الذي يسم معالجتها، وبتناول موضوعات عامة وعريضة، وجهة مثقفي الحركة وأطرها والمتعلمين الذين تحوط نفسها بهم ولو لم يكونوا من الأنصار الخلّص. فهي، بكلمة، مجلة «الكوادر»، ومن لا ترى الحركة ضرراً في أن يظنوا أو يحسبوا هذه الصفة المرغوبة صفةً لهم. ومثل هذا التحفظ تمليه بعض الكتابات والمناقشات التي تنم بتردد في الأحكام ليس من شيم «كوادر» الحركة الحقيقيين ولا من خلقهم [١٨]

أما النشرة الأسبوعية فتعبوية بالمعنى الشائع[١٩]. فهي تقول كل أسبوع للمناضل المؤمن، ولأصدقائه وأصحابه وأهله، ما يحسن به ان يفكره، وما ينبغي أن يعرفه ويقوله ليصح فيه نعت الإسلام. فإلى مقالة بارزة تتصدر الصفحة الأولى وتجمل الكلام على حدث بارز، يدور على الحركة نفسها في معظم الأحيان، تعلق النشرة على عدد من المسائل والأخبار. فترد على «افتراء»، وتذكر بمناسبة، وتفسر أصلاً أو مبدأ، وتروي سيرة مجيدة، وتنشر خطبة أو حديثاً، وتعقب على مسألة محلية أو اقليمية، وتذيع «سراً» وتزف بشرى. وخلافاً للمجلة الشهرية تبعد النشرة من الأمور العامة والمجردة، وتكثر من الصور، ومن التحقيقات وتنقل أقوالاً شائعة على الألسنة. وتقوم البلاد منذ العام ١٩٩٠، وهي اسبوعية عامة، بمنزلة بين منزلتي النشرة التحريضية والمجلة النظرية والفكرية. ويكتب الدورية الأسبوعية العامة صحافيون محترفون يحذون في كتابتهم على طريقة زملائهم في الصحافة اللبنانية، بـ «توجيه» إسلامي.

ويرفد المطبوعات المحلية جهاز صحافي إيراني واسع. وعلى رغم أن الصحافة الإسلامية المحلية لا تتأخر في إعلان الولاء للحكومة الإيرانية، وفي تفسير الأحداث الإقليمية والعالمية في ضوء قطب جديد للعالم هو إيران، وعلى رغم جهر المتكلمين بلسان الإسلاميين مبايعتهم الخميني وممثليه بلبنان، وتضامنهم مع من قِبْلتهم طهران، تتصدر الأحداثُ اللبنانية والمعالجة السياسية والعسكرية والدعاوية صحافة الإسلامين اللبنانيين.

فمهما «ذاب» الإسلاميون اللبنانيون في الإسلام الإيراني، ومهما قالوا إن لبنان هو إيران وإيران هي لبنان (٢٠)، على ما كانوا يقولون دوماً إلى وقت بعد صيف ١٩٩١، فالذين تكتب سيرتهم في باب «سيرة الشهداء - ذاكرة المقاومة»، هم الذين يسقطون على أبواب الحزام الأمني وليس في أهوار الحويزة. وتصلّي أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية السجال، أو «أمل»، دون الحجتية أو السيد حسن قمي، أو ممثلي المقاومة الأفغانية المتنقلين من بيشاور إلى البيت الأبيض سعياً وراء صواريخ «ستينغر» المضادة للطوافات السوفياتية.

الدعاوة الإيرانية المستقلة

لذا استقلت الدعاوة الإيرانية بجهاز صحافي تدور دعاوته على السياسة الإيرانية ووقائعها الداخلية والخارجية (٢١). وكانت أول صحف هذا الجهاز **كيهان العربي**، وهي صحيفة كانت تنقل مرة كل أسبوعين مقتطفات من الصحيفة الإيرانية الفارسية اللغة، والصادرة بالعاصمة الإيرانية عن حزب الجمهورية الإسلامية (قبل تجميده). فتتصدرها خطب خطباء الجمعة في المساجد الكبيرة، والخطباء هم أركان الجمهورية وحكومتها من أمثال خامنئي ورفسنجاني، وتملأ صفحاتها وقائع مؤتمرات المعارضة العراقية الإسلامية، المقيمة بطهران والوثيقة الصلة بها. وكان في الصحيفة هذه باب موقوف على قتلى الحرب الإيرانية العراقية، مع صورهم ونبذة عنهم، إلى تعليقات على أخبار تتصل من قريب أو بعيد بسياسات أيران الإقليمية أو العالمية. و**كيهان** صورة عن مشاغل إيران الخمينية التي تصدّرتها طوال عقد من الزمن وقائع الحرب بين البلدين المتجاورين والقوتين الإقليميتين، وتتأخر عنها إلى محل ثان وقائع الحرب الإسلامية الإسرائيلية على أبواب الحزام الأمني الإسرائيلي في الأرض اللبنانية. كما تتأخر عنها إلى محل ثالث أحداث المقاومة الأفغانية للاحتلال السوفياتي.

وكانت مكاتب الدعاوة الإيرانية وأجهزتها تطبع ثلاث صحف شهرية، على مثال الصحف الأسبوعية إخراجاً وصوراً وتعليقات هي **الشهيد** و**الوحدة الإسلامية** وصحيفة تدعى سروش-للعالم العربي. ففي

٤/ ٢/ ١٩٨٧ (٥ جمادي الثاني ١٤٠٧)، كان صدر عن مجلة **الشهيد**، نصف الشهرية، مئة وثمانون عدداً، وبلغت السنة التاسعة من صدورها، «صوتاً» من أصوات «الثورة الإسلامية» و«صوتاً لكل شهداء الأمة» (٢٢). وتحتل أخبار الحرب وصورها صدارة المجلة وما يقرب من ثلثها الأول، ويليها في الثلث الثاني (٢٠ صفحة أيضاً) أخبار وآراء إسلامية عامة تبدأ من إيران وتنتهي إلى تفسير آيات من سور قرآنية، بعد أن تعرج على أفغانستان، وتونس، ولبنان، والصهيونية. اما الثلث الأخير فتغلب عليه مشاغل عالمية و«حضارية» وثقافية عامة.

وتعالج **سروش**، الشهرية (في ك٢ ١٩٨٧ : ٦٩ عدداً، السنة السادسة) في نيّف وستين صفحة، ضربين من الشؤون والموضوعات. ويدور الضرب الأول على شؤون سياسية عربية وإسلامية ودولية، من فلسطين إلى الاتحاد السوفياتي و«الصراع الآسيوي» (الصين واليابان) والنفط. ويدور الضرب الثاني على العلوم والفنون والآداب والتقنية والعقيدة. وتبدو هذه الصحيفة أوسع موضوعات وأعرض من سابقتها، إلى اتفاق ومطابقة في عدد من هذه الموضوعات. وبلغت **الوحدة الإسلامية**، الشهرية[٢٣]، في سنتها الرابعة، العدد الخمسين في شباط ١٩٨٧ فهي الثالثة في ترتيب الصدور، بين الصحف الثلاث. وخلافاً للصحيفتين السابقتين، تشير هذه الصحيفة الى عنوان مراسلات بيروتي لبناني هو صندوق بريد ورقمه. كذلك تدخل الصحيفة تناولها للأحداث اللبنانية في باب «محليات»، أي أن مرجعها الأول قراء لبنانيون ومشاغل لبنانية: القمة اللبنانية-السورية، حرب المخيمات، معتقل الخيام، الحركة الوطنية، الناصريون اللبنانيون، ٦ شباط (١٩٨٤)... أما القضايا العربية، من فلسطينية وخليجية وعامة، فالحركات الإسلامية والمواقف الإيرانية معيار تناولها والادلاء بالأحكام فيها. ويوقف الملف على الثورة الإيرانية نيفاً وثلاثين صفحة هي أقل من نصف عدد الصفحات (٨٠) بقليل. وحين لا تملي المناسبة، ذكرى ١١ شباط ١٩٧٩، مثل هذا الملف، تحتل الوقائع الإسلامية في العالم العربي: (المغرب، تونس، مصر، الخليج الفارسي طبعاً...) مكاناً عريضاً، الى موضوعات ثقافية عامة. وتبرز المجلة في صفحة الغلاف الداخلية صورة أحد شهداء المقاومة الإسلامية، في باب «لقاء مع الشهداء»، تحتها وصية الشهيد أو سطور كتبها فيه صديق له أو أخ[٢٤].

تبدو كثرة المنشورات التي كانت توزع بلبنان، حيث يكتب بعضها ويطبع، مرآة أو صدى لكثرة قيادات في المصدر الإيراني نفسه. فمجلة المنطلق التي يصدرها الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين قد تكون استمراراً على خط نواة «الدعوة». وإذ يكرر السيد محمد حسين فضل الله أنه زميل محمد باقر الصدر وشريكه في إعداد طلبة النجف وتدريسهم، وليس من المتلمذين عليه، وإذ يناقش أحياناً على صفحات المجلة ما يشكل في العلاقة بين الإسلاميين المحليين وبين «دولة الثورة»، فربما يسعى إلى إثبات صفة الأصل المستقل لتدريسه ورأيه واجتهاده، من غير أن يعني إثباته هذا خلافاً مع المرجع. ويرجح ما تذهب إليه هذه الأسطر أن المدرسة الدينية التي يقوم منذ عقدين على أمورها، أي المعهد الشرعي الإسلامي، هي المدرسة الوحيدة من مدارس الإسلاميين [٢٥] المستقلة بتمويلها، والتي قلما يخرج مدرسوها من صمتهم إلى البيان اليومي أو الأسبوعي، أو إلى الاشتراك في الخطب العامة وحتى المحاضرات.

أما الوحدة الإسلامية، وهي من بين الصحف الثلاث الشهرية الأقرب إلى الوقائع المحلية والمادة المحلية، فينم نقدها لبعض ما يصدر عن أطراف محلية إسلامية، واقتصارها على إيلاء الشيخ حسين منتظري بعض المكان من بعد روح الله خميني، وسكوتها عن مواقف إسلاميين لبنانيين وثيقي الصلة بأطراف غير منتظري في الإدارة الإيرانية، ينم كل هذا ربما بصلة راجحة بخليفة مرشد الثورة السابق ومكتبه وجهازه. وتصدُر كيهان العربي من غير لبس أقوال خامنئي وخطبه، وما يصدر عن حزب الجمهورية الإسلامية. وتدل العناية الكبيرة التي توليها الشهيد للحرب وعملياتها وللعمليات الخارجية، على رجحان كفة حرس الثورة في ميزانها، وذلك شأن سروش-للعالم العربي. وتلزم النشرات كلها الصمت في صدد ما كان مثار خلاف في صفوف الطاقم الإيراني الحاكم: من الأسلحة الأميركية إلى السياسة الاجتماعية، ومن حل حزب الجمهورية الإسلامية إلى قضية الأخوين هاشمي. وفي هذا الضوء تبدو العهد مرآة لائتلاف تيارات كثيرة كثرة، أصولها ونشأتها ومصادرها الفكرية والسياسية والمالية الإيرانية. إلا إنها مجمعة على تحصين معقلها اللبناني، وعلى ربطه ربطاً محكماً بالسياسات الإيرانية التي لا يبدو أن ثمة خلافا بين أطرافها على استعمال لبنان وشيعته ركناً من أركان هذه السياسات [٢٦].

وليس من اليسير تقصي جهاز النشر والطباعة الذي يقوم على طباعة ما يسمى «الكتاب الإسلامي» ونشره وتوزيعه. فثمة دور إيرانية بطهران وغيرها، مثل مؤسسة البلاغ، ومنظمة الإعلام الإسلامي، تضطلع بحصة وافرة من أعمال النشر العربي. وثمة دور مثل دار الصراط المستقيم، وهي توفرت على نشر كتاب خميني الفقهي، لا تشير إلى مكان صدور أو طباعة. ومثلها دار المرتضى. وإذا حمل كتيب **يا شهيد-لطمات حسينية**، اسم دار التيار الجديد، بيروت - لبنان، فالجزء الثاني منه جاء خلواً من كل إشارة إلى دار او ناشر. وتقوم على طبع كتب محسن الأمين ومحمد باقر الصدر دار التعارف للمطبوعات، وتولّت طبع كتب محمد حسين فضل الله الدار الإسلامية.

ونشر عباس الموسوي ما كتب بواسطة دار الأعلمي للمطبوعات. وترفق هذه الدار اسمها باسم آخر هو مؤسسة أهل البيت حين طباعة بعض كتب الشيعة التي تقوم مقام المراجع، مثل كتاب **الاحتجاج** للطبرسي. وتنشر دار الأضواء بعض الكتب المحققة التي كتبها كبار مؤلفي الشيعة مثل الشريف الرضي ونصير الدين الطوسي. ومثلها دار الوفاء التي أعادت طباعة الحرّ العاملي. وتضع لجنة مسجد الإمام الرضا(ع) اسمها على كراسات تنشرها، شأن الطلبة السائرين على نهج الإمام...

لا تستوي دور النشر هذه لا في نوع العمل ولا في أدائه. إلاّ إنها تسهم كلها، من وجه أو آخر، في نسج الشرنقة الكلامية والثقافية التي تحفظ الحركة الإسلامية من هجوم العالم عليها ومن مفاجآته. فالعمل الدعاوي والنشري الضخم، والباهظ الثمن، الذي تتصدى له الحركة الإسلامية الخمينية، أكان مصدره لبنان أم إيران، يرمي إلى ان يحوط «المؤمن الرسالي» من كل الجهات بأحكام مرجع التقليد، وبالفروع التي تترتب على القبول بمرجع التقليد هذا. فعلى مثال انقسام البشر إلى بشرين وإلى معدنين وطينتين: بشر طينتهم «الاستضعاف» وآخرون طينتهم «الاستكبار»، فيدور الأوائل على محور «قائد الأمة الإمام»، ويدور الآخرون على محور «الشيطان الأكبر» - على مثال هذا الانقسام ينبغي أن ينقسم القول والكلام والإعلام إلى عالمين متقابلين ومتناظرين.

فليس ثمة ما يحدث في بقاع الأرض إلا وللإسلام الخميني فيه رأي، لا يستثنى من ذلك حدث علمي أو أدبي أو اجتماعي أو استراتيجي، أو

هذا ما ينبغي أن يتصور في ذهن القارئ الإسلامي. فكما سعى الإسلاميون الى إنشاء اجتماع متماسك من الحطام الذي خلّفه التهجير، وغصب أملاك الغير، والحلول بأنقاض سكن، سعوا الى العبارة عن هذا الاجتماع والى إعلاء مداميكه اللغوية والثقافية. فمن الملصق والصورة، والكتابة على الحائط واللافتة، إلى الكتاب والشريط السينمائي، من غير إغفال الكلام الموقَّع (اللطمة أو الردة) والبيان والخطبة والدرس والحديث الإذاعي والشريط المصور بكاميرا ٨ ملم أو ١٦ ملم، استعمل الإسلاميون آلات الدعاوة كلها، من غير كلل ولا احتياط (اقتصاد أو اعتدال)، وجمعوا بين بعضها، ومزجوها في الاحتفال الذي دعوه أحياناً «مسيرة حسينية». فعاقبوا في مسيراتهم هذه بين الخطابة واللطم والتظاهرة والمشهد واللباس واللافتة والصورة والتعزية (السيرة الحسينية) وتجويد القرآن. فهم المشهد والمشاهدون. وهم المتكلمون وما يوضع عليه الكلام. وهم الحدث وشراحه، والأبطال ورواة السيرة. وعلى الشرنقة الثقافية التي تجمع أهل المعقل الإسلامي الخميني، وتنطوي عليهم انطواء الرحم على الجنين، أن تجعل من المعقل نفسه، ومن اجتماع أهله، حدثاً كبيراً وعظيماً، أي حدثاً يرسي أركان تاريخ. ويستحيل التاريخ هذا إلى موت إذا لم يكن كل يوم حدثاً كبيراً وعظيماً، وإذا لم يصنعه، ولو من طريق عرض شريط أو إلقاء خطبة أو لطم صدر، أولئك الذين لا يذكرون أن الأرض كفت عن الزلزلة بهم، وعن تقاذفهم، منذ سنوات تتطاول في ذاكرتهم حتى تبلغ العقود.

هوامش الفصل الثاني عشر

١ مثال ذلك العدد الرابع من المجاهد، في ١١ آذار ١٩٨٢/ ١٥ جمادى الأول ١٤٠٢، حيث تملأ الأخبار هذه صفحتين وثلثي الصفحة، يبلغ عدد صورها ثماني صور، يظهر محمد حسين فضل الله في ثلاث منها (مع الشيخ قاري، أحد أعضاء الوفد الإيراني و«ممثل الأخوة السنة في مجلس الشورى الإسلامي» بطهران، ووجهه، وثالثة مع صلاح خلف والشيخ أحمد الزين)، ص ٤ و٥ و٦ أما الصور الأخرى فواحدة تظهر فيها لافتة كتبت عليها لجان العمل الإسلامي شعاراً عربياً إيرانياً: «فلسطين، جنوب لبنان، الجولان، مصر – كلها على خطى إيران – الله أكبر والحكم لله». وتظهر الثانية فتيات ونساء يلبسن حجاباً أبيض، وليس فيهن من تلبس التشادور. والثالثة لمحسن مجتهد شبستري، نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس الوفد الإيراني، في معرض صور، والرابعة للشيخ قاري وحده، والخامسة للعَلَم الإيراني.

٢ ثمة شبه كبير بين أعداد المجاهد وبين النشرة الإخبارية التي كانت تطبعها وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء. ففي هذه الأخيرة، في ٢٦/ ٧/ ١٩٨٢، حديث قائد القوات البرية الإسلامية (الإيرانية) عن حجم خسائر القوات العراقية، وحديث قائد سلاح الجو...

٣ المجاهد، العدد الرابع، ص ٤، العمود الثاني.

٤. المصدر نفسه: العمود الأول.

٥. المصدر نفسه. ترسم أخبار النشرة خارطة لانتشار الحركة الإسلامية، في الوقت الذي سبق ١٩٨٢، وللنوى الأولى التي تألفت منها. فالمهرجانات التي أقيمت استضافتها كليات الآداب والحقوق والعلوم في الجامعة اللبنانية. واستضافت تكميلية الشياح معرض صور وملصقات، واحتفل في ثانوية برج البراجنة وثانوية الغبيري والثانوية العاملية والجامعة الأميركية بالثاني والعشرين من بهمن (الإيراني). أي إن الطلاب هم الغالبون على العمل الإسلامي ولجانه ببيروت. أما الجنوب فالقرى التي استقبلت الوفد الإيراني فهي جباع وخربة سلم ومعروب وباريش والنبطية وصور وكفرتبنيت وزفتا وجبشيت، وهذه القرى ستوليها الحركة الإسلامية، لاحقاً، اهتماماً كبيراً، إبان مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وبعد انسحاب القوات الاسرائيلية إلى «الحزام». وكان الشيخ حسن ل. ذكر بعض قرى النبطية في تعداده لتلك التي عمل على كسبها إلى دعوته. ولا تذكر النشرة إلا بعلبك ومدرستها الدينية محطة زيارة، العدد

الرابع، ص ٤.

٦ نقل العدد الأول، في تموز ١٩٨٢، عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، إمام الشيعة الإمامية الرابع، قطوفاً من «دعاء أهل الثغور» - وهم المرابطون المسلمون النازلون بمواضع المَخافة من العدو، أي في القلاع المتقدمة والقريبة من خطوط الروم إلى الشمال وشعوب الجبال وما وراء النهر إلى الشرق وفيه: «اللهم! صلِّ على محمد وآله، وأنْسِهِم عند لقائهم العدو ذكرَ دنياهم الخدّاعة الغَرور، وامح عن قلوبهم خطرات المال الفتوَن، واجعل الجنة نصب أعينهم (...) حتى لا يَهمَّ أحد منهم بالادبار، ولا يُحدِّثَ نفسه عن قرنه بفرار ...» ص ٤، العمود الثاني.

٧ أهل الثغور، عدد ٦، ص ٣، العمود الأول.

٨. المصدر نفسه: ص ١-٢

٩ المصدر نفسه: ص ٢، العمود الثاني.

١٠ أمنون كابليوك: صبرا وشاتيلا - تحقيق في مجزرة، ١٩٨٢، باريس (نقل إلى العربية في السنة التالية).

١١ العدد الرابع، ١١ آذار ١٩٨٢، ص ١، العمود الثالث. فينبغي قراءة «إقصاء» محل «تقصي».

١٢ المجاهد، العدد الرابع، ص ١، العمود الثاني.

١٣ في الحلقة الثانية من مقالة الكاتب: من مساجد المسلمين إلى مساجد الاسلاميين ... صحيفة الحياة اليومية، في ١٤ كانون الأول ١٩٩٥، بعض البيان الإحصائي لما تجمل الفقرات الأخيرة الكلام فيه.

١٤ الحق أن حصر العدد بأربعة متعسف بعض الشيء... فالمصلى ليس بناء مستقلاً وموقوفاً على وظيفة. لذا كان في شارع فتح الله، بالبسطة، مصلى سيد الشهداء، ويبدو أن الحادثة التي أودت بالثكنة وبعض مسلحيها أودت بالمصلى. كذلك لم يُعدم الخمينيون أنصاراً في «مركز برودواي»، في الحمرا، من غير أن يعلن عن مصلى في المركز التجاري السابق، حتى شباط ١٩٨٧ ثم أعلن أن مصلى الإمام الصادق يقوم بمركز برودواي. والمصليات هذه، أو معظمها، زالت مع إخلاء المهجّرين وإجلائهم عن المباني التي نزلوا بها، واحتلوها في الأعوام ١٩٧٦-١٩٨٤ وما زال الإخلاء إلى صيف ١٩٩٦ مستمراً وغير ناجز.

١٥ يذكر مؤلفا ولاية بيروت، رفيق التميمي ومحمد بهجت، أن عدد النفوس في قضاء صور زاد، في سبع سنوات، من اثنين وثلاثين ألفاً إلى واحد وأربعين ألفاً (١٩١٤)، أي ٢٨ في المئة، وبلغ عدد المهاجرين حتى إعلان الحرب، أي في ١٩١٤ نفسها، خمسة آلاف، أي أن واحداً من ثمانية أشخاص مهاجر، ولما كان المهاجرون من فئة سن بين ١٥ سنة و٣٠ سنة هاجر فعلاً واحد من أربعة أو خمسة أشخاص من هذه الفئة. فالى ذلك بلغ عدد من يعملون في القضاء ٢٨٠٠، بينما كان يعمل ٩٥٠ في المكاراة والعتالة والخدمة، ومئة وخمسون في التجارة، وكان ثمة ٣٥٠٠ أرملة في قضاء صور عشية الحرب الاولى، الصفحات ١٣٨ - ١٤٢، ١٤٨/١٤٩، ١٥٠، من ط. ١٩٧٩، بيروت دار لحد خاطر (ط. أولى ١٩١٦).

١٦ المصدر نفسه، ١٤٧ ويصح بعض هذا الكلام في السنة.

١٧ العهد، العدد ١١٧، ١٥ محرم ١٤٠٧، ص ٢ المقصود بالنعت إعلام القنال ٧ من تلفزيون لبنان (الرسمي)، وكان يقوم عليه نفر من أنصار حركة «أمل»، استمر

على القيام عليه إلى ما بعد ١٩٩٠، ثم حل محل هذا النفر المنفرد «تحالف» أشد تعقيداً.

١٨ تردد أن المنطلق تطبع ألفاً وخمسمائة نسخة. وفي بابين هما «عالم الكتب» و«ندوات عقدت في الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين»، تطرقت المجلة إلى كتاب اتجاهات المعارضة في الكوفة، للدكتور ابرهيم بيضون، وكانت المجلة سبقت إلى نشر فصل منه يعالج صلح حسن بن علي ومعاوية. والمؤلف أحد عمدة المجلس الثقافي للبنان الجنوبي الذي اتهم «حزب الله» أو جناحه المتبقي في حركة «أمل» بتخريب مكتبة المجلس وبعثرتها وسرقة كتبها. والمقصود بالجناح هذا أنصار السيد مصطفى الديراني مسؤول أمن «أمل» المركزي قبل انشقاقه؛ وإلى جناحه نسبت الاغتيالات التي أودت بالشيوعيين وأنصارهم إلى عشية صدور القرار ٥٦٨ (في آب ١٩٨٨) الذي أنهى الحرب العراقية والإيرانية، وبدّد تبعة الاتحاد السوفياتي عن مساندة عراق صدام حسين. أما «الندوات» فاشترك فيها من بينه وبين «حزب الله» علائق متفاوتة ومختلفة لا يصدق فيها وصفها بالتحزب، العدد ٣٢ شباط ١٩٨٧ (٢، ٧، ١٤) ص ١٠١-١٠٧ و١١٣- ١٣٦ إلى المنطلق، قامت مجلة العرفان، بين ١٩٨٢ و١٩٩٢ بدور نشرة إسلامية.

١٩ تردد أن العهد تطبع عشرة آلاف نسخة، وكانت تطبع نحو خمسة آلاف إلى ١٩٨٨-١٩٨٩

٢٠ في ذكرى أسبوع أحد موظفي السفارة الإيرانية ببيروت، مصطفى توراني، قال الشيخ حسن طراد، إمام جمعة مسجد الإمام المهدي بالغبيري: «إن إيران ولبنان شعب واحد وبلد واحد. وكما قال أحد العلماء الأعلام اننا سندعم لبنان كما ندعم مقاطعاتنا الإيرانية سياسياً وعسكرياً»، النهار في ١١/ ١٢/ ١٩٨٦، ص٥ وفي أسبوع ضحايا حادث البسطة (فتح الله). قال الناطق باسم «حزب الله»، السيد ابرهيم الأمين: «نحن لا نقول إننا جزء من إيران، نحن إيران في لبنان ولبنان في إيران...» النهار في ٥/ ٣/ ١٩٨٧ ومنذ توقيع المعاهدة «اللبنانية-السورية» في ١٩٩١ والاتفاقات التي نجمت عنها، وترديد المبعوثين السوريين في كل يوم أن لبنان وسوريا «شعب واحد في دولتين»، انقبض الكلام «الإيراني» الصريح وحلّ محله كلام «مقاوم»، بعضه لبناني النازع والزعم، يحرص على إزجاء حكام إيران الخمينيين تحية إسلامية وسياسية، ويتخفف من الاتحاد «القومي» بها.

٢١ تتناول الفقرات التي تصف الدعاوة الإيرانية المستقلة مطبوعات أفلت، أو كفت السفارة الإيرانية ببيروت عن طباعتها طبعة محلية وتوزيعها. فالإبقاء عليها، بهذه الحال، هو من قبيل التأريخ ووصف الحال التي كان عليها أحد أنشطة السياسة الخمينية قبيل نهاية الحرب الإيرانية-العراقية، ثم وفاة خميني في العام ١٩٨٩

٢٢ الشهيد، عدد ١٨٠، بتاريخه، ص ٤، «ثلاث مناسبات مباركة».

٢٣ في «كلمتنا» من العدد ٥٠، يقول المحرر إن المجلة تصدر كل اسبوعين، ص ٣، إلا ان خمسين عدداً في أربع سنوات تدل على صدور شهري، طبعا وحساباً.

٢٤ لا تحمل الوحدة الإسلامية إشارة إلى الجهة التي تصدرها، إلا ان سروش-للعالم العربي تشير، في العدد ٦٩، شباط ١٩٨٧، ص ٦٥ العمود الثاني، إلى ان المجلة يصدرها المكتب الإعلامي لتجمع العلماء المسلمين في لبنان، وهو التجمع الذي يتصدره الشيخ ماهر حمود طويلاً.

٢٥ كان بينها وبين مدرّسي، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، علاقة غير جلية.

٢٦ يوزع الإسلاميون اللبنانيون نشرات تصدرها الحركات الإسلامية (الإيرانية الميول): بالبحرين (**الثورة الرسالية**)، والعراق (**الشهادة**)، والجزيرة العربية (**الثورة الإسلامية**).

الفصل الثالث عشر

«مجتمع» الحرب

قلما يتوسل خطباء الخمينية اللبنانيون بالشواهد في خطبهم وبياناتهم وأحاديثهم الصحافية. فلا شواهد من ولاية الفقيه (أو «الحكومة الإسلامية»)، ولا شواهد من كتابات محمد باقر الصدر وأعماله. فالأدب الحزبي الذي أدّب الحزبيين عامة على استعمال الشواهد من مراجع التقليد، وعلى إخراج الشاهد مخرج البرهان على القول والرأي، هذا الأدب لم يأخذ به الحزبيون الإسلاميون - وهم من قامت ثقافتهم، ونهض إعدادهم وتعليمهم، على نقل الشواهد وتصحيح نقلها، وإنزالها منازلها من أحوال الحياة والسلوك. ويقتصر الشاهد الخميني اللبناني على معالم عامة من السيرة (الهجرة، بدر، المؤاخاة، يهود المدينة ...) وعلى بعض خطب من علي بن أبي طالب. أما الشاهد الذي يُنصب فوق كل الشواهد علماً عليها، ومرجعاً لها، فهو الشهادة الحسينية وما يحفها ويتبعها من صور وكلمات مركبة من معانيها: الموكب الحسيني، المسيرة الحسينية، عاشوراء، كربلاء، يا ابا عبدالله، الرد الكربلائي، اليزيديون (البناء على التضاد) ...

الصفة اللبنانية الملحة

ويتفق السكوت عن استشهاد المراجع (اي عن طلبها لتشهد وتصدّق) على لسان علماء الدين، من حجج ومن طلبة، مع كلام، من غير واسطة كتبية أو ثقافية، على الأحداث اللبنانية والأحداث الإقليمية والإيرانية. فكأن نظر مرشدي الإسلاميين الخمينيين مشدود فعلاً وعملاً إلى الحياة

السياسية اليومية التي لا يكفّون عن التعليق عليها، والحديث فيها، والتنبيه على دلالاتها ومعانيها. ويقترن التنبه على الطارئ والحادث والراهن بتناوله تناولاً مجبولاً كله من صور الماضي التي تختصرها الشهادة الحسينية وتكاد تقوم منها مقام الكل ومكانه. لذا لن نرجع في الملاحظات التالية التي تدور عى أبرز كلمات الإسلاميين وأقاويلهم وصورهم، إلى ولاية الفقيه، برغم دور الكتاب الإنشائي، وعمله في بناء الوضع الإيراني، واحتذاء اللبنانيين على مثاله. فالحق أن الإسلاميين اللبنانيين كانوا، وما زالوا، روّاد تجربة في العمل السياسي الديني مختلفة عما عداها اختلاف الاوضاع اللبنانية، والمجتمع اللبناني، والدولة اللبنانية، عن سواها من الأوضاع والمجتمعات والدول. ولا يطعن في ذلك ان الأجهزة الإيرانية كافة، من حوزات قم إلى حرس الثورة، ومن «الدعوة» إلى وزارة الداخلية، سهرت على الريادة اللبنانية وأعملت فيها رأيها وآلاتها.

مثال ذلك ان مكتب دعم حركات التحرر الإسلامية، وكان جزءاً من مكتب آية الله منتظري، والداعم الحركات الإسلامية بالعراق وأفغانستان ولبنان وشمال افريقيا، هذا المكتب تعهده مهدي هاشمي الذي اعتقل في تشرين الأول ١٩٨٦، إثر جلاء النقاب عن المفاوضات الأميركية- الإيرانية. وكان هاشمي، وهو أحد مؤسسي حرس الثورة الإسلامية، رئيساً لمكتب «حركات التحرر الإسلامية في الحرس الثوري»، بعد ستة اشهر من انتصار الثورة في إيران. وإذ اختلف قادة الثورة في شأن الجهة التي ينبغي أن يتبعها مكتب حركات التحرر، ألغي مكتب الحرس الثوري، وألحق بوزارة الخارجية ووزارة الأمن في ١٩٨٤ فاستقال هاشمي من قيادة الحرس، وانتقل إلى حوزة قم العلمية بأمر من منتظري[1]. وكان حجة الإسلام علي أكبر محتشمي، وزير الداخلية الإيراني يومها، وسفير إيران بدمشق قبل توزيره ثم صرفه، أشاد بتجربة «حزب الله» اللبنانية ودعا إلى الاقتداء بها والنسج على منوالها.

ومهما أنكر دعاة الإسلاميين صفتهم اللبنانية، فلا شك في أن الرسم اللبناني، اي سمات الحالة اللبنانية منذ اتّخاذ المنظّمات الفلسطينية المسلحة لبنان مسرح حروب كثيرة ومتغيرة، هو ما يملي عليهم عملهم، وما يرسمون خططهم في ضوئه. فاللبننة، أي تعليق الدولة المركزية ومؤسساتها وسلطاتها وإتاحة الفرصة للجماعات السياسية والمسلحة

الأهلية أن تتحكم في معاقل لا قوام لها إلا بسند خارجي، هذه اللبننة هي بغية الحركات السياسية الخمينية، وهي زبدة التجربة الإسلامية بإيران، ومن قبلها التجربة الفلسطينية. وهي ما يجتهد خطباء الحركة الإسلامية وقادتها بلبنان في تدبره وفهمه والإلمام به.

الأمة «ترى بعين الله»

ولخّص أحد «العلماء» الإسلاميين، السيد حسن نصرالله، معالم «إنضاج الممارسة للحالة الجهادية»[٢]، بثماني نقاط لا يرد شاهد واحد من شواهدها إلى غير لبنان. فمن هذه الشواهد «وجود لائحة طويلة بأسماء المجاهدين الذين ينتظرون للقيام بعمليات استشهادية ضد أعداء الرسالة والأمة في لبنان وخارجه»، ومنها «العمليات الجهادية ضد المارينز والإسرائيليين التي قام بها المؤمنون»، ومنها «الدفاع عن حركة التغيير وعن قيادتها وأشخاصها ورموزها وإمكاناتها المادية»[٣] وفي مقابلة الرد إلى هذه الحوادث والوقائع والرغبات، يعود المحاضر مرة واحدة إلى ابتداء «حالة الجهاد عند رسول الله منذ أول يوم قام فيه بتبليغ الناس حين قال: قولوا لا إله الا الله تفلحوا».

خلص الإسلاميون إذن من تجربتهم اللبنانية إلى ان «التعبئة الثورية»، أو «الحالة الثورية»، او «الحالة الجهادية»، أو«الذهنية الثورية»، وهي التي تشمل «نمط التفكير» وتعني «طريقة تفكير معينة (...) من شخصية متكاملة»، تقوم بدورين: مادي منظور، ومعنوي غير منظور. أما «خصوصيات» الدور المادي فأربع:

«١ الدور الجهادي يجب أن يؤدي إلى حالة الدفاع عن حركة التغيير وعن قيادتها واشخاصها ورموزها وامكاناتها المادية.

«٢ العمل على ضرب موقع القوة في حركة العدو واسقاط الأدوات التي يستعملها في إذلال الأمة.

«٣ اختراق الحواجز التي تتكون بين الفئات المغيِّرة وجماهير الأمة.

«٤ المحافظة على انجازات العمل الثوري التي تحققها حالة التغيير».

و«نقاط ارتكاز» الدور المعنوي التي «تتحقق من خلالها قوة الثورة وصلابتها»، هي أربع بدورها:

«١ تلازم العمل الجهادي مع قوة الارتقاء الايماني، ومصداق ذلك هو وجود لائحة طويلة باسماء المجاهدين (...)

«٢ الحالة الجهادية مصداقية للطرح الثوري وللحلول الجذرية لهذه الأمة، كالعمليات الجهادية ضد المارينز (...)

«٣. الحالة الجهادية تجعل الطرح الثوري أمراً واقعياً وليس حلماً. إن أميركا عاجزة عن تنفيذ أي عمل ضد الحالة الإسلامية الجهادية التي أرغمتها على التسول لحفظ معنوياتها أمام العالم تحت قبضات المجاهدين في لبنان.

«٤. الحالة الجهادية تفتح آفاقاً كبرى أمام القائد والأمة والعاملين كي تصبح الأمة ترى بعين الله وتمشي برعايته».

ويصف نصر الله نشأة الحركة الإسلامية والخمينية بلبنان على نحو يردده الإسلاميون كثيراً في صيغ متقاربة. ففي القلب أو المركز من هذه النشأة ثمة «الشخصية المتكاملة». وليس هذا العنوان بمتناول من شاء أو من اجتهد وحاول. فلا تتكامل الشخصية إلا بالأخذ عن فكر أو مصدر متكامل وكامل. وفي هذا المعرض، أي الكمال بالأخذ عن كامل، تبعث الدعاوة الخمينية التراث الشيعي القديم الذي قرن بين الذرّية النبوية، أو القرابة من نبي الإسلام، وبين توارث العلم ولداً عن والد، ومرتبة متأخرة عن مرتبة متقدمة، وصولاً الى الله نفسه. فالله الذي يقول لرسوله وعبده: «أنت نوري في عبادي»، فيجعل رسوله منه، أي من بعض نوره، يكتب أسماء أوصياء الرسول وخلفائه و«أولهم علي بن أبي طالب وأخرهم مهدي (أمته)»، على ساق العرش، حيث استوى الرحمن[٤]. وبين الله عند الشيعة، وبين أهل البيت وعترة الرسول من ابنته الزهراء، إلفة كتلك التي بين الأرحام. فينقل محدثو الشيعة عن أحد الصحابة، عبدالله بن جابر الأنصاري[٥]، أنه قرأ لوحاً مكتوباً بنور أخضر أهداه الله رسوله يوم ولادة الحسن، فأعطاه الرسول فاطمة «ليَسُرَّها»، وفي اللوح: «هذا كتاب من الله العزيز الحكيم لمحمد نوره وسفيره (...) نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين...»[٦].

وهذه الإلفة نفسها تصل بين الله وبين الأوصياء والأئمة من بعد وفاة الرسول، وإن حرص المحدثون على أن يكون الرسول الواسطة. فخبّر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني بأحاديث كثيرة عن أئمة الشيعة تثبت

كلها، أن الرسول ترك بين أيدي الأئمة «وصية» او «كتاباً» عليه «خواتيم من ذهب»، وأمرهم أن يفك الواحد منه خاتمه ويعمل بما فيه، وأنّ الكتاب هذا أنزله الله على نبيِّه «قبل وفاته». وشهد جبرئيل انتقال الوصية وتبليغها[٧].
وإذا كان الكتاب هو ظاهر الأمر الإلهي، ومسنده المرئي، فالروح في الآية: (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ...)، هو باطن هذا الأمر. فينقل محدثو الشيعة عن جعفر بن محمد (الصادق) أنه قال في تأويل الآية: «منذ أنزل الله عز وجل ذلك الروح على محمد (ص) ما صعد إلى السماء وإنه لفينا»[٨]. والروح المتصل هو العلم المتصل والمنتقل، ميراثاً، من إمام إلى إمام. فإذا أوصى الله الروح إلى الرسول «علم بها العلم والفهم»، ولم يكن يعلم قبل الوحي «ما الكتاب ولا الإيمان»[٩].

ولا يشبه علم الأئمة العلم الذي يحصل لطالبه بالطلب والنظر وإعمال الرأي والنصب. وينقل المحدثون عن جعفر بن محمد قوله: «يعرف الذي بعد الإمام علْم من كان قبله في آخر دقيقة تبقى من روحه»[١٠]. وهم، أي الأئمة، «خُزّان الله في سمائه وأرضه، لا على ذهب ولا على فضة إلا على علمه»[١١]. وعلى رغم أن غيبة الإمام الثاني عشر تقطع، في الظاهر، اتصال العلم وتوارثه، فالحق أن المحدثين لم يغلقوا الباب دون استمرار وجه من وجوه العلم أو رتبة من رتبه. فأخبروا عن علي بن محمد (الهادي) وعن ابنه الحسن بن علي العسكري، وهما آخر من نُقل عنهما حديث وروي خبر، أنهما قالا في العمري، من أصحابهما، إنه ثقة مأمون: «فما أدى (...) عني فعني يؤدي، وما قال (...) عني فعني يقول، فاسمع له وأطع ...»[١٢] ثم أقام فقهاء الشيعة فرقاً بين علم المفتين، أي من يتصدون للإفتاء «حال الغيبة» في إقامة الحدود وإثبات الحقوق، وعلم الأئمة المعصومين. فعلم أولئك ينهض على الدليل التفصيلي، ويتوسل بالقدرة على رد الفروع من الأحكام إلى الأصول والقواعد الكلية، ويتهيأ لمعرفة «الأحكام العموم» بالدليل. اما علم هؤلاء، أي علم الأئمة، فمعرفة «فعلية» موقوفة عليهم[١٣]. فلا تتوسل بدليل بل تحدس في الأصل من غير واسطة.

وما مباشرة الأصل، أو القيام في الأصل نفسه، إلا لخروج الإمام، الشيعي الإمامي، عن السنن العامة، واختصاصه بالفضل واللطف الإلهيين: «إن الإمامة خص الله عز وجل بها إبراهيم الخليل (...)

وصارت في الصفوة، ثم أكرمه الله عز وجل بأن جعل في ذريته أهل الصفوة والطهارة (...) فلم تزل في ذريته يرثها بعضها عن بعض قرناً فقرناً. حتى ورثها النبي (ص)... فكانت له خاصة...»[١٤] ومن يخصه الله بالإمامة يطهره من الذنوب، ويبرئه من العيوب، وينظم به الدين، ويعز المسلمين، فهو «واحد دهره لا يدانيه أحد، ولا يعادله عدل، ولا يوجد له بديل ولا له مثيل ولا نظير، مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه ولا اكتساب...». ومن هذا شأنه، وهذه صفته: «فمن ذا يبلغ معرفة الإمام ويمكنه اختياره؟ (...) وكيف يوصف أو ينعت بكنهه، أو يُفهم شيء من أمره، أو يُوجد من يقوم مقامه، ويُغني غناه؟»[١٥]

نسب الفقيه

وعلى رغم احتياط الشيعة الإمامية في خلافة أئمتهم وحرصهم على قطع دابر المتصدين لهذه الخلافة أو أدعياء القيام مقامهم فيها، ففرقوا على نحو واضح وجلي بين ضربين من العلم ومن العلماء، ونسبوا إلى أوليائهم معرفة إشراقية أوفيضية متصلة من غير واسطة بمصدر الخلق والعقل - على رغم هذا الاحتياط أسبغ فقهاء الإمامية اللاحقون على «الفقيه الشرعي» أو «نائب الإمام»، أو «الفقيه المأمون»، أو «نواب الإمام»: «الفقهاء العدول الإماميين الجامعين شرائط الفتوى لأنهم وكلاؤه»[١٦]، بعض صفات الإمام. وجاء إسباغ بعض هذه الصفات عن يد الفقهاء أنفسهم وعن يد خاصتهم ونخبتهم من «الفقهاء المستدلين» (بأدلة الأحكام) غير المقلدين[١٧]. وقد آذن ذلك بتحول التشيع إلى دين صفوة أو نخبة من الدعاة وعلماء الدين، وإلى دين قلة، أو شيعة، بالمعنى الأول للكلمة. وإذا كانت تلك حال التشيع الإمامي العلوي، والحسيني منه خاصة، منذ نكبة هذا التشيع بكربلاء[١٨]، وبعد تجربة استخلاف المأمون علي بن موسى (الرضا)، فالحق أن أمر هذا التشيع تفاقم بعد غيبة الإمام الثاني عشر وانقطاع كل أثر لعقب من أعقاب آل الحسين (في العقد السابع من القرن الثالث للهجرة/ العقد الثامن من القرن التاسع للميلاد).

وتولى «المثقفون» العلماء الميراث الشيعي الإمامي في ظل أسر وسلالات حاكمة وعسكرية كان التشيع ذريعتها إلى حفظ السلطان في

ذرياتها وأولادها، وآلتها إلى الدخول في الإسلام الذي جاءت إليه متأخرة من أطراف الممالك والأقاليم الإسلامية[١٩]، وإلى ضم جسم من المتعلمين والكتبة والشراح إليها. وفي القرن الرابع عشر للميلاد كان التشيع يذوي بمدارس النجف وخراسان، خارج الرسوم الإدارية والأوقاف والتجديد الفكري. ولم يوقظه من سباته إلا الدور الذي ناطه به الشاه اسماعيل الصفوي في مقاومة التوسع التركي العثماني، واستأنفه الشاه عباس. وكان رأس الأسرة الصفوية، صفي الدين اسحق (ت ٧٣٥ هـ/ ١٣٣٤م) سنّياً وشيخ طريقة صوفية تدعى الصفوية، بأرديبل من بلاد أذربيجان. ومال أولاد الشيخ الصوفي السني إلى التشيع، في القرن الخامس عشر من أجل اللحمة التي في وسع هذا الميل أن ينشئها بين الشيوخ والسلاطين الجدد وبين القبائل التركمانية المتشيعة والنازلة بأراضي أرمينيا العالية وشرق الأناضول وشمال سوريا[٢٠].

وحين استولى اسماعيل على حكم إيران، وملكها بعد سبعة قرون من حكم سلالات غريبة وأجنبية، اضطر إلى استقدام علماء عامليين ليدرسوا الفقه على ما مر وتقدم. وغدا «الملا» (العالم) في مرتبة الآغا، موظفاً متوسط الرتبة يتمتع بصلاحيات مدنية وعسكرية معاً، ويندرج في هيكل المجتمع الإيراني المرتَّب على رتب. واتحد اللقب بالمجتهدين من كبار العلماء وأخذ من اتحاده هذه صفة القداسة[٢١] وحين استولى القاجاريون على الحكم في ١٧٧٩ في أعقاب حرب أهلية آذنت بأفول العهد الصفوي، أبعدوا العلماء وأرهبوهم. فعمد هؤلاء إلى إحياء فريضة الخمس، وتوسلوا بها إلى الاستقلال عن الدولة الجديدة والامتناع منها. ولما كانت النجف وكربلاء في سلطان بني عثمان، السنَّة، ترك العلماء الإيرانيون بلادهم وأقاموا تحت حكم «غير الحاكم الشرعي»، فتجددت مناقشة مسألة الحكم والسلطان وشرعيتهما[٢٢].

إلا إن الإقامة في مُلك سياسي لا يقر له العلماء بالشرعية الدينية فَصَل بين «الدولة العلمية» أي «دولة العلم بالأحكام الإلهية (...) دولة الله تعالى سلطانه، تصْدع بأحكامه، وتشرح قواعده التي عليها المدار في الحياة الدنيا وفي الآخرة»، وبين «الملك السياسي»[٢٣]، وميَّز العلماء من الزعماء[٢٤]، ولو اجتمع الفريقان واحدهما إلى الآخر: فالتقى البكوات حول العلماء وأظهروا الرعاية والحرمة لهم «أكثر من اللزوم»، وبادلهم العلماء «فائض

الشكر» حتى اصبحوا «مدّاحين سيارين ذوي نفوذ لبكوات الشيعة»[٢٥].
فالفريقان، الزعماء والعلماء، عَلَم على جماعة واحدة، قوامها بأمرين: تراثها الذي يقوم عليه العلماء، ومراتب اجتماعها التي تنهض بلحمتها وبحفظها نفسها ومعاشها. وإذا كان الزعماء هم الذين يضبطون العلماء ويلجمون جموحهم إلى استيعاب الجماعة، وأخذها كلها في سلطانهم، فوسيلتهم إلى ذلك مراتب الاجتماع واحتياجاته وأحكام سياسته. وهذه كلها آلت إلى الدولة والإدارة اللتين دخل «الزعماء» فيهما، وغدوا من عواملهما. فلم تكد الدولة والإدارة تُتنازعان وتقتسمان حتى ضعف فعل الضابط السياسي، وحل محله أولاً الضابطُ الاجتماعي، المتحد بالقرابة والطائفة، ثم القسرُ السياسي والعسكري، المتحد بالمنظمات الحزبية والعسكرية والأمنية.

وحمل علماء الحركة الإسلامية الخمينية، بعد استيلاء الفقيه الإيراني على الحكم وإدارته شؤون الدولة كلها، حملوا تأثيم الراد عليهم «لأنه كالراد على نبيهم (ص) وعلى أئمتهم(ع)، وعلى الله تعالى، وهو حد الكفر بالله»[٢٦]، على حرفه. فلم يتأولوه، ولم يحتاطوا في التأثيم والتكفير برغم دعوة كبار الفقهاء إلى مثل هذا الاحتياط وحضهم عليه. فهذا الشيخ محمد طه نجف ينوه بملكة عبد الحسين شرف الدين «القدسية» في «استنباط الأحكام الشرعية الفرعية»، ويمدح بذله النفس في خدمة «الشريعة المقدسة»، وجهاده في سبيل «إحياء العترة الطاهرة». ويذكر، في صدده وخصوصه، بحديث جعفر بن محمد علي: «فارضوا به حاكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً»، ليخلص من كل هذا إلى التحفظ: «والمرجو منه أن لا يترك الاحتياط ...»[٢٧].

وما كان مخصوصاً بعلماء بعينهم، وكان صفتهم ورتبتهم في العلم والمعرفة، في أعقاب سنوات طويلة من التحصيل، أطلقته الحركة الإسلامية الخمينية على طبقة من الناس واسعة شملت علماءها، والسائرين على نهج إمامها من علماء وغير علماء. وإذا ربطت إجازات محمد طه نجف وغيره بين القدرة على الاستنباط وبين الجهاد في سبيل الشريعة والعترة الطاهرة، أي بين قوة العقل والذهن وبين قوة الإيمان والإخلاص لمعتقد ولأهله، تخلت أحكام الخمينيين عن مثل هذا الرابط، وأفردت الإخلاص للحكم الخميني، والإيراني عامة، بالثناء. فأقامت هذا

الإخلاص مقام الفيصل بين الإسلام وبين الكفر، واختصرت مراتب العلم إلى مرتبة واحدة هي مرتبة مقلدي «قائد الأمة الإمام» والعاملين بفتاويه وأحكامه. فمعنى «قيادة العلماء» يشمل رجال الدين، من صغار الطلبة ومبتدئيهم إلى آيات الله العظمى. بل إن هؤلاء، أي آيات الله العظمى، لا يبقى منهم ومن فقههم وعلمهم، على الملصقات التي تحتفل بشهادتهم وتجدد الاحتفال بها سنة بعد سنة، إلا دعوتهم إلى «الذوبان» في السيد روح الله خميني.

فأذن ذلك بانتصار ما دعي بـ «الأخباريين»، أي الفقهاء الإماميين الذين يقدمون رواية الأخبار على استنباط الأحكام والاستدلال، على «الأصوليين»[٢٨]، انتصاراً تاماً. وحُشد العلماء و«العامة» (وهم المقلدون) في «الحالة الجهادية» التي سوَّت بينهم، ونفت التفاوت والتفاضل من صفوفهم. فتصدَّر الكلام بلسان «الحالة الإسلامية» (الجهادية) علماء لم ينتهوا بعلمهم وتحصيلهم إلى المرتبة التي يخرجون معها من حدِّ المتعلم إلى حد العالم. ونيطت القيادة السياسية والعسكرية برجال لا ينطقون ولا يتكلمون، ولا يدري أحد ما يعلمون. وجل ما يعرف عنهم ولاؤهم القوي للإدارة الإيرانية، من وزارات أمن وداخلية وخارجية ومكاتب مختلفة.

«الحالة الجهادية»

فـ «الشخصية المتكاملة» إذاً من استجاب الدعوة إلى الذوبان في الحالة الجهادية[٢٩] التي عملت إدارة الثورة الإيرانية على إعلان لبنان الشيعي أرضاً لها، وإقليماً مميزاً من أقاليمها، على غرار إيران نفسها. وتفترض العبارة إفرادَ من يحملها، ومن يصح أن تطلق عليه ويسمى بها. على حين أنها تعني فعلاً من دخل في جماعة، وانضبط على معاييرها، وجعل يشبه الشخصيات المتكاملة الأخرى شَبَهاً تاماً، في حياته ومماته، وفي كلماته ومسلكه. ومثل هذا الجمع بين الإفراد وبين العموم، أي بين انتهاج الإنسان طريقاً خاصاً به وسلوك هذا الطريق، وبين إسلاسه أمره في كل شؤون حياته وتفاصيلها إلى عَلَم هدايته وإمام تقليده - مثلُ هذا الجمع ركن من أركان التصوف وطرقه وآدابه، وقريب من الطريقة الإخوانية في ترتيب الدعاة، وفي التوحيد بين الداعية المبتدئ وبين إمامه. ويرمي الجمع بين

الوجهين، وجه التخصيص والإفراد ووجه العموم والدمج، إلى غرض عملي. فالإسلامي الخميني يسمو في معراج التكامل، وتعلو مرتبته فيه، على قدر ما يقلّد، ويحذو حذو إمامه وشيخه ومرجعه. فإذا أصبح مثل «الميت بين يدي الغاسل»، بحسب أصل من أصول التسليك الصوفي، أي تخلّى عن إرادته وعن رأيه وعن «فكره» (فكري= مجنون، بالفارسية)[٣٠]، بلغ مرتبة عالية من «العلم». ومعنى هذا أن مراتب «العلم» ترتقي واحدة بعد أخرى، وتبلغ أعلاها، من طريق التسليم، والعمل بما يحكم به الفقيه القريب الذي يحكم بدوره بعلم الفقيه الكبير، البعيد بجسمه ومرتبته والقريب بعلمه ونفسه.

ويؤول العمل بما تمليه فكرة تكامل الشخصية إلى إحكام علماء الدين قبضتهم على وجوه الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمقلّدين، وإلى عصمتهم من المحاسبة والمناقشة والمراقبة. وفي مقابلة تسليم المقلدين زمامهم إلى أولي الأمر يسبغ هؤلاء على مقلديهم، أو المشتركين معهم في تقليد مرجع واحد، صفات الإسلام والحقيقة والايمان والعلم والفعل، ويختصرها كلها: الإسلام، الذي ينسب «السائرون على نهج الإمام» إلى أنفسهم الحق بالنعت به، أو قبض هذا النعت ونفيه عن مخالفيهم وأخصامهم. ويختصر مفهوم «التكامل» التحصيلَ والاختبار والتجربة التي تلازم طلب العلم والمعرفة، ويجعل هذين في متناول من عروا من التحصيل المدرسي، أو تعثروا في طريقه، ويسوي بينهم وبين من ينظرون إليهم بعين التقدير والاحترام، وربما بعين الغبطة. أي ان «الشخصية المتكاملة»، أو شخصية الإسلامي الخميني، الملتزم والرسالي، ترمي إلى نقض المراتب الاجتماعية والثقافية والمهنية والعلمية القائمة، وإلى استبدال معاييرها، الموصومة بالغربية والاستكبارية، بمعيار شيعي إمامي واحد هو معيار الاقتداء بـ«القادة العلماء» والدخول في «الحالة الجهادية»، أو «الحالة الإسلامية» من طريق هذه القدوة.

انقلاب المراتب

ويبلور مفهوم «الشخصية المتكاملة»، أو الشخصية الجهادية والرسالية، الانقلاب أو الانتقال من المراتب السابقة، التي كان يحتل منها معظم

الإسلاميين أدناها، إلى نظام مرتبي جديد يتوهم عامة الإسلاميين، وربما قادتهم، أنهم يتصدرونه، ويتصدرون العالَم أجمع إذ يتصدرونه. وهم إنما يعنون هذا الانقلاب ويقصدونه، إذ يكثرون من استشهاد الآية الخامسة من سورة (القَصَص): (ونريد أن نَمُن على الذين استُضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين). فالمستضعفون هم أصحاب الفقيه الإيراني، وهم تالياً المسلمون عامة، دروا بالأمر أم لم يدروا بعد. والمستضعفون على حالهم من الضعف، أو الاستضعاف، قبل الثورة أو بعدها، وقبل الاستيلاء على الحكم وبعده. وهم يقيمون على استضعافهم من بعد أن «ورثوا» مملكة محمد رضا بهلوي، وأصبحوا «أئمة» بعض المسلمين بإيران وخارجها مثل بعض النواحي من لبنان الشيعي. فالوعد بجعل المستضعفين أئمة ووارثين يقتضي إقامتهم على حالهم مهما تبدلت أحوالهم المنظورة والمعروفة. لذا فهم يُخرجون أنفسهم، في كلامهم وكتابتهم، من كل ما يحاربونه ويعادونه ويتهمونه. فالسلطة غيرهم، والسلطان (وفقهاؤه) غيرهم، والدولة غيرهم، والقتل غيرهم، والحرب غيرهم... وكل شبه بين ما يأتونه، من تنظيم حكم وسلطة، ومن قتال وإعلام وإدارة، لا يشبه ما يأتيه أو أتاه غيرهم إلا شبهاً ظاهراً وسطحياً، لا يشكل إلا على المتغربين وعملاء الاستكبار.

ويقطع التفريق الحاد بين خصوص الإسلاميين وبين «العلم» المستورد، الطريق على كل خطاب يتناول الإسلاميين وأفعالهم، ويكون صاحبه (صاحب الخطاب) من غيرهم. فيصم هذا التفريق كل خطاب يتناولهم بالغلط والفساد. ولعل من أغراض الجهاز الإعلامي (التعبئة الإعلامية) الواسع الذي يعقّب على أفعال الإسلاميين، وعلى حركاتهم وسكناتهم، قطع الطريق على تناول هذه الأفعال وتعليلها وشرحها، ومحاربتها طبعاً. فـ«الشخصية المتكاملة» تملي، أو تستدعي، إعلاما «متكاملاً» يقول في رأس ما يقول إن غير الإسلاميين الخمينيين لا يمكن إلا أن يكذبوا وإلا أن ينافقوا. أما إذا صَدَقت من غير الإسلاميين الخمينيين النيةُ، فهم جاهلون، عاجزون عن اكتناه «الإسلام» وعن فهم ما يفعله أهل هذا الإسلام وأصحابه.

وينقلب صاحب الشخصية الجهادية الإسلامية من المراتب الدنيا إلى لمراتب العليا، ومن منطق الضعف إلى «منطق القوة»(٣١)، ومن حال

العطالة التاريخية إلى حال الفعل التاريخي. وعلى نحو ما يرتقي المريد الصوفي بتلقين الذكر (ذكر اسم الجلالة مع الإطالة)[٣٢]، فيحصل له الكشف و«الترقيات والمكاشفات»، يخرج الإسلامي الخميني، إذ يسير على نهج الإمام، من حال الاختلاط والسهو والتخبط والعجز إلى حال هي نقيض الأولى[٣٣]. ويروي الشيخ حسن ل. كيف جرت علاقته بالسيدّ محمد باقر الصدر فيقول: «لم أدرس [بالنجف] عند السيد الشهيد، ولكن السيد كان يختار لي الأساتذة الأكفياء، ويعتني بي (...) ويعود الفضل الأول والأخير في تركيز شخصيتي الفكرية والروحية الإسلامية إلى سماحة الشهيد. وارتباطنا به كان ارتباط الابن بأبيه، والتلميذ بأستاذه (...). كانت العلاقة شاملة لكل النواحي (...) فاتحني مرة أحد مسؤولي [حزب الدعوة]، وأخذ علي عهداً، فانتميت إلى هذا الحزب، وبلغت بذلك بناء شخصية تامة»[٣٤]. وما يرويه الشيخ يكرره، أو يروي مثله، مئات الإسلاميين والإسلاميات. ولازمتُه أن الاهتداء إلى إسلام الحركة الإسلامية، والعمل به تحت لواء الثورَة الخمينية الإيرانية، ولَدَ المهتدي ولادةً جديدة، وغسله مما علق به في حياته السابقة من تردد وقلق وضعف. ويعزو الإسلاميون هدايتهم إلى أثر من آثار الحدث الإيراني، وإلى صدى من أصدائه القريبة أو البعيدة.

مفتاح المعجزات

وتتيح «الشخصية الجهادية» لصاحبها، ولمن يحسب نفسه مالكاً مثلها أو سائراً على نهج ينتهي إليها، تتيح له تناول تاريخه وحوادث هذا التاريخ، من وجوهه الكثيرة، تناولاً جامعاً وموحداً. فيعثر التاريخُ الشخصي والفردي على رسم يعلل الفرق بين الماضي وبين الحاضر، بين القلق وبين الاطمئنان، بين الشكوك في النفس وبين الثقة بها، بين طلب أمر مبهم وبين اليقين بقضية، بين الشكوى والتذمر وبين الرضا بالمقسوم... ويعثر التاريخ العام، السياسي والاجتماعي، على سره وعلى مفتاح أحاجيه المبهمة. فلم يكن «الاستعمار»، وفي هذا الضوء الاستعمار هو «ما قبل تاريخ» شامل لا يُعلم على نحو دقيق متى بدأ ولكن يُعلم على وجه الضبط متى انتهى، وسمته الأولى الغلبة على المسلمين وخروج أمرهم من

بين أيديهم إلى أيدي الكفار و«الصليبيين» و«اليهود» - لم يكن إلا «تشويهاً» للشخصية الإسلامية، وحطاً من شأنها، وإضعافاً لثقتها بنفسها. ولا قوام لـ «النظام الماروني» اللبناني، وللبنان كله، إلا بهذا التشويه والحط والإضعاف. وفي وسع السامع المؤمن أن يحيل كل مشكلاته، ومعميات أحواله وعثراته، والضغائن التي خلفتها إحباطاته وارتكاساته، إلى آثار هذا التاريخ العام. وفي وسعه أن يلم بهذا التاريخ وبآثاره، وأن يتعالى عليها، من حيث انتهى، أي من «الحالة الجهادية» التي هي جماع «الشخصيات المتكاملة» والثورية والإسلامية.

ما يريد القول بـ «الحالة الجهادية» أن يبلّغه إلى آذان الناس وقلوبهم هو أن في مقدور الإسلاميين الخمينيين قلب موازين القوى (الشخصية، والاجتماعية، والعسكرية، والثقافية)، واجتراح تاريخ جديد وطي صفحة تاريخ قديم، من غير أن يطرأ تغيير على أمر من الأمور، ما عدا نظرة الإسلاميين إلى أنفسهم وإلى غيرهم، وانتشار هذه النظرة بالتبليغ والدعوة. فاعتداد الإسلاميين بأنفسهم قمين بنقلهم من هامش التاريخ إلى متنه، ومن حد المنفعل إلى حد الفاعل، ومن حال الضعف إلى حال الإمامة والوراثة. ويؤرخ الإسلاميون لأنفسهم، حيث وجدوا، متوسلين بهذا المفتاح أو المعيار. فالثورة الإسلامية بإيران أطاحت نظام محمد رضا بهلوي، برغم موقعه الاستراتيجي «الهام جداً» «لأميركا والامبراطورية الغربية» (كذا)، وبرغم حكم الشاه وأبيه البلد خمسين عاماً، وامتداد جذور النظام إلى كل مكان، واستمالته الكثير من العائلات الإيرانية، وتحكيمه جماعة من الجيش، وإنشائه «جهاز السواك» المخيف... أطاحت نظام الشاه «بسهولة» ومن غير كفاح مسلح، «بالقبضات المشدودة وبالتكبير والتهليل والمظاهرات»[٣٥]. ومثل هذا الانجاز الذي عجزت عنه بلبنان «القوات المسلحة من الفلسطينيين وأمل والأخوة المسلمين السنة، والأحزاب السياسية، والأحزاب والتجمعات الأخرى»، ليس، بهذه الحال، إلا «معجزة سياسية»، و«لا يوجد لها نظير في تاريخ الدنيا ولا في المنطقة ولا في أوروبا ولا في أمريكا»[٣٦].

ولا يحول بين الإسلاميين وبين تكرير هذا الإنجاز حائل إلا إرادتهم مثلَه. وهذه الإرادة هي شأنُهم هم، ومنوطة بهم دون غيرهم. بل إن هذه الإرادة هي ذاتُ نفسهم. وتثوب النفس إلى نفسها، أو إلى ذاتها، حين

تريد تبديل ضعفها قوةً، وتعقد العزم على التبديل. أما آلات التبديل هذا فليست من خارج النفس، ولا من خارج الأمة، وما هذه، أي الأمة، إلا نفس واسعة وكثيرة. بل إن الآلات تحضر حال حصول التبديل في النفس. أما عمل الإعداد المديد الذي سبق الثورة على نظام الشاه الإيراني، وأما الركائز المحلية التي كانت قوام هذا الإعداد ومداده، والسياق السياسي والاجتماعي الذي كان مادة العمل الثوري الخميني، فكلها عوامل تتقصد الدعاوة الإيرانية إهمالها وإغفالها لتنيط الفعل السياسي بالكلمة وبالإرادة، ولتصوّر الصنيع الثوري في صورة فعل صادر عن تصميم «شخصية متكاملة».

مثال المعنى أو الخروج والطلَب

نصبت الحركة الإسلامية مثالاً تحتذي عليه حدثاً غير سياسي ولا مادي، حدثاً لا هيئة له يتهيأ بها، بل يقتصر على معنى أو على ما دعته الصوفية «مقاماً». وهذا الحدث هو كربلاء ومصرع حسين بن علي وأهله وأصحابه بها في الأيام العشرة الأولى من محرّم. وإذ يبتدئ هاشمي رفسنجاني خطبته في الذكرى الخامسة للثورة يقول إنه يقدم «تقريراً موجزاً عن إنجازات هذه الثورة إلى صاحبها سيد الشهداء أبي عبدالله الحسين وشهداء كربلاء(ع)»(٣٧) وإذ ترثي والدة أنور المير (من كفرملكي) ابنها الذي سقط عند جبل صافي، تسأل الله «أن يحفظ الشباب لمتابعة الطريق، وان تكون الدماء التي سقطت كدماء أبي عبدالله الحسين(ع)»(٣٨) وهذا بخلاف الحركات الإسلامية السنية، مثل: جمعية الإخوان المسلمين، التي مثّلت على ما تزمع عمله بحكومة الرسول بيثرب، وردت إلى هذا المثال دوماً، وأرست شرعيتها وشرعية نهجها ومطاليبها عليه. أما الحركات الإسلامية المصرية التالية، والمتفرعة عن الحركة الأم، والخارجة عليها، مثل التكفير والهجرة، والجهاد، وغيرهما من الحركات، فكانت «المفاصلة»، أي الانفصال عن مجتمع الكفر والشرك والجاهلية، شعارها، على مثال الهجرة النبوية من مكة إلى يثرب. أو كان شعارها قتال «أهل الجاهلية»، وعلى رأسهم «فرعون»، كنحو سرايا النبي وغزواته وفتوحه داخل المدينة وخارجها (٣٩).

أما الحركة الإسلامية الخمينية فلا مثال لها، ولا تستظهر بمثال تاريخي تحقق فعلاً وعملاً في ما مضى من تاريخ الإسلام وسَلَف. والمثال التاريخي غيرُ المثال الفقهي. وهذه المباينة هي أيضاً سمة من سمات التشيع والدعاوة الشيعية. فبينما أنشأ أهل السنة والجماعة فقههم بالقياس على مثال الهجرة والصحابة والتابعين، وأخذوا هذا المثال مأخذاً جامعاً وأقروه على وحدته الظاهرة في مجتمع المدينة التاريخي، نشأ الفقه الإمامي الجعفري في المنفى والشتات، إذا جازت العبارة. فغلب التفرد على تناوله المسائل المشتركة (الإقامة والتكبير، وضع اليدين، المسح على الخف، جمع الصلوات ...)، وغلب التحذلق على المسائل الفقهية الخاصة[٤٠]. وفي كلا الأمرين لم يول فقهاء الإمامية تحقيق الحديث ونقده عناية تسترشد بأصول عامة يصح أخذها مأخذ نهج إسلامي مشترك. وقد استقر فقه الإمامية وثبت على سمت وهيئة من غير ان يباشر الإماميون الحكم والادارة. فإذا تناول روح الله خميني أمر الحكم والحكومة، أي الدولة والإدارة ونظام المجتمع، طمأن المستمعين إليه من طلبة النجف: «وكل ما تحتاجون إليه من قوانين ونظم فهو موجود في إسلامنا، سواء في ذلك ما يتصل بإدارة الدولة، والضرائب، والحقوق، والعقوبات وغيرها (...) كل شيء - ولله الحمد - جاهز للاستعمال، ويبقى تنظيم الوزارات واختصاصاتها وأعمالها ووظائفها، وذلك يتم على أيدي الاختصاصيين بأسرع وقت»،[٤١] أما مفاسد المجتمع فسببها «فساد الأسرة الحاكمة والعائلة المالكة (...) ولولا ما يبذره البلاط وما يختلسه، لما دخل ميزانية البلاد أي عجز (...) نحن نملك كل شيء، ولا نفتقر إلى مساعدة من أمريكا وغيرها لولا نفقات البلاط وإسرافه في أموال الشعب». ويمثل المحاضر في ولاية الفقيه على الوجه الذي سيحكم عليه «الإسلام» حين يلي الفقيه الأحكام: «... كان يجري القضاء، وتقام الحدود، والتعزيزات، ويفصل في النزاعات، ببساطة تامة. كان القاضي يكتفي ليقوم بكل ذلك ببضعة أشخاص، يضاف إلى ذلك قلم وقليل من الحبر والورق ...»[٤٢]

فالمثال السياسي الإمامي هو الخروج والطلب، على ما كان المؤرخون العرب يقولون. «كل ما ينقصنا هو عصا موسى وسيف علي بن أبي طالب (ع)، وعزيمتهما الجبارة. وإذا عزمنا على إقامة حكم إسلامي سنحصل على عصا موسى وسيف علي بن أبي طالب (ع) أيضاً»[٤٣] وهذا ما

يترجمه خطباء الحركة الخمينية بلبنان وينقلونه إلى «اللبنانية»، أو الكلام السياسي اللبناني، بعبارة «الحالة الجهادية» (أو الثورية أو الإسلامية). وهي تعني الخروج من كل أشكال الإدارة التي تمت بصلة إلى الدولة ومؤسساتها وقوانينها عامة، وإلى كيانها الحقوقي خاصة. لذا يحرص الإسلاميون على استمرار التشرذم والتجاذب والتخبط، حرصهم على حدقات عيونهم. ويرفعون هذه الحال إلى مرتبة المثال. فيخاطب محمد حسين فضل الله جمهور المصلين في مسجد بلدة النبي عثمان قائلاً: «وعلينا أن نخطط للحاضر والمستقبل لنكون مجتمع حرب... »(٤٤)، ويضيف الخطيب أن الحرب هذه «مفروضة»، شأن كل الحروب التي يحل خوضها للإماميين، ولا يحل لهم خوض غيرها(٤٥). والحرب «المفروضة» هي النظير الإيرانية لحرب التطويق السوفياتية: فكل ما يوقف توسع أصحاب مجتمع الحرب عدوان عليهم.

«مجتمع» الحروب «المفروضة»

لم يخترع الإسلاميون الخمينيون اللبنانيون «مجتمع الحرب»، ولم يستنبطوه ولم يستدلوا عليه. فمعظمهم بلغ وأدرك سن الرشد في مجتمعات تساس بسنن وأعراف هي مزيج من بقايا قوانين، ومن عادات أهلية موروثة، ومن أحكام تمليها موازين القوى والتسلط، وتتجدد بتجددها وتغيرها. ونشأت هذه المجتمعات واستقرت في مجرى الحرب الفلسطينية اللبنانية التي خرجت فيها المنظمات الفلسطينية المسلحة على الدولة اللبنانية، وتابعها على خروجها جزء عريض من اللبنانيين المسلمين، وأرست في ختامها معاقلها السياسية والعسكرية. وكان حصاد «مجتمع الحرب» الأول مزاحمة الولاء لأطراف محاربة أو غير محاربة، عربية، الولاءَ للوطن والدولة باسم محاربة الدولة العبرية ومن حالفها، أو مدَّ إليها يد العون والمساعدة، أو سكت عن التنديد بها. فتقدم الولاءُ للمحاربين الولاء لما يجمع اللبنانيين وجماعاتهم. وتصدرت الشرعية الناجمة عن الحرب شرعية الدولة الراعية شمل مجتمع واحد والقائمة عليه. وغدا الإعداد للحرب، أو التأهب لها، يعني استبعاد الشرعية الواحدة والجامعة، ويستلزم الإقامة على حال الحرب وعلى المعاقل التي

تغذيها وتستمدها المَدَدَ ومقومات الاستمرار.

وورثت الحركة الإسلامية الخمينية التراث الفلسطيني، بين التيارات الأخرى التي ورثته. إلا انها كانت أحدّ نظراً من غيرها من التيارات حين قاومت نزعة الجماعات اللبنانية المختلفة إلى الاستقرار في كنف الدولة وقوانينها ومؤسساتها، أو نزعتها إلى ما سماه أحد الناطقين بلسان الحركة «الدعوات الاسترخائية إلى السلام»(٤٦).

وتنم رواية الشيخ حسن ل. لعودته إلى لبنان، في نهاية صيف ١٩٨٢، وحثه المسلمات على ارتداء العباءة، ودعوته «المؤمنين» إلى الاشتباك مع القوات المسلحة، تنم بإرادة القيادة الإيرانية الحؤول بين الدولة اللبنانية وبين المسير إلى أي ضرب من ضروب الاستقرار. ولا ريب في أن أمثال شمران وأحمد خميني ومحتشمي وجنتي وصادقي والغروي، وغيرهم من الذين أقاموا أوقات متفاوتة الطول بلبنان، أدركوا ما أدركته المنظمات الفلسطينية والسياسة السورية، وادارت عليه الجهتان سياساتهما، من غنى الاوضاع اللبنانية باحتمالات اضطرابات سياسية وعسكرية متناسلة ليس تأجيجها محالاً أو عسيراً. إلا إن شرط هذا الاستغلال ان لا ترسو الدولة على قرار يرد إليها القوة على الاستظهار بالسيادة على أراضيها، وبالشرعية الدولية التي تحمي مثل هذه السيادة.

حرب الدولة أولاً

لذا لم يصرف الإسلاميون اللبنانيون، والقيادة الإيرانية من ورائهم، جهدهم إلى عمليات ضد الإسرائيليين وقوات احتلالهم، في الأشهر الأولى التي أعقبت صيف ١٩٨٢ فمصدر الخطر الأول على «مجتمع الحرب» أو «الحالة الجهادية»، يومذاك، ليس الاحتلال الإسرائيلي. فكان المصدر الذي يتهددها هو استقرار الدولة اللبنانية وحملها اللبنانيين على تسليم أمورهم وشؤونهم إليها وإقرارهم بشرعيتها. وهذا، اي التسليم والإقرار بالشرعية، ما كان يبعد أن يحظى به الاحتلال الاسرائيلي. ويبرز لفرق جلياً بين الإسلاميين وبين الأحزاب والقوى السياسية التي مدت لمقاومة الوطنية اللبنانية بالمقاتلين والسلاح والخطط، في هذه المسألة. وما حتجاج الشيوعيين اللبنانيين على سبقهم في هذا الميدان إلا إمعاناً في

الغلط، وفي التعامي عن الاختلاف في تقدير الأوضاع. فذهب الحزب الشيوعي اللبناني، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وبعض فصائل حركة «أمل»، والمرجح أن قسماً من الفلسطينيين تابعهم على رأيهم، إلى أن الأمر الملحّ والداهم هو عرقلة الاحتلال الإسرائيلي، والحؤول دون استتبابه، والمضي على المقاومة التي جبهت العملية الإسرائيلية، ولو اختُلف في تقويم هذه المقاومة. وعقدت الأحزاب والمنظمات آمالها على قيامها بـ «حرب التحرير» هذه، ورجت أن تقطف ثمار عملها قوة جديدة تمكنها من أخذ موقع سياسي راجح في الميزان اللبناني. وتضافر على تصويب هذا التناول وتصحيحه الرسمُ السياسي والتاريخي المتحدرُ إلى الحركات السياسية والعسكرية اللبنانية، والعربية، من ثقافة «حركات التحرير الوطني» المصطبغة بصبغة لينينية عميقة. وقوام هذا الرسم أن الحكم والسلطة يؤولان إلى من يضطلع بمهمات الحرب على الأجنبي والمحتل، وأن الحرب هذه حربان: واحدة على الأجنبي وأخرى على «حلفائه» أي، فعلاً وعملاً، على من قد ينازع «حركة التحرير»، بقيادة الحزب الشيوعي المفترضة، الحكم والسلطة. فالسبّاق إلى الحربين، والمتوسل بحرب الأجنبي إلى حرب الوطنيٍّ المنازِع والمنافس، هو الأوفر حظاً في الاستيلاء على السلطة. ويسمي المرشّحون لمثل هذه الدور، يسمون هذه الحبكةَ: إنجاز مهمات المرحلة الوطنية بقيادة الطبقة العاملة.

اطّرح الإسلاميون هذا الرسم من غير مواربة ولا تأخر. فقدّموا على سائر المهمات والأعمال مهمة الحؤول بين الأبنية السياسية والإدارية اللبنانية وبين انتزاع الاعتراف بشرعيتها من جديد. والسبب في ذلك أن مثل هذا الاعتراف يحكم على الإسلاميين وفيهم، وعلى غيرهم، بالخروج على الشرعية، وعلى ما هو مُجمَع عليه، ويدينهم بعرقلة مسيرة السلم والعودة إلى الحياة السياسية الآمنة. وأعدت الإسلاميين لهذا الإطّراح عواملُ كثيرة، منها أنفتهم من تناول الأمور تناولاً وطنياً ومحلياً، ومنها بروز الوجه الإقليمي والدولي للحرب الإيرانية والعراقية، واختبار قادة طهران جدوى التعبئة الجماهيرية عسكرياً وسياسياً وانتقالهم، بعد ربيع وصيف ١٩٨٢، إلى مرحلة الهجوم، وسعيهم إلى انتزاع مكاسب إقليمية ثابتة في نهاية هجومهم المأمولة.

ولم يكن خافياً أن استقرار أبنية الدولة اللبنانية تَبَع لمساعدة أميركية

وأوروبية تحوط هذه الأبنية، وترعى ذراعها المسلحة، وتحول بين القوى الإقليمية والمحلية وبين بعثها المعاقلَ التي تقطّع جسم الدولة. ولما كانت الدول الأوروبية والولايات المتّحدة الأميركية، من وجه آخر، تقف عائقاً دون إحراز القوات الإيرانية انتصارات عسكرية تقوِّض النظام الإقليمي حول خليج العجم، تحالفت السياسة الإيرانية، والسياسية السورية، والمصالح المحلية، على ضرب القوة الأوروبية والأميركية التي تملك حوطَ الدولة اللبنانية وإحباطَ الانتصارات الإيرانية معاً. وضرب مثل هذا الغرض، القوات المتعددة الجنسية، قمين إذا ما أفلح بحرمان الدولة اللبنانية الرعاية التي لا قيامة لها من دونها، وبإباحة لبنان، أرضاً ومجتمعاً، للمعاقل المختلفة. وهو قمين أيضاً بإطلاق اليد السورية في غير ناحية من لبنان، وبتعويض التراجع الذي منيت به القوات السورية في صيف ١٩٨٢، وبمد جسر إيراني إلى قلب المشكلات العربية يحول دون تأليب الإسلام العربي عليها، وتحويل إيران إلى قوة عربية من طريق محاربة القوات الإسرائيلية والعلاقة بالمنظمات الفلسطينية على أرض دولة عربية.

لذا، أعدت القيادة الإيرانية العدة، قبل أي شاغل آخر، لاستعادة الضواحي الجنوبية من بيروت معقلاً مستقلاً، وانتزاعها من أيدي الجيش اللبناني، ولو عجزت هي عن السيطرة على المعقل في الطور الأول.

ومثل هذه الاستعادة ما كان لها أن تتوطد وتتمكن لولا حمل القوات المتعددة الجنسية، وعلى رأسها القوات الأميركية، على التخلي عن مهمتها المفترضة. لذا حلَّ هذا العمل، أي حمل القوات المتعددة الجنسية على ترك لبنان، مكانة رفيعة في تاريخ الإسلاميين المقدس، واضطلع بدور كبير في رسم نهجهم وطريقتهم. فإقدام رجلين (أو أكثر) على مهاجمة بناءَين مكتظين بالجنود والاميركيين والفرنسيين صبيحة ٢٣/ ١٠/ ١٩٨٣، وسقوط ثلاثمائة قتيل ونيف من جراء هذا الهجوم، وانقلاب القوات المتعددة الجنسية إلى موقف الدفاع والتوقي، وإقلاعها عن حماية الدولة اللبنانية قبيل انسحابها، كل هذه جاءت مصدقة في الظاهر لمذهب مرشد الثورة الإيرانية الأول. إلى ان ما ينقص المسلمين في حربهم على الداخل والخارج هو عصا موسى أو سيف علي بن أبي طالب، أي إرادة المجابهة أو إرادة الجهاد و«قوة الارتقاء الإيماني»[٤٧].

حكم الله ومالُه وداره

ولا شك في أن القيادة الخمينية، إذ تقدِّم إرادة الجهاد، أو «الحالة الجهادية»، على أمور أخرى، إنما تسعى في صنع الحركة التي تتوسل بها إلى أغراضها، وتعجِّل في صنعها، وتقف صنعها على نفسها دون غيرها من الأحزاب والحركات والتيارات التي قد تنازعها هذا الصنع. فهي تحمل التطوع في «اللائحة الطويلة بأسماء المجاهدين الذين ينتظرون للقيام بعمليات استشهادية» على محمل الإلهام الخالص، نظير ابتداء حالة الجهاد «عند رسول الله» بتبليغ الناس: «قولوا لا إله إلا الله تفلحوا»(٤٨).

وإذ تقرن الحركة الخمينية قراناً متيناً وقوياً بين الإرادة الخالصة والعارية وبين فعل التغيير الذي يتطاول إلى المجتمعات وموازين القوى والمؤسسات، فهي تجمع بين أمرين هما: دمج صاحب الإرادة، الذي ثاب إلى نفسه واستردها من طريق إرادته، في إرادة عليا واحدة؛ والتسليم لها، أي للإرادة العليا، بالبت في ما ينبغي أن يُصنع من غير سؤال ولا تردد. وحين لا يتردد الإسلاميون في نسبة أنفسهم إلى «فريق الحرية»(٤٩)، يعنون أنهم يدعون الناس إلى استرداد أنفسهم من الحياة العامة ومشاغلها وهمومها بفعل إرادي يقطع النفس من هذه الحياة، ويصرفها عن مشاغلها، ويحررها من أثقالها وتبعاتها. وهم يعنون أنهم يعدون مستمعيهم ومدعويهم بـ«الحرية والعدالة في الداخل والمنطقة والعالم»، وبـ«تحدي (...) الأقوياء»(٥٠)

وتجلو الحركة الإسلامية من تتوجه وجهتَهم فاعلين وأقوياء خُلَّصاً، وتنسب فعلهم وقوتهم إلى «قيم ومبادئ»(٥١) الإسلام عامة، وإلى «قائد الأمة الإمام» و«حركة التغيير (...) وقيادتها وأشخاصها ورموزها» خاصة. فتتصل أصغر الحلقات وأدناها بأعظمها وأعلاها من طريق مراتب الإسلاميين والمؤمنين التي ترتقي صعداً، فتندمج في «الأمة»، وتتَّحد بها، وتستقرّ في الحق نفسه فـ«ترى بعين الله وتمشي برعايته»(٥٢)، على ما مر وتقدم الشاهد. ويحق للحركة الخمينية أن توحد بين نفسها وبين شؤون الله كافة: فالحكم الذي تطلبه لنفسها هو «حكم الله»، ومن تعدُّهم في معسكراتها للقتال هم «جند الله» أو «جند الإسلام»، ولا ترتاب في أن المال الكثير والذي تغدقه إيران الخمينية على أنصارها إنما هو «مال الله» أو مال الإسلام(٥٣)

وتجلو الحركة الخمينية مَن تتوجه وجهتهم مجاهدين من طريق قسمتها العالم والزمن صفين ومعسكرين وزمنين أو تاريخين، ومن طريق تجنيدهم في صف الحق. فعالم الإسلاميين بسيط الترتيب، واضح القسمة، ليس من العسير على «المستضعفين» تعرُّف مسالكه وممالكه (مملكته). فيذهب صبحي الطفيلي إلى ان تمييز الحق من الباطل هو تعريف الشهيد وحدُّه[٥٤] ومثل التعريف والحد هذين لا يوطنان المستضعفين أو الإسلاميين في «مجتمع الحرب» وحسب، بل يصلان صلة وثيقة بين الحق وبين الشهادة والشهداء (شهداء «المقاومة الإسلامية» الخمينية، طبعاً)، كما يصلان بين الباطل وبين من يسقط الشهداء في حربهم أو الحرب عليهم. وإذ تحسب هذه القسمة أنها تجدد قسمة سابقة وعريقة[٥٥]، بين دار الإسلام ودار الحرب، أو بين الإسلام وبين الشرك، أو بين الإسلام وبين الجاهلية، تسعى إلى إحداث فاصل عميق بين معسكرين متحاربين هما «مجتمع الحرب» (الحالة الجهادية) الإسلامي والعالم عامة.

الآتي... دليلاً

ويؤرخ الإسلاميون، في هذا السبيل، تأريخاً مختلفاً لكل ما يتناولونه بالنظر والمعالجة. فهم يذهبون، من غير حرج ولا تردد، إلى ان العالم كله، بقضه وقضيضه، كان قبلهم وقبل دعوتهم، أرضاً موبوءة يملأها الفساد من أدناها إلى أقصاها: «الجبل كبير كبير، جبل الظلم التاريخي الذي تحول إلى دول كبرى، وجبل الانحراف التاريخي الذي تحولَ إلى آفاق واسعة من الثقافة، وجبل التخلف الذي تحول إلى مواقع متقدمة على أكثر من مستوى سياسي وثقافي واجتماعي»[٥٦] ولما كانت جدَّة الخمينيين الشيعة تقوم على كونهم لا يستلهمون مرجعاً تاريخياً إيجابياً نهض به مجتمع عادي له شرائعه وأحكامه ونظمه[٥٧]، بل ينصبون مثالاً «مصيبة كبرى» انتهت بمقتل «أصحاب الحق»، أو فقدهم؛ أو هم ينصبون مثالاً آخر هو شعور الناس بالخسارة «بفقدان الخواجة نصير الدين الطوسي والعلاَّمة [الحلي] وأضرابهم...»، من علماء الشيعة وفقهائهم العدول[٥٨] — لما كانت جدَّة الخميني تقوم على هذا لم يدينوا للناس أو لأنصارهم بالحساب عن حالَ سياسية وثقافية واجتماعية متحققة.

فما يتحقق، أي يصبح حقيقة ويتعين وقائع وحوادث وإنجازاً، تعتوره النقائص، ويقرب أن يتحول إلى موضوع مناقشة ومجادلة تطعنان في كمال المثال المفترض. فحُمل الخمينيون على ألاّ يتخذوا من حقيقة، سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو عسكرية، مثالاً وأرجأوا مثالهم على الدوام، وناطوا ظهور حقيقته بآتي الزمن ومستقبله. فأمر خميني أصحابه أن يبنوا ملامح الحكومة التي ينوون تشكيلها، وأن يوضحوا «صفات الحاكم واختصاصاته وأخلاقه»: «نريد حاكماً يقطع ولده إذا سرق، ويجلد ويرجم قريبه إذا زنى، ويؤاخذ أخاه وأخته إذا اتجروا بأطنان الهروئين[الهيروين] كما يؤاخذ الآخرين إذا تعاطوا تهريب اليسير من الهروئين»(٥٩). أما الإمام الصادق (جعفر بن محمد بن علي عبد الحسين)، فكان «ينظر إلى الأجيال الأخرى القادمة، وكان تفكيره في أمته(...) كان يريد أن يصلح البشر كل البشر، والعالم، كل العالم تحت ظل القانون الإسلامي العادل»(٦٠) لذا حيطت الثورة الإسلامية الخمينية، بإيران، التي لا يذكرها أنصارها من غير وصفها أعظم «حدث» في تاريخ البشرية منذ قرون، بسور عال وسميك من النعوت والأوصاف التي تثبّط العقل والمعالجة وتحبطهما. فهي، تارة، أنجزت «التقدم الهائل على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي»، إلى صنعها «عالماً خاصاً فريداً فرادة هذه التجربة النادرة في تاريخنا المعاصر»، ومن أماراته انتقالها بنا «من احتلال السفارة الأميركية واحتجاز الرهائن، وكشف الوثائق الذي أدّى إلى إسقاط كارتر...»(٦١). وهي، تارة ثانية، بعد ثماني سنوات على استيلائها على مقاليد الأمر، تجربة لا يجوز محاكمتها أو إبداء الرأي فيها لأنها لم تكتمل(٦٢).

ويترجّح الرأيان، أي كيل المدائح وتعليق الحكم (مع الالتحاق والاتباع فعلاً وعملاً)، بين حدين عرفتهما الثورة الشيوعية السوفياتية، في طورها الستاليني خاصة، معرفة وثيقة وحميمة.

فطلب الدّلالة بمثال أو دليل لم يعرف، وهو ما تسميه بعض اللغات الأوروبية «الطوبى»(٦٣)، يحمل على كلا الأمرين أو الرأيين. فإما أن يُصوَّر المثال، بعد تحققه المزعوم، في صورة زاهية، فردوسية، لا يأتيها النقص من أي جهة من جهاتها، وإما أن يناط الحكم بمستقبل يعصى التحديد والاستشراف. وتُصرَف الصورة الأولى إلى الأنصار والبسطاء

والذين لا عزاء لهم إذا لم يسمعوا بتحقيق وعد الله الحق في الأرض. وهؤلاء ينبغي أن يخيم عليهم المثال، وأن يحوطهم من كل الجهات، ويسد المنافذ التي قد تنفذ منها فتات الوقائع إلى أبصارهم وأسماعهم وعقولهم. ويُصرف الحكم الثاني إلى المشكّكين والمتحفظين وقراء الصحف بعين مقارنة ويقظة بعض الشيء. وهؤلاء ينبغي حملهم على إيلاء الحكم الإيراني «حياداً» لا علة له إلا ولاء المطالبين بالحياد للحكم الإيراني ولاءً تاماً لا أثر للحياد فيه ولا للحكم (بمعنى النظر العقلي).

ويلوح الإسلاميون، دعاة «مجتمع الحرب» أو «الحالة الجهادية»، بإنجاز لا ينتهي إلى غاية، ويستحيل أن يُضرب له وقتٌ أو ميعاد. ومثل هذا «الإنجاز» ليس إنجازاً، لا لغة ولا معنى. إنه، على ما يقول الدعاة الخمينيون «حالة». ويتستر التجديد اللغوي، الذي لا يلبث أن يقع في التكرير والابتذال، على الإحالة (الاستحالة) الحقيقية في عبارات مثل «مجتمع الحرب» و«الحالة الجهادية»... وقد عبر الفقه الإسلامي، والشرع من قبله، عن هذه الإحالة حين فرض الحرب والجهاد فرض كفاية لا فرض عين، ودلّ بذلك على أنه من المحال أن يقوم اجتماع برمته على الحرب، وأن يوجّه وجهه إلى الجهاد. وخطا الفقه الإمامي خطوة إلى أمام في هذا الميدان، فضيّق إجابة الداعي إلى الجهاد، وأخرج من شروط الإجابة ودواعيها الدعاء إلى الإسلام (الجهاد الابتدائي)، ورفع الخشية على الإسلام من المسلم «وإن كان مبدعاً»[٦٤]، ساعياً في لجم الحرب المذهبية والدينية. فذهب مذهباً يخالف مقالة الإسلاميين المعاصرين والمحدثين في «جاهلية» الدول والمجتمعات التي يغلب الإسلام على أهلها وأنظمتها اليوم. وذهب إلى هذه المقالة سيد قطب[٦٥]، وتابعته عليها الجماعات الإسلامية المقاتلة، بمصر والجزائر خاصة.

الثورة معجزة الثورة؟

فإذا صحّ ما سبق، فالإنجاز الحقيقي الذي صنعه الإسلاميون هو حركتهم، وإنشاؤها واستمرارها، وليس الغرض الذي من أجله نشأت الحركة. ومثل هذا الإنجاز يغتذي من نفسه، ويدور عليها[٦٦]. فما لم يُطح حكم الخميني بإيران، وما لم تتهدم الإدارة الخمينية وتتصدع، تتوالَ

الانتصارات وتتعاظم. وإذ يعدد محرر إحدى النشرات الاغتيالات التي أردت قادة الظل مطلع الثورة: مطهري ومفتح وقرني والعراقي ورجائي وباهونار وبهشتي، ينوه بإفضاء هذه الأحداث إلى «مزيد من التراص حول قيادة هذه الأمة» و(إلى) إعلان الاستعداد لمزيد من البذل والتضحيات، فيثني على القيادة لأنها لم تعلن عن حالة طوارئ، «ولم نعد نسمع منذ فترة إلا بأنباء تقصي عملاء الاستعمار والقضاء عليهم»(٦٧).

فأنصار الثورة الإسلامية الإيرانية، شأن أنصار الأممية الثالثة الستالينية والسوفياتية، يصفقون لأعمال «التطهير» التي تتناول بعض الصف الأول من قيادة الثورة وطاقمها الحاكم، ويضعون إعدام قطب زاده وإقصاء شريعتمداري («يضع نفسه في موضع المرجعية»)(٦٨)، وهرب بني صدر في باب تعاظم قوة الثورة. وسبقهم دعاة ستالين حين ذيلوا خبر إعدام ثلثي المشتركين في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي بالإشادة بقيادة الحزب الباقية، وبخروج الحزب معافى وقوياً من هذه المحنة. وبلغ النسج على منوال السابقة الستالينية مبلغ الربط بين انتصارات الثورة وبين تكاثر المؤامرات وتهديد الثورة بالموت(٦٩). «وإذا كان الهجوم الكبير الذي قامت به قوات الإسلام على الجبهات أثناء تولي الأخ رجائي رئاسة الجمهورية وباهونار رئاسة الوزراء، قد أعقبه الانفجار الذي أودى بهما شهيدين (...) فالذي نجهله هو الحجم الذي ستكون عليه المؤامرات بعد عملية بيت المقدس، وبعد تحرير كامل الأراضي الإسلامية ودحر المعتدي صدام»(٧٠) فالمتآمرون كثر، ويستميلون إلى صفوفهم وصنيعهم كبار المسؤولين، لأن الثورة تنتقل من نصر إلى نصر

وإذا غدا استمرار الثورة ودوامها، من بعد حدوثها، الَمجازَ الثورة الأعظم («معجزتها») وجَبَ تجديدُ الإعجاز كل يوم، والقيام بالثورة من غير انقطاع ولا تلكؤ. ولا يرتب تجديد الإعجاز، حين تتصل الثورة الإسلامية الخمينية بين كربلاء وبين ظهور المهدي، إلا إظهار الدلائل على قيام الثورة، وحفظ معناها، والحؤول بين هذا المعنى وبين الاضمحلال والضعف. ولا يتم ذلك إلا بالإقامة على الحرب وفي الحرب. وينبغي لهذه الحرب أن تكون الحرب الأخيرة، ولو طالت قروناً، لأنها تؤذن بتجديد العالم كله، وبطي صفحة الزمان.

وساطة المهدي والمنامات

والحق أن الدعاة الخمينيين والإيرانيين أدخلوا في سلك المعاني التي يتداولها الشيعة اللبنانيون، ويستقي منها كلامُهم وخطبُهم، أدخلوا «المهدي»، وأدرجوه في سلك هذه المعاني، وأرسوه ركناً من أركان الخطاب الشيعي الشائع والعام، وهو كان خلا منه، على قول محسن الأمين(٧١). فربطوا، من طريق معنى المهدي، أحداثَ السياسة والاجتماع والثقافة والحياة الخاصة والعائلية ببؤرة واحدة وجامعة مثَّل عليها نائب صاحب الزمان نفسه، أي السيد روح الله خميني، مرشد الثورة الإسلامية بإيران وقائد المستضعفين في الأرض، وخليفته من بعده «القائد» خامنئي. وما نائب صاحب الزمان، الذي جرت العادة المحدثة بنعي الشهداء إليه، إلا آخر حلقة مرئية ومنظورة من سلسلة حلقات تبتدئ بالمؤمن وتنتهي إلى صاحب الزمان. فيحصل الاتصال بالغيب (وصاحب الزمان هو القائم الغائب) من طريق السلسلة التي لا تنقطع حلقاتها(٧٢).

اتبع الخمينيون اللبنانيون، على خطى الخمينيين الإيرانيين، إحلالَ المهدي المحل الجديد الذي أحلوه إياه، بالوصل بين الشاهد وبين الغيب. وهذا الوصل هو أيضاً من جديد الإسلاميين الشيعة. فعلى النقيض من الفصل الذي تقيمه مجتمعاتنا منذ أمد طويل بين مجتمع الأحياء وبين الأموات، والذي جرى مجرى الحس المشترك والعام، سعى الإسلاميون الشيعة الى إدخال الأموات في عالم الأحياء سعياً حثيثاً. فلا تكاد تخلو سيرة شهيد من شهداء «المقاومة الإسلامية»، وهي التي رعاها حرس الثورة الإيراني، من رواية حلم يتكلم فيه الشهيد إلى أهله أو يُبشَّر فيه، قبل شهادته، بالشهادة وبالجنة. كذلك لا تخلو هذه السِّيرُ من خبر عن هاتف هتف بأحد أقرباء الشهيد، وألقى إليه بما أفهمه أنَّ الشهادة قريبة. وتصل رؤى المنام والعلامات المختلفة والهتاف الإسلاميين، وأهاليهم وأقاربهم وأصحابهم الخُلَّص معهم، بالحسين وبزينب وبالشهداء السابقين وبخميني. فهي (الرؤى...) آلة إلى نظم الأموات الكبار، وعظماء الأحياء، وصغار المجاهدين، في عالم متصل ومتماسك، يجيب بعضه بعضاً، ويخاطب بعضه بعضاً.

ويؤول ذلك إلى تغيير معالم العالَم الواحد الذي يشترك فيه الناس، وإلى كسر هذا العالم وتفتيته عوالم تُغلق أبواب بعضها دون بعضها

الآخر، وتحجز جدران سميكة دون أبعاض العالم المشترك وأجزائه. فالأحياء الذين لا يشكّون في دلالة ما يخفى عليهم من معاني أعمالهم، ولا يتركون وجهاً من وجوه هذه الدلالة خفياً عليهم ومرسلاً، هؤلاء الأحياء تجمع بينهم عصبية شديدة، تفرق بينهم وبين من ليس منهم فرقة عميقة تعزلهم، وتميزهم، وترفعهم على غيرهم. وقد توسّلت الطرق الصوفية والحركات الباطنية والحركات الاخوانية والسرية، بمثل هذه المعرفة وهذا «العلم»[٧٣]، إلى تقوية اللحمة بين أنصارها ومريديها وأعضائها، وإلى جلائهم جسماً واحداً مرصوصاً. فلا تقتصر العزلة التي توحد، وتنتخب، وترفع، على المعتقد والسكن والمعاش، بل تتعداها إلى الجوهر نفسه، أي إلى الروح.

وأدخلت ثقافة الإسلاميين الشيعة الغيب والأموات في مجتمع الأحياء على نحو غير مسبوق[٧٤]، ولم تعرفه الحركات الإسلامية السنية، من جمعية الإخوان المسلمين أو عباد الرحمن أو حركة التحرير الإسلامي أو الجماعة الإسلامية أو الجماعة الإسلامية المسلحة أو جبهة الإنقاذ أو «حماس»، وغيرها. فإذا زار أنور المير (من كفرملكي) «القوة السوداء الآتية من الشرق» (يعني إيران)، عاد ومعه في كيس خاص بعض من «تربة الإمام الرضا (ع)». إلا إن في قلبه حسرة «لأنه لم يرَ الإمام». وبعد عودته من «الجمهورية الإسلامية»، التي «طار» إليها قبيل شهادته مرتدياً «بدلة الحرس [الثوري] السمراء»، «جاءه الإمام في المنام، عانقه طويلاً وقال له: أنا أعرف أنك كنت تحب زيارتي ولكن أعمالي كثيرة لم أتمكن من رؤيتك». وجاءت الرؤيا رداً على «حسرة» في قلبه كانت ستبقى لولا الرؤيا. وعلى نحو ما يرى أنور المير في المنام من يتوق إلى رؤيتهم، والبركة بهم، قبل شهادته، تراه والدته بعد شهادته: «دعوت الله كي أراه في المنام، وربي لم يحرمني، رأيته داخلاً إلى البيت مسروراً وقال لي: ألم أقل لكم لا تسألوا عني والشباب يعرفون أني سأتأخر ...».

والوالدات من «أمة حزب الله» أو جمهوره، نظرهن حديد، شأن نظر الأمة المتولية الفقيه نائب صاحب الزمان- تروي انها قالت حين رأته ذاهباً إلى القتال: «عليه علامات الاستشهاد».

ومثل هذه العلامات، المستبقة الآتي، تنتشر في ثنايا الحياة، وتعلل بعض أحداثها اليومية المتصلة بالحرب. يقول أخو المير: «بدأ القصف

واشتد. سقطت قذيفة أمام البيت، ولكن لم يصب أحد بأذى، قلنا: هذا بحسنة أنور». وثمة علامات أكثر خفاء، وإن كانت أعم انتشاراً، تمهد للآتي، وتصل بين الأوقات. فإذا زار المجاهد «الإخوان»، وجلس مع «الشباب» في المسجد، ومرّ على «الأقرباء» - والإسلامي عامة يلازمه الإخوان والشباب والأقرباء ملازمة الظل - بدا «أنه كان يودعهم». وإذا صلى في السحور وجده أحد أهله «ساجداً يبكي». وهو «على علاقة بالعلماء دوماً»: فواحد منهم «رباه»، وهو يعتبرهم «مصدر توجيه وإرشاد». أما «مثله الأعلى» فوالدته، وليس والده، أو أي رجل آخر، قريب أو بعيد. والسبب في مكانة كثرة من أمهات الشهداء، وفي علوها وشرفها، صدق إيمانهن، وتسليمهن، وصبرهن على خسارة أولادهن. فهن على مثال «عجائز نيسابور»، اللواتي رجا أبو المعالي الجويني، أحد كبار متكلّمي الأشعرية، الموت على إيمانهن. وإذا رجع إلى الحسين، وهو لا شك «حسيني» مثل كل شهداء الإسلاميين الشيعة، كان الحسين مرجعه في شهادته. «كان يقول دائماً: أتمنى أن يكون استشهادي كاستشهاد الإمام الحسين (ع) وتبقى جثتي في ساحة المعركة».

فلا عجب إذا غلب أنور المير، شأنَ المئات من «إخوانه» و«أقربائه» و«الشباب» الذين سبقوه، الغياب والموت: «نجلس إلى الجميع - يقول كاتب التحقيق - وكأنه بينهم. ولمَ لا؟ فكما تقول أم الشهيد: الشباب كلهم أنور». وإذا كان الشباب كلهم أنور، ولم يكن الموت حجاباً صفيقاً أو الوجه الذي لا تتطاول إليه الرؤيا ولا يتطاول إليه العقل، فلا غرو ولا عجب إذا انقلب العزاء إلى تهنئة، والحزن إلى «فرح وغبطة وسرور». ولا غرابة في قول الأم: «الخبر [خبر استشهاد ابنها] لم يكن صعباً علي». فكما امّحى الإبن في «الإخوان» وفي «الشباب» وحضر، وذاب في هؤلاء وأولئك وتجلّى، أخذت الأمُ جانب «العمل الإسلامي» («الصعب أن يفقد العمل الإسلامي هؤلاء الشباب هنيئاً له» معاً). واتحدت بـ«دماء أبي عبدالله الحسين (ع)»، وسارت «تحت راية صاحب الزمان»(٧٥).

لم يعثر خمينيو لبنان على مثال الشهيد هذا، أي على سلّمهم وجسرهم إلى الغيب وإلى مرجعهم المتصل من الحسين بن علي إلى المهدي المنتظر مروراً بخميني، لم يعثروا عليه منذ الطور الأول من عملهم ومن سقوط مقاتليهم قتلى وصرعى. ففي حزيران ١٩٨٥، ابتدأت العهد تقليد

الزيارات إلى أهالي الشهداء، ووصفها وروايتها في تحقيق صحافي. واختارت عائلة أحمد قصير بدير قانون النهر فاتحة[٧٦] لما غدا تدريجاً سنة وباباً ثابتاً، بعد نيف وسنة على هذه الفاتحة[٧٧]. وأحمد قصير هو الشاب الذي رمى بنفسه، في سيارة محشوّة بالمواد المتفجّرة على مقر الحاكم العسكري بصور في ٤/ ١١/ ١٩٨٣، وكانت ثالث عملية من هذا الطراز، بعد العمليتين اللتين ضربتا المقرين الأميركي والفرنسي قبل عشرة أيام. واقتصرت، يومها، صفات قصير على فضائل خلقية وسياسية. فأمه تقول عنه: «كان شجاعاً جريئاً ساعة المحنة. كان محباً للإمام القائد الخميني والإمام الحسيني (ع). كان ثائراً ساعة كان الناس في حذر (...) كان يقوم ليلاً ليصلي وكان يكثر من قراءة القرآن. كان هادئاً صلباً!»[٧٨] ولا يزيد التوقع عن شعور إنساني عادي، وعن تخمين أو حدس يبنيان على واقعة معروفة ومعلومة: «كان يخرج في أكثر أيامه فجراً قبل شروق الشمس»، تخلص منها الأم إلى صفة شعورها: «وقد شدّني الحنين إلى ولدي أحمد أكثر قبيل قيامه بالعملية الاستشهادية!».

وخطا الإعلام الإسلامي مطلع ١٩٨٦ خطوة إلى أمام في معرض الحديث على علي اسماعيل (من ميفدون، سقط في ٣/ ١/ ١٩٨٦ وله ١٩ سنة). فإلى خلق اسماعيل وفضائله وتقواه («كان يحافظ على صلاته دائماً، وكان خلقياً متواضعاً لا يتباهى أمام الناس»)، وإلى الآصرة المتينة بينه وبين أصحابه («مررت على مدافن الشهداء فرأيت أصحابي وقد استشهدوا فقرأت لهم الفاتحة»)، يقول والده في نفسه: انه يصلي نوافل الليل، وليلة شهادة ابنه علي قبل الساعة الثانية ليلاً بعشر دقائق «سمعت صوته من الباب وهو يناديني: يا حاج! يا حاج! نهضت سريعاً، وفتحت الشباك، فلم أجد أحداً. بعدها توضأت وبدأت بالصلاة. وأثناء ذلك لمحت نوراً يضيء الغرفة، وكأنه يعلمني أنه قد استشهد»[٧٩]

العقل وطهران

والعلامات التي تؤذن بالشهادة، وتعدّ الشهيد المقبل وأهله معه لاستقبال الشهادة، والإقبال عليها وطلبها، من غير أن يفاجئ الأمر الأهل ويثكلهم، تعود فتبتعد. مثال ذلك سيرة سعيد أسعد مواسي (عيترون،

سقط في شباط ١٩٨٦) - وهي أول سيرة موسعة، مع ثلاث صُوَر، اثنتان منها مع والده ومع والدته، بعد سيرة علي اسماعيل، التي خلت من العلامات والتنبيهات. فالأم تروي أنها كانت تغسل «ساعة سمعت خبر شاب مقتول في خراج البلدة»، فأخذت الأصوات تراودها، بحسب قولها، وحاولت ان تتابع الغسيل فما استطاعت: «واخذت أردد في عقلي: لا يمكن أن يقوم بهذا العمل الجريء الجبار سوى ولدي سعيد (...) حتى دخلت نسوة القرية لتخبرني بأن الملقى في خراج البلدة هو ولدك سعيد»[٨٠]. وخلصت الأم إلى أن القتيل ولدها من طريق الاستدلال و«العقل»، على ما تقول، أو يكتب على لسانها. فلم يهتف هاتف كذلك الذي نادى الحاج، والد علي اسماعيل قبل شهر، ولم تَنِمّ العينان بالحدث الآتي، على ما سيجري لاحقاً في كل مرة يسقط فيها مقَاتل إسلامي. وما استجدّ هو الجهر بدور إيران [٨١] «بلد الإسلام» في الاسراء إلى معراج الشهادة. فسعيد، وكان اسمه الجهادي طارق، «قبيل اسبوع من استشهاده كان في طهران (...) في بلد الإسلام إيران، في لحظة استعداد وتحضير، في استعادة الذات، والاستمداد من النبع الفياض، للعودة إلى طريق الجهاد». فـ«الهجرة» إلى طهران (يقول أبو سعيد عن ابنه: «كان مهاجراً في سبيل الله في قرى الجنوب ومدنه...») علامة من علامات الرضا بالشهادة، والقوة على قبولها وطلبها. فتتفق هذه الهجرة مع «الذوبان في أولياء الله»، مع «اتخاذ الخميني العظيم قائداً وولياً». بل إن شرط الهجرة الناجحة، «في سبيل الله»، هو هذا الذوبان وهذا التولي.

وفي الأثناء كانت السفارة الإيرانية في بيروت بدأت تنظم رحلات إلى إيران تدعو إليها المعتقلين السابقين في السجون الإسرائيلية، وخاصة عتليت[٨٢] وغدت هذه الرحلة، شأن سابقتها، إلى «وطن الاشتراكية» الروسي «رحلة التجلي حيث [كذا في النص] لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»[٨٣]. وفي مشهد، حيث مقام علي بن كاظم بن جعفر (الرضا)، شاهد كاتب «الزيارة» الحب الذي «تكنه الأرض والأطفال وجداول المياه وشجيرات النخيل للإمام». وخاطب نفسه بلغته العربية التي «لم تعد جميلة أبداً»: «أنت في حضرة الإمام يعني بكل خشوع وبكاء و نحيب أنك في حضرة المصطفى (ص)، وأنك في حضرة المرتضى أمير المؤمنين (ع). وأنك في حضرة البقية الباقية من آل أحمد،

صاحب العصر وولي الأمر (عج) وبغير هذا المعنى فلا يستقيم عشق للإمام ولا ولاية»[٨٤] وينسب «الفتى العاملي»، أبو هادي، إلى صاحبه حضوراً ملأ أرضه «حرثاً ونبتاً وشهداء ومقاومين». بل هو خفض عينيه حيثما مشى بطهران «فلربما كان الإمام ينظر (إليه)». والإمام الذي ربما كان ينظر إليه يرد النظر إلى من فقده في إحدى العمليات العسكرية. فهذا الحاج علي فضلي، قائد لواء سيد الشهداء في حرس الثورة، في الرابعة والعشرين، «كانت اصابته في عينيه، ففقد بصره نهائياً، فداروا به على المستشفيات داخلاً وخارجاً، ولكن الجواب واحد: لا شفاء. فخرجوا به على الإمام الخميني الذي مسح على عينيه ثلاث مرات، وما أن انتهى حتى كان بصره قد عاد إليه تماماً»[٨٥]

الرعد على السطور

ويصنع «الإمام» معجزات من ضرب آخر يمكن تكراره وتجديده. ويظهر في الضرب الأخير من المعجزات صنعة الإعداد التي اتقنتها الثورة الإيرانية، ورفعتها إلى مرتبة الحرفة. فما تعد له هذه الحرفة هو نقل المريد أو النصير من حال الانفصال التي هي حال المرء العادي في خضم الحياة اليومية والعادية، أي انفصال المرء من نظرائه وانفصاله من المثال الذي يسعى إلى بلوغه - إلى حال الاندماج والذوبان: في الآخرين وفي مثال الحياة. ويمثل أبو هادي على الحال هذه بفتى في الثالثة عشرة سمع أحد علماءالتبليغ والإرشاد في الجبهة (بين إيران والعراق) يتكلم على استقبال الحور العين الشهيدَ حين يسقط على الأرض مضرجاً بدمه، فصرخ في العالم: «دع الحور العين لك أنت وحدك، أما أنا فحدثني كيف وأين أرى الإمام الحسين (ع)». وهذا، أي رؤيا الحسين، هو ما يردد الرغبة فيه كل شهداء المقاومة الإسلامية بلبنان، وما يعربون عن الأمل في الحصول عليه، ويقاتلون في سبيله، ويرون إليه ثمناً لبذلهم دمهم وحياتهم. وتعمد التعبئة الإيرانية إلى خلق المشهد والاحتفال اللذين يمهدان لهذه الرؤيا، ويبعثان على إرادتها إرادة لا ترد، ولا ينفع في دفعها أو ضبطها حساب أو رابطة من الروابط الإنسانية.

يقول الراوي (وهو أبو هادي عينه) إن الحاج فضلي اعتلى المنبر وأمر

سلاح المضادات الجوية بأداء التحية للضيوف من المعتقلين السابقين: «لو أن غير عينيك رأتا لما صدقتَ، ولو أن غير اذنيك سمعتا لما أصغيت، ولو أن الذي حصل رواه ثقاة لما أعرت بالأ غير انك أيها الفتى العاملي كنت هناك في وسط الصحراء، على مقربة من الأهواز، وحولك ليل ونخيل وقمر هناك تصعد النجوى إلى خالقها بلا ستر، وترى كربلاء دون حجاب، وأنت والثلاثة آلاف نفر والحاج علي فضلي يأمر بأداء التحية». أما التحية التي أداها المعسكر لضيوفه غير بعيد من الأهواز، في هذا الموضع الذي يصفه الراوي بصفة مهبط الوحي والكشف (الصحراء، الليل، الخيل، النجوى، هتك الستر وانجلاؤها)[٨٦]، فهي التالية: «عشر قطع من العيار الثقيل لسلاح الدفاع الجوي بدأت تقذف رصاصها عالياً، وصوتها يمزق الليل والآذان، ووهج الإطلاق أضاء جدران الحسينية التي كانت أنوارها قد أطفئت. اختلطت الأيدي بالأيدي، والقوم كلهم وقوف. جلبة عظيمة قد حدثت، ولم تعد تسمع سوى نداء واحد متوحد: (يا حسين كربلاء/ يا حسين كربلاء)». يرفع الراوي «الجلبة»، جلبة السلاح، إلى مرتبة الرعد الإلهي الذي دك طور سيناء، ووصل السماء بالأرض، وآذن بشهود يوم الحشر إذ يتجلى الله في صورة القوة الخالصة، التي تسوي ما ارتفع من الأرض وما نشز وتعيده مهاداً وبساطاً. «فإذا ظهر سلطان الآخرة وانكشفت الحقيقة بارتفاع الحجب عن بصيرة القلب، تنبهت الأعين عن نوم الغفلة وبعثت الأنفس عن مراقد الجهالة فعرفت حالها ومرجعها ومآلها ...» (خميني)[٨٧]

يمثّل المشهد، على ما يصفه الراوي المحدث، على معنى الإسلام الأول: استواء البشر في الذلة للخالق وفي توحيده. وما اختلاط الأيدي، وعظمة الجلبة، واتحاد الحناجر في نداء الموت، وكلها علامات على الذوبان وعلى التحرر من الانفصال ومن الوعي واليقظة اللذين لا محالة يفضيان إلى الانفصال - ما هذه إلا حكاية (محاكاة) مشهدية واحتفالية للإسلام الكربلائي الذي يختصر فيه الإسلاميون الشيعة إسلامهم كله. ولا ريب في أن ما يسميه الإسلاميون «مجتمع الحرب»، أو «الحالة الجهادية»، هو دوام المشهد الذي يصفه الفتى العاملي، أو هو دوام الحال الشعورية التي أُعدّ المشهد ليَلدها وينشئها على نحو إعداد رد الفعل الشرطي أو المشروط. ولا ريبَ في أن «لحظة الاستعداد والتحضير (و)

استعادة الذات» هي وليدة مثل هذه التحية التي أزجاها المبصر عن يد قائد الأمة («الحرس الثوري هم عيني» الخميني، في رواية الزيارة نفسها) إلى ضيوفه، وأزجى مثلها في كل مرة حلّ فيها ضيوف مثل هؤلاء الضيوف عليه وعلى لوائه.

النفس من غير بقية

يوكل أصحاب المشاهد الكربلائية الخمينية بمشاهدهم جلاءَ الضيف، أو المريد الجديد، مقاتلاً حسينياً ينشد «الموت الإرادي (...) عملاً من أعمال الحياة. وفعلاً يقوم به (هو) نفسه، (هو) الحي، فيه يرتفع فوق الحياة، ويعلو عليها»(٨٨). لذا يخرج المريد من نفسه ومن جلده إلى نفسه الحقيقية التي كانت خافية عليه، ثاوية تحت ركام الانفصال والهموم التافهة والنازعة إلى حفظ الحياة. «فالهيولى لخسّة وجودها ونقصان فعليّتها دار الوحشة والظلمة ومركز الشرور ومنبع الدناءة ويدور عليها رحى الذميمة والكدورة. فهي لنقصان وجودها وضعف نوريّتها كالمرأة الذميمة المشفقة على استعلان قبحها»(٨٩). حتى إذا «ظهر سلطان الآخرة» في المشهد الكربلائي، بدلت النفس المظلمة والشريرة (الهيولانية) نفسها بنفس أخرى. كتب راوي الزيارة إلى إيران يقول: «العيون غير العيون، والصدور الملطومة غير الصدور، والأيدي اللاطمة غير الأيدي». وما يجلو هذه الغيرية هو هتاف الموت: «الموت لأميركا، الموت لإسرائيل، الصوت الراعد غير الرعد، ما شاء الله حزب الله، ما شاء الله حزب الله». وينتهي الراوي إلى بيان جلي عن غرض التحيّة والاحتفال، وعن مقصد الدقائق العشر «المتواصلة من هذا الترحيب المليء بالحرارة والصدق حتى اقصى حدود الانفعال»: «لو أن جعفر بن محمّد الصادق(ع) كان حاضراً هناك [في حسينية الكوثر] وأمر واحداً أن يرمي نفسه في التنور ليرى صدق شيعته واستعدادهم للشهادة لأتمر [لأئتمر] ثلاثة آلاف نفر بينهم قائدهم ومعهم مائة نفر من ضيوفهم، هناك في وسط الصحراء على مقربة من الليل والرصاص والحلم والمهدي وكربلاء»(٩٠)

وتحاكي النتيجة التي ينتهي إليها الراوي المثال الإسماعيلي، أو الخشيشي (نسبة إلى الحشيشية، الفرقة الإسماعيلية التي اشتهرت في جبل

السمّاق وضواحي حلب إبان الحملات الصليبية الأخيرة)، محاكاة يرجّح أنها ليست مدركة ومقصودة، أو هي محمولة على التعظيم. ففي المثال الإسماعيلي يطلب شيخ الجبل، وهو شيخ الفرقة التي ينوب منها مناب الإمام، يطلب إلى مريديه أن يلقوا بأنفسهم من أعلى الجبل والحصن إلى وهدة الوديان العميقة التي تحفّ الجبل، فلا يتردّد المريدون في إلقاء أنفسهم إلى الموت المحتوم طاعةً لشيخهم وإمامهم، ومن غير سؤال عن الغرض من الأمر. فأمر الشيخ حجّة قاطعة لا تردّ ولا ينظر فيها. وثواب المطيع ثمرة طاعته التامّة. وما يُظهر كاتب المقالة فرحة العميم به هو إدراك المحتفلين والمحتفى بهم، «جماعة»، مرتبة الطاعة الإسماعيلية التي تتصاغر عندها الرغبة في حفظ الحياة، ويتضاءل شأن الإرادة والعقل الفرديين المنفصلين. وما هذا «الانشداه» إلا من أمارات قوّة «العشق» بحسب الكلمة التي تتردّد في عنوان المقالة. وما قوّة «العشق»، إلا من قوّة المعشوق. والمعشوق هو المهدي المنتظر الذي تضمّه صنعة الدعاوة الإيرانية إلى روح الله خميني ضمّاً لا فكاك منه. فإذا بالغائب الكبير الذي أنيط بغيابه رفع كل شرعية عن الحكّام وأهل السلطان ينقلب إلى ركن طاعة لا يحدّها حدّ، ولا تنتهي إلى غاية. وإذا بالغياب نفسه يصبح علّة رضوخ للموت لا يقبل التردّد، ولا يجوز، مع أمر نائب الإمام به، إعمالَ الرأي.

الوساطة والنيابة

ولا تستقيم وظيفة الغياب هذه إلا بتوسيط نيابة الغائب، وبإدخال الغائب في الشاهد، والشاهد في الغائب، من طريق نائب الإمام. أي، بعبارة أخرى، ينبغي أن تقع معجزات على يد الإمام نائب الإمام (على غرار الشيخ نائب الإمام في الإسماعيلية وفي كل الفرق الغالية) تدلّ على اختيار الغيب له وسيطاً ونائباً. لذا كثرت الكلمات التي تصف كل ما يتّصل بإيران، بالإذهال والإعجاز والغرابة والعجب والأسرار، في خطب وبيانات وكلام «عشّاق» إيران وقادتها وسياستها[٩١]، وجمع العشّاق هؤلاء دليلهم على الإعجاز في قرن العشق، أي الرغبة والطلب والحبّ، بالموت أو الشهادة، ورأوا في عشق الشهادة وطلب الموت قرينة مفحمة على صدق الإسلام الإيراني، وعلى طيّه صفحة الحقبة الأوروبية وغلبتها

على العقول والقلوب.

وتوالت المعجزات مع توالي السفر والرحلات إلى إيران، ونيط بها إظهار علاقة لا تنفصم بين القيادة الإيرانية وبين مصدر غيبي، إلهي، مهدوي، ينبغي ألا يناقش وألا يشكّ في حكمة أوامره وإملاءاته. وظهرت المعجزات، وهي في معظمها رؤى وأمارات و«علم»، خاصةً في الأحوال المتّصلة بالموت والشهادة. فمن يحقّ له القول إنه سمع نذيراً أو بشيراً أو هاتفاً، أو رأى مناماً، أو تملّكه شعور بقرب أمر جلل، هو من أقرباء الشهيد، ومن ألصقهم به رحماً، ومن هو منه بمنزلة يحقّ له أن يقول معها ما قالته زينب بنت علي في أخيها الحسين بن علي: «اللّهم إقبل منّا هذا القربان».

والقربان يتقدّم به الأهل، وهو ابنهم أو أخوهم، أي هو بعضهم. وهم يتقدّمون به لوجه الحقّ. فتعقد تقدمتهم هذه بينهم وبين الحقّ آصرة وحلفاً[٩٢]، يستظهرون بهما (بالآصرة والحلف) على من عداهم من الناس، وعلى رمي من ليس من حزبهم، حزب الإسلاميين الخمينيين، بالضلال والكفر والفساد والنفاق. كما تعقد تقدمتهم عروة وثيقة بين الظاهر والباطن، وبين الأحياء والموتى، وبين العلامات والحق. فما يفصل عالَم اليقظة والحياة الاجتماعية العادية والعملية بينه، ويميّز بعضه من بعض، تصل الرؤى و«الزيارات» والسير والدعاوة بينه، وتُدخل بعضه في بعضه الآخر. وما يرمي الإسلاميون إلى الانتهاء إليه وبلوغه هو دمج الأحياء والأموات في كتلة واحدة، وولاية بعض الاحياء (العلماء) على الأموات وعلى دمهم. فخطب الشيخ عبد الكريم عبيد مشيّعي أحد الشهداء إلى مثواه الأخير في ميفدون، قائلاً: الاتّفاق مع قائد القوّات اللبنانية (يومها) إيلي حبيقة، يعني «أننا نسامحه عن كل الدماء التي سفكها. وهذا ليس من حقّ أحد سوى أولياء دماء الشهداء الذي سقطوا. هؤلاء فقط يحقّ لهم أن يسامحوا أولاً»[٩٣]. وتعود هذه الولاية حكماً «للعلماء القادة» وللفقهاء العدول.

«الشهيد الحيّ»

ولم يكد يستقرّ هذا التناول للشهيد والشهادة، في النصف الأوّل من ١٩٨٦ الذي مهّدت الحركة الإسلامية الإيرانية بلبنان في أثنائه للاضطلاع

بدور المعارضة الشيعية العسكرية لكل ضرب من ضروب الهدنة أو المساومة أو الحلّ، حتى تتابعت الرؤى وغدت علامة على الشهادة الخمينية. فيؤبّن مالك وهبي، في نشرة «حزب الله» الأسبوعية، مقاتلاً لبنانياً من عيتنيت - سافر إلى إيران ليدرس على علمائها ولبس العمامة، هو الشيخ محمّد رملاوي الذي سقط في صفوف قوّات حرس الثورة إبان احتلالها مدينة الفاو العراقية - فيقول في «أخيه» إنه عرفه دوماً «شهيداً حيّاً»، ويعني بذلك أنه عرفه «حبيب الشهادة يسعى إليها»[٩٤]

ويؤول هذا التأويل للشهيد الحي، بعد أن كانت العبارة تطلق على جرحى المعارك الإيرانية المثخنين بالجراح، إلى رفع كل المقاتلين تحت لواء الخمينية إلى مرتبة الشهداء الأحياء. وهو يؤول تالياً إلى المبالغة في رفع الفروق بين الأحياء وبين الموتى وإلغائها، وإلى إرساء ولاية رجال الدين لدم الشهداء على أساس عريض يسقط معه الاحتجاج على الحركة الإسلامية الإيرانية بموت الأموات واستحالة استنطاقهم[٩٥] فالأمّة الحسينية أمّة متّصلة قوام اتّصالها «المصائب» (خميني) المتعاقبة عليها، ومواقف الثورة الكربلائية التي لم تنقطع: «هناك تدرك تماماً أنك تعرفهم [لواء سيّد الشهداء في حرس الثورة] فرداً فرداً منذ آلاف السنين، قاتلت معهم وقاتلوا معك، واستشهدتم سويّاً في كربلاء. هناك تدرك تماماً أن المهدي ليس بعيداً وأنه في مكان ما على الجبهة ...»[٩٦]

كان محمّد رملاوي، إذن، «شهيداً حيّاً». وكان طالب علم وفقه من ضرب غير ضرب فقه طلبة علوم الدين الذين سبق وعرفهم جبل عامل اللبناني وغيره من بلدان التشيّع: «طلب العلم على دروب الشهادة/ أنكر الفقه خمولاً ووسادة/ فجرّ الفقه على دروب جهاده»، بحسب أخ آخر من إخوانه[٩٧]. وينقل «أخوه» الأوّل عنه: «أخبرتنا عن رؤيا أراك الله إيّاها، تفسيرها وتأويلها كان في التاسع عشر من شهر رمضان المبارك. كان المنام أنك تصلّي جماعة خلف الشهيد راغب حرب، بعد الصلاة التفت إليك ضاحكاً مستبشراً. تأويل ذلك قوله تعالى: (ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بك)»[٩٨]. فلا يشكّ راوي الحلم، والناقل عنه، في مآل الشهادة، شهادة الحي وشهادة القتيل، إلى مجمع ورابطة قوامها الله ووحيه.

فيجتمع الشهيد القتيل إلى الشهيد الحي، ويتخاطبان من وراء ستارة الموت الرقيقة، ويعبر كلام من قضى إلى أذن وعين من ينتظر على جسر

الوحي والكتاب الكريم. ولمّا كان الاثنان، راغب حرب ومحمّد رملاوي، عالمين درسا على علماء خمينيين، وكان الأوّل من أوائل طلبة المعهد الشرعي الإسلامي (محمّد حسين فضل الله) المضطلعين بدور سياسي وعسكري في «المقاومة الإسلامية»، وكان الثاني من أوائل العلماء اللبنانيين المقاتلين على الجبهة العراقية-الإيرانية، مثّل جمعهما على اتّصال الجبهتين الإيرانية واللبنانية، وعلى «وحدة الحرب التي يخوضها المسلمون»، فرساً كانوا أو عرباً، أينما كان.

وتوكل الدعاوة الخمينية إلى الشهيد الذي يتنقّل بين اليقظة والرؤيا، وبين الحياة والموت، وبين الماضي والمستقبل، إرساء الصلة بين الأحياء والموتى، ودمج هؤلاء وأولئك في مجتمع واحد يرعى الخمينيون، وعلماؤهم وشهداؤهم خاصة، طرق التنقّل بين إقليميه وبلديه (الدنيا والآخرة). فيخبر وهبي عن «أخيه»: «أخي، ليسأل الناس في عيتنيت عن سنة سننتها: الدعاء في المقبرة، حيث أرواح المؤمنين مجنّدة، حيث الآخرة مستنفرة». وينسب الكاتب إلى الشهيد فضل التجديد والنقل من إيران إلى جبل عامل: «أترى سبقك أحد في أرض عاملة... »[٩٩].

وللدلالة على مقام محمّد الرملاوي، الطالب، العالم، المعمّم، العاملي، المقاتل في صفوف حرس الثورة، شهيد حرب العراق على إيران على الأرض العراقية[١٠٠]، تُنسب رؤيا ثانية إلى الشيخ القتيل: «منام آخر حكيته ينبينا عن طريق الآخرة. رؤياك كانت أنك تريد الصعود في سيارة حمراء كبيرة تنقلك إلى مكان مخضرّ وساحة جميلة. كانت السيارة، أخي، دمك الذي بذلته في خط الولاية... »[١٠١] فتُحدِّث السيارة (الأميركية؟) التخييل الإسلامي الشيعي، وتقوم علامة على بلوغ الجنة. فيبالغ التخييل المنامي في توحيد الأمارة البارزة على الحياة الأميركية (السيارة) بالجنة. ومثل هذه المبالغة، أي حمل السيارة على الجنّة، لم يجرؤ عليها أشد الأميركيين عصبية للنحو الأميركي في الحياة. ولا ريب في أن ولوج السيارة في أحلام علماء الدين ومنامات طلبة العلم يتّفق اتّفاقاً قوياً مع ما أحدثه الإيرانيون في وضع العلماء، ومع رفع مكانتهم الاجتماعية، وإظهارهم، وطلب القيادة والولاية العامّة لهم[١٠٢].

ربّانيون ... وجيفة

وتتّصل حلقات الشهداء اتّصالاً متيناً، وتشدّ الدنيا إلى الآخرة، والآخرة إلى الدنيا، فيلي أولياء المجاهدين من المقاومة الإسلامية أمور الدنيا والآخرة جميعاً. فينوب الأحياء عن الأموات، ويُحشر هؤلاء في عداد أصحاب الرأي، ويستفتون في الأمور الخطيرة وعليها مناط مستقبل الأمّة. ولا يبخل الأموات على الأحياء بالرؤى والفتاوى والمشورة، فتسأل زوجة أحد الشهداء الله أن يريها زوجها في المنام «ليزوّدني بتوجيهاته وأن لا يغيب عني بهذه التوجيهات»(١٠٣)

وتسمو الشهادة، ويسمو الشهداء، في دعاوة الحركة الإسلامية، على قدر انحطاط العالم والدنيا، وعلى قدر الحطّ منهما. وتأخذ الدعاوة الخمينية، شأن خميني نفسه في شرح دعاء السحر، بمقالة المتصوّفة في الدنيا وشوائبها وكدرها وخسّتها. فإذا أتبعت صفة الدنيا هذه، واتبع ذمها، بصفة العالم السياسي المعاصر، وقسمته إلى عالم شيطاني مستكبر وإلى عالم ربّاني مستضعف، تصوّرت الدنيا بصورة قبيحة وبشعة. «ها نحن نرى اليهود يعبثون بالقرآن ويحرّفون الكلم عن مواضعه في طبعات للقرآن جديدة ينشرونها في الأرض المحتلّة وغيرها(...) إن اليهود وسادتهم الأجانب يريدون بالإسلام كيداً، ويمهّدون السبيل ليسود اليهود على هذا العالم كلّه، وأخشى ما أخشاه أن يصلوا إلى مآربهم بسبلهم الخاصّة(...) في طهران تنتشر مراكز التبشير الكنيسي والصهيوني والبهائي، لتضليل الناس وإبعادهم عن تعاليم الدين ومبادئه(...) ها هم أوّلاً، يميتون الإسلام باسم الدين وباسم الرسول(ص)، فدعاتهم من أذناب الاستعمار قد انتشروا في طول البلاد وعرضها، وغزوا الأرياف والقرى والنواحي...»(١٠٤) وإذا صور هاشمي رفسنجاني أوروبّا قال: «إذهبوا إلى أوروبّا(...) لقد قضيت شخصياً فترة ما يقارب الأربعة أشهر هناك، واطّلعت على أكثر جزئيات حياتهم. فهم لا يعرفون إلا الخمرة واللهو واللعب ولا يفهمون شيئاً، وهذه حقيقة أمرهم(...) لذلك نراهم يصدّقون كلّ ما تلفّقه الإذاعات وأجهزة الإعلام الكاذبة، فهم لا يملكون قدرة تحليل أبداً»(١٠٥). ويستثني الخطيب «طبقة العلماء والصناعيين»، و«شخصيّات استثنائية» من حكمه القاسي. لكنه يصحّحه في «الأوساط الجماهيرية المليونية» التي ينزل فيها حكماً أقسى من الأوّل. «فهي بعيدة عن الإنسانية

ولا تفهم شيئاً»[١٠٦] وهذا شأن مخالفي طاقم الحكم الخميني عامّة. فهم «مهرّبو مخدّرات، وممارسو الزنى مع أولادهم، وعناصر السافاك والارهابيون المتلبسون بالجريمة»[١٠٧]. ومن هؤلاء المخالفين من ليس بعيداً من الإنسانية وحسب، بل هو «شيء(...) خرج من الحياة منذ مدّة طويلة(...) جسد بلا روح(...) آلة معطّلة(...) بالة...»[١٠٨]

ولا يختصّ شهبور بختيار بالأوصاف التي ينعته بها أنيس النقّاش. فهي تعمّ، على ألسنة شهداء الحركة الإسلامية الخمينية، والعالَم كلّه، وهو العالم الذي لا ينفكّ قادة إيران على القول فيه إنه كلّه ضدّ إيران وضدّ الإسلام. والحقّ أن الحكم بالدناءة والرجس والفساد في الحياة الدنيا وعليها لا يقتصر على السياسة، وإن كان يتطاول إليها ويشملها ويخصّها بمكانة ممتازة، إذا جازت العبارة. فهو يتناول، في المرتبة الأولى، الحياة نفسها. فيخرج إلى السطح، على ألسنة الخمينيين، قاع متشائم يحمل الخلْق كلّه على العتمة الحالكة والفساد، وينعي على الناس قاطبة ضعفهم وقعودهم عن نصرة الحقّ، وقبولهم بالظلم، وسعيهم في سبيل المعاش. ويردّد الخمينيون أصداء لعن الدنيا الذي جرى على ألسنة أصحاب علي بن أبي طالب منذ أن عرف لابن عمّ الرسول شيعة. ولخّص حسين بن علي، إمام الشيعة الإمامية الثالث، مقالة الذين دعوه إلى الكوفة، وطلبوا إليه رفع راية الإسلام على النحو التالي: «لا عامل بالقرآن فيهم، ولا آخذ بالقسط، ولا دائن بالحقّ، ولا حابس نفسه على ذات الله»[١٠٩]. أما الناس فيصفون دهرهم دهراً «نكدت فيه المعيشة، وشمل فيه الظلم أولي الفضل، وسخط الله»(المصدر نفسه). والمقالة والوصف هذان ردّدهما الشيعة على وجوه مختلفة تقول كلها إن الظلم، أي قتل العلويين من غير ذنب، هو من نسيج الكون والحياة. وقد يسدل الإماميون الستار، أو بعض الستار، على وجه الحياة الأسود. وهذا ما فعلته وتفعله عامّتهم عامّة الوقت وجلّه. أمّا الحركات الغالية فتتوسّل بهذا الوجه الأسود، الذي تعود إلى نشره ورفعه على الرايات والأعلام، إلى بعث كراهية الحياة والدنيا، وإلى الحضّ على ازدرائهما، وطلب القتل والموت والجنّة.

ويروي «أحد إخوة» شهيد من شهداء الحركة الإسلامية الخمينية أن ثياب الشهيد تلطّخت بالوحل في يوم شتاء، فقال له: «إن شاء الله سوف استبدل وحل الدنيا هذا بجنّة الآخرة، وسوف [يكون] هذا الجسد وهذه

الثياب ملطّخة بدماء العزّة»(١١٠) وتروي والدته أنه كان يردّد، حين تحدّثه عن ضرورة الزواج، بالحديث عن «الشهادة والحور العين». وإذ يسأل مراسل نشرة «حزب الله» أخا شهيد من النبي شيت، القرية البقاعية، عن رأيه في استشهاد أخيه وعلّته (وللمسؤول من العمر عشر سنوات، على ما يكتب المراسل «مذهولاً») فيقول: «... لأن هذه الدنيا لا يوجد فيها شيء ولأن الإسلام يريد ذلك». وتردّد أخت الشهيد، ذات الواحد والعشرين ربيعاً: «... على كلّ أخت أن تحثّ الرجل الذي يسمع منها على الجهاد لأن هذه الدنيا فانية ...»(١١١) ولا يغفل خال شهيد آخر، من برعشيت، عن التأكيد على أن همّ ابن أخته كان «كسب رضى الله سبحانه وتعالى»، وينبغي أن يعني هذا: «... ولم يكن حطام الدنيا يعني له شيئاً»(١١٢). وإذا كان من يقولون هذه المقالة في الدنيا في سنّ لا تتجاوز العشرين، في معظم الأحوال، فمن يكبرهم بعشرات السنين ينقلها عنهم. فهذا والد شهيد من كفرفيلا يجهر بعزمه على اقتفاء خطى ابنه، ويعلّل عزمه هذا، بمقتل ابنه: «لم يعد لي شيء في هذه الدنيا التي صارت بعيني مثل جيفة ...»(١١٣).

رباط الإخوة وباب الشهادة

وينبغي ألاّ يحمل ذم الدنيا على ألسنة أهل الشهداء، وعلى ألسنتهم هم في وصاياهم، على المجاز. فالذين يتحدّثون عن «أمواج الدنيا الفاسدة»(١١٤)، يعنون ما يقولون حقيقة. وتنمّ الطريقة التي يسلكونها في تنظيم حياتهم وأعمالهم، على نحو جلي وظاهر، بذلك. فهم يعزلون أنفسهم عن سواد الناس، ويصنعون لهم اجتماعاً منفصلاً يشبه الرباط الذي كان للمقاتلين والغزاة في أطراف دار الإسلام والثغور، بإزاء دار الشرك والحرب. فالدنيا «الجيفة» و«الحطام» و«الوحل»، والعالم الذي يدنسه وينجّسه اليهود (من شعارات خميني ليوم القدس) وتملأه أميركا رجساً وضلالاً، لا تقوم قيامة للحالة الجهادية إلا بالمفاصلة بين أصحابها ومجاهديها وبين الدنيا والعالم هذين. وينشئ «الشهداء الأحياء» عالماً هو «جوّهم الخاصّ(...) الذي يدفع لاختيارهم ليكونوا شهداء بعد ذلك»(١١٥) وتقول النشرة عينها في صفة «الجوّ الخاصّ» هذا، وفي صفة

أحد أصحابه وأهله: «... كان يبقى على طهارة دائماً، ويتوضأ حال بطلان الوضوء، ويقوم للصلاة باكراً فيصلّي المستحبّات قبل صلاة الصبح، ثمّ يذهب إلى المسجد. وغالباً ما كانت صلاته في المسجد، وخاصّة الصلاة الليلية (صلاة الليل أو صلاة الصبح). وفي بعض الليالي كان يأتي متأخّراً فلا ينام خوفاً من أن يأخذه النوم فلا يستيقظ لأداء صلاة الصبح. وهكذا يقضي الليل عابداً متعبّداً(...) وفي أوقات الدعاء كنّا نناديه فلا يسمع. فهو غير موجود إلا بجسده قربنا...»(١١٦)

فما وصفه أبو هادي، في عدد سابق من العهد، في زيارته لإيران، من مباينة الإنسان نفسه، والأشياء نفسها، في بلد الإسلام الإمامي وثورة الأنبياء، يتحقّق في الجوّ الخاصّ الذي يصنعه الشهداء الأحياء ويحلّ فيهم ويصبغهم بصباغه. فالشهيد الحيّ، أي المجاهد الإسلامي الخميني، لا يمتّ إلى هذا العالم الهيولاني الشيطاني والأميركي إلا بجسده. أما نفسه فباشرت الصعود إلى الملأ الأعلى، ومعانقة الحور العين (وترجع العبارتان: الملأ الأعلى والحور العين، في كل سير الشهداء تقريباً). ومن الأمارات على ذلك عشق الشهادة، ومعرفة الشهيد الحيّ، غالباً، دنو أجله وقربه، وترفّعه عن الدناءة، التي منها الدنيا، لغة وشهوات. ومن الأمارات أيضاً اجتماع الشهداء الأحياء بعضهم إلى بعض، وأصرتهم بعضهم ببعض، وانتقال الشهادة من واحدهم إلى صاحبه وصديقه و«أخيه». فكأنهم ذرّيّة بعضهم من بعض، شأن الأنبياء، وشأن الهبة التي استوهبها ابراهيم الله فوهبه إيّاها، فكان محمّد بن عبد الله يقول: «أبي ابراهيم»، ويقول السادة عن الرسول إنه جدّهم.

وتنسب الرواية الخمينية شهداء المقاومة والحركة الإسلاميتين بعضهم إلى بعض، فتقول في واحدهم: «كان على علاقة إسلامية متينة بالشهيد الكبير الحاج جواد، وكان هناك تنسيق تامّ في العمل الجهادي أيضاً مع الشهيد حسن شكر. وبعد استشهاد أحمد (شمص)، كان الحاج جواد يبقى في الجنوب، ولا يأتي إلى بيروت إلا مع جثث الشهداء. وكان أيضاً على علاقة أخويّة بالشهيد المفتي...»(١١٧). فلا يلج شهيد الشهادة إلا من باب شهيد آخر، سبقه إلى الشهادة، أو لم يلبث فلحقه وأدرك ركبه. وليس باب الشهيد الآخر مجازاً أو كناية، في بال المقاتلين الإسلاميين وخاطرهم، بل هو أيضاً حقيقة مثل «جيفة» الدنيا. فعشية اشتراكه في

عملية لوسي (مطلع ١٩٨٧)، يسأل حسن صالح كريم (من سحمر) زوجة رضا الشاعر، الذي قضى في عملية سابقة، ان تعطيه ثياب رضا العسكرية، وعصبته المكتوب عليها «القدس لنا»، وسلاحه، ويقول لها: «ماذا توصين للشهيد رضا يا أم محمّد؟». ولما استشهد حسن صالح كريم «كانت عصبة الشهيد رضا لا تزال على جبينه، وأوصى أن يدفن إلى جانب قبر الشهيد رضا، لأنه كان يحبّه ويظلّ معه في كل فترات حياته الجهادية»[١١٨] والمجاهد الحقّ، ذاك الذي يسأل: «لماذا لم استشهد حتى الآن؟ إن الله غير راض عني»[١١٩]، يردّ «الدنيا» التي يجوز البقاء فيها إلى إخوانه من الشهداء الأحياء ويحملها عليهم. فهم قوامها ومادتها، وهم رابطته بها، والحبل الذي يشدّه إليها. وتنقل والدة كريم عنه، جواباً عن استفهامها: «لماذا أنت مستعجل على الموت يا حسن؟»، فقال: «وماذا بقي في هذه الدنيا؟ الحاج نصّار استشهد، وأبو محمّد رضا الشاعر استشهد، فماذا بقي لنا بعدهما؟ وماذا يساوي البقاع الغربي بدونهما؟ يجب أن ألحق بهما لأني اشتقت إليهما كثيراً...»[١٢٠].

جسد الأخوّة

ويصل حبل الشهداء الدنيا بالآخرة. فتكلّم الآخرة الدنيا من طريق الرؤى والمنامات والعلامات، ويوصي أهل الدنيا أهل الآخرة من طريق الشهداء الأحياء الذين لا يشكون في انتخابهم للشهادة ولو تأخّرت («الشهادة ليست لكل إنسان»، «هذه نعمة اختصّنا الله بها»، إلى «لماذا لم استشهد...»)[١٢١] ويصل حبل الشهادة الشهيد بالشهيد، حيّاً كان أو قتيلاً، وعائلته بعوائل الشهداء. وينبغي لهذه الرغبة المنصرفة إلى طلب الشهادة والقتل، والمسوِّية بين الدماء وبين النور، وبين السقوط وبين نفض وحل الدنيا ورؤية الحسين - ينبغي لها أن توحّد الذين تلمسهم قبل أن تحلّ فيهم وتملكهم. فهي جامعهم ورابطتهم، وهي قوام اجتماعهم الكربلائي المتجدّد. «عندما كانت تحصل عملية ولا يستشهد فيها أحد، كان يحزن ويقول: بلا طعمة(...) فكلّما استشهد شهيد كلّما أعطانا القوّة أكثر، والعملية لا تزكى إلا بشهيد»[١٢٢]. وتربط هذه الرابطة بين من هم نخبة منتخبة، علّة انتخابها إقبالها على الموت، وطلبها له، وتسويتها بين الموت

وبين الحياة، بل تفضيلها الأوّل على الثانية، ورضا أهلها بهذا التفضيل واعتزازهم به.

إلا إن هذه الرابطة، وهي مبناها على مكانة كربلاء، و«مجتمع الحرب» في تخييل الشيعة الإمامية، سعت الحركة الإسلامية الخمينية سعياً دائباً في العقد لها على منظّمات صلبة، سياسية واجتماعية وعسكرية وثقافية ومالية. ذلك أن الدعاوة الخمينية التي تظهر التفاؤل بالنصر، وتبدي الفرح العارم عند كل رصاصة تطلقها، وتبالغ مبالغة تفوق القياس إذ تصيب بالحرج من تحاربهم إيران ويحاربونها، لا تخفي هذه الدعاوة تشاؤمها الكبير والأسود إزاء حال العالم وحال الناس. وليس جهدها الدائب والمتّصل في سبيل تصوير العالم في صورة الجيفة والوحل إلا أمارة على قوّة سلطان الدنيا وعلى أثرها في النفوس. لذا أرادت الحركة الإسلامية الخمينية عزل أنصارها ومريديها ومقاتليها في «جوّ خاصّ»، وقطع الروابط بينهم وبين عالم الناس العاديين: «أما الحالة العبادية التي كان يعيشها الشهيد فهي فريدة إذا ما قورنت بالعاديين من الناس ...»[١٢٣] وهذا ما تنزع إليه كل نخبة، فكيف إذا كانت نخبة منتخبة، انتخبها الله نفسه.

والحركة الخمينية من وجه آخر، حركة سياسية وعسكرية ترمي إلى ضم أوسع الجماهير إليها، وإلى مشيهم في ركابها والائتمار بأمرها. وهي تدرك أن مرامها هذا لن تبلغه ما لم ترضخ للدواعي التي تبعث الناس على الانضواء تحت علمها ورايتها انضواء ثابتاً. لذا لا تموّه الحركة وجهاً من وجوه حقيقة هذا الانضواء. فهي تقول عن شهدائها أنهم «عملوا» في التعبئة العامّة، أو «تفرّغوا» في المقاومة الإسلامية، أو انتظموا في مؤسسة الشهيد. ولا يخفى أن فلاناً من الذين يُخصون بإقامة أسبوع ويؤبنون، موظف في السفارة الإيرانية ببيروت. هذا إلى الذين أعدوا في كشّافة الرسالة، أو في كشّافة المهدي، أو أمضوا سنة أو أكثر يتدرّبون في معسكر من معسكرات حرس الثورة، بلبنان أو بإيران، وكان بعضهم طالباً في حوزة من حوزات التعليم الديني الإمامي بإيران أو بلبنان.

مكر الدنيا وسياسته

ولا تعلّل هذه الواقعة، أي الرواتب التي يتقاضاها العاملون في مرافق

المؤسسات الإيرانية، انتساب المنتسبين إلى الحركة، وقتالهم تحت رايتها وموتهم وحملهم هذا الموت على الحياة الحقّ. إلا انها علامة على صدوع الحركة الإيرانية بالاحتراف، وعلى استجابتها إلحاح البواعث الدنيوية والمادية. ويدل بناء المؤسّسات التي تجتمع في مجتمع هو نقيض المجتمع العادي على أن الحركة التي تعمل، من وجه، على الرؤى والمنامات والعلامات، أي على تصديق بالغيب واسع، تعمل، من وجه آخر، على سياسة الدنيا وتدبيرها عملاً مقدَّراً ومحسوباً. وتسمّى هذه السياسة مكراً، أو خدعة، وتحملهما على مكر الله القرآني وعلى خدعة الحرب في السنن المحمدية. إلاّ ان الحركة نفسها تعلّل إنجازاتها العسكرية بإقبال أصحابها على الشهادة، أي بالوجه الإيماني من سياستها. فتحمل على الغيب والوحي وانتخاب الله إعداداً طويلاً ودقيقاً ابتدأته الحركة الخمينية بإنشاء جسم العلماء على النحو الذي أنشأته، وبإقامة صلة إخوانية بين العلماء والجهاز العسكري وبين المقاتلين والأنصار والطلبة، وصارت به إلى رواية سير الشهداء الرواية التي تناولنا نماذج منها.

وتتطاول قسمة العالم عالمين أو إقليمين: عالم الحقّ وعالم الباطل، إلى سياسة القوّة التي تسوس بها الحركة الإسلامية الخمينية أصحابها وأعداءها. فإذا كانت الأخوّة لحمة الجسم الخميني وسداه، وهي أخوة يُنصب الدم على الدوام دليلاً عليها وعلى لا تناهيها، فالقانون الذي يسود حرب الأخوة على العالم الأميركي الإسرائيلي اليزيدي قانون لا يقرّ بحقّ (بحقوق)، ولا يأبه لشرع أو لعرف. أي إن المكر والخديعة والقوّة هي القانون الوحيد الذي يأخذ به الخمينيون، في انقطاعهم من العالم. وهم يعلّلون أخذهم بها قانوناً ومعياراً بأحوال العالم نفسه. فيؤرّخون لعلاقة العالم بهم، وهم نواب الإسلام عامّة، تأريخاً يردّ هذه العلاقة إلى الحرمان والقهر والإذلال والنهب والاستكبار. فلا شغل للعالم إلا القضاء على الإسلام والمسلمين. ولم يصر العالم إلى ما صار إليه، من رأسمالية وانتاجية وثراء، إلاّ من جرّاء حربه على الإسلام، واستيلائه على داره وثروات أهله. وهو لم يصر إلى ما صار إليه من حيوانية وآلية وبلاء (بحسب عبارات أنيس النقاش ورفسنجاني)، إلا من جرّاء انتصاره على المسلمين وعدائه للإسلام.

واحتكام عالم الاستكبار إلى الحقّ والحقوق فكذب خالص ومكر

وخديعة. لذا أحلّ الخمينيون كلّ ما يصيب عالم الاستكبار من أذى، من أي طريق أتى، وعلى أي يدّ، وأفتوا بوحدة عالم الاستكبار هذا، وبحلوله في كلّ واحد من ناسه وبشره، وبجواز الاقتصاص منه في كلّ فرد من أفراده. فمن تقع عليه يدهم هو جاسوس وعميل ومخرّب ومشبوه، وفي عنقه، درى أم لم يدر، دم أطفال المسلمين منذ كربلاء إلى آخر غارة إسرائيلية على بلدة أو مَخيّم أو معسكر أو مكتب بجنوب لبنان، أو شماله الشرقي، وإلى آخر قتيل في تراشق بين القوّات الإيرانية والعراقية، مروراً بالحروب الصليبية والحروب العثمانية الأوروبية والتسلّط الاستعماري على بلدان المسلمين...

ويجمل الإسلاميون الخمينيون في باب القوّة كل وجوه العلاقة بين الشعوب التي تدين بالإسلام وبين غيرها. فالنقل عن اليونانية عدوان بالقوّة على الإسلام، والتجارات المختلفة إخضاع صريح، وطريقة الانتاج الرأسمالية تدمير عنيف للانتاج المحلي، والتدريس الأوروبي اغتيال للثقافة الإسلامية، وكل وجه من وجوه الحياة السياسية المعاصرة إشراك وكفر وتمويه. والصحافة والبحث جاسوسية[١٢٤]. وهذه كلّها أقنعة للمدافع والبوارج والصليب ونجمة داود في سعيها إلى إطفاء كلمة الله ونوره.

لم ترَ الحركة الإسلامية الخمينية، لهذه الأسباب مجتمعة، غضاضة في التوسّل بالقوّة إلى تدمير كل المظاهر والمؤسسات التي تنمّ بأثر أوروبي، من أي ضرب كان. وإذا لم تتوسّل هي نفسها بهذه القوّة، فهي لم ترفع إبهاماً أو خنصراً دفاعاً عن الوجه الذي استقرّت عليه الحياة اللبنانية العادية في المواضع التي اتخذتها الحركة الخمينية معقلاً أو سعت في اتّخاذها. وكان لبنان، مجتمعاً وحكماً وثقافة، هدفاً مختاراً من أهداف الحملة الخمينية. والسبب في ذلك أنه استقبل، من طريق جماعاته المسيحية خاصّة، رياح الغرب والشمال العالميين، وكان قريباً من دمج قطاعات عريضة من جماعاته المسلمة في مناحي حياة لبنانية ومشتركة. لذا اضطرت الحركة الخمينية إلى بذل جهود مضنية، برغم التمهيد الفلسطيني والسوري الذي دام قرابة العقد الكامل، من أجل انتزاع فريق ضئيل من الشيعة من براثن النزعات الاجتماعية والثقافية الأوروبية. وهي كانت سريعة جداً إلى وصم كل من يخالفها، وما يخالفها، بأقصى النعوت، وأعنفها عداوة. فيستوي في ميزانها العربي، المخالف في معظمه لإيران وسياستها، والعروبة من

بعده، والصهيوني. أما المارونية، فهي والصهيونية سيّان. وكذلك شأن الحزب الشيوعي اللبناني. ولا تعف الدعاوة الخمينية عمّن يتعرّفهم جزء عريض من الشيعة اللبنانيين وجهاً من وجوههم.

ويوجس الخمينيون خوفاً من أقلّ تقارب يلوح في الأفق البعيد بين أحزاب أو طوائف لبنانية، ولا ينفكّون يدعون إلى القتال والحسم وتخطّي «الخطوط الحمر» في كلّ الظروف والأوقات. فأشدّ ما يتهدّد ولاية الفقيه، أي سيطرة الأجهزة الإيرانية على النوى الإسلامية وإدارتها إياها[١٢٥]، إحصانُ المجتمعات بدولة وقوانين ومؤسّسات وسياسة وتاريخ تنزع منزع الخصوص والفرادة. وهذه كلّها، والحركة الإسلامية الخمينية تعمل على نفيها وإنكارها والإزدراء بها، كوابح للعنف الأعمى ولمجتمع الحرب المقيمة اللذين نشأت الحركة الخمينية عنهما ودأبت طويلاً على استمرارهما ودوامهما.

وخطب السيّد حسن نصر الله قائلاً: «... يجب أن نعمل على انضاج الممارسة للحالة الجهادية. فعندما يصبح في لبنان مليونا جائع، فإن تكليفنا لا يكون بتأمين الخبز، بل بتوفير الحالة الجهادية حتى تحمل الأمة السيف في وجه كل القيادات السياسية...»[١٢٦] وخطب الشيخ زهير كنج فقال: «إذا حرّرنا الجنوب نحكم لبنان وما دون ذلك كذب وخداع»[١٢٧]. أي إن حكم بلد جائع، محترق، مهجّر، بلد-ثغرة، بلد-معادلة ساقطة، هو كلمة الحقّ والبلاغ الذي كُلّف القوم نقله، باسم من قالوا: «إذا قتلت نفس في مغارب الأرض ولم يؤخذ قاتلها بظلمه ساخت الأرض» (جعفر الصادق).

هوامش الفصل الثالث عشر

١ من رسالة حملت توقيع «أنصار الثورة الإسلامية في لبنان» تلقتها صحيفة **النهار** ونشرتها في ١١/ ١٢/ ١٩٨٦، ص ١ و٨.

٢ من محاضرة ألقاها بمقر الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين، وعنوانها **التعبئة الثورية في عملية التغيير**، **النهار** في ٢٧/ ١/ ١٩٨٦، والشواهد اللاحقة من المحاضرة هذه.

٣ وهذا إلماح مفهوم إلى السيارة التي انفجرت ببئر العبد في ٦/ ٣/ ١٩٨٥ على مقربة من مسجد الرضا، ويرجح أن هدفها كان محمد حسين فضل الله، وإلى اغتيال الشيخ راغب حرب من قبل، وإلى مشاريع مختلفة رمت إلى دمج ضواحي بيروت الجنوبية ببيروت أمناً وإدارة ...

٤ . رواية المعراج هذه في كتاب شيخ أصحاب حديث الشيعة، ابن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق، **إكمال الدين واتمام النعمة في إثبات الرجعة**، المصدر المذكور، ص ٢٤٩-٢٥٠

٥ ترجم له ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ/ ١٤٤٨ م) في كتاب: **الإصابة في معرفة الصحابة**، تحت رقم ٤٥٨٠، ج٢/ ٢٨٦ من ط ١٣٢٨، القاهرة، مطبعة السعادة. وفي ترجمته عن البخاري وابن حيان، ان له صحبة، وروى الطبراني وابن أبي عاصم من طريق عبد الله بن ابي سفيان المدني عن جده قال: «رأيت عبدالله بن جابر (...) واضعاً إحدى ذراعيه على الأخرى في الصلاة، وزاد فيه ابن السكن: لا يروي عن عبدالله بن جابر غيره». ومعنى هذا أن ما ينسبه محدثو السنة إلى عبدالله بن جابر هو ما يخالف به الشيعة السنة في بعض أقسام الصلاة من وضع ذراع على الأخرى، أو يد على الأخرى. فيختار الشيعة هذا الصاحب دون غيره ليحمّلوه خبراً مثل الخبر الذي يرويه ابن بابويه ورواه الكليني قبله.

٦ ابن بابويه، **إكمال الدين** ...، ص ٣٠٢-٣٠٣، وروى الكليني الأثر في **الأصول من الكافي**، المصدر المذكور.

٧ الكليني: **الأصول من الكافي**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٢٧٩ و٢٨٠/ ٢٨١، و٢٨٢/ ٢٨٣

٨ . المصدر نفسه: ص ٢٧٣

٩ المصدر نفسه، ص ٢٧٤

١٠ المصدر نفسه: ص ٢٧٤-٢٧٥

١١ . عن محمد بن الحسين، ص ١٩٢

١٢ المصدر نفسه: ص ٣٣٠.

١٣ محمد بن جمال الدين مكي العاملي (الشهيد الأول): **اللمعة الدمشقية**، ج٢، المصدر المذكور، ص ٤١٧-٤١٨.

١٤ عن علي بن موسى بن جعفر (الرضا) في كتاب أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي: **الاحتجاج**، المصدر المذكور، ج ٢٢ ص ٤٣٣-٤٣٤،

١٥ المصدر نفسه: ص ٤٣٥. وهذا خلاف مقالة زيد بن علي (بن الحسين) في العلم، إذ ذهب ابن زين العابدين إلى ان «العلم مبثوث مشترك في الائمة وفي عوام الناس، هم والعوام من الناس فيه سواء»، عن الحسن بن موسى النوبختي: **فرق الشيعة**، ١٩٨٤، ط٢، بيروت، دار الأضواء.

١٦ مكي العاملي، **اللمعة الدمشقية**، ج ٢، ص ٥٣، ٧٨,٥٧، ٣٨١، ٤١٧.

١٧ المصدر نفسه: ص ٤١٨.

١٨ أبو الفرج الأصبهاني: **مقاتل الطالبين**، بلا تاريخ، بيروت دار المعرفة.

١٩ د. حسن منيمنة: **تاريخ الدولة البويهية**، ١٩٨٧، بيروت، الدار العالمية.

٢٠ روجيه م. سافوري: **مملكة الأسد والشمس/ ازدهار الحضارة الإيرانية**، من كتاب أشرف عليه برنارد لويس: **الإسلام من الماضي إلى الحاضر**، المصدر المذكور، ص ٢٨٤

٢١ طاهري: روح الله ...، المصدر المذكور، ص ٤٥-٥٥. وفي مذكرات شرف الدين تكثر التسمية بـ «المقدس».

٢٢ المصدر نفسه: ص ١٨٣-١٨٥، ومادة بهاء الدين العاملي في **أعيان الشيعة** ...

٢٣ عبد الحسين شرف الدين: **مذكرات**، ص ٢٠ و٥٠.

٢٤ المصدر نفسه: ص ٣٠.

٢٥ التميمي وبهجت: **ولاية بيروت**، المصدر المذكور، ج١، ص ١٦٨-١٦٩

٢٦ مكي العاملي: **اللمعة** ...، ص ٤١٨.

٢٧ شرف الدين: **المذكرات**، ص ٢٥

٢٨ انتهى خلاف الأخباريين والأصوليين، مع الميرزا محمد أمين الإسترابادي (ت ١٠٢١/ ١٦١٢) الأخباري، إلى تكفير كل فرقة الفرقة الأخرى، وإخراج علمائها من زمرة العلماء، بحسب السيد أحمد الحسيني، محقق **أمل الآمل**، المصدر المذكور، ج١، ص ٢٤-٢٧. وينبغي أن لا يحمل هذا الأمر على خلاف «المحافظين» و«العقلانيين». فللمسألة أركان مختلفة.

٢٩ من وصية أحد شهداء المقاومة الإسلامية، حسين مرعي: «... لأن السائرين في خط الشهادة هم الأناس الذين يعملون لتقوى الله وبناء نفس متينة ...»، **العهد**، العدد ٣٧، في ١٦ جمادى الثانية ١٤٠٥/ ١٩٨٥، ص ٣، العمود الرابع.

٣٠ . طاهري: روح الله ...، ص ٥٨.

٣١ . عنوان كتاب لمحمد حسين فضل الله: **الإسلام ومنطق القوة**، ١٩٧٦، بيروت، الدار الإسلامية. إذ يكتب «أبو علي» مقالة في **العهد**، في محمد باقر الصدر، يبتدئها (ويعنونها): **لأنك قوة**، العدد ٤٢، في ٢٢ رجب ١٤٠٥/ ١٩٨٥، ص ١٢

٣٢ . ينقل الشيخ فؤاد المصري خبر إجازة الشيخ أحمد إدريس السنوسي الشيخ أحمد جلال الدين (ت ١٣٦٦/ ١٩٤٧) بالطريقة السنوسية فيقول: زار السنوسي صيدا

فأقام له بعض أهلها وليمة في بستان الأنكرلي، فانفرد السنوسي بالشيخ أحمد جلال الدين «تحت شجرة ليمون وأخذ يلقنه الطريقة السنوسية وبايعه فيها»، تاريخ دخول الصوفية الإسلامية إلى لبنان، المصدر المذكور، ص ٦٨

٣٣ تبدأ الحالة النقيض، في الحركة الإسلامية، «منذ أول يوم»، وحال القيام بالتبليغ والقول: «لا إله إلا الله»، حسن نصر الله: المرجع المذكور.

٣٤. يكاد يكرر المتحدث فقرة شهيرة لحسن البنا، مؤسس جمعية الإخوان المسلمين المصرية، تتناول علاقة المرشد بالأخ: فهو منه بمنزلة الوالد الرحيم من ولده بالعاطفة، والاستاذ من المتعلم بالتعليم، والشيخ من المريد بالروح، والقائد من التابع والمرؤوس بالسياسة، رسالة التعاليم، في مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، طباعة دار الاندلس ببيروت، ١٩٦٥ وكان سيد قطب يردد أنه ولد ولادته الحقيقية، والثانية، عند اهتدائه إلى الاسلام وبه، وكان بلغ نحو الخمسين.

٣٥. حجة الإسلام والمسلمين الشيخ هاشمي رفسنجاني: إنجازات الثورة الإسلامية (في عامها الخامس)، نشر «أنصار الجمهورية الإسلامية»، ص ٧-٨.

٣٦. المصدر نفسه.

٣٧. المصدر نفسه: ص ٦

٣٨. العهد، العدد ١٥٧، ٢٩ شوال ١٤٠٧/ ٢٦ حزيران ١٩٨٧، ص ٩، العمود الرابع.

٣٩. جيل كيبيل: النبي وفرعون/ الحركات الإسلامية في مصر المعاصرة، ١٩٨٤، باريس، دار لاديكوفيرت.

٤٠. من الأمثلة على ذلك، المسألة الطويلة التي «يمتحن» بها جعفر بن محمد أبا حنيفة في كتاب ابن بابويه: علل الشرائع، المطبعة الحيدرية بالنجف، ١٣٨٢/ ١٩٦٣

وينبغي الاستدراك على ما تقدم من القول في الفقه الإمامي. فمنذ نحو العقد يولي بعض فقهاء التشيع الإمامي المثال النبوي المدني عناية قوية، فكتب الشيخ محمد مهدي شمس الدين كتاباً في «دستور المدينة» أو عهد الرسول إلى أهل يثرب، من أوس وخزرج، بالعقبة، قبل الهجرة إليها.

٤١. الحكومة الإسلامية: ص ١٣٤

٤٢. المصدر نفسه: ص ٤٤-٤٥. قارن بين الصورة التي يرسمها الفقيه قبل الحكم وبين اعتذار رفسنجاني: «فنحن مضطرون حفظاً للثورة ومكتسباتها أن نستخدم لفترة من الزمن سيارات مضادة للرصاص، ولو لم نستخدمها لأجلسَنا [لأجلس الشعب رفسنجاني وصحبه] الشعب فيها (تكبير الحاضرين)»، إنجازات الثورة الإسلامية ...، ص ١٢، أو رده على سؤال «السذج»: «ما الذي جاءت به الثورة غير الغلاء والقلة وأمثال ذلك؟» ص ٢٥. أنظر مقالة جان غيراس في الصفحة العاشرة من اليومية الفرنسية لوموند، في ١٨/ ٦/ ١٩٨٧: يذهب النائب في مجلس الشورى، فادي نجف آبادي، إلى أن التضخم يتخطى ٦٠ في المئة في العام، وإلى ان ١٢ مليوناً من الإيرانيين يعيشون دون حد الفقر ومستواه، وان أثنين وعشرين مليوناً آخرين لا يقومون بأودهم إلا من جراء المساعدات الحكومية. أما قوة الدولار الشرائية فانخفضت بحسب المصرف المركزي، منذ ١٩٨٥ بنسبة ٤٥ في المئة، فنجمت عن ذلك زيادة أسعار السلع المستوردة ضعفين أو ثلاثة. وآل إغلاق أبواب المصانع إلى صرف ٧٥٠ ألفاً من العاملين، لأن النقد النادر يذهب إلى شراء السلاح، العمود الثالث. ثم انهارت العملة الإيرانية حتى بلغ

الدولار الواحد نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة تومان، وبلغت البطالة بطهران ثلاثين في المئة، والديون الائتمانية ثلاثين مليار دولار...

٤٣ . خميني: الحكومة...، ص ١٣٥ نقل المترجم: «كل ما يفقدنا...». فلا تستقيم العبارة عن المعنى، عربياً.

٤٤ . النهار في ١٤/٥/١٩٨٦

٤٥ كتب محمد بن جمال الدين مكي العاملي أن الجهاد يجب «بشرط الإمام العادل أو نائبه الخاص، وهو المنصوب للجهاد أو لما هو أعم، أما العام كالفقيه فلا يجوز له توليه حال الغيبة بالمعنى الأول» (أي الابتدائي: لغاية الدعاء إلى الإسلام)، اللمعة الدمشقية، ج ٢، ص٣٨١ «ولا يُشترط الإمام العادل في الدفاع» «أو نحوه». لذا، أي لضرورة موافقة حرف الشرع، سمى الخمينيون كل حرب يخوضونها «حرباً مفروضة»، وأغفلوا شرطاً اشترطه الشيخ مكي وهو وجوب أن يكون العدو كافراً يُخشى منه على بيضة الإسلام، «إذ لا يخشى من المسلم على الإسلام نفسه وإن كان مبدعاً...»، ص ٣٨٢

٤٦ . فضل الله: النهار، المرجع المذكور

٤٧ . النقطتان الثانية والثالثة من الدور المعنوي لعملية التعبئة الثورية في محاضرة نصرالله هما: «الحالة الجهادية مصداقية للطرح الثوري وللحلول الجذرية..»، و«الحالة الجهادية تجعل الطرح الثوري أمراً واقعياً...».

٤٨ . المصدر نفسه.

٤٩ . م.ح. فضل الله: المحاضرة المذكورة.

٥٠ . المصدر: نفسه.

٥١ . المصدر نفسه.

٥٢ . حسن نصر الله: المحاضرة المذكورة.

٥٣ . كتب شريف الحسيني يقول، ناقلاً رأي قادة «حزب الله» في الأمر: «... إن مجلس الشورى الأعلى للحزب في لبنان يرى في إيران بيت مال المسلمين في جميع أنحاء العالم (...) فلا حرج في طلب (المال) من إيران...»، ملف الشراع، ص ١٩، العمود الثالث. وكان تنبه هنري لامنس في كتابه، **معاوية الأول** (بالفرنسية)، دار المطبوعات الشرقية ببيروت، ١٩١٣، على شيوع نسبة كافة الشؤون والمال خاصة، إلى الله، في صدر الحكم الأموي. فقال دعاة الحكم «مال الله»، غير مبالين باعتراض المعارضين، من أصحاب التشيع لعلي، الذين أولوا التسمية انحرافاً عن سُنّة «مال المسلمين». إلا إن الشيعة الإماميين عادوا وأخذوا بنسبة شؤون الأمة والدولة إلى الله، والى الإمام، وحذوا على مثال الأمويين والخوارج والعباسيين، وافترقوا عن هؤلاء بإرجاء النسبة إلى حين استيلائهم على الحكم.

٥٤ . النهار في ١٤/٥/١٩٨٦

٥٥ . والسبب في الكتابة: «تحسب» هو أن إسلاميين آخرين يذهبون إلى ان الأصل، أو «العنصر الأساسي في القسمة كان الأمان وليس الدين». والدنيا، كما قال الإمام الشافعي: «بحسب الأصل دار واحدة»، فهمي هويدي: لا الإسلام ضد النواميس ولا المسلمون غير البشر، **الأهرام القاهرية**، ١٩/٨/١٩٨٦، ص ٧، العمود الثالث. وينقل هويدي عن عبد الوهاب خلاف قوله: «ليس مناط الاختلاف الإسلام وعدمه، وإنما مناطه الأمن والفزع»، المصدر نفسه.

٥٦ . محمد حسين فضل الله : **النهار**، ٧/ ٦/ ١٩٨٦

٥٧ . بث الحديث الشيعي الشك في صلاح المدينة المنورة مثالاً للمدينة الفاضلة الإسلامية حين صوّر اجتماع الصحابة، أو اجتماع مقدميهم وعامتهم، في صورة غاصبي وحي الرسول حقه، والمعدّين منذ وقت طويل لمثل هذا الغصب، ابن بابويه : **علل الشرائع**، المصدر المذكور.

٥٨ . خميني : **الحكومة الإسلامية**، ص ١٢٨

٥٩ . المصدر نفسه : ص ١٢٤

٦٠ المصدر نفسه : ص ١٣٠

٦١ **المجاهد**، العدد الرابع، ١١/ ٣/ ١٩٨٢ أنظر أيضاً حساب «المعاجز» الاقتصادية في خطبة رفسنجاني : **إنجازات...**، ص ٢٢/ ٣٦، التي ينهيها الخطيب، بعد حديثه عن خفض استخراج النفط وتصديره، وعن طرد المدراء الأجانب، وتقليص الاستيراد، وخفض الرواتب، بالقول : «وعلى هذا فنحن نملك من الوجهة الاقتصادية وضعاً جيداً – إلى حد الإعجاز. والأهم من ذلك مستقبلنا (...) وسترون – من خلال البرامج المخططة – قدرتنا إن شاء الله، على أن نقدم قطرنا بعد بضع سنوات للعالم نموذجاً مناسباً للاقتصاد السليم»، ص ٣٦.

٦٢ **السيِّد محمّد حسين فضل الله في حوار مع «السفير»**، في ٣١/ ٣/ ١٩٨٧

٦٣ «أوتوبي» أو «يوتوبيا»، الكلمة التي تعرب بطوبى، مركّبة من حرف نفي هو «أو»، ومن اسم : «توبي» الذي يعني : الموضع. فالمعنى الذي يتركّب من جمع الحروف والاسم هو : لا موضع أو لا حيث.

٦٤ على ما تقدم قول مكي العاملي في **اللمعة الدمشقية**.

٦٥ **معالم في الطريق** (١٩٦٣)، كل الطبعات المتداولة طبعت ببيروت. يذهب قطب إلى أن الجاهلية تسود حيث «الحاكمية» ليست لله وحده، وللاسلام، بل يدّعيها، أو يغتصبها حزب أو شعب أو قوم، أي حيث «غير الله إله». فينبغي ألا تقوم بين المجتمع المسلم الوليد وبين المجتمع الجاهلي غير علاقة «الحركة» أي الحرب والجهاد و«حتى القيامة».

٦٦ جاء في مقالة عنوانها : **أسطورة العبث وملحمة الشهادة!** «فالشهادة هي الطريق وهي الغاية. هي الفعل وموضوع الفعل. هي القضية في ذاتها ولذاتها (...) فهل من بأس مع هكذا نهج؟ وهل من ضلال في ذلك المسار؟»، **العهد**، العدد ٨٨، في ١٨ جمادي الثانية ١٤٠٦، ص ٤، العمود الثالث. وعبارة «في ذاتها ولذاتها» جرى استعمالها على ألسنة الشيوعيين في صدد الطبقة العاملة، وصدد «حزبها»، للدلالة على اتّحاد حركة التاريخ بفاعل تاريخي، فلا يجوز نصب معيار يرجع إليه في مثل هذا الاتّحاد.

٦٧ **المجاهد**، العدد الرابع، الصفحة الأولى، العمود الثالث.

٦٨ **المجاهد**، العدد السابع، ٢٥ أيّار ١٩٨٢، ص ٢٥، العمود الثاني. ويكتب مؤرّخو الثورة تاريخ من نحاهم الجناح المنتصر كما يحلو التأريخ للمنتصر «إن لقب شريعتمداري كان هدية منّها البلاط الشاهنشاهي المقبور على هذا الشخص (...) وقد كان رجل الدين الوحيد الذي كان يمثّل الشاه المقبور (...) في تبريز». حجّة الإسلام صفائي المصدر نفسه، العمود الثالث. كان شريعتمداري ثالث ثلاثة دعوا الى التظاهر في ذكرى حادثة ٥/ ٦/ ١٩٦٣، وثالث ثلاثة دعى خميني الى الالتفاف حولهم في

معارضة الاتفاق العسكري الأميركي-الإيراني في ١٩٦٤، طاهري...

٦٩ أدّى ذلك إلى «القانون التاريخي» المعروف الذي استنبطه جوزيف ستالين: مع تقدّم إنجاز الاشتراكية يحتدم الصراع الطبقي، أي أن على الحزب أن يزيد القمع، وعلى «الدولة» الموعودة بالتلاشي والاضمحلال أن يشتد ساعدها (ساعد بوليسها السرّي وجهاز معتقلاتها). وربط ستالين في تقريره إلى المؤتمر الثامن عشر (١٩٣٩) بين الإعدامات وبين اتّساع الديموقراطية، وعلّل الثاني بالأولى، ميشال هيلير وألكسندر نيكريش: **الطوبى في الحكم/ تاريخ الاتّحاد السوفياتي من ١٩١٧ إلى يومنا**، ١٩٨٢، باريس، ص ٢٥٧

٧٠ **المجاهد**، العدد السابع، المصدر نفسه.

٧١ لا يذكر محسن الأمين في باب «عادات عاملية» (ومنها «بعض العوائد الدينية» ص ١٤٨، ١٥٠ من **خطط**...) عادة واحدة تتّصل بالمهدي، ولو كانت بيت شعر، ص ١٤٢-١٥٢ وليس بين مئات الأمثال التي يوردها في باب «جملة من الأمثال الدائرة على ألسنة أهل جبل عامل»، ص ١٩٦-٢٢٩، مثل واحد يتّصل بمعنى المهدي وانتظاره وعدله. وكتب الأمين نفسه في موضع آخر: «الاعتقاد بالمهدي(ع) هو من ملّة الإسلام ومتواتراته، بل وضرورياته، ولا خلاف فيه بين المسلمين، وإنما اختلفوا في أنه هل ولد أو سيولد...» **أعيان الشيعة**، م ٢، ص ٤٩ («في الأدلة على إمامة صاحب الزمان...»).

٧٢ يربط لبس الخرقة، في التصوّف، لابسها «بنسب المشايخ أهل الطريق إلى الله»، فؤاد سعد المصري: **الطرق الصوفية وحالة فاعليتها**...، ص ١٣٦

٧٣ في احتفالها بالذكرى الخامسة لاستشهاد السيد محمد باقر الصدر قدمت نشرة **العهد** عرضاً موجزاً لكتب العالم. فكتبت أن «الإمام الشهيد اكتشف مدرسة جديدة في المنطق هي مدرسة (المنطق الذاتي)»، من غير كلمة تفسير واحدة. وقالت إن «استاذنا (قوى الله سره) عالج مسألة المهدي على ضوء الحقائق العلمية...»، العدد ٤٢ في ٢٢ رجب ١٤٠٥، ص ٧، ونشرت النشرة رسالة الصدر في المهدي: **بحث حول المهدي**، العدد ٤٥، في ٢٢ شعبان ١٤٠٥، ص ٥ و١٠ وفي البحث ان «امتداد العمر آلاف السنين ممكن منطقياً لأنه لا يوجد في افتراضه أي تناقض، كما لا شك في أنه غير ممكن عملياً»، ويحمل الصدر تفسير الموت على احتمالين: «نتاج صراع واحتكاك مع مؤثرات خارجية كالمكروبات والسموم...»، و«نتاج قانون طبيعي للخلية الحية نفسها بها تسير نحو الفناء (وهو قانون) مرن لأننا نشاهد أن الشيخوخة قد تأتي مبكرة وقد تتأخر...»، ويخلص منهما إلى أن طول عمر المهدي دليل على «سبق (...) الإسلام حركة العلم». أما علماء الحياة فيقرون بأنهم لا يعرفون فعلاً علل شيخوخة الأجناس، ويرجحون أنها تعود إلى خلل في «الآلة الجنوية (أي البرنامج المقابل لكل جنس)» جاك روفييه: **الكتاب الجامع في الحيوان (الكائن الحي)**، باريس، دار فلاماريون، ١٩٨٢ (ط. ١٩٨٦)، ج٢، ص ٤٠٦. ولا يقر علم اختباري وتجريبي بالإمكان المنطقي.

٧٤ رفع الإسلاميون هذا الإدخال إلى مرتبة أصل أول من أصول المعرفة والعلم. فكتب معلقهم على دراسة كتبها باحث جامعي أميركي، يقول: «تتأطر (هذه الدراسة) كما غيرها من الدراسات في إطار ضابط من أدوات المعرفة ووسائل البحث منحصرة في التوصل إلى ما هو محسوس. (وهي) تقف على أرضية مناقضة من حيث المبدأ لأرضية الإسلام (...) فيأتي التفسير مشوهاً وغير قادر على شفاء الغليل وكشف الغطاء، لأنه لا

يبحث عن الأمور في مظانها الحقيقية»، العهد، العدد ٤١، في ١٥ رجب ١٤٠٥، ص ٧، العمود الثاني. ويصلي خميني على الرسول فيكتب: «والصلاة والسلام على مفتاح الوجود، والرابط بين الشاهد والمشهود، باب الأبواب بغيب الهوية». شرح دعاء السحر، المصدر المذكور، ص١٧

٧٦ الشواهد كلها من العهد، العدد ١٥٧، في ١٩ شوال ١٤٠٧، ص ٩، باب «سيرة الشهداء/ ذاكرة المقاومة».

٧٦ إذا استثنينا احتفال النشرة السنوي بغياب السيد موسى الصدر وبمقتل الشيخ راغب حرب.

٧٧ اتفق هذا الابتداء مع أحداث متوافقة مثل اندلاع حرب المخيمات الاولى (ربيع ١٩٨٥) بين حركة أمل وبين المنظمات الفلسطينية، ومثل إقدام أحزاب سياسية علمانية (السوري القومي الاجتماعي، الشيوعي ...) على إعداد عمليات انتحارية، وسيطرة حركة أمل على النواحي التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية جنوب نهر الأولي، والمفاوضات على الاتفاق الثلاثي ...

٧٨ العهد، العدد ٤٩، في ١١ رمضان ١٤٠٥، ص ٧، العمود الثالث. ترجع، في سير الشهداء الإسلاميين، الإشارة إلى صلاة الليل. والليل وقت مصطفى من أوقات العبادة والتصوف والعرفان. فكتب خميني في شرح دعاء السحر يقول: «فينبغي للداعي أن يبالغ في تنزيه باطنه، وتخلية قلبة من الأرجاس والملكات الرذيلة، حتى يسري دعاء قاله إلى حاله، وحالُه إلى استعداده، وعلنُه إلى سره، ليستجاب دعاه ويصل إلى مناه»، ص ٢٤ والليل يرخي عتمته وسدله على «العلن» وعلى ما يأخذ على العابد بصره وانتباهه، لذا فضَّله العابدون على أوقات النهار. ومن «إرشادات الإمام الخميني للإنسان المسلم المؤمن لبناء الذات الإسلامية» إرشاد أول: «أدوا الصلوات الخمس في أوقاتها، وانتبهوا لصلاة الليل»، وثالث: «قلّلوا من أوقات النوم وانصرفوا لتلاوة القرآن»، من ذيل محاضرة الشهيد السعيد الشيخ راغب حرب: **خط الإمامة**، هدية «الطلبة السائرون على نهج الإمام»، ص ٣٧

٧٩ العهد، العدد ٨١، في ٢٨ ربيع الثاني ١٤٠٦، ص٤، العمود الرابع.

٨٠. العهد، العدد ٨٦، في ١٤ جمادي الثانية ١٤٠٦، ص ١٣، العمود الثالث.

٨١. مذذاك صارت رحلة الاستشهاديين، أو الإسراء إليها، مقاماً من مقامات هذا المعراج البطولي والصوفي معاً، ومحطة على طريق السفر إلى «الرفيق الأعلى» وإلى «أبي عبدالله الحسين». وآخر سيرة استشهادي معروف، وهو علي أشمر، الذي قتل في آذار ١٩٩٦، تعلن على الصحافة اليومية، غير الحزبية، من غير مواربة، أن علياً أقام «خمسة وأربعين يوماً» بإيران قبل التحاقه بوحدة المقاتلين.

٨٢. وهو السجن الذي أطلقت منه الدولة العبرية أربعمئة سجين لقاء ترك الخاطفين الإسلاميين ركاب طائرة (تي. دوبل يو. إي) التي خطفت إلى بيروت، وألقت الشرطة الألمانية الاتحادية (الغربية) على أثرها القبض على محمد علي وعباس حمادي، شقيقي أحد قادة «حزب الله» العسكريين، بتهمة الإشتراك في الخطف وقتل مسافر أميركي، وردّ الخاطفون بخطف ألمان، ثم عقدت صفقة، وأطلق المخطوفون، ثم أطلق عباس بعد ثماني سنوات، وبتوسط أحد مسؤولي الامن الالماني اليوم في حرب الجثث بين «حزب الله» وبين الدولة العبرية ...

٨٣. العهد، العدد ٩٦، في ١٧ شعبان ١٤٠٦، ص ١٠، تقديم مقالة: زيارة إلى

إيران.

٨٤. المصدر نفسه: العمود الثاني. كان خميني كتب قبل مصير حكم إيران إليه: «... (إن) خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يُعتبر توفرها في أي شخص مؤهلاً اياه ليحكم في الناس (...) ولا ينبغي أن يساء فهم ما تقدم فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو منزلة الأئمة لأن كلامنا هنا لا يدور حول المنزلة والمرتبة وإنما يدور حول الوظيفة العملية (...) والقيام بشؤون الدولة لا يكسب القائمين بالأمر مزيد شأن ورفعة ...» **الحكومة الإسلامية**، ص ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٣.

٨٥. **زيارة إلى إيران**، ص ١١، العمود الثاني.

٨٦. قد يتعرّف القارئ في هذا «أدباً شيعياً» عربياً ينحدر من بدوي الجبل (علي سليمان الأحمد)، العلوي السوري، ويشيع في إنشاء بعض الكتاب اللبنانيين من أمثال السيد هاني فحص (**أوراق من دفتر الولد العاملي**، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٧٩)، والسيد طلال سلمان، صاحب امتياز صحيفة **السفير** اليومية، وكاتب فواتحها **على الطريق**. ومثال هذا الانشاء العمد، على شاكلة القتل العمد، حمل يقين النفس وتبددها وأهومتها على حق جامع، عام ومشترك، أنظر للكاتب تعليقه على كتاب فحص في **تعبير الصور**، نشر المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٧٠ – ١٧٣

٨٧. **شرح دعاء السحر**، ص ٣٣.

٨٨. **أسطورة «البعث»...**، المرجع المذكور، العمود الرابع (محل هو، ورد في المقالة: أنا).

٨٩. خميني: **شرح دعاء السحر**، ص ٣٢.

٩٠ على نحو ما تنتهي الحياة إلى شبه الفن، على زعم أوسكار وايلد، ينتهي بعض الشرق الإسلامي إلى شبه الاستشراق الاستشراقي (على مثال «السياسة السياسية» بحسب اندريه مالرو). وكان هذا ما ذهب إليه خوان غويتيسولو الاسباني حين نسب إلى **ألف ليلة وليلة** ابتداء الصورة الغربية والخرافية عن الشرق. فالراوي الحزب اللهي ينتهي إلى إثبات الرواية الصليبية عن أصحاب الطريقة الحشيشية الاسماعيلية بألموت، ثم بجبل النصيرية، وقلاعهم الحصينة داخل جبال ألبروز الإيرانية وجبل السمّاق غرب حمص. ولا ريب في أن لا يد لبرنارد لويس، صاحب **الحشّاشين** (١٩٦٧) و(١٩٨٢) للنصّ الفرنسي المنقول إلى العربية بوسْم **الإسماعيلية**، في رسم الصورة هذه؛ ولا يد للكاتب الكراواتي فلاديمير بارتول، صاحب آلموت (١٩٣٧) في الأمر كذلك. وعلى هذا يبدو الاستشراق الذاتي والتلقائي الغاية التي تنتهي إليها النفس إذ تستعيد نفسها (أو ذات نفسها) ولا تترك بقية أو وجهاً يستقبل قول الغير ورأيه.

٩١. الأمثلة كثيرة في شواهد وردت من مقالات ونشرات وخطب أصحاب الهوى الإيراني. والحقّ أن كتاب الشيعة الإمامية، ومعظم الفرق الباطنية والصوفية، مالوا على الدوام إلى حمل «علمهم» على الكشف الخاصّ وعلى التجلّي الذي تمثل فيه الحقيقة واحدة، تامّة، نافية كل ما عداها. فإذ يعرض عبد الحسين شرف الدين لتدريس أحد أساتذته، السيّد محمّد صادق، كتاب **فرائد الأصول** يقول: «وكان يربع حجري في غوامضها، ويبلو ما عندي في أسرارها». **مذكّرات**، ص ١٥، ويستعمل الكاتب كلمتي «غوامض» و«أسرار» في معنى «حقائق»: وكان يحتدم الجدال في الأصول «بحثاً عن الحقائق»، ص ١٦، أو «دقائق»، ص ١٨ وإذا أراد عالم الدين الإمامي العلّة أو السبب قال: «هذا هو السرّ»، ص ٢٢. وإذا مدح الشيخ محمّد حسين شمس الدين، شعراً،

السيّد عبد الحسين شرف الدين، وأشاد بعلمه، قرن بين علمه وبين الغيب: توحي إليه الغيب فطته/ فكأنها أفكاره رسل، ص ٨٣ من المصدر نفسه.

٩٢. إذ كان «الجهاد باباً من أبواب الجنّة فتحه الله لخاصّة أوليائه»، فالشهادة باب خاصّ لخاصّة الخاصّة. وهذا ما صدّرت به العهد فاتحة بابها «سيرة المقاومة/ ذاكرة الشهداء»، في العدد ١١٧، في الأسبوع الثاني من أيلول ١٩٨٦، ص ٨. ورفع خميني «عوائل الشهداء» إلى مرتبة «عين الأمّة ومصباحها». ولا تشكّ نشرة الحركة الإسلامية في أن «هؤلاء العوائل تجسّدت فيهم هذه الكلمة، وأكّدوا فعلاً أنهم عين الأمّة بل هم قلبها النابض...» العدد ١٥٦، في ١٢ شوّال ١٤٠٧، ص ٨، العمود الثاني.

٩٣. العهد، العدد ٢٨١، في ٢٨ ربيع الثاني ١٤٠٦، ص ٤، العمود الثاني. عندما يقول عبيد نفسه، في موضع آخر، «ليسألوا الشهداء...»، النهار، في ١٨/ ٢/ ١٩٨٦، فإنه يعني ما يقول ويقول ما يعني، خلافاً لما حسبه حازم صاغية الذي أبدى دهشته واستغرابه من الأمر، السفير، في ٣٠/ ٢/ ١٩٨٦، ربّما لأنه حمل الكلام على المجاز. وهو مجاز فعلاً، إلاّ ان البيان الخميني، كما يظهر من كلام عبيد، يحمل الشهداء على أوليائهم، وقد يحتج بمثال مشهور المجاز هو المثال القرآني: (وسْئل القرية) يوسف: ٨٢، كناية عن أهل القرية. وقد لحق بالركب علمانيون مدنيون من أمثال جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، الذي استفتى الشهداء بدوره، النهار في ٢٤/ ٥/ ١٩٨٧

٩٤. العدد ١٠٣، في ٦ شوال ١٤٠٦، ص ١١، العمود الأوّل. في العدد ١٤٨، في ٢٦ شعبان ١٤٠٧، ص ٥، ورد تحت عنوان: «رواية شهيد حيّ»، أن «أحد الأخوة المجاهدين(...) روى...»، أي أن الشهيد الحي هو المجاهد.

٩٥. من بين السمات التي آلت إلى استبعاد ديونيسوس من «مجتمع الآلهة» (الأولمب) اليوناني في إلياذة هوميروس، على ما ذهب إليه مؤرّخ آلهة اليونان فالتر أوتو، جمع إله النشوة بين الأموات والأحياء، وبين اليقظة والحلم، وبين أولئك، وبين هذا وبين تلك. ويذهب أوتو إلى أن استبعاد ديونيسوس حصل برغم دوره، ودور طقوسه وصوره، في نفخ ريح حيّة على اليونان قبل أخذ جزرها بالمدينة نظاماً سياسياً واجتماعياً؛ آلهة اليونان (١٩٢٠)، ١٩٨١، باريس.

٩٦ لا يستقيم عشق للمهدي...، ص ١١، العمود الأخير.

٩٧. نبيل الحلباوي: يا شهيد حزب الله، العهد، العدد ١٠٣، ص ١١، العمود الأخير. كتب السيّد محسن الأمين في سيرته أنه لم يطلق النار من مسدس أو بندقية مرّة واحدة في حياته لأن ذلك مما لا يليق بطلبة العلم والعلماء، أعيان الشيعة، م ١٠

٩٨ مالك وهبي: العهد، العدد ١٠٣، ص ١١، العمودان الأوّل والثاني.

٩٩. المصدر نفسه: العمودان الثاني والثالث.

١٠٠ كتبت العهد في عنوان المقالة المذكورة: «استشهاد الشيخ رملاوي في عمليات الدفاع عن الفاو المحرّرة...»، وقد يعني هذا أنه ينبغي التوسل بالموت والشهادة لتفلح الدعاوة في حمل الاحتلال على التحرير، والهجوم على الدفاع. ويكتب الحلباوي، «أخو» الشهيد الآخر، مخاطباً أخاه: «هكذا تهدم في الله الحدود»: بين إيران والعراق.

١٠١ المصدر نفسه: العمود الثاني.

١٠٢ انظر إشارة رفسنجاني إلى السيارة المصفّحة، أعلاه. أمّا في صدد تأويل المنام فيؤول وهبي، كاتب المقالة، منام أخيه على نحو «رمزي» (فرويد) أو نبويّ، وهي طريقة

يوسف ابن يعقوب، في تأويل منام عزيز مصر وفرعونها: الاحمر: «الدمّ» والشهادة، الأخضر: النعيم، السيارة: الانتقال...

١٠٣ . العهد، العدد ١٥٠، ١٠ رمضان ١٤٠٣، ص ٤، العدد الرابع.

١٠٤ . خميني: الحكومة الإسلامية، ص ١٢١-١٢٢

١٠٥ . إنجازات الثورة الإسلامية، ص ٢٢

١٠٦ . المصدر نفسه.

١٠٧ رسالة أنيس النقاش، قائد محاولة اغتيال شهبور بختيار بباريس، إلى المحكمة الفرنسية التي قضت في قضيّته، المجاهد، العدد الرابع، في ١١ آذار ١٩٨٢، ص ٦، العمود الثالث.

١٠٨ . المصدر نفسه: ص ٧، العمود الأوّل.

١٠٩ محمّد بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٥، ط. دار المعارف بمصر، حوادث سنة ٤١هـ.

١١٠ العهد، العدد ١٤٣، في ٢٧ رجب ١٤٠٧، ص ١٠، العمود الخامس.

١١١ العهد، العدد ١٣٤، في ١٦ جمادي الأوّل ١٤٠٧، ص ٨، العمود الخامس.

١١٢ العهد، العدد ١٣٦، في ١ جمادي الثاني ١٤٠٧، ص ٨، العمود الخامس.

١١٣ العهد، العدد ١٣٢، في ٢ جمادي الأوّل ١٤٠٦، ص ٤، العمود الثالث.

١١٤ من وصية الشهيد «جهاد»، العهد، العدد ١٤٨، في ٢٦ شعبان ١٤٠٦، ص ٦

١١٥ . العهد، العدد ١٥١، في ١٧ رمضان ١٤٠٧، ص ٨، العمود الخامس.

١١٦ . المصدر نفسه.

١١٧ المصدر نفسه.

١١٨ . العهد، العدد ١٣٣، في ٩ جمادي الأوّل ١٤٠٧، ص ٧، العمود الخامس.

١٩ . المصدر نفسه: ص ١١، العمود الأوّل.

١٢٠ المصدر نفسه: ص ٧، العمود الخامس.

١٢١ العهد، العدد ١٥٩، في ١٤ ذي القعدة ١٤٠٧، ص ٨، العمودان ٣ و٥.

١٢٢ العهد، العدد ١٣٣، المصدر المذكور، العمود الخامس.

١٢٣ العهد، العدد ١٥١، ص ٥، العمود الخامس. ولما كانت عبادة الإسلام سياسة، وسياسته عبادة، بحسب خميني، شملت فرادة الحالة العبادية السياسة.

١٢٤ الشواهد على ما سبق ديدن «أمواج» البيانات والخطب اليومية، الخمينية الهوى والمصدر. وقد تطاول خطف الأجانب واحتجازهم رهائن، في المرتبة الأولى، إلى الصحافيين والمدرّسين والباحثين الذين حسبوا أن ما بينهم وبين مجتمعاتهم الأصلية، الأوروبية، من اختلاف وفرق ناجمين عن ثقافتهم، يعصمانهم من الاعتداء الجسدي والحبس والتعذيب. ومن الجلي أنهم لم يصغوا إلى توحيد الحركة الإسلامية الخمينية كل ثقافة بالقوة العارية، وحملها عليها (ومثل هذا الإصغاء ليس بالأمر الهيّن لأنه يفترض قبول الصحافي أو المدرّس أو الباحث بهذا التوحيد الذي تنكره كل ثقافة، وتنهض على إنكاره). كتبت العهد، في العدد ٩٠، في رجب ١٤٠٦ (الأسبوع الثاني من آذار ١٩٨٦)، تحت عنوان عريض: «دور علماء الاجتماع الغربيين في الانقضاض على المجتمع الإسلامي»، أن «كشف المفاصل والإواليات التي يتحرك بها مجتمعنا (و)

كشف الصراعات العائلية ونبش الذاكرة والحساسيات والأسرار(...) خدمة جليلة لدوائر المخابرات الصهيونية والغربية ... » ص ٧، العمود الثالث. وهذا بعض السبب في إقبال بعض المتعلّمين الخمينيين، بلبنان، على ميشال فوكو وحمله المعرفة على السلطة، وكلامه على «المعرفة الغربية». وهو السبب في رفع مكانة «نقد» السيد إدوارد سعيد الاستشراق نقداً جدانوفياً، نسبة الى مثقف ستالين «العضوي»، جدانوف؛ حازم صاغية: ثقافات الخمينية، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٤

١٢٥ عرض محمّد حسين فضل الله «أسلوب الإمام» على النحو الآتي: «هو أسلوب أن يفتح ثغرة، ثم يشير إلى الآخرين أن يوسّعوا الثغرة، وأن يصدم الواقع هنا ثم يشير إلى المسلمين أن يتابعوا الصدمة(...) وضع يربك الساحة والذين يخطّطون لها(...) وهكذا تحيط بهم الثورات الصغيرة هنا وهناك حتى يربكهم. ومن خلال الإرباك يمكنك أن تأخذ حرية الحركة لكي تخطط ... »، وتخطّط لماذا؟ للإرباك «من أجل أن تسقط معادلة هنا ومعادلة هناك»، النهار، ٧/٦/١٩٨٦

١٢٦ . النهار، في ٢٧/١/ ١٩٨٦

١٢٧ . السفير، في ١٦/٦/١٩٨٦

الفصل الرابع عشر

من طهران إلى بيروت

عشية ابتداء الحملة الاسرائيلية على منظمة التحرير الفلسطينية بلبنان، وعلى ملجئها اللبناني، في اليوم السادس من حزيران عام ١٩٨٢، كان المسرح العسكري على الحدود بين إيران الخمينية وعراق صدام حسين يشهد انقلاباً مفاجئاً ومباغتاً. ففي غضون شهرين، بين الأسبوع الأخير من آذار والأسبوع الأخير من أيار ١٩٨٢، شنّت القوّات الإيرانية، من جيش وحرس ثوري ومتطوعين، هجوم «الفتح المبين»، من ٢٢ آذار إلى الثامن والعشرين منه، فأقصت القوات العراقية من بستان، على طريق تموين الحويزة وحميد، وأبعدتها إلى أطراف خوزستان (عربستان العراقية)، واستردّت مدينة ديزفول وتقدمت صوب أطراف الجبهة الجنوبية وموانئها. وأتبعت «الفتح المبين» بهجوم «القدس»، في ٢٩ نيسان، وسارت إلى بغيتها، خورمشهر، الميناء الإيراني على شط العرب وكبرى البلدات أو المدن الصغيرة التي احتلتها القوات العراقية في مسيرها إلى عبادان، مدينة مصافي النفط. وفي الرابع من أيار اجتاز الإيرانيون نهر قارون (أو كارون)، على مقربة من خورمشهر، والنهر حاجز عسكري طبيعي صعب، وأنشأوا تحصينات على ضفة النهر وجسوراً طوال أسبوعين. وتابعوا تقدمهم غرباً وجنوباً، فوصلوا، في ١٨ أيار، ضاحية خورمشهر، شالامشه، ومقر تموين القوات العراقية. وتوجوا استعادتهم معظم أراضيهم المحتلة قبل عشرين شهراً على وجه الضبط: فشنوا، في ٢٢ أيار ١٩٨٢ (وكانت القوات العراقية دخلت الأراضي الإيرانية في ٢٢ أيلول ١٩٨٠)، هجوماً مزدوجاً على جبهتين، الأول على خورمشهر نفسها، والثاني على كشك، البعيدة مئة كلم شمالاً فاستخلصوا المدينتين من أيدي العراقيين في الرابع

والعشرين من أيار، أي في اليوم الثالث على بدء الهجوم «الأخير».

فكانت استعادة خورمشهر، بواسطة حشود عسكرية كبيرة كان معظمها في مراحل الهجوم الأولى من الفتيان والبالغين لتوهم (من ١٣ سنة إلى ١٧ سنة)، الإيذان بدخول كبرى حروب البلدان «النامية» وربما أولها على ما ذهب إليه سمير الخليل، مرحلتها الرابعة. فبعد تقدم العراق في الأراضي الوطنية الإيرانية طوال ثلاثة أشهر، وحصاره عبادان، وفتحه جبهة ثالثة إلى الشمال، بعد الجنوب والقطاع الأوسط (مهران)، استقرت الجبهات، وراوحت القوات العراقية مكانها طوال تسعة أشهر. فجددت رئاسة الجمهورية في الأثناء بناء القوات النظامية، بينما خسرت القوات العراقية المبادرة وسجنت نفسها في تحصيناتها، على ما فعلت بعد عقد من الزمن في الكويت. وبعد سنة من دخول القوات العراقية إيران، بادرت القوات الإيرانية إلى الهجوم، في أواخر أيلول ١٩٨١، وكان هذا ابتداء المرحلة الثالثة، فأضعف الهجوم الأول الكبير والمباغت هذا حصار القوات العراقية المضروب على عبادان. وبعد شهرين حرر الإيرانيون بستان. وأعدوا، طوال أربعة أشهر، هجماتهم الكبيرة، وكان «الفتح المبين» أولها. فبلغت المرحلة الثالثة خاتمتها مع تحرير خورمشهر وفي اليوم الثالث من حزيران، وكانت انقضت عشرة أيام على انسحاب العراقيين من الميناء الإيراني، أعلنت بغداد أن قواتها أكملت جلاءها عن كل الأراضي الإيرانية. واستثنى طارق عزيز، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، من هذا الكل، ٣٧٢ كلم٢، إلى الشرق من بغداد وعلى مقربة من البصرة، عزا الاحتفاظ بها إلى ضرورة حماية القوات العراقية، قبل استتباب وقف النار المرجو، وتعهّد ردها «بموجب اتفاق الجزائر». وكان إبطال صدام حسين الاتفاق المعقود في ٦ آذار ١٩٧٥ مع محمد رضا بهلوي، شاه إيران، فاتحة الحرب الطويلة.

لكن حرب العشرين شهراً هذه لم تكد تهدأ، وذلك قياساً على حمى الحرب المستعرة منذ شهرين طويلين وداميين، ولم يكد الإيرانيون يستعيدون أرضهم المحتلة ويطوون مزاعم الرئيس العراقي في تقسيم إيران «عدو الأمة العربية» (في تشرين الثاني ١٩٨٠)، حتى أعلن علي خامنئي، رئيس الجمهورية الاسلامية الإيرانية، في خطبة الجمعة، ووقعت الجمعة في اليوم الخامس من حزيران ١٩٨٢، شروط القيادة الخمينية لوقف

الحرب. فطالب بتعويضات حرب قدَّرها بمئة وخمسين مليار دولار؛ وبتعيين المعتدي ومحاكمته، وهو صدام حسين بالاسم والصفة؛ واشترط إعادة المئة والستين ألف عراقي من أصل إيراني أو فارسي، كانوا استقروا بالعراق قبل عقود، وقد طردتهم السلطات العراقية ونزعت عنهم تابعيتهم. وأصر على جلاء القوات العراقية عن الأراضي التي لم تخلها في القطاع الأوسط وفي كردستان إلى الشمال. ولم يثن القيادة الخمينية عن شروطها هذه، لا إقرار صدام حسين بهزيمته وأمره إلى قواته بإخلاء الأراضي المحتلة في عشرة أيام، ولا تقدير مجلس التعاون الخليجي الخسائر الإيرانية بنحو خمسة وعشرين مليار دولار وإلماحه من طرف غير خفي إلى توليه التعويض عنها، ولا إجماع مجلس الأمن على قرار دعا العراق وإيران إلى سحب قواتهما إلى الحدود الدولية بعد إعلان وقف نار عام، ولا مشاورات دول عدم الانحياز بنيقوسيا وإبداؤها قلقها من دوام الحرب وانهيار الجبهة العراقية.

ولم تقتصر سياسة القيادة الإيرانية الخمينية، عند منعطف الحرب الحاسم هذا، على التلويح باستمرار الحرب، ودخول الأراضي العراقية لأول مرة و«التوغل فيها» (حسين موسوي، رئيس الوزراء بحسب الدستور الأول)، ولا على دعوة هيئة أركان الحرس الثوري المركزية المتطوعين إلى المسير إلى الجبهة المرة تلو المرة، واشتراط الشروط الصعبة. بل عمدت القيادة، بألسنة كل مأذونيها: خميني نفسه، ورفسنجاني رئيس مجلس الشورى ونائب قائد مجلس الدفاع الأعلى (وهو خميني)، وخامنئي رئيس الجمهورية، وموسوي رئيس الوزراء، إلى رسم معالم المرحلة الآتية من الحرب ومترتباتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الداخلية والاقليمية والدولية جميعاً. وكان اتّفاق طور الحرب هذا مع حملة «سلام الجليل» الاسرائيلية فرصة اغتنمتها السياسة الإيرانية وتوسلت بها إلى توضيح المعالم هذه وجلائها.

الحدود والداخل

كان قصر الحرب الإيرانية على رد الجيش العراقي المحتل، واستعادة لأراضي الإيرانية إلى الحدود الدولية، يعني قبول القيادة الخمينية بأمرين

عسيرين. أول هذين الأمرين هو الدّيْن بتحرير غرب إيران، على واحدة من أكثر الجبهات والحدود تعقيداً في منطقة شديدة التعقيد، للجيش النظامي القريب العهد بالشاه البهلوي، والمنتقل من عهدة الشاه وتسليحه (الأميركي) إلى عهدة الرئيس أبي الحسن بني صدر، «ابن» روح الله خميني «الروحي» المعتدل والغريب عن السرايا الجديد وأعيانه وعمائمه وأحزابه. وثاني الأمرين هو الإقرار بقوة المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية القائمة، والمتخلفة عن تشريعات وموازين قوى استقرت بمنأى من «المستضعفين» ودورهم، على التحكيم في كل ضروب المنازعات، وإجراء أحكامها وإمضائها. ومعنى هذا، بعبارة أوضح وأقرب إلى المسائل المتنازعَة، أن إيران الإسلام والثورة (على «الشيطان الأكبر» الأميركي و«الشياطين» الصغيرة الأخرى والاستكبار والطاغوت) ترضخ، شأن أي دولة أخرى عادية و«تافهة»، لمعايير مثل الدولة الاقليمية والوطنية، وحدود الدولة، والحواجز بين أهل الاعتقاد الواحد والإيمان الواحد، وحق الشعوب في تقرير مصيرها داخل دولها المعترف بها.

ومعنى هذا، من الوجه الآخر، أن الحكومة الاسلامية ليست إلا حكومة إيرانية، بل فارسية، وأن الثورة حادثة داخلية وعليها التزام قمقمها والانكفاء إليه؛ ومعناه أن الولي الفقيه لا يلي من أمور بعض المسلمين، وهم بالكاد خمسة في المئة منهم، إلا عباداتهم وبعض معاملاتهم الشرعية مثل «الحيض والنفاس»، على ما قال نائب صاحب الزمان في محاضراته النجفية غير مالك نفسه من إظهار الازدراء والقرف. ومعناه أخيراً أن على «ثورة العصر»، على ما كان دعاة الثورة وأصحابها وحكام الدولة الوليدة يقولون، أن تصدع بشرعية أمراء «خليج العجم» وسلاطينه وشيوخ عشائره، وأن تكف يدها القوية والفتية والطويلة عنهم، وعن صدام حسين، وعن «اليهود» و«نجاستهم». فلا مناص للثورة، وقادتها والعلماء، بهذه الحال، إلا الاعتذار لأميركا عن احتجاز موظفي سفارتها طوال عام وأزود، في ١٩٧٩-١٩٨١، والاعتذار للكويت وأميرها عن قصف الأمارة في ١٩٨٠، وللبحرين عن محاولة الانقلاب على حكومتها في كانون الأول من ١٩٨١، إلى سلسلة طويلة من الاعتذارات لصدام حسين عن تفجير السفارة العراقية ببيروت، وعن عدد من السيارات المفخخة في المباني البغدادية العامة، إلخ.

وبديهةً لم يخطر شيء من هذا ببال القادة الجدد إلا على سبيل الإنكار والاستفظاع والسخرية. فاستمرار الحرب داخل الأراضي العراقية ينطوي على منافع كبيرة. فهو يمسح المذلة عن وجه الثورة الناصع، ويُنسي الإيرانيين التبعة التي يتحمّلها إضعاف الثورة للقوات المسلحة الوطنية عن مبادرة صدام حسين إلى تحيّن الفرصة ومهاجمة إيران المفككة. أما المنفعة الكبرى فهي استعمال الحرب، أو مرحلتها الأخيرة، في حسم الصراع الداخلي على السلطة بين بقايا الجماعات القديمة - من وطنية ليبرالية، وتكنوقراطية، وعالم ثالثية، وملكية دستورية، ودينية أو غير دينية، ودينية ثوروية، ودينية محافظة - وبين الطاقم الجديد من حجج الاسلام الفتيان، وغلاة المدنيين الاجتماعيين، وقيادات «المقاتلة» (الحرس والمتطوعة). ولا يتأتى هذا إلا من تأجيج الحرب الداخلية على النظام القديم، شريطة توسيع ما يدخل تحته ليشمل بعض الذين حاربوه حرباً شرسة واضطهدهم من غير رأفة؛ ومن استمرار الحرب الخارجية، شريطة حملها على عناصر الحرب الداخلية (حرب الاسلام على المرتدين والمنافقين) وعلى عناصر الحرب الخارجية المحض (حرب الاسلام على الكفر والاستكبار) جميعاً وفي الوقت الواحد.

«الوطن» و«الاسلام»

والحق أن كبار القيادة الخمينية، ومرشد الثورة أولهم، لم يكتموا شيئاً من مقاصدهم وخططهم وعزائمهم. فأعلن خميني، في الواحد والعشرين من حزيران، أن انتصار قواته، وليس استعادة الأراضي المحتلة (ضمناً)، «يضم الشعب العراقي المضطهد إلى الشعب الإيراني (...) ليقيما معاً، حسب أمانيهما، دولة إسلامية. وإذا توحّد بلدانا فإن الدول الصغيرة الأخرى في المنطقة ستنضم إليهما». وكان أحمد خميني، نجل المرشد و«حاجبه» ورفيق منفاه ونجيّه منذ وفاة شقيقه مصطفى بالعراق، سبق والده إلى الإعراب عن سياسة إيران الخمينية في جوارها العربي القريب، والعراق جوهرته. فقال لـ كيهان العربي، في السادس من أيار ١٩٨٢، أن إيران تريد تمكين الحركات الإسلامية العراقية من أن تكون لها اليد الطولى والعليا في تقرير مستقبل العراق. ولما كانت هذه الحركات - وهو كان يعني

«المجلس الأعلى للثورة الاسلامية» الذي أعلن محمد باقر الحكيم عن إنشائه في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٢ بطهران «القاعدة الطبيعية للمقهورين» - لما كانت تنشط في وسط الشيعة، ومعظمهم من جنوب العراق وبجوار خط البصرة إلى بغداد، دلت كل القرائن على أن مسرح الحرب الاسلامية، بعد حرب التحرير الوطنية وعلى خلافها، هو ضواحي البصرة وطريقها إلى وسط العراق السني والعربي.

فمثل هذا المسرح، إذا نشط ونهض على حسب دعوة خميني الصريحة إلى الانتفاض، ضم العراق، الشيعي والجنوبي على التقليل، إلى إيران الخمينية، بيد العراقيين، أو هذا الشطر منهم، وليس بيد الفاتح الأجنبي. ولا ريب في ان لواء «الاسلام» وحده، من غير تخصيص مذهبي ولو أضمر مثل هذا التخصيص إضماراً قوياً، قمين بإبطال شرعية الحدود الاقليمية والدولية، والرد على دعوى العدوان القومي والتدخل في الشؤون الداخلية. فكان روح الله خميني، وأصحابه من حوله، يرون أنفسهم يتربعون على رأس «دار إسلام» واسعة تسترد من «الاستكبار» الغربي، الأوروبي والأميركي، الشرقين الأدنى والأوسط، ومن «الاستكبار» الشرقي، الشيوعي السوفياتي، آسيا الوسطى، وتكون لها كلمة راجحة في باكستان القريبة، وافريقيا المسلمة، وفي المهاجر الأوروبية والأميركية نفسها حيث يتكاثر المسلمون الباحثون عن هوية.

فلم يتردد قادة إيران الجدد، ولم يترجحوا بين الخيارين، الخيار الوطني والخيار الإسلامي. فأوكل علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى القوات الإيرانية «حل مشكلة صدام وحزب البعث أولاً»، وشرط بهذا «الحل»، أي بإطاحة الحكم العراقي و«ضم» الشعب العراقي الإيراني تحت لواء «حكومة إسلامية» مرجوة، إقامة «اتصال مباشر بالطريق البري إلى لبنان» وإرسال متطوعين إيرانيين إلى الجبهة اللبنانية يتولون محاربة إسرائيل واسترداد القدس - على ما قال نائب قائد مجلس الدفاع الأعلى، في الثاني من حزيران وهو يغادر اجتماعاً للمجلس هذا. وسبق كلام رفسنجاني هذا بثلاثة أسابيع قوله، غداة خطاب خميني إلى الأمة، إن «الطريق إلى القدس يمر عبر كربلاء (...) والطريق إلى لبنان [وهو بدوره الطريق إلى القدس] يمر عبر العراق». فالإسلام هو الراية التي تُرفع فوق الحركات والدول الوطنية، وتسوغ تقديم مصلحة عامة، إسلامية، على

المصالح المحلية والضيقة، وتَرفع القيادة الخمينية فوق القيادات الأخرى وتضع بين يديها مقاليد الحركات الموالية. وفلسطين - أو القدس على وجه الدقة: أولى القبلتين وثالث الحرمين، القدس المسلمة التي «فتحها عمر وحررها صلاح الدين [الأيوبي]»، الوثيقة الصلة بالإسلام السني «العالمي»، إسلام «المؤتمر الاسلامي»، وبإسلام العروبة المناهض للصليبيات الأوروبية والغربية - فلسطين هذه هي القضية الجامعة إذا ما أحسن سياسيون ماهرون وحاذقون حشد طاقات الأمة وتعبئتها في سبيلها ولأجلها.

ويُتمّ «الزحف نحو القدس» ما ابتدأته السياسة الخمينية مع إعلانها العزم على «تحرير» العراق من حزب البعث، العلماني والقومي العصبي العربي والمُقرّ بشرعية الدولة الوطنية، ومن صدام حسين. فهو يرسي سياسة اقليمَية عادية، أي ذرائعية وعملية مبناها على القوة وعلى ميزان القوى، على مسوغات اعتقادية ودينية ترد نصال النقد وتفل شفرته. وكان بعض هذا النقد بدأ يثور من بعض الحلفاء العرب، أي من الحليف العربي الأول والثمين، سوريا البعثية والعروبية، والطريق الفعلية إلى «القدس» وإلى لبنان. فبعد أسبوع من استرداد خورمشهر، وبينما كانت جلبة الاعداد الإيراني لهجوم كبير على طريق البصرة إلى بغداد تعلو، وتتردد أصداؤها بجنبات الخليج وموانئه وتبلغ بورصات أسعار النفط وترفع تكلفة التأمين على ناقلاته وحمولاتها منه، ألمح ناصر قدور، نائب وزير الخارجية السوري، إلى ان إيران على بيِّنة من موقف بلده من أي «غزو لأراض عربية من قبَل أي جهة»، وهو الشجب والإدانة على ما يُفترض ويفهم. وعلل قدورَ تضامن بلاده مع إيران الخمينية بكونها «كانت تدافع عن حقوقها وتصد المعتدي (...) وكانت هدفاً لعدوان غير مبرر». فبدا من كلام من ـس وزيراً، ولا يلزم ما يقول سياسة دولته، وهو لم يَعُد إلى مثل هذا ـقول أبداً - بدا أن السياسة السورية قد تتحفظ عن خروج إيران من حدودها الدولية باسم الإسلام. وكان الحكم السوري خارجاً لتوه من ـضة حماة الاسلامية (شباط ١٩٨٢) ومن قمعها قمعاً أخمد بؤرها كلها ـي عقد من السنين أو أكثر.

ـكن مضي السياسة السورية على هذا التوجه، وتوكيل نائب وزير ـعلان موقف تترتب عليه أمور بالغة الخطورة ليس قرينة على استقرار

الموقف، كان يعني استجابة الدعوة العراقية الملحة إلى «تعريب الصراع مع الخميني»، على ما ذهب إليه مصدر عراقي في عشرين تشرين الأول ١٩٨٢، وعلى ما سعى إليه العراق جاهداً منذ وراثة روح الله خميني السلطة الإيرانية. وعلى نحو ما تُسْلم الراية الاسلامية مقاليدَ القيادة السياسية والإيديولوجية إلى إيران الخَمينية، وتضع هذه المقاليد بين يدي خميني وأصحابه، يُسْلم «تعريب الصراع» مقاليد القيادة السياسية والاقتصادية العربية إلى صدام حسين ومجلس قيادته. ولم يكن دم الانتقام الذي سفح على حبل التحالف المصروم بين قيادتي البعثين، العراقي والسوري، في ١٩٧٨، وغداة إنشاء جبهة الرفض المشرقية رداً على مفاوضات كمب ديفيد بين الرئيس المصري، أنور السادات، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، مناحيم بيغين، لم يكن هذا الدَم برد بعد، في ١٩٨٢ وإلى ذلك كانت القيادة السورية تحتسب من الانتصار الإيراني على العراق ميزاناً إقليمياً جديداً يحشر الأردن، وهو كان يأوي قيادة «الإخوان المسلمين» العائثة بسوريا اضطراباً منذ العام ١٩٧٩ إلى شتاء العام ١٩٨٢، على ما أقر عاهل الأردن في رسالته إلى رئيس وزرائه زيد الرفاعي (في تشرين الثاني ١٩٨٥) - بين عراق خميني وسوريا أسدية، ويعقد حماية شبه جزيرة العرب، والوصاية على دولها، للقطب العربي الجديد، ويلحق لبنان، بوابةً متوسطية، بدمشق واحتياجاتها. وكان الاتفاق النفطي بين طهران ودمشق، في العام ١٩٨٠، سنداً مقدَّماً يضمنه احتياط الحلف بين القيادتين والسياستين: فإلى مليون طن من النفط الخام تعهدت إيران تقديمها هبةً إلى الحكومة السورية في كل عام، تعهدت بيعها أربعة ملايين طن من النفط بسعر ثابت هو ثلاثة عشر دولاراً لقاء البرميل الواحد. وتلبي هذه البنود احتياجات سوريّة قاهرة غداة نضوب عائدات العاملين السوريين في بلدان الخليج، ودخول هذه البلدان مع حرب الخليج الأولى طوراً اقتصادياً آل إلى الانكماش تدريجاً، وإلى زيادة النفقات عن الموارد والدخول.

ولم تغفل القيادة الخمينية، عشية استئنافها الهجمات والحرب، على أراضي العراق هذه المرة، لا عن ضعف مساندة الموقف الدولي، وهو مواقف كثيرة، العراق، ولا عن الخشية العربية، ولاسيما الخليجية، من خروج صدام حسين قوياً من حربه الإيرانية. وحسمُ الحرب عند الحد الذي انتهت إليه في صيف ١٩٨٢ كان يفترض الرضا بالقوة التي بلغها حاكم

العراق بعد عشرين شهراً من الحرب، مرّست جيشه بضروب قتال وتعبئة وتخطيط لم يتمرّس بها جيش عربي أو شرق أوسطي آخر، وأكسبته دالّة «قومية» لا ينازعه إياها أحد من أقرانه. ولم تعدم القرائن على الحذر الدولي والعربي من تعاظم القوة العراقية في عهدة قيادة صدام حسين ورعايته. فلم يلق قصف الطيران الحربي الاسرائيلي مفاعل تموز النووي، في صيف ١٩٨١، انكاراً دولياً ولا اقليمياً شديداً. ولم ترجع الولايات المتحدة الأميركية عن حظرها السلاح عن الجيش العراقي طوال الأعوام الخمسة الأولى من الحرب. ولم تثنِ إسرائيل عن بيع جزء من السلاح السوفياتي، غنيمتها من حربها الفلسطينَية واللبنانية، إلى إيران. أما الاتحاد السوفياتي فنسب إليه صدام حسين، على بعض المبالغة، رغبة صريحة وقاطعة في انتصار إيران (الحديث إلى مجلة شتيرن الألمانية في أوائل تشرين الثاني ١٩٨٢)؛ وهو كان، بلا ريب، يبيع إيران بعض السلاح، ولا ينكر بيعَ كوريا الشمالية وليبيا وسوريا السلاح منها، أو التوسط لها في السوق الدولية وشراءه لحسابها، لقاء تقليلها من تدخلها في أفغانستان، حيث تجبه القوات السوفياتية «حرب شعبية» متعاظمة، وفي جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية المنذرة بتناثر الأمبراطورية، على ما بدأ القول في الأثناء.

أما السياسات العربية فكانت منقسمة، ويتنازعها رأيان غير متكافئين. فعلى حين انحازت السياسة الليبية والسياسة السورية إلى إيران الخمينية انحيازاً قاطعاً وقوياً، لم يكافئ الانحياز المصري والأردني إلى بغداد، والتأييد الخليجي المتردد، الانحياز الأول. وإذ كانت مصر تتوسل بمساندتها العراق إلى استعادة دور عربي فاعل، أقصاها عنه توقيعها اتفاقي كمب ديفيد في ١٩٧٩، وكان الأردن يخوض معركة بقائه المنكمش بين الفك السوري والفك العراقي، إلى دفع التهديد الفلسطيني المزمن - كان على دول الخليج أن توازن موازنة عسيرة بين عراق قوي، متجدد الأطماع، وبين إيران امبريالية (أو شاهنشاهية ولو من غير شاه) لا ترتاب في حقوقها في الخليج، بلداناً وشعوباً وموارد وموقعاً. لذا ترجحّت دول الخليج، المجتمعة في مجلس تعاون طري العود (عقد في صيف ١٩٨٢ دورته الثالثة)، بين الرغبة في انهاء الحرب، فتوسطت بين المتحاربين واقترحت التعويض عليهما جميعاً، وبين الخوف من خروج القوتين الاقليميتين من حربهما شاكيتي السلاح وموفورتي الشكيمة والأطماع.

جهاد وفتح وفتوة

لم تتردّد القيادة الخمينية، والحال هذه، طويلاً. فاستأنفت القوّات الإيرانية، ولاسيّما الحرس والمتطوعين، هجماتها، في اليوم الثاني عشر من تموز. وجاء الهجوم الأوّل بعد ثلاثة أيّام على بيان مجلس قيادة الثورة العراقي وإعلانه استعداد العراق «الفوري»، «بسبب العدوان الصهيوني الغاشم»(...) على لبنان، «لوقف النار، ووضع حدّ لكل العمليات العسكرية ضد إيران(...) وسحب قوّاته من كل الأراضي والمدن الإيرانية التي لا يزال يحتلّها لضمان الدفاع عن أراضيه، في مهلة لا تتجاوز أسبوعين». وسبق بيان مجلس قيادة الثورة اقتراح لجنة مساع حميدة، ندبها المؤتمر الإسلامي إلى الوساطة، بنوداً قريبة من بنود القيادة العراقية، وتكاد بنود القيادة تستعيدها واحداً واحداً. وعشية الهجوم الإيراني دعا مجلس الأمن الدولي بناء على مشروع قرار صاغه المندوب الأردني الدائم، العراق وإيران إلى سحب قوّاتهما. وكان هذا القرار الثاني في غضون ثلاثة أسابيع. واستبق الهجومُ انعقادَ مؤتمر دول عدم الانحياز ببغداد، برئاسة صدّام حسين. وكان انعقاده، لو حصل، قرينة على تمتّع السياسة العراقية، المعتدية إلى أمس قريب، بتأييد دولي يبطل رأي طهران في هذه السياسة.

لكن الهجوم الكبير الأول هذا، بعد ثلاثة أسابيع من استرداد الميناء «الدامي» (خونين شهر)، آذن بإرادة القيادة الخمينية المضي على سياسة عريضة بدت واعدة ومجزية، إلى اتّفاقها مع مسوّغات الثورة ونزعاتها العميقة وخططها. ونجح الهجوم في اختراق الخطوط العراقية، ودخل المهاجمون الأراضي العراقية نحو عشرين إلى خمسة وعشرين كلم. وشاركت في ثلاث هجمات، في أقلّ من عشرة أيّام، خمسة فرق نظامية، تعدّ الفرقة الواحدة اثني عشر ألفاً، تسبقها وحدات الحرس الثوري والمتطوّعون، وتمهّد لها الطريق بما أخذ يُعرف بالموجات البشرية، على شاكلة تلك التي اشتهرت بها معارك الحرب الأولى الكبيرة على الجبهة الفرنسية والألمانية وغذّت المقابر العظيمة، أو على شاكلة حرب كوريا الشمالية، بقيادة كيم إيل سونغ، إلى الجنوب من خطّ العرض ٣٨، والمتطوّعين الصينيين الشيوعيين. فشنّت القوّات المجموعة هذه الهجوم الأوّل في الثالث عشر إلى الرابع عشر من تمّوز، والثاني في السادس عشر إلى السابع عشر منه، والثالث في اليوم الثالث والعشرين من تمّوز. ورمى

الهجوم الأوّل إلى الحؤول بين العراق وبين مرفئه الوحيد على الخليج، فيُمنع من تحميل نفطه من طريق ملاحي. وقصد الثاني والثالث إلى الاستيلاء على جسر شلامشة، مقرّ القيادة العراقية الأقرب إلى الجبهة، والوصْلة بين شطّ العرب وبين طريق البصرة إلى بغداد. وفي كل هجمة من الهجمات هذه، كانت القوّات الإيرانية المهاجمة تمنى بخسائر بشرية، من قتلى وجرحى يخرجون من ميدان القتال، تبلغ خمسين في المئة إلى سبعين في المئة من المهاجمين. وهذا هو السبب أو بعض السبب، في تواتر النداءات الخمينية، من خميني نفسه ومن قيادات الحرس وعلى رأسهم محمّد رفيق دوست وأحمد رضائي، إلى الإيرانيين الشبان والفتيان، بالاحتشاد على الجبهة. فكان على المتطوّعين، من كلّ الأعمار، سدّ الفجوات التي تخلّفها الخسائر في صفوف المقاتلين.

كذلك كان على القيادات الدينية السياسية والعسكرية أن تحول بين الإيرانيين وبين الركون إلى الدعة والاطمئنان إلى وشك نهاية الحرب، بعقب تحرير الأراضي الإيرانية وإجلاء الجيش العراقي المحتلّ عنها. إذ لا شكّ في أن التعبئة الإيرانية، الوطنية أو القومية، الواسعة، نزعت، بعد التحرير، إلى الانكفاء والارتخاء. وعلت أصوات مأذونة، بين كبار مجتهدي قم ومشهد، مثل السيّد حسن قمي والشيخ كلبايكاني، تذكّر بأن لصاحب الزمان وحده، بخلاف نائبه أو الولي الفقيه أو شورى الفقهاء، الحقّ في الدعوة إلى جهاد لا يقتصر على الدفاع بل ينتقل إلى الهجوم و«الفتح»؛ وفي مستطاع صاحب الزمان وحده قتال «أهل الفئة»، من المسلمين غير الإماميين وغير الشيعيين، وليس في مستطاع غيره الدعوة إلى الإسلام بـ «جهاد ابتدائي» يؤدي إلى الدخول في «الإسلام الحقّ»، أي إسلام أهل الإمامية. وعلى رغم انقضاء سنة كاملة على لجوء رئيس الجمهورية الأوّل، أبي الحسن بني صدر ومعه مسعود رجوي، زعيم «مجاهدين خلق»، إلى فرنسا (في الأيام الأخيرة من تموز ١٩٨١)، لم ينفك رجال الدين، من حجج الإسلام الذين خلفوا بني صدر على القيادة والتدبير العسكريين، من «تطهير» الجيش الذي انصرف الرئيس الأوّل إلى تجديد بنائه على أثر هزيمة إيران. فأعدم في أوائل النصف الثاني من آب، ي غداة هجوم «رمضان» الكبير والباهظ والقليل الجدوى، نحو سبعين ضابطاً. وتكاثرت الأنباء، في المدّة نفسها، عن اشتباكات بين قوّات

الثورة، أي الحرس، وبين «مجاهدين خلق».

فكان تعاظم التعبئة وشمولها أوسع صفوف من الشبان الفتيان، وربّما الأولاد، والبعث على الاستماتة الفردية والجمعية في ساحات القتال، والوصل بين ميدان المعركة والجبهات وبين الحياة المدنية ومسرحها اليومي في المدن والأرياف بروابط متينة - كانت هذه الردّ البليغ على التردّد الذي سرى في صفوف الإيرانيين أو معظمهم غداة تحرير أراضيهم، وكانت السياسة التي أوكلت إليها معالجة المعارضات المختلفة، وبعضها ناشئ وبعضها متخلّف عن وقت فائت وماض. وإلى الردّ والمعالجة، توسّلت القيادة الخمينية بالظرف الاستثنائي المتاح، وبالنشوة التي خلفها في النفوس انتصار صوّره أهل الثورة ودولتها بألوان زاهية حذفت منه ظلاله القاتمة والمتكاثرة، إلى إيجاب نهج عسكري وسياسي ثقافي، لا يقتصر على المعالجة والردّ السالبين وحدهما. فأبرزت الحرب في حلّة غير حلّتها الوطنية والملحقة بمنطق الدولة الإقليمية والمقيدة بقوانين المجتمع الدولي وبـ«حقوق الناس»، هي حلّة الجهاد والفتح والفتوّة.

فتصدّرت الحرب الجهادية هذه، وإن سميت «الحرب المفروضة» ردّاً على الفقهاء والمجتهدين الحرفيين و«المحدّثين» على ما مر وتقدّم، الحياة الإسلامية، والفرائض الشرعية، وأركان الاعتقاد. فجُعلت هي والإسلام واحد، على نحو ما وُحِّد الإسلام بالثورة، والسياسة، وبولاية الفقيه. وحُمل الفتى المقاتل، حرسياً أو متطوّعاً (من «الباسدران» أو من «الباسيج»)، على المجاهد في سبيل الله، والمشتاق إلى لقاء «الرفيق الأعلى»، والحسين والأئمة الأطهار، أي حُمل على المسلم الحقّ. وشُكّك في إسلام القاعد، غير المقاتل وغير داعية القتال والاستماتة فيه. وأوكلت رعايته إلى أجهزة الدولة والحكم. وحلّت الأجهزة المولجة بقيادة المقاتلة والسهر على شؤونهم وعلى أمنهم، محلّ أجهزة الدولة والحكم. فحلّ الحرس محلّ القوّات المسلّحة، وتقدّمت قيادته قيادتها، وأنشئت للحرس الثوري أسلحة على شاكلة أسلحة الجيش من بحرية وسلاح جو ودروع. وكانت لاستخباراته اليد الطولى. فانتشرت لجانه في المدن والقرى والأحياء والشوارع، وتولّت التموين، وإقامة الشعائر، ورعت الاصطفاف صفوفاً أمام صهاريج الماء، وورثت الشقق الخالية ووزّعتها على هواها - على ما روى شهود عيّان وقصّ تقي مدرّسي في روايته.

ورُفع الشهيد نصباً فوق الأنصاب، وعلماً على المسلم، وعلى التقوى والإيمان الصحيح. وخصّ أهله بمؤسسة ورثت مؤسسة بهلوي، وأملاكها واستثماراتها وعوائدها. وضمّ الشهداء الموتى الى الأحياء من طريق صنف من الناس، مر وصفه، هو صنف «الشهداء الأحياء» - وهم إما الذين يعدون العدة للالتحاق بمواكب الشهداء الذين سبقوهم وعلى يقين من موتهم وشهادتهم، أو كبار الجرحى العائدين من الجبهة وفي اجسادهم آثار الحروب والأطراف المقطوعة والشظايا الغائرة.

وانتصبت ولاية الفقيه، ووليها القائم والحي، آلة الجهاد والحرب، والمبنى الجامع لشرائط الحرب وقيادتها وتدبيرها وإنفاذها، والضامن لأبنية الحرب في المجتمع الإيراني ودار الاسلام كلها، ولموافقتها الشرع والاسلام الحق. ونزلت ولاية الفقيه الخمينية منزلة العروة الوثيقة بين الشاهد (الدنيا) والغيب (الالهي)، والحلقة الوسيطة بينهما، ونزلت منزلة الواسطة بين إيران وبين الشعوب التي تدين بدين الاسلام وتضويها أمّة واحدة. فقدم مرشد الثورة الاسلامية الأول، وهو على الصفة المتقدمة للتو، الثورة وما فيه مصلحتها على كل ما عداها، ولو كان فقهاً معروفاً ومشهوراً. وسوّغ في سبيل الثورة، وانتصارها وتوسعها وغلبتها على دار الاسلام التي حسبها وشيكة، التوسع في تأويل النصوص والآراء والأحكام. وأوكل إلى مجلس الخبراء والرقابة على الدستور الاجتهاد في الأمر من غير قيد.

فلم تكن الحرب بضواحي البصرة وعلى ساحل شط العرب إلا مقدمة حروب كثيرة أوكلت إليها القيادات الخمينية الشابة التمهيد لـ «فَرَج» المهدي صاحب الزمان من غيبته الكبرى، ولبسطه راية العدل على «الأرض» كلها، وتوريثه ملك الأرض للمستضعفين. وأرادت هذه القيادات طريقة الحرب - أي استعاضتها عن التخطيط والتجهيز والمداورة والاقتصاد في العتيد البشري، بالهجمات الكاسحة والمعاقبة بين الهجمات والحؤول دون التقاط العدو أنفاسه، وترويعه (بنصب مكبرات الصوت وبث التكبير والتهليل فيحسب العراقيون، على ما حصل في هجمات نيسان ١٩٨٢، أن المحتشدين عددهم أكثر بكثير من تقدير جهاز رصدهم لها ويهربون) - أرادت طريقة الحرب هذه مرآة أمينة لسياستها الاسلامية، وتحقيقاً عملياً يشهد لمرامي هذه السياسة البعيدة.

وعلى هذا، ردت القيادة الخمينية على المساعي الحميدة، والوساطات،

وقرارات مجلس الأمن، وعلى توالي علامات التضامن مع صدام حسين، والحرج من جراء نجاح القوات الاسرائيلية بلبنان في حصر القوات الفلسطينية ببيروت قبل اخراجها منها وإجلاء القوات السورية عن العاصمة اللبنانية إلى البقاع، وتطاول يد الطيران الحربي العراقي إلى مصب تحميل النفط الإيراني بخرج وقصف المدن الإيرانية وطهران نفسها بالصواريخ المتوسطة - ردّت بالمضي على الحرب، وبالاعلان المرة تلو المرة عن وشك الانتصار الأخير. وعمدت السياسة الإيرانية إلى توسيع الحرب. فلم تقصرها على الأعمال العسكرية والميدانية، وعلى النتائج الاستراتيجية المترتبة على هذه الأعمال، وهي نتائج على قدر كبير من الخطورة، بل أرست هذا التوسيع على دعائم سياسية عريضة. فمهدت لحرب النفط وحرب التسلح وموارده ومصادره، بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز، ولو ظهر جلياً أن إغلاق هرمز هو من قبيل انقلاب السحر على الساحر، وبتحميل الدول الغربية التبعة عن تجميد أموال ايران. ثم سعت في تفجير حرب أهلية داخل العراق بواسطة «المجلس الأعلى للثورة الاسلامية». وأخيراً مدت حربها على البلدان الغربية والعربية المتضامنة مع عراق صدام حسين أو المناوئة لسياسة إيران الاسلامية والاقليمية، إلى لبنان. فأنشأت بمساندة سورية حثيثة، بؤرة أهلية كثيرة وجوه الاستعمال. والدعامة الأخيرة وحدها كانت مجزية، ولم يكن مصيرها الإخفاق الذريع.

حرب النفط والتسلح

رافق تعثّر الحرب البرية العراقية بإيران، ثم انقلاب هذه الحرب خسارةً على القوات التي ابتدأتها وبادرت إليها، لجوء العراق على نحو متزايد ومتعاظم إلى سلاح الجو والطيران الحربي، آن انتقلت الخطوط العسكرية العراقية من الهجوم إلى الدفاع والخندقة واستنزاف الهجمات الإيرانية. وأرادت القيادة السياسية والعسكرية العراقية بهجمات طيرانها الحربي على التجهيز النفطي اولاً، وعلى المدن الكبيرة وخطوط الجبهات الخلفية ثانياً، إضعاف موارد الحرب المادية، والنفط رأس هذه الموارد، وتجفيفها، وإرساء ميزان الحرب وكفتي هذا الميزان على معايير تقنية تكافئ المعايير المعنوية

والعددية التي ترجّح كفة إيران الخمينية ترجيحاً قوياً. كذلك أرادت القيادة العراقية من طريق تشحيح الامدادات النفطية الإيرانية حمل الدول المستهلكة والصناعية، وهي الدول «العظمى» وتتصدرها الدول الأوروبية واليابان إلى الولايات المتحدة الأميركية نفسها، على التدخل في الحرب والانحياز إلى العراق على إيران المتمردة والثائرة.

فاتفقت غارات الطيران الحربي العراقي، المجهز بصواريخ فرنسية دقيقة الاصابة، على مصب التحميل بخرج ومصفاته، ومصفاة تبريز الى الشمال الغربي من إيران مع المراحل الأخيرة من إخراج القوات العراقية من الأراضي الإيرانية. فتوالت الغارات على المرفأ النفطي الإيراني على الخليج، وعلى حقول الانتاج القريبة من الموصل إلى الشمال مع أوائل ربيع ١٩٨٢، من غير خشية اعتراض إيراني رادع. فالسلاح الإيراني أميركي كله، وصيانته كانت إما اميركية أو تولتها طواقم أعدت برعاية أميركية، وقطع الغيار أميركية كذلك. وقطع حبل السرة الذي يصل إيران البهلوية بالولايات المتحدة الأميركية كان من أولى الخطوات التي مشتها الثورة الخمينية نحو التمكين لهويتها وخطها وسياستها، على ما حسب «الطلاب السائرون في خط الإمام» بمباركة «الإمام» وصحبه الأقربين. وأدى ذلك، فيما أدى إليه، إلى احتجاز عشرات من موظفي السفارة الأميركية بطهران، وانتهاك حصانة السفارة الديبلوماسية «وكر الجواسيس» على ما سماها «الطلاب»، من حجج الاسلام وقادة أجهزة الأمن ومسؤولي مكاتب «حركات التحرر» من بعد. وهو أدى إلى حبس كل ما تحتاجه إيران المحاربة من أجهزة عسكرية، ومدنية عسكرية مثل أجهزة الاتصال والتحكم، عنها وعن حربها. فوسع الطيران الحربي العراقي الجولة والصولة في أجواء إيران من أدناها إلى أقصاها، وعلى قدر متعاظم، من غير اعتراض إيراني فاعل.

وكانت شركات الملاحة اليابانية السباقة إلى تعليق رحلات حاملاتها إلى خرج، في الأيام الأولى من حزيران. ولم تلبث شركات التأمين على الناقلات والحمولات، وأولها شركة لويدز اللندنية، أن رفعت تكلفة التأمين من واحد في المئة إلى ثلاثة في المئة. أما الشركات الأميركية فقدرت المخاطر بسبعة في المئة. فنجم عن الهجمات، وعن قصف بعض أجزاء مصفاة بخرج، وزيادة تكلفة التأمين، بعض التدني في الصادرات

الإيرانية. وآل هذا بدوره الى خسارة إيران نحو سبع عوائدها النفطية، أو ملياري دولار من أربعة عشر تقريباً.

ولما كان العراق، وهو الدولة المنتجة الكبيرة الثالثة للنفط في الشرق الأوسط، بعد السعودية وإيران، حُرم ميناؤه على الخليج، واضطر الى تصدير نفطه من طريق السعودية ومن طريق تركيا (بعد قطع خط الأنابيب السوري)، وعانى بدوره بعض التدني في التصدير، توقعت القيادة الإيرانية تعويض الخسارة من التصريف والتسويق بواسطة ارتفاع الأسعار. واحتاطت للسياسة العراقية، وسعيها في إيهام الدول الصناعية باحتمال إغلاق إيران مضيق هرمز، فعمدت إلى اقتراح تأمين الناقلات والاضطلاع بهذا التأمين بأسعاره السابقة. وكررت نفيها القاطع نيتها المزعومة التضييق على الملاحة النفطية في «خليج العجم» عامة، وفي مضيقه خاصة. وحفظت حصة التجهيز النفطي، بين الاستخراج والتحميل، من عائداتها، فأقامت على استثمار ثلاثة مليارات دولار في السنة، في مراحل التجهيز المختلفة. فكانت حال إيران، في الأثناء، تدعو إلى العجب بعض الشيء: فهي، من وجه، تشن حرباً تريدها شعواء على الاستكبار وشياطينه الكبيرة والصغيرة، وتخص رؤوسه الغربية بحملات كراهية وضغينة تملأ الليل والنهار ولا تقتصر على دقائق رواية ١٩٨٤ لجورج أورويل؛ ومن وجه آخر تسهر على موارد النفط الذي يغذي صناعات الدول المستكبرة ومجتمعاتها سهرها على حدقة عينها وولدها. وهذا الخُلْف، أو ما يبدو خلفاً، ترتب على عقلانية مفتاحها منطق الحرب. فالحرب على «الشرق والغرب» هي ركنُ العمل الاسلامي الأول، وهي رحمُ المجتمع الاسلامي المرجو ودولته، وجامعُ المسلمين المتفرقين في دار واحدة وتحت حكومة ولاية واحدة. فلا غرو إذا أنزلت المنزلة الأولى، وحلت الشؤون والمشاغل الأخرى مراتب تليها وتتبعها.

ورد «الغرب» وحلفاؤه على الحرب الإيرانية المقيّدة بقيد الحرص على عوائد النفط وعلى سلامة نقله تالياً، بسياسة مزدوجة، شأن السياسة الإيرانية نفسها. فمدت الدولة الفرنسية الطيران الحربي العراقي بما أمكنه، تجهيزاً وتسليحاً وتدريباً، من التضييق على المصافي والموانئ الإيرانية، من غير خنقها أو إلحاق أعطاب كبيرة فيها تؤدي إلى نضوبها أو إلى تدني صادراتها على نحو خانق. وأباحت مصر لطيارين سابقين، كانوا يخدمون

في سلاح الجو، الالتحاق بالطيران الحربي العراقي، في أواخر تموز. وتولت دول الخليج المنتجة للنفط والغنية، وهذا ليس حالها كلها، تعويض العراق جزءاً من نقص عائداته من النفط في الوقت بين خسارته ميناء أم القصر على شط العرب وبين تصريفه ناتجه بواسطة الأنبوبين البريين المتبقيين. وهي عوّضت العراق كذلك جزءاً من ثمن مشترياته الحربية. ورضيت فرنسا تحويل القسط الأكبر من ثمن السلاح، ومن بعض التجهيزات الصناعية والإنشائية، ديناً على العراق يسدده من مبيعات النفط بآجال طويلة. لكن الإجراء الذي أبطل الحسبان الإيراني الأساس، أي توقع تعويض خسارة بعض التصريف من زيادة الأسعار، كانت المملكة العربية السعودية صاحبته. فهي عمدت إلى زيادة حصتها من الانتاج اليومي بنسبة ترجحت بين خمسين في المئة وستين في المئة، من خمسة ملايين برميل إلى نحو ثمانية ملايين، فعوضت نقص الانتاجين، الإيراني والعراقي، وحالت بين الأسعار وبين ارتفاعها. بل ابتدأت السياسة النفطية السعودية، والعربية عامة، رجوع سعر النفط القهقرى، بعد الزيادة الكبيرة الثانية التي طرأت عليه في الأعوام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٠ وفاقم من انخفاض سعر النفط خسارة العملة الأميركية جزءاً من قيمتها الفعلية، بينما استمر احتساب السعر على القيمة الرسمية. فآذن ذلك، على ما لاحظ شهرام شوبين، في عدد مجلة فورين أفيرز الثاني (١٩٨٢)، بتردي الاحتياط المالي الخليجي وابتداء «ذوبانه». فتآكل ركن من أركان التخطيط الخميني في مقتبل الثورة وأيامها الأولى. إذ ذهب الظن بالقيادة الخمينية إلى تمويل الدول المستهلكة رخاء الثورة، وتصدير الثورة، من بيع «النفط الغالي» في سوق يغلب عليها الطلب (على العرض)، وتتحكم إيران الخمينية، الباسطة سطوتها على كل حوض «خليج العجم» حيث نحو ستة أعشار احتياط نفط العالم، بمصادره.

وبإزاء رد الجواب هذا على استمرار إيران على الحرب، عينت إيران أعداءها وتوعدتهم بالانتقام العاجل أو الآجل، من حيث يحتسبون ومن حيث لا يدرون ولا ينتظرون. فإلى الولايات المتحدة الأميركية، راعية حكم البهلوي والحابسة أرصدة تبلغ عائد سنة كاملة من النفط والساهرة على سياسة نفطية ونقدية تضيّق على الثورة منافذها - توعدت القيادة خمينية فرنسا بخسارة ديونها على العراق. فقال محمد غرض، وزير

النفط الإيراني: زودت فرنسا العراق الصواريخ التي تقصف خرج، فإذا هزم العراق (على ما لا يشك غرض) فلن تعترف الحكومة العراقية بديون فرنسا عليها. وتوعد رفسنجاني اوروبا كلها بخسارة «مدخولها النفطي كله» في اليوم الذي تحرم فيه إيران من النفط. وعلّل رفسنجاني مهاجمة خرج بـ «ممارسة الضغط الاقتصادي على إيران»، وحمّل «صنابير نفط السعودية»، وبيعها انتاجها «بثمن رخيص» تبعة الضغط على إيران (في أوائل أيلول ١٩٨٢). وقدّر علي خامنئي مساعدات دول الخليج إلى العراق بثلاثين مليار دولار، وأنذرها بأن «النتائج لن تكون في مصلحتها» (في اليوم الثامن من تشرين الثاني). وكرر وزير النفط تحذير رئيس الجمهورية في اليوم نفسه فقال: «ان النزاع مع السعودية لم ينته، وعلى الحكومة السعودية أن تكون أكثر حذراً». وندد خميني بمجلس الأمن وقراراته ودعواته إلى انسحاب القوات المتحاربة إلى حدودها. فحمل على مواطأة العالم المعتدي حين كانت ايران ضعيفة، وبدا العراق قوياً، ووصف شكاوى الحكومة العراقية إلى مجلس الأمن بـ «الضعف»، ونسبها إلى هزيمة صدام حسين ودمار قواته. ولم يشك علي أكبر هاشمي رفسنجاني، غداة عمليات «مسلم بن عقيل» بالقطاع الأوسط (في أوائل تشرين الأول)، في أنها جعلت «القوى المعادية لإيران في العالم تفقد توازنها».

العمل السري وعشق الشهادة ...
والإمام بينهما

ولهذا التقدير لسياسات الدول آت زاهر. ولن تعدم القيادات الخمينية، الإيرانية وغير الإيرانية، ولاسيما اللبنانية، الذرائع إلى السخرية من «فقدان» العالم «توازنه» او من ردوده «الهستيرية» على سياسات إيران الإسلامية وصنائعها وآلاتها. فلم يشك الخمينيون، وهم لا يشكون إلى اليوم، في عجز غيرهم، اي «الغرب»، عن فهمهم. ويحملون هذا العجز على اختلافهم، واختلافهم هو اختلاف «الإسلام»، عن مألوف الفهم و«العلم» الغربيين الشائعين في العصر الفاسد والمنافق والطاغوتي. وهم يرون في اختلافهم، وعجز الغير عن فهمهم وعن توقعهم واحتساب

ردودهم، بعض السبب في «قوتهم» ومفاجأتهم عدوهم حيث لا يحتسب ولا ينتظر. فلم تنفك القيادات الخمينية تزري بالمواقف والآراء السياسية القائمة على الاستدلال بالوقائع المرئية، وبالشواهد، على النتائج. فذهبت، وما زالت تذهب إلى اليوم، إلى ان مثل هذا الاستدلال يغفل عن أمر أو عامل أساسي هو ما تخبئه القيادة الخمينية نفسها وما تبيّنه من «غيب»، أي من ضربة «تفقد العدو صوابه» أو «تربكه» فيفقد توازنه، أو «توجعه» فيتخبط في دمائه، إلخ... وهذه كلها إشارات يسبغ اصحابها الخمينيون عليها صفة الاشتباه والالتباس، ترهيباً وتخويفاً. وتدل كلها، من غير لبس، على ملابسة العمل السري، ومثاله الأقوى والأنصع العمليات الانتحارية (ويسمونها هم الاستشهادية) التي ترمي إلى الترويع والارهاب، على معنى الكلمتين الحرفي.

ولا ينبغي حمل هذا الضرب من الأعمال والصنيع على الظرف والوقت، على رغم انه شق طريقه في ظرف وتوقيت معينين. فالسرية ملازمة لمثال سياسي يرى إلى كل حكم، أو مُلك أو سلطان، اغتصاباً مؤقتاً، ولو دام قروناً. ولا يستقيم الأمر للاغتصاب الا بالتسلط على الظاهر، ولا يدوم إلا ما انفرد الظاهر بالدلالة وبالقوة. فلا سبيل، بهذه الحال، إلى تقويض ملك الظاهر، وإلى تصديع قوته، إلا من طريق تأليب النفوس والدواخل عليه، وسلخها من سلطانه، وبعثها على مقاطعته ومقاطعة هيئاته ومؤسساته، على ما حرّض المحاضر السيد روح الله خميني، المنفي بالنجف، جمهور مستمعيه القلائل في ١٩٦٩ أما الإقبال على قتل النفس، والرضا به، وهما الاستشهاد أو الشهادة، واغتيال «المنافقين» و«الطواغيت» ومن هم ادنى مرتبة من الآلة الجامدة (أنيس نقاش) و«الخنازير» من «أبناء النصارى واليهوديات» (فؤآد علي صالح، التونسي، صاحب متفجرات باريس في خريف ١٩٨٥ وشتاء ١٩٨٦)[1] فهذه من صور خروج الدواخل والنفوس إلى العلن والظاهر، وزلزلتها لأرض تحت أقدام الظاهر وعروشه.

ويختصر الخمينيون اختبارهم التاريخي، وليس السياسي وحسب، بإيران أولاً (القيام على محمد رضا بهلوي) وعلى حدود إيران والعراق طوال السنة ونصف السنة بين حصار عبادان واستعادة خورمشهر) ثانياً، بهذين الركنين: السرية والاستماتة. والحق أن الإمامة، أو ولاية الفقيه،

هي ضمان الإثنتين. فمن طريق الولي الفقيه «يشتري» الغيب من المؤمنين أنفسهم بأن لهم الجنة[٢] والاستتار فرض على نواب صاحب الزمان، كما كان فرضاً على الأئمة أنفسهم، فلعنوا من دل عليهم باسمهم وصفتهم طوال صمتهم وتركهم طلب «الأمر». ومنزلة الولي الفقيه من السياسة الإلهية، على ما يقوَل أصحاب هذه الولاية وأنصارها، أو من التكليف الإلهي، هي الصدارة. فهو، الولي الفقيه أو الإمام أو المرشد، الوجه المرئي والشاهد من العهد أو التعاقد بين الغيب والشاهد، وهو وسيط هذا «الشراء» وضامنه وكفيله. وانما يدين الشهيد (الشهيد الحي قبل موته) ويدين أهله وأصحابه من بعده، إلى الولي الفقيه، بيقينه (وهم بيقينهم) بالجنة. فلولاه، ولولا فتواه، لما أيقن «حبيب الشهادة» بجزائه الحسن، ولما أيقن أهله وأصحابه معه ومن بعده. فيَدين المجاهدون بيقينهم هذا، ولولاه لما كانوا من المجاهدين، إلى الإمام الفقيه والجامع شرائط العدل والفتوى، على ما يقولون. وعلى هذا فحبل السرة الذي يصل الحزب اللهيين بالولي الفقيه، وبطهران، ليس من فروع السياسة، ولا من بنيات طريقها ومسالكها الثانوية. بل هو الأصل الذي تبني عليه «السياسة الإلهية» الخمينية، ويصدر عنه الجهاد على مختلف صوره. ويحقق الجهاد، على الصورة الخمينية، أي على صورة الاستماتة وطلب الشهادة، قوة العقد الذي تعاقده المجاهد ووليه الفقيه، أو من ينيبه الولي عنه ويكل اليه ولايته في أمر من الأمور. فلولا العقد هذا لما كان استشهاد، ولما كانت مقاومة، أو جهاد، أو صحوة، أو تحرير؛ ولما ارتبكت قوى الاستكبار، وخافت، وفقدت توازنها وصوابها، وهسترت، وهربت مجللة بالخزي والعار.

فكان على ولاية روح الله خميني أن تقيم البرهان على أن من صرع محمد رضا بهلوي وأسقط عرشه (ويتظاهر الخمينيون بتصديق زعم الشاه الأخير بأن عرشه يعود إلى خمسة وعشرين قرناً، تعظيماً لقوتهم، وليس وليد حلف صف ضابط مع الإدارة البريطانية على المطامع الروسية)، ورد جيش صدام حسين على أعقابه، قادر على التربع بكرسي بغداد أو تولية من يتربع بها باسم «الثورة الاسلامية» وطهران، وإطاحة الحسين بن طلال عن عرش الاردن، ودحر القوات الاسرائيلية وإجلائها عن لبنان قبل «اقتلاع اسرائيل من الوجود» على حسب فتوى المرشد القاطعة في الدولة العبرية.

«تحرير» العراق

الطريق إلى بغداد، أولاً، أو الطريق الى لبنان من بغداد، أي من النجف وكربلاء، أي من البصرة. وقد شاءت القيادة الخمينية هذه الطريق، المتعرجة بعض التعرج، واحدة ومستقيمة، بعد أن حسبت أن مرحلتها التالية، أي اللبنانية، مؤجلة أو مرجأة. فذهب رئيس مجلس الشورى، ونائب رئيس مجلس الدفاع الأعلى، وصفته الثانية تتقدم منصبه الأول، قبيل الحملة الاسرائيلية على منظمة التحرير الفلسطينية بلبنان، في الثاني من حزيران، إلى أن العراق «وليس لبنان، هو الذي يشكل الهدف الأول لإيران (...) إن علينا أن نحل أولاً مشكلة صدام، وحزب البعث حتى يتسنى لنا أن نكون على اتصال مباشر بالطريق البري إلى لبنان». لذا، وما لم ترفع الحواجز من طريق طهران إلى لبنان، وهي الحاجز العراقي، أما سوريا فهي الجسر إلى لبنان والسُّلم إليه فإرسال المتطوعين إلى الحدود الوحيدة المشتعلة مع إسرائيل أمر متعذر، على ما أتمّ رفسنجاني قوله. وكان إرسال المتطوعين إلى «الجبهة اللبنانية» (رفسنجاني) يعني، أربعة أيام قبل ابتداء «سلام الجليل»، ضمهم إلى مقاتلي المنظمات الفلسطينية المسلحة، والمشاركة في القتال أو في ما كانت تشارك فيه «القوات الفلسطينية-اللبنانية المشتركة»، إلى جنب هذه القوات. ولم يعدّ علي خامنئي، رئيس الجمهورية، في الشروط التي اشترطها على الحكم العراقي قبل يومين من الحملة الاسرائيلية، فتح الطريق العراقية إلى لبنان والقدس. وحين رد روح الله خميني نفسه، في الواحد والعشرين من حزيران، على بيان مجلس قيادة الثورة، في التاسع من الشهر نفسه - وهو البيان الذي ربط فيه المجلس استعداده للانسحاب الفوري بالأعمال العسكرية الاسرائيلية - تكلم على انضمام الشعب العراقي «المضطهد» إلى الشعب الإيراني «ليقيما معاً حسب أمانيهما دولة إسلامية» تنضم إليها بدورها «الدول الصغيرة الأخرى في المنطقة»، لم يلمح الرد إلى لبنان والفلسطينيين. كذلك أغفل رفسنجاني الأمر، في اليوم التالي، وكرر ما سبق له أن قاله عشية العملية التي كانت انتهت، في الأثناء، إلى أبواب بيروت، من طريقي الساحل والشوف فعاليه. واستعادت قيادة الجيش والحرس في بيانات هجوم رمضان، منتصف تموز، الرأي نفسه، فجعلت من «تحرير العراق» الواسطة إلى «تحرير القدس».

فبدا ان السياسة الخمينية في هذا الشأن، ثابتة. وليس في مستطاع حملة اسرائيلية، ولو أدت إلى اقتلاع منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية المرابطة، من لبنان، حرف السياسة الخمينية هذه عن مسيرها. والسبب في هذا الثبات واضح. فالقيادة الخمينية كانت تعول تعويلاً قوياً على انهيار المقاومة العراقية، وعلى انضمام العراقيين، لاسيما الشيعة منهم والجنوب حيث تدور رحى الحرب في معقلهم وموطنهم، إلى «محرريهم» و«إخوتهم في الإيمان» - وذلك على مثال تعويل القيادة الصدامية قبل واحد وعشرين شهراً. لكن مرشد الثورة جعل «الإسلام» محل «العروبة» لواءً ورابطة. فتوجه إلى الإيرانيين، في الخامس والعشرين من تموز، وقال جواباً ربما عن تململ في صفوف الجمهور الإيراني وتساؤل عن السبب في قعود دولتهم عن نجدة الفلسطينيين و«القدس» وإصرارها على حرب العراق. فقال: «إن وطننا ليس البصرة ولا سوريا، إن وطننا هو الإسلام». وعليه فدخول الأراضي العراقية، على خلاف رأي شائع بين فقهاء الإمامية بإيران نفسها، إنما هو «وجود دفاعي»، على قول خميني في خطبته الإذاعية، و«نتوجه بمشيئة الله إلى القدس» حال «تحرير العراق من الفاسدين والمغتصبين».

وتوالت هجمات «رمضان» على ما مرّ في الثالث عشر إلى الرابع عشر من تموز، ثم في السادس عشر إلى السابع عشر، ثم في ٢٣ وفي ٣٠ منه. واستماتت موجات الفتيان من حرس الثورة في الهجوم. لكن هذه العمليات الباهظة لم تنجح إلا في إرجاء قمة دول عدم الانحياز ببغداد، ولم يزد ما احتلته من الأراضي العراقية عن مئات قليلة من الكيلومترات المربعة على ساحل شط العرب النفطي. ورد العراق على احتدام القتال على جبهة الأهوار والجزر، جنوباً، بهجمات طيرانه الحربي على مرافق النفط، بعد أن جرّب الرد السياسي فاقترح سحب قواته، وتقاسم رعاية المسألة الفلسطينية، من غير جدوى. لكن خسارة طهران نحو مئة الف من الضحايا، في العمليات الأربع الأخيرة، وفي غضون أكثر من أسبوعين بقليل، لم يقنعها بعسر محاولتها وخيبة حساباتها «الإسلامية». وهذا ما لم تنته طهران، أي ساستها الخمينيون، إليه، إلا بعد ستة أعوام تامة من الحرب والعمليات الباهظة.

فتوسلت بسلاحها القاطع والمباغت، وهو أعمال الترويع وراء جبهات

الحرب، حيث السرية والاستماتة يؤثّران الأثر المميت والمرجو. وكان باكورة أعمال إرهابية معدة إعداداً طويلاً ومتقناً، انفجار بمبنى وزارة التخطيط العراقية ببغداد، في اليوم السابع من آب، أودى بعشرين قتيلاً. وفي الثامن عشر من الشهر نفسه، زادت طهران شرطاً على شروطها على بغداد، أي على شروط وقف النار، وهو سماح بغداد «للمتطوعين» الإيرانيين، بالانتقال إلى لبنان من طريق العراق للإسهام في قتال إسرائيل. وتوقيت الشرط الجديد، بعد عشرة أيام من انفجار بغداد، هو بمنزلة رد تهمة بغداد لطهران بالتواطؤ مع الغزو الاسرائيلي على الفلسطينيين والعرب عامة. فما تطلبه طهران هو الحق لمقاتليها ولأنصارها من العراقيين المعادين للنظام، في المرور بالعراق، وبقاء بعضهم من «إخوة» صاحب عملية مبنى وزارة التخطيط، فيه. فاذا رفض الحكم العراقي، على ما كان التوقع غالباً، حُمِّل التبعة عن القعود وترك النصرة. وهي نفسها تهمة بغداد لطهران بعد إعلان الأولى قبولها وقف النار، وتعليلها اياه بـ «العدوان الاسرائيلي الغاشم». وبينما كانت طهران تشترط شرطها الجديد، وفي الأثناء انتهت الوساطة الأميركية ببيروت إلى الاتفاق على جلاء الفلسطينيين المسلحين منها في الأسابيع الثلاثة الآتية (وهذا ما حصل في الثاني عشر من أيلول)، كانت ترسل نحو ألفي حرسي من حرس الثورة إلى البقاع الشمالي، من طريق سوريا وجواً، بعيداً من الجبهة العسكرية وقريباً من البؤرة الشيعية المنشقة عن «أمل» وعن رئيسها السيد نبيه بري، ومن سوريا.

وتوالت هجمات «مسلم بن عقيل» مع استهلال شهر تشرين الأول، وعشية انعقاد مؤتمر القمة العربية بفاس. وكان على المؤتمر العتيد أن ينظر في السياسات العربية في ضوء خسارة المنظمات الفلسطينية المسلحة معظم قواعدها اللبنانية وانكفاء القوات السورية عن بيروت، إلى رجوع القوات العراقية داخل حدود العراق الإقليمية، والهجمات الإيرانية. وأتبعت بهجمات «محرم» في أوائل تشرين الثاني، غداة دعوة الجمعية العمومية سابعة والثلاثين، وليس مجلس الأمن وحده، العراق وإيران إلى وقف نار. وأعلن رئيس مجلس الشورى، معلّقاً على الهجمات الأخيرة وهي ثالثة من صنفها في غضون أربعة اشهر، بقول صريح: ان هدف إيران هو «توفير الظروف الثقافية والسياسية لتصدير ثورتها الإسلامية إلى دول

أخرى تواجه الاستغلال».

وعقّب محمد باقر الحكيم، نجل مرجع التقليد الأول السابق، محسن الحكيم وملهم «حزب الدعوة» وإنشائه ربما، على هجوم «محرم» الثالث بمندلي في الجنوب، فأعلن في السابع عشر من تشرين الثاني، وكان الهجومان الثاني والثالث وقعا في اليوم السادس عشر منه، إنشاء «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية، من طهران. ورفع الحكيم برنامجاً «تحقيق أهداف الاسلام». وشرط التحقيق هذا بمقدمة ضرورية هي «القضاء على النظام البعثي في العراق». فذهب إلى أن «هذه الأمة (...) لن تختار (...) عقب سقوط النظام [البعثي] غير جمهورية إسلامية»، على المثال الإيراني أو الخميني. وعليه فالمجلس الأعلى ليس إلا «الثورة الإسلامية في العراق»، على ما جهر «حزب الله» لبنان من بعد. ولم ير المجلس ضيراً في خروجه إلى العلن بطهران، وقوات طهران تتلاطم «أمواجها» إلى الشمال من البصرة. فإيران، على مذهب محمد باقر الصدر، هي «القاعدة الطبيعية للمقهورين». فهي، على مثال مشهور سابق ربما لم يعلم به أصحاب العلم الإمامي، «وطن» الإسلام، على نحو ما كان يقال قولاً متناقضاً ومتدافعاً: «وطن الاشتراكية»، في الاتحاد السوفياتي - والإسلام على قول روح الله خميني للتو، هو «الوطن»، و«ليس للعامل وطن» على ما أوجب البيان الشيوعي. وحيا «المجاهدون العراقيون»، على ما سموا أنفسهم، بعد تمام شهر على إعلان «المجلس الأعلى» الإعلان هذا، بتفجير «ابو الفداء» سيارة حمولتها أربعمئة كلغ من المتفجرات اقتحم بها مقر وكالة الأنباء العراقية، القائم بشارع أبي نواس ببغداد. وسمى «المجاهدون»، أو بيانهم الصادر بطهران، العملية: «المجلس الأعلى للثورة الاسلامية العراقية». وفي ١٩ كانون الأول، أي بعد العملية بيومين، كانت القوات الإيرانية تشن ثاني هجوم كبير بين ديزفول وميسان، وهو الفصل الرابع من فصول الهجمات بالأراضي العراقية في غضون نصف السنة الثاني من العام ١٩٨٢ فتوقع القادة الخمينيون أن يسقط «النظام»، ويتوحد «الشعبان»، تحت هجمات الخارج، وهو خارج الاسلام والتحرير، وضربات الداخل، ومصدرها «قاعدة المقهورين».

هوامش الفصل الرابع عشر

١ صحيفة لوموند، الباريسية اليومية، في ٧ كانون الثاني ١٩٩٠

٢ سورة التوبة، من الآية ١١١

الفصل الخامس عشر

وجها الخمينية اللبنانية أو «خدمة سيّدَيْن»

إذ أخفق «المجلس الأعلى للثورة الاسلامية العراقية»، وقبله «حزب الدعوة»، في إنشاء حركة شيعية وأهلية معارضة تجمع القتال، على وجوه كثيرة، إلى السياسة، ولو جُمعا على حد السكين وشفرتها، بدا أن «حزب الله» لبنان نجح فيه وأفلح. وهذا ما لا يكاد الحزب اللهيون اللبنانيون يصدقونه، وهم يدّعونه بتبجّج «يمزق» الأفواه، على زعم الشاعر المعاصر، في الصباح والعشية. وهم ينسبون نجاحهم - من غير الجواب في الحال عن السؤال: نجحوا في ماذا على وجه الدقة؟ - إلى قوة إيمانهم ومعاهدتهم وجهادهم، شأنهم، وشأن «مدرستهم» الإيرانية الخمينية، على قول أحد مُعَمَّميهم، الشيخ محسن عطوي[1]، في تعليل استيلاء الحركة الخمينية على حكم إيران. وعليه، فهم لم يفعلوا، بل إنّ كل الفعل هو لله وحده، وللإسلام، «الدين عند الله»[2]. وعلى جاري الدعوات الدينية الغالية في بتدائها، وما أقامت على غلوها أو على نازعها إلى التوسع والفتح، حمل لدعاة الخمينيون من تابعوهم على الولاء والدعوة، على «(تجاوز) الوالد و لوالدة والديار»، وشرطوا بهذا «التجاوز» انتسابهم إلى الله وإلى حزبه، و «(كونهم) مع الله ليحقق آمال (هم)»[3]

واتفق، من غير مصادفة، أن الموضع الذي أحرزت فيه السياسة خمينية، التي يقر مواليها وأصحابها لها بـ «المركزية»[4]، انتصارَها، هو ـــن. ففي لبنان هذا، «بلد السياسات» أو العصبيات و«بلد الأجهزة»، عـى ما ذهب إليه أحمد جنتي نفسه ولم ينفك محمد حسين فضل الله بـــي فيه ويعيد، انتزعت الدعوة الخمينية مريديها ومشايعيها من والديهم . ـ ـتهم وديارهم وأسلمتهم إلى إرادة «الثورة الإسلامية»، «المركزية»،

وإلى «مدرستها». فوسع ابراهيم السيّد، يوم كان الناطق باسم «حزب الله» وقبل الاعلان عن أمين عام بالاسم والصفة، وسعه القول: «إن الأساس في لبنان بالنسبة إلينا أن يبقى لبنان ساحة وموقعاً للصراع مع إسرائيل»(٥) وغني عن القول إن ما هو «أساسي بالنسبة إلينا» هو أساسي «بالنسبة للإسلام» كذلك؛ فالمقدمة الأولى هي وحدة «الاسلام» و«نحن» الحزب اللهية. لكن المتكلم يقول ما هو في غنىً عن قوله: «إن مصلحة الإسلام أن يكون لبنان كذلك».

ولا يصح أن تُعْزى هذه المقالة إلى الظرف أو الوقت، وهو صيف العام ١٩٨٧، أي قبل دخول المتكلم وأصحابه المجلس النيابي اللبناني، ومشاركته، ومشاركتهم، في ما يسمى الحياة السياسية اللبنانية، بل «تلبننهم» على زعم كثرة من الصحافيين. فجواباً عن سؤال إحدى الصحف اللبنانية: «ماذا بقي من الأحزاب بعد الحرب؟» رسم نعيم قاسم(٦)، نائب أمين عام «حزب الله» لبنان، حدود التلبنن، فقال: «إذا عرّفنا الدولة اللبنانية بأنها مساحة الدولة وأفراد الشعب الذين عليها، فنحن جزء لا يتجزأ من هذه الدولة، نتمسك بأرضنا وحقوقنا فيها». ووقع هذا القول في أوائل تموز من العام ١٩٩٦، أي بين وداع الحزب الخميني مجلس نواب كانت له فيه كتلة من عشرة نواب وبين استقباله مجلساً له فيه مثلها.

وجلي أن هذا التعريف الحذر، والنازع إلى أدنى مراتب التعريف وأقلّها تخصيصاً، إنما يُغفل عمداً ما يجمع «أفراد الشعب» بعضهم إلى بعض، وكلّهم إلى «الأرض» التي ينزلونها وهم «عليها»، وهو رابطتهم السياسية والوطنية. وترتب هذه الرابطة على مواطني الدولة واجبات لا تقتصر على «الحقوق» ولا تختصر فيها. أما «التمسك» بالأرض، من غير إدراجه في الرابطة السياسية والوطنية، العامة والمخصَّصة معاً، فيُلاحَظ على الفاتحين والمستولين كذلك.

الاشتباه

فكيف جمع الحزب اللهيون بين قيادتهم حركة أهلية حقيقية وبين إقامتهم على تعريف أنفسهم، كلاماً وفعلاً، وتعريف الدولة تعريفاً مكانياً، أو موضعياً، وخارجياً طارئاً؟ فهذا التعريف لنسبة «حزب الله»

اللبنانية، أو للحصّة اللبنانية من الحركة السياسية، والعسكرية الأمنية، الخمينية، يدل حرجه وحذره على مشكلة هوية فعلية وفاعلة، تترتب عليها مفاعيل على قدْر كبير من الخطر والأهمية. فإلى اللبنانيين السبعة الذين تتألف منهم القيادة الحزبية العليا، شورى القرار، ثمة عضوان إيرانيان، على ما يبدو[٧]، لا يُعرف شيء عنهما. ولا يعرف كذلك شيء كثير أو قليل عن «قيادة ظل» تأمر وتنهي، وكلمتها هي النافذة، و«لا تعارض إرشاداتها وتعليماتها»، قد يستدل عليها بانتظام الحزب «فصيلاً عسكرياً»، على ما يرى ويشاهد[٨] وإلى العضوين الإيرانيين، و«قيادة الظل»، لا شك في أن للوجه الأمني، أو القيادة الأمنية «الخفية»[٩]، دوراً بارزاً اضطلعت به، وما زالت تضطلع به، من غير أن يعقل إشراف المؤتمر العام عليها. فمعظم «العسكريين» الحزب اللهيين، وكل الأمنيين، لا يُرَوْن، لا على المنابر، حيث يخطب «السياسيون» الظاهرون من غير كلل، ولا في الحملات السياسية والحملات الانتخابية، أو في التظاهرات والمؤتمرات؛ وهذا الجزء من نشاط الحزب الخميني لا ينفك يتعاظم منذ أوائل العقد العاشر. ومع إطفاء الحروب المستعرة والظاهرة تواري قادة حرس الثورة الإسلامية[١٠] من أمثال عسكر ومحبيني وكنعاني، عن منابر التأبين والاحتفال والافتتاح. ولم يوهن ذلك نشاط «السفراء» الإيرانيين، وآخرهم السيد همايون علي زاده. وهؤلاء، سفراء الثورة الإسلامية على مثال حرس الثورة الإسلامية، من العسير تمييز مهماتهم الديبلوماسية والتمثيلية من مهماتهم «الثقافية»، على ما كان يقول رئيس مجلس الشورى، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، قبيل الانفجارات البغدادية.

ولا يتستر الحزب الخميني بلبنان على كون السيد عيسى طباطبائي رئيساً لـ«مؤسسات الجمهورية الإسلامية [الإيرانية] في لبنان»[١١]. وأول «المؤسسات» هذه «لجنة إمداد الإمام الخميني (قد)»، ثم «جهاد البناء». وطباطبائي هذا من قدامى الدعاة الخمينيين بلبنان. وكان مقدمه إليه قبل نصف عقد من استيلاء الحركة الخمينية على حكم إيران، واضطلع بدور بارز في إعداد «كوادر» الحزب الخميني، واختيارهم وترقيتهم، على ما كانت تصنع «دائرة الكوادر» في الأحزاب الشيوعية والسوفياتية. أما «المؤسسات» فهي الاسم الذي يسمى به المدد الإيراني الرسمي، أي المساعدات المالية والعينية التي مصدرها الإدارات الإيرانية، وهي غير

«الأموال» (على المعنى الاسلامي) التي تجبيها الحوزات وتوزعها[١٢]. وتتولى «المؤسسات» مصاريفَ ماليةً وعينية كبيرة، قياساً على ما كانت عليه القدرات اللبنانية في أثناء الحروب المتناسلة. فتولى «جهاد البناء»[١٣]، إلى أوائل تموز عام ١٩٩٤، إنشاء تسع وعشرين مدرسة أو تأهيلها، ورمّ نحو خمسة آلاف وثلاثمئة منزل، ورفع خمسة عشر مسجداً وأهَّل ثلاثة وخمسين، وشيَّد سبعة عشر نادياً حسينياً (حسينية)، وشرع في إنشاء مقامٍ للأمين العام السابق السيد عباس الموسوي، «سيد شهداء» الحزب الخمّيني بعد تلقيب الشيخ راغب حرب بـ«شيخ الشهداء»[١٤]. فإذا زيد على هذه المصروفات تكلفة الجهاز العسكري المحترف، ورواتب عديده، وتكلفة الجهازين السياسي والأمني، وجهاز الدعاوة (الإعلام»)، ألهبت جَملة المصروفات مخيلة الصحافيين من متصيّدي الأخبار والأسرار. فترجَّح تقدير الميزانية، من غير سند أو وثيقة، بين العشرين مليون دولار والمئة والستين مليون دولار[١٥] ومهما كان من أمر التمويل الإيراني، ومن أمر تقدير الدخول والمصروفات، النقدية والعينية، بما في هذه الأخيرة السلاح، فلا شك في أنها تفوق، بغير قياس، قدرة التمويل الأهلي من طريق الحقوق والخمس وغيرها من الدخول «الشرعية»[١٦] ويقارن بعض المراقبين والشهود بين مصدر الحقوق، وبين «مساعدات محتشمي»، على ما يسمونها، ويعزون إلى زيادة المساعدات عن الحقوق زيادةً عظيمة الانحيازَ إلى محتشمي وترك السير على نهج موسى الصدر ومحمد باقر الصدر[١٧]

وعلى نحو ما تسكت المنظمة الخمينية عن قيادتها الأمنية والعسكرية، وعن بعض قيادتها السياسية، تسكت كذلك عن «الجسر المالي» الذي يصلها بمعيلها الإيراني. وهي تعبّئهُ غداة كل عمل عسكري إسرائيلي يوقع خسائر مدنية كبيرة، على ما حصل في آخر أسبوع من تموز ١٩٩٣ (عملية «تقديم الحساب») وفي أثناء نيسان ١٩٩٦ (عملية «عناقيد الغضب»). فيحمل السكوت بعض الصحافيين على دمج الوجه الأمني بالوجه المالي[١٨]. وهذ الدمج جائز. وتحقّقه السوابق المعروفة، مثل السابقة الشيوعية والسوفياتية، وهي إمام يأتم به المناضلون الخمينيون عامةً، وغلاتهم خاصة.

وفي هذا الضوء يبدو اشتباه الهوية الحزب اللهية وجهاً ملازماً لتعريف

الحزب الخميني نفسَه. ولا يبدِّد الاشتباهَ لا الكلامُ المتقدم على «مساحة الدولة وأفراد الشعب الذين عليها»[١٩]، ولا حرص بعض القادة الحزب اللهيين على تصوير منظمتهم بصورة الحركة السياسية العادية. مثال ذلك ما ذهب إليه السيد عباس الموسوي، غداة انتخابه إلى أمانة الحزب الخميني العامة، فقال: إن «الحزب الذي يحترم نفسه هو الذي يترك مجالاً لاختيارات الناس. لدينا مؤتمر انتخابي كل سنتين. وهذا المؤتمر تتحمل فيه الكوادر الأساسية في حزب الله تعيين الأمين العام وقيادته الجديدة. هذه سنّة موجودة في كل الأحزاب. نهجنا منذ ١٩٨٢ ما زال كما هو»[٢٠].
ويخالف القول بشَبَه المنظمة الأهلية الخمينية المنظمات السياسية العادية، اللبنانية وغير اللبنانية، كل مزاعم «حزب الله» في الفرادة، وتفاخره بفرادته وخروجه عن السياسة المعروفة. وحملت فرادة «حزب الله» حجة الاسلام محمد علي نهدوي كرماني، عضو مجلس الشورى الإيراني، في أواخر ١٩٨٣، على السخرية من الفرنسيين الذين لم يجدوا شخصاً واحداً «مستعداً للانتحار» في سيارة «جيب» يدخل بها السفارة الإيرانية ببيروت ويفجرها. وخلص الحجة من خبر أذاعته أجهزة الأمن الفرنسية، ونشرته بعض الدوريات الأسبوعية، الفرنسية كذلك، إلى أن أعضاء «حزب الله»، وحدهم «القادرون على القيام بمثل هذه الأشياء (...) وتنفيذ التفجيرات حيثما يجب»[٢١]. ولم يبدل «حزب الله» رأيه في نفسه، بعد ثلاثة عشر عاماً. فقال حسن نصرالله، للمرة الألف على الأرجح: «عندما نملك الاستشهاديين فهذا يعني أننا قادرون على أن نضرب في أي مكان العدو (...) وسيحدث له حالة إرباك كبيرة»[٢٢].

أي إن الحزب اللهيين ليس كمثلهم أحد (من غير تضمين ولا تشبيه)، إسلاماً، وقهراً للجبارين، وحباً للشهادة، وإقداماً على الموت، وسياسةً - من وجه أول -، وهم، من وجه آخر لا ينفك من الأول، شأنهم شأن الناس والعامة والجمهور وأعضاء الجسم الواحد، شكوى من الغلاء، وتأذياً من شح المياه وتحلل النفيات، وضيقاً بالمتاجرة بالتعليم، إلخ. بل يلحقهم من «المظلومية»، على ما كانوا يقولون وكفُّوا عن القول منذ منعطف العام ١٩٨٨، ما لا يلحق غيرهم، قتلاً واضطهاداً وتجنياً وتحاملاً وصبراً. فهم صفوة الصفوة، وطليعة الأمة، ومرشدوها، وباعثو دينها وحضارتها ومجدها، ومعلموها، ورساليوها، و«أنبياؤها» (على معنى

الأمة من الأنبياء)؛ وهم عامة العامة، وغمار الناس، وسوادهم، وخدامهم «بشفرة العيون»، على ما تعلن ملصقات «جهاد البناء» على الجدران اللبنانية من الهرمل وبعلبك إلى بير السلاسل وبرعشيت والسماعية، وبيروت بين الجهتين.

الوصل والتمييز

ويُعْرِب هذا الازدواج المعلن عن سعي محموم في الجمع بين ما قد يراه عامة الناس نقيضين، وما يراه الحزب الخميني حصنه الذي يتحصن به من عاديات السياسة والحوادث (بل الحدثان)، ومن تغير الأزمان وانقلابها. فتجمع، وهو يحرص على ألا يغفل عن الجمع، بين المنظمة السرية الأمنية وبين الحركة الأهلية والجماهيرية. فكأن الاثنتين معاً، ولكن من غير وصل الواحدة بالثانية، أو إهمال الواحدة على حساب الأخرى. فلكل ميدان خيله وفرسانه، على أن يُجمع جنى الميدانين وأربحاهما في خزانة واحدة، ويقتطع من الأرباح هذه ما يستثمر في رأس مال واحد.

وإذا حرص «حزب الله» على نسبة نفسه من غير تردد إلى «المقاومة الاسلامية»، أو إلى «المقاومة» الخالصة (من غير صيغة النسبة اللغوية)، وأراد أن يكون الاسم الواحد من الاسمين بديلاً عن الآخر وفي معناه ومرادفاً له، ميَّزَ نفسه، على رغم كل القرائن المتضافرة والمتواردة، من «الجهاد الإسلامي»، و«منظمة المستضعفين»، ومن «منظمة العدالة الثورية»، و«منظمة الفجر الاسلامي»[٢٣]، تمييزاً قاطعاً. فوسعه، إلى اليوم أي في ظروف سياسية واجتماعية وثقافية مؤاتية أسهمت إيران الخمينية وسوريا الأسدية في صنعها وفي استتباب بعض الأمر لها، وسعه أن يستأنف دوراً أهلياً وسياسياً «عادياً». فتخفف من أوزار ماض مثقل بالعنف والاقتتال وانتهاك الروابط الأهلية وأعرافها، أو أضعف منّ وطأة هذه الأوزار عليه، وعلى «صورته»، بحسب قول شائع. وانتقل من المباهاة الصاخبة بالقوة على «زلزلة عرش أميركا وعظمة فرنسا»[٢٤]، والتحذير من اندلاع قتال «لا يبقى [معه] حجر على حجر في البلد»[٢٥]، ومن الاشتراط على أي تسوية سياسية آتية ألا «تعيد الموازنة بأي نسبة إلى السلطة» وإلا عدت «تسوية ضد الاسلام والمسلمين»[٢٦]، إلى الموادعة التي

نمَّ بها كلام حسن نصرالله، بعد ساعات قليلة من سقوط قتلى تظاهرة الحزب الخميني وأنصاره، على مقربة من طريق المطار ومستديرته، في يوم توقيع اتفاق أوسلو بواشنطن، في ١٣ أيلول ١٩٩٣، قال: «إن الحزب مع وحدة لبنان(...) لن نطلق النار على الجيش ولا على أحد(...) ولن ننجر إلى فتنة داخلية»[٢٧]، وإلى تحريم «أي شكل من أشكال الفتنة الداخلية، وإيجاب «السلم الأهلي(...) خطاً أحمر وانجازاً كبيراً»[٢٨]. وعلى قدر ما يباهي الحزب الخميني بلبنان بعدد عملياته «العسكرية» «الشهدائية»، وبالإصابات التي أوقعها في الإسرائيليين وأوقعها الاسرائيليون فيه[٢٩]، يباهي بإحصاء البيوت التي رممها وحجم المياه التي وزعتها «المصلحة الهيدرولوجية» في «جهاد البناء»[٣٠].

وعلى المثال نفسه، وهو مثال يقوم على الوصل والتمييز معاً، سعى الحزب الخميني في إنشاء «جسم جماهيري» فوق «الأطر الحزبية»، يعمل «بدافع من التكليف الشرعي»، ويحصر «المواجهة بأعداء الأمة الأساسيين»، ويبني على «أصل» هو «حَسْم الوضع مع الكتائبيين عملاء إسرائيل»[٣١]. لكن «حزب الله»، في مقابلة هذا السعي وعلى الضدِّ منه ظاهراً، لم يترك فرصة اقتتال واحدة، بينه وبين كل القوى الأهلية والعسكرية الأخرى، إلا انتهزها. فحين سعت القوى السياسية العروبية، المتخلفة عن «الحركة الوطنية»، في إنشاء «هيئة حوار وطني» تتولى تجديد العلاقة بين القوى السياسية هذه وبين الحكم، وعلى رأسه أمين الجميل، ردّ الشيخ محمد يزبك بأن الهيئة المزمعة ليست إلا «شقيقة لجنة الانقاذ [و] مصيرها الفشل»؛ وحسم الفرق بين الحركة الناشئة، غداة أسبوع واحد على تفجير مقري القيادتين الأميركية والفرنسية ببيروت، وبين أصحاب الهيئة بالقول: «لسنا كالساسة»[٣٢] وآذن حَمْل «هيئة الحوار» على «لجنة الانقاذ»، التي دعا الوسيط الأميركي في أثناء الحملة الاسرائيلية على منظمة التحرير الفلسطينية بلبنان إلى إنشائها من المتحاربين والسياسيين - آذن هذا الحمل بتجديد انقطاع الحزب الشيعي العسكري من المنظمات العروبية الأخرى، ومن السياسة الوفاقية اللبنانية.

فالحزب الخميني بلبنان ولد من رحم الاحتجاج على انضمام رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، إلى اللجنة هَذه. وكان انشقاق من انشقّ من «أمل»، ببعلبك (حسين الموسوي) وطهران (ابراهيم أمين السيد، المعروف

يومها بابراهيم الأمين)، الإيذان بانقسام شطر كبير من شيعة لبنان إلى حزبين، الأول تغلب عليه صبغة محلية ووطنية، تؤلف بين سياسة موسى الصدر وبين التوسل السوري، والثاني تغلب عليه صبغة «إسلامية» وإيرانية، تؤلف بين الصدارة الإيرانية وبين السياسات السورية الاقليمية واللبنانية. فالرد إلى هذه الولادة، وإلى ما لازمها وصاحبها من تنديد عنيف بـ «وطنية» «أمل» اللبنانية وفتوى (خمينية) نصّت على أن «النظام اللبناني غير شرعي ومجرم» وتبعتها فتوى من خامنئي (في ١٩٨٦) قضت بـ «ضرورة تسلم المسلمين الحكم في لبنان كونهم يشكلون أكثرية الشعب»(٣٣) - قرينة على تجديد الولادة هذه، والعودة إليها من غير اعتبار الحوادث اللاحقة. ويفاقم من عنف التجديد والعودة كونُ الانفصال والاستقلال سلخا «حزب الله» من حركة شيعية أهلية، بواسطة حرب أهلية في الحروب «الأهلية» اللبنانية أو الملبننة.

وفي أثناء سنة تقريباً ترددت السياسة السورية بين ضبط الحركة الخمينية الناشئة وبين رعايتها والإقرار بها قوة «عسكرية» وسياسية فاعلة. ففي صيف ١٩٨٣ جلت القوات الاسرائيلية عن المتن الجنوبي وعاليه ومعظم الشوف، ونفخت عمداً وعلناً في إوار حرب بين الدروز وبين المسيحيين (والموارنة خاصة) كانت تحت الرماد قبل دخول القوات لبنان. وتعهدت السياسة السورية، بمساعدة فلسطينية ميدانية وحثيثة، الحرب المشتعلة: فسدد المسيحيون ثمن حلفهم مع الدولة العبرية (وكانت الدولة العبرية كافأتهم على رخاوة حلفهم معها، واحجامهم عن دخول غرب بيروت في آب ١٩٨٢ عوض قواتها، بجلائها عن الجبل على النحو الذي جلت عليه فتركتهم لقمة سائغة للفلسطينيين وللبنانيين الدروز)(٣٤) خسارةً فادحة؛ ودان الدروز للسياسة السورية بثأرهم «للأرض والعرض»(٣٥) من الامتهان؛ وثبّتت السياسة السورية دورها وسيطاً وميزاناً للعلاقات بين جماعات طائفية متقاتلة، وممزقة، وضعيفة، ولا ميزان لها من نفسها ومن دولتها. واستولى حلف عروبي واسع، ضم منظمات الحركة «الوطنية»، والفلسطينية الهوى والمَدَد والأَوَد، إلى شيعة «أمل» وجنين «حزب الله»، في الأسبوع الأول من شباط ١٩٨٤، على غرب بيروت، وأجلى الجيش اللبناني الموحَّد عنه قبل أن يخرجه من صيدا وإقليم الخروب. فألغى أمين الجميل، إعداداً للحوار بين الجماعات اللبنانية المسلحة بسويسرا (لوزان

وجنيف)، مشروع اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ بين اسرائيل ولبنان، إلى قبوله مناقشة مقترحات سياسية ودستورية تقيد سلطات رئيس الجمهورية وتحول بين الهيئات الدستورية وبين مباشرة حكم فاعل ومستقل عن المنازعات الظرفية والروابط الإقليمية. فجازت السياسة السورية الإجراءات اللبنانية جزاءً حسناً. فأقفلت القوات السورية ببعلبك، في أواسط آب ١٩٨٤، مقر قيادة حرس الثورة الاسلامية، وأنزلت علم إيران عن مقر قيادة الدرك اللبناني، وأوقفت شاحنة عسكرية على باب فندق خوّام[٣٦].

ولَمّا زار الرئيس الإيراني، علي خامنئي، دمشق، في أيلول ١٩٨٤ - وفي ٢٠ أيلول من العام نفسه جرت محاولة نسف السفارة الأميركية بعوكر، حيث انتقلت بعد نسف مقرها على كورنيش المنارة بغرب بيروت في نيسان ١٩٨٣ وقتل بضع عشرات من مسؤولي الاستخبارات الأميركية في الشرق الأوسط[٣٧] -، عادت الجماعات المسلحة الدائرة بفلك حرس الثورة الإيرانيين إلى الظهور والعلن. ولاحظ مراقبون محليون[٣٨] نازعاً جديداً إلى انضباط الجماعات المسلحة هذه، واستظلالها اسماً واحداً، هو «حزب الله»، وعلماً واحداً. وعادت إذاعة الحرس، «صوت الإسلام»، إلى البثّ بعد توقّف. واستولى المسلحون المحليون والحرس على دار المعلمين الابتدائية بمدينة بعلبك، وجعلوا منها مستشفى، سموه باسم «الإمام الخميني». وبسط هؤلاء نفوذهم وكلمتهم على الأحياء الشمالية من المدينة، وتوسعوا صوب بلدة طليا، حيث ارتدت النسوة والبنات التشادور الإيراني. وباشر الحرسيون حفر الآبار بالبلدات الزراعية القريبة.

وكان أحد مرافقي علي خامنئي إلى دمشق، العقيد صيدا الشيرازي، قائد القوات البرية الإيرانية، زار بعلبك وجوارها، وانتقل إلى مواقع قصفها الفرنسيون والإسرائيليون رداً على تفجير مقر القيادة الفرنسية ببيروت، في تشرين الأول ١٩٨٣، وعلى تفجير مقر القيادة الاسرائيلية بصور، في أوائل تشرين الثاني ١٩٨٣ - وهي ثكنة الشيخ عبدالله، وسيّار درك بعلبك، قرب بلدة النبي شيت. وخطبَ العقيد الشيرازي اللبنانيين الذين رافقوه، فلخّص لهم أصول الثورة الخمينية ومبادئها العامة، وعليها مبنى «تصديرها»، فقال: «علينا أن نتحرك جميعاً في ظل أمر الولاية لئلا ننحرف عن المسيرة الاسلامية (...) شعبنا [بإيران] هو الذي يدير الحكومة في البلاد (...) إذا عملنا بأمر الله لا نختلف (...) الوحدة الحديد

المرصوصة متمثلة في إيران»، بعد إسقاط الشاه «إسقاط صدام»، ثم «نعبر كربلاء (...) ونصل إلى جانبكم لنزيل إسرائيل» و«نحرر القدس»[٣٩]
وفي اليوم السادس عشر من شباط ١٩٨٥، في يوم ذكرى انصرام سنة واحدة على قتل الشيخ راغب حرب، قرأ السيد ابراهيم (الأمين) السيد، بحسينية الشياح، **الرسالة المفتوحة إلى المستضعفين في لبنان والعالم** أعلنت ولادة «حزب الله»، ورسمت خطته، فاستعادت المطاليب الإيرانية في المسائل الدولية والإقليمية وصاغتها شروطاً على المجتمع الدولي، وعلى الدائرة الاقليمية، وعلى لبنان[٤٠].

النظام... الماروني

وردّ الذين هاجمتهم الحركة الخمينية بالشاحنات المحملة متفجرات بمثل ما هاجمتهم الحركة الخمينية به، أو بما يشبهه. فقصف الفرنسيون مواقع لـ «حزب الله» الناشئ بالبقاع في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٣ وكانت غارة جوية إسرائيلية ضربت، في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٣، معسكر جنتا، على خمسة وعشرين كلم إلى الجنوب الشرقي من بعلبك، قريباً من الحدود اللبنانية السورية، فقتلت سبعة عشر شاباً، حُملت صورهم في ذكرى أربعينهم (في ٢٦ كانون الأول). وقصفت المدمرة الأميركية «نيو جيرسي» مواقع مختلفة في الجبل. لكن الرد الأميركي على تدمير مقر قيادة مشاة البحرية ببيروت تأخر إلى الثامن من آذار ١٩٨٥، وجاء على صورة متفجرة كبيرة على مقربة من مسجد بئر العبد، الذي يؤمّه «فقيه» «حزب الله» لبنان، السيد محمد حسين فضل الله. فقتلت المتفجرة زهاء تسعين نفساً. واتهم «حزب الله» بها «أميركا»، واسرائيل، و«النظام الماروني»، ولم يستثنِ «حتى الشعب» من المسيحيين. وردّ على المثال المفترض نفسه: بعين الرّمانة مرتين، وبسن الفيل، في وسط سكن مدني أو على مقربة من تعاونيات تعجّ بالمشترين. وحاكم الحزب الخميني أحد عشر متهماً ومتهمة قضى بإعدامهم كلهم، وأنفذ حكمه فيهم فقتلهم، وجاهر بقتلهم على رغم إقراره في عريضة الإتهام بأنهم منفذون على مراتب مختلفة من التنفيذ بعضها اقتصر على المراقبة والتنبيه او الإشارة[٤١]
ولم يتهيب الحزب الخميني لا استعداء العائلات والأهالي، ولا الحلول

محل هيئات الدولة ومرافقها العامة، والمقيَّدة بالقوانين، من غير تكليف غير «التكليف الشرعي» المصادر. ولم يتخوف مغبة الانتصاب قاضياً وحاكماً في جماعة يكثر فيها الطامحون إلى مثل هذا الانتصاب، ولا ما يجرّ إليه من منافسة محمومة على السلطة والصدارة. ولم تكن المنظمة الخمينية تجهل أن الفريق العروبي، «الإسلامي» و«العلماني»، يتنازعه نازعان: واحد إلى «الإدارة المدنية» وتولي ما أجليت عنه الدولة، وآخر إلى المحافظة على ملك الدولة المركزية. وأدت هذه المنازعة، قبيل صيف ١٩٨٢، إلى انقسام أرسته المشادات والاغتيالات على ركن مكين. وأدت كذلك إلى تهمة أصحاب «الإدارة المدنية» خصومهم بـ«العمالة» للمارونية السياسية، وإلى تهمة أصحاب المحافظة خصومهم بـ«التقسيم» و«الفيديرالية».

ولعل مرد جرأة الحزب الخميني على الدولة، أو الحكم، وعلى الناس، جميعاً، إلى الدور المتعاظم الذي اضطلع به، ولم ينفك من الاضطلاع به، في الأعمال العسكرية المجموعة تحت اسم «المقاومة». فخوّله هذا الدور، أو هذا ما حسبته الحركة الخمينية بلبنان، التصدي للرأي والقضاء والأمر في كل ما يتعلق بشؤون الناس(٤٢). وثبّته على ظنه هذا، وتالياً على نازعه المرسل وغير المقيد إلى التسلط والانفراد، النهج السياسي الخميني بإيران نفسها، حيث بلغت التعبئة الداخلية قبل منتصف العقد التاسع وبعده ذراها التي أمكنتها من شن عمليات «فجر الثاني» (تموز ١٩٨٣) ثم «حرب الأهوار» أو «فجر السادس» (شباط ١٩٨٤) والاستيلاء على مصب الفاو وجزر مجنون بعدها بسنة، وثبّته عليه السياسة السورية التي دخلت طور مواجهة «عامة» مع القوى الغربية (وأدت المواجهة إلى القطيعة مع انكلترا، وإلى تخلي فرنسا عن لبنان و«توكيل» سوريا الأسدية به، وفي الأثناء ابتدأ حزب العمال الكردستاني عملياته بجنوب شرق الأناضول من البقاع ودمشق)، وصممت الاستيلاء على لبنان غنيمة حرب لقاء دور إقليمي قيد الرسم. فقايض «حزب الله» عملياته المتكاثرة والمتهورة على المواقع الاسرائيلية ومواقع «جيش لبنان الجنوبي»، غداة انسحاب القوات الاسرائيلية بين شباط وحزيران من ١٩٨٥ إلى ما وراء الليطاني، واقتصار احتلالها على التسعمائة كيلومتر المربعة بين جزين إلى الشمال الشرقي والناقورة إلى الجنوب الغربي - قايض عملياته الباهظة التكلفة البشرية

والمادية عليه بتعاظم دوره بالداخل وتسلطه على النواحي التي تسلط عليها. ولا ريب في أن بروز الحزب اللهيين المفاجئ على خشبات شرق أوسط مضطرب ورجراج، على النحو اللامع والباهر الذي ظهروا عليه يومها، وإحراز إيران الخمينية انتصارات موضعية حسبتها القيادة استراتيجية ولم تحتسب لا تكلفتها ولا نتائجها، كانا (البروز والاحراز) السبب الأول في انتشاء شبان تقطعت بهم الطرق والحوادث بأنفسهم ودمائهم وموتهم.

فكان ابتداء الخلاف المعلن مع «أمل» في صيف ١٩٨٥، وكان انقضى على حصار «أمل» مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين نحو أربعة أشهر. وآذن الحصار هذا بحرب استنزاف طويلة دامت خمسة أعوام خسرت فيها الحركة الصدرية شوكتها العسكرية، وانكفأت عملياً عن الاسهام في الأعمال العسكرية على الجبهة الجنوبية مع القوات الاسرائيلية، على حين ربحت السياسة السورية جرّاءها إخراج القوى الفلسطينية المناوئة لها من بيروت قبل دخولها هي بيروت، فحالت بينها وبين احتمال التحالف مع الحكم اللبناني ومع قوى سياسية لبنانية، «تقدمية» (درزية وشيوعية) وإسلامية (سنية)، آن قوي تحالف القوى الفلسطينية هذه مع قيادة صدام حسين العراقية. وعلى رغم انبعاث روابط متينة ووثيقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها «فتح» ياسر عرفات، وبين العراق الصدامي، لم يستسغ الخمينيون محاربة فلسطينيي «فتح»، ومن كانت الدعاوة السورية تسميهم «العرفاتيين» و«الرموز العرفاتية» ويستحل أنصار «المجلس الثوري» اغتيالهم على أبواب المخيمات. وعندما حاول ياسر عرفات مرة ثانية في صيف ١٩٨٥ تثبيت موطئ قدم له بطرابلس، شمال لبنان، انتصرت له الحركات الاسلامية المحلية وأولها «حركة التوحيد الاسلامي» (سعيد شعبان)، وحيا ابراهيم (الأمين) السيد «مولانا العزيز الشيخ سعيد شعبان» ووصفه بـ«رمز كبير من رموز الحركة الاسلامية في لبنان والعالم الإسلامي»(٤٣). وسياسة إيران الفلسطينية غير مقيدة بدواعي سياسة سوريا الفلسطينية، ولا تتهددها المنظمات الفلسطينية بما تتهدد به سياسة سوريا بلبنان من تقاسم السيطرة. وإلى ذلك فـ«فلسطين» من غير تفصيل ولا تبيين، معنى مركزي من المعاني الاسلامية التي ترسي عليها الحركة الخمينية سياساتها وتسوّغها.

التخيير

فلما أراد «حزب الله» الانتقال الى الجنوب اللبناني، بعيداً بعض البعد وبعض الشيء من المراقبة السورية المباشرة ببعلبك وجوارها - وكانت القوات السورية لم تستعد بيروت الى حكمها وقبضتها بعد، بينما شرعت الجماعات الخمينية تختطف الأجانب الباقين ببيروت وتحتجزهم رهائن تقايض بهم امدادات السلاح والإفراج عن الأرصدة المالية الموروثة من عهد الشاه البهلوي الأخير والمجمّدة بأوامر سياسية(٤٤) - تذرّع الحزب الخميني باحتفالات اختطاف موسى الصدر في اليوم الأخير من شهر آب من كل عام، وأراد المشاركة فيها في ١٩٨٥ باستعراض مسلح. فعمدت «أمل» إلى قطع طريق صور على الشيخ حسن طراد، على رأس الموكب، وردته. وطوق المسلحون الأمليون في حاروف مسجد البلدة، واعتقلوا بعض من فيه عند خروجهم منه. وكانوا، في ليل ٣٠ آب إلى ٣١، دهموا بعض بيوت أنصار «حزب الله»، شأنهم ببلدات زفتا ودير قانون النهر ورأس العين بجوار صور، وصدّيقين، إلى جنوبها. وفي مستهل أيلول وجد أحد مقاتلي «المقاومة الإسلامية» بحاروف، زكريا عياش، جثة على بيدرها. وبدا أن سعي الأحزاب والقوى السياسية العروبية الأخرى، بما فيها «أمل»، في إنشاء تكتل يقوم من «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، وعملياتها، مقام الوجه السياسي، إنما هو رد جواب على تعاظم نشاط «المقاومة الإسلامية» و«حزب الله»، العسكري والأهلي، وعلى إرادتهما (وهما واحد حقيقةً وفعلاً) بسط سيطرتهما على الجبهة مع إسرائيل، وعلى الشطر المسلم من لبنان.

فندد الحزب الخميني، في أواخر النصف الأول من آب ١٩٨٥، بـ«جبهة الاتحاد الوطني» بشتورا، وهي جمعت «أمل» إلى الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي ومنظمة البعث العربي الاشتراكي ومنظمات ناصرية متفرقة. وأنكر صفة الأحزاب المتحدة، صورة وشكلاً، «العلمانية»، صنو التعددية «المارونية»، على زعمه. وطعن في اطراحها «خيار الاسلام»، القادر وحده على إخراج لبنان من «دائرة التبعية للغرب والشرق»، ونعى عليها «مصادرة جهاد الإسلاميين» بلبنان وقبولها القرارات الدولية [المُقرّة] بـ«الكيان الصهيوني» ورضوخها لـ«أهل التسوية السلمية مع إسرائيل في المنطقة»(٤٥). وتواقت هذا التنديد

بتكتل سياسي أوحت به السياسة السورية وإن لم ترعه رعاية قريبة، مع تجدد المسعى الفلسطيني في العودة إلى لبنان، ومع خطف الإسلاميين التوحيديين على الأرجح، أربعة ديبلوماسيين سوفيات ببيروت، في أواخر أيلول ١٩٨٥ (قتل اثنان منهما). فظهر مع تنازع المواقف وتباينها تبايناً معلناً ودامياً في بعض الأوقات، استعمال سوري جديد لـ«حزب الله»، يتوجه إلى الداخل اللبناني وعليه، ويتوجه من طريق الداخل إلى القوى الإقليمية والدولية جميعاً. ويتذرع هذا الاستعمال بقوة الحزب الخميني الناشئة والمتعاظمة إلى تخيير الجماعات السياسية اللبنانية، وأولها الجماعات المسيحية المتحفظة عن تعاظم السيطرة السورية، بين انفراد الحزب الشيعي، الغالي في تشيعه وفي توليه القيادة الخمينية الإيرانية، بلبنان وحكمه، وبين القبول بـ«التحكيم» السوري ولو مال ميلاً حثيثاً إلى التحكم والتسلط.

والحق أن مثل هذا التخيير لا يترك محلاً للتردد. فمن جهة أولى تنتصب قوة سياسية وعسكرية وأمنية خارجة من عقالها، ومن كل عقال وحدّ، تباهي «اصدقاءها» وأعداءها بطلبها الموت وعشقها الشهادة، وتنسب إلى نفسها وحدها «قهر الجبارين»، وتعادي العالم كله، وتقود إليها معظم أدلة الاتهام والتجريم في معظم أعمال الإرهاب وقتل المدنيين وخطفهم من الكويت إلى غرب أوروبا مروراً بأفريقيا، وتربط برباط وثيق بين «حفظ إسرائيل» و«حفظ النظام»(٤٦) او ما تسميه وهي تغالب قرفها «التركية العجيبة»، ولا تتورع عن تهجير المسيحيين من غرب بيروت في شتاء ١٩٨٤ ومن شرق صيدا في شتاء ١٩٨٥، وتجهر إرادتها فرض «إسلامها» على كل اللبنانيين على مختلف مذاهبهم وطوائفهم وأديانهم. أما من جهة اخرى، ترعاها السياسة السورية في العلن وهي رعتها منذ ما قبل العام ١٩٨٢، فتأتلف قوى ألفتها الجماعات اللبنانية وخبرتها، ولم تعرف عنها، قياساً على «النظام الجديد» المولود عن يد الحزب الخميني، إلا ما لا تنكره الإنكار الشديد إذا هي لم تُقبل عليه وترضى به. وما تدعو إليه القوى المؤتلفة هذه، برعاية سورية، لا يتعدى «الإصلاح» ولا يتجاوز «الكيان»؛ وبعضها حارب المنظمات الفلسطينية المسلحة وهي في ذروة سطوتها وتربعها في «حكم» لبنان (على ما قال ياسر عرفات من بعد)، وها هو يحمل السلاح من جديد بوجه المنظمات الفلسطينية نفسها، وبعضها

الآخر يقاتل المنظمات الاسلامية المتشددة بالشمال ويُقتل بيدها.

وعلى هذا عمدت «أمل» إلى مصادرة سلاح من مخبأ قيل إنه بالحلوسية، غير بعيد من النبطية، وإن «حزب الله» و«فتح» يتشاركان في نبش سلاحه وتوزيعه على الأنصار المشتركين، من لبنانيين وفلسطينيين(٤٧). وراجت في الأثناء حملة على «العودة إلى ما قبل ١٩٨٢»، وهي صنو الحملة على «العرفاتيين» و«الرموز العرفاتية». ومعنى «العودة» المخوفة هذه تجدد التسلط الفلسطيني (السني، ضمناً أو علناً) على الجنوب (الشيعي) وعلى شيعة ضاحية بيروت الجنوبية، وبركاب الفلسطينيين الأحزاب «العلمانية» و«الشرقية» (الشيوعية) وتوسلها بالسلاح الفلسطيني، وهي قلة قليلة، إلى النيابة عن كثرة المسلمين والتكلم باسمهم. فربط «حزب الله»، بدوره، محاولة تعقّبه ومحاولة حصر نفوذه، بحصار المخيمات ببيروت. وخشي ان يكون «جاء دور شباب (هم)» على قول عباس الموسوي(٤٨) بعد حصار المخيمات المتطاول. فأخرج حججه، وجرب متناقضها ومتواردها أو متّفقها فقال: «الإكراه لا يجوز وإلا لم يطرح الرسول في المدينة الوثيقة الدستور»، «لا يتمكن أحد أن يقول: نحن شركاء لهم في العمليات العسكرية ضد القوات الأطلسية وعلى رأسها أميركا»، «إن كظم الغيظ أصعب من قرار القتال» (المصدر نفسه). فوالى بين الجدال بالتي هي أحسن في وقت الضعف والكمون(٤٩)، وبين الإدلال بالسبق والشرف على الخصوم، وبين التوعد والتخويف. وتدخل هذه تحت باب، أو أصل، من أبواب السياسة وأصولها، على مذهب الحركات الخمينية وقادتها، هو باب «الحرب خدعة»، وتتمته، أو فرعه الأول، أن الحرب عامة ولا تميز خطوطاً خلفية، اجتماعية، من خطوط أمامية عسكرية، على ما مرّ وتقدم.

وهدأت المناوشات مع «أمل» مؤقتاً، لتبدأ جادةً وقاطعةً مع الحزب الشيوعي اللبناني. فعند أول مناوشة، في أواخر شباط ١٩٨٦، بين الحزبين - وهي وقعت بموضعين هما على سبيل الرمز، مقر السفارة الإيرانية بالمصيطبة (بيروت) وعلى مقربة من المركز الثقافي السوفياتي - عمد الحزب الخميني إلى مبادلة مقتل أحد أنصاره بقتل اثنين من «كوادر» الحزب الشيوعي: الأول هو سهيل طويلة، عضو مكتب الحزب السياسي، والثاني هو خليل نعوس، عضو لجنته المركزية. وأتبع اغتيال الاثنين بنشره

خبر محاكمته المتهمين بمقتلة بئر العبد وإعدامهم. واحتسب الناطق باسم الجهاز السياسي والعسكري والأمني الخميني وقع هذه السياسة على الجمهور ترهيباً وترويعاً- ولا ريب في أن احتساب هذا الواقع لم يكن وقفاً على الجهاز الخميني - فاعتذر، من طرف شديد الخفاء، بأنه واصحابه يريدون الظهور بمظهر الأقوياء «في نظر العدو لا (...) على شعبنا»[٥٠]. لكن واقع الحال أن «القوة» الحزب اللهية كانت تملأ «نظر» بعض اللبنانيين أولاً وخاصة، وتروّع الشيوعيين وأنصارهم ومن درسوا ببلدان شرق أوروبا وجامعاتها بواسطة منح دراسية «شيوعية» فتحولوا صيداً سهلاً يرديه رصاص قتلة مجهولين، يسرحون ويمرحون في أرجاء الجنوب ويحرجون مزاعم «أمل» في بسط الأمن هناك وتوليه وحدها.

الدَّيْن

فلما أرادت المنظمات السياسية والعسكرية العروبية، وهي تلك التي حاولت التحالف في «جبهة اتحاد وطني» من غير عزم ولا جدوى، إنشاء «قوة ضاربة» على ما سمتها، تسد مسد قوى أمن داخلي كَسَر الانتفاض على الدولة اللبنانية شوكتها ولم تحل القوات السورية محلها المفترض بعد، ثارت المنظمة الخمينية على الخطة. وأخرجت نفسها من «التركيبة السياسية الحزبية في لبنان [و] خصوصاً في المنطقة الغربية»، ونفت أن تكون هي السبب في المشكلة، أو بعض السبب فيها، فرفضت أن تكون «سبب الحل» ونسبت إلى نفسها سياسة خارج السياسة هي طوباها «الشرعية» القائمة على «الحق»: «نحن من الأساس نسعى إلى تحقيق أمن الناس من دون اتفاقات ومن دون تركيبات وتشكيلات سياسية»[٥١]. ويقايض الحزب الخميني بسياسته هذه، ومقالاته، وهي ينبغي ألا تحمل على محمل المراوغة و«الكلام»، توسّله طلب الناس «الحقّ»[٥٢] أي مجازاة القتل بالقتل، والعدوان بمثله، وينتصب باسم الإسلام، للأمر، أي لإحقاق الحق والعدل، باسم الناس والاسلام جميعاً[٥٣] وهو يقايض توسّله بالعنف، من وجه آخر، باستجابة ما يحسبه عزوفَ الناس عن «التركيبات السياسية» و«الأحزاب»، وعن السياسة عامةً ومن غير تخصيص.

ويحتج «حزب الله» لسياسته الخاصة، والموقوفة عليه وحده، بأعماله العسكرية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، وبذله الأنفس الغالية والدماء الزكية في سبيل «اقتلاع إسرائيل من الوجود» (فتوى الولي الفقيه). فعلى نحو ما يدين هو للثورة الخمينية ولدولتها، بـ«المجهولين»[٥٤] الذين اقتحموا مقر الحاكم العسكري بصور في كانون الأول (١٩ منه) ١٩٨٢، ودمروا السفارة الأميركية (١٨ نيسان ١٩٨٣) ومقري القيادتين الأميركية والفرنسية (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣ كذلك)، فابتدأوا «التحرير»؛ يدين المسلمون اللبنانيون له بـ«الاستشهاديين» الذين تعدهم «الحالة الاستشهادية» للموت من غير مقابل. ويسدّد هذا الدين، «الوجودي» («المؤامرة تستهدف وجودنا») و«الكينوني»، شأن الإمامة الشيعية، يسدّد طاعة وصفّاً مرصوصاً تحت راية وكلاء المَدين. ويحقق الحزب الخميني الشيعي فرادته، وخروجه من السياسة وانحطاطها وسقوطها، كذلك، من طريق خدمته الناس في محنتهم. فهو شرع مذذاك في دفع رواتب عالية[٥٥] قياساً على دخول محلية ذابت قوتها الشرائية مع ارتفاع سعر صرف الدولار الذي اتفق واستيلاء «أمل» وحلفائها على غرب بيروت بعد إجلاء الدروز أهل الجبل المسيحيين عن مواطنهم ودورهم. وهو ابتدأ عمل مرافقه وهيئاته، وأوكل بها توزيع خدمات متفرقة، لا تقاس ضآلتها بالاحتياجات وبالنواقص التي تخلفت عن اضطراب أحوال لبنان وانهيار إدارات الدولة. لكن غاية الجهاز الخميني من مرافقه وهيئاته البديلة والضئيلة لم يكن تلبية احتياجات لا قبل له بها أو بجزء منها. بل كانت غايته، وما زالت، السبق في ميدان المنافسة مع المنظمّات والأحزاب الأخرى، القريبة، والفوز بصورة لسياسته تختلف عن صورة رائجة «للأحزاب» قوامها الاستعلاء والفساد والانقطاع من «الناس» ومن الجمهور[٥٦]. فمنتهى قصد السياسة الخمينية، وهي بذلك ترعي تراثاً قديماً وملحاً، حمل الناس على الدّين لها بما هم فيه من «أمن» وحرية وقوة ورخاء – وهذه كلها قد تعني نقيض ما يعنيه بها عامةُ الناس –، وتسديدهم دَينهم العظيم هذا طاعةً ورضا وحباً وتسليماً. وذلك بذريعة أنهم إنما يدينون بما يدينون به للغيب («صاحب الزمان»)، ويسددون للخالق ما يسددونه لنائب القائم المنتظر.

وحصد «حزب الله» وحصدت السياسة السورية بلبنان على وجه

أخص، حالاً لبنانية داخلية، اجتماعية وسياسية، بالغة الاضطراب والضعضعة، وهي حال مؤاتية لسياسات تسعى في التسلط على جماعات متداعية، وفي بعث أجزاء منها على التخبط في أجواء محمومة وهاذية. ففاقمت حرب المخيمات التي تفتقت عن حروب متناسل بعضها من بعض، من العداء بين «أمل» بين «حزب الله». وبدأ يساور المنظمة الخمينية الشكوك في مرامي الحروب الفلسطينية واللبنانية الجديدة. فإجلاء المنظمات السياسية والعسكرية الفلسطينية عن مخيمات بيروت كلها، ومنها مخيم برج البراجنة الكبير، يحرم المنظمات الإسلامية المختلفة ببيروت، وأولها «حزب الله»، سنداً سياسياً وموردَ سلاح غنياً.

فعلى رغم العداوة المعلنة بين الحركة الخمينية وبين منظمة التحرير الفلسطينية، وتنديد الخمينيين بتضامن ياسر عرفات مع صدام حسين ووصفه بـ«الجاهلي الأحمق»(٥٧)، واصلت إيران مساعيها الحميدة بين دمشق (و«أمل») وبين الفلسطينيين، واستبشرت خيراً بتنشيط الجبهة الفلسطينية الداخلية، أي بالضفة الغربية وغزة، حيث ردّت المنظمات على توسع الاستيطان اليهودي بأعمال اغتيال وتظاهرات متكاثرة ارهصت بالانتفاضة(٥٨). لذا حرصت المنظمة الخمينية بلبنان، ورعى الموفدون الإيرانيون هذه السياسة التي أوحوا بها وتعهدوها، على دوام البؤر الفلسطينية المسلحة ببيروت، وخشيت انتقال الحصار، على ما حصل فعلاً في الأثناء، إلى مخيمات صيدا وصور. ومصدر الخشية الشديدة هذه كون مخيمي عين الحلوة، إلى الشرق من صيدا، والرشيدية، إلى الجنوب من صور، مخزني السلاح الحزب اللهي يومذاك وقبل بناء الحصون والمخازن بإقليم التفاح، سواء جاء السلاح من البحر أم جاء من الطريق البرية، السورية فالبقاعية. ولم يقتصر دور المخيمين على التخزين والتسليح وحدهما. فهما مصدر خبرات قتالية وميدانية غنية ومتنوعة، وهما قاعدتا انطلاق ورماية بالصواريخ، وجسران الى الأراضي اللبنانية المحتلة. وإلى هذه الميزات كلها حفظ المخيمان «حصانة» من الدولة اللبنانية أفادت منها المنظمات الموالية لياسر عرفات و«فتح» على قدر ما أفادت منها المنظمات المناوئة والموالية للسياسة السورية. ورعت السياسة السورية هذه الحال، وما زالت ترعاها إلى اليوم. و«سلاح المقاومة» يفترض شرطاً لازماً بقاء المخيمات الفلسطينية أرضاً حراماً على الدولة اللبنانية، وعلى القوات

العسكرية والأمنية اللبنانية، ولو والت السياسة السورية، وملجأ لجماعات مختلفة (منها «أنصار» أبي محجن المحرّض على اغتيال شيخ الأحباش نزار الحلبي)، وجوه استعمالها كثيرة وتمتنع من التكهن والاستباق.

«القدس» مناطاً

وقد يكون الاشتباك بين القوات السورية ببعلبك وبين بعض حرس حسين الموسوي، صاحب «أمل الإسلامية»، في أوائل أيار ١٩٨٦، وهو أدى إلى مقتل جنديين سوريين، عَرَضاً من أعراض ما شاب علاقة الخمينيين بالسياسة السورية من حدّة في هذا الوقت. فدانَ هؤلاء «كل من يثبت ضلوعه في تأجيج نار [حرب المخيمات]»[٥٩] إدانة لا تخلو من التعريض والاستفزاز. وشاع خطف الأجانب والمواطنين اللبنانيين، في نيسان وأيار ١٩٨٦، على نحو لم يُسبق إليه منذ سنة. ولم تكن «منظمة الجهاد الإسلامي» هي صاحبة الخطف، ولا «منظمة المستضعفين» التي عرفت بخطف اليهود اللبنانيين وقتلهم[٦٠]، ولا «الجهاد الاسلامي في فلسطين». وخُطف بريطانيان غداة الهجوم الجوي الأميركي على طرابلس الغرب، ووجدا في اليوم التالي مقتولين. ولم يتستّر السيد معمّر القذافي على فعلته، فمدح الخاطفين القتلة، ورأى خطفهم وقتلهم البريطانيَّيْن دليلاً على انتصار الأمة العربية، والشعب العربي، لثورة الفاتح من سبتمبر بوجه العدوان. كذلك خطف مدرس جامعي فلسطيني، وقتل مصور أرمني. فنسب الجهاز الخميني أعمال الخطف والقتل إلى «أجهزة أمنية معادية للحالة الإسلامية»، وإلى «تحركات شيطانية» أميركية وأوروبية وفلسطينية وكتائبية «منسقة»، غايتها تهمة سوريا وإيران والنيل منهما[٦١]
وخشيت قيادة الجهاز شيوع خطف الأجانب عن يد جماعات مدربة مختلفة، من اليسير على أجهزة الاستخبارات الكثيرة شراءها والتوسل بها إلى اغراض غامضة، فيعمَ الخطف ويستغلق المراد (الإيراني) منه، و«ينحط» إلى صنيع شائع في وسع أي عصابة مدربة مباشرته والقيام به. فينتزع ذلك عنه هالة الجرأة والتحدي التي أراد أنصار «الجهاد» إحاطته بها، ونسبتها إلى جهازهم وحده. وخافت القيادة نفسها ما سمته «أسلوب مواجهة عمليات الخطف الفردي في بيروت الغربية بشكل استعراضي

مثير»، وحَمَلَتْه على «أجهزة مشبوهة» تريد «تمزيق ساحتنا [وخدمة] ساحة العدو في آن واحد»(٦٢).

وجاء ردّ القيادة الإيرانية الخمينية على حرب المخيّمات، وعلى انضمام عرفات إلى الرئيس العراقي، على صورة إعلان «يوم القدس العالمي»، وإقرار الاحتفال به في آخر يوم جمعة من شهر الصوم في كلّ سنة هجرية. فاحتفل «حزب الثورة الإسلامية في لبنان»، على ما سمّى «حزب الله» نفسه زمناً طويلاً، بالعيد الجديد بعرض عسكري بمدينة صور، الأملية والصدرية إذا جازت النسبة المزدوجة، وبمحلة الأوزاعي، على طريق بيروت إلى جنوب لبنان. وشرح الخطباء، وأوّلهم محمود نوراني، المراد بإعلان مرشد الثورة هذا اليوم. فهو، على حسب شرح نوراني، يوم تقريب «إيران الإسلام» من «المسلمين العرب»، وردّ على تعاظم الحملة العراقية على «شعوبية» الفرس، غداة استيلاء القوّات الإيرانية على ميناء الفاو في شباط ١٩٨٦ ويشمل التقريب المرجو كلّ من باعدت بينهم الحوادث الجسام التي كانت الثورة الخمينية فاتحتها: السنّة والشيعة، المسلمين اللبنانيين والمسلمين الفلسطينيين، «العرب والعجم والترك». فما يوم القدس «إلا لجمع الأمة الإسلامية لجبه أعدائها»(٦٣). وكان الحزب الخميني أظهر قلقه الشديد من استئناف حرب المخيّمات، في أواخر أيار، بعد أن أتمّت الحرب هذه سنة كاملة من عمرها. ونددّ السيد ابراهيم (أمين) السيّد بتجدّد الحوار بين الطاقم السياسي المسلم، وفيه «أمل»، وبين الرئيس اللبناني أمين الجميّل، غداة إطاحة سمير جعجع، القائد الجديد لـ «القوّات اللبنانية»، سلفه إيلي حبيقة، في أوائل العام. وكرّر الناطق باسم «حزب الله» أن «المقاومة» إنما هي «من أجل أن يتحوّل لبنان إلى ساحة تكون منطلقاً للتحرير الشامل لفلسطين». وفي هذا الضوء لا يجوز «الحوار» مع «المجرمين»، ولا «تقديم صيغ على طاولة المفاوضات مع الأعداء والمجرمين أنفسهم».

ويومها لاحظ بعض المراقبين أن القيادة الإيرانية أيّدت، بأفغانستان، إضعاف المنظّمات القبلية والدينية المتحكمة ببلاد الهزارة الشيعة، وساعدت حزب النصر، المقرّب من القيادة الإيرانية، على الظهور على القوى الأخرى، وتوسّطت بين الحزب هذا وبين الحكومة الأفغانية، صنيعة الحملة السوفياتية على أفغانستان، فحلّ أحد أعضاء حزب النصر وزيراً

بكابول[٦٤] وعلّل المراقبون رعاية إيران الخمينية حزب النصر، ومهادنة الاحتلال السوفياتي، على مثال رعايتها «حزب الله» لبنان ومحاربة الاحتلال و«الوجود» الاسرائيلي، بإرادة إيران الخمينية، الاضطلاع بدور قوّة إقليمية لها كلمة مسموعة في المنازعات والحروب المستعرة هنا وهناك[٦٥] وعلى خلاف أفغانستان، سعت السياسة الإيرانية بلبنان في الحؤول دون حصول تقارب بين حزبها وجهازها المحلي وبين الحكم. وسعت، من وجه آخر، في التقريب بين القوى المناهضة للحكم، وبين هذه وبين الفلسطينيين المسلحين، شريطة أن يتصدّر حزبها المحلي، والموالي لها الولاء التام، جبهة هذه القوى، وشريطة ألا تقيد أعمال حزبها بقيود وطنية، أو بقيود الدولة الوطنية. ولا يلبي الشرطين المتلازمين هذين إلا إقامة لبنان على حاله من ضعف دولته، واقتتال جماعاته وأحزابه، ودوام انقسامه السياسي العميق من غير تصدّي قوة ترجح كفّتها كفة القوى الأخرى، للتحكيم.

«قرار العودة إلى مشغرة»

لم يقلق نازع الحزب الخميني إلى السيطرة حركة «أمل» الشيعية وحدها، ولا الحزب الشيوعي اللبناني، العلماني، وحده، ولا جبهة الأحزاب والقوى العروبية المحلية، الساعية في الائتلاف والاتّحاد عبثاً، وحدها. فلم يعدم الحزب السوري القومي الاجتماعي - المنقسم على نفسه جراء الخلاف الفلسطيني والسوري انقساماً دامياً، تخلّلته اغتيالات تبادلها الجناحان قبل طلاقهما - أسباب خلاف تؤدي إلى اقتتال. وتعود الأسباب المباشرة والقريبة في الاقتتال الذي انفجر بمشغرة (من بلدات البقاع الغربي)، في الثلث الأوّل من حزيران ١٩٨٦، إلى دخول «حزب الله» في ركاب «أمل»، غرب بيروت، في شباط ١٩٨٤ فلم يقتصر إسهام حزب اللهيين المسترين على الاستيلاء عنوة على كل ما تطاولت إليه أيديهم من شقق ومبان ومحال تجارية ومكاتب وعيادات، وعلى استعمال الغلظة والترهيب فيً ذلك، بل أراد الحزب اللهيون المسترون فرض «أحكام الشرع» على الأهالي كافة، وفيهم المسيحيون. فمنعوا أصحاب محال البقالة من بيع المشروعات الكحولية، وعمدوا إلى التمثيل ببعضها،

فنسفوها ليلاً. وراقبوا المطاعم والمقاهي، وعمّوها بنهيهم عن تناول الكحول. وفرضوا على المسابح الخاصة إغلاق أبوابها أيّام محرم العشرة الأولى، وفي أعياد المسلمين. وأرادوا منع المسيحيين في الأحياء التي يكثرون فيها، والمعروفة بهم، مثل أحياء رأس بيروت القريبة من الحمراء ومن الجامعة الأميركية، الاحتفال احتفالاً ظاهراً بأعيادهم.

ويكثر أنصار الحزب السوري القومي الاجتماعي، قياساً على إقفار النواحي الأخرى منهم، بهذه الأحياء. وتوهّموا أن عصبيتهم السياسية العروبية، وتوثق علاقة أحد جناحيهم الناشئين بحكام سوريا وساستها، يخولانهم حماية المسيحيين من تعديات جماعات مسلحة لا تردعها دولة ولا قوة أهلية راجحة، ولا قيد عليها من سياستها. فحمل أنصار الحزب هذا رعيتهم، المكرهة على رعايتهم، على الاستمرار على معهود أحوالها، وتصدّوا لغلاة الشيعة الذين حلّوا قريباً من رعية «القوميين»، على ما يسمون، واكتنف سكنهم، المحتلّ والمغصوب، سكن المسيحيين القديم، فاحتفلت بأعيادها احتفالاً حزيناً وحيياً، ورعى الحزبيون الأعياد الكئيبة هذه.

لكن الخلاف تعدى بمشغرة، وبعض ضواحيها، أمر الاحتفال بالأعياد، أو المأكل والمشرب، إلى تهديد السكن المسيحي المتبقي والمتضائل في البلدة الكبيرة. وتذرع الحزب اللهيون بقرب البلدة من الجبهة، على تخوم الأرض التي تحتلها القوّات الاسرائيلية، إلى فرض رقابة صارمة على الأهالي، ومضايقتهم. وحلّ المقاتلون بالبلدة وضواحيها القريبة، وجعلوا منها ملجأ ينسحبون إليه أو يتّقون به التعقّب الإسرائيلي. فأدى هذا، ومثله، إما إلى رحيل جزء من مسيحيي البلدة، وبيعهم ما يملكون، أو إلى انكفائهم وانكسارهم. وكانت حجة الجهاز الخميني في هذا كلّه لا رادّ لها: فهم المقاومة، وهم الإسلام. ومن يتحفّظ عن أفعالهم إنما هو عدو المقاومة، وعدو الإسلام، في دار مقاومة ودار إسلام.

فلم يكد يوم القدس ينصرم، وهو وقع في اليوم السادس من حزيران وكان ذريعة لاحتفال خطابي وتظاهرة صاخبة بمشغرة، البلدة المختلطة شيعية والروم الكاثوليكية إلى أمس القريب، حتى وقع اشتباك أدى إلى مقتل أربعة، من كل طرف اثنان. وبدا أن الاشتباك لم يقع مصادفة. فأعد كل حزب للقتال المتوقّع عدّته، من كمائن ومواقع ومداهمة وخطف،

وخُطف عشرون شاباً ورجلاً. ولم ينفع الاجتماع بمقر جهاز الأمن السوري ببلدة عيتنيت، ولم يحل بين الحزب اللهيين وبين قتل مخطوفيْن، يحملان لقبين رنّانين شأن الألقاب «القومية» كلّها، الأوّل هو المنفّذ العامّ للبقاع الغربي والثاني ناظر الإذاعة - والإثنان ينهض خطفهما دليلاً على «سابق التصوّر والتصميم»، وهما مسيحيان شابان، أحدهما مهندس والثاني محامٍ. ولخّص عبدالله سعادة، نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، موضوع الخلاف والقتال فقال: «لا يمكن التراجع عن قرار العودة الى مشغرة أيّاً كان الثمن». فالسبب في القتال إذاً هو هذا: إجلاء «المقاومة الإسلامية» الشطر المسيحي من أهالي مشغرة، وهم الشطر الغالب عدداً واجتماعاً من قبل، عن بلدتهم بذريعة قيامها من العدو مقام «الثغر»، فلا يأمن المقاتلون، وهم المرابطة بالموضع المخوف، على أنفسهم ودينهم إلا إذا خلا لهم الموضع وانفردوا به؛ وما يصحّ في مشغرة ينبغي أن يصحّ في كل موضع غيرها، من رأس بيروت الى الحمراء، ومن المزرعة الى البرجاوي، ومن شرق صيدا الى صور وجوارها؛ ولا يتناول شاغل الأمن وداعيه المسيحيين وحدهم بل يشمل المسلمين السنّة كذلك، فضيّقت عليهم تُكن الجهاز الخميني سكنهم بحوض الولاية والبسطة الفوقا وجوار الخندق الغميق والباشورة وزقاق البلاط وبرج أبي حيدر[٦٦].

واستمات «القوميون» في محاولتهم إنفاذ «قرار العودة». فتقدّموا مئتي متر، على ما أشاعوا الخبر، داخل البلدة، و«توغّلوا» ألف متر داخل حارة المسيحيين، مما يلي المدخل الشمالي، وصاروا على بعد ثلاثمئة من مكتبهم الحزبي، وهو عاصمة أندلسهم أو عاصمة إسبانيا الملك الأراغوني العاقد على الملكة القشتالية رجاء فتح هو عودة إلى الدار (روكونكيستا). وجاء التحكيم «الأمني» السوري ليقضي بوقف النار، وبقاء الأمور على حالها، وتولي «الأمن العربي السوري» الأمن، ونصب حاجز أمني، على طريق سحمر إلى القرعون، وهي طريق المدَدَيْن، «القومي» والحزب اللهي إلى مشغرة. ووضع الشيخ حسن طراد النقاط الخمينية على الحروف اللبنانية الجديدة في خطاب تأبينه قتلى الخمينيين بمشغرة. فقال إنه وأصحابه كانوا قادرين على تحويل المعركة «إلى معركة شعب مع حزب في لبنان»؛ فكل من ليسوا من الحزب اللهيين «حزب»، والحزب اللهيون هم دوماً «شعب». ومعركة الاحزاب مع الشعب خاسرة خسارة فادحة، إذ في ختامها «نعرف

من يبقى ومن يموت في لبنان»: من الشيعة أو من المسيحيين غير «المسالمين في مناطقنا». وطمأن الشيخ المسيحيين، أو مضى على طمأنتهم بعد أن تهدّدهم في بقائهم، فقال لهم إن «ذنبهم» أنه «لم يكن عندهم حسين وكان عندنا حسين»، وأنهم «لم يكونوا من جماهير الإمام الخميني [بل] كانوا من جماهير الصهيونية في العالم» – هم الذين بحت حناجر قادتهم وأحزابهم وهم يذكّرون الناس بسبقهم إلى تشخيص «الداء الصهيوني» وخطره على لبنان قبل «الشام». وجزم الخطيب المؤبّن بأن مشغرة «خطّ إلى الشريط الحدودي وفلسطين ويجب أن يبقى مفتوحاً». وبقي «الخطّ» مفتوحاً، وتعاظم خطره في إمداد إقليم التفاح، حيث استقرّت قواعد «المقاومة الإسلامية» المحصّنة، واستنكر أهالي مشغرة، في صيف ١٩٩٦ وانتخاباته النيابية، دوام استبعادهم من مباشرة حقّهم الوطني والسياسي الأوّل.

الحبكة المتينة

ولم تنته الأزمة «القومية» والحزب اللهية ذيولاً، بل تشابكت مع خيوط أخرى ليس من اليسير تخليصها. فأصْلى الخمينيون بجنوب لبنان قوّات الطوارئ الدولية العازلة، والكتيبة الفرنسية خاصّة القريبة من العبّاسية ودير قانون النهر، العداء والتحرّش والقتل. وتوسّلوا إلى التحدّي والاستفزاز ببعض مسؤولي «أمل». فحملوا حاجزاً للكتيبة الفرنسية على مدخل بلدة العبّاسية، وهي من «أعمالهم» ومناطق نفوذهم، على قتل مسؤولَيْن أمليّيْن محلّيّيْن ظاهراً، هما حيدر خليل وحسن دهيني، وقُتل سبعة جنود فرنسيين. فجلت الكتيبة الفرنسية، وهي كتيبة تجهيز (لوجستية)، إلى موقع جنوب صور. وتهدّد جلاؤها القوّة الدولية كلّها، وعديد الكتيبة الفرنسية يبلغ نحو عشرة في المئة من الستة آلاف التي كانت تعدّها قوّات الطوارئ يومها، بالاضطراب. ولم تكن الحملة المحلية على القوّة الدولية، وعلى الأمم المتّحدة ومجلس الأمن، إلا صدى لحملة إيرانية شعواء على الهيئات الدولية والعربية كلّها: فالمنازعات الإيرانية الداخلية والأهلية بلغت ذروة من ذراها مع الإعلان عن «إيران غيت»، وأدّت في تشرين الثاني من ١٩٨٦ إلى إقصاء مهدي هاشمي، صهر الشيخ حسين منتظري، وإلى إعدامه؛ وردّ العراق على الاستيلاء على الفاو بتوسيع حرب النفط

ومنشآته وبتجديد حرب المدن، وكان التسليح الفرنسي سنده في سياسته العسكرية هذه؛ وأدى تضامن البلدان العربية المنتجة للنفط مع العراق إلى تدنّي عائد إيران من بيع النفط وإلى تردّي صادراتها منه؛ وأرهص التحكيم في المنازعة على منطقة طابا باستعادة مصر أرضها من إسرائيل؛ وأعدت الدول الإسلامية العدّة لمؤتمر بالكويت كان متوقّعاً أن يؤيّد طلب العراق وقف النار؛ وكان سبق للطيران الحربي الأميركي أن أغرق زوارق ليبية وقصف طرابلس الغرب؛ وانتقلت وحدة فرنسية إلى التشاد وساندت حسين حبري على الاحتلال الليبي...

وفي الأثناء استمرّت حرب المخيّمات، واستمات الحزب اللهيون في عمليات على المواقع المحصّنة الاسرائيلية و«الجنوبية» على مثال «الموجات» الإيرانية التي تخلى عنها الإيرانيون إلى عمليات نظامية. فكان التنديد بالقرار ٤٢٥، الذي تتمسّك به «أمل» وتتّخذه ملاذاً من الأعمال العسكرية الاسرائيلية، ذريعة إلى التشهير بالعلاقات الدولية كلها، وبـ «ظلمها» و«انحيازها»، وبمن يماشونها، ويتعلّقون بها، ويعوّلون عليها. أي كان التنديد والتحرّش بالقوّات الدولية ردّ «حزب الله»، أو بعض ردّه على حرب المخيّمات وعلى سعي «أمل» من ورائها إلى ضبط الأعمال العسكرية الفلسطينية بلبنان، والتضييق على حلف فلسطيني وخميني يهدم مكانة «أمل» الشيعية واللبنانية، ويشرّع باب الحرب على الأراضي اللبنانية على مصراعيه، عنفاً وزمناً.

فلما اغتيل شابان خمينيان بالرملة البيضاء، وكانا يمرّان راكبين سيارة بجهة «محايدة»، في العشرين من أيلول، «متوجّهين لتأدية واجبهم (كذا) الديني»، على ما أذاع الجهاز الخميني، المرمّز والمكني الكنايات على الدوام، أعدّ الجهاز الخميني، بعد أسبوع على الاغتيال المزدوج، جوابه عن الاغتيال بمشغرة، حيث خمّن في مصدر القتل. فارتابت القوّات السورية في الأمر، واعتقلت محازبين من الجهاز. فقام «إخوتهم»، أي رفاقهم، باختطاف أربعة جنود سوريين. وآذن ذلك بالطعن في صدق التحكيم السوري في الخلافات المحلية. فطوّقت القوّات السورية، في ٢٨ تشرين الأوّل، مشغرة بخمسمئة جندي. وتُرك الجنود الأربعة وفي نفوس الحزب لهيين ضغن.

وفيما كان «مراقبون» سوريون، وهو اسم الجنود العائدين إلى بيروت

خلسة وقبل عودة القوّات السورية العامّة في شباط ١٩٨٧، يعضدون دورية «للقوّة النظامية»، من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والمنظّمات (الميليشيات) - وهي أنشئت غداة مناوشات «أمل» والدروز الجنبلاطيين في تشرين الثاني من العام ١٩٨٦، وجدّدت مع تجدّد مناوشات الحزب الشيوعي اللبناني (ومعه الدروز) و«أمل» - وقع اشتباك بين الدورية وبين حرّاس مكتب «حزب الله» بالبسطة. فقتل أحد حرّاس المكتب، واحتجز زملاؤه الدورية، وتعدّ ثلاثة وعشرين جندياً وشرطياً بينهم أحد عشر سورياً، وأحرقوا خمس آليات. فلم يمض أسبوعان على الحادثة، وتواقتت مع عموم الفوضى غرب بيروت حيث اختلطت حرب المخيّمات، جنوبها، باقتتال المنظّمات المسلّحة الدرزية والشيعية والشيوعية، وباقتسامها شطر بيروت هذا مناطق تهجير ونفوذ وجباية خوّات - حتى عادت القوّات السورية الى بيروت، بعد أربعة أعوام ونصف العام على جلائها عن يد القوّات الاسرائيلية. وفي أثناء الأعوام الثلاثة الأخيرة تسلّطت المنظّمات العربية والإسلامية، وكلّها والت السياسة السورية على مقادير مختلفة (ومتعاظمة) من الولاء، على الجهات التي أجليت عنها السلطات اللبنانية بالحرب والقتال، وجعلتها غنيمة وفيئاً.

وتوجّهت القوّات العائدة، وابتدأت دخولها في ٢٢ شباط ١٩٨٧ وتوالى إلى الرابع والعشرين منه، في يوم عودتها الثاني، إلى «ثكنة» عسكرية وأمنية وسياسية لـ«حزب الله» في محلّة البسطة (وهي «ثكنة» مدرسة تعرف باسم فتح الله «صاحب» الطريق)، حيث وقع الاشتباك قبل أسبوعين واحتجز الخمينيون الجنود السوريين وأغلظوا لهم القول والفعل وأحرقوا الآليات الستّ، فدخلوا مصلّى «الثكنة» وقتلوا بـ«السلاح الأبيض»، على قول السيد ابراهيم (أمين) السيّد في تأبينهم، اثنين وعشرين مقاتلاً مصلّياً. فتجالدت المنظّمة الخمينية تجالدها يوم مقتل نحو عشرة من ناشطيها وأنصارها في الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣ برصاص حملته على «سفاهة» السياسيين ولم تحمله على قيادة الجيش اللبناني «الحكيمة». وآذن ردّها، قولاً وعملاً، بانضباطها وتماسكها جسماً واحداً في الأوقات العصيبة، بديهة.

لكنه آذن، من وجه آخر أبعد غوراً، وأعرض أثراً، وأوضح دلالة على سيرة الجهاز الخميني السياسية الآتية، آذن بمتانة حبْك «حزب الله» لبنان

حبكة خمينية وصناعة. فتقدّمت السياسة، أي الإرادة(٦٧) المنضبطة على غاية، وتقدّم الجهاز المنظّم، النوازع الإنسانية، والروابط الدموية والعصبية، والميول والمشاعر والأحزان. وأسند تقدّم السياسة، على هذا النحو، إلى ركنها «الإلهي»، وإلى الحلقة الوسيطة (الإمام الخميني) التي تجمع وجه الشهود (الدنيا) إلى وجه الغيب (الخلق)، وتكل إثبات المعنى وترتيب العالَم إلى الحلقة الوسيطة هذه، وتجعل من الإثبات والترتيب ديْناً للإمام على الناس.

فوسع القيادة الخمينية، في الرابع والعشرين من شباط، أي غداة المقتلة، القول من غير تردّد: «سنثبت أننا أكبر من كل الجروح حتى لو كانت بالغة [و] لن نتصرّف إلا في ضوء مصلحة الإسلام والمسلمين التي تقرّرها ولاية الفقيه». وردّد حسن طراد، في الرابع من آذار، الرأي نفسه، فأثبت لـ«حكم الفقيه»، ونسب إليه العزوف عن خوض «حرب هامشية». وصرح محمد حسين فضل الله بالحساب السياسي فقال: «من يتحدّث عن صراع بين سوريا والملتزمين الإسلاميين يريد فكّ التحالف بين سوريا وإيران على الساحة اللبنانية»، لا يستثني من هذا الظنّ أحداً: في حزب الملتزمين ولاية الفقيه الخمينية وخارجه. فصدارة هذا الحلف تعلو كل اعتبار، على نحو ما يتقدّم «حزب الله»، السياسي، الهيئات الجماهيرية والاجتماعية والثقافية المختلفة، في الاحتفالات السنوية بذكرى الاستيلاء على حكم إيران. والسياسة هي جسد الغيب. ولمن ينزل منزلة الوسيط بين الشهود وبين الغيب وحده أن يقضي في هذه «السياسة»؛ فهو ضامن مصير النفوس إلى حيث تصبو وتؤول وتعود، وهو العالم، منذ ابتداء الخليقة، بما قُسم لها وكتب. وأنشأ الحزب الخميني مجتمعاً، أو اجتماعاً، على مثال هذه الفكرة، وعلى رسمها. ومدح ألسنة الحزب الخميني أنفسهم، وحزبهم، على صنيع إيمانهم بهم. فاحتجّ الشيخ طراد: «أرأيتم كيف يصنع الإيمان المعجزات فيحوّل الحزن إلى سرور، والمصيبة والمجزرة إلى فرح؟». وفرّق السيد ابراهيم السيّد، على مثال شرح دعاء السحر، بين مادة منحطّة هي «أنشودة الجريمة ونشيد التاريخ»، وقوامها حوادث الدنيا، وديدنها القول: «حصل ما حصل»، وبين مادة نورانية تجلّت في تشييع «سبعين ألفاً» من الأخوة الملتزمين ضحايا المصلّى - وهؤلاء هم كناية عن اجتماع الأمّة كلها، وعن عروتها وآصرتها.

انعطاف فتح الله

نهضت مقتلة «ثكنة» فتح الله، في ضوء الحوادث الآتية وإلى اليوم، غداة الانتخابات النيابية العامّة بلبنان - معْلماً على انعطاف سياسة الحزب الخميني. فمذذاك تحاشى «حزب الله»، مهما كلفه الأمر وغلا الثمن، الخلاف المعلن مع السياسة السورية. بل سعى إلى مزاوجة ولاءيه الخميني الإيراني، من وجه أول، والسوري، من وجه ثان، من غير انفصال. فالولاء الخميني هو مصدر التحزب، والداعي إليه، ومنشئ هذه الجماعة على الصورة التي هي عليها؛ وعلى هذا الولاء مبنى تماسك الجماعة الحزب اللهية، وترتيب مراتبها. وتدين المنظمة الخمينية إلى ولائها هذا بنهجها، وطريقتها التي ميزتها من غيرها، وبدليلها على طريقها. وتدين للدولة الخمينية بالإعداد والتجهيز والعتاد والموارد والملجأ والحماية و«الذراع الطويلة» (وهي الذراع التي هدد بها السيد محمد حسين فضل الله المستكبرين غداة قصفَ الطيران الحربي الاسرائيلي قاعدة عين كوكب فقتَل ستة وعشرين منهم، فدُمِّر مبنى المنظمات اليهودية بعاصمة الأرجنتين بعد أسابيع قليلة على الغارة). أما الولاء السوري فهو شرط بقاء الجهاز الخميني المادي (بقاءً مادياً) بلبنان واستمراره على خطته ونهجه. وهو أناط بهذا الاستمرار مسوِّغ دوره. وما أقام الوليَّان على وفاقهما وتنسيقهما وعقدهما، لم يكن على «حزب الله» إلا المضيّ على مقاتلة الدولة العبرية، والتمتع بامتيازات سياسية تحول دون استقرار الدولة اللبنانية على سيادة الحق والقانون، القاضية بالمساواة، وتمنعها من إنشاء علاقات دولية وإقليمية سوية، وذلك لقاء «قطيعة»، أو حصة، سياسية مضمونة. وعلى هذا فاليد العليا، معنىً وموردا، هي لإيران؛ واليد العليا، سياسةً وشرطاً مادياً، هي لسوريا. ويسع «حزب الله» لبنان البقاءُ وهو يخدم سيدَيْن، وليس سيداً واحداً، شأن آرْليكان بطل مسرحية غولدوني آرْليكان خادم سيدين، ما لم يذهب السيدان مذهبين يضاد واحدهما الآخر، وما لم يسلكا طريقين شتى، وهذا ليس منوطاً بالجهاز الحزب اللهي.

وليس معنى هذا، ولا مؤداه، أن «حزب الله» لبنان ضامن حصة ثابتة من القطائع التي توزعها السياسة السورية جرَّاء رعايتها الجهاز الخميني، أو ما تحسبه هذه السياسة منافع لها. فدوام الحزب الخميني جزء من سياسة إقليمية ودولية على جبهة من الجبهات السياسية السورية، قد تكون هي

الجبهة الأرجح وزناً في الإطار الشرق أوسطي منذ عقد ونصف العقد على وجه التقريب. وفي معظم الأوقات على الحزب هذا أن يصل إلى غايته، ويستقر بالموضع المؤاتي، بشق النفس والمغالبة والقتال، حقيقةً وليس استعارة أو مجازاً.

ولعل منازعة الحزب الخميني حركة «أمل» على جنوب بيروت وضاحيتها، وقبلها وبعدها على جنوب لبنان، أرضاً ثم مقاعد نيابية، من الأمثلة البليغة على ما تقدم للتو. ولم يؤدِّ تصدر «المقاومة الإسلامية» الخمينية، الأعمال العسكرية على قوات الاحتلال الاسرائيلي بجنوب لبنان صدارة لا ينازعها عليها أحد، لا «أمل» ولا غيرها من المنظمات اللبنانية أو الفلسطينية، إلى التسليم لحزب «المقاومة الاسلامية» السياسي والمذهبي والثقافي بالصدارة السياسية والاجتماعية. فحصة «حزب الله» من موارد «الدولة» (أي الإدارة والنفوذ)، قياساً على حصة «أمل» أو بعض «الأقطاب»، ضئيلة. أما مهمات الاضطلاع بسياسة الدولة، وإعلانها وإنفاذها، فموكول بها من يناصبون الحزب الخميني العداء، المعلن أو المضمر(٦٨)، على رغم كون أثر الحزب في رسم سياسة الدولة، أو في اضطرارها إلى انتهاج هذه الطريق دون غيرها، يفوق بكثير أثر الطاقم السياسي الظاهر والرسمي.

فسياسة «حزب الله»، على النحو الذي يرسو عليه إجماع الوليَّيْنْ الإقليميين أو ترسو عليه مساومتهما، عامل فاعل في استمرار كبوة لبنان الاقتصادية، وفي عزلته الاقليمية والدولية، وقصوره عن الاضطلاع بموجبات السيادة وصلاحياتها. ويضطلع السياسيون اللبنانيون كافة بالمدافعة عن سياسات تجسد أعمالُ الجهاز الخميني مقدماتها الضرورية، وتترتب عليها السياسات هذه، من غير أن يأخذ هؤلاء السياسيون بالمقدمات(٦٩). فلا يسع «حزب الله»، على ما كان يفعل ويقول، التذرع بعدد المسلمين، وبـ«قوته»، وبدوره في قتال الاحتلال والاستكبار وأميركا، إلى طلب «حكم لبنان»، على قول زهير كنج، أحد مُعمَّميه. ولا يسع الطاقم السياسي الحاكم، من وجه آخر، الجهر بمناصبة «حزب الله» الخلاف والعداء، ولا إجلائه عن موقعه السياسي والاجتماعي والعسكري، بذريعة أن هذا الإجلاء يؤدي إلى حرب أهلية، ويخدم مقاصد الدولة العبرية. وتتولى السياسة السورية في لبنان الجمع بين هذين

النفيين، (لا يسع ... ولا يسع ...)، أو هاتين الجملتين السالبتين، على قول مشهور وسائر لجورج نقاش في الميثاق الوطني اللبناني، في ١٩٤٣[٧٠] فيلزم الحزبان، أو الكتلتان، حدوداً مشتركة ترسمها مصالح السياسات السورية، الكثيرة الوجوه والجبهات، والمتعاظمة التعقيد منذ نهاية حرب الخليج الثانية والتئام مؤتمر مدريد وتعاقب المفاوضات والأزمات.

«المقاومة الاسلامية» وحدها ...

فكان على «حزب الله» لبنان أن ينهض بدورين مختلفين ومتلازمين، برعاية سورية مباشرة هي أقرب إلى الوصاية والتعهد. ويقوم الدور الأول على استمرار «المقاومة الاسلامية»، أي على دوام الأعمال العسكرية اليومية التي توقع بقوات الاحتلال الاسرائيلية، وبصنيعتها اللبنانية المحلية الخسائر «المعقولة» - وهي خسائر يتوقع ألاّ تحمل الدولة العبرية على عملية عسكرية برية وكبيرة، من وجه، ولا تتركها، من وجه آخر، آمنة ومطمئنة. وفي غضون إحدى عشرة سنة خسرت قوات الاحتلال زهاء مئة وخمسين قتيلاً، وبضع مئات من الجرحى. وهذا يجعل متوسط الخسائر «المقبول» يستقر على نحو خمسة عشر قتيلاً إلى عشرين في السنة، خارج الاعتبارات السياسية الخاصة والظرفية، الداخلية والإقليمية، وخارج مسألة أمن المدنيين. وتتولى الأعمال العسكرية عملاً سياسياً بارزاً ومزدوجاً، تحتسبه السياسة السورية وتعلي شأنه، هو أولاً إظهار الدولة العبرية على صورة المحتل والغاصب والمنتهك القوانين الدولية والخارج على المعاهدات والاتفاقات التي تنظم الاحتلال؛ وهو، ثانياً، الكناية عن احتلال الجولان، حيث يسود أمن رتيب، باحتلال لبنان، والكناية بمقاومة لبنان عن «مقاومة» سورية ينبغي الاستدلال عليها استدلالاً ومن طريق الأعمال العسكرية التي تتخذ لبنان مسرحاً وتعفُّ عن الحدود السورية والاسرائيلية المشتركة.

وأدت الكنايتان في سياق المفاوضات العربية والاسرائيلية عامة، وبعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من «مسار» مدريد، أي من دورات واشنطن وجولاتها، خاصة، إلى «وحدة المسارين». فاشترطت القيادة السورية على المفاوض الاسرائيلي شرطاً عملياً، ملكت القيادة السورية

زمامه واستوثقت منه، ربط الجلاء الاسرائيلي عن أراضي جنوب لبنان والبقاع الغربي المحتلة بالاتفاق أولاً على شروط الانسحاب من الهضبة السورية (والفلسطينية إلى ١٩٤٨). فما لم تتعهد الدولة الاسرائيلية عهداً يحسم مسألة الهضبة بما يرضي المفاوض السوري، ويبرئ ذمته من عهود أخذها على نفسه وألزمها بها، وسع السياسة السورية الحؤول دون انسحاب القوات الاسرائيلية من أراضي لبنان المحتلة، وذلك بواسطة «المقاومة الإسلامية» وقواعدها وسلاحها، وصواريخها القريبة المدى على وجه التخصيص. ويترك هذا الربط يد السياسة السورية طليقة في تقدير ما يلائمها وما لا يلائمها في المفاوضات، وفي العلاقات الاقليمية جملةً. فهي تملي على لبنان كله، وعلى أنصار سيادته واستقلاله المسلِّمين بصدارة المسألة الاقليمية وحلها، مبايعة السياسة السورية «على ما في نفس (صانعيها)»[٧١].

فعلى رغم ترديد السيد فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، والسيد حافظ الأسد، رئيس الدولة، والسادة رئيس مجلس الشعب والوزراء السوريين، أن المفاوضين الإسرائيليين بضاحية واشنطن سلَّموا، في نهاية عام ١٩٩٥ وأوائل عام ١٩٩٦، برد الجولان إلى الدولة السورية، ضلعت السياسة السورية في استدراج «حزب الله» لبنان وإيران من ورائه، و«الجهاد» و«حماس» من قبل، الحكومة الاسرائيلية، العمالية والميريتسية، إلى ارتكاب «عناقيد الغضب»، وذروتها المعنوية والسلبية مقتلة بلدة قانا و«قربانها» على مذبح «المقاومة الاسلامية». وهذا من القرائن على ان «ما في نفس (صانعي)» السياسة السورية لا يسبر غوره، ولا يثبت على قرار ولا على شروط[٧٢]. ولا شك في أن انقياد الحال اللبنانية، من غير تحفظ، لإرادة سياسية لا وازع لها إلا من ميزان قوى محض، يسهم بسهم راجح في اشتطاط هذه السياسة، وفي مبالغتها في التأني و«التشكك» (على ما لاحظ السيد كريستوفر غداة المفاوضة على «اتفاق نيسان»). وتسهم العلاقات العربية، وميوعتها الحقوقية، بسهم ثان.

ويفترض دوامُ «المقاومة الإسلامية»، ونهوضُها إلى دورها، أحوالاً لبنانية داخلية بعينها. فلا يسع الجهاز العسكري هذا أن ينشطَ، ويتهددَ أهالي مدن وبلدات على طول «جبهة» من صور إلى أطراف إقليم التفاح الشمالية بالأعمال العسكرية الاسرائيلية، ويحصنَ القواعد، ويخزنَ

السلاح، ويرعى إعداد المقاتلين، ويسهرَ على انتقالهم الآمن من «الخطوط الخلفية» المتسعة إلى البقاع الشمالي والشرقي إلى الجبهة وعودتهم الآمنة من هذه إلى تلك، ويحوطَهم وعائلاتهم وانسباءهم بالحماية(٧٣) - لا يسع الجهاز العسكري التوفر على هذا كله والقيام به إلا باقتطاع نواحٍ ومناطق من الأراضي اللبنانية من سيادة الدولة وقوانينها الواحدة، وبإخراج بعض اللبنانيين من وحدة الدولة المفترضة(٧٤) ويتوج هذا النهجَ، الكثيرَ الأوجه، إنشاءُ جيب، أو معزل، يسري فيه قانونُ الجهاز الخميني والسوري، ويتقدم قوانين الدولة اللبنانية وأعرافَها وإرادةَ شعبها الجامعة.

وكان إنشاء المعزل الحزب اللهي من الأسباب القوية في انفجار حرب «أمل» و«حزب الله» وفصولها المتعاقبة والمتنقلة من آذار عام ١٩٨٨ (غداة خطف العقيد الأميركي هيغنز) إلى أواخر عام ١٩٩٠ (عشية العمليات العسكرية في حرب الخليج)، ومن الجنوب إلى ضاحية بيروت ثم إلى شرق صيدا وإقليم التفاح واغتيالات بيروت. فدوام «أمل» بالجنوب قوة عسكرية وسياسية وأمنية متماسكة لم يكن ليتفق وسعي إدارة الجهاز الخميني العسكرية في إنشاء قوة مرنة وسريعة الحركة، تتوسل إلى كمائنها بجمع المعلومات، ويشترط نجاحُ الكمائن والعبوات المزروعة السرية التامة والاحتماء من الأعين والمراقبة. والحق أن منظمة حركة «أمل» بالجنوب، وعلى رأسها داود داود إلى حين مقتله في أيلول ١٩٨٨ بالأوزاعي في أوج «حرب الضاحية»، كانت حاجزاً قوياً بين الجهاز الخميني وبين تحقيقه شروط اضطلاعه بدوره السياسي و«العسكري» - وشطره العسكري سياسي في المرتبة الأولى. فهي لم تكن تشاطر الحزب الخميني ولاءه الإيراني، ولا توسله بالجنوب ولبنان إلى غايات «إسلامية»، ولا عصبيته على القوات الدولية، ولا حلفه الفلسطيني، ولا استماتته في محاربة القوات الاسرائيلية، ولا احترافه القتال والمراقبة الأمنية. أما جنوب بيروت، وغربها، فأمسيا بعهدة «أمل» مرتعاً للكتل والجماعات، من كل صنف، ولا يأمن أصحاب سياسة «الجسم الجماهيري» المتراص على أنفسهم، ولا على سياستهم، غائلة هذا المرتع ومفاجآته. فدارت بين المنظمتين، عند منعطف ١٩٨٨-١٩٩٠ الذي خلت الساحة بعده لليد السورية في لبنان، حروب تطهير كتلك التي تنشب بين الإخوة الأعداء. وأوقعت بالضاحية وحدها، وفي شهر أيار ١٩٨٨، بحسب تقارير قوى

الأمن الداخلي، خمسمئة قتيل. وانتقلت من حي إلى حي، ومن طريق إلى طريق. فكأن الحرب هذه، و«حزب الله» اضطلع بدور المهاجم فيها، كانت تتعقب «المتهمين» المعروفين، واحداً واحداً، فلا يُظن بواحد القوة، لاحقاً، على اعتراض إرادة الجهاز الخميني أو التواطؤ عليه إلا وقطّع دابر اعتراضه وتواطؤه.

ولم ينفع دخول القوات السورية الضاحية البطيء، والمرجأ المرة بعد المرة، إلا في التقليل من الخسائر المدنية المتعاظمة، لكنه لم يلجم حرب تصفية «أمل» العسكرية والأمنية. ولم يصنع ذلك اتفاق دمشق الأول، في أواخر كانون الثاني ١٩٨٩ فكان على «أمل» أن تقتصر على «السياسة»، من غير عدة سوى زعيمها، على حين جاهر «حزب الله»، في ختام المفاوضات الطويلة التي رعاها الوليان السوري والإيراني، جمعه إلى محاربة إسرائيل «اهتمامه» الجديد بالوضع اللبناني الداخلي. فحصر الجهاز الخميني والسوري بنفسه، لا يقاسمه منافس من المنظمات اللبنانية والفلسطينية، الإشراف على شريط بقاعي عريض ضمَّ إليه شريطاً جنوبياً حصيناً ومغلقاً.

والمعزل الحزب اللهي هو نظير جعل لبنان كله، إقليماً ودولة، مسرحاً احتياطياً إقليمياً تدور عليه «الحروب» السورية والاسرائيلية الفرعية، منذ تطليق الدولتين حرب المجابهة الرأسية على أراضيهما غداة حرب تشرين ١٩٧٣ ولا ريب في أن هذا الدور تعاظم مع ابتداء المفاوضات، ودخول الولايات المتحدة الأميركية راعياً للمفاوضات و«شريكاً» فيها. فالأمران، وهما متلازمان، يقوم استبعاد الحرب السورية والاسرائيلية منهما بمنزلة الشرط. ويضمن هذا الشرطَ التوسل بلبنان مسرحاً احتياطياً، على نحو توسل القوتين العظميين، في أثناء الحرب الباردة، بالحروب المحلية مخرجاً من الحرب النووية المستبعدة.

وعلى هذا انتقلت «المقاومة الاسلامية» من طور إلى طور مع منعطف العام١٩٩٠، على وجه التقريب، وهو عام حسم السياسة السورية، بمباركة أميركية، الترجُّحَ اللبناني. فأقر اتفاق مدينة الطائف، وانتخب السيد الياس الهراوي رئيساً، وأخرج السيد ميشال عون من مقرّي الرئاسة وقيادة الجيش، و«وحدت» الأراضي اللبنانية عن يد القوات السورية. فلم يبقَ سلاح القوات الخمينية المقاتلة بالجنوب سلاح المنظمة الأهلية اللبنانية،

المقاتلة بين مباني الطرق والشوارع بالمدن، بل جهزت بسلاح مضاد للدروع، متوسط المدى، مثل صواريخ «ميلان» و«تاو» و«ساغر»، وبسلاح «سام - ٧» المضاد للطيران والمحمول على الكتف(٧٥). وتركت المنظمة العسكرية هجماتها «الاستشهادية» على المواقع «الجنوبية» إلى نصب الكمائن، والهجمات الموجهة من بعيد، والقنص بالبنادق الثقيلة. ويقلل هذا النهج العسكري من خسائر المهاجمين، ويتيح لهم فرصة الالتجاء إلى مخابئ قريبة وحصينة(٧٦)، وقد يتوسل بالمدنيين وبلداتهم حاجزاً أو واقياً، فإذا أصابهم الرد وقعت الإصابات المدنية على الإسرائيليين موقع الإدانة.

محاكاة السياسة

وعلى خلاف الدور العسكري والأمني، على المعنى الضيق، حُمل «حزب الله» لبنان على دور سياسي معلن وظاهر أُريد له أن يشبه الأدوار السياسية الأخرى من غير أن ينقطع من مصادره الشيعية والخمينية أو من «مجتمعه الخاص» ومعزله. وسمى بعض المراقبين هذا الطور من أطوار الحزب الخميني طور «اللبننة»(٧٧). فبعد وصف مداولات الطائف بـ«الاصلاح الخجول (الذي) لا يمس جوهر الامتيازات الطائفية وإنما يعيد إنشاء نظام أشبه ما يكون بإسرائيل مارونية في المنطقة»(٧٨)، وبعد وصف «وثيقة الوفاق الوطني» بـ«التكرار المميت للخطيئة التاريخية التي ارتكبت عام ١٩٤٣، وكانت العامل المباشر في اللااستقرار والخراب»(٧٩)، مالت المواقف الجديدة، منذ أوائل ١٩٩١، إلى اللين. فتصدر ضمان الحريات السياسية والفكرية والاعلامية بياناً حزبياً في «واجبات الحكم تجاه قضايا الشعب المصيرية»(٨٠). وتبعه الإلحاح على الحكم في التمييز «بين دور (الميليشيات) ودور المقاومة»، فتحل الأولى، أما الثانية فتعتبر «حقاً شرعياً وقانونياً وإنسانياً» و«ينبغي الالتزام الصريح والواضح بدعمها». ويتصل البندان بالمنظمة الخمينية نفسها، وبرعايتها، وإقرارها على حالها وعلى امتيازاتها الأمنية والسياسية والمعنوية، أي على انفصالها عن الدولة والمجتمع اللبنانيين. ولا ترى المنظمة غضاضة، لقاء إقرارها على انفصالها الفعلي، في المطالبة بصرف «الأولوية» إلى «مشاريع الجنوب والبقاع الغربي»، والقيام بدور الوسيط السياسي التقليدي بين الحكم وبين

«الشعب». فمثل هذه الوساطة، إذا أثمرت شيئاً عادت الثمرة على الوسيط بالمنفعة. ويرسو هذا «البرنامج» على دعامتين متلازمتين هما «إقامة أوثق العلاقات الاستراتيجية الخاصة وأمتنها مع سوريا وفي المجالات كافة»، و«إلغاء الطائفية السياسية».

والدعامتان، الخارجية والداخلية، هما ضمان بقاء الجيب الحزب اللهي، وضمان تسلطه على سياسة الدولة. فأوثق العلاقات يعني إقامة الدولة على قصورها، وضعفها، وتمييزها بين جماعاتها بحسب قربها أو بعدها من ولاء عصبي وخارجي. وإلغاء الطائفية السياسية مؤداه غلبة الجماعات المتراصة والكثيرة والمنغلقة، على تلك التي فككتها سكنى المدن وأضعف تماسكها الآلي والتلقائي تقسيمُ العمل الاجتماعي والاختلاطُ والحياةُ السياسية الحديثة والتعليمُ، إلخ.

لكن صدور مثل هذا الرأي، أو هذا القول، قبل زهاء أربعة أشهر من عقد «حزب الله» مؤتمره الثاني، وانتخاب السيد عباس الموسوي إلى أمانته العامة خلفاً للشيخ صبحي الطفيلي، قطع ظاهراً مع يقين القيادة الخمينية، إلى أمس قريب، بأن «الإسلام» «(يريد) لبنان (...) والإسلامَ فيه»، وبأن «الشعب المسلم في لبنان لا (يقبل) بأن (يكون) جزءاً من مشروع الآخرين» وإنما على «الآخرين»، أي المسيحيين وربما المسلمين السنة، أن «يبحثوا عن مكان لهم في (مشروع) الاسلام» الحزب اللهي[٨١]. وهو آذن، إلى جزئيات أخرى، أخرجها الحزب الخميني إخراجاً خطابياً أراده بالغ الدلالة على حكمة عميقة - مثل تداول أسماء الأعضاء الجدد بالمكتب السياسي، ومهماتهم، أو مثل تميز المهمات السياسية الخارجية (خارج المنظمة) من المهمات الداخلية والتنظيمية: فحل حسين خليل محل محمد فنيش في رئاسة المكتب السياسي وصرف الأخير إلى الإعداد للانتخابات النيابية العامة - آذن بالمشاركة في العلاقات السياسية اللبنانية على المثال الذي باشرت السياسة السورية صنعه لمحترفي السياسة اللبنانيين، وحملهم عليه. فجمع قادة «حزب الله» لبنان بين ملاحظة «ترابط حضاري وثقافي عميق» يشد «السقوط النهائي للاتحاد السوفياتي فكراً وحضارة» إلى «انتصار إسلامي (...) فاجأ العالم في الجزائر» ويؤكد «نبوءة الإمام الخميني بسقوط الاتحاد السوفياتي وقيام الاسلام والمسلمين»[٨٢]- وبين سفر قيادة «حزب الله» الجديدة بقضها وقضيضها إلى دمشق للقاء السيد

عبد الحليم خدام، نائب رئيس الدولة السوري، مرتين في غضون أسابيع قليلة[٨٣].

وشارك الجهاز الخميني في انتخابات صيف ١٩٩٢، على الحال التي نظمت عليها، وفاز بحصته المقررة فيها، فلم يرشح مرشحاً لم يفز. وتحالف مع الذين قاتلهم وقاتلوه إلى البارحة. فكان في لائحة واحدة مع مرشحي حركة «أمل»، و«الشيوعيين» (وهم «رفاق طريق» الحزب الشيوعي اللبناني مثل السيد حبيب صادق والسيد أحمد سويد)، والمرشح القومي السوري (أسعد حردان)، والمرشح البعثي «العلماني». وخطط للانتخابات المزمعة في ضوء العوامل التقليدية والعصبية فيها: فرشح إلى مقاعد قضاء بعلبك-الهرمل، وكان دائرة مستقلة على خلاف نص اتفاق الطائف، أربعة مرشحين أصيلين، ثلاثة منهم من المعممين، وخيَّر العشائر في الاقتراع لمرشحيه هو ولمرشحيها هي، معاً، فاقترعت لمرشحيها ولمرشحي «حزب الله»، وتركت زملاء مرشحيها من غير عصبيتها، ففاز مرشحوه وخسر زملاء مرشحي العشائر وبعض هؤلاء المرشحين[٨٤] ونقل الجهاز تعاقده مع العشائر والعائلات البعلبكية الكبيرة من بعلبك والهرمل إلى ساحل المتن الجنوبي وزاد عليه حلفاً محلياً مع «عشيرة» الحزب التقدمي الاشتراكي «الكبيرة»[٨٥] فضمن الفوز لمرشحه إلى مقعده. ورشح السيد محمد البرجاوي إلى أحد مقعدي دائرة بيروت الشبعيين. ويرجع أصل عائلة السيد برجاوي إلى بلدة هونين الكبيرة والمنجبة، وتعد وحدها ثلاثة آلاف صوت، إلى ألفي صوت تعود إلى القرى السبع. فلما قاطع المسيحيون، وانكفأ الأرمن، برزت قوة «حزب الله» المتواضعة في حلة انتخابية زاهية وضافية[٨٦]

وحمل الجهاز الخميني الانتخابات على الجد. فأعد لها عدته للحرب، وأقام عشرة أيام، قبل مواعيد الاقتراع، على مساعدة المحتاجين إلى الدواء والمياه، ولم يقصر مساعدته على انصاره وأصحابه، على خلاف عادته من قبل. ودعا الأنصار والمحازبين، من المندوبين المزمَعين إلى دورات تدريب على العمل الانتخابي التقني: فألموا بوجوه سير الاقتراع في أقلامه، وفحصوا اللوائح شطب حقيقية، وتدربوا على التنسيق بين الأقلام وعلى مقارنة نتائجها، وتداولوا في مراقبة انضباط المحازبين والأنصار، وأنشأوا «غرفة عمليات» انتخابية مركزية في كل دائرة من الدوائر[٨٧].

فأشْبَهَ «حزب الله» من هذه الوجوه كلها، السياسية العصبية والإجرائية والمصلحية «الشهوانية»[٨٨]، الجماعات السياسية الأخرى، وبزّها قياساً على مزاعمه في الطهر والاستقامة والتجرد والنسك. وهذا من القرائن على علو اليد السورية في ما يعود إلى السياسة والبقاء المادي، على ما تقدم القول.

فهو ينشد ضماناً انتخابياً بكل الوسائل والطرائق، ولا يأنف من التوسل بأي منها، حفظاً لمعزله وحماه، بإزاء الدول الأجنبية التي تحرِّض عليه، وبإزاء القوى السياسية والأَهلية اللبنانية المناهضة. وخاض الجهاز السياسي الانتخابات عملاً بنصيحة علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الرئيس الإيراني. واحتج رفسنجاني لمشورته بالصفة التمثيلية التي يسبغها المجلس النيابي على من ينتخبون إليه ويدخلونه. فيحتجون بهذه الصفة على من ينسبهم إلى الارهاب. وصح الخبر عن مشورة رفسنجاني أم لم يصح - ترجِّح «نصيحة» سورية كفة المشاركة وتداوي التردد دواءً شافياً - فالحق أن هذا ما عمل به «حزب الله» رداً على أقوال السفير الأميركي الجديد ريتشارد جونز، عشية قدومه إلى بيروت. وكان السفير وصف «حزب الله» بالارهاب، فرد الحزب عليه بقوله: إن الوصف إهانة للشعب اللبناني الذي أوفد إلى المجلس نواباً من الحزب عنه[٨٩]. وإذ شكك تقرير أميركي في نزاهة الانتخابات النيابية، ودعا إلى جلاء القوات السورية عن لبنان، وإلى تجريد الحزب من سلاحه، ندد الحزب بتدخل السياسة الأميركية في شؤون لبنان الداخلية، وبإرادتها «زرع الفتن الداخلية» («الحرب الأهلية»). وذهب، من وجه آخر، إلى ان السلطة التشريعية اللبنانية «عبرت عن إرادة وتمنيات الشعب اللبناني»[٩٠].

فالانخراط في العلاقات السياسية اللبنانية، أو الملبننة، ووريثة الحروب من الطرز نفسه، لا يُخرج «حزب الله» لبنان و«مقاومته الإسلامية» من معقلهما ومعزلهما، ولا من مجتمعهما «النقيض» وعلى حدة، ولا يدخلهما في «مجتمع» لبناني مشترك ومتصل - ومثل هذا المجتمع كان من إرهاصات مدن ما قبل الحروب المنفجرة في ١٩٧٥ ورحَّلت الحروب المتناسلة مذ ذاك «أهله» وأصحابه. فالحزب الخميني اللبناني يشارك مشاركة نشطة ومبرِّزة في المصادرات والاقتطاعات والريوع وأعمال السطو بالمكانة. وتتهمه التقارير الأميركية السنوية، هو ووليه السوري، برعاية

مختبرات خفية بالبقاع تتولى تصنيع الأفيون الأساسي (الأفيون باز) القادم من آسيا الوسطى من طريق تركيا (السيد عبد الله أوجَلان) وسوريا[٩١]. وهو يتوسل بدخوله هذه كلها، وبموارده الإيرانية المستمرة، إلى ضوي جمهوره من الفقراء والمحتاجين، إليه. وليس «حقه في السلطة»، على ما تقول بعض ألسنته، إلا لأجل تحصين معزله ومعقله، وتسويرهما، وإعالة جمهورهما، أي جمهور الحزب الخميني، وإبقاء هذا الجمهور على حاله من الانكفاء والانقطاع، ومن التسليم والتصديق. فقيام الجماعة الحزب اللهية بنفسها، وتماسكها تحت راية الخمينية المعنوية وعلى نهج السياسة السورية الأسدية، شرطان لا غنى عنهما لبقاء الجماعة، على رغم تضادهما وتقابلهما الظاهرين. لذا يلازم الانخراطَ في العلاقات السياسية الملبننة، والمجتمعة من خارج، قسراً، على تنافر وتنابذ، بقاءُ النواة العسكرية والأمنيةَ والسياسية في الظل والكتمان، وانتحاؤها جانباً. وهذه الحال تحتذي على مثال «السياسة» اللبنانية ومسرح دماها، وعلى مثال انفصامها علناً وباطناً من غير وشيجة داخلية ولا آصرة.

***

و«حزب الله» لبنان على علم واف، شأن أولياء أمره، بأن انفصامه وحده يحول بينه وبين خسارته «روحه» الخمينية وأصل هويته وأصالته. فلا الانتخابات، ولا التظاهرات، ولا جبهات «الدفاع عن الحريات ولقمة العيش»، ولا زيارات دمشق، ولا الاستجوابات النيابية، ولا التردد إلى الرؤساء، ولا تعقب المعاملات، ولا التوسط في المصالح، يقوم مقام تثبيت هوية جمعية ويرعى عوامل هذا التثبيت ودوامه. فهذه، عوامل تثبيت الهوية ودوامها، يكلها الحزب الخميني إلى صناعة «مجتمعه» المنفصل، وإلى إنزال هذا «المجتمع» على شرائط الولاية الإمامية ووساطتها بين الشاهد وبين الغيب، أو شرائط «النبوة المستمرة»، على ما قال علي أحمد سعيد (أدونيس) مادحاً. والجماعة الحزب اللهية - وهي لا ترى حيفاً في دخول لائحة انتخابية واحدة تضوي مرشحيها إلى مرشحي من كانت، قبل خمسة أيام، تراهم صنو الفساد، وتتهددهم، وتتهدد الدولة من ورائهم، بحرب أهلية على المثال الجزائري[٩٢]، ولا في رعاية تعويضات الإخلاء وتزوير لوائح المهجرين - تحرص، من وجه آخر، على ترتيب

مسيراتها، «الحسينية»، ترتيباً يُخرجها من الحياة اليومية إلى الشعيرة التامة وسمتها الجامع.

ومثال ذلك احتفالات يوم القدس في اليوم التاسع عشر من آذار، في ١٩٩٣ فتقدمت فرق الكشافة والنوادي الرياضية، تحت راية «التعبئة الرياضية»، المسيرة، ومشى وراءها حملة الرايات، وتبعهم لابسو الأكفان، ثم فرق الكاراتيه، ووحدات من «جهاد البناء»، سارت بعدها فرق إسعاف وإطفاء ودفاع مدني وهندسة وزراعة وعمران رمزية؛ وتقدمت هذه فرقَ إسناد من «المقاومة الإسلامية»، وفرق «النينجا». فكأن الحفل، يعلوه منبر الخطباء ويحف هؤلاء حرسُهم البكم والعريضو الأكتاف، يستعرض الخليقة، أو نماذج عنها وعن المَلَكات والقوى التي تحتاجها لتخرج الخليقة من الغَمر إلى العمران، وتعود من الحياة إلى الموت. وهذا كله مرتب على مراتب يتصل بعضها ببعض، وتلم بالحياة والموت وبالأطوار التي تفصل بينهما وتجمعها في وحدة كونية تامة، يقرأ أهل العرفان والعلم وحدتها في الجزئيات التي يقف عندها أهل الجهالة. ويترتب على هذا الترتيب حفظُ الحياة الدنياصورةَ فعل الخلق فيها، ومحاكاتها هذه الصورة محاكاة دقيقة.

فليس على الحياة الدنيا إلا الحفظ والمحاكاة، وتجديد عهد الخليقة. وليس «القادة»، من علماء وفقهاء وملهمين وأبطال ومقاتلة وشهداء، إلا أولياء العهد هذا، ووسطاؤه، والأوصياء على الدِّين وعلى الدَّين، والقائمون على تلازم الشاهد والغيب. وعالَم الشاهد، بهذه الحال، مليء بسفراء عالَم الغيب، وينتقل الناس من عالَم إلى عالم، ويقرأون الغيب في الشاهد وعلاماته، على نحو ما يتصفح أهل الغيب حوادث الشاهد، من طريق الوسيط وولي الوساطة. فيسع السيد حسن نصر الله تأبين قتلى عين كوكب الستة والعشرين، في الأيام الأولى من نيسان ١٩٩٤، فيقول: «ودعتم ظلام الليل إلى ضوء النهار الأبدي(...) هنيئاً لكم هذا اللقاء بسيد شهداء المقاومة الاسلامية السيد عباس الموسوي وشيخ شهدائها الشيخ راغب حرب وكل الشهداء(...) نستنهض الأمة بصرخات دمائنا وضجيج الأشلاء(...) ألم نتعاهد منذ البداية أن نحمل الدماء على الأكف (و) نفتش بشوق عن الشهادة والحبيب بين التلال والوديان ودروب المقاومة؟»(٩٣).

فهذا هو الأصل الذي يبني عليه «حزب الله» لبنان دولته، ويصدر عنه في صناعته مجتمعه الإسلامي. ولولا هذا الأصل، القائم خارج الزمن و«دولته» وسلطانه ولو تصوَّر وولُد في سياق زمن بعينه، لما قدرت الجماعة الحزب اللهية على حفظ تماسكها، و«تذويب» روافدها وصهرها في كتلة متراصة وواحدة، ولما وسعها رعاية انفصامها وانكفائها على النحو الذي رعتهما عليه وترعاهما. وهي قدرت على هذا الارتكاس وأنجزته، وأرست علاقة اجتماعية عليه، إبّان انهيار الأبنية الاجتماعية والمدنية والسياسية اللبنانية، وربما العربية. ولابس ارتكاسُها التداعي هذا ملابسة قوية، فنشأت عنه وكانت من دواعي دوامه، وهي لمّا تزل من دواعي دوامه. ومزاولة «حزب الله» السياسة على النحو الذي يزاولها عليه منذ انعطاف العام ١٩٨٧ الأول، غداة فتح الله، ثم منذ انعطاف العام ١٩٩١ الثاني، هي من قبيل «خدمة سيِّدَيْن» كذلك، وتولي وليَّيْن. وتدوم خدمة السيدين، على انفصام، ما دام إحجام المجتمعات العربية، وما يليها من مجتمعات الشرقين الأدنى والأوسط، عن ولوج باب حداثة اجتماعية وثقافية وسياسية متماسكة.

هوامش الفصل الخامس عشر

١ «... علاقتنا بالجمهورية الإسلامية هي علاقة التلميذ بمدرسة»، في ٣١ آذار ١٩٨٦، المؤتمر الأول لمؤسسة الشهيد، صحف اليوم التالي.

٢ سورة الأنفال: من الآية ١٧، وآل عمران: من الآية ١٩

٣ آية الله أحمد جنتي في اجتماع وفد «أمل» ووفد «حزب الله»، بالسفارة الإيرانية في ٢١ نيسان من ١٩٨٨

٤ خير ابراهيم أمين السيد (ابراهيم الأمين) المؤتمر السنوي للطلاب المسلمين في الخارج، في ١٦ آب ١٩٨٧، بين الإقرار بـ «مركزية الثورة الاسلامية الإيرانية ومصلحتها» وبين «الشبهة والخيانة».

٥. المصدر نفسه.

٦ النهار في ٥ تموز ١٩٩٦

٧ زين حمود: «حزب الله من الداخل - أسرار وخفايا»، أسبوعية الشراع، عدد ١٤ آب ١٩٩٥

٨. المصدر نفسه.

٩ المصدر نفسه؛ يحصي كاتب المقالة من أعضاء القيادة الأمنية ثلاثة هم: عماد مغنية، وصهره مصطفى بدر الدين، المعتقل السابق بالكويت في تهمة المشاركة في محاولة اغتيال أميرها، وهو أحد الثمانية عشر الذين كانت بيانات «الجهاد الاسلامي» في الرهائن الأوروبيين والأميركيين تطالب بالإفراج عنهم، والثالث هو ابراهيم عقيل، وتعرفه بعض أجهزة الأمن الأوروبية باسم «تحسين». ويزعم د. علي نورزاده، عدد المجلة في ٢١ آب ١٩٩٣، «حزب الله» في لبنان، أن عماد مغنية كان بين القلائل الذين التقاهم حجة الاسلام محتشمي، في ١٩٨١، يوم كان سفيراً لإيران بدمشق. ومهد تفاؤهم لولادة «حزب الله» - والآخران هما حسين الموسوي وعباس الموسوي، رئيس «أمل» الاسلامية، وأمين عام «حزب الله» بعد صبحي الطفيلي، تباعاً. واستكمل اللقاء الأول، ببيروت (أو بعلبك، وحضره محمد حسين منتظري، «رينغو»، ممثلاً محتشمي، بحسب طارق ابراهيم، الحياة في ١٣ حزيران ١٩٨٩، التنظيم العسكري لـ «حزب الله» اللبناني)، بآخر عقد بمقر مكتب حركات التحرر في الحرس الثوري، بطهران، وضع لبنات الأولى للتدريب والتنسيق. وابراهيم عقيل، أو «تحسين»، هو بين الضالعين في حملة متفجرات باريس في كانون الأول ١٩٨٥، وأيلول ١٩٨٦، وأوقعت هذه أحد

عشر قتيلاً و٢٧٥ جريحاً، خمسون منهم جراحاتهم كانت خطيرة وخلفت تعويقاً مزمناً، كزافييه روفير: رهائن ومنفجرات... عملية الشيطان، أسبوعية الاكسبرس الفرنسية، عدد ٣ شباط ١٩٨٩ وأدت التحريات في هذه القضية إلى توقيف محمد علي حمادي، بفرانكفورت في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٧، وفي دفتر عناوينه اسم التونسي فؤاد علي صالح، المتهم الأول في الحملة، وهو من الذين استمالهم أحمد كنعاني، القائم بأعمال السفارة الإيرانية بتونس، بعد أن تولى قيادة الحرس الثوري الإيراني بلبنان، وقبل أن يعين سفيراً في مدغشقر، بحسب نورزاده، المصدر المذكور.

١٠ نسبت وكالة الصحافة الفرنسية بنيقوسيا الى مصادر ديبلوماسية غربية، خبراً عن إنشاء مصنع صغير ببريتال، شرق بعلبك، يجمع أجزاء البندقية الهجومية الروسية، كلاشنيكوف، و«يحسن أداء» صواريخ كاتيوشا، ويصنع قذائف مضادة للدروع «آر. بي. جي». ، النهار في ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٦

١١ في احتفالات يوم القدس «العالمي»، ووقع في ١٩ آذار ١٩٩٣، صحف اليوم التالي.

١٢ عين مرشد الثورة الثاني، السيد علي خامنئي، آية الله العظمى ومرجع التقليد الرسمي بعد وفاة علي آراكي، الشيخ محمد يزبك، عضو شورى «حزب الله» والمدرس بحوزة الامام المنتظر (عج) ببعلبك، والسيد حسن نصرالله، أمين عام الحزب الخميني، «وكيلين شرعيين» عنه في لبنان، «في الأمور الحسبية والوجوه الشرعية»، فيستلمان عنه الحقوق ويصرفانها في «مصالح المسلمين»، ويردان المظالم، ويجريان «المصالحات الشرعية» لأهل الخمس، ويعينان الوكلاء من قبلهما، عن السفير، في ١٨ أيار ١٩٩٥ أنظر الفصل الثامن: حوزات «العلم»... والدعاة.

١٣ حوار السيد حسن الموسوي، مسؤول دائرة العلاقات العامة والاعلام في «جهاد البناء»، الديار في ٩ تموز ١٩٩٤ ويخص المتحدث إنشاءات البقاع بمنزلة خاصة، قد تكون نظير دور البقاع في نهضة الحركة الأهلية الشيعية، ونظير حصة معمّميه في بعث سلك العلماء الشيعية (أنظر الفصل الرابع: بعث سلك العلماء وتجديده). فمن المدارس التسع والعشرين التي بنيت وأهلت كانت حصة البقاع سبع عشرة مدرسة، أي نحو ٥٩ في المئة منها؛ وبلغت حصة البقاع من المساجد المؤهّلة الثلاثة والخمسين، خمسة وثلاثين مسجداً، أي نحو ٦٦ في المئة منها؛ وكان للبقاع عشرة نواد حسينية من السبعة عشر، أي نحو ٥٩ في المئة من جملتها. وهذا من القرائن على تولي «حزب الله» تجديد الدعوة الإمامية، والاسلامية عامة، بالبقاع وفي صفوف أهله، وعشائره المقيمة بالجرد أو المتمدنية، والوارثة تديناً يغلب عليه التبرك بالأولياء واعتقاد الكرامات والرؤى، إلخ. وبلغت مؤسسات الثورة الاسلامية في بعلبك وجوارها اثنتي عشرة مؤسسة من كل الأصناف: الصيدليات والمستشفى، التقديمات العينية وتعويضات الشهداء، المدارس والإعلام. وكان الشيخ نبيل قاووق، رئيس شورى الجنوب، نوّه، في أواخر أيلول عام ١٩٩٣، أي بعد عملية «تقديم الحساب» بنحو شهرين، بترميم «جهاد البناء» ١٧٥٠ منزلاً في احدى وثلاثين قرية جنوبية، وإسهام خمسة آلاف ومئة إداري ومهندس وعامل في «الانجاز»، النهار، في ٢٨ أيلول ١٩٩٣

١٤ قتل الموسوي في شباط ١٩٩٢، وقتل حرب في شباط ١٩٨٤؛ وقتلت الأول طوافات إسرائيلية، وقتل الثاني غيلة قبل جلاء القوات الاسرائيلية عن جبشيت، بجوار النبطية.

١٥ يقدر زين حمود، المقالة المذكورة في الشراع، دخل «حزب الله» المالي النقدي من إيران بثلاثة ملايين دولار ونصف المليون في الشهر الواحد، إلى دخل شركات البناء والمقاولات والعقارات والاستشارات ومزارع الدواجن والسمك، منذ ١٩٩٠ أما علي نور زاده، المقالة المذكورة في المجلة، فذهب، على وجه التخمين نفسه، إلى ان دخل الحزب الخميني بلغ عشرين مليون دولار في عام ١٩٩٢، وخمسين مليون في ١٩٩١، وقدّر ان يبلغ مئة وعشرين مليوناً في ١٩٩٢، ومئة وستين في ١٩٩٣

١٦ يذهب بعض المنشقين عن «حزب الله»، وهم قلّة، إلى ان لسياسة الحزب الخميني الأمنية والعسكرية عائداً كبيراً يعود على «المتسلطينَ على حزب الله» من «تهجير (هم) الناس من مناطقهم، والتجسس على الناس ممن يخالفونهم (...) وتحليل سرقة الكتابيين بحجة كونهم حربيين أو خطف الأبرياء»، الشيخ حسن شاهين، الشراع، في عدد ٦٠ أيلول ١٩٩٣، الشيخ حسن شاهين يكشف تجاوزات «حزب الله»؛ وشاهين، بحسب تعريف الدورية الأسبوعية البيروتية المنحازة إلى منظمة «أمل»، وصاحبها السيد حسن صبرا هو ناشر الخبر الذي أدى إلى ما عرف بـ «إيران غيت»، في ١٩٨٦ (أي تورط بعض كبار الموظفين الأميركيين، من إدارة الرئيس الأسبق، رونالد ريغان، ببيع سلاح أميركي إلى الحكم الإيراني رجاء الافراج عن الرهائن الأميركية بلبنان)، وهو المرشح الشيعي الثاني على لائحة رفيق الحريري ببيروت في انتخابات صيف ١٩٩٦، - شاهين هو مدير مدرسة الصادق الدينية بالهرمل، وعضو تجمع العلماء المسلمين، وأمين السر السابق لإذاعة المستضعفين الحزب اللهية.

١٧ المصدر نفسه.

١٨ زين حمود: حزب الله من الداخل...، المصدر المذكور، «القيادة الأمنية هي الجسر المالي أيضاً».

١٩ ويدل حرص بعض المراسلين الصحافيين، من الفرنسيين خاصة، على نسبة «حزب الله» إلى لبنان نسبة ناجزة، على رغبة سوريّة في الأمر. فتكتب مراسلة صحيفة لوموند في الشرق الأدنى، على ما يسمي الفرنسيون المشرق العربي، السيدة فرنسواز شيبو، وهي المعروفة بنقلها الحرفي لمواقف السياسة السورية وآرائها، تكتب في عدد الصحيفة في ٢١ شباط ١٩٩٥، ان «حزب الله الموالي لإيران صار حزباً لبنانياً حقيقةً وفعلاً». وهي نفسها كتبت، إبان أزمة نيسان ١٩٩٦، أن دمشق استعادت دورها عاصمة للسياسة الشرق الأوسطية، وذلك من طريق لبنان ودور الحزب الخميني فيه. والرأيان لا يتفقان.

٢٠ حديث إلى السفير، في ٢٢ أيار ١٩٩١ يسكت الموسوي عن حق رئيس مجلس الدفاع الأعلى، الإيراني، وهو مرشد الثورة، في تعيين مجلس شورى «حزب الله»، طارق ابراهيم: التنظيم العسكري... المصدر المذكور. وكان المؤتمر الذي انتخب عباس الموسوي أزمعت المنظمة الخمينية عقده في تشرين الثاني ١٩٩٠، فألغي بطلب من طهران، طارق ابراهيم: كيف ينعقد مؤتمر حزبي وكيف يتأجل؟ الحياة، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٩١

٢١ عن النهار، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٣

٢٢ في ذكرى أسبوع علي منيف أشمر، في ٢٩ آذار ١٩٩٦، صحف اليوم التالي.

٢٣ طارق ابراهيم: جزء من «الثمن» معتقلون لبنانيون في مقابل رهائن، الحياة في

٢ حزيران ١٩٩٠

٢٤ . محمد يزبك خطيباً في مدرسة الشيخ علي الدينية ببعلبك، في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣، صحف الأول من تشرين الثاني.

٢٥ عباس الموسوي خطيباً برأس العين، بعلبك، في السادس من أيلول ١٩٨٥، ومعقباً على انفجار «حرب المخيمات» بين مقاتلي «أمل» ومخيمات بيروت الفلسطينية.

٢٦ ابراهيم السيد (الأمين) خطيباً في «الطلاب المسلمين في الخارج» ومؤتمرهم، في ١٦ آب ١٩٨٧، النهار، غداة اليوم المذكور.

٢٧ صحف ١٤ ايلول ١٩٩٣

٢٨ نصر الله كذلك في اسبوع قتلى قاعدة عين كوكب الستة والعشرين (المعلنين)، في ١٢ حزيران ١٩٩٤، صحف اليوم التالي.

٢٩ احصى حسن نصر الله، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٥ (صحف اليوم التالي)، عشرة آلاف و٤٨٢ عملية «نفذتها فصائل المقاومة» منذ ١٩٨٢، اوقعت ثلاثة آلاف وخمسمائة اصابة، بين قتيل (مئة وثلاثة وعشرين قتيلا) وجريح، في القوات الاسرائيلية. وأحصى في «يوم شهيد المقاومة الإسلامية»، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٦، ألفاً ومائة وخمسة وأربعين «سقطوا في مواجهات مع العدو الصهيوني أو نتيجة القصف الصهيوني على مخيمات تدريب ومراكز تابعة لنا (...) وآخرون دفاعاً عن الحريات العامة في لبنان ولعيون فلسطين والقدس في ١٣ أيلول». ولا يقول نصر الله إذا كان يحصي في العدد هذا الذين قتلوا في «الحروب» التي خاضها الحزب الخميني على (مع) القوميين «السوريين»، والأمليين، والشيوعيين، والفلسطينيين. ويقدر مصدر ثقة عدد الذين خسرتهم المنظمة الخمينية في «حرب» إقليم التفاح وحدها بمئة وعشرة قتلى (إلى مئتي جريح)، طارق ابرهيم: تطورات الخليج أربكت حرب إقليم التفاح، الحياة في ١١ أيلول ١٩٩٠، ويقدر المصدر نفسه عدد صرعى القتال بين «حزب الله»، وبين «أمل» طوال الأعوام الثلاثة السابقة منتصف العام ١٩٩٠، بألفي قتيل وخمسمائة (إلى خمسة آلاف جريح) معظمهم من «أمل»، وكانت خسارتهم قاضية على قوة «الحركة» العسكرية، الحياة في ١٤ حزيران ١٩٩٠، حروب المقدّمين جنوباً وضاحية بين «أمل» و«حزب الله».

٣٠ . يقدر حسن الموسوي من «جهاد البناء»، الديار في ٩ تموز ١٩٩٤، كمية المياه التي وزعتها الهيئة إلى ضاحية بيروت الجنوبية بنحو واحد وعشرين مليون ليتر (وهي واحد وعشرون الف متر مكعب، لكن الرقم على هذا الحد ليس باهراً).

٣١ . من بيان «حزب الله» في مراحل «حرب المخيمات» الأولى، وفي تعاون «أمل» مع الجيش اللبناني، في ١٩ تشرين الأول ١٩٨٥ (صحف اليوم التالي).

٣٢ . في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣، صحف اليوم التالي.

٣٣ . أنظر تذكير السيد صادق الموسوي بالفتويين، تعليقاً على مؤتمر «حزب الله» في أيار ١٩٩٣، في مقالة نشرتها الشراع، في عدد ١٧ أيار ١٩٩٣. وصادق الموسوي، الإيراني الأصل، هو جامع البيانات والآراء المؤيدة لإقامة «جمهورية إسلامية» بلبنان في الحال، ومن غير إرجاء، في مجلدين من ألف وثلاثمائة صفحة.

٣٤ . عن شيمون شيفر: كرة الثلج/ أسرار التدخل الاسرائيلي في لبنان، بيروت (من غير اسم دار نشر)، ١٩٨٤، الصحافي الاسرائيلي والمراسل السياسي للإذاعة الاسرائيلية، أن أريل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي ومخطط «سلامة الجليل»، قال

لبيار الجميل وبشير الجميل في أواخر آب ١٩٨٢: «... حتى نستطيع أن نواصل مساعدتكم (...) نحن بحاجة الى مشاركتكم. ان لعبة المناورات لن تؤدي إلى شيء. ينبغي اتخاذ موقف. كانت هناك بضعة إمكانات. فقبل شهرين، اعتقدنا انكم ستعملون على تحرير عاصمتكم، وهذا لم يحدث. ولو حدث ذلك لسهل الأمر علينا»، ص ٢٢٣ من الترجمة العربية. وروى بول عنداري في **تجربتي في الجبل**، بيروت، ١٩٩٢، الحال المزرية والتاعسة التي كانت عليها «القوات اللبنانية» في اثناء ما عرف بحرب الجبل، وافتقارها الى الاستخبارات، وأجهزة الاتصال، والقيادة الواحدة. ووصف جوزف أبو خليل: **قصة الموارنة في الحرب**/ سيرة ذاتية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٠، انحراف الموقف الاسرائيلي عن الحكم اللبناني، وعن الرئيس أمين الجميل، وميله إلى «القوات اللبنانية» وتأليبها عليه بعد تبين احجامه عن توقيع معاهدة صلح مع اسرائيل، فكتب يقول: «... بدأ [الموقف الاسرائيلي] يأخذ شكل تعاون أو تواطؤ أو تبادل منافع مع دروز الجبل، من جهة، وشكل انسحابات جزئية للقوات الاسرائيلية تتم لمصلحة المقاتلين الدروز نحار كيف نعترض أو نحاسب الجانب الاسرائيلي عليها، من جهة ثانية (...) وهو بالتأكيد يهتم بارضاء الأقلية الدرزية في إسرائيل أكثر مما تهمه ترضية المسيحيين وخصوصا بعدما أصبحت إسرائيل بالنسبة إلى هؤلاء - أو هكذا تراءى لهم - سندهم الوحيد»، ص ٢٤٥-٢٤٦

٣٥. من نداء وليد جنبلاط الى الدروز عشية اندلاع حرب الجبل.

٣٦. رواية روبرت فيسك في التايمز البريطانية، عن القبس الكويتية في ١٧ آب ١٩٨٤

٣٧. ينسب وليد أبو ظهر، في أسبوعية **الوطن العربي**، عدد ٣٠ كانون الأول ١٩٩٤، **تفاصيل اعترافات مصطفى الديراني**... إلى اعترافات رأس «أمل» الأمني السابق وصاحب «المقاومة المؤمنة»، خاطفة الكولونيل الأميركي عضو لجنة مراقبة الهدنة الاسرائيلية اللبنانية، اتفاق تفجير السفارة مع اجتماع إقليمي لعملاء سي. آي. إيه، بناء على اخبار أجهزة مخابرات يفوق جمعها قدرة المنفذين المحليين. وهذه أشارة إلى تعاون سوري وإيراني، لم تغب عنه المخابرات السوفيانية ربما. وكانت صحيفة **نيويورك تايمز** نقلت عن الاستخبارات الأميركية مراقبتها نقل متفجرات من إيران إلى لبنان من طريق سوريا قبل عملية التفجير، عن النهار، في ٧ تشرين الاول ١٩٨٤

٣٨ **النهار** في ١٢ تشرين الأول ١٩٨٤

٣٩ **النهار** في ٩ أيلول ١٩٨٤

٤٠. بنَت الرسالة ... على المقدمات الخمينية التي صارت معروفة: «أميركا هي سبب كل مصائبنا وهي أم الخبائث»؛ «إن أميركا وحلفاءها من دول حلف شمال الأطلسي والكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين الإسلامية المقدسة، كل هؤلاء قد مارسوا ويمارسون العدوان علينا باستمرار ويعملون على إذلالنا باستمرار»؛ «إننا متوجهون لمحاربة المنكر من جذوره وأول جذور المنكر أميركا»؛ يشترك «الغرب» و«الشرق» في الإجماع على «الأفكار الوضعية» وفي غرقهما في «ظلمات الضلال والجاهلية»؛ «كل معارضة تتحرك ضمن خطوط حمر فرضتها القوى المستكبرة هي معارضة شكلية لا بد وأن تلتقي في نهاية المطاف مع النظام القائم»؛ إن «الأمة اذا ما تركت تدبر أمرها بحريتها، قادرة على أن تصنع المعجزات وغير المتوهَّم من الأقدار»؛ والعرب «نفطيون»، ومجلس الأمن عنوان «الظلم الدولي...».

٤١ . نوّه ابراهيم (الأمين) السيّد قبيل الذكرى السنوية الأولى لمقتلة بئر العبد بقتل المتهمين بالمتفجّرة، وبابتداء المنظمة الخمينية نهجاً في سوس الجماعة التي نسبت إلى نفسها ولاية أمورها والقضاء فيها، لم يسبق «في شكله ومضمونه». وعزا هذا النهج، الأهلي والعصبي، إلى أنه وأصحابه ليسوا «حزباً أو جماعة تعمل من أجل مصلحتها» فليس عليهم، تالياً، أن يوادعوا أهل بعض المتهمين من عائلات شيعية معروفة؛ فهم يهتمون، على قوله، «بمصلحة مبدئهم»، وهو «موقف لهذا الشعب المظلوم ومن أجله [و] يجعل الشعب أمام شيء من الحقّ»؛ ويقرّ المتكلّم بأن «الفرحة والسرور أكبر (...) عند الإمساك بتلك الرؤوس المخطّطة»، النهار، في ٦ آذار ١٩٨٦

٤٢ . فجرَت على تأويل خميني للولاية في عصر الغيبة، في رسالته الفقهية التي تصدّى بها للفتوى: *تحرير الوسيلة* (١٣٨٤هـ، ١٩٦٣م.)، دار الصراط المستقيم، بيروت، ١٩٨٢، ج ١، ص ٤٨٢-٤٨٣ إذ كتب يقول: «ليس لأحد تكفّل الأمور السياسية كإجراء الحدود القضائية والمالية كأخذ الخراجات والماليات الشرعية إلا إمام المسلمين عليه السلام. في عصر غيبة وليّ الأمر وسلطان العصر، عجّل الله فرجه الشريف، يقوم نوابه العامون، وهم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى والقضاء، مقامه في إجراء السياسات(...) لا يجوز التولي للحدود والقضاء وغيرهما من قبل الجائر، فضلاً عن إجراء السياسات غير الشرعية». والواضح أن خميني يجمع الأمور السياسية كلّها على إجراء الحدود القضائية (كان هذا عقدا ونصف العقد قبل الاستيلاء على الدولة والسياسة الإيرانيتين)، قبل تمييز «زيادة» السياسات عن القضائيات، والإقرار بهذه «الزيادة» وتدوينها ركناً من أركان الحكم الخميني على صورة مجلس الخبراء وتوليته حال طوارئ شرعية وفقهية. فإذا سئل «المجتهد» السيد محمد حسين فضل الله عن تعارض «بعض قرارات الحركة أو الحزب الإسلامي [أو السلطان، و. ش.] (...) مع مواقف وآراء المجتهد» المقلَّد، أجاب: «لا يجب على المقلِّد(...) اتباع المجتهد المقلَّد في موضوعات الأحكام، فله أن يخالف مقلَّده فيها كما في المواقف السياسية أو الاجتماعية أو الأمنية، أما إذا كان الموقف متّصلاً بالحكم الشرعي(...) فلا بدّ له من اتباع المقلَّد»، *المسائل الفقهية*، دار الملاك، بيروت، ١٩٩٥م./١٤١٥هـ، المسألة ٣٩، ص ٢١ ومعنى هذا، من طرف أوّل، أن ما للمجتهد (والشرع معه) هو للمجتهد، وما للحزب للحزب (والدولة معه). ومعناه، من طرف ثان، أن تصدي فضل الله للفتوى لا يقدح في سياسة خامنئي.

٤٣ . صحف ٢٨ آذار ١٩٨٦

٤٤ . روى جاك أتّالي، مستشار الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران الخاص طول عقد ونيّف من الزمن، و«حميمه» اليومي بالقصر الرئاسي، أن يومين بعد خطف «الجهاد الإسلامي» مارسيل فونتين، نائب القنصل ببيروت، ومارسيل كارتون، قائم بالأعمال في السفارة، في ٢٢ آذار ١٩٨٥، اقترح رفيق دوست، وزير حرس الثورة الاسلامية وأحد مقدَّمي القيادة الخمينية وعرّابي ولادة «حزب الله» لبنان وصهر رفسنجاني، الخ. - على سفير فرنسا بطهران، «مناقشات سرية» لا تقتصر على استرداد أموال «أوروديف»، بل تتناول الإفراج عن أنيس نقاش، المسجون منذ خمسة أعوام بجرم قتل شرطي وامرأة بينما كان يحاول اغتيال شهبور بختيار، آخر رئيس حكومة قبل رحيل محمّد رضا بهلوي - *محضر مدوّن* (فيرباتيم)، دار فايار بباريس، ١٩٩٣، محضر يومية ٢٢ آذار ١٩٨٥ ويومية ٢٤ منه، ص ١١٩٤-١١٩٥ من طبعة كتاب الجيب

(١٩٩٥)، الجزء الثاني. ويسأل آتالي: «ما الرابط باختطافيّ قبل البارحة؟». ويحصي جان-لوي دوفور، أحد الضباط الفرنسيين الذين خدموا بلبنان في مهمات عسكرية مختلفة طوال العقد التاسع، أحوالاً من ردّ الجواب الارهابي، على خلافات سياسية: في ٢٤ كانون الأول ١٩٨٠ ندّدت فرنسا بقصف المدفعية السورية زحلة، في ٢٦ منه أطلقت قذيفتان على السفارة الفرنسية ببيروت؛ في ٣٠ آب ١٩٨١ صرح وزير العلاقات الخارجية الفرنسي أن فرنسا تتفهّم مأساة لبنان وهي عرفت من قبل ما يعنيه الاحتلال، في الرابع من أيلول اغتيل سفير فرنسا ببيروت، لوي دولامار؛ في ٨ أيار ١٩٨٢ شاركت سرية عسكرية في قوّات الأمم المتّحدة لحفظ السلام في الجنوب، وكان مسؤول الأمن والاستطلاع في القوات السورية أعلن عن «قلقه» من هذه المشاركة في ١٧ نيسان، في ٢٤ أيّار أودت متفجّرة بحديقة السفارة الفرنسية ببيروت بإحدى عشرة ضحية، الخ. الحروب الفعلية / أفريقيا - اسيا - الشرق الأوسط - أميركا اللاتينية/ الحرب والعالم منذ ١٩٤٥، دار المانيفاتورة، ليون (فرنسا)، ١٩٩٠، ص ٣٨-٣٩.

٤٥. صحف ١٣ آب ١٩٨٥

٤٦. ابراهيم (الأمين) السيّد في «التعبئة الطلابية» بكلية الإعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية، في ٢٧ آذار ١٩٨٦، صحف اليوم التالي.

٤٧. في ٤-٥ أيلول ١٩٨٥ وأخرجت «أمل» الوقوع على المخبأ إخراجاً مسرحياً وبوليسياً، فنشرت أجزاء من تحقيق أمني مع متهمين بينهم معمّمون. فكان ذلك فاتحة التقليل من «حرمة» هؤلاء، بعدما شاع توسل المنظمة الخمينية بهم، والاتّقاء بواسطتهم التفتيش والتحري والمداهمة. وجاءت جرأة «أمل»، ووراءها «حزب» من المعمّمين وتنتسب إلى «إمام» هو موسى الصدر، على المعمّمين من تخوفها اضطلاعَ معمّمي الحزب الخميني بالدور الذي اضطلعوا به بإزاء الدولة الإيرانية، ومحاولتهم تجديد هذا الدور في البلدان التي يناوئون دولها.

٤٨. في ٦ أيلول ١٩٨٥، صحف اليوم التالي.

٤٩ على مذهب سيّد قطب في **معالم في الطريق**، المصدر المذكور، وتابعه عليه محمّد حسين فضل الله في كتابه: **الحوار في القرآن** (١٩٧٦)، الدار الإسلامية ببيروت، ط. ٢ في ١٩٨٣، ص ١٦-١٧؛ وفي كتابه الآخر: **الاسلام ومنطق القوّة**، الدار الاسلامية ببيروت، ط. ١٩٨١، ص ٢٦١ وللكاتب: **تيارات الإحياء الديني في الإسلام اللبناني**، من: **الواحد نفسه**، المصدر المذكور، ص ٣٣٤-٣٣٥.

٥٠. ابراهيم (الأمين) السيّد، في ٥ آذار ١٩٨٦، صحف اليوم التالي؛ وكان كلامه هذا في معرض إعلانه إعدام المتهمين ببئر العبد.

٥١. ابراهيم (الأمين) السيّد، في ٢٧ آذار ١٩٨٦، صحف اليوم التالي.

٥٢. أنظر الهامش ٤١ من هذا الفصل.

٥٣. قال السيّد: «نريد الإسلام لأنه ليس طائفة ومذهباً، بل فكر شامل وفلسفة كاملة للحياة وقوانين تجيب وتستجيب كل ما في المجتمع من متطلبات»، و«الحالة الإسلامية(...) بداية لوجود نظام دولي آخر غير الأنظمة السائدة في العالم»، وهذا علّة خوف «القوى الكبرى» من هذه «الحالة»؛ وبناء عليه ليسوا «جزءاً من التركيبة...»، خطاب ٢٧ آذار، المصدر المذكور.

٥٤. في ضوء تطويب أصحاب العمليات الأخرى، والاحتفال بهم وبأهاليهم، وإذاعة صورهم وأسمائهم، يرجح أن يكون من قاموا بالعمليات «التأسيسية» الأولى،

وكانوا المثال والقدوة، إما من الإيرانيين أو من عراقيي «الدعوة»، وليس استثناء أحمد قصير، وإليه تنسب عملية مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي بصور، من الإغفال إلا مصدّقاً أو مرجّحاً لهذا الافتراض. ولا يطعن في الافتراض المتقدّم كون المتطوعين للموت، والسباقين إليه، لبنانيين. فالراجح، والأبلغ تأثيراً، هو السكوت عن أسمائهم. فهم، بواسطة هذا السكوت، عطايا الثورة الخمينية وحدها، ولا ينتسبون إلى عائلة وبلد. وقام «الدعوتيون» العراقيون، على ما يسمون، بدور مؤثّر في بعض أطوار نشأة «حزب الله» الأولى، حين كانت المنظّمة الناشئة تفتقد العديد والدربة؛ مثال ذلك الاستيلاء على ثكنة الشيخ عبدالله ببعلبك، ودخول النساء بجلابيبهن إلى الثكنة وتحتها السلاح الذي أسرع العراقيون العزّل إلى امتشاقه؛ عن الحياة، الحلقة الثالثة من حلقات الميليشيات اللبنانية، في ٢ شباط ١٩٩٠، من غير اسم كاتب.

٥٥ فكان أصحاب الدخول الثابتة والقليلة، من العسكريين، وكان الشبان المتعلمون تعليماً تكميلياً وثانوياً من البطّالين - والجيش والمدرسة كانا من الهيئات التي أصابتها الحروب بالعطالة والكساد - من أوائل الداخلين في المنظمة الخمينية؛ عن الشيخ حسن شاهين، الشراع، في ٦ أيلول ١٩٩٣ «لا يكاد يخلو بيت في البقاع من متفرغ معيل، فترك أكثر طلاب المدارس مدارسهم، وبعض الجنود وظائفهم، وتمّ شراء النفوس بتلك العطايا والفلوس»؛ ويربط شاهين تحريم الدخول في وظائف الدولة، قبل أن يخرّوا «ساجدين أمام بريق قبّة البرلمان»، برغبة المنظّمة الإيرانية والخمينية الاضطلاع بدور المعيل الأوّل للضعفاء من الناس وللمنتسبين إلى أسلاك اجتماعية متداعية، شأن المدرسة والقوّات المسلّحة وأجهزة الإدارة والدولة عامّة. وهذا أشبه بالمثال الإيراني الخميني: فالحرس والمتطوعون وعوائل الشهداء هم ركن الثورة و«مادتها» وجمهورها، وتضبط بعض السياسات الاقتصادية على احتياجاتهم، وعلى دوام مساندتهم الطاقم الحاكم وأعيانهم، وتقدّم الاحتياجات والمساندة هذه على غايات عقلانية عامة.

٥٦ . لم تعدم هذه الصورة أثراً بليغاً في أقرب الناس إلى «حزب الله» وهم أنصار «أمل» ومعظم قياداتها. فلاحظ من كان في بعض أيامه رجل «أمل» الثاني، عاكف حيدر (العقيد المهندس)، أن «نظافة قيادة [«حزب الله»] وعزيمتها ومشاركتها» قرّبتها من «القاعدة»، على خلاف «غيرها»، وهو يعني بالغير «أمل» وقياداتها، الأشياء بأسمائها - الطائفة الشيعية وحزب الله، صحيفة نداء الوطن اليومية، في عدد ٦ أيار ١٩٩٥ ويخالف حسن شاهين عاكف حيدر في الرأي، فيرى أن مسلك «زعامات» «حزب الله» إنما هو «التشبه بالفراعنة»، وأنهم شايعوا من حكام إيران الخمينيين من يملك «الخيرات والسيارات والدولارات»، الشراع، المصدر المذكور.

٥٧ . من بيان الأول من نيسان ١٩٨٦، صحف اليوم التالي. في الشهرين اللذين سبقا البيان اخترقت القوّات الإيرانية شط العرب العراقي واستولت على الفاو، المصب النفطي، وتقدمت صوب الكويت وتهدّدت اتصال العراق بالخليج بالقطع. وشنت، في أواخر شباط وأوائل آذار، هجوماً شمالياً وتقدّمت صوب السليمانية. وفي الأثناء استعرت حرب المدن رماية بالصواريخ، وانهار سعر النفط عند الشراء على رغم نجاح العراق في خنق الصادرات الإيرانية، ومحاولة إيران التضييق على هرمز. إلا إن الحرب اتّصلت واستمرّت على «مستوى منخفض» من العنف الإقليمي، فلم تتسع ولم تخرج من مجراها الذي «استقرت» فيه منذ عام ١٩٨٤

٥٨ . ونسبها الخمينيون إلى «توجيهات الإمام الخميني القائد»، بيان الأوّل من

نيسان ١٩٨٦، المصدر نفسه.

٥٩. المصدر السابق.

٦٠. خطفت «منظمة المستضعفين» راوول مزراحي، وإسحق ساسون، وحاي كوهين حلالا، وإيلي سرور، ويوسف بنيستي، وقتلتهم كلهم بين صيف ١٩٨٤ وصيف ١٩٨٧ وينسب الرأي الشائع والمتواتر المنظمةَ هذه إلى أصحاب «المقاومة المؤمنة»، وهم بعض «كوادر» حركة «أمل» (مصطفى الديراني، علي الحسيني، أحد مشايخ آل حيدر ...) الذين «استدخلوها» قبل طردهم بوقت طويل.

٦١ بيان «حزب الله» في ١٢ أيار ١٩٨٦، صحف اليوم التالي. إلى هذا الوقت تعود تهمة بريطانيا بعض أجهزة الأمن السورية بالتورّط في أعمال إرهاب تطاولت إلى المدنيين، ويعود قطع بريطانيا علاقاتها الديبلوماسية بدمشق.

٦٢ المصدر السابق. ما يسوغ الملاحظات التي خلص إليها المتن للتوّ دفاع البيان الحزب اللهي دفاعاً «سياسياً» عن خطف الأجانب واحتجازهم رهائن، وخروجه عن تحفظه المعتاد عن المسألة وتصنّعه الاستخفاف، فقال: إن اختطاف الرهائن الأميركيين والفرنسيين «تمّ في ظروف معينة حاولت فيها أميركا وفرنسا حشر المستضعفين في الزاوية، ومصادرة حرياتهم وحقّهم في تقرير مصيرهم، فلم يكن أمامهم غير هذا الأسلوب الذي وجدنا له ما يبرّره». وعليه يحذّر الخاطفون في سبيل الحرية وتقرير المصير الخاطفين الجدد لأغراض شخصية، أو لأغراض سياسية منافسة وانتقامية محض، من أن «يسحبوا موقف [«حزب الله»] في هذه المسألة(...) على بقية أعمال الخطف الغوغائي...»، ويختم البيان تحذيره بقول ينمّ بأن أصحاب البيان على بيّنة ممن يخاطبون: «هذا حقّ طبيعي لنا»، المصدر نفسه. وجلي أن أصحاب البيان على علم بأمر أعمال الخطف هذه، وتداركوا بعض نتائجها.

٦٣ في حزيران ١٩٨٦، صحف اليوم التالي.

٦٤ بيار ميتج: الشرق الأوسط (أفغانستان، إيران، باكستان)، من كتاب: حال العالم، دار لا ديكوفيرت، باريس، ١٩٨٦، ص ٣٨٧-٣٨٨؛ أوليفييه روا: إيران-تأكيد النفوذ الإقليمي، من كتاب: حال العالم ١٩٨٧، ١٩٨٧-١٩٨٨، ص ١٩٠

٦٥ أما «المسيحيون المسالمون في مناطقنا [حيث الغلبة لـ«حزب الله»] فنرى بوجودهم مصداقية انفتاحنا وسماحة ديننا»، على ما قال بيان الحزب الخميني في ٣١ أيار ١٩٨٦، صحف اليوم التالي. ويستعيد البيان، من حيث لا يعلم، ملاحظة «استشراقية» لكلود ليفي-ستروس في كتابه: المدار الحزين، دار بلون، بباريس، ١٩٥٥، حيث يذهب الأناسي الفرنسي إلى أن «أهل الذمة» هم قرينة المسلمين ومجتمعاتهم على مسامحة متعمّدة وظاهرة. فمن غو بينو وفلاديمير بارتول صاحب آلموت وبرنارد لويس (شيخ الجبل الإسماعيلي) إلى ليفي- ستروس، تبدو مكتبة الخمينيين اللبنانيين الاستشراقية غنية...

٦٦ النهار، في ٢٣ حزيران ١٩٨٦، والتأبين في ٢٢ منه.

٦٧ توحيد السياسة بالإرادة، أو الإرادة بالسياسة، هو من متواتر الحركات «الحديدية»، من لينينية (أنظر وصف بوريس باسترناك لزوج لارا الشيوعي إبان انتزاع الأرض من المزارعين في أواخر العقد الثالث، وقوله فيه «هو إرادة محض»، في رواية باسترناك المعروفة: دكتور جيفاغو، ١٩٥٨، الترجمة الفرنسية) وستالينية وموسولينية وهتلرية.

٦٨ مثال ذلك «تساؤل» أحد موفدَي «حزب الله» إلى وزارة الدفاع بالبرزة، غداة عملية «تقديم الحساب» الاسرائيلية في أواخر تموز ١٩٩٣، السيّد عمار الموسوي (الموفد الثاني هو السيّد عبد الهادي حمادي، مسؤول الجهاز العسكري ظاهراً وإسماً، وهو شقيق عباس ومحمد علي حمادي، المعتقلين بألمانيا على أثر ضبطهما ينقلان مواد متفجرة) - عن «السرعة التي تحولت تسرعاً في عملية نشر الجيش»، النهار، في ١٧ آب ١٩٩٣ ويذكر يومها أن السيّد رفيق الحريري، رئيس مجلس الوزراء، وقائد الجيش، العماد إميل لحود، قررا نشر ستة آلاف جندي في منطقة قوات الطوارئ بالقطاع الغربي، قطعاً لدابر الذرائع الاسرائيلية ثم اختُصر العدد إلى ستمئة جندي، عملاً بـ «نصيحة» سورية، وتفادياً لـ «حرب أهلية»، على ما قال السيّد الحريري، ويقول مذذاك. ووصف «حزب الله» اللجنة الأمنية، اللبنانية الأميركية، وهي ألفت من ضباط لبنانيين ومن إداريين أمنيين أميركيين يعنون بمكافحة الإرهاب وكانت وجهاً من وجوه محاولة الحكومة اللبنانية رفع الحظر على سفر الأميركيين إلى لبنان، وصفها بأنها «بدعة» (نعيم قاسم، خطيباً في تأبين فؤاد مغنية، شقيق عماد مغنية الذي تنسب إليه أعمال خطف واغتيالات، وقتلته متفجرة إسرائيلية في ٢ كانون الثاني ١٩٩٥). وربما ارتاب الحزب الخميني في نقل رأي يصدر عنه وحده في شأن يتولاه ساسة الحكم، فأسرّ «قيادي في حزب الله» إلى صحافي من صحافيي النهار، في ١٢ شباط ١٩٩٥، وقال: «الأخوة السوريون لا ينظرون بعين الرضا إلى تأليف اللجنة الأمنية، اللبنانية-الأميركية». وفي المسألتين امتثل الساسة الظاهرون لرأي نقله الحزب الخميني ويتفق وأحواله وموقعه هو.

٦٩ غداة خروج المسلحين الفلسطينيين من إقليم التفاح أمسك الجيش اللبناني عن دخول الناحية التي أخلاها الفلسطينيون، في تموز ١٩٩١ فاستأنفت «المقاومة الاسلامية» عملياتها، ونصبت في ١٦ تموز كميناً أنزل ثلاثة قتلى في الجنود الاسرائيليين، بتومات نيحا. فخشي بعض الوزراء، يتقدمهم السيدان ميشال المر وفارس بويز، وزيرا الدفاع والخارجية، رداً إسرائيلياً لا طاقة للدولة الطرية العود به، وصرّحا بتقييد السلاح الحزب اللهي وقواعده بالاقليم، بين ميدون وعين التينة، شرقاً، وجبل صافي وجباع، غرباً - ويتخلل القواعد الحصينة مواقع يأوي إليها مقاتلون من «الجهاد الاسلامي في فلسطين» ومن «حماس». فحملت السياسة السورية جهاز حركة «أمل» العسكري على استئناف أعماله العسكرية على مشارف الشريط المحتل، وأظهر سياسيون لبنانيون ما أضمرته السياسة السورية من ضيق بـ «تجاهل» بعض الوزراء «دور المقاومة»، وبإقدام الجيش اللبناني على محاصرة مخيمي الرشيدية والبص، بجوار مدينة صور، طارق ابراهيم: الدولة اللبنانية و«حزب الله» في انتظار مؤتمر السلام، الحياة في ٣١ آب ١٩٩١ وحصل ما يشبه هذا غداة اغتيال «عصبة أنصار» الفلسطيني «أبي محجن» شيخ جمعية المشاريع الخيرية الاسلامية، نزار الحلبي، ولجوء رأس الحركة، والمحرض على القتل، إلى مخيم عين الحلوة بصيدا. فيومها «تسرع» رئيس الجمهورية، ووزير الداخلية (السيّد المر نفسه) بإعلانهما حصار المخيم، ووشك مداهمته، قبل أن يرجعا في رأيهما وعزمهما، ويُترك المخيم ملجأ تلجأ إليه «الفصائل العشر»، وتخزن السلاح فيه، وتتخذه «المقاومة» الخمينية ممراً ومحطة، وتمضي السلطات اللبنانية على زعمها انها لم تسترد المخيم بعد إلى قانونها وولايتها.

٧٠ خلص الصحافي اللبناني، باللغة الفرنسية، جورج نقاش، منشئ اليومية

الفرنسية لوريان (الشرق)، من نص برنامج الحكومة الاستقلالية الأولى، وترأسها رياض الصلح، على ان لبنان لن يكون جزءاً من «الشرق» (سوريا)، على ما أرادت نخب مسلمة، ولا ممراً أو مقراً للغرب (فرنسا)، على ما رغبت فيه نخب مسيحية، إلى ان «سالبتين لا تنتجان أمة» [موجبة]، ولا تثبتان كياناً سياسياً «إيجابياً»، أو موجباً، نظير الأمة القائمة بإرادة «أبنائها».

٧١ والعبارة: «بايعه على ما في نفسه»، تقال للدلالة على البيعة غير المشروطة ولا المقيدة، وتفترض انسلاخ المرء (أو الجماعة) من نفسه (أو من نفسها).

٧٢ افترضتُ بموضع آخر، ان إدانة الصحافة السورية الرسمية عملية القدس الأولى التي قامت بها «حماس»، وكانت فاتحة العمليات الأربع الدامية، أُعلنت في أواخر شباط ١٩٩٦، قبيل شيوع الخبر عن توقيع تركيا وإسرائيل اتفاق التدريب العسكري والجوي المشترك في ٢٥ شباط. فلما عُرف بالخبر سكتت الصحافة السورية عن العمليات اللاحقة، ورجعت إلى سكوت يفهم منه التأييد، قرينة على توجس السياسة السورية الخوف من «حصار» تركي واسرائيلي. وفي الأسبوع الأخير من آذار قام أحد مقاتلي «حزب الله» بعملية انتحارية لم تسفر عن خسائر اسرائيلية «كبيرة» (قتل جندي أو اثنان)، لكنها آذنت بالعودة إلى مجابهة رأسية مسرحها جنوب لبنان. ورددت ألسنة الحزب الخميني، منذ مطلع آذار من السنة نفسها، تهديدها بقصف المدن أو البلدات الاسرائيلية القريبة من حدود لبنان الدولية، ومهدت لإشعال الفتيل بحملها الاصابات المدنية اللبنانية، وهي أمر معهود للأسف ويُتلقى بالتنديد بالعدوان وبتعهد الرد حين يرى «المقاومون» الفرصة مناسبة، على انتهاك «اتفاق تموز» – نسبة إلى بنود صاغها وزير الخارجية الأميركية، وارن كريستوفر، في أعقاب تموز ١٩٩٣، مشافهة.

ودعا الوضعُ الاسرائيلي الداخلي، عشية الانتخابات العامة المبكرة، الجهاز الخميني، وهو في هذا المعرض إيراني وسوري، وتخبطُ حكومة شمعون بيريس في حرج شديد السبب فيه تهمة الليكود الحكومة بتراخيها عن حفظ الأمن شمالاً (على حدود لبنان) وشرقاً (بالضفة الغربية) – دعا هذا الجهازَ الخميني إلى تعظيم دوره والمبالغة فيه. فذهب حسن نصرالله، مؤبناً صاحب العملية «الاستشهادية» بحسينية البرجاوي في ٢٩ آذار ١٩٩٦، إلى أن العملية أصابت إسرائيل بـ«حالة إرباك كبيرة»، وهي «إيذان ببدء مرحلة جديدة (من الجهاد)»؛ وجزم، قبل نحو عشرة أيام من شن العملية التي ألجأت المؤبِّن وأصحابه إلى دمشق، أن العملية «منعت إسرائيل من تنفيذ عدوان كانت تفكر في القيام به ضد لبنان، بعدما أدركت أن معنويات وإمكانات المقاومة قوية».

ولاحظ مسؤولون أميركيون، نقلت عنهم السفير، في ٢٥ أيار ١٩٩٦، ملاحظتهم، نقل شاحنات كبيرة قامت بعشر رحلات بين طهران ولبنان، من طريق سوريا، شحنات من الأسلحة إلى لبنان طوال شهر ونصف الشهر، بين منتصف نيسان وأواخر أيار. واتفقت هذه الشحنات مع المناورات الإيرانية الكبيرة في النصف الثاني من أيار. والأمران ينمان بالخوف من قصف إسرائيل منشآت إيران النووية، بينما كانت الولايات المتحدة الأميركية تنشر بقطر أربعاً وثلاثين طائرة حربية ونحو ألف وثلاثمئة جندي.

٧٣ في الأسبوع الأخير من كانون الأول ١٩٩٤ قتلت متفجرة، جهزها عميل أمني للدولة العبرية، شقيق عماد مغنية، أحد أركان الجهاز الأمني الخميني، بمحلة صفير، إلى الشرق من بئر العبد، إحدى النواحي الحزب اللهية وأحد معاقل الحزب اللهيين

«المدنية». وسبق المتفجرة اختطاف وحدة عسكرية اسرائيلية مصطفى الديراني من منزله، وسبقها كذلك انفجارا بيونس آيرس ولندن. وتباهى «حزب الله» بأنه انتهى إلى رسم صورة دقيقة عن ملابسات التفجير «بعد خمس ساعات» من وقوعه، ولم يكن ذلك مستطاعاً إلا جراء «تلاحم الحزب والقوى الأمنية»؛ نعيم قاسم في أسبوع مغنية، في ٢ كانون الثاني ١٩٩٥، صحف اليوم التالي. وهذا دليل على تمتع الجهاز الخميني بصلاحيات وامتيازات أمنية ذاتية واسعة في «مناطق (ه)»، على ما كان يقول ولا يزال يفعل من غير قول. وهذا قريب من صلاحيات حال طوارئ دائمة.

ومثال آخر على الصلاحيات والامتيازات الأمنية الذاتية برنامج تلفزيوني بثته محطة «المنار»، وسمّته «المرصاد». ففي ١٣ آذار ١٩٩٦ (نقلاً عن السفير، في ١٤ منه) بثت محطة الحزب الخميني التلفزيونية «معلومات وصوراً» عن «محاولات اغتيال» قادة من «حزب الله»، و«فضح» البرنامج «العملاء» الذين ساعدوا الوحدة الاسرائيلية على اختطاف مصطفى الديراني من بيته بقصرنبا، و«الشبكات» التي جندتها الأجهزة الاسرائيلية «لزرع عبوات الاغتيال». وتصف الصحيفة الشريط بأنه شريط «اعترافات خطيرة ومشاهد مثيرة». وتخلله إدلاء وزير الدفاع اللبناني، السيّد محسن دلول، بمديح «التعاون الأمني القائم مع المقاومة الإسلامية».

ويقيم «حزب الله» علاقات خارجية بمنظمات مسلحة، وبجهات سياسية وأمنية، يستقل بها، ولا تتفق حتى مع سياسة الطاقم السياسي الموالي لسوريا. فمهرجانات الحزب تحظى بمشاركة ممثلي «حماس» و«الجهاد» الفلسطيني (مثال ذلك مشاركة السيّد شلّح، أمين عام «الجهاد»، في يوم القدس، في ١٦ شباط ١٩٩٦)، وبخطبة توجيهية يتلوها السيّد همايون علي زاده، سفير الجمهورية الاسلامية الإيرانية بلبنان. ولقيادة «حزب الله» رأي في حوادث البحرين، بعضه (بعض الرأي) تحذير من «ممارسات السلطات البحرينية»، وبعضه الآخر نصيحة بـ «تلبية المطالب الشعبية، وإطلاق السجناء»، صحف ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٦

٧٤. زعمت صحيفة الوطن العربي، الأسبوعية الباريسية و«القريبة» من بغداد، في عدد ١١ كانون الأول ١٩٩٢، أن غارة الطيران الحربي الاسرائيلي على بلدة جبشيت، القريبة من النبطية، في حزيران ١٩٩٢، أوقعت قتلى في صفوف حرس الثورة الإيراني وجهاز الأمن الإيراني، بينهم مسؤول استخبارات يتنقل بين جبل صافي واللويزة، بإقليم التفاح، ويعمل متستراً بوظيفة مراسل للتلفزيون الإيراني بلبنان. وقتلت غارة أخرى ياسر نصور، «رابط» عمليات «المقاومة الإسلامية» بإقليم التفاح، وزوجته وطفلتيه، ونجا عساكر، قائد حرس الثورة بلبنان، يومها. وتعزو المجلة الاسبوعية دقة العمليات الخاصة الاسرائيلية، التي أودت فيمن أودت بهم، بعباس الموسوي، أمين عام الحزب الخميني السابق في منتصف شباط ١٩٩٢، إلى اعتقال إسرائيل مسؤولين أمنيين من «المقاومة الاسلامية» هما الشيخ علي محمد طاهر، أحد أقرباء حسن نصر الله، وسلمان عبدالله مصطفى، على زعم الدورية. ويلاحظ أن عمليات أمنية، أو اغتيالات وغارات، غالباً ما تعقب خطف «كادر» استخباري محلي.

٧٥. طارق ابراهيم: الدولة اللبنانية و«حزب الله» ... ، الحياة، في ٣١ آب ١٩٩١ ويقدر ابراهيم قوة «حزب الله» المقاتلة بألف مقاتل، يتمتع نحو أربعمئة منهم بخبرة عالية. وقدرت الوطن العربي، المصدر المذكور في الهامش السابق، عدد المقاتلين «النخبويين» بستمئة، ونقلت عن ابراهيم، بعد أكثر من سنتين، «نبأ» حصول المنظمة

الخمينية على السلاح الجديد.

٧٦ للكاتب في الانعطاف العسكري هذا وصورته في العام ١٩٩٢ المفاوض المقيَّد والمحارب المقنع، من ذاكرة لبنان ١٩٩٣، معهد التوثيق والأبحاث اللبنانية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٧٩-٨٨.

٧٧ راجت الكلمة بعد الانتخابات النيابية في صيف ١٩٩٢، ومن الأمثلة على رواجها مقالة فؤاد أبو منصور في الوطن العربي، في ١٩ شباط ١٩٩٣، وقبلها تعريف الديار، في ٢٥ أيار ١٩٩١، الأمين العام الجديد، عباس الموسوي، بأنه نصير دخول حزبه في «النادي السياسي اللبناني».

٧٨ بيان نشرته الصحف في ١٤ اب ١٩٨٩، وهو يعلق على بيان اللجنة الثلاثية الذي رفضته دمشق.

٧٩ تصريح «مصدر مسؤول» إلى صحيفة السفير، في ٥ تشرين الأول ١٩٨٩

٨٠. الصحف في ٤ كانون الثاني ١٩٩١

٨١. ابراهيم (الأمين) السيّد خطيباً في الذكرى التاسعة للثورة الخمينية الإيرانية، صحف ٨ شباط ١٩٨٨

٨٢. حسن نصرالله، النهار في ٢١ كانون الأول ١٩٩١

٨٣. النهار، في ١٨ كانون الثاني ١٩٩٢

٨٤. طارق ابراهيم: آلة «حزب الله» الانتخابية، الحياة في ٨ أيلول ١٩٩٢

٨٥. العبارة لطارق ابراهيم: المصدر السابق.

٨٦. المصدر نفسه.

٨٧. المصدر نفسه.

٨٨. كان محمد حسين فضل الله طعن على الديمقراطية قصورها عن الانتصاب «قاعدة ثابتة للتقييم والتقنين»، وعزا هذا القصور إلى «ان الأكثرية الشعبية أو النيابية لا تخضع لمقاييس الحق والباطل في تأييدها أو رفضها، بل ربما تقع تحت مؤثرات نفسية أو مالية أو شهوانية (...) لاسيما إذا عرفنا الأساليب التي يمارسها أصحاب المصالح السياسية والشخصية والاقتصادية في جميع الأصوات المؤيدة أو الرافضة لهذا التشريع أو ذاك»، الاسلام ومنطق القوة، المصدر المذكور، ص ١٥١ وأبدى صادق الموسوي، الخميني الغالي والجمهوري الاسلامي القاطع والمندِّد بالدعوتين، رأيه في نهج الحزب اللهيين الانتخابي، في صيف ١٩٩٢، فنسب إلى من ندبهم حزبهم إلى الإشراف على صناديق الاقتراع «القيام (...) بأوسع عمليات التزوير»؛ الشراع، في ١٧ أيار ١٩٩٣ وعلى هذا لم يعدوا «الملتزمون»، على ما يسميهم الفقيه العيناثي العاملي، الجري على طريق «الديمقراطية»، عوض الحبو البطيء. ومن أمارات هذا الجري استثمار «حزب الله» جنباً إلى جنب مع «أمل»، المتهمة بالفساد وأكل المال الحرام، في المهجَّرين والتهجير والإخلاء. وتذرع «حزب الله» بالمحاماة عن «مستضعفين» إلى مصادرة أصحاب الأرزاق على أموالهم. وحين خططت الحكومة اللبنانية لبناء مستشفي حكومي على أرض أميرية، هي ملك للدولة بالغبيري، في كانون الأول ١٩٩٣، استولى الجهاز الحزبي على الأرض، وأنشأ عليها، في غضون ليلتين، خمسة عشر بناءً، وحدد تعويضات قيمة الإخلاء. وتذرَّع «حزب الله» بالمحاماة عن «مستضعفين» إلى مصادرة أصحاب الأرزاق على أموالهم، ومصادرة المال العام على أجزاء منه صرفت عن وجوه الاستثمار العام والمجزي.

٨٩. النهار، في ١ شباط ١٩٩٦

٩٠ السفير، في ٦ تموز ١٩٩٣ وعلى هذا يعجب حسن شاهين من «سجود» أصحابه السابقين «أمام بريق قمة البرلمان»، ومن جلوسهم بالمجلس الاسلامي الشيعي الأعلى بعد وصفهم إياه بـ «المجلس الماروني»، المصدر المذكور. ولم يلبث السيّد محمد رعد، رئيس المجلس السياسي، ان أثبت له ولإصحابه «(حق) المشاركة في السلطة»، أي في الإدارات والوزارة، وهدد: «... وسننتزعه انتزاعاً في الأيام المقبلة»، البلاد، في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥ وهذا بعيد من تظاهرات السيّد محمد حسين فضل الله في خريف ١٩٨٢، بالضاحية الجنوبية، تحت لافتة كتب عليها: «لا حاكمية إلا لله»، وبعيد من فتاوى خميني، وبعده خامنئي، في «جريمة» «النظام اللبناني»، وفي حق الكثرة المسلمة في الاستيلاء عليه.

٩١ وصدر آخر هذه التقارير في الأسبوع الأول من آذار ١٩٩٦، نشرته صحيفة النهار كاملاً في ١١ آذار، ص ٧

٩٢ خطاب حسن نصر الله بالنبطية في ٦ أيلول ١٩٩٦، ومنه: «ثمة من يسوءه كثيراً أن يكون الاسلاميون كما هم، أي منفتحين وحواريين، ويريدون أن يكونوا كما هي الحال في الجزائر»؛ وقال بتورية: «وصل الوضع إلى درجة عالية جداً، ولم نعد قادرين على تشكيل ضمان أمني أو غطاء سياسي للوائح المتعددة، وهذا يعني أسئلة كبيرة ومخاطر وتهديدات كبيرة ...».

٩٣ صحف ٣ نيسان ١٩٩٤

الفصل السادس عشر

حرب تموز - آب ٢٠٠٦

«الله» (إله) الحزب...
مجاهداً أهلياً سرياً ومواطناً مستولياً*

في المؤتمر الصحافي العلني الذي دعا إليه امين عام «حزب الله» حسن نصر الله، بعد ظهر ١٢ تموز (٢٠٠٦) - يوم «عملية الوعد الصادق» أو ابتداء «حرب تموز (-آب)» ظهر الرجل مستبشراً خيراً، وفرحاً بإنجاز مقاتليه وجنوده. ولم تلبث اجهزة دعاوة الحزب وتحريضه وتعبئته ان نشرت في الناس والصحافة والإعلام ان إعداد العملية يعود، على أضعف تقدير الى «خمسة أشهر». وبعضهم الإعداد الى العام ٢٠٠٠. ودعا نصر الله من يستمعون إليه ويشاهدونه على شاشات الشبكات التي تقاطر إعلاميوها ومندوبوها ومراسلوها من انحاء العالم القريبة والبعيدة، دعاهم الى الاطمئنان والتفاؤل وتصديق ما يقوله ويتلوه على مسمعهم والوثوق به. واحتج المتكلم الخطيب لاطمئنانه وتفاؤله بحجج ساقها، على عادته، في إحكام وتماسك. وأراد بها، على عادته كذلك، إلزام المستمع المشاهد التسليم له، من غير بقية شك، بصواب مقاله وعمله. ولكن الإحكام لم يقوَ على ثمانية التباسات تسللت الى مقالة المتكلم الخطيب وتنازعتها على نحو تنازعها أحوال الحركة التي يرشد ويقود.

* اضيف هذا الفصل الى الطبعة الرابعة، تشرين الثاني ٢٠٠٦. وهو غير مشمول في فهرسي الأعلام والأماكن في آخر الكتاب.

١) التهدئة والمواجهة

وابتدأ نصر الله مقاله بقصر دوره على النطق السياسي بلسان المقاومة «الميدانية». فأحال الكلام على «الشؤون الميدانية» نفسها إلى بياناتها. وتصدى للكلام السياسي بضمير المتكلم الفرد: أتحدث، أريد، أطلب، أخبرت... ومزج ضمير المتكلم الفرد بضمير الجماعة: حققنا، مارسنا، جاهزون... وتنقل بينهما طليقاً حراً. وحين زف خبر أسر الجنديين الإسرائيليين نسبه الى «اعتراف» إسرائيلي. وخمن في وقوع «عدد من قتلى جنود الاحتلال» في أثناء «المواجهة الأولى». وتابع الرواية، قلقاً بعض الشيء: «لكن الحديث الآن عن ٧ قتلى». وعاد الى التطمين، فقصر الدخول البري الإسرائيلي على «نقطة واحدة» هي موقع الراهب غرب عيتا الشعب. وشفع الداعي هذا الى الاطمئنان، وهو يستبعد الاجتياح البري الواسع والحرب التي تترتب عليه، بداعٍ آخر هو طلب العدو، «قبل ساعات» «وبوسائط متعددة» وقف إطلاق النار بهذا الموضع «لسحب قتلاه وجرحاه». وتبسط المتكلم في هذه المسألة، وبدا معولاً عليها، وعلى إثباتها، في احتجاجه لاطمئنانه. فالعدو هو المبادر الى طلب وقف النار وليس امين عام «حزب الله». ويمزج الكلامُ على «الاتصالات» و«التهدئة»، عمداً، مصادرَ متفرقة. فكان قائد القوة الدولية بجنوب لبنان، الجنرال الفرنسي ألان بلليغريني، البادئ باقتراح وقف النار على الفريقين. ولم يستجب الفريقان المبادرة. ولما طلبت اسرائيل تعليقاً للنار يتيح لقواتها إجلاء المصابين، ردت الحكومة اللبنانية برد لسان «المقاومة الإسلامية»، أي باشتراط وقف نار شاملٍ. ولم يلبث الأمين العام، بعد دقائق وفي موضع لاحق من كلامه، ان أدلَّ بإمساكه «المرة الماضية في ٢٧ أيار» (تاريخ عملية قريبة سابقة أخفقت في أسر جنود اسرائيليين) عن طلب وقف إطلاق نار من الإسرائيليين، أو طلب «التهدئة». وكرر على مسمع من «العالم» (على ما لا ينسى نصر الله لحظة تلفزيونية واحدة: «والعالم يسمعنا»): «أنا لا أطلب وقف إطلاق نار». فطلبٌ مثل هذا قد يوهم «العالم» - لبنان وإسرائيل وفلسطين والعرب والدول، على إحصاء دقيق ساقه الخطيب المتكلم - بضعف صاحبه، أي بضعف «حزب الله» وأمينه العام. وهذا يخالف الحال: «استعدادنا للمواجهة هو إلى أبعد ما

يمكن ان يتصور هذا العدو»، «ومن يقف خلفه»، بديهة.

وهذا نحو آخر ينحوه الكلام والتنبيه والتهديد. فللتو كان الكلام على «نقطة واحدة» حصل «التوغل» فيها، ولم يتخطها العدو الى غيرها[١]. وكان الكلام على طلبِ العدو وقفَ إطلاق النار، وعلى رفض الطلب «غير المنطقي»: «أنا اعطيك وقف إطلاق النار وأنت تقصف الجسور عندنا؟ هذا غير منطقي». وسخر الخطيب من تأخر إدراك الإسرائيليين «شو القصة» ساعتين. فخرج صاحب «المقاومة الإسلامية» ولواؤها السياسي من تهوين المسألة، وقصرها على توغل في موضع واحد ورجاءٍ ملح في وقف النار، وتأخرٍ عن الإلمام بالواقعة الميدانية، الى تعظيم الأمر، وتصوير العدو الموضعي والضعيف والمتعثر في صورة مركبة ومعقدة تجمع إليه «من يقف وراءه»، العدو الأكبر أو الشيطان الأميركي. ويُفترض في جمع «امريكا» الى اسرائيل، أو الصهاينة، وتعظيم الحلف الذي يقاتله «السيد» وإخوانه، ان يعظم أجر المقاتلين (وحزبهم)، ويعلي مقامهم ويرفع مكانتهم. ولكن الجمع هذا يمهد ربما، من باب آخر، سبيل مراجعة الحساب العسكري والسياسي اذا شطت الأمور والوقائع وخرجت عن رسمها المتوقع والمقدر، «المحسوب والمدروس».

فعلى هذا الرسم، ينبغي احتواء نتائج الخطف (وليس الأسر) من غير عسر، ولا خسارة ثقيلة أو فادحة. والحق ان الأمين العام لا يتستر على العوامل التي خطَّ الرسمَ في ضوئها، وعلى هديها. فهو يرى الخطف «حقاً طبيعياً»: «لا مجتمع دولياً يحرر أسرى ومعتقلين...». وهو التزم التهدئة الى اليوم. والأسر - أي الأسرى اللبنانيون في اسرائيل، أي سمير القنطار في المرتبة الأولى - هو «الاستثناء الوحيد» من دواعي الإقامة على التهدئة (ووصفه بالوحيد قرينة على ان مزارع شبعا ليست في عداد مسوغات الخطف، وأن الخطف عملية فرعية، وتكاد تكون تقنية، وينبغي ألا تحمل «الصهاينة» على المبالغة في معالجتها). والخاطفون لا يطلبون غير التفاوض غير المباشر. والأسيران خرجا من مطال اليد الإسرائيلية ومتناولها الى «مكان آمن وبعيد بعيد جداً (و) حيث يريد (من أخذ الأسيرين)». ويمضي الرجل على إحصاء دواعيه الى الاطمئنان الى أسباب التهدئة التي يرجحها وينصح بها.

فالتهديد والتهويل سبق ان أعملا في العام ٢٠٠٠ (غداة خطف ثلاثة جنود اسرائيليين في ٧ تشرين الأول، ومقتلهم في اثناء المحاولة على ما علم من بعد)، وأخفقا في ثني «المقاومة الإسلامية» عن المحاولة أولاً، وعن المفاوضة الناجعة ثانياً. ولم يتخط الرد الإسرائيلي على محاولات لاحقة، او مناوشات واشتباكات متفرقة في أعقاب الجلاء الإسرائيلي في ربيع ٢٠٠٠، وسبقت حلقتها الأخيرة بشهر واحد ونصف الشهر عملية ١٢ تموز، لم يتخط القصف الموضعي والضيق، ولم يتجاوزه الى اوسع منه (ما خلا التحليق على علو قليل). وظهر جلياً ان مقدم الجيش «الإسلامي» إنما يستقوي بالسوابق هذه، ويحتج بها ويتذرع الى توقعه رداً اسرائيلياً لا يخرج عن الرسم المعهود والمختبر. «وفي العادة يقول (الإسرائيلي) كلا أولاً، ثم نعم، وبعد أسبوع أو سنة، في النهاية ستقول اسرائيل تفضلوا لنفاوض»، على قوله قائساً، أو مقايساً على ما يعرف.

ولم يفت نصر الله، وهو يحصي ابواب قوته المفترضة ومواردها، إحصاء ظرف سياسي حسب انه يدخل تحت باب منها، هو افتقار رئيس وزراء اسرائيل ايهود أولمرت، ووزير دفاعها، عمير بيريتس، وقائد هيئة الأركان، دان حالوتس، الى الخبرة والمراس السياسيين وربما العسكريين (اللبنانيين): «رئيس وزراء جديد، وزير دفاع جديد، رئيس اركان جديد». فنصحهم، مشفقاً، سؤال «الرؤساء السابقين والوزراء السابقين عن تجربتهم في لبنان». (ولا تخلو النصيحة من السخرية، فرئيسا حكومة سابقان هما أرييل شارون وإسحاق رابين فارقا، على نحوين مختلفين، دنيانا وأسئلتها وأجوبتها، وثالث هو شمعون بيريز يتولى نيابة رئاسة الحكومة، وبالغت أقواله وآراؤه في تعظيم المشكلة، ورابع هو نتانياهو من دعاة الاجتياح، والخامس وحده، أي ايهود باراك، هو صاحب الجلاء عن لبنان وقد يصلح شاهداً على الدعوى، ولكنه حمّل وزر سياسته على نحو ما حمل خلفه أرييل شارون وزر الانسحاب من غزة). ونصيحته هذه مردها الى تقويمه الثابت الجلاء الإسرائيلي عن الأراضي اللبنانية المحتلة، في أعقاب ٢٢ عاماً من الاحتلال، فتحاً عظيماً ومبيناً، وانعطافاً تاريخياً. ولم يُحمل التراجع الإسرائيلي، يومها، على «النصر الإلهي» - على قول جهاز دعاوة الحزب

في حرب تموز - آب، معملاً شهرة حسن نصر الله في الاشتقاق - ولكنه رُفع الى مرتبة الأصل التاريخي والمثال والعلم[٢]. ونعتُ نصر الله حربه الجديدة[٣] بـ«أشرف مواجهة ومعركة عرفها العصر الحديث، بل عرفها التاريخ» (من غير افتئات على كربلاء فهي ظل كربلاء وترديد صداها، شأن ثورة روح الله خميني) هو من قبيل العود على بدء والاستئناف ليس إلا.

وعلى هذا، خال صاحب الجيش «الإسلامي» نفسه ممسكاً بزمام الأمور كلها. فهو يخوض حرباً عادلة، لا يشك في حقه في خوضها، والمبادرة إليها. وذريعته أسرى لم يُطلقوا حين انسحاب القوات المحتلة قبل ستة أعوام، وأبقى أسرهم ذيلاً من ذيول الحرب معلقاً لم يحسم. وذريعته الأخرى أرض وطنية لم يجل المحتل السابق عنها حين أعاد قواته الى ديارها («المغتصبة»، في الأحوال كلها، بحسب الخطيب في مؤتمره الصحافي) في ٢٤ أيار ٢٠٠٠، «هارباً» و«مهزوماً». واحتلال الأرض - ضاقت ام اتسعت، كان سنده اشتباهاً في حالها القانونية حين احتلالها في حرب حزيران ١٩٦٧ (وما بعدها) أم عَدِم أي سند - يترتب عليه حق غير مقيد: «إذا كان ثمة شبر واحد محتل فيحق لنا القيام بعمليات في تل أبيب، وذلك وفق القانون الدولي» (على «اجتهاد» ينسبه حجة الإسلام والأمين العام الى «البروفسور الراحل إدمون نعيم»). وذريعته الثالثة وضعية وسياسية: «لا مفاوضات سياسية بيد خالية»، أي خالية من الأسرى بديهة.

وسند الحرب العادلة قوة رادعة لم يستفض قائد «المقاومة الإسلامية» في الكلام عليها، إلا انه لم ينفك يلوح بها، وبتجدد جهازها وعتادها، منذ ١٩٩٦ وحرب نيسان عامذاك، وتهديده المزمن بـ«سلاح مدمر» لا عهد للعدو ولا علم له به. واحتج «حزب الله» لصدق وعيده بتحليق طائرة الاستطلاع «مرصاد - ١» مرتين، في تشرين الثاني ٢٠٠٤ ونيسان ٢٠٠٥، في الفضاء الإقليمي الإسرائيلي، واستعادتها الى موضع إطلاقها. والإدلال بالعملية الخاطفة، ومفاجأتها العدو، وإصابته جراءها بالإحباط والشلل، جزء من التلويح بقوة الردع والتهديد بها. فالحرب العادلة تنهض بها، وتتولى تدبيرها، قوة سياسية قادرة وحكيمة معاً. وتجمع هذه القوة، أي

قيادتها، خصلة المبادرة الى خصلة سبر الحال وروزها، وخصلة احتساب النتائج. فهي توازن بين التصعيد وبين التهدئة، وبين المواجهة وبين إجازة مسعى وقف إطلاق النار والإذن به، وبين العملية العسكرية الموضعية والجزئية وبين احتمال «أخذ لبنان والمنطقة الى الحرب». فلكل حال من هذه الأحوال جوابها المناسب. ولا يبدو ان صاحب «حزب الله» كان يشكك في سبقه، أو في رجحان كفته على كفة عدوه. فهو حسب ان العملية التي بادر إليها، وانتصر فيها، تخير العدو بين رد ضيق، يكرر الردود السابقة وأولها الرد على عملية خريف العام ٢٠٠٠، ويقتصر على قصف يحفظ ماء الوجه قبل ان تعود الأمور الى مجراها الرتيب، وبين حرب ينبغي ألا تأمن الدولة العبرية، و«من يقف وراءها»، اتساعها وبلوغها ربما مدى اقليمياً، سورية منه بمنزلة القلب والقطب. ولا ريب في أن الأمين العام و«من وراءه»، على يقين، شأن الجمهور، عامته وخاصته، من ان الولايات المتحدة لا تحتمل حرباً إقليمية تزيد طين العراق وفلسطين (وغيرهما) بلة. وأما الحرب اللبنانية، أي على نطاق لبنان كله، ويسميها نصر الله «تدفيع لبنان أثمان العملية التي قامت بها المقاومة في الجنوب»، فيحملها على باب «تهبيط الحيطان» على قوله، ويحيلها الى «جاهزيته للمواجهة».

٢) عام الأهل اللبنانيين وخاص «المقاومة الإسلامية»

وكان على الزعيم السياسي اللبناني، الخارج لتوه أو قبل أسابيع قليلة من مؤتمر حوار دار معظمه على تسلح جيشه الحزبي، واستقلاله بسلاحه وبسياسة حربه وسلمه، كان عليه ان يحتسب رأي الجماعات اللبنانية التي قد لا ترى رأيه ورأي أنصاره وأصحابه وأشياعه وحلفائه، في ما يقول المتكلم انه (أي حادثة الخطف) عمل «محسوب ومدروس». وينبغي، لولا امر مجهول كبير هو «الرأي» الإسرائيلي، على هذا ان يقيد الجماعات اللبنانية، ورأيها السياسي، بقيد «عدالة» عمل الخطف، وبقيد قوة الردع الحزب اللهية، ومنطق الردع الذي لا يشك الرجل في سريانه في احكام اسرائيل العسكرية على حدودها الشمالية وحدود لبنان الجنوبية. فالحزب يعزو الى قيد منطق الردع هذا السياسةَ العسكرية المتحفظة التي انتهجتها

الدولة العبرية منذ «اتفاق نيسان» (١٩٩٦)[٤] على أقرب تقدير، وكان الجلاء في ربيع ٢٠٠٠ من فصولها. وحمل التحفظ السياسة العسكرية هذه على تضييق مسرح الحرب، وقصر الأعمال العسكرية على «القوات» المسلحة (وهذا يجعل المقاتلين الحزبيين وغير النظاميين، السابحين في الماء «الشعبي»، والمتسترين في ثناياه العميقة، نظير قوة نظامية ظاهرة ومنفصلة). وأرسى «حزب الله» «عقيدته» العسكرية، ونواة ما سماه «استراتيجية دفاعية» (وتابعه على التسمية افرقاء لبنانيون كثر)، على ركن بسيط: الرد على تطاول اليد العسكرية الإسرائيلية الى مقاتليه المترّسين بالأهالي وبلداتهم، والنازلين بجوارهم وخراجاتهم، (وهذا يتهدد المدنيين لا محالة)، بقصف المواقع العسكرية، وتهديد المرافق المدنية القريبة، وفي معظم الأوقات قصفها «خطأً» أو تنبيهاً، بحسب دواعي الحال والظرف وصوارفهما. ويقتضي الركن هذا اموراً، مقدمات وذيولاً، اخرى. فهو يقتضي تمكين «المقاومين الإسلاميين» من توجيه ضربات ثانية الى القوات الإسرائيلية، تلي رد هذه على ضربة المقاتلين غير النظاميين الأولى[٥]. ويفترض التمكين هذا، بدوره، تخلل المقاتلين السكن الأهلي والمدني، والاحتماء به، من وجه، والخروج منه، والتنقل في ارجائه، وبين جدرانه وصاداته، والتخندق في مخابئ وملاجئ حصينة، من وجه آخر، يلوذ بها المقاتلون، ويخزنون السلاح وأجهزة الاتصال والمؤن والإسعافات الأولى. وليس في مستطاع المقاتلين تخلل الأهالي من غير استمالتهم، وكسب مواطأتهم القوية، والتوطن بين أظهرهم من طريق تجند بعضهم، لا سيما شبابهم وفتيانهم. والحق ان التخلل والاستمالة والتوطن وجوه من سياسة عريضة ومركبة لازمت نشأة «حزب الله» وخالطتها، فلا تعقل هذه إلا في ضوء تلك.

فـ«حزب الله»، على هذا، اثنان: فهو جزء من الأهل في حال السلم، ويُحسب في عدادهم المدني والأهلي، ويقتسم حقوقهم، وهو في حال الحرب قوة عسكرية على حدة، متدربة على القتال، وفي وسع افرادها الدفاع عن أنفسهم، والاحتماء بالملاجئ، والانتقال والتنسيق فيما بينهم، والانتحاء ناحية. فـ«المجاهدون» الحزبيون، هم والأهالي واحد وسواء في حال السلم. وتوسلت المنظمة الأهلية (السياسية) والعسكرية بالسواسية

(أو «وحدة الحال») هذه الى رفض تمييزها، أي تمييز عسكرييها ومسلحيها المقاتلين، من عموم الأهالي حين هم يتولون أعمالاً «عسكرية»، أو شبه عسكرية مثل الرصد والمراقبة والتمويه والتهديد والمناورة والتعبئة[٦]، من غير شارات فارقة، ومن غير وكالة سياسية وعسكرية عامة مرجعها الدولة الوطنية وسلطانها، وما يترتب على الوكالة هذه من تبعات ومسؤوليات عن المواطنين (الأهالي)، وعن الالتزامات والعهود الدولية.

والالتباسات الناجمة عن هذه الحال هي في صلب سياسة الحركة الأهلية، وأمينها العام، و«من يقف وراءها». ولا يتستر عليها المؤتمر الصحافي، على نحو ما لم تتستر عليها، وعلى توسلها واستعمالها، الحوادث السابقة ولا الحوادث اللاحقة. فيتكلم حسن نصر الله، على عتبة الحرب، على احتمال «تدفيع لبنان اثمان العملية التي قامت بها المقاومة في الجنوب». وكان هذا احتمالا غير مستبعد، وغير ممتنع طبعاً. وبذل نصر الله وسعه، واستفرغ حججه (على ما تقدم)، في إقناع الدولة العبرية بالحذو على معالجتها السوابق والحوادث التي مرت، والاقتصار على بعض القصف وقول «لا» للمفاوضة، ثم «نعم»، إلخ. وينزع هذا المنطق الى تعريف العملية، وحربها الصغيرة، وحدَها بعلاقة ثنائية قطباها «حزب الله» و«الكيان الصهيوني» (قواته العسكرية)، تقتصر عليهما ولا تتعداهما الى لبنان، «دولة وشعباً»، وإلى «الصهاينة» المدنيين.

٣) الشعب الطبيعي والدولة المصطنعة

والحق ان الرأي هذا قلق وغير مستقر، ويتعاوره الاضطراب والإنكار من جهاته ونواحيه كلها، على ما هي حال سياستي «حزب الله» ودولة اسرائيل، الواحدة بإزاء الأخرى. فالقيادة الحزب اللهية تميز نفسها، وذراعها وجسمها المنظمين والمقاتلين، من لبنان، الدولة والشعب. ويحتكم التمييز هذا الى الدور الذي اضطلع به الحزب العتيد وجيشه «الإسلامي»، في أدوار المنازعات الداخلية، (وفيها، أولاً، المنازعات الشيعية والأهلية نفسها)، وفي فصول حمل القوات الإسرائيلية على الجلاء عن الأراضي اللبنانية المحتلة. ويحتكم كذلك، من باب آخر يقرّ به «حزب

الله» من طرف اللسان، الى «تعدد» لبنان جماعات ومذاهب وبلاداً أو مناطق. ولكن التميز، ما ان يثبته الوجه الحزبي و«الإسلامي» و«المجاهد» من الحركة الأهلية الشيعية، حتى يدرجه الوجه الأهلي و«المدني» السياسي في وحدة مفترضة. فيحصي «المقاومة» في الجملة اللبنانية («شعباً ومقاومة ودولة») الواحدة والمجتمعة. فإذا بادرت قوات «سماحة الأمين العام» (حسن نصر الله) الى شن هجمات على القوات الإسرائيلية، داخل حدودها الدولية، تذرع صاحبها وقائدها بذرائع تخلط خاص حزبه بعام الدولة اللبنانية (والشعب اللبناني). فقال ان «الأسرى» هم «الاستثناء الوحيد» من دواعي التزام التهدئة. وهو «استثناء» أوجبه المتكلم الخطيب، وأوجبه حزبه. وأوجبته الدولة اللبنانية في بياناتها الوزارية، وآخرها بيان حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، الى إيجابها «مزارع شبعا»، على وجه العموم و«الكفاية»، إذا جازت الاستعارة الفقهية في هذا المعرض. ولم توجبه على وجه فرض العين والتخصيص. ولا يستقيم تخليص الأمور على النحو النظري هذا عند امتحان الحوادث، وأولها الحرب، الالتزاماتِ والعهودَ، وحدودَ هذه وتلك. فحال ذيوع خبر العملية، أجمع سفراء الدول الكبيرة ببيروت، ومعهم الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، على الطلب الى رئيس الحكومة اللبنانية تلبية شرط الدولة العبرية الأول، أي رد الجنديين الإسرائيليين المخطوفين، لعل تلبية الشرط هذا تتدارك تردي الحال. فلم يسع الحكومة، على ما ظهر في بيانها، إنكار غاية عملية الخطف والقصد منها، وهو تحرير الأسرى. فقيد تأويلُ «حزب الله» بند الأسرى في البيان الوزاري، وتأويلُه بند المقاومة، تأويلَ معظم الحكومة. وأشار شارل رزق، وزير العدل (وهو وزير «مستقل» على رغم حمله حين توزيره على رئيس الجمهورية) على «الوزراء الذي يمثلون المقاومة» بمقايضة الوحدة الحكومية والشعبية «إزاء العدوان الإسرائيلي»، بإسهامهم في «البحث (معنا) عن الوسائل الديبلوماسية والسياسية التي من شأنها ان تبعد عن لبنان الاعتداء الإسرائيلي»، كناية، على الأرجح، عن تلبية طلب دول السفراء. ويشفع قول حسن نصر الله في مؤتمره: «هناك اتصالات كثيفة تقول ان عليكم ان تعيدوا الجنديين الإسرائيليين سالمين غانمين الآن، وإلا

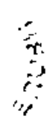
سنواجه أوضاعاً صعبة كما يقولون». ويجيب، ساخراً ومهوناً: «شو بدهم فوقهم؟»، بهذا التأويل.

وغير هذا، أي تناول المسألة على غير معنى الكفاية، يحكم في أجزاء جوهرية من المقال الحزب اللهي بالسقوط والحشو. فلو أن «القائد»، على ما أخذ أنصاره ومريدوه يسمونه، لا يتشكك في التباس صفة الحزب الذي يقود، وفي ترجّح «حزب الله» بين تمييز (من لبنان ودولته) وانخراط، لما اقترح على أعدائه «الصهاينة» قصر الحرب عليه وحده، وعلى الظاهر من منظمته العسكرية والأمنية، وترك «لبنان» خارج الحرب المقترحة. ولما عوّل على بقاء الحرب في دائرة العملية الضيقة، والرد الموضعي عليها. وهو تعويل يعود على الحزب بالمغنم والربح ويمهد الطريق إلى استيلائه على السلطة، ويعود على الدولة اللبنانية بالغرم والخسارة. فـ«حزب الله» يستدرج الجيش الإسرائيلي الى اشتباك ضيق، أو يريده ضيقاً، أعد العدة له وبيّته، وخطط للانسحاب منه الى ملجئه الحصين والأمين، المادي والسياسي الاجتماعي. وهو لا يُطال في ملجئه أو ملاذه هذا إلا بتعريض الأهالي الذين ينزل مقاتلوه بينهم للقصف والموت والدمار، ويتذرع بحمايتهم، ويرتضون هم الحماية هذه[٧].

وتسوغ المقالات الحزب اللهية «الحق» في المنظمة المسلحة والمقاتلة المستقلة (عن الدولة وكيانها السياسي والحقوقي، وليس عن «الشعب») والمنفصلة بانخراط الدولة (اللبنانية) في مجتمع دول، أو مجتمع دولي، يقول فيه حسن نصر الله انه «لا (...) يحرر أسرى ومعتقلين». وهو يتبع القول الضيق والمحصور هذا بقول أعم: «ولا مؤسسات دولية ولا مؤسسات إقليمية ولا حكومات ولا أنظمة...». ويفهم من سياقة القول ان متعلقه، او موضوعه، هو تولي «تحرير» الأسرى والمعتقلين، وهم «استثناء» التهدئة. فعلى هذا، ينفي القولُ عن المؤسسات والحكومات والأنظمة، وهي «مفردات» الدولة داخلاً وخارجاً، القوة على الاضطلاع بما يراه الرجل واجباً مقيّداً وملزماً، وفرض عين عليه وعلى أصحابه. ولكن تداعيات القول في الخطب التالية تفصح عن وقوع النفي القاطع على «المجتمع الدولي» كلاً وجميعاً، وجوداً وعملاً: «لم أؤمن يوماً من الأيام، كما كثيرون

من امتنا، بأن هناك شيئاً اسمه مجتمع دولي» (نداء ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦). فإذا ثبت نكوص الدولة، والدول ومجتمعها، عن الاضطلاع بالحق، والقيام بالحقوق، وبقي الظلم (الأسرى واحتلال الأرض)، وجب تحكيم الحق الطبيعي، أي على ما يحسب الرجل و«كثيرون من أمتـ(ـه)»، الأخذ باليد والقوة والجهاد والمراوغة («الحيلة»). وهذا ما يفعله «حزب الله» ولا يتعداه، على حسبانه. ولا تحصى المرات التي يقول فيها الإيرانيون المأذونون، المعممون وغير المعممين ان تخصيبهم اليورانيوم، وغيره من الأنشطة النووية شبه المستترة، «حق طبيعي» لا يناقش فيه، ولا مفاوضة عليه. وهم يحملون الحق هذا، شأن مريديهم اللبنانيين وعرب ومسلمين كثر «جهاديين» و«معتدلين»، على الحق في الدفاع عن النفس في حرب «أهلية» دولية عامة، ميدانها أو مسرحها العالم. فالعالم اليوم، جراء العولمة («المتوحشة» أو «الأمبريالية») والاستكبار، والاستغلال والنهب والتفاوت، نهب لعدوان دوله الكبيرة، أو شمال العالم وغربه، على جنوبه. وقوانين العالم، على صورته هذه، وهيئاته الدولية أو العالمية، مرآة الحرب الأهلية الدولية، وعدوان القوي على الضعيف. وعلى هذا، فحال العالم اليوم أشبه بالحال التي تسبق إقامة العدل والشرع وسلطانهما. ويذهب الساسة السوريون، وألسنتهم، مذهباً قريباً حين ينددون، على ما يصنعون من غير التقاط نفس، بكيل المجتمع الدولي (أي الولايات المتحدة) حين تناول القضايا «العربية»، والنظر فيها، بمكيالين: كيل «كريم» حين يعود الأمر، أو المسألة، الى محاسبة المرتكب أو الجاني الغربي، وآخر متشدد ومتجن حين يعود الى المجني عليه والمظلوم دوماً. ويتذرع الساسة السوريون، شأن حلفائهم الإيرانيين، بالحجة هذه الى حمل أعمال «المقاومة» كلها على حق شعبي وطبيعي في المقاومة. وتحفظهم الظرفي عن بعض تظاهراتها أقرب الى الغمغمة والجمجمة منه الى البيان المعرب. وإجازة الأعمال العسكرية والانتحارية، والسيارات المفخخة والاغتيالات، وجه من وجوه «المقاومة»، على المذهب السياسي السوري، وهي تَبين من الإرهاب، إذا تولتها حركات مقاومة وتحرير.

و«المقاومة الإسلامية»، أي الجيش «السري» الحزب اللهي، هي وليد



الحق الطبيعي هذا. وهو حق إلهي وشرعي، على خلاف حق الدولة وقوانين (أو حقوق) المجتمع الدولي، جهرت المقالات الحزبية الصفة المزدوجة هذه أم لم تجهرها. ويتقدم الاحتكامُ الى الحق الطبيعي، الإلهي والشرعي، تحكيمَ الحق الوضعي الذي يرعى الدولة والدول ومجتمعها المزعوم. فليست المبادرة الى العمل العسكري من وراء ظهر الدولة وهيئاتها، «شاء اللبنانيون أم أبوا»، هي العجب (على قول الشاعر في السقم والصحة)، أو الانتهاك، بل العجب، والانتهاك، على المذهب السياسي و«الحقوقي» الطبيعي هذا، هو الانتظام في الدولة ورعاية مواثيقها وعهودها وهيئاتها، والتعويل على المواثيق والعهود والهيئات. وهذه المسألة، أي علاقة «المقاومة» (أو «الثورة» - كناية عن الحركة الفلسطينية الوطنية المسلحة من قبل) بالدولة اللبنانية هي في صلب مشكلة تاريخية مزمنة. فوراء الدولة اللبنانية، ثمة الكيانات والحكومات والأنظمة، والهيئات الإقليمية، والهيئات الدولية والمجتمع الدولي، وثمة سيادة الدولة، ووحدة مصدر السلطة فيها، وانفراد السلطة الواحدة بالسيادة، وصدور السيادة هذه عن الشعب على شروط مقررة. وتلابس المسائل الأساسية هذه كلها، في لبنان (موضوعنا) وفي بلدان الشرق (الأدنى و) الأوسط، منازعات وشبهات تغذي اضطراباً سياسياً كيانياً. والحق ان «حزب الله» «اللبناني» ليس مجدداً، ولا مبتكراً، حين يتناول المسائل هذه، و«يعالجها» قولاً وعملاً، بل هو يسير على سنن قديمة يحييها، وتنفخ مبادراته وأفعاله في مشكلاتها ومعضلاتها وعقدها العصية. ولعل الحال هذه هي اصل راجح من أصول المطارحات اللبنانية (والعربية والإقليمية)، ودورانها الملح في حلقاتها، وتنقلها الرتيب والممعن بين موضوعات ثابتة تعصى التقريب والتأليف، والتجديد، وتمتنع منها.

٤) الجزء - الكل والأجزاء الجزئية

يحل خطيب «المقاومة الإسلامية» المسلحة الدولة اللبنانية، ومن ورائها الجماعات اللبنانية التي لا ترى رأيه («الأصوات المخالفة»، على قوله تهويناً وربما استصغاراً) وتحول دون «إجماع وطني (لم يحصل) منذ ١٩٨٢»، يحلها من المسؤولية عن العمل العسكري. فهو ينسب العمل الى نفسه، وإلى حق

حزبه العسكري الطبيعي والمنطقي في استخلاص الأسرى من المعتقل الإسرائيلي. وهو، في هذا المعرض، يعارض الدولة، أصولاً وفروعاً، وحقوقها المفترضة، بحق «مقاومته» الطبيعي والإلهي. ويرجح هذه على تلك. ويكاد ينفي عن الدولة، في خطبه كلها، مزاعمها في حق ملزم من الحقوق. ويطلق النفي في خطبته الثانية، أي بعد يومين من الأولى، ولا يقيده. وهو لا يسند عمله العسكري إلى بيان وزاري توسلت به أصوات حزب اللهية كثيرة، من بعد، مطية إلى إلزام الدولة اللبنانية احتمال التبعة القانونية والدولية عن العمل العسكري. واقتصر كلامه في هذه المسألة على قوله انه «أخبر... بـ(استثناء الأسرى من التهدئة) بعض القيادات السياسية خلال الجلسات الداخلية». و«الإخبار» هذا، على إبهامه المتعمد، لا يلزم احداً، ولا يترتب عليه حساب. ولا تتناول حلقات الموقف السياسي والعسكري «الإسلامي» موقف الدولة ولا رأيها. فـ«المقاومة (...) قامت بالعملية في الجنوب»، ولا مسوغ لـ«تدفيع لبنان أثمانـ(ـها)»، و«نحن (المقاومة الإسلامية) جاهزون للمواجهة»، و«إنني (حسن نصر الله) أعرف حساسية الموقف... وأعرف بالضبط نحن على أي نقطة»، و«أنا لا أطلب وقف إطلاق النار...». وفي رسالته الى «الداخل في لبنان»: «أنا لا أطلب من أحد دعماً أو مساندة»، و«هل علي أن أقول للحكومة إنني سأقوم بعملية أسر؟ بذلك أحمّلها مسؤولية كبيرة»[٨]، «والآن لا إجماع وطنياً على هذه المسألة، ولا مشكلة في ذلك، وذلك لن يغير في موقفنا».

فلا لبس في إرادة صاحب الجيش «الإسلامي» وأميره (المحلي) ومقدمه، تبرئة الحكومة اللبنانية من تبعتها عن العمل العسكري، وتخليصَ اصحاب العمل العسكري من «أمر» الدولة أو من سيادتها، ومن مترتبات السيادة هذه، الداخلية والخارجية. والتجزئة الظاهرة هذه، وهي تتطاول الى السيادة وإلى مفهومي الشعب والدولة، تحتسب منها سياسة «حزب الله»، و«من يقف وراءه» بالأحرى، مكسباً مزدوجاً. فيعود «شرف» العمل العسكري وغنمه على اصحابه (وأصحابهم). وعلى الدولة اللبنانية، واللبنانيين الذين «لا يتبنون»، شأن حكومتهم، «ما جرى ويجري»، التزام نهي[٩] عن «المنكر»: «المزايدات أو المناقشات والجدل»، أو التصرف «بطريقة تشجع العدو على

لبنان (والتحدث) بلغة... يشكل غطاء للعدوان الإسرائيلي». والانتهاء عن «المنكر» هذا يحمله الخطيب الكريم على «التضامن والتعاون (والتصرف) بمسؤولية وطنية». ويعد ملتزمي نواهيه هذه، «بعد ذلك»، غداة «مواجهة الاستحقاق»، قبول («نحن جاهزون») «أي مناقشة وأي جدل». ولا يتوقع، بديهة، إجماعاً من المتحفظين و«المخالفين» ولا يعدهم بتغير موقفه.

وهو يستبق المناقشة والجدل الموعودين، ويستعجلها رداً على «بعض وسائل الإعلام». فيعيب عليها، ساخراً في مستهل الكلام، خبرها عن «توغل» قوات إسرائيلية «في الأراضي اللبنانية»، وتعظيمها التوغل المزعوم هذا «الى درجة اننا كدنا نعتقد ان العدو وصل الى بيروت ونحن لا نعلم». وتنقلب السخرية، في أواخر الكلام، تنبيهاً وتنديداً وحسبة. فبعض وسائل الإعلام إياها تشيع «مناخاً من الإرهاب والتخويف والإحباط». وهذا لا يبعد ان يكون متعمداً «خدمة لإسرائيل». والقرينة على «الخدمة» وتعمدها، أي «جسم الجرم»، هي «النقل (الإخباري أو الإعلامي) عن الإسرائيلي». ويستعيد المتكلم، بهذا الموضع، اثنينية «المقاومة» و«الناس»: «بالنسبة الى المقاومة، لا إسرائيل تخيفها ولا الإعلام الذي ينقل عن الإسرائيلي». وإذا كانت عزيمة «المقاومة» في غنى عن «صدق» الإعلام، فعلى الإعلام ان «يراعي معنويات الناس، خصوصاً في الجنوب». فـ«ناس (...) الجنوب»، على خلاف معظم ناس الشاشات (فهي المقصودة بإعلام يوم ١٢ تموز) الخائفين والنازحين والهائمين على وجوههم، «في حال نصر كبير وعرس حقيقي». وهذا ما لا تنوه به الشاشات على رغم انحياز معظمها، يومها، الى عمل «المقاومة الإسلامية» العسكري. وعليها، من باب أولى، ان تظهر على الملأ ما انتهى علمه وخبره الى حسن نصر الله، من طريق «إخوانـ(ـه) في القرى الأمامية» – على قوله –، وهو ان «استعداد (الناس) للتحمل كان كبيراً». وبلغ من عِظَم الاستعداد هذا انه يقارن حال التحمل «في داخل فلسطين المحتلة». وينبغي ان يفرح الناس الموعودون بالآتي الأعظم، وهو الحال الفلسطينية، أي الغزاوية، غداة خطف الجندي (الرقيب) الإسرائيلي[١٠].

وقد لا يبدو التلويح بمَقْدم الحال الفلسطينية الغزاوية، وحلولها

الربوع اللبنانية (الجنوبية)، من حسن الدراية، ومطلع الكلام كان تهويناً من شأن الرد الإسرائيلي، وازدراء بغفلة الإسرائيليين، جيشا وقيادة. ولكن «الدرس» يتوجه على الإعلام، وعلى جمهور المشاهدين العرب. ومراده ان الحقيقة هي ما يعلم «حزب الله»، ويريد للناس ان يعلموا. وعلى الإعلام، كله، ان «ينقل» عن مصادر الحزب. وما لا ينقل عن هذه المصادر، حصراً، لا يبرأ من شبهة اسرائيل و«خدمتها». وهذا هو شأن ما يفرق «المقاومة» من «الناس»، ويميزها منهم ويميزهم منها. فالاثنان واحد، والأمين العام صوت الواحد هذا، ودولته، وسياسته، واجتماعه، وإعلامه، الخ. وتخصيص الأمين العام الإعلامَ بالتنبيه والإشارة لا يترتب على المكانة المتازة والراجحة التي يوليها الرجل، وجهازه، الإعلامَ، المتلفز في المرتبة الأولى، وحسب. فـ«الإعلام» من طريق الصورة والتشخيص، وهو على هذه الشاكلة ايحاء و«تحضير» (على معاني الكلمة كلها) وإخراج مشهدي ومسرحي عظيم، من أشرف الفنون التي أتقنتها الأجهزة الحزب اللهية، وتستفرغ فيها جهداً ومالاً عظيمين. والإعلام، في المعرض «الاسلامي» اولاً، لا يقتصر على نفسه. فهو يتعداها، يتعدى نفسه الى التمثيل على العلاقة بالشأن العام، وبهيئاته وأبنيته، وبالدولة تالياً، ومرة أخرى. وعلى نحو ما يرسم مراقب الإعلام وضابطه (على «معنويات» الناس و«اعراسهم» و«انتصاراتهم») ما ينبغي ان يُنقل، وعمّن يستحب النقل أو يكره، ويرسم مراقب أمور اللبنانيين العامة وميولهم ومصالحهم ما يجوز إعلانه وما الأوْلى كتمانه الى حين يباح الإفراج عنه، على هذا النحو يتصدى مراقب «الدولة»، وهذا بيت القصيد، الى القضاء في واجباتها وحدودها. والأصل في أحكام الدولة هو، على ما يرى حسن نصر الله ويقول، العناية «بالمحافظة على البلد». وتحت الأصل هذا، او القاعدة العامة، يدرج المراقب والمرشد «ألا تجعل (الحكومة اللبنانية) لبنان مكشوفاً امام العدوان الإسرائيلي». وعلى السامع ان يخلص من صيغة النفي أو السلب («ألا») الى صيغة الإيجاب: على الحكومة اللبنانية ان تتضامن مع عملية «المقاومة الإسلامية»، وتعتصم بالصمت، شأن عموم اللبنانيين وسوادهم، الى حين يفرج الأمين العام عن الكلام المكتوم في الصدور. وإلا عُدّ التحفظ «(تشجيعاً) للعدو على

لبنان». وهذا ينقض محل الحكم كله. وفي انتظار الإشارة الموعودة، على «الحكومة اللبنانية» (على اسمها الرسمي الذي ينزلها منزلتها المتواضعة والملحقة) ان تتقيد بما «يلفتها» إليه المرشد العام، فلا تحسب ان الوقت هو «للمزايدات او المناقشات أو الجدل». فهي في حل، لفظاً وقولاً، من «الدعم والمساندة». وصاحب «حزب الله» لا يطلبها «من أحد». ولكنها ليست في حل من إعلان خلافها. فإذا ذهبت الى أنها «لا تتبنى» العملية، تحفظ الوزيران (وتابعهما ثالث). وهما لم يتحفظا عن إعلان الجهل الوزاري بها. فالقول «لا تتبنى» قرينة على إرادة، ولو سالبة، وعلى قصد مبيت. ولا يليق بحكومة، قياساً على حزب ومقاومة إلهيين وإسلاميين، ان تتنطح الى التبني أو التخلي من تلقاء نفسها.

٥) دائرة العملية والدائرة الإقليمية

فعليها من باب أولى، في الأثناء، ان تتحرى عن «أي جهة تدخل في مسعى لوقف إطلاق النار» (ومقدم «المقاومة الإسلامية» لا يطلب هذا، ولم يطلبه آنفاً، على ما ذكَّر ونبه). فإذا صادفت الحكومة طلبتها وبغيتها، وهي لا محالة مصادفتها (وبشائرها هي اتصال القوات الدولية وسؤالها عن موقع وقف نار مقترح)، فليس من يسوّل له شطحه الازورار عن يد كريمة تنعم عليه وقف نار وفي وسعها «أن تذهب بعيداً»، «أبعد ما يمكن ان يتصور هذا العدو ومن يقف خلفه»، اجابها الرجل «بأن لا مشكلة لدينا». وأما الوظيفة (المدرسية) الحكومية الثانية فهي جبه «الضغوط الشديدة من السفير الأميركي، من مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، من السفارات الأجنبية»، وجبه «التهديد والتهويل». وتريد «الضغوط» إطلاق الأسيرين الإسرائيليين من غير مفاوضة. وهي على ما فهم نصر الله وأعرب، تخير «لبنان... حكومة وشعباً ومقاومة» بين رد الأسيرين وبين الحرب على «حزب الله» وجيشه، وعلى لبنان ومرافقه وأهاليه. وقطع الرجل بأن الحرب تهويل وتهديد و«تهبيط حيطان»، اولاً. وقطع بأنه على أتم الاستعداد لها، ثانياً. وهذه ليست حال عدوه، ولا حال «من يقف وراء» العدو. وأما «تدفيع لبنان أثمان العملية التي قامت بها المقاومة في

الجنوب»، وهذا ما كانت طلائعه ونذره الكالحة تطل، فيرد عليه الخطيب رداً مبهماً وملغزاً. فيقول، ثالثاً، «بوضوح ودقة»، انه يعرف «حساسية الموقف لبنانياً وإسرائيلياً وفلسطينياً وعربياً ودولياً» معاً. ويعرف، فيما يعرف وهو يفترض كثيراً، «على أي نقطة» هو (أو هم، «نحن»)، و«المنطقة» معه.

ويتوقع الرجل، في ضوء سياقة كلامه، ان يحمل قوله هذا على محمل التلويح بأزمة إقليمية عامة تجمع في عقدة واحدة وعصية خيوط الأزمات المستعرة بالعراق وفلسطين ولبنان، وإيران الى الشرق من الدائرة العريضة. فهو يكرر قصر العملية على «أسر جنود اسرائيليين» و«(المبادلة) بهم». ويدفع نية «أخذ لبنان (و) المنطقة الى الحرب». وتأويل هذا، على وجه الجواز، هو أن «المقاومة الإسلامية»، و«من يقف وراءها» على الدوام، تخير الدولة العبرية بين تضييق دائرة الحرب الى حادثة حدود على شاكلة الحوادث السابقة، وبين فتحها على احتمال أزمة لبنانية وإسرائيلية، أي إقليمية ودولية لا ضفاف لها. وينبغي، في المنطق والقياس على السوابق (وهو نهج لا يأخذ به حجة الإسلام والمسلمين، السيد حسن نصر الله، في الفقه، ولكن «الأمير» السياسي والعسكري والأمني المحلي يميل إليه)، ينبغي ان ترضخ إسرائيل الى الشق الأول والضيق من الاختيار. ويرجح الرضوخَ هذا، تضمين «الأمير» المحلي كلَّ باب من أبواب الموقف «الحساس»: لبنانياً وإسرائيلياً، إلى آخر الإحصاء، تقديراً يُطمئنه، هو وأصحابه، إلى قوته ويحقق ضعف خصومه وأعدائه. ولا شك في ان مفتاح الموقف، على وجوهه المتشابكة، بعين الرجل، هو رجحان الكفة الإيرانية في ميزان المنازعة الأميركية - الإيرانية الغالبة على منازعات الشرق الأوسط. والعراق - جار ايران القريب والمتصدع وشريك المعتقد (الإمامي) الغالب على نحو ٨٥ - ٩٠ في المئة من الإيرانيين، والمنقلب من حرب ايران وندها الى بلد ممزق وواقع بين قوة إيرانية متعاظمة وبين «قوة» سورية متضائلة - والعراق، وهذه حاله، هو في القلب من هذه المنازعات. فليس ثمة ما يدعو مقدم «المقاومة الإسلامية» المرابطة على حدود لبنان الجنوبي وإسرائيل، الى ترجيح إقدام إسرائيل على ما تسميه أدبيات حزبه «حماقة»، كناية عن عمل عسكري «كبير» (يتجاوز القصف الجوي الى حملة برية).

٦) الحق الطبيعي المرسل وواجب الدولة المقيد

فإذا أمِن الرجل، ولو على سبيل الترجيح، غائلة حملة برية طويلة وتمهد لها حملة جوية عظيمة التكلفة - وهو بدا آمناً الغائلة هذه - جاز له ان ينصرف الى تدبير الداخل اللبناني، ورسم الأدوار على ما يتوقع ويريد. و«المحافظة على البلد»، وهو الدور الذي أوكله الى الحكومة، يفترض ان تتولى الوجه المتروك، أو الدائرة المتروكة من علاقات الدول والأنظمة والمؤسسات والمجتمع الدولي. وهي دائرة وضعية، على ما مر، من العسير إن لم يكن محالاً الجمع بينها وبين الحق الطبيعي الذي تستظهر به «المقاومة الإسلامية»، في سياسة واحدة ومتماسكة. فإذا ترتب على استظلال الحق الطبيعي هذا، على تأويل الرجل وأصحابه هذا الحق، تسويغُ الهجمات العسكرية داخل اراضي الدولة الإقليمية، فينبغي ان يترتب على استظلال الدولة اللبنانية الحق الدولي (الوضعي)، وهذا ما تدعى إليه «الحكومة» ويرسمه لها الزعيم السياسي والعسكري «الإسلامي»، حمايةُ «البلد» و«شعبه ومقاومته» من حق طبيعي كذلك، في الرد حرباً، قد تنسبه الدولة العبرية الى نفسها وجيشها، ويقر لها به المجتمع الدولي. فـ«البساطة» المنطقية («بكلمتين بسيطتين على طريقتي في الكلام») التي يتسلح بها المتكلم، ويحسب أن لا راد لها، تتعثر بتعقيد منطق الحرب ومنطق الحق جميعاً. فما يبيحه الحق الطبيعي للمهاجم يبيح كفأه ونظيره للمدافع من باب أولى. ويقضي في الحرب، وفي ضبطها ولجمها أو في جموحها وجنوحها الى عنف أعظم فتكاً ودماراً، رأيُ العدو في مبادرة عدوه. وما حمله الجيش السري «الإسلامي»، وحركته السياسية والأهلية العلنية، أي الهجوم العسكري وراء الخط الأزرق، على حق طبيعي، وأوكل حمايته وتسويغه الى الحكومة، وهو كان أدخلها تحت باب «مؤسسات دولية (و) مؤسسات اقليمية (و) حكومات (و) أنظمة (و) مفاوضات سياسية» «لا تحرر أسرى ومعتقلين» و«لا تشتغل منذ عشرين عاماً» على تحريرهم - هذا الهجوم حمله عدوه على انتهاك صريح وفاضح للحق الدولي الحاكم في علاقات الدول بعضها ببعض، وناظم هذه العلاقات.

ويجهر انفرادُ المنظمة العسكرية «الإسلامية» بموقف «لا إجماع وطنياً»

عليه، ويرى صاحبها ان تعذر الإجماع او امتناعه «لا مشكلة (فيه)» و«لن يغير في موقفـ(ـه)»، ثم الطلبُ الى متعهد الانضباط بالحق الدولي (الى الدولة) تحمّل التبعات عن انتهاك الحق هذا باسم حق آخر، الدولة مطرحة منه ومنفية - يجهر الأمران، الانفراد والطلب، التباساً هو في صلب محل «حزب الله»، و«من يقف وراءه»، من الدولة اللبنانية (ومن «شكل» الدولة ومثالها التاريخي الحديث). وهو لا يرى حرجاً في النهوض بالالتباس والقيام به. فسياسته العامة، أو شطر راجح منها، إنما تعول على الالتباس هذا، وعلى ديناميته، إذا جازت العبارة. وهو لا يتناوله على وجهه «المنطقي» المجرد، بديهة. فالحكومة التي يوكل إليها الرجل، مضطراً، «المحافظة على البلد»، لا يغفل عن حالها السياسية والظرفية. فهي تمثّل كثرة انتخابية ونيابية ووزارية جمعها اغتيال رئيس الحكومة السابق، رفيق الحريري، وقبله تمديد الرئيس السوري ولاية صنيعته الرئيس اللبناني، على سياسة مشتركة في رأس بنودها أو موادها جلاء القوات السورية، واستخباراتها ونفوذها، عن الأراضي والدولة، والحياة السياسية، اللبنانية. ولم يكن ليقيض لكثرة اللبنانيين، وأعيانهم وسياسييهم، أن يتجرأوا على السلطان السوري، وعلى جهازه المحلي المستشري وسياسته المحلية الكاسرة (والحزب الخميني جزء لا يتجزأ منها)، وأن يجتمعوا عليهما، لولا مساندة دولية (أميركية وأوروبية) وعربية (سعودية في المرتبة الأولى) حثيثة وقوية تولت كبح الشراسة المعهودة والمختبرة. وذهبت السياسة الأميركية الى حمل «ثورة الأرز» على إرهاص أول وواعد بانعطاف الشرق الأوسط، أخيراً، نحو الإصلاح الديموقراطي المنتظر. وأرخت السياسة السورية، ومعها السياسة الإيرانية (و«حزب الله» ثمة تعاقدهما اللبناني والإقليمي) الانعطاف اللبناني بقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢ ايلول ٢٠٠٤). وتُرجع السياسة السورية إعداده، والتمهيد له، الى مطلع صيف ٢٠٠٤، يوم لم يكن تمديد ولاية الرئيس اميل لحود حسمته «القيادة» السورية وبتته بعد، على قول بعض أركانها.

٧) الأهل والدخلاء

ولم تشك «القيادة» السورية، ولا حليفها الإيراني، ولا شك الأنصار والمريدون اللبنانيون، و«حزب الله» شطرهم الأعظم، في تحدر المعارضة من صلب اميركي «غربي»، قبل ان يحملها الرئيس السوري بشار الأسد، على «منتج إسرائيلي»، في خطبة «صحافية»عصماء. وصَبُّ التنديد العنيف والمتصل، والمقذع في أحيان كثيرة، على صناعة المعارضة (وعرفت من بعد بـ«قوى ١٤ آذار»، ثم، بعد اطراح «التيار العوني» نفسه منها حاول الحلف الجديد تسميتها بـ«قوى ١٤ شباط»، تاريخ اغتيال رفيق الحريري، تصغيراً) الأميركية، لم يحمل قوى «٨ آذار» («حزب الله» وأنصار الولاية السورية) على ترك استعمال حلفاء الحكومة اللبنانية الدوليين، ومجتمعهم الدولي، في حماية أنفسهم، و«البلد» الذي يستدخلونه ويتخللون شطراً من اهاليه وأراضيه، من الرد الإسرائيلي الجائر والمخوف. فالاستدخال (من غير ن يكون الحزبيون دخلاء) والتخلل يجعلان الشعب والأرض، والدولة تالياً، مسرح الحرب وميدانها وأهدافها العسكرية. والمقاتلون غير النظاميين (أو الأنصار) لا يلابسون الأهالي، والسكن الأهلي، وحسب، بل هم جزء من الأهالي، ومن السكن[١٢]. ويستحيل قتالهم من غير «قتال» المدنيين، أي قتلهم، ومن غير استهداف ما يحتمون به من مبان ومرافق وملاجئ بعضها أنشئ في وسط السكن الأهلي، وتحول تالياً مصادر نار يرد عليها العدو بشلالات نيرانه. ولم يخطئ «حزب الله» الظن والحساب، وباعه طويل في الأمرين. فما أن ارتسمت سمات الرد الإسرائيلي الأولى والمرتجلة، وسعى في قطع الطرق والجسور على تهريب الجنديين المخطوفين والأسيرين، وفي الأثناء «اصبحا في مكان آمن وبعيد بعيد جداً» (خاله بعضهم دمشق أو جوارها، تعقيباً على تبعيد نصر الله المكان الآمن) - حتى ظهر، في الوقت نفسه، عسر الرد ومشكلته العصية. فالأهداف الأولى هي سلسلة المواقع الظاهرة التي أنشأها الجهاز العسكري على طول الحدود الإسرائيلية - اللبنانية، نظير المستوطنات والمواقع الإسرائيلية، على الجهة الأخرى من الشريط، وعهد إليها بجزء من المراقبة، وشطر من الاستفزاز والتحدي. والسلسلة هذه قشرة ظاهرة خارجية سرعان ما تفرغ من

مادتها عند اندلاع نذر الاشتباك. وما وراء الأهداف الأولى وتحتها خريطة مكامن وملاجئ رصدت في الاشتباكات السابقة، وليس بقاؤها على حالها مضموناً، وخريطة بيوت ومنازل يقيم بها ناشطون رصد الاستخبار الإسرائيلي حركاتهم، وعزم على قتلهم.

وهذا قليل من كثير. وما وراءه هو المرافق العامة التي يتشارك المقاتلون والأهالي في استعمالها. وهي الأيسر على القصف والتدمير. ولكن قصفها يعود إيلامه على الأهالي، وعلى الدولة، حكومة وبلاداً. فلم يكد سلاح الجو الإسرائيلي يقصف الجسور الأولى والطرق بين قضاء بنت جبيل وبين أقضية صور والنبطية ومرجعيون، حتى أرفقت وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، إدانة «منظمة حزب الله الإرهابية» بمناشدة افرقاء الحرب كلهم «ضبط النفس، ومعالجة الموضوع سلماً، وحماية حياة الأبرياء والبنى التحتية المدنية» (وتتناول الملاحظة الأخيرة، قبيل مباشرة المنظمة العسكرية الشيعية قصف المستوطنات والبلدات الإسرائيلية الآهلة بالصواريخ، العمليات الجوية والحربية الإسرائيلية). وفي اليوم التالي، ١٣ تموز، ابدى الرئيس الأميركي، جورج بوش، من برلين، وجهي موقفه المتنازعين والمتضاربين. فجزم في إيجاب «حق (اسرائيل) في الدفاع عن نفسها»، ولم يكتم، من وجه آخر، «خوف(ـه) الكبير ان تؤدي إجراءات (الدفاع) والعمليات الى إضعاف حكومة (فؤاد) السنيورة». وهو يعني بحكومة فؤاد السنيورة «الديموقراطية في لبنان»، وذلك على النحو الذي استقرت عليه غداة «إخراج سوريا» منه بعد لأي («لقد عملنا جاهدين في سبيل...»). و«الديموقراطية في لبنان»، على ما يرى الرئيس الأميركي وصاحب «الشرق الأوسط الكبير» أو العريض، «عامل راجح في استتباب السلام بالمنطقة».

٨) السياسة والحرب

وتلازم الوجهين - إدانة انتهاك منظمة عسكرية أهلية و«خاصة» حدوداً دولية وتقييد حق الرد على الانتهاك بحماية الدولة الديموقراطية والمسالـمة الحليفة (حليفة بوش) - هو مرآة ترجح والتباس عولت عليهما المنظمة

الأهلية والعسكرية في سبيل حماية خطوطها الخلفية، الأهلية والسياسية، أي «البلد» الذي أوكلت «المحافظة عليه» الى الحكومة، من وطأة الضرب والتدمير المرتقبين. فإذا أخفقت الحكومة في حمل حلفائها الدوليين ورعاتها الإقليميين، وهم على حسبان قيادة المقاتلين «الإسلاميين»، وأوليائها الإيرانيين والسوريين، أولياء أمر «الصهاينة» وسياستهم، إذا أخفقت في حملهم على وقاية عموم لبنان واللبنانيين والدولة اللبنانية من شرور عمل عسكري محض، لم تنحصر ذيول الإخفاق في دائرة المنظمة الإسلامية المتترسة والمحصنة، وتعدت هذه الدائرة الى العموم اللبناني، شعباً وأرضاً. وأضعف تعديها «الحكومة اللبنانية»، أي البنيان السياسي المتحدر من انتخابات ربيع ٢٠٠٥، وأضعف كذلك سندَها الدولي والإقليمي، وراعي قرارات مجلس الأمن التي دعت الى تجريد المنظمات العسكرية والأمنية الأهلية (والفلسطينية) من سلاحها، وإلى جلاء القوات السورية واستخباراتها عن لبنان، وآزرت التحقيق الدولي في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري وفي الاغتيالات وأعمال الترهيب الأربعة عشر اللاحقة، وأقرت إنشاء محكمة مختلطة «ذات طابع دولي» في الجرائم الإرهابية هذه. وتركُ حرب الدولة العبرية الى منطق عسكري محض، والتخليةُ بين حربها وبين هذا المنطق، في ضوء ميزان القوى (ووجه منه تسلح «حزب الله» الصاروخي وحصانة الصواريخ والمقاتلين من القصف الجوي) وإطارها، يترتب عليه تقويض مرافق لبنانية حيوية لم تمر أعوام كثيرة على تجديدها، وتقتيل عدد كبير من اللبنانيين، وحصار اللبنانيين كلهم في معتقل مروع.

ويترتب عليه، من وجه آخر ملازم للوجه الأول، تفرق الدولة وأجهزتها، وتناثرها اجزاء. فإلى المشادة الوزارية التي تهددت السلطة التنفيذية مجتمعة بالتعطيل، ظهرت أعراض الانقسام على الجهاز الديبلوماسي. فذهب سفير لبنان بواشنطن، فريد عبود، على شاشة «سي ان ان» يوم ابتداء الحرب، الى ان الحكومة اللبنانية «تدعم عمليات المقاومة». ورأى السفير ان العملية الأولى عمل عادي من أعمال الحرب، وتعظيمها سياسة مغرضة، وما على اسرائيل إلا النزول على ما تقترحه

«المقاومة الإسلامية» وتدعو إليه. ويتنافى هذا الرأي وسياسة الحكومة المعلنة، ويتنافى وسكوت رئيس الجمهورية نفسه. وأظهر تقرير وفد القيادة العسكرية بمجلس الوزراء، وعلى رأس الوفد قائد الجيش العماد ميشال سليمان، ميلاً الى «تعزيز» مواقع الجيش اللبناني في الميدان الجنوبي. و«التعزيز» المقترح قد يؤدي إلى زج القوات المسلحة في الحرب الدائرة، وإلى «تبني» الدولة (على خلاف عبارة مجلس الوزراء «لا تتبنى») المبادرة «الإسلامية» الى شن الحرب. واجتماع هذه الأعراض قمين بشرذمة إدارات الدولة، ونذير بانهيارها. وهو يرفد الانقسام السياسي والأهلي الذي استقبل المبادرة منذ ساعاتها الأولى، ولم يلجمه ربما إلا هول الواقعة.

ولا يطيق المجتمع الدولي، بديهة، إفضاء التداعيات الى الحال هذه. وتعود الحال هذه، بل تعود نذرها البعيدة، قبل تمامها، على علاقات بلدان الشرق الأوسط وجماعاته بعضها ببعض، وكلها بدولها الوطنية وبالمجتمع الدولي، بالانحلال والفوضى والتناحر. وهذا، أي «فتح أبواب الجحيم» (الرئيس المصري حسني مبارك)، ما لم تنفك تلوح به الزعامات المتفرقة. وليس التوقع هذا رجماً في الغيب. فهو ماثل في الأراضي الفلسطينية منذ شتاء ٢٠٠٢ (عمليات «حماس») الانتحارية وحرب «السور الواقي»، عملياتٍ وإنشاءً، عليها وعلى «بيئتها»، وفي العراق منذ خريف ٢٠٠٣ وشتاء ٢٠٠٤، وإعلان محمود الخلايلة (الزرقاوي) إنشاء «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين». والسياستان الإيرانية والسورية، و«حزب الله» وليد تعاقدهما وحلفهما، ضالعتان ضلوعاً عميقاً في «الساحتين» هاتين وفي غيرهما. وعليه، فالتعويل الحزب اللهي، وتعويل «من يقف وراءه»، على تقييد المنطق العسكري (الإسرائيلي) المحض، وجراء هذا التقييد وبناء عليه، على حماية «حزب الله» نفسه في الجملة اللبنانية، شعباً ودولة وديموقراطية وحليفاً إنما يصدر عن احتساب مقيَّد للسياسات المتوقعة واحتمالاتها وآفاقها. وفي ما يشبه تجريد حساب استرجاعي، ذهبت وزيرة الخارجية رايس (في ٢٦ ايلول) الى ان حرب اسرائيل على «حزب الله»، وإضعافها إياه، بلغا «نقطة مفصلية»، أو منعطفاً، فباتت وطأة الثمن المترتب على الحكومة اللبنانية ثقيلة، وبات انهيارها وتصدعها

تحت الضربات الإسرائيلية جائزين أو ممكنين. «وهذا حَمَلنا على التوجه الى خيار آخر، وهو السبب في توقيت وقف النار»، وإرجائه نحو ٣٠ يوماً بعد الأيام الثلاثة أو الأربعة التي احتسبها، على أرجح الظن، اصحاب العملية الابتدائية، وقصروا الرد المتوقع عليها. وهو السبب في الصدوع بوقف الحرب، وقبول وقفها، قبل إفضائها الى نتائج عسكرية حاسمة.

II

لم تجر الحوادث والوقائع على نحو ما رجح جريَها صاحبُ الجيش «الإسلامي»، وطَلَبَهُ، في مسائله الثماني وحدودها. ولكنها جرت، على مقادير مختلفة، على رسم الالتباسات والترجحات التي أحصيت للتو. ولم يقتصر الأمر على أعمال «العدو الصهيوني». وهو لم يقصر كلامه عليه وحده، ولكنه أولاه المكان الأول. فبين التهدئة والمواجهة، وتقتضي الأولى قصر الأعمال الحربية على ميدان عملية الخطف وضواحيه القريبة، لم يلبث الجيش الإسرائيلي ان مال، على تردد وتعثر، الى الحد الثاني. فإلى مواقع المسلحين الإسلاميين على طول الحدود والقرى «المتقدمة»، تناولت الأعمال الحربية بعض الطرق والوديان والأخرجة (مفردها خراج) في «الحزام» الذي رسمته الصيغة الثالثة أو الرابعة من صيغ أهداف الحملة العسكرية الإسرائيلية في آخر أسبوع من الحرب (عمق ٣ - ٨ كلم في الأراضي اللبنانية). وعلى حين غنمت حصة الأسد من القصف والقنص والغارات ضواحي عيتا الشعب ورميش ويارون ومارون الراس، وجوارها القريب بمروحين وعين إبل وحانين ودبل ورشاف والطيري، - وهي مسرح الخطف والكمائن الأولى-، تواضعت حصة الخيام وكفركلا ودبين وحولا، الى ميس الجبل وكفرشوبا، الى الشرق من خط الحدود المشتركة، منها. وخرجت بعض الغارات المبكرة من الدائرة القريبة هذه. ففي العاشرة والثلث، صباح الأربعاء، أي بعد ساعة ونصف الساعة على

عملية الخطف، قصف سلاح الجو الإسرائيلي جسر نهر القاسمية الكبير، الى الشمال من صور، ودمره، ودمّر الجسر القديم. ولم يبلغ قصف الطيران الحربي الجسر المحوري الثاني، على مثلث الزهراني، وهو عقدة الطرق بين صيدا وصور والنبطية، إلا الساعة الخامسة والربع مساء. وكانت الجسور الفرعية على الطرق بين الأقضية (جسر القاقعية بين النبطية وبنت جبيل، وجسر الوادي الأخضر بين عربصاليم وكفرمان، وجسر دير الزهراني بين رومين وحومين الفوقا، وجسر «التحرير»، لحد سابقاً، بين العيشية والقليعة) ضُربت معظمها بعد الساعة الثالثة بعد الظهر. وعلى رغم فداحة قصف الجسرين الساحليين الكبيرين على نهري القاسمية والزهراني، لم تخرج الحرب الإسرائيلية بعد، في اليوم الأول، من نطاق مألوفها وسوابقها القريبة (في ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨). وهي السوابق التي بدا حسن نصر الله معولاً على التزامها، ودعا عدوه الى الاستنان عليها. والى اقتصار القصف على بلاد جنوب الزهراني، وسعيه في تسوير دائرة الخطف وقطع طرق الخروج منها بالجنديين وجسوره، لم يحاول القصف الجوي سد المسالك بين قضاءي بنت جبيل ومرجعيون المتصلين وبين البقاع اللصيق خلفهما. والبقاع هو وصلة الطريق الى الأراضي السورية القريبة. ولكن اتصال الطرق والشعاب البرية بين قضاء مرجعيون وبين البقاع، ومن ورائه الأراضي السورية، وكثرة الطرق والشعاب هذه، حالا ربما دون قصفٍ لا غرضَ واضحاً ومحصوراً له. فإذا شاءت القوات الإسرائيلية إقامة حاجز ناري بين الدائرتين، كان عليها فصلهما بطوفان من النار، من غير ان يضمن الطوفان قطع الطريق على الخاطفين وقد مر على الخطف نحو الساعتين. ومن وجه آخر، قد يكون الأول، لا يؤمن تأويل قوة نيران كبيرة على الحدود السوري بادرةً عسكرية إقليمية. فقلص الاعتبار المزدوج قوة الرد، وضيّق نطاقه، وأوهم بصدوع إسرائيلي للرغبة الحزب اللهية في إدارة الأمر على مبادلة الأسرى، وعلى منازلة بين «المقاومة الإسلامية» وبين مخافر الجيش الإسرائيلي المحلية.

ورجحت هذا الفرض قرينة ثالثة هي تذرع القوات الإسرائيلية بالخطف الى «صيد» جنود الحزب ومقاتليه وناشطيه المعروفين، وإلى تدمير

مواقعه ومراكز مراقبته وبعض مخازن سلاحه. فدمرت الغارات منزل حسن بصل، مقدم «حزب الله» بعيتا الشعب (وهو من اهل البلدة نفسها). وأصابت منزل يوسف قدوح، مقدمه بالسلطانية القريبة. وأغار الطيران على سيارتين على طريق كفردونين الى الشهابية، بمحاذاة منطقة القتال، فأحرق إحداهما «ومن فيها»، على قول المراسل اسماعيل صبراوي (من «النهار»). ونقل هذا عن «مصادر أمنية» ان عدد قتلى اليوم الأول وجرحاه «كبير»، وأن «التكتم» على العدد، وعلى هوية القتلى والجرحى، متعمد. ولم تنع «المقاومة الإسلامية» (تحت الاسم أو اللواء هذا) إلا ابراهيم محمد رجب. وسيرة رجب الموجزة، على غرار سير نحو ثلاثين آخرين لاحقين من «إخوته»، عَلَم على شطر من المقاتلين، وعلى صفتهم وصفة قتالهم: فهو في الثامنة والأربعين (وأسنّ كثيراً من زملائه العشرينيين من قبل)، ولد ببيروت وبقي على قيد النبطية - الكفور (فهو من مهاجري «الجيل الثاني»)، والتحق بالعمل التعبوي ومرتبته الأولى قبل ٢٤ عاماً، وضم الى المقاتلين المحترفين في ١٩٨٨، فقاتل ١٨ عاماً في صفوف جيشهم، وفي الأثناء انخرط في دورات عسكرية «عديدة»، لا ريب في ان بعضها نظم في مخيمات على أرض لبنان ومعظمها في معسكرات ايرانية (على ما روت «معارج الشهادة»، في نشرة الحزب الخميني «العهد»، طوال نيف وعشرين عاماً). وكانت منابر الجيش السري ومنصاته بجبل بلاط (تربيخا) وأخرجة راميا وعيتا الشعب ورميش وحانين وعين إبل (قضاء بنت جبيل) واللبونة والظهيرة وبركة ريشا (صور)، وبعض مخزن سلاحه وذخيرته بضاحيتي صريفا والشهابية، قصفت.

بين الحرب وتعليقها

ولم تكذب الأقوال الحكومية الإسرائيلية الأولى والعلنية التقدير الذي ذهب إليه توقع صاحب الجيش «الإسلامي». وبدا الإمساك العسكري، والتردد، قرينة تحققه. فمجلس الوزراء لم ينعقد قبل المساء. وحمل بيانه، من غير شك، الحكومة اللبنانية «ذات السيادة» المسؤولية عن الخطف. واستدل على المسؤولية بأن «هذا العمل (الخطف) انطلق من ارضها،

وعليها، تالياً، إعادة الجنديين سالمين» (وهذا ما لم يطلبه بيان الحكومة اللبنانية بعد ظهر ١٢ تموز من الوزراء الشيعة، وما أشارت به عليها تمنيات السفراء وأولهم ممثل أمين عام الأمم المتحدة، وذلك تقيداً بالبيان الوزاري وإقراراً بـ «المقاومة» وهدفيها، على ما مر). وأغفل البيان الحكومي سقوط القتلى الثمانية. وتوعد «الجناة» برد «قوي ومباشر» يقطع دابر مثل هذه الأعمال آتياً. ويترجح البيان (المتحفظ)، وبعض أقوال الوزراء ورئيسهم، بين تشخيصين لـ«حزب الله»، تترتب عليهما نتائج متباينة. فهو جزء من الحكومة اللبنانية، وعليها - ومعها الدولة، أي الأراضي والناس، التي تتصدر هيئاتها - ان تحتمل المسؤولية جزاء عمل هذا الجزء منها. ويفترض هذا الرأي ان الحكومات الوطنية تنشأ عن تماسك اجزائها وتكاتفها وتشاركها في المسؤولية عن أعمال أجزائها على أراضيها الإقليمية. و«حزب الله»، بحسب التشخيص الآخر، «منظمة إرهابية تساندها سوريا وإيران». وربط التشخيص هذا «حزب الله»، شمالاً، بـ«حماس» جنوباً، ورأى ظل الحكومة السورية فيهما. ويرتب هذا على «حكومة جدية مثل حكومة اسرائيل» (إسحق هرتزوغ، أحد وزراء حزب العمال) الرد بمقتضى التعريف والعلائق.

والحق ان تشخيصاً ثالثاً مختلطاً اطل من الأقوال والبيانات. فتناول المنظمة العسكرية والأهلية على وجه «الكيان» القائم برأسه، ويتعين على العمل العسكري «إبعاده اقصى مسافة ممكنة عن حدود اسرائيل الشمالية» (على قول احد المسؤولين الى الإذاعة الإسرائيلية). وتناولها على وجه الجزء السياسي من الحكومة اللبنانية الواحدة. وعلى هذا، ندبت الحكومة الإسرائيلية نفسها الى دعوة الحكومة اللبنانية دعوة ملحة وشديدة الى نزع سلاح المنظمة الأهلية العسكرية بموجب القرار الدولي ١٥٥٩. وانقسمت خطة الحكومة الإسرائيلية شطرين: توجه الأول الى ضرب مواقع «المقاومة الإسلامية» و«بعض المنشآت المدنية» (قناة التلفزيون الإسرائيلي العاشرة)، وتوجه الثاني الى مجلس الأمن والأمم المتحدة، فشكا مندوب إسرائيل الى الأمم المتحدة «العمل الحربي»، ودعاها الى الاقتصاص منه بـ«التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩». وأضمر الشطر العسكري و«الإرهابي» من

التشخيص تحميل حكومة لبنان مجتمعة، أي الدولة اللبنانية وحدها التبعة السياسية التامة عن العمل الأهلي العسكري. ومؤدى الرأي هذا أن الحكومة اللبنانية، إذا «لم تُعِد (الجنديين المخطوفين) بسلام»، على قول بعض الضباط الأركان، تولى الجيش الإسرائيلي دك البنية المدنية التحتية بلبنان، وردها الى حالها قبل عشرين عاماً (في ١٩٨٦ - ١٩٩٠، أوج الحروب «الداخلية» وسنوات احتجاز «الجهاد الإسلامي» الإيراني الرهائن وعودة القوات السورية الى بيروت)، أو قبل خمسين (كناية عن التخلف والضآلة). وهذا عينه ما سماه لسان «المقاومة الإسلامية» السياسي، وعلمها وسيدها، «تدفيع لبنان أثمان عملية (المقاومة)».

وأضمر الشطر السياسي، أو هو أعلن، السعي في شق الحكومة اللبنانية، وتأليب جناحها السياسي والمدني، المتحدر من الكثرة النيابية والانتخابية – أشياع تيار رفيق الحريري وحلفائه – على الشطر العسكري والأهلي المذهبي المتحدر من متظاهري «الوفاء لسوريا الأسد» في ٨ آذار ٢٠٠٥ وكان حسن نصر الله دعا الحكومة اللبنانية، أي رئيسها وكثرتها، الى «ألا تجعل لبنان مكشوفاً امام العدوان الإسرائيلي» جزءاً من «المحافظة على البلد». ويقتضي إنفاذ الطلب المزدوج والآمر، تحت طائلة شق الوزارة وقيام الأهل على الأهل، إدارة ظهر الدولة للقرار ١٥٥٩، وحماية أعمال «المقاومة الإسلامية» العسكرية وكأنها اعمال الدولة نفسها، على رغم جهلها بها، وتنصلها من أبوتها ونسبتها إليها. فكأن عدوى الالتباس والترجح الداخليين اللبنانيين، المتأتيين من موقع المنظمة الشيعية الأهلية والعسكرية ومن رعاية السياسة السورية في لبنان هذا الموقع بعد صناعته، سَرَت في السياسات الإقليمية بعد ان اصابت الدولة وهيئاتها. وأسلمت العدوى إياها المواقف الدولية، بدورها، الى الدوران على نفسها والتخبط. فناشدت وزيرة الخارجية الأميركية الأمم المتحدة وإسرائيل ولبنان «حل المسألة سلماً، واحترام حياة الأبرياء، وحماية البنى التحتية المدنية». فبدت كأنها ترد على آراء اسرائيلية، كلمة بكلمة. وتفترض هذه مجتمعة دولاً يرعى علاقاتها حق دولي مشترك، على حين ان عمليات «حزب الله»، و«حصانته» (على قول فريدريك جونس، من المجلس الأمني القومي

الأميركي وأحد معاوني الرئيس الأميركي في زيارته لبرلين)، تتهدد «أمن الشعب اللبناني وسيادة الحكومة اللبنانية».

وأما تخليص الأمن والسيادة والبنى التحتية المدنية (اللبنانية)، والاستقرار الإقليمي، من مخالب الحركة «الثورية الإسلامية» المسلحة وبراثن «من يقف وراءها»، ومن «الاعتراف بوضوح كلي بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، على قول شون ماكورماك باسم وزارة الخارجية الأميركية، فأمر لم توله البيانات، ولا المعالجات من بعد، حقه من الاعتبار. فالإجماع على اشتراط إطلاق الجنديين الإسرائيليين، وحمله على مدخل الى لجم العنف (الإسرائيلي والحزب اللهي) وعقله، وهو إجماع لم يشذ عنه الإسرائيليون، لم يفض الى رسم أو مخطط إجرائي ديبلوماسي. وبموجب المخطط هذا لم يكن محالاً تعليق الرد العسكري الإسرائيلي لقاء تعهد يتولاه المجمعون (وفيهم روسيا ومعظم أوروبا والأمين العام للأمم المتحدة ومصر ربما) ويقضي بمفاوضة الجماعة الخاطفة، وراعييها أو «سيديها» الإيراني والسوري، على ايداع المخطوفين جهة ثالثة، أو وسيطاً عربياً أو إقليمياً (قد يكون تركيا)، ومفاوضتها على استتمام الجلاء الإسرائيلي عن الأراضي اللبنانية، في إطار علاقات لبنانية - سورية غير مقيدة بـ «التميز» (صاغه «مؤتمر الحوار» اللبناني). وشأن مثل هذه المفاوضة جلاء القرار السياسي الحاكم في عملية الخطف، ومسوغاته المضمرة، وإشراك الحكومة اللبنانية، تحت أنظار اللبنانيين والعرب والرأي العام الدولي، في تحميل «حزب الله» وأولياء أمره المسؤولية عن استئناف حرب معلقة على إرادتهم ونواياهم ومصالحهم وحدهم. ولكان حرر تعليقُ الحرب الحكومة اللبنانية، والجماعات اللبنانية المتحفظة، من تأويل «حزب الله» التزام بيان الحكومة الأول «تحرير الأسرى» على معنى فرض عين عليه، يطلق يده في وقت مبادرته العسكرية وموضعها وشروطها، ولكان أخرج سياسة الحزب «الإلهية» من شرنقتها وتوحدها المَرَضي، ودعاها الى احتساب اختياري وعلني لما يترتب على اختيارها من مفاعيل لا تقتصر على اصحابها. ولدعا اللبنانيين عموماً الى الخروج من شللهم وتسمرهم بإزاء تخييرهم في مستحيلين: الحرب الحزبية «الإسلامية» أو الحرب الأهلية.

وتعليق الحرب كان قميناً بتخليص خيوط المناقشات والآراء الإسرائيلية المتشابكة والمتدافعة، وجلاء جواب سياسي وعسكري مناسب ودقيق عن حال طارئة ومفاجئة لم تكن في الحسبان، على ما لم يتأخر ظهور الأمر (على رغم مشاورات اميركية - إسرائيلية تناولت «نموذج» حرب حلف شمال الأطلسي على صربيا وسلوبودان ميلوشيفيتش، في ١٩٩٩، وفكها القبضة الصربية عن كوسوفو - وأذاعت «ذي نيويوركر» الأميركية خبر المشاورات هذه، وحملها الجمهور الإسلامي - العروبي على خطة استباقية ألهم الوحي الإلهي أولياء الأمر عرقلتها من طريق عمليتهم). فمعضلة تمييز اصحاب عملية الخطف، مشعلي فتيل الحرب، من جملة اللبنانيين، ومن الدولة التي نهض اسم رئيس الحكومة فؤاد السنيورة علماً عليها، هذه المعضلة عظّمتها الحرب السريعة والعامة، على رغم استثناء محطات توليد الكهرباء وضخ المياه وتجهيزات المطارات والموانئ وأجهزة الاتصالات المركزية والمباني الحكومية العامة من القصف والتدمير. فقسرت الحرب الإسرائيلية التلقائية، وهي تأخرت أو علقت أقل من يوم واحد، جماعات اللبنانيين، ومعهم المجتمع الدولي، على الرضوخ لحدود الاختيار، وعلى صيغة «حزب الله»، و«من يقف وراءه»، إياها ولها. فرأت الجماعات (والدول) المواجَهة، أو الحرب، امراً مفروضاً لا حيلة فيه، واضطرت الى حمل خاص «المقاومة الإسلامية» على عام الأهل اللبنانيين، وقدمت الشعب الطبيعي وحقه في الحياة والأمن والدفاع عن نفسه على دولةٍ يشي تباعد أجزائها وتنافرها باصطناعها، وأوْلت الجزء «الإسلامي» محلّ الكل اللبناني مكرهة، وحملت دائرة عملية الخطف على الدائرة الإقليمية الأوسع، وهذه على تلك من غير مخرج... الى آخر أزواج الحدود المترجحة والملتبسة.

الحركة المسلحة وإقليمها

وأخفق تعليق الحرب التلقائية والآلية - وهو لم يدع أحد إليه على رغم ارتسامه احتمالاً في ثنايا المواقف والآراء الأولى والمترجحة - جراء تقاليد إقليمية راسخة. فحملت الدولة العبرية خطف الجنديين على أراضيها،

جنوب الخط الأزرق، على مثال لها به معرفة قديمة وأليمة هو احتجاز مواطنيها، أطفالاً ونساء ومسنين ومسافرين ومقعدين أو أصحاء جواً وبحراً وبراً، رهائن، والمفاوضة على بقائهم أحياء لقاء اشتراطات أمنية أو سياسية، أو من غير لقاء غير التمثيل بالاحتجاز والقتل على قوة المحتجزين الخاطفين، وضعف دولة المحتجز والرهينة. ورفعت الدولة العبرية رفض المفاوضة على ارتهانها الأمني والسياسي، من طريق الاحتجاز والخطف، الى مرتبة الأصل الاستراتيجي الثابت. وألزمت نفسها إلزاماً لا حل منه بقتال الخاطفين وقتلهم. وأدى الإلزام الذاتي هذا في الخالصة وكريات شمونه، في ١٩٧٣، الى سقوط عشرات الأولاد والتلاميذ ضحايا استماتة الخاطفين الفلسطينيين المتمسكين برهائنهم، وإصرار الإسرائيليين على إثبات أن الإرهاب غير مجد ولا طائل منه، ولو بعد حين. ونظير اسرائيل، وفي مقابلة تناولها الاحتجاز، قوّمت المنظمات المسلحة العربية، على اختلافها، «أخذ» الرهائن والاستيلاء عليهم، تقويماً عالياً. فحلّ «الأخذ» هذا محل الحرب، أو أمسى «الحربَ» الوحيدة المتاحة بين عدوين يتفوق واحدهما، أي الدولة العبرية، على الآخر، في الاشتباك التقليدي، وبالأحرى في ميدان الحرب التقليدية، تفوقاً ساحقاً. وقاد الى هذا الضرب من «الحرب»، والى الاقتصار عليه، إقامة الجماعات المسلحة الكثيرة على حالها من ضعف السيادة على ارض إقليمية متصلة، وركاكة البناء المرتبي والمركزي، ومن ضآلة تقسيم العمل الاجتماعي. وبَعَث انصرافُ المنظمات والحركات المسلحة الفلسطينية والجهادية من بعدها، الى هذا الضرب من الأعمال «الحربية»، وقمعُها وتعقبها البوليسي والاستخباري واستدخالها جواباً عن أعمالها، بعثاها على الاستنقاع في «حربها» هذه، وأعجزاها عن الخروج منها، ومن مثالها، الى ميدان اشتباك تقليدي. واختبار دول عربية متماسكة مثل هذا الميدان، شأن مصر وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان (على نحو مختلف)، افضى الى استبعاد الحرب. فالحروب العربية - الإسرائيلية آلت إما الى هزائم جارحة أو الى خسائر فادحة بعد فصل انتصار أول، على ما جرت حرب ١٩٧٣ (ويغمطها «العرب» حقها من التنويه ثأراً من أنور السادات). وهذه دعت أنور السادات وحافظ الأسد

على بعد الشقة بينهما، الى القول أن حرب ١٩٧٣ هي آخر حروب بلديهما (... من هذا الضرب، فيما يعود الى حافظ الأسد) على اسرائيل. ولم يجدد لباس الفلسطينيين، ومنظماتهم السياسية والعسكرية، عباءة «الدولة» سياسة منظماتهم، ولا مثال مباشرتها الحرب. وتردت حرب الشوارع، في ١٩٩٦ على سبيل المثال، الى أعمال قنص واغتيال وكمائن. ونصبت الانتفاضة الثانية، وحركة المقاومة الإسلامية («حماس») محركها الأقوى، العمليات الانتحارية عَلَماً عليها. ولا تزال «حماس» الحكومية، وسياستها، مصبوغتين بصبغة العمليات الإرهابية و«حربها» المجازية.

ولا مراء في ان «حزب الله» خرج تدريجياً عن رسم المنظمات العربية المسلحة، بعد ان أقام طويلاً على شبهها، وهو لا يزال مقيماً على معظم أفكارها وقيمها، ولا يأمن العودة الى الرسم الذي خرج عنه ومنه. فهو أنشأ سيادة أو ولاية غير منازعة على أرض إقليمية متصلة (لبنانية) تحظى بحماية ورعاية دوليتين لا ينكرهما أحد. وتستبعد ولاية المنظمة الأهلية الشيعية على الأرض سيادة الدولة الوطنية اللبنانية من غير تحرج، او تقصرها على «قوة امنية مشتركة» اضطلعت فيما اضطلعت به من مهمات في حرب «الوعد الصادق»، بدلالة الهاربين والنازحين واللاجئين الى الطرق «الآمنة» (وتثير هذه ذكرى بعض مذيعي محطة الإذاعة اللبنانية الرسمية، ونصيحتهم التائهين والهائمين بالتوجه الى «الطرق الآمنة والسالكة»). وتقوم الولاية الأهلية المسلحة من الدولة اللبنانية، ومن أراضيها الإقليمية، مقام المنظمات الفلسطينية المسلحة من الدولة والأراضي طوال عقد من السنين (١٩٧٣-١٩٨٣). واستأنف «جيش لبنان الحر»، جيش انطوان لحد، وسنده قوات الاحتلال الإسرائيلي، الدور نفسه. وخلاء الأرض النسبي والجزئي، واقتصار السكن على بعض قليل من المقيمين، بينما معظمهم مهاجرون، يمكّن لسلطة الأولياء الأهليين. ويوالي «حزبَ الله» (ومعاونه الأهلي المتحفظ «أمل») معظمُ أهل هذه الأرض، أقاموا بها، بقراها وبلداتها، أو نزحوا عنها الى مدن قريبة مثل صور وصيدا والهرمل وبعلبك في طريقهم، معظم الأوقات، الى بيروت. وموالاة الأهل معممي الحركة الخمينية (شيوخها) ومحازبيها ومقاتليها وناشطيها

وأنصارها ومتولّي إدارة مرافقها الاجتماعية، ليس كولاء المواطنين لكيان دولتهم الوطنية المجرد والعام. فالأولياء الأهليون إنما هم أولياء من طريق الأهل انفسهم، ومن غير انقطاع منهم ولا انفصال عنهم. وهم مرآة الأهل وتوأمهم، ويسوسونهم من داخل: من مراتبهم وسننهم ومعتقداتهم وبعض صور معاشهم ووجوهه. ويحقق هذا مذهب روح الله خميني الى ان الولاية الإمامية هي خلاف السلطان (إلا على معنى اللفظة الأول وهو الحجة) ونقيض «الدولة» العلمانية والزمنية «الغربية» و«الجاهلية».

وخلاء الأرض من معظم سكانها يؤاتي هذا التأويل ويماشيه. فالأهل القليلون المقيمون، وشطر منهم قد يكون راجحاً إنما يعتاش من المهاجرين الى المدن اللبنانية، وإلى البلدان العربية والافريقية، تحول حالهم هذه بينهم وبين امتناعهم بمصالحهم وروابطهم القرابية وأعمالهم (الزراعية أو الصناعية) وتحصنهم بها من سلطة الحزبيين وإدارتهم. وجهر «حزب الله»، غداة جلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي اللبنانية في أواخر ايار العام ٢٠٠٠، رفضَه المساعدات الأجنبية والاستثمار في مرافق الجنوب لقاء تخليه عن سلاحه الخاص، وإنفاذ القرارين الدوليين ٤٢٥ و ٤٢٦ اللذين ينصان على مساعدة القوات الدولية الجيش اللبناني على بسط سلطته والانتشار الى الحدود الدولية الإسرائيلية - اللبنانية. وغداة الجلاء الإسرائيلي، واستئناف الدولة ولايتها الاسمية والصورية على الأراضي المحتلة من قبل، كان متوقعاً ان تعمر البلدات والقرى المحررة، على ما سميت، بأهاليها العائدين، أو بشطر منهم على التقليل. وعوض هذا استمر نزيف النزوح الى الضواحي بجنوب بيروت، حيث ينزل الأهل السباقون الى الإقامة، وربما بعض فرص العمل، وعطاء «حزب الرعاية» (على مثال «دولة الرعاية»، و«عشيرة الرعاية» كناية عن التعاضد والتآصر القبليين والأهليين). وجعل الخلاء المزدوج هذا، خلاء الأرض وخلاء السكان، الجنوب والبقاع الشيعيين حمى أهلياً وانتخابياً، على مراتب الانتخاب والاقتراع كلها، تتصدره المنظمة العسكرية والأمنية الشيعية. وفي الانتخابات النيابية الأخيرة، ربيع ٢٠٠٥، لبى نحو ٥٥ في المئة من الناخبين (نظير نحو ٢٠ في المئة ببيروت، حيث لم تنافس لوائح الحريري

الابن لوائح أخرى) دعوة الحزبين الشيعيين الى الانتخاب، وفاز اوائل لوائح الحزبين بعدد اصوات بلغ ١٧ ضعفاً عدد تلك التي اقترعت للمنافسين.

مراتب السر والعلن

وعلى خلاف البناء المرتبي والمركزي الركيك الذي حكم في الحركات العربية المسلحة ببعد الشقة بين القيادات وبين الجمهور، وأقر العلاقة بينهما على روابط عصبية متقطعة ومتقلبة، وحال بين جملة البنيان وبين مراكمة الخبرات وتناقلها ونقدها وتوحيد معايير العمل (والنظر)، رفع «حزب الله» مكانة البنيان المرتبي والمركزي عالياً، وعظمها تعظيماً لم يبعد من التقديس. والحق انه خلط المراتب ومصادر الأمر (والنهي) بقداسة الولاية و«فيضها» على درجاتها، من أعلاها وأقربها الى العصمة و«علمها» الى أدناها. وأوكل الى طاعة العامة وتصديقها تعهد اللحمة بين مرتبة الصفوة ودرجتها وبين الكثرة «المقاتلة» والمنقادة (على ما روت بعض فصول العمل هذا). فلم تخلُ حركات التشيع الإمامي (الإثني عشري وغيره) - وهي كانت جزءاً من حركات «المعارضة» في تاريخ الإسلام، ولم يصبغها تقلد الحكم بصبغته او بـ«ثقافة تدبير الأمر» -، من السرية الشديدة والمتزمتة، وركنها الولاء على مراتبه وطاعة المرتبة التالية الأعلى، المتصلة بالمصدر الأول، أو النائب عن الأول. وكانت الأعمال العسكرية الهجومية، في المرحلة الأولى، من بناء جيش «الثورة الإسلامية» في لبنان، على مثال ايراني وخميني مشهور، امتحاناً واختباراً قاسيين لنواة «المجاهدين» الخمينيين. وأعقب الامتحانُ الانتحاري، الفردي أو الاثنيني، امتحانَ الهجمات جماعةً. وبلغ العمل العسكري طور الوحدات المختصة بمسرح عمليات تتولى رصده، وتفخيخه، ودخوله والانسحاب منه، وتتعهد وحدات مساندة حمايتها ومراقبتها ونجدتها، قبيل ١٩٩٣، في اعقاب عقد من الاختبار. وآذن العام هذا، وهو عام حملة «اداء الحساب» الإسرائيلية في صيفه، بتوحيد المسرح الجنوبي والبقاعي، وخطوطه المختلفة والمتدرجة، في إطار عسكري متصل ومتماسك. واضطلعت المدفعية، وعياراتها وأنواعها

المتفرقة، بدور متعاظم في إدارة الميدان، وضبطه على شطور ومسارح فرعية. وأدخلت أنواع المدفعية وعياراتها في ميدان الاشتباك اجزاء من أرض العدو، وضمتها إليه. فلم يقتصر الميدان على الأرض المحتلة. ووجوه التجديد هذه نصبت الجيش «الإسلامي» فاعلاً عسكرياً تقليدياً أو نظامياً (ذاتاً، على معنى «سوجيه» بالفرنسية) يتوسط الأهالي، ويقاتل بين أظهرهم، ويدعو العدو إلى القتال على مسرح «غريب» وغير مألوف، على مثال قتال جيوش التحالف بالعراق، غداة انهيار الجيش العراقي، على وصف المؤرخ العسكري البريطاني، جون كاغان، الفصل المتأخر من هذا القتال.

وتولت إبلاغها هذه المرتبة سياسةٌ ايرانية حثيثة وصبورة. فرُفع تدبيرها والإنفاق عليها، من غير وسيط، الى مرشد الثورة و«جيبه» الخاص، وهو خزانة سهم «الحقوق» وجبايتها، على قول الشيخ صبحي الطفيلي (أمين عام «حزب الله» الرسمي الأول ١٩٨٧ - ١٩٩٠). وخف ضباط الحرس الثوري الإيراني («باسدران») الى لبنان مشيرين على المقاتلين المبتدئين، وآخذين بيدهم. وبعضهم خاض معاركهم، وشارك في مواقعهم وأيامهم، وقتل الى جنبهم، بعد ان صاهرهم وتقرب منهم. واستقبلت معسكرات الحرس المقاتلين اللبنانيين المتدربين والمتمرسين. وأعدت دورات قتال وأسلحة وقيادة انخرط فيها آلاف المقاتلين، على ما تشهد عليه سير المقاتلين الذين سقطوا في اثناء القتال. وطالت مدد بعض الدورات ستة أشهر. وتردد بعض المقاتلين على الدورات الحرسية مرات، في اعوام مختلفة. ومن آلاف مقاتلي التعبئة الاحتياطيين، وربما بلغ عددهم ٦ آلاف الى ثمانية، احترف الحرب احترافاً كاملاً نحو ألفين الى ألفين وخمسمئة. وعلى حين يقاتل الأولون في بلداتهم وأخرجتها، أو دائرتها القريبة، يقاتل الآخرون حيث تدعوهم خطط القتال والعمليات.

ويجمع «المقاتلة»، أو جنود الجيش السري الحزب اللهي، وجهي حياة متباينين ومتصلين: فيخالط المقاتل، على وجه أول، حياة «الناس» السائرة والظاهرة (و«الناس» هم اهل «الحارة» الشيعية الضيقة أو الواسعة)، وينقطع، على الوجه الثاني، من التقلب بين أظهرهم، وينصرف الى حياة يغلب سرها وانكفاؤها على علانيتها واختلاطها. وعلى نحو ما خرجت

كتلة كبيرة من شيعة لبنان في ختام الحروب الملبننة الكثيرة التي عصفت باللبنانيين، تحت لواء «حزبهم» المسلح والأمني والأهلي وفي رعايةٍ سورية ملحاح، من روابط وعلائق وطنية مشتركة، وانتحت ناحية سياسية وسكنية واجتماعية وثقافية، خرجت كتلتا المقاتلين، على قدرين متباينين، من الدائرة المذهبية والطائفية الأوسع. فهما نواة الاعتزال والانقطاع الشيعيين، وعليهما مبنى الإقليم و«الشعب» الحزب اللهيين. ويسع صفوة الحزب وقيادته احتساب طاعتهما وامتثالهما بناء على أمرين: الأول هو معيار الطاعة والتسليم، والثاني هو الانقطاع من دوائر الاجتماع الأوسع والمباينة، ومن اختباراتها وروابطها المشتركة. وتضطلع «أمل»، قيادة وجمهوراً، بالإحاطة بـ«أمة حزب الله»، وجمهوره، والوصلة بينهما وبين سائر جماعات اللبنانيين الذين تشاركهم «أمل» معايير عمل وتقاليد وسنناً ومصالح (أولها الاعتيال على الدولة وإداراتها وخدماتها ومرتَّباتها، وثانيها المزيج الاجتماع المرتبي) فوق ما يشاركهم فيها جمهور «المقاومة الإسلامية»، وبالأحرى قيادتها. ويشبّه انحياز «أمل» الظاهر الى الجمهور الحزب اللهي، على الحزبيين والحركيين معاً، ما تشبّهه المنظمات الجماهيرية والشعبية التي تصنعها الأحزاب الكليانية (النازية والفاشية والشيوعية) وتحوط بها النواةَ الصلبة من مناضليها، على جماهيرها وحزبييها: فهي تشبّه الانخراط في حزب «عادي» أو سوي، لا يحجز بينه وبين المواطنين الآخرين حاجز سياسي أو إيديولوجي واعتقادي صفيق. والتشبيه هذا، أو اعتقاده، ليس تفصيلاً يجوز إغفاله واطراحه. فهو يسوغ في نظر الأنصار والمشايعين و«الأصدقاء» طلبَ حزبهم المكانة الأولى والراجحة في الدولة، من طريق الاقتراع او من طريق اخرى («التحركات الشعبية» العتيدة). ويَسُوغ الطلبُ هذا، عادة، إذا لم تترتب عليه حرب داخلية عامة، او انهيار المجتمع والدولة. فإذا أيقن جمهور المواطنين، وفيهم جمهور الحزب السياسي الطامح الى قيادة الدولة، ان بلوغ الحزب مطمحه يطيح الدولة ووحدتها، ويصدع المجتمع، رجع ربما في تأييده الحزب «الغريب» وانصرف عنه، ورأى غرابته وأقرّ بها. وعلى هذا، فستارة «أمل»، على ما رأت السياسة السورية التي رعت تقسيم العمل والاختصاص على الحزبين الشيعيين،

ضرورة لا غنى عنها. ولا ريب في ان ستارة التيار الوطني الحر، او عصبية ميشال عون المسيحية، غداة جلاء القوات السورية، ضرورة أخرى لا تقل إلحاحاً عن الأولى.

الحق في الدفاع عن النفس والحق «الإنساني»

ولم يدم التعليق الجزئي للحرب «العامة»، تلك التي تصيب البلد كله وتحوطه (من غير إغفال حدودها الفعلية، واستثنائها التجهيزات البنيوية الأساسية)، غير ساعات النهار الأول وساعات ليل ١٢ تموز الى ١٣ منه. وفي ساعات الفجر، في الخامسة صباحاً ثم في السادسة (بحسب التوقيت المحلي الذي يسبق التوقيت الفعلي بساعة واحدة)، ضرب الطيران الحربي الإسرائيلي هدفين مختلفين هما مبنى محطة تلفزيون «حزب الله»، «المنار»، في حارة حريك، أولاً، ثم ثلاثة من مدرجات مطار بيروت الدولي («مطار الشهيد رفيق الحريري الدولي»). وجمع القصف الجوي المرفق الخاص، وتملكه المنظمة الأهلية، ورفعته الى مرتبة نصب إعلامي وحزبي لا قياس بينه وبين هيئة إعلامية حكومية قائمة نفوذاً وهيمنة وانحيازاً، وبين المرفق العملي العام. وعاد القصف فجمع بين نوعي المرافق بعد ساعات من جمعهما الأول. فضرب في العاشرة والنصف صباحاً عمود إرسال «المنار» و«إذاعة النور» قريباً من بعلبك، وكان دمّر قبل ساعةٍ حسينية بوداي في دائرة بعلبك. وضرب في الرابعة والنصف بعد الظهر مطار رياق العسكري (غير بعيد من بعلبك)، ثم مطار القليعات («مطار الرئيس رينه معوض») في طرف سهل عكار الشمالي، بحذاء الحدود اللبنانية - السورية. وعللت الحكومة الإسرائيلية ضرب قواتها المطارات، المدنية والعسكرية، بعد تدمير بعض الجسور الداخلية و«الدولية» (على الطرق الموسومة بهذا الوسم)، بملابسة نوعي المرافق، الحزبي الأهلي والوطني الرسمي، واحدهما الآخر. وقالت ان المرافق الوطنية اللبنانية، مثل المطارات والموانئ - وهي تصل الداخل بالخارج، وينبغي ان تكون في عهدة سلطات الدولة، وأن ترعى التزامات الدولة بإزاء المجتمع الدولي وتنفِذ قوانينه التي تحظر التهريب والاتجار بالسلاح والسفر المتخفي - لا تتورع عن خدمة المنظمة الأهلية

الخاصة. فضرب سلاحا الجو والبحرية حصاراً مزدوجاً على اجواء لبنان وبحره. فالمطار «كان يستخدم لنقل الأسلحة والعتاد الى حزب الله»، (على قول ناطقة عسكرية)، و«موانئ لبنان لنقل إرهابيين وأسلحة الى المنظمات الإرهابية» (الفلسطينية)، على قول متحدث عسكري.

فجددت الملاحظة الإسرائيلية، وهي تترجم قولاً ما باشرته الأعمال العسكرية عملاً وفعلاً، الاشتباه السياسي الأول، وغلبتَه على قيادة الحرب وتدبيرها. والحق ان الاشتباه هذا، او الترجح، قاصر عن الموازنة بين الوجهين اللذين تقع عليهما قيادة الحرب، وتتناولهما، الوجه الأهلي الخاص والوجه الوطني العام، أو الوجه العسكري («المقاومة الإسلامية») والوجه المدني والوطني (مرافق الخدمات العامة). فما ان أغار الطيران الحربي على بعض مدارج المطار الدولي، وعطل الطيران منها والهبوط عليها، حتى غلب الوجه المدني والوطني من أهداف الحرب على الوجه العسكري (والأهلي). ولم ينفع الموازنة بين الوجهين حيادُ القصف عن الطيارات الجاثمة والمباني والتجهيزات، وهي أثمن من المدارج، ولا تقاس تكلفتها بتكلفة هذه. ولكان تدميرها المتاح، واليسير على الطيارات الحربية، ليرتب أعباء ثقيلة وباهظة على اللبنانيين والدولة، وعلى المانحين لاحقاً. وهذا شأن وقائع الحرب الأخرى، وهي أضعف ظهوراً من المطارات الدولية والثانوية، وأقل دوياً، على رغم ايقاعها عدد ضحايا يفوق كثيراً ذاك الذي أوقعه قصف المطارات (ولم تشر المديرية العامة للطيران المدني ولا قيادة القاعدتين الجويتين إلى إصابات بالقصف). فبدا تحذير بيانات «دولة اسرائيل»، بحسب توقيع مناشير ألقيت من الطائرات، المدنيين، وطلبها إليهم «الامتناع عن التواجد بالأماكن التي يتواجد فيها ويعمل منها حزب الله» (على «كتابة» بيان ألقي في ١٣ تموز)، ضرباً من التمني القاصر. فقتل بزبقين (في يوم الحرب الثاني) مختار سابق وبعض أولاده وأحفاده، وبشحور قضى رجل مسن وولده وأولادهما الخمسة. ويكتب أحد المراسلين، تعقيباً على قصف «الإسلاميين»، في الساعة ١٥ , ٢ بعد ظهر ١٣ تموز، مدينة صفد الإسرائيلية من جوار رميش وعين إبل (وهما بلدتان مسيحيتان)، ورد المدفعية الإسرائيلية في الساعة ٤٥ , ٢، على مصادر النيران (صواريخ

غراد وكاتيوشا، على ما جاء في بيانات عمليات الجيش «الإسلامي»)، ان الأهالي «ناشدوا الجهات المسؤولة التدخل العاجل لوقف القصف من (عين ابل) نظراً الى عدم توافر ملاجئ أو غرف آمنة فيها، وعدم وجود مستشفيات مؤهلة لاستقبال الجرحى في حال وقوع اصابات» («النهار»، ١٤ تموز).

ولكن الملاحظات الدولية، شأن حرب «المقاومة الإسلامية» والحرب الإسرائيلية، لم تخلص الخيط المدني من الخيط العسكري، ولا الخيط اللبناني من الخيوط الإقليمية، ولم تقترح مثل هذا التخليص أو ما يقود إليه. فاستوقف وزيرَ الخارجية الفرنسي، فيليب دوست - بلازي «قصف مطار بلد ذي سيادة كاملة (...) طوال ساعات، وهذا يضطر من يريد دخول لبنان الى فعل ذلك، بحراً أو براً، من طريق سورية (...) وهو أمر غير طبيعي إطلاقاً». والمسألة العالقة بعض الشيء هي ان هيئة السيادة في البلد، أي الحكومة، تقر من غير لبس أنها ليست مصدر الفعل الحربي والعسكري، «ولا تتبناه»، ومصدر العمل العسكري والحربي أرض وطنية أو إقليمية لا ولاية عليها، عمداً وليس سهواً، للجيش الوطني[١٣]. وذلك على خلاف «ما يتحتم على حكومة ذات سيادة ان تفعل»، على قول وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس (وعشرات غيره من السياسيين والموفدين الدوليين، الأوروبيين وغير الأوروبيين، من قبل ومن بعد، وليس الرئيس الفرنسي، جاك شيراك، أقلهم مكانة ولا أضعفهم صوتاً). و«تمنت» المستشارة الألمانية انغيلا ميركل، وهي تستقبل الرئيس الأميركي في طريقه الى قمة الثماني بسان بطرسبورغ الوشيكة (في ١٥ تموز)، ان تكون الحكومة اللبنانية «قوية» على قدر يخولها الاضطلاع بـ«عملها» على نحو «جيد». وذهبت الى انه «لا بد من رد فعل جيد الآن»، من الذين «بدأوا هذه الهجمات أساساً»، أي الحزب «الإسلامي» المسلح. وقولها هذا، في اليوم الثاني من الحرب، قرينة على دوام التعويل على تعليق الحرب لقاء إخلاء الرهينتين الإسرائيليتين وردهما. ولكن اقتراح التعليق المضمر يتعثر باستثناء اسرائيل منه. فـ«رد الفعل الجيد» المتوقع، على قول المستشارة، «ليس من الحكومة الإسرائيلية»، على حين ان استدراج الخاطفين، وأولياء

أمرهم، الى المفاوضة يقتضي بعض الوقت، من وجه. ويقتضي، من وجه آخر، حبس الضربات العسكرية القاسية في اثناء المفاوضة. ومن غير حبسها وإرجائها الى ختام الصفقة، وربطها بالختام هذا، لم يخشَ الخاطفون الخسارة والدمار اللذين يترتبان على رفضهم إخلاء الرهينتين. ولم يخشوا إدانةَ اللبنانيين، أو بعضهم، فعلتَهم، ومع اللبنانيين بعض العرب ومعظم المجتمع الدولي.

وعلى رغم ملاحظة معظم المراقبين فرقاً بين الموقف الأميركي- وتقديمه إدانة «حزب الله» وإيران وسورية على دعوة إسرائيل الى الإمساك والتحفظ (والحق ان جورج بوش وحده، وضع في عبارة جلية، في كفة الميزان «حكومة السنيورة» و«الديموقراطية في لبنان» و«إخراج سوريا منه» نظير «حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها») - وبين المواقف الأوروبية (والموقف الروسي)، وحضها على «وقف أعمال العنف» (جاك شيراك) و«ضبط النفس» (طوني بلير)، على رغم الفرق هذا، لم تخرج الآراء، أميركية (وكندية ونمساوية) أو أوروبية وروسية، عن الترجح بين حدي المشكلة. فكلٌ يريد «ضبط النفس» و«رد فعل مناسباً» و«غير مفرط»، كناية عن الأعمال الحربية الإسرائيلية. وكلهم يدين، في الوقت الواحد، خطف المنظمة الأهلية والعسكرية الشيعية الجنديين وتوريطها الدولة والشعب اللبنانيين فيما لا طاقة لهما عليه، وعدوانها على الدولة العبرية، ويدعو إلى إطلاقهما. وكل يحمل الأزمة الظرفية والمحلية المندلعة على «الوضع في الشرق الأوسط» (سيرغي لافروف)، إما من طريق المسألة الفلسطينية، على ما يذهب الأوروبيون عموماً ومعهم الروس، وإما من طريق «سوريا وإيران»، على ما يرى الأميركيون وأقرب حلفائهم إليهم. وأتاح الترجح بين حدي المسألة، وعسر بلوغ منزلة (جامعة ومركبة) بين المنزلتين، أتاحا لأفرقاء المسألة، وهم في آخر المطاف العالم كله (من غير إغفال إحجام الصين، عن دخول المعمعة)، تقديم حد منها على الحد الآخر. فمضى بعضهم على الانتصار للحق في الدفاع عن النفس، وتحميل المنظمة العسكرية «الإسلامية» التبعة عن انتهاكها الأول ونتائجه. وانشغل بعض آخر بنتائج الحرب «الإنسانية» والاجتماعية والسياسية (الإقليمية

قبل اللبنانية)، والكارثة المحققة التي تؤذن بها، وجمعها اللبنانيين لفاً واحداً وراء الجزء الأهلي المبادر الى الانتهاك، وتقييدها الحكومة الوطنية بقيد هذا الجمع.

والحق أن أي حد من الحدين لم يستنفد المواقف كلها، موقفاً موقفاً. فأنصار الحق في الدفاع عن النفس، ومغلبوه على ضبط النفس والحق «الإنساني» في وقت أول، لم يغفلوا عن مترتبات الأعمال العسكرية الإسرائيلية، المحلية اللبنانية والإقليمية. وانتصارهم للدفاع عن النفس مسوغه الأول سياسي. وهو جزء من مركب استراتيجي عولوا عليه في سبيل بلوغ حالٍ تُقلص هشاشة الوضع الإقليمي، الشرق الأوسطي، وتقيد قابليته بل شهيته للانفجار. ويغذي القابلية الى الانفجار، بل يستدعيها توسلُ بعض الدول الإقليمية بقوى أو منظمات أهلية، أو بأجهزة وأجزاء اجهزة في الدول الوطنية، وإعمالُها في منازعات أهلية واضطرابات تقويها (تقوي الدول الإقليمية أو بعض أجهزتها وكتلها) وتضعف الدول الأخرى. فينشأ عن هذه السياسات، ومثالها سياسة سوريا اللبنانية والفلسطينية وسياسة إيران العراقية واللبنانية، «نظام» إقليمي (و«أنظمة» فرعية) مضطرب قد يغري بالتدخل الأجنبي السافر والفظ، ويستفز مقاومته المستميتة والجامحة، في آن واحد. وكان بيان مجلس الأمن ١٥٥٩ (في ايلول ٢٠٠٤)، وتعاطيه شؤوناً لبنانية داخلية مثل انتخاب رئيس الجمهورية بمنأى من الولوغ السوري أو تجريد الميليشيات المحلية والفلسطينية من سلاحها، ونشر الجيش اللبناني، خطوةً على طريق علاقات إقليمية وسيادية وطنية أقل ازدواجاً وذئبية. ولعل هذا ما حدا السياسة السعودية، على رغم حذرها وميلها الى التحفظ والمراقبة، الى الخروج عن حذرها وتحفظها التقليديين. فأنكر «مصدر سعودي مسؤول»، من طريق وكالة الأنباء السعودية الرسمية، «المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة، ومَن وراءها، دون رجوع الى السلطة الشرعية في دولتها، ودون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية. فتوجد بذلك وضعاً بالغ الخطورة يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار...». ومهد للإدانة القاطعة تنويه مزدوج بـ«المقاومة الفلسطينية المشروعة التي

تستهدف مقاومة الاحتلال الأجنبي وتتجنب إيذاء الأبرياء» (وهذا تنديد استرجاعي بالعمليات الانتحارية ومتعهديها، وفي مقدمهم «حماس» و«الجهاد»)، و بـ«المقاومة في لبنان» الى حين «(انتهاء) الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني» (ويخرج القيد الزمني أعمال «الإسلاميين» الشيعة، منذ عام ٢٠٠٠، من النصرة والتضامن). وفي اليوم التالي، ١٥ تموز، وهو اليوم الثالث للحرب، اذاع الرئيس المصري حسني مبارك، والعاهل الأردني، عبدالله الثاني بن الحسين، بياناً مشتركاً استعاد وصفَ المسؤول السعودي عملَ «حزب الله» العسكري وأسر «حماس» وآخرين الجندي الإسرائيلي في ٢٥ حزيران، بـ«المغامرات» وبالمواجهات «غير المحسوبة». وهما لفظتان مفتاحان في البيان الأول. وتخوف الرئيس والملك «انجراف المنطقة» الى خلاف «المصالح والقضايا العربية» (أي الى «المصالح والقضايا» الإيرانية)، وإلى «أجواء حرب تقوض فرص السلام، وتفتح الباب امام دائرة جديدة من العنف والتوتر لا يعرف احد مداها». وجهر المسؤولان مناصرتهما الحكومة اللبنانية و«بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني»، و«مساندتهما الكاملة... جهود (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) من اجل السيطرة على الموقف». ولم يغفل البيانان، السعودي والمصري – الأردني، إدانة قصف القوات الإسرائيلية «المنشآت والمرافق الحيوية والبنية الأساسية اللبنانية والفلسطينية».

ولم يقتصر أنصار الحق «الإنساني» على التنديد بالأعمال العسكرية الإسرائيلية، وبعنفها، فسعوا في خطة أو سياسة تحول بين المتنازعين الإقليميين وبين تكرار حربهم. فحمل جاك شيراك (في العيد الفرنسي الوطني) الأعمال الحربية الإسرائيلية، بعد لوم وزير خارجيته إسرائيل، على (السؤال عن) «قصد تدمير لبنان ومنشآته وطرقه ووسائل اتصالاته وطاقته ومطاره». وحَمَل «الأعمال غير المسؤولة» التي يقوم بها «حماس» و«حزب الله» على «استفزاز يستدرج القمع»، وعلى «إرادة طهران تطوير قدرتها النووية» وأزمة الملف النووي الإيراني. ودعا وفد الأمم المتحدة الى الذهاب الى لبنان وإسرائيل ومصر والسعودية وقطر (التي انتدبتها المجموعة العربية الى مجلس الأمن عضواً غير دائم) «انتهاء بسوريا (...)

لأن في صميم المشكلة موضوعاً يجب البحث فيه مع سوريا». ولم يحمل الإيقان بدور سوريا وإيران أصحابه، على كثرتهم وقوتهم، على الإيحاء بتحميلهما المسؤولية المباشرة والعسكرية عن الحرب. فتحميلهما، أو تحميل إحدى الدولتين التبعة عن الحرب يستتبع إجراء دولياً متعذراً. وبعض أشد الموقنين بضلوعهما في الحرب «اللبنانية»، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، هم أشد من يخشون مفاعيل انهيار النظام السوري.

وكان مجلس الأمن استجاب طلب الحكومة اللبنانية، وعقد جلسة طارئة. وترجحت المواقف بين دعوة موسكو الى «وقف فوري» للعمليات، على ما طلب مندوب لبنان، وزاد المندوب: رفعَ الحصار الجوي والبحري و«إنهاء الاعتداء الإسرائيلي»، وبين رفض واشنطن التدخل أو حض إسرائيل على وقف النار، وتشكيكها في موافقة «أي من الطرفين (إسرائيل أو «حزب الله») أو كليهما على ذلك». وحال الخلاف دون بيان رئاسي يصف الأعمال الحربية الإسرائيلية، ويجمع عليه الأعضاء. فخلص الاجتماع الى «بيان صحافي» يطلب التعاون مع الفريق الذي انتدبه أمين عام الأمم المتحدة الى القيام بـ«مساع حميدة» و«تخفيف حدة الأزمة»، بتصدرها مسعى إطلاق الجنديين المخطوفين.

«العصابة» والولاية

وجمعُ الحدين في صيغة سياسية وحقوقية مركبة ومشتركة، فلا يستغرقها الإقرار بالحق في الدفاع الإسرائيلي عن النفس («المكرس دولياً»، على قول وزارة الخارجية الالمانية)، ولا يصرفها الهم «الإنساني» الملح وحماية «حقوق الناس» (اسم القانون الدولي من قبل) عن معالجة عوامل الأزمة الكامنة والمتجددة - هذا الجمع، أو السعي فيه، كان يخطو خطواته الأولى والمتعثرة. ولم يبلغ غايته إلا في ١١ آب ٢٠٠٦ (تاريخ قرار مجلس الأمن ١٧٠١)، بعد مخاض عسير. وفي أثناء الثلاثين يوماً الفاصلة بين ابتداء الحرب وبين إجماع مجلس الأمن على القرار، أفرط كلا الطرفين المتحاربين في الميل مع نازعه، وغذى واحدهما نازع الآخر أو حربه التي «يحلم» بها، وينشدها، ويحسب انه اعد العدة لها. فـ«طلبت» حكومة

الدولة العبرية المنظمة العسكرية والأهلية «الإسلامية» «طلبها» أو تعقبَها عصابة إرهابية ضلعت في عملية احتجاز رهائن. وعولت على حق الدولة في مطاردة العصابة الجانحة، وعلى «نقيض الحق» (أو «اللاحق»، في ترجمة حرفية لاطراح القراصنة من رعاية الحق، ومن الحرب العادلة وقوانينها في العصر الأوروبي «الكلاسيكي»)[١٤] الحاكم في أفعال العصابات والمارقين من القانون. وجاء الاحتذاء على السابقة الأطلسية، ومعالجتها ابتداء صربيا بإقليم كوسوفو، الألباني السكان، تطهيراً عرقياً وترحيلاً أهلياً في ربيع ١٩٩٩، بواسطة قصف جوي طال شهرين ونصف الشهر (٢٤ آذار - ١٠ حزيران)، وخلف آلاف القتلى المدنيين - جاء الاحتذاء على المعالجة الأطلسية مجيء تعمية واختزال متسرعين. فصربيا دولة متماسكة القوام (القومي) الصربي. وتصل الدولة، الخارجة من الشيوعية الى القومية الشعبوية، بقومها، وبمجتمعها على قدر أقل، روابط تحول بينها وبين الانهيار والتصدع. وعلى هذا اضطر القصف الذي لم يخلُ من الأخطاء الفادحة، رئيس الدولة، وزعيم الصرب القومي، الى التسليم باسم الدولة المقيمة على تماسكها. ولم ينقلب الصرب على دولتهم، ولا على زعيمهم. والأقوام الأخرى، مثل المقدونيين وأهل مونتينيغرو، انتظروا هزيمة ميلوشيفيتش ثم خرجوا من الدولة الاتحادية بعد استفتائهم رأيهم في الأمر. وهذا كله، وغيره، يخالف أحوال لبنان وإسرائيل. وخالفت حال العراق، في آذار - نيسان ٢٠٠٣، حال صربيا (بعض يوغوسلافيا سابقاً). فتصدرُ القصف الجوي الحرب، وتقدمُه على العمليات البرية، وشلُه القوات المسلحة العراقية و«دولة» صدام حسين، قصَّر عن الانتصار السياسي، أي عن تسليم الدولة المتماسكة. فإذا انهارت الدولة تبدد النصر. وهذا ما حمى «الدولة» السورية الى اليوم من تحميلها تبعات دورها الإقليمي.

وعولت المنظمة «الإسلامية» العسكرية على ملابستها الأهالي والأراضي الوطنية الإقليمية والدولة، وعلى قوة عسكرية ميدانية وبرية مرصوصة، معاً. فوسعها الانتشار في ثنايا الأهل والإقليم و (أجهزة) الدولة، المدنية والعسكرية والأمنية. وتوسلت، من غير افتعال واصطناع حادين، الأهل والإقليم والدولة ترساً مادياً وسياسياً. فقلبت الحربَ عليها

حرباً على الشعب والدولة. ولم تظهر معزولة او منفية الى عراء سياسي اجتماعي وسياسي فاضح، في اثناء الحرب. ولكن المنظمة «الإسلامية» لم تقتصر على التترس بالأهل والإقليم والدولة، وعلى مناشدة الحق الإنساني واستنهاضه. فقام جهازها العسكري الميداني حاجزاً فعلياً ومتماسكاً، بعض الوقت، بين القوة العسكرية الإسرائيلية وبين الإقليم اللبناني (على معنى الأرض) الحزب اللهي. فلم تقدر القوات الإسرائيلية البرية على التقدم إلا في عسر. وبقي تقدمها مهدداً ومقيداً. ووسع الجهاز العسكري هذا ألا يُحصر الميدان في الأرض الوطنية اللبنانية. فمده ومطه الى أرض عدوه وخطوطه الخلفية المدنية، من طريق القصف الصاروخي القريب (القصير المدى)، الضعيف التصويب والعصي على الاعتراض جميعاً. وأدخل أجزاء عريضة من العمق اللبناني بلغت مشارف بيروت الشرقية، وثكنها ووديانها، ميدان الحرب، من طريق الصواريخ المتوسطة (٣٠-٦٠ كلم). وبعث ثباتُ الجيش «الإسلامي» السري في ميدانه وأرضه الأهلية، وتوسيعُه مسرح الاشتباك الى إقليم عدوه، بعض التماسك في خطوطه الخلفية، الأهلية والسياسية. فلو انهارت القوات «الإسلامية» في الأسبوع الأول من الحرب التي شنتها هي وابتدأتها، وأخلت ميدان المعركة لعدوها، على ما أمل عدوها وتردد في توقعه، لخرجت من الأهل، وتضامنهم ومساندتهم. وليَسُر على الدولة التنديد بها من غير تحفظ، والانحياز الى معظم المجتمع الدولي، وإلى إرادة الشعب اللبناني العامة (والمفترضة مضمرة في دوام الدولة واستمرارها).

ولكن الجيش «الإسلامي» السري فصل حربه الميدانية، وتماسكه في أثنائها، من الحرب العامة والظاهرة. فعلى رغم خوضه حربه الميدانية في ثنايا الأهل والإقليم والدولة، وعودة الحرب هذه على الأهل والإقليم والدولة جميعاً بضرر فادح وثقيل (الى ضررها عليه)، استقل بحربه، وبسياسته وأرضه، ومضى على خوض الحرب متغاضياً عن عوائدها الثقيلة على الأهل والإقليم والدولة. وهو حصّل هذا التغاضي جراء عوامل كثيرة ومعروفة. ومنها دوره في إجلاء القوات الإسرائيلية المحتلة قبل ستة أعوام، وانفراده بالعمل العسكري وإفراده (السوري أولاً) به عمداً على أنقاض المنظمات

السياسية الأخرى ومنها «أمل»، وتوليه (ومن ورائه ايران الخمينية) بناء هوية جماعته وشيعته وأهله، المتذررين والمتصدعين، بناء اعتقادياً صلباً، وشفْعُه بناء هوية الشيعة الإماميين اللبنانيين بهيئات اجتماعية اضطلعت بشطر وافر من حاجات عامتهم وفقرائهم «المستضعفين» (على عاتق المرشد وولي الفقيه الإيراني) - على ما وصفت صفحات العمل هذا وصفاً مفصلاً.

والحق ان عوائد الحرب الثقيلة على الأهل والإقليم والدولة جزء من منطق الحرب «الإسلامية»، هي (العوائد) والتغاضي. فالعوائد الثقيلة، والمترتبة على تخفي الجيش «الإسلامي» السري وتترسه بالأهالي، وتسلله الى ثنايا سكنهم ومرافقهم واستدخالها في إقامتهم وهجرتهم ونزوحهم، هي القرينة الظاهرة والمعلنة على فظاظة الحرب الإسرائيلية. وهي القرينة، ثانياً، على عموم هذه الحرب، وخروجها من نطاق الحرب العسكرية بين «جيشين» (أحدهما لا يُدرك ولا يُرى ولا يخلف أثراً في الصورة الفوتوغرافية أو التلفزيونية، على ما لاحظ مراقبون قلائل) الى حرب واحدة. وهذه الحرب الواحدة يصليها جيش واحد، مدجج و«طائر» ومؤلل، جموعاً تائهة، معظمها من الأولاد والنساء، تهرب وتُقنص وتُقتل غيلة حين هي تولي الأدبار، أو تلجأ الى المدارس والحضانات المسالمة، على ما يريد له الجيش السري والمتخفي (على مثال قانا ومقتلتها في ١٩٩٦). والجيش الواحد هذا يقطع الطريق، ويدمر عشرات الجسور، ويقصف بذخيرة ذرية حشوتها من اليورانيوم المخصب أو المنضب، على زعم بعض الصحافة قبل ظهور البينة، كناية عن «الحق» الإيراني في تخصيب نظيره) البيوت الخالية، والمنتجعات المقفرة، وأحواض السمك، ومعامل الحليب (وهو غذاء الأطفال قبل غيرهم) وبرادات الفاكهة («اللبنانية» القح). وتملصُ الجيش الحزب اللهي من الحرب «المتكافئة»، والمحالة، يدعو عدوه إلى حسم الحرب من طريق إيقاع الأذى والضرر في «أمة» الحزب، وفي الدولة الوطنية. فإذا حصن الحزب «الأمة»، على ما فعل، وشل الدولة، على نحو أقل، وأمات السياسة في الحالين، أمن بعض الشيء حرب عدوه التقليدية.

ومثل هذه الحرب يستشعرها «الشعب» كلاً وجميعاً. وهو، إذ ذاك، كتلة عصبية وعضوية، وجسم من لحم ودم وعظام، فوق ما هو بنيان سياسي. وتنادي الحرب، على الصورة الغالبة هذه، الضمير «الإنساني» الغربي، والأوروبي (وهو من كوكب الزهرة المسالم) قبل الأطلسي الأميركي (من كوكب «مارس» المحارب)[١٥]. وتدعوه دعوة ملحة الى ما يدعو إليه نفسه قبل أن يدعوه غيره إليه، وهو معالجة الحرب، والأحوال المفضية إليها، بإجراءات الإغاثة، وحماية المدنيين، ونشر قوات الفصل والسلام الدولية، وإعداد مؤتمرات المفاوضة والمصالحة والتبرع لأعمال الإعمار و«إعادة» الإعمار. فالسياسة «الإنسانية»، بعد الحرب وجحيمها وكارثتها، هي دواء أوروبا (غالباً) على الجروح السياسية. ولا تزال أصداء الخلافات والمناقشات الحادة (والعقيمة) التي انفجرت في أعقاب انهيار الاتحاد اليوغوسلافي، وحروب أقوامه القوية على أقوامه الضعيفة (وسميت أهلية تخففاً من تبعاتها على أوروبا)، ودور أوروبا المفترض في معالجة المشكلات المتخلفة عن تصدع الأنظمة الشيوعية ومعسكرها - لا تزال الأصداء هذه تتردد. ولم تحمل المناقشات والخلافات دول الاتحاد الأوروبي على الحسم، على تردد وارتباك، إلا بعد انقضاء ٧ أعوام على نذر الأزمة اليوغوسلافية (في ١٩٩٢)، ومقتل عشرات الآلاف، وإحراج الولايات المتحدة حلفاءها القاريين واضطلاعها بالشطر الأكبر من التبعات العسكرية.

وفضيلة الحرب، على الصورة «الإنسانية» الغالبة هذه، هي إباحتها للصورة التلفزيونية والشمسية (الفوتوغرافية) ولـ«إعلامها» الحار و«الحي». ومنذ تعقب النوى المقاتلة الخمينية الأولى بعدسات آلات التصوير معاركها الأولى، وطباعتها بالفيديو ونشرها، و«المقاومة الإسلامية» تولي الصورة التلفزيونية مكانة متصدرة، على رغم تحدر إسلامها الإمامي من تراث يظن الظنون في صدق الصورة البادية، ويحملها على الكذب الإبليسي[١٦]. واضطلعت محطة «المنار» بأدوار راجحة في بعض الحوادث العربية الكبيرة، اللبنانية والفلسطينية والجزائرية. وكان استثناؤها من قانون الإعلام المرئي (قانون «المحاصصة») الذي قصر الترخيص لمحطات التلفزيون على أقطاب طوائف مقربين من ساسة

سوريا)، بذريعة «المقاومة»، تزكية سياسية وانحيازاً ظاهرين. وبلغت «المنار» ذروة فاعلية هذا الضرب من الإعلام في العام ٢٠٠٠ فمهدت تمهيداً حربياً لاستيلاء «حزب الله»، مادياً وتنظيمياً وسياسياً ورمزياً، على الأراضي التي جلا عنها الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الأهالي الذين حررهم جلاؤه. وهي لم تقنع، قبل الجلاء وبعده ومنذ اغتيال رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ على وجه التخصيص، بالاستحواذ على جمهورها – وهي مصدر «إعلامه» الوحيد – وتأديبه بأدب حملات تحريض أشبه بالقصف منه بالتوسط والإبلاغ.

فمضت على تأديب وسائط الإعلام الأخرى، محطات تلفزيون وإذاعات وصحفاً، بأدبها. وليس «تنبيه» حسن نصر الله الإعلام، في خطبته الحربية الأولى، الى وجوب التقيد بـ«صورة» المنظمة المقاتلة، وبما ترسم وترى وتسمع، إلا صدى ترويض مديد رعاه المكتب الإعلامي المقاتل والمحرض و«المقاوم». ورمى الترويض، وآزرته سياسة «القوانين»، والهيئات الإعلامية السورية في لبنان، مؤازرة بلغت ذروتها في إجراء غلق محطة تلفزيون المر في ٢٠٠٢، الى تخييل أو تشبيه عالم مصطنع، حزب اللهي، على اللبنانيين وأنصار «المقاومة الإسلامية» من العرب. ومادة العالم الحزب اللهي المتخيل هي وقائع حرب «الحزبين»: «حزب الله» و«حزب الشيطان»، وصور وقائع الحرب هذه «مؤطرة» بتعليقات المكتب الإعلامي وإخراجه و«توليفه» (وبعض التأليف والابتكار الصريحين). فينبغي ان يكون مدار الوقائع، ورواياتها وتأويلها، على سيرة الحرب «الإسلامية» على اليهود والأميركان، ومدار السياسة على الولاء (لحزب «المؤمنين») والبراء (من «المشركين»)، على قول أيمن الظواهري «القاعدي». واستمالة حزب «المنار»، وهو على هذا المقدار أو ذاك حزب محطة «الجزيرة»، الجمهور، والجماهير والحشود «المليونية»، من طريق الصورة الصارخة و«الحية»، وشاهدها الأخاذ و«الساحر»، وجه من عمل سياسي نفّاذ وعميق. ولعل جمع امين عام الجيش «الإسلامي» السري – في آخر ندائه الأول (في ١٤ تموز)، وهو متخف ولا ترى إلا صورته الثابتة على الشاشة ويسمع صوته – بين قوله: «المفاجآت التي وعدتكم بها سوف

تبدأ من الآن»، وبين الفعل الذي يدعو «شعب» المشاهدين والمتفرجين الى الشخوص إليه من طريق عدسة «الجزيرة» وهو يتحدث تحت نظره: «الآن، في عرض البحر، في مقابل بيروت، البارجة العسكرية التي اعتدت على بنيتنا التحتية وعلى بيوت الناس والمدنيين، انظروا إليها تحترق». ويستبق الحادثة التي يصفها من وراء الشاشة الثابتة و«العمياء»، وهو حيث هو، فيقول: «وستغرق ومعها عشرات الجنود الإسرائيليين الصهاينة». ويعد بما بعد الحادثة «المشهودة» هذه، على نحو ما وعد بـ«ما بعد حيفا، وما بعد ما بعد حيفا» في الخطبة نفسها، فيقول على مثال القصص الشهرزادي: «هذه البداية. وحتى النهاية كلام طويل وموعد».

فيتولى (على معنى الولاية التام) أمير الجيش «الإسلامي» إخراج السياسة والحرب مخرج المسرح التلفزيوني «الحي» (المباشر) والملون. وهو يروي على بصر جمهوره وسمعه معاً رواية بطولية هو صانع حبكتها وشخوصها و«شاطر حسنها»، وهو قاصها (أو راويتها) وحكاواتيها، وهو مخرجها والوسيط بين غيبها (مصنعها) وبين شاهدها (مشهدها)، والوسيط بين «أبطالها» وأصحابها المقاتلين وبين «شعب» المشاهدين الشاخص والواحد في شخوصه الى الشاشات الملونة. ولا يغفل القاص الغائب، عن «علم» أو عن سليقة لا فرق، عن أصداء خبره ومشهده «الناصرية» (نسبة الى جمال عبد الناصر). فالبارجة التي استعجل غرقها وعطبها القصف الإيراني بشبه طائرة الاستطلاع «مرصاد -٣» وقُتل أربعة جنود على متنها، تبعث ملحمة «حرب الاستنزاف» (١٩٦٨ - ١٩٧٠) الكبيرة والوحيدة ربما، وهي قصف الغواصة الإسرائيلية «إيلات» وقضاء نيف ومئة بحار في غرقها. والصدى الناصري الآخر (على مثال خطبة «استقالة» عبدالناصر في ١١ حزيران ١٩٦٧)، وهذا لا يحتاج الى مرجع، هو تحميل الولايات المتحدة الأميركية التبعة عن الحرب «الإسرائيلية»، وتوسعها، وتجاوزها دائرة الأسر والمفاوضة على الأسيرين الى دائرة تطاول تصرف السياسة الإيرانية - السورية تصرفاً مرسلاً وغير مقيد بقوة عسكرية مطلقة اليدين على حدود لبنانية (عربية) - إسرائيلية سائبة. وإلى الوجه البطولي الناصري (الجزئي) يلبس الولي الديني (و) السياسي العسكري وجه المؤوِّل الرائي

والعرّاف. فهو قص، من وراء الصورة الثابتة والصامتة، على مشاهدي «المنار» و«الجزيرة» ما لا يسعهم أن يروه، ولم تُرِهم إياه الشاشة: الحريق البعيد والمائي، وعشرات البحارة «الصهاينة» وهم في نزعهم الأخير يغرقون، والبارجة الهاوية الى قاع البحر المظلم.

ويفترض التصدي لهذا الموقع الكثير الأوجه، والمتطي صهوات ومراكب خشنة وجامحة، «إنسياً» ليس من طينة الإنس وحدها. ولعل هذا ما يعتقده الرجل في نفسه. ويحمله على اعتقاده، إلى تدرجه في معارج القيادة والسطوة و«الاتصال»، تراث متشيع قلما قيد في أخباره وآثاره وحديث محدثيه جنوحاً محموماً الى القصص[١٧]. ويعتقده فيه جمهور مؤمن مسَلِّم، يشايع «شاطره» ومحدثه و«نجمه»، ويبايعه على السراء والضراء، و«على ما في نفسه» (على قول بعض كتاب السير).

واستوى هذا الجمهور أمة و«شعباً» و«مملكة» (أو «دولة»، أو ولاية من ولايات مملكة كرسيها بطهران، ويتولاها عامل عليها من أهلها، يخطب على المنبر باسم صاحب المملكة ومرشدها، وينفق من بيت ماله، ويضرب بسيفه أو صواريخه...) من طريق استجابة الدعوة «الثورية الإسلامية». وهو لا قوام له بغير الاستجابة هذه. ولا شك في أن دعوة «الشعب» الإمامي، وهو في ملاجئه المتفرقة ومنازله بين مضيفين يتنازعهم تضامن الأخوة وضيق بالانكفاء على النفس والإيقان بالاصطفاء، الى شهود بعض مآثر مقاتلين خرجوا من صفوفه، وهو لا يدري ولم «يفعل» غير الصبر الجميل وكثير من السلوان، هذه الدعوة و«العالم» شاخص إليهم، تشريف وتعظيم لا ينكران. وصاحب التشريف والتعظيم هو صاحبهم، المتكلم من وراء الستارة. ومن يلاحقه طيران العدو وقنابله الثقيلة والمدمرة ولا يبلغه. وتبطن هذه الدعوة، وما تستتبع، دعوة أخرى الى الولاء المرصوص والانتظار والتصديق والتسليم، وإلى التحلق حول إذاعة «النور» وتلفزيون «المنار» (ومحطة «الجزيرة» السباقة الى تلبية دعوات «السيد» المستتر الى محادثته وعرضه على جمهورها العريض و«شعبها»)، والرد على أسئلة التشكيك عن تكلفة الحرب بالبيعة لـ«نصر الله»، على معنيي العبارة. ويتوج اعتقاد الولاية، وهي والقداسة صنوان، المشاعر

والمنازع «السياسية» هذه. وينصب الاعتقاد هذا ولياً (على معنى ركن الإمامة السادس، وعلى معنى الشهادة «الثالثة» في الأذان الإمامي) من «طبقة» الأولياء على «طبقة» العامة. ويجوّز اعتقادُ الولاية على وجهيها، المتعالي المفارق والمحايث المتخلل، تصرف الولي، ومن يندبه، بالعامة والرعية من غير مسألة ولا معارضة. فوسع جهاز «حزب الله»، الأمني السياسي والدعاوي الإعلامي والإغاثي الاجتماعي، حضانة عشرات آلاف النازحين المتدفقين من بلداتهم جنوباً وبقاعاً، منذ تعمدت القوات الإسرائيلية إخلاء الميدان الجنوبي، الأحد في ١٦ تموز. ووسعه، من بعد، مراقبتهم في ملاجئهم، والكلام باسمهم، وحَوْطهم بسور غير مرئي عزلهم عن جوارهم الجديد والمتحفظ، وحال بينهم وبين انتشار الشقاق والخلاف في صفوفهم ومع جوارهم. وعندما رفع القصف، صباح الاثنين ١٤ آب، «أخرج» الجهاز مشهد العودة الشكلي والمكلومة الى البلدات مخرج الزحف الجرار. وفي الأيام الأولى غداة ١٤ آب، كانت العدسات تصور تسديد التعويضات نقداً، بأوراق بنكنوت من فئة المئة دولار، على بعض من حلت العاصفة بيوتهم ومنازلهم.

والاعتقاد هذا، على رغم ظاهره «القصصي» وشطحه، لا يمتنع من الجمع جمعاً متيناً ومتماسكاً مع «باطن» عسكري وإداري صارم. ويلتزم «الباطن» معايير الحرب كلها، ولا يفرط في معيار منها. وإذا كان «حزب الله» يتصل بالدولة والشعب اللبنانيين من طريق جمهوره المباح للقصف والدمار والنزوح، ويحمل الدولة والشعب (الوطني والسياسي والانتخابي) المسؤولية عن حماية جمهوره بواسطة العلاقات الدولية والحق «الإنساني»، فهو يتحصن من القانون الدولي بسرية جيشه وإدارته وديبلوماسيته الخاصة والمستترة. فيصاحب عرض الضحية، وهي شيعية أولاً، ولبنانية ثانياً وعَرَضاً، على مرأى العالم، استعراض قوة «خارقة» على مرأى الجمهور المحلي والعربي. وتفوق هذه القوة، بأودها ومواردها، طاقة شيعة لبنان على التسلح والتدرب والقيادة والتمويل. وتفوق القوة العسكرية السرية طاقة حركة سياسية، مهما بلغت أركانها الشعبية من العرض والعمق. فكان الاستيلاء السوري على لبنان، وتقويض السياسة

السورية فيه موازين علاقات جماعاته بعضها ببعض، وعلاقاتها بالدولة، شرطاً لازماً لاستيلاء «حزب الله» المسلح على الشيعة، وتوحيدهم كتلة وهوية مرصوصتين وعاجزتين عن الاشتراك في مجتمع سياسي (يحتكم في خلافاته الى أعراف وتقاليد وقوانين تستبعد القوة المحض والاعتزال الانقلابي) ومتنازع (يقر باستحالة توحيد الجماعات ومصالحها وبجواز إعلان خلافاتها) على مثال المجتمع السياسي اللبناني. فمن طريق خروج، أو إخراج الكتلة الشيعية من السياسة اللبنانية المشتركة، ومن الاشتراك في معايير الحياة السياسية الداخلية (مثل تعدد الأقطاب والتيارات داخل الجماعة الواحدة، وقيام أحلاف بين أقطاب الجماعات وتياراتها، وتقديم المساومة والمفاوضة والتحكيم والعرف على المقتضى الحسابي الخالص، والإقرار بـ«حق» الجماعات المنقسمة في نسج علاقات بالخارج...)؛ ومن طريق انفرادها بقوة مسلحة أهلية ومحترفة، حازت السياسة السورية، وهي راعية الخروج والتسلح الشيعيين، ومن ورائها حليفها الإيراني المتصدر على مسرح عسكري احتياطي أو فرعي. ومهمة هذا المسرح وقاية سوريا، أي نظامها وجيشها، حرباً رأسية مع إسرائيل يرجح ان تطيح النظام والجيش (قبل أن ترفد المهمة هذه «المهمة» الإيرانية الإقليمية).

وأدى إخراج أجهزة المصادرة السورية من لبنان، غداة الجريمة السياسية المزلزلة التي ضوت شطراً راجحاً من المسلمين السنّة، ومن الدروز، الى وطنية لبنانية مقيمة على قلقها والتباسها، الى انهيار الحاجز بين الكتلة الشيعية الكبيرة، والموقوفة على قتال إسرائيل والسهر على المسرح الاحتياطي ودوام شرائطه السياسية، وبين الجماعات الأخرى. فنشأت عن انهيار الحاجز هذا، وكانت السياسة السورية على وجوهها حارس الحاجز ومخفره وجابي حقوق المرور على مداخله ومخارجه، أزمة لبنانية سياسية و«وجودية» عامة، احتسبتها السياسة السورية احتساباً دقيقاً، وأعدت العدة لها. فقيام جماعة أهلية مرصوصة، وغالبة (عدداً) في معظم الدوائر الانتخابية، تنفرد وتستقل بجيش أهلي سري تجيزه وتجنده وتسلحه وتدربه وتموله وتؤطره («تكودره») وتأمره رتبةٌ، أو ولاية، لا دالّة ولا سلطان عليها للمواطنين اللبنانيين على صفتهم الجامعة والمشتركة هذه - قيام جماعة

أهلية على هذا النحو يبطل الأعراف والتقاليد السياسية الوطنية المعهودة. ويبطل، تالياً، مرجع الأعراف والتقاليد الدستوري، وتأويلَ المرجع والاجتهادَ في أحكامه، وهي جزء لا يتجزأ منه. ويترتب على إبطال المرجع الدستوري، هو وأعرافه وتقاليده وتأويله والاجتهاد فيه، احتكام ذريع الى ميزان القوة والاجتياح والفتح. وكانت القوة السورية نصبت نفسها، حين كانت ترعى وبينما ترعى تشييدَ السياسة الإيرانية بنيانَ الجماعة الشيعية الأهلية المرصوص وتجنيد جيشها، وتعلق (القوة السورية) السياسةَ على «قتال إسرائيل» (على مثال «عسكر طيبة»، أو «جيش محمد» الكشميريين بإزاء الهند)، وصياً على دوام أعراف السياسة اللبنانية وتقاليدها. وشرطُها الملزم والقاسر ان تتولى وحدها تأويل الأعراف والتقاليد هذه، ولا يشاركها في تأويلها شريك.

والمعنى العملي والمفهوم للتدبير السوري الأسدي هو ان لجم القوة الشيعية المتعاظمة، على وجهها الأهلي «السياسي» وعلى وجهها العسكري، وتهذيبها (لغةً) وترويضها (عملاً) بالأعراف والتقاليد اللبنانية، إنما هما رهن التسليم المحلي، المسيحي الماروني أولاً[١٨] ثم السني، بالولاية السورية المرسلة، وبحكمتها وحلمها المفترضين، أي بالحاجز السوري. فإذا ارتفع الحاجز، أي رفع قسراً، اجتاح «الطوفان» الشيعي، الأهلي «السياسي» والعسكري، الدولة اللبنانية وقوضها من الداخل والخارج. (واستبطن مسيحيون لبنانيون كثر «المعادلة» الأسدية هذه. فمن الجناح الكتائبي الذي تقدمه جورج سعادة، وخلفه كريم بقرادوني عليه، الى سليمان فرنجية «الجد» فـ«الحفيد» والرئيسين «الطائفيين» وميشال عون، اليوم، اتصلت على بعض التباين حلقات من دعاة «التحالف» و«التفاهم» والحماية، إما مباشرة أو بالواسطة). ويكاد يترتب هذا على «الانسحاب» السوري، وعلى ترك محل الولاية غير المقيَّدة شاغراً، ترتباً حسابياً جبرياً. وأما الاحتمال الآخر، غير «الطوفان» البري والهائج الذي يقتلع السدود، ويدمر الترع، ويغرق الزرع والضرع، فهو تصدي الجماعة الأهلية والعسكرية الشيعية الى لبس عباءة الولاية السورية من غير وساطة، وتوليف كتلة حاكمة من ممثلي الجماعات الأهلية اللبنانية (وفي صدارتهم ميشال عون وسليم الحص –

عمر كرامي وإيلي سكاف وطلال ارسلان)، على شروط الولاية السورية السابقة و«برنامجها»، من غير جيشها واستخباراتها وضباطها الظاهرين والميدانيين.

وهذا ضرب من المهمات لم تعدّ له الولاية السورية العدة. ولا أعدتها القوى السياسية الخالفةُ السيطرة السورية. فهو (ضرب المهمات هذا) يفترض احتساب المنازع والمصالح المتباينة، السياسية والاجتماعية جميعاً، وشبكها شبكاً مركباً يرعى تباينها وقواسمها المشتركة معا. وهذا ما لا تقدر عليه قوى «سياسية» (أهلية) شديدة التجانس والانكفاء، الاستيلاء أفقها وليس الدولة. وأخفقت «المقاومة الإسلامية» اخفاقاً ذريعاً حين عزمت، في ١٩٩٩، على انشاء «سرايا المقاومة اللبنانية»، وأرادت مزج روافد مذهبية وسياسية متفرقة. ومنذ ٨ آذار ٢٠٠٥، لا تنفك الكتلة العصبية الشيعية تلوح بقوتها وعددها. ويحاكيها ميشال عون، ويقتفي أثرها. وجمع عصبيتين يعظّم قوتهما من غير أن يخطو خطوة على طريق مزجهما أو دمجهما أو إنشاء قوة سياسية مشتركة على مثال وطني مركب.

ويقتضي تغليب الاحتمال «السوري» إعمال عاملين متباينين: تسليط التهويل بالقوة العسكرية المكللة بـ«النصر الإلهي» على القوة «العظمى» في المشرقين (ولعل من وظائف المبادرة العسكرية، في ١٢ تموز، تجليل الهامة الحزب اللهية بشارة الفتح وهالته، كيفما أتت النتائج ومهما بلغت تكلفتها على خلاف مزاعم لاحقة)، من وجه، وإطلاق التيارات الأهلية والشعبوية الشارعية «المؤتلفة»، وإغراق «الدولة» والإدارة والهيئات السياسية والعامة والجماعات والحركات السياسية المتفرقة، في مياهها[١٩]، من وجه آخر. وتعول الجماعة الأهلية والعسكرية الشيعية، ولفها، على إصابة العاملين هذين الدولةَ اللبنانية المتخلفةَ عن اغتيال رفيق الحريري والجلاء السوري، بالدوار، وسقوطها التلقائي. وينهض الاحتمالان على توحيد السياسة، وحكمُ الدولة رأسُها، بالاستيلاء والسيطرة، وبانهيار العدو الأهلي «الأوهى من خيوط العنكبوت»، شأن العدو «الصهيوني».

هوامش الفصل السادس عشر

١. يصف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩ تموز ٢٠٠٦ (غداة اسبوع على انفجار الحرب)، وهو تناول عمل القوة الموقتة («اليونيفيل») بلبنان، انفجار الأزمة على نحو مباين. فيقول ان مقاتلي «حزب الله» قصفوا، أولاً، القوات الإسرائيلية القريبة من الساحل، بزرعيت. وأتبعوا قصفهم بمهاجمة دورية إسرائيلية (قبالة عيتا الشعب)، فأسروا جنديين وقتلوا ثلاثة. وامتد إطلاق النار الى جهتي الخط الأزرق كله، واحتدم «غرب بنت جبيل وفي منطقة مزارع شبعا»، وتوغلت دبابة اسرائيلية في الأراضي اللبنانية التي «شن منها (حزب الله) هجومه»، فقتل «جهاز ناسف تحت الدبابة» ٤ جنود. فهؤلاء ٧، على إحصاء يوافق إحصاء نصر الله. وقتل ثامن في أثناء «محاولة استرجاع جثث الجنود الأربعة» (الفقرة ٣ من التقرير). ولعل هذا ما سمّاه نصر الله «الشؤون الميدانية». وتروي بيانات «المقاومة الإسلامية» الخمسة، في ١٢/ ٧، الوقائع على تسلسل مختلف. فتؤخر قصف زرعيت الى الساعة ١١، وتغفل انفجار الاشتباكات على طرفي الحدود وجهتيها، إلخ.

٢ فهو «أول انتصار عربي تاريخي في الصراع مع العدو الإسرائيلي بالرغم من عدم تكافؤ القوى اساساً، وبالرغم من تخلي غالبية الأشقاء العرب وغالبية الأخوة المسلمين والعالم كله (...) معجزة الانتصار التي أذهلت العالم وأذلت الصهاينة»، نداء ١٤ تموز ٢٠٠٦.

٣. من ندائه نفسه.

٤. في ٢٧ نيسان أقر اتفاق صاغته مفاوضات اسهم فيها وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر، والفرنسي، ايرفيه دوشاريت، قضى بإنشاء لجنة مراقبة (من الولايات المتحدة وفرنسا وسورية ولبنان وإسرائيل) تفصل في شكاوى انتهاك وقف إطلاق النار، بالإجماع. وفي أثناء ايام قليلة، غداة القرار ١٧٠١ وإعلانه وقف الأعمال العدائية، شاء المتكلمون باسم «المقاومة الإسلامية» الإيهام بأن قواعد الميدان السارية هي تلك التي نجمت عن «اتفاق نيسان» في غياب الهيكل السياسي والتحكيمي الذي سند الاتفاق، وترجم عنه.

٥. وهي أولى على سبيل الوصف التقني. فمنذ انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية، وإعلان الأمم المتحدة ان الانسحاب أنفذ بنود القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦، وجرى بموجبها (وألحق الإعلان الشطر اللبناني من مزارع شبعا بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨)، وأعمال «حزب الله» العسكرية، منذ ٧/ ١٠/ ٢٠٠٠ (محاولة خطف ثلاثة جنود اسرائيليين ومقتلهم)، هجومية، أي أولى. وكان سلاح الجو الإسرائيلي علّق طلعاته في الأجواء اللبنانية الى يومها، واستأنفها مذ ذاك. وعللها بالرد على إعداد «المقاومة الإسلامية» أعمالاً مثل تلك التي تولت الخطف، وأعمالاً أخرى ضلعت في أنشطة فلسطينية متفرقة.

٦. في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٠، يوم خطف «حزب الله» ثلاثة جنود اسرائيليين، وأسفرت محاولة الخطف عن مصرعهم، سبق العملية تظاهر فلسطيني عند بوابة فاطمة، بطرف بلدة كفركلا اللبنانية. وتعمّد المتظاهرون الفلسطينيون وهم أتوا جماعة «منظمة»، وعلى تعبئة، من مخيمات الجنوب، مهاجمة البوابة أو الشريط، وتهديد الحراس الإسرائيليين. واستجاب الحراس الخائفون التهديد، على ما أريد لهم، وأطلقوا النار على المتظاهرين الصاخبين. وفي الأثناء، كان «مقاومون إسلاميون» يرتدون ثياب الكتيبة الهندية على الأرجح، ويركبون سيارة (او اثنتين) طُليت بألوان قوات الطوارئ (اليونيفيل) وشاراتها، يهاجمون الدورية الإسرائيلية. وعليه، تبدو تظاهرة بوابة فاطمة فصلاً مدبّراً من فصول الهجوم، وإعداده المتقن. وعلى مثال قريب من هذا، مهد قصف المقاتلين القطاع الغربي، في ١٢ تموز ٢٠٠٦ الطريق الى مهاجمة القطاع الأوسط.

٧. والحق ان ما يموه التناقض الظاهر، ويلبسه لباساً يزينه في نظر اصحابه الحزبيين أولاً، وفي نظر ضحاياه من الأهالي أنفسهم ثانياً (وقد يعشي نظر المراقب)، هو مواطأة الأهالي، أو شطر راجح منهم، «المقاومة الإسلامية»، ومقاتليها، على نهجهم وسياستهم وخطتهم. فمعظم المسلحين المقاتلين هم من الأهالي البلديين. وفي غضون العقدين المنصرمين من السنين – وهو الوقت الذي انقضى على إعلان إنشاء «حزب الله» (في شتاء ١٩٨٥) على الصفة والاسم هذين («الإسلامية»، أي الشيعية المتصلة بإيران الخمينية وسورية، و«الثورية» أي الجماهيرية المستضعفة والخارجة عن مراتب الاجتماع الأهلي و«الوطني»، و«المقاومة» أو المسلحة والمقاتلة) – في غضون العقدين ثبتت سياسة مركبة قدم الحزب في التربة الأهلية «الوطنية». فقام تدريجاً من الجماعة الأهلية الشيعية، أو من «مجتمعها الخاص» على قول سليمان ضاهر (أو ظاهر)، مقام المباني والهياكل الداخلية ومقام الرأس والقيادة.

٨. يستعيد بيان مجلس الوزراء، في ١٢ تموز، بعض معنى هذا الموضع من كلام نصر الله: «ان الحكومة اللبنانية لم تكن على علم بالعملية، وهي لا تتحمل مسؤولية ما جرى ويجري من أحداث على الحدود الدولية ولا تتبناه...»، ثم تستنكر بشدة العدوان الإسرائيلي...». وكان مجلس الوزراء أجمع على البيان، وعلى ديباجته هذه. وفي الوزراء هؤلاء محمد فنيش، نائب «حزب الله» وأحد وجوهه النيابية «التاريخية». وكتبت صحف ١٣، وكان مشاهدو الشاشة الصغيرة رأوا الواقعة وسمعوا الكلام، ان الوزير الحزبي «اجرى اتصالاً بمرجعيته السياسية (...) وطلب تسجيل تحفظهم عن هذه العبارة». ومدار التحفظ على جزء العبارة «لا تتبنى». وعلى خلاف قول محمد فنيش ان البيان أقر بعد تصويت، قال رئيس مجلس الوزراء ان المتحفظين (الثلاثة) اقتصروا على التحفظ. والواقعة، وفصولها (الإجماع على صيغة البيان، الرجوع عن الإجماع، الاحتكام الى المرجعية، التحفظ، رواية التصويت)، قرينة على اضطراب الرأي الحزبي في المسألة، وعلى الخروج الظاهر والصوري من الاشتباه الى إثبات رأيين متباينين في المسألة الواحدة: فلا شك في ان الحكومة لم تعلم بالعملية، ولا مسؤولية تتحملها عنها تالياً. وهذا الشق مبناه على إرادة الجيش «السري» الانفراد بالعمل و«المواجهة»، وبشرفها. ولكن تنصلها من «تبنيها» يطرح العملية وأصحابها من دائرة الدولة والسيادة والشعب، ويسلمها الى تأريخ مجلس الأمن ابتداء الأعمال القتالية، ثم وقوع مئات القتلى والجرحى بـ«هجوم حزب الله»، على ما نص القرار ١٧٠١ ويلاحظ ان ما لا تتحمل الحكومة اللبنانية المسؤولية عنه، و«لا تتبناه»، ليس عملية الخطف وحدها، بل ما يجري بعدها، وهو «ضرب عدد من المواقع القيادية العسكرية الإسرائيلية»، على قول نصر الله، وبيانات «المقاومة الإسلامية».

٩. بعض مواضع الخطبة، مثل قوله: «لا أحد يتحدث بلغة ويتصرف بطريقة يشكل غطاء للعدوان الإسرائيلي على لبنان»، تُعمل صيغة الأمر، وتكني من طرف غير خفي عن التهديد. وفي الخطب التالية، تعلو نبرة الكلام، وتقسو، وتنحو نحو التهمة المباشرة والثقيلة.

١٠. جلي ان الخطبة «النصراوية» تتعمد بعض الإغضاء عن الحوادث الفلسطينية، القريبة الماثلة والمتصلة بحادثة ١٢ تموز أو البعيدة المتواترة. فالخطيب يعد «الأخوة الفلسطينيين» بـ «باب فرج» يعول على فتحه بعد عمليته هو، ويحتسبه من ربط العمليتين الواحدة بالأخرى: «قد يكون أحد المخارج هو ان واحداً زائد اثنين صاروا ثلاثة». وكنز مثل هذا مدعاة مفاوضة محتومة، ونصر لا راد له: «تفضلوا لتفاوض». وهو لا يقترح «مسعى مشتركاً لبنانياً - فلسطينياً»، ولكنه لا يدفعه. وبعض المراقبين قرن للوهلة الأولى العملية الحزب اللهية بالعملية الحماسية، وتوقع أن يترتب على الأولى، «اللبنانية»، ما ترتب على الثانية، الفلسطينية، من تفويض سياسي ومادي داخلي. وعلى سبيل المثال، كان عنوان صحيفة «النهار» اللبنانية، في ١٣ تموز: «... غزة تتمدد الى لبنان».

١١. الى هذا ذهب الرئيس السوري بشار الأسد في خطبة ٥ آذار ٢٠٠٥ وهو عزا القرار ١٥٥٩، والبند (٥) فيه يؤيد عملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، على حين يطالب البند (٢) «القوات الأجنبية المتبقية جميعها بالانسحاب من لبنان»، ويدعو البند (٣) الى حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها - الى أرق اسرائيل «والقوى الداعمة لها» من «سلاح المقاومة»، «هاجسها الأساسي»: «لذلك كان لا بد من تصفية هذا السلاح»، خطبة ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٥. وفي محاورة مع قناة التلفزيون الفرنسي الثالثة، في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥، قال بشار الأسد: «وحتى هذه اللحظة لا نعرف تماماً ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت الى تغيير موقف الرئيس شيراك» من المتحدث. ولم يلبث ان حمل «التغيير» على «تبعية» الدور الفرنسي «إلى أدوار أخرى»، وهذه التبعية تعدمه («غير موجودة»).

١٢ يبقى السكن الأهلي، شأن الانتساب الى الأهل، على صورتها القديمة والمندمجة. وهما لا يفترضان اليوم، ما افترضاه وأوجباه الى نحو أواخر الحرب الأولى، من التحام آلي (أي عصبي) يقدم الجماعة الأهلية والبلدية على أجزائها وأشخاصها، وينزل الأجزاء والأشخاص منازل ومحال لا يعود إليهم اختيارها ما داموا جزءاً من الجماعة هذه. فالأشخاص جزء من الأهل وعصبيتهم (على قدر أضعف)، على معنى الشركة في هيئة الجماعة الأهلية والبلدية، والتحدر منها أي من احد فروعها، والانتساب إليها من طريق وسيط ولد فيها ونشأ، أو مباشرة، ومن طريق وراثة قرابة أو ملك أو عمل. وتتطاول الشركة، أو الشراكة، الى المرافق العامة الأهلية. من الجبانة الى المسجد، وإلى السنن والمعايير المتعارفة، مثل القيام بـ «واجبات» العزاء والتهنئة والزيارة والاحتفال. وأما ما عدا ذلك من تقسيم العمل الاجتماعي، وإقامة، ومصاهرة، واصطناع هويات سياسية وثقافية، فتحرَّرَ من مراقبة الجماعة الأهلية والبلدية، ومن حسبتها وقيدها، عموماً. وعلى هذا، وسع «حزب الله»، وقبله على قدر أضعف بكثير «أمل» («أفواج المقاومة اللبنانية»، والمراد حقيقة هو «حركة المحرومين» الأهلية والسياسية)، الجمع بين الهوية الأهلية والبلدية، ورسومها الاجتماعية الدينية والثقافية، وبين تحرر الأفراد من تماسك الجماعة الآلي. فرجع الأفراد هؤلاء الى جماعاتهم، واستمالوها، أو تسلطوا عليها، باسم الصفة الأهلية، وجندوها في أعمالهم وخططهم الانتخابية، أو العصبية، أو العسكرية والأمنية. وهم، في الأثناء، تفرقوا وهاجروا ودرسوا وعملوا وتزوجوا واختلفوا واقتتلوا، شأن سواد الجماعات. ولكن المنازع الفردية الى قيام الواحد

برأسه في ضوء روابطه الجديدة، ومعاييره ومصالحه وميوله، ونسيج البيئة المولودة من الروابط والمصالح والميول، هذه المنازع لم تبلغ مدى وقوة يخولان أصحابها الانفكاك من الأهل، وهيئتهم وعصبيتهم. فعوامل انفراط الأفراد من الجماعات الأهلية ولحماتها - مثل العمل والإقامة والتعليم والمصاهرة والضمانات الاجتماعية والاقتراع البلدي والسياسي والنقابي والابتدائي الجمعي (من ندوة وناد ومنتدى ومن جمعية) ومداولة الرأي - هذه العوامل بقيت ضعيفة. وهو شأن العوامل في إنشاء الجماعات المؤتلفة من الأفراد «المنفرطين»، أو المتخلفين عن العصبيات الأهلية، والمنخرطين في أجسام ودوائر سكنية ومهنية وثقافية وسياسية... جديدة. والعوامل الاجتماعية هذه، وهي من فروع دخول الرأسمالية والإدارة المجتمعات التابعة سابقاً، لا تنفرد بالتأثير والفعل، فرطاً وتأليفاً. فالتاريخ السياسي وحوادثه الكبيرة، مثل الحروب الداخلية والعروبية اللبنانية ومثل الأعمال العسكرية المحلية على إسرائيل والحملات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية، اضطلعت بدور بارز في نفخ الروح في الأجسام والهيئات الأهلية، وفي تجديد الأجسام والهيئات هذه. وفي ضوء الملاحظات هذه، يسوغ الكلام على الاستدخال والتخلل. ففي غضون العقود الثلاثة المنصرمة (منذ منتصف سبعينات القرن العشرين) تولت الحوادث السياسية والأهلية فرط الجماعات والأجسام الأهلية والعصبية، من وجه، وتأليف جماعات وأجسام أهلية وعصبية من المادة السابقة، على ترتيب مختلف قدّم لحمة الجماعة المذهبية والمحلية على هيئاتها السابقة، من وجه آخر.

١٣ ويصوغ اميل لحود، رئيس الجمهورية اللبناني، نظرية العمد (أو التعمد) هذه علناً منذ ابتداء ولايته الرئاسية، وضمناً منذ ولايته قائداً للجيش. ففي جلسة مجلس الوزراء، في ١٣ تموز، كرر ان «وضع الجيش على الشريط الحدودي (أي نشره على الحدود بين إسرائيل ولبنان - الكاتب) لا يعطي أي نتيجة، لأن الجيش كان منتشراً قبل العام ١٩٨٢ على الشريط الحدودي، ولم يتمكن من ان يمنع الاجتياح الإسرائيلي. الآن إسرائيل لا تجسر على الدخول الى أراضينا لأن المقاومة تقصف في وجههم». وكان مجلس الوزراء عقد جلسة أولى ناقش فيها الحرب ووقائعها، لم يخلص فيها الى موقف يتعهد «بسط سلطة الحكومة على كامل الأراضي اللبنانية». وقال الوزراء الشيعة الخمسة في التعهد هذا انه «مطلب إسرائيلي دائم»، وأن شأنه «(الإفضاء) الى حرب داخلية». وأخر بيان مجلس الوزراء الثاني في اليوم نفسه المسألة الى البند السادس (من سبعة بنود) من البيان: «تؤكد الحكومة (...) على حقها وواجبها في بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية...». ودعت البنود الخمسة الى التمسك بالأعراف الدولية، والشرعية الدولية، وحيت الشهداء، ونددت بإسرائيل، وطلبت من مجلس الأمن وقف إطلاق نار فوراً و«معالجة شاملة للأزمة الراهنة التي حصلت على الخط الأزرق وأسبابها وتداعياتها». وكانت الجملة هذه، في البند الرابع من البيان، الإلماح الأول الى معالجة نواتُها الخط الأزرق، أي الحدود الإسرائيلية - اللبنانية، واستتباع رسمها الى مزارع شبعا على وجوهها الثلاثة. وبسطت «النقاط السبع» هذه النواة. والى هذا، خلا البيان من إشارة واحدة الى «المقاومة» حين كان وزراؤها يتهددون اللبنانيين بحرب أهلية.

١٤. على ما ذهب إليه، وأرخ له، الحقوقي الألماني، كارل شميدت: ناموس الأرض (الطبعة الألمانية في ١٩٥٠، والترجمة الفرنسية في ٢٠٠١)؛ ص ٤٩ و ٦٩. ويعم اطراحُ القراصنة من الحق وقانون الحرب الأقوامَ المستعمرة والمقيمة في أرض الفتوح.

١٥. على قول «المحافظ الجديد» المعروف روبيرت كاغان: الجبروت والضعف، الولايات

المتحدة وأوروبا في النظام العالمي الجديد، ٢٠٠٣، ص١٠ (من الترجمة الفرنسية).

١٦ في الأثر (الحديث) الإمامي الإثني عشري ان ابليس لم يسجد لآدم، وعصى دعوة الخالق الى السجود، لأنه سلّم بحقيقة الشاهد، ولم «يعلم» من طريق الخبر والسمع ما غيبه الله في صلب آدم من ذرية معصومة و«علم» وعبادة.

١٨ وفقهاء هذا التراث المعاصرون ومراجع فتواه، يرجعون من «تجديدهم» الفقهي، ومنزعه العقلاني في باب المعاملات، الى روح «ميثولوجي»، على معنى رودولف بولتمان، اللاهوتي البروتستانتي الألماني وداعية تأويل السيرة اليسوعية على وجه الكناية المصورة عن معان تاريخية.

[١٨] عندما سأل بطريرك الروم الكاثوليك، مكسيموس حكيم الخامس، في ١٩٨٦، الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران عن حال مسيحيي المشرق في مهب الريح الخمينية و«حمايتهم» أجاب ميتران بالقولة التي أثلجت صدر «القيادة» السورية، وكانت استفرغت جهدها ووسعها في سبيل الإقرار لها بها: «ما عليك إلا الرجوع الى سوريا». وخلص الصحافي الفرنسي بيرونسيل – هوغوز القولة الميتراندية، على ما وسم كتابه في المسألة: شطب لبنان بعلامة الصليب (١٩٨٧)، أي «التصليب» أو «التأكيس» بعلامة «إيكس».

١٩ يقر «تحالف الأحزاب الوطنية» (من سليم الحص البيروتي الناصري، وأسامة سعد الصيداوي الناصري، وقاسم هاشم الشبعاوي البعثي، وعبدالرحيم مراد البقاعي الناصري، وعلي قانصو «السوري» القومي – الاجتماعي، وزاهر الخطيب الإقليمي الخروبي، ونجاح واكيم الكنعاني القذافي الناصري...)، في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٦، غداة دعوة حسن نصر الله، في ٣١ تشرين الأول، الى حصار مقر رئاسة الوزارة والمجلس النيابي باعتصام جماهيري في ١٣ منه، يقر بأن «العمل الشعبي المنظم والسلمي، وفق احكام الدستور والقانون» الذي يعلن «التحالف» الوليد عزمه على القيام به، إنما «دفعه» إليه «عجز المؤسسات الدستورية عن احداث التغيير المطلوب»، غداة انتخابات ٢٠٠٥ وجلاء القوات السورية. فيداوي العجز «الدستوري» بعمل «دستوري» شعبي، على منطق «سوري» عريق.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ر

ز

س

ش

ص

ط

ظ

ع

غ

ف

ن

فهرس الأماكن

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

ولدت الحركة الخمينية اللبنانية، «حزب الله» - لبنان، من أحشاء المجتمع اللبناني الممزّقة. ووصلت ولادتها بين مطامح علماء الدين الشيعة (اللبنانيين) في الاضطلاع بدور اجتماعي وسياسي وفكري فاعل ومؤثّر، وبين رغبات المهاجرين والمهجَّرين وأهالي الاطراف في الخروج من أنقاض الأبنية الاجتماعية التي ألجأتهم اليها الحروب الملبننة والمتطاولة.

فجمعت الولادة، ثم النشأة، الولاية الإمامية الشيعية («حبر العلماء») الى تعبئة الأمة المعاصرة والحديثة في حرب عامّة ترهب قوى الشر وشياطينه («دم الشهداء»). وتولّت نواة الحركة، الخفية، إنشاء مجتمع حرب يتعهد دوام التعبئة والشهادة والتصدّع الاجتماعي والسياسي، من وجه أوّل، ويتعهّد، من وجه آخر، الانقياد لسياسات إقليمية ودولية خارجة عن المعايير العامة وعليها.

ولد وضّاح شرارة في 1942 بصيدا. درس الفلسفة والاجتماعيات بفرنسا. تناولت أطروحته المقالات العربية في التاريخ (1972). درّس العلوم الاجتماعية في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية. كتب في التاريخ الاجتماعي والسياسي اللبناني (**في أصول لبنان الطائفي**، 1975؛ **السلم الأهلي البارد**، 1978؛ **الأمّة القلقة**، 1996)، وفي اجتماعيّات الاحتفال الديني (**عاشوراء**، 1967) (بالفرنسية)، والحرب (**حروب الاستتباع**، 1977)، والمدينة (**المدينة الموقوفة**، 1986)، والدولة (**حول بعض مشكلات الدولة**، 1980؛ **الأهل والغنيمة**، 1981؛ **الواحد نفسه**، 1993؛ **خروج الأهل على الدولة**، 2000). وكتب في بعض الصور الثقافية التراثية (**أخبار الخبر**، 1991)، والمحدثة (**تعبير الصور**، 1990). نقل الى العربية بعض مجموعات رينه شار وباول تسيلان وجان تارديو وآنا اخماتوفا الشعرية.

صدرت الطبعة الأولى من كتاب **دولة حزب الله لبنان مجتمعاً إسلامياً** عام 1996 وصدرت الطبعة الثالثة منه مع مقدمة جديدة عام 1998 وتصدر الطبعة الرابعة مع فصل جديد عن حرب تموز-آب 2006.


ISBN 9953-74-134-4